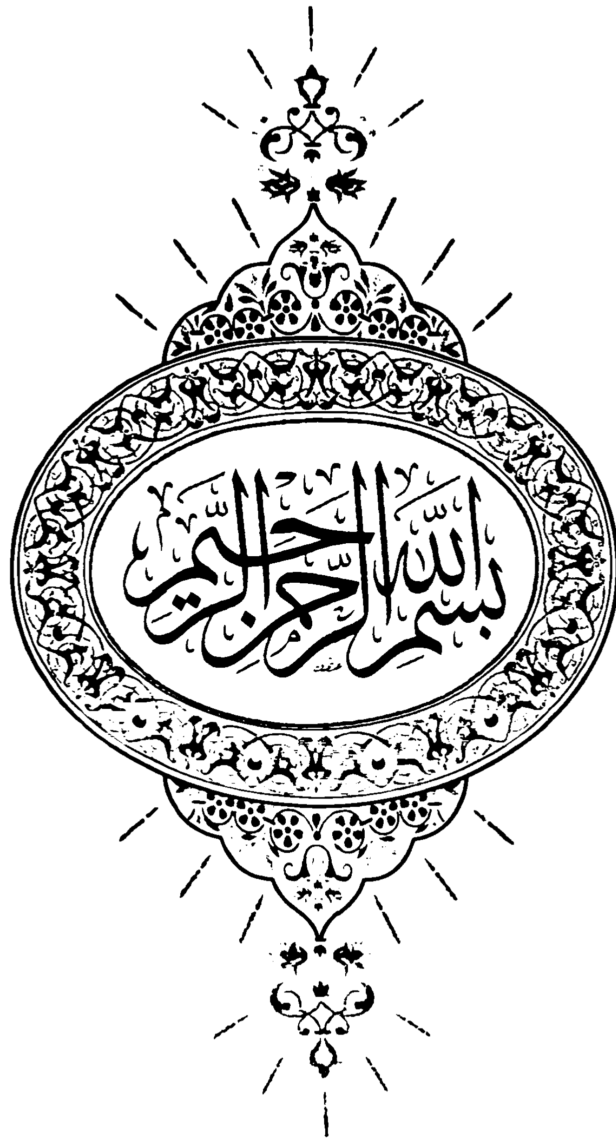
منار الهدى

على مجيب الندا

على قطر الندى وبل الصدى

(٤)


بسم الله الرحمن الرحيم

مَنَارُ الهُدَىٰ

عَلَىٰ مُجِيبِ النِّدَا

عَلَىٰ قَطْرِ النَّدَىٰ وَبَلِّ الصَّدَىٰ

المُلَقَّب بِـ:

مَوَارِدِ الهُدَىٰ لِأَرْبَابِ الصَّدَىٰ

عَلَىٰ مُجِيبِ النِّدَا إِلَىٰ شَرْحِ قَطْرِ النَّدَىٰ وَبَلِّ الصَّدَىٰ

جمع وتأليف

الشيخ العلّامة المحقّق

مُحَمَّدٍ الأَمِين بن عَبْدِ اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيّ

العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكَرِّيّ البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها - غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

(١٣٤٨ - ١٤٤٢هـ)

الجُزْءُ الرَّابِعُ

دَارُ المِنْهَاجِ

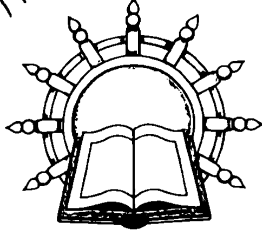
دَارُ طَوْقِ النَّجَاةِ



دار المنهاج

المملكة العربية السعودية ـ جدة

هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار طوق النجاة

لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 76 - 5

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول من الجزء الرابع من الحاشية المسماة بـ :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا »

الملقبة بـ :

« موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ علىٰ قطر الندىٰ علىٰ شرح عبد الله الفاكهي »

ألفها : محمد الأمين بن عبد الله الهرري ، خويدم العلم والطلبة من صغره إلىٰ كبره من تاريخ سنة : (١٣٥٤ هـ) إلىٰ تاريخ : (١٤٣٨ هـ) ، أحمده حمداً يعدل حمد الملائكة المقربين ، علىٰ ما أمد لي في عمري ، وجعلني خادم الطلبة والعلم في مدة حياتي ، وأسأله المزيد لي في عمري وخدمتهما ، والله يختص من يشاء بفضله ، والله ذو الفضل العظيم .

قال أمية بن أبي الصلت :

لك الحمد والنعماء والملك ربنا ... فلا شيء أعلىٰ منك مجداً وأمجد

مليك علىٰ عرش السماء مهيمن ... لعزته تعنو الوجوه وتسجد

فسبحان من لا يعرف الخلق قدره ... ومن هو فوق العرش فرد موحد

هو الله باري الخلق والخلق كلهم ... إماء له طوعاً جميعاً وأعبد

مليك السماوات الشداد وأرضها ... يدوم ويبقىٰ والخليقة تنفد

آخر للكسائي :

أيها الطالب علماً نافعاً ... اطلب النحو ودع عنك الطمع

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل علم ينتفع



النحو قنطرة الآداب هل أحد | يجاوز البحر إلا بالقناطير
لو يعلم الطير ما في النحو من أدب | حنت وأنت إليه بالمناقير
إن الكلام بلا نحو يماثله | نبح الكلاب وأصوات السنانير



آخر :

من فاته النحو فذاك الأخرس | وفهمه في كل علم مفلس
وقدره بين الورىٰ موضوع | وإن يناظر فهو المقطوع
لا يهتدي لحكمة في الذكر | وما له في غامض من فكر



النحو حياة الفتىٰ | إذا أخذه وأتىٰ
من لم يعرف النحو | فحقه أن يسكتا



... إلىٰ غير ذٰلك .

تاريخ بداية تأليف القسم الأول من الجزء الرابع : في اليوم الأول من شهر المحرم الحرام يوم السبت ، من تاريخ : (١) محرم من سنة (١٤٣٨) من الهجرة النبوية ، اللهم بشرنا بتمامه كما وفقتنا بابتدائه ، اللهم آمين .

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم وأتباع التابعين إلىٰ يوم الدين .

أما بعد :

فإني لما فرغت من تسويد الجزء الثالث من هـٰذه التعليقة . . تفرغت بعون الله تعالىٰ لتسطير القسم الأول من الجزء الرابع منها .

وأسأله تعالىٰ أن يمدني في عمري إلىٰ أن أكملها ، ويوفقني إلىٰ ما هو الصواب عنده من علم الآداب ؛ إنه قريب مجيب دعاء من دعاه ، سميع استغاثة من استغاثه ، عليم ندبة من ندب إليه .

وأقول وقولي هـٰذا :

(و) مِنَ المنصوباتِ : (التَّمييزُ) أيِ : المُمَيِّزُ ـ بكسرِ الياءِ ـ على البناءِ للفاعلِ ، لـكنِ اشتُهِرَ إطلاقُ المَصدَرِ عليهِ ، والتَّمييزُ والتَّبيينُ والتَّفسيرُ ألفاظٌ مترادفةٌ (وهوَ : اسمٌ ، فضلةٌ ، نكرةٌ ، جامدٌ) غالباً ، (يُفسِّرُ ما انبهمَ مِنَ الذَّواتِ) أوِ النِّسبِ .

---

٦٧ ـ باب التمييز

قال الشارح : (**ومن المنصوبات : التمييز**) والتمييز بمعنىٰ : (**أي : المميز ؛ بكسر الياء**) المشددة المكسورة (**على البناء للفاعل**) وهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، (**لـكن اشتهر**) عندهم (**إطلاق المصدر عليه**) فيكون إطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية ، فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل .

(و« **التمييز ، والتبيين ، والتفسير** » **ألفاظ مترادفة**) أي : متوافقة على المعنى الواحد ؛ أي : لغة واصطلاحاً ، وهو في **اللغة** : فصل الشيء عن غيره ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾(١) ؛ أي : انفصلوا من المؤمنين ، وقال أيضاً : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾(٢) ؛ أي : ينفصل بعضها من بعض لأجله .

(وهو) أي : **التمييز المصطلح عليه عندهم** : (**اسم**) صريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملة ، قال الكردي : (قيده في « التسهيل » بكونه بمعنىٰ « من » البيانية) ، وزاد في « الجامع » : (غير تابع) لإخراج صفة اسم (لا) المنصوبة ؛ نحو : (لا رجل ظريفاً) ، واحترز عنه الماتن بالجمود .

(**فضلة**) أي : بمعناها في (باب الحال) ، إلا أن التمييز لا يجوز حذفه ، (**نكرة ، جامد غالباً**) ومن غير الغالب : يكون مشتقاً ، ومنه : (لله دره فارساً !!) كما يأتي ، (**يفسر**) أي : يبين (**ما انبهم**) وخفي (**من الذوات**) في تمييز الذات (**أو النسب**) في تمييز النسبة ، قال الشيخ خالد في « إعراب الآجرومية » : (متعلق بـ « انبهم »)

---

(١) سورة يسٓ : (٥٩) .

(٢) سورة الملك : (٨) .

فخرجَ بالفضلةِ غيرُها ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، وبالنَّكرةِ المعرفةُ ؛ نحوُ : (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) ، وقد يأتي بلفظِ المعرفةِ فيؤوَّلُ بنكرةٍ معنىً ؛ كقولِهِ :

.... وَطِبْتَ ٱلنَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أي : نفساً ، ....

انتهىٰ ، فـ (من) فيه : ابتدائية ، ولو قيل : إنها بيان لـ (ما) . . لم يبعد ، بل هو أوضح ، أو هو المتعين .

(**فخرج بالفضلة : غيرها ؛ نحو : زيد قائم**) كان الأولى التمثيل بنحو : (إن زيداً قائم) لأن الكلام في المنصوب .

(و) خرج (**بالنكرة : المعرفة ؛ نحو : زيد حسن وجهه**) بنصب (وجهه) . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد يأتي**) التمييز (**بلفظ المعرفة ، فيؤول بنكرة معنىً ؛ كقوله**) أي : كقول رشيد بن شهاب اليشكري مخاطباً قيس بن مسعود بن خالد اليشكري ببيت : (من الطويل)

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت (**وطبت النفس يا قيس عن عمرو**)

(**أي : نفساً**) .

وأراد بالوجوه : أعيان القوم ، ومثله في مجيء التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة : الحديث : « إن امرأة كانت تهراق الدماء » ، فـ (الدماء) : تمييز علىٰ زيادة (أل) ، وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولاً به ، علىٰ أن الأصل : (تهريق) ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، قاله في « المغني » ، وهٰذا مردود ؛ لأن شرط ذٰلك : تحرك الياء ؛ كـ (جارية ، وناصية) .

والشاهد في قوله : (وطبت النفس) حيث جاء التمييز معرفة ، وهٰذا ضرورة عند البصريين ، أو مؤول بنكرة ، و(أل) فيه زائدة ، وأما الكوفيون . . فيرون جواز مجيء التمييز معرفة ، واستشهدوا بهٰذا البيت .

وبما بعدها سائرُ الفضلاتِ كالحالِ ؛ فإنَّهُ مُبيِّنٌ للهيئةِ لا رافعٌ لإبهامِ ذاتٍ ولا نسبةٍ ، وكالنَّعتِ ؛ فإنَّهُ مُخصِّصٌ أو مُقيِّدٌ ، ورفعُ الإبهامِ إنَّما حصلَ ضمناً لا قصداً ، وربَّ شيءٍ يقصدُ لمعنىً خاصٍ وإن لزمَ منهُ معنىً آخرُ .

واعلمْ : أنَّ التَّمييزَ كالحالِ مِنْ جهةِ كونهِ منصوباً . . . .

(و) خرج (**بما بعدها**) أي : بما بعد النكرة ؛ وهو قوله : (**يفسر ما انبهم من الذوات والنسب**) : (**سائر الفضلات**) أي : باقيها (**كالحال ؛ فإنه مبين للهيئة ، لا رافع لإبهام ذات ولا نسبة ، وكالنعت ؛ فإنه مخصص**) أي : في نحو : (جاء رجل تاجر) ، (**أو مقيد**) أي : موضح ؛ نحو : (جاء زيد التاجر) ، (**ورفع الإبهام**) فيه ؛ أي : في النعت (**إنما حصل ضمناً**) أي : في ضمن التخصيص أو التوضيح ، (**لا قصداً**) أي : لا بقصد رفع الإبهام به ؛ أي : بالنعت (**ورب شيء يقصد لمعنىً خاص**) كالتخصيص والتوضيح في النعت (**وإن لزم منه**) أي : من ذٰلك الشيء (**معنىً آخر**) كرفع الإبهام من النعت بتخصيصه أو توضيحه .

قوله : (**ورب شيء يقصد**) كمن أسلم لمجرد النجاة من الآخرة ، فيلزم منه حقن نحو دمه وماله ، وله رغبة في الدنيا .

وعلم من قولهم : (**يفسر ما انبهم من الذات والنسب**) : أن ما لا يفسر الانبهام لا يقع تمييزاً ، فلا يقال : (عندي عشرون شيئاً) ، بخلاف : (عندي عشرون مسألة) فقد أجازه سيبويه ، وحكي : (ملء الدار مثلك) .

ثم قولهم : (**انبهم**) فيه عجمة ؛ لأن باب الانفعال لا يكون إلا من أفعال العلاج والتأثير ؛ كـ (انقطع ، واندفع) دون المعاني ، فلا يقال : (انعلمت المسألة) ، ولا (انبهم الأمر) ، ومن ثم قالوا : (انعدم) خطأ . انتهىٰ « كردي » .

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوباً**) أي : ومن جهة كونه اسماً نكرة ، ولذا قال في « المغني » : (إنهما يشتركان في خمسة أوجه) ،

وفضلةً ومفسِّراً للإبهامِ ، إلَّا أنَّ الحالَ تخالفُهُ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّها في الغالبِ تكونُ مُشتقَّةً أو مؤوَّلةً به ، والتَّمييزُ الغالبُ فيهِ كونُهُ جامداً ، ووقوعُهُ مشتقّاً قليلٌ ؛ نحوُ : (للهِ درُّهُ فارساً !!) .

بقي أنهما يشتركان في أنهما يحذفان ، (و) من جهة كونهما (**فضلة ومفسراً للإبهام ، إلا أن الحال تخالفه**) أي : تخالف التمييز (**من ثلاثة أوجه**) بل من سبعة أوجه ؛ كما في « المغني » ، وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح ، والأربعة الباقية ؛ يعني : إن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليه ، وقد تتعدد وتتقدم علىٰ صاحبها بشرطه ، وقد تكون مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز في ذٰلك كله :

(**أحدها**) أي : أحد تلك الثلاثة : (**أنها**) أي : أن الحال (**في الغالب**) أي : في أغلب أحوالها (**تكون مشتقة ، أو**) تكون (**مؤولة به**) أي : بالمشتق ؛ لأنها وصف لصاحبها ، وحق الوصف : الاشتقاق ، (**والتمييز الغالب فيه**) أي : في التمييز ؛ أي : الكثير فيه : (**كونه جامداً ، ووقوعه**) أي : وقوع التمييز (**مشتقاً قليل**) في كلامهم : (**نحو**) قولهم : (**لله دره فارساً !!**) ، قال قوم : (إن انتصاب نحو : « فارساً » في مثل هٰذا التركيب على الحال) ، وضعفه ابن الحاجب في « أمالي المفصل » : بأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً مقيدة ، أو مؤكدة ، وكلاهما غير مستقيم ؛ **أما المقيدة** . . فلأن قولك : (لله دره فارساً !!) لم ترد به المدح في حال الفروسية ، وإنما تريد به المدح مطلقاً ؛ بدليل أنك تقول : (لله دره كاتباً !!) وإن لم يكتب ، بل تريد الإطلاق بذٰلك ، **وأما المؤكدة** . . فلأن شرطها : أن يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، وأنت لو قلت : (لله دره !!) . . كان محتملاً للفروسية وغيرها .

وقال الرضي : (وأنا لا أدري بينهما فرقاً ؛ لأن معنى التمييز : ما أحسن فروسيته !! فلا تمدحه في حال فروسيته إلا بها) ، وهٰذا المعنىٰ هو المستفاد من قولنا : (ما أحسنه في حال فروسيته !!) انتهىٰ « عليمي » .

ثانيها : أَنَّها لبيانِ الهيئةِ ، وهوَ تارةً لبيانِ الذَّواتِ ، وأُخرىٰ لبيانِ جهةِ النِّسبة .

ثالثُها : أَنَّها تقعُ جملةً أو ظرفاً بخلافِهِ .

وقد عُلِمَ ممَّا مرَّ أنَّ التَّمييزَ نوعانِ ؛ تمييزُ نسبةٍ ، وسيأتي ، وتمييزُ مُفرَدٍ ، وهوَ المُرادُ بقولِهِ : . . . .

وقوله : (**ثانيها**) معطوف علىٰ قوله : (أحدها : أنها في الغالب مشتقة) أي : وثاني الأوجه الثلاثة التي تخالف فيها الحال التمييز : (**أنها**) أي : أن الحال موضوعة (**لبيان الهيئة**) أي : لبيان صفة صاحبها ، (**وهو**) أي : التمييز (**تارة**) أي : في حالة يكون (**لبيان الذوات**) المبهمة ؛ نحو : (ملكت عشرين غلاماً) ، (**و**) في حالة (**أخرىٰ**) يكون (**لبيان جهة النسبة**) نحو : (تصبب زيد عرقاً) .

قوله : (**إنها لبيان الهيئة**) قال المصنف في « حواشي التسهيل » : (المراد بالهيئة : الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة ؛ كما هو المتبادر ، وحينئذ يخرج مثل : « تكلم صادقاً » ، و« مات مسلماً » ، و« عاش كافراً » ، وإن أرادوا الصفة . . فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لٰكن يخرج منه : « جاء زيد والشمس طالعة » ، و« جاء زيد وعمرو جالس ») .

قال الدماميني : (هما في معنىٰ : « جاء مقارناً لطلوع الشمس وجلوس عمرو » ، فبحسب التأويل لا يخرجان ؛ لأنهما حينئذ مبينان للصفة) انتهىٰ منه باختصار .

(**ثالثها**) أي : ثالث تلك الأوجه الثلاثة : (**أنها**) أي : أن الحال (**تقع جملة**) اسمية أو فعلية ، (**أو**) تقع (**ظرفاً**) زمانياً أو مكانياً ، وجاراً ومجروراً ، حالة كون الحال ملتبسة ، (**بخلافه**) أي : بخلاف التمييز ؛ فإنه لا يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، (**وقد علم مما مر**) أي : من قوله : (يفسر ما انبهم من الذوات أو النسب) : (**أن التمييز نوعان**) : **أحدهما** : (**تمييز نسبة ، وسيأتي**) وأخره ؛ لطول الكلام عليه ، (**و**) **ثانيهما** : (**تمييز مفرد**) والمراد به هنا : مقابل نسبة ، لا مقابل تثنية وجمع أو غيرهما ، (**وهو**) أي : تمييز المفرد هو (**المراد بقوله**) أي : بقول

المصنف : (**وأكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير**) أي : وأكثر وقوع تمييز الذات بعد ما ؛ أي : بعد آلة تفيد وتبين مقدار الشيء قلة أو كثرة .

زاد الشارح قوله : (**ما يفيد**) علىٰ كلام المصنف ؛ إيماء إلىٰ أن الجريب والصاع والمن ليست مقادير ، بل هي آلات موضوعة ؛ ليعرف بها مقادير الأشياء تحقيقاً ، لا تقديراً ـ كالجريب ـ لتحقيق قدر المذروع به ، والصاع لتحقيق قدر المكيل به ، والمن لتحقيق قدر الموزون به ، أما إذا أريد بالمقادير نفس هٰذه الآلات . . تعينت الإضافة علىٰ معنى اللام ، ولا يجوز النصب ، تقول : (عندي جريب نخل ، وصاع تمر ، ومنا عسل) ، تريد آلة الذرع والكيل والوزن ، وقد يفسر المقادير بما يعرف به قدر الشيء ، فلا حاجة حينئذ إلىٰ زيادة قوله : (يفيد) .

قوله : (**من مساحة**) بكسر الميم ؛ من مسح الشيء : إذا ذرعه ، وهو بيان لما يفيد ، لا للمقادير ؛ كما علمت ، والتمثيل بالجريب للمساحة هو المعروف في تأليف النحاة ، وفي « القاموس » : هو مكيال قدر أربعة أقفزة من الكيل ، أو يريد بالمكيال فيه : القياس ؛ من كمال شيء بالشيء : إذا قاسه ، وهو الظاهر . انتهىٰ من « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « بعد ما يفيد المقادير » حمل « المقادير » في عبارة المتن علىٰ أنه جمع مقدار ، مصدر بمعنىٰ : تقدير ، فاحتاج إلىٰ تقدير قوله : « ما يفيد » لأن التمييز في الأمثلة بعد ما يعرف به قدر الشيء ؛ كالجريب ، ولو جعل المقادير جمع مقدار بمعنىٰ : ما يعرف به قدر الشيء . . لم يحتج إلىٰ حذف ، وهو أظهر ، مع أنه يلزم علىٰ صنيعه حذف الموصول وبعض الصلة إن جعلت « ما » موصولة .

وقال في « الفواكه الجنية » بعد أن فسر المقدار بما يعرف به قدر الشيء : والمراد بالمقدار في هٰذه الأمثلة : هو المقدر ، لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا لوجبت الإضافة ؛ نحو : « اشتريت قفيز بر » تريد المكيال الذي يكال به البر . انتهىٰ .

(كـ : جريبٍ نخلاً) أو كيلٍ ؛ كـ : قفيزِ بُرّاً ، (وصاعِ تمراً) ، أو وزنٍ ؛ كـ : رِطْلٍ زيتاً ، (وَمَنَوَيْنِ عسلاً) ، والجريبُ : مقدارٌ معلومٌ مِنَ الأرضِ .

فتأمله ؛ لأن كلامه أولاً يقتضي : أن المقدار اسم للآلة ، وثانياً : أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهو الظاهر ؛ لأن الذي يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر ، لا نفس المقدار) انتهىٰ منه .

وقوله : (**من مساحة**) بيان لما يفيد المقادير ، لا للمقادير ؛ لما علمت ، والتمثيل بالجريب للمساحة ، وبالصاع للمكيال ، وبالمنا للموزون .

فقوله : (**كـ « جريب نخلاً »**) تمثيل للمساحة ، وقوله : (**أو كيل**) بالجر معطوف علىٰ (مساحة) .

وقوله : (**كـ « قفيز براً »**) تمثيل للكيل ، وقوله : (**وصاع تمراً**) معطوف علىٰ (قفيز) لأنه من الكيل ، وقوله : (**أو وزن**) معطوف علىٰ (مساحة) .

وقوله : (**كـ « رطل زيتاً »**) تمثيل للموزون ، وقوله : (**ومنوين عسلاً**) معطوف علىٰ (رطلاً) لأنه مثال للموزون أيضاً .

(**والجريب : مقدار معلوم من الأرض**) وهو : عشرة آلاف ذراع في اصطلاح أهل البصرة .

قال السجاعي : (**والجريب** ـ بفتح الجيم ـ : في الأصل : اسم للوادي ، ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض ، وجمعه : « أجربة » ، و« جربان » بالضم ، ويختلف مقداره بحسب اختلاف أهل الأقاليم ؛ كاختلافهم في مقدار الرطل ونحوه ، فقد ذكر بعضهم : أن الجريب : عشرة آلاف ذراع ؛ كما مر آنفاً ، وبعض آخر : أنه ثلاثة آلاف وست مئة ذراع ، ويطلق الجريب علىٰ غير ذٰلك ، فجريب الطعام : أربعة أقفزة ، أفاده في « المصباح » انتهىٰ من « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

وفي « تحفة الأحباب على الملحة » : **والجريب** : مساحة عشر قصبات في عشر

ومَنَوَيْنِ : تثنيةُ (مَناً) بالتَّخفيفِ والقصرِ ؛ كـ (عصاً) وهوَ آلةُ الوزنِ ، يُعرَفُ بها مقاديرُ الموزوناتِ .

وقد يقعُ بعدَ ما يُشبِهُ المقاديرَ ، . . . .

قصبات ، **والقصبة** : ستة أذرع ، فالجريب إذاً : ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً ، ومبلغ مساحته : ثلاثة آلاف وست مئة ذراع . انتهىٰ « يمني » .

والقفيز من الأرض : مئة وأربعة وأربعون ذراعاً عرضاً ، **ومن الكيل** : ثمانية مكاكيك .

والمكوك ـ بوزن التنور ـ : صاع ؛ كما في « الصبان » ، وفي « السجاعي » : صاعان ونصف ، وفي « الصحاح » : **المكوك** : ثلاث كيلجات ، **والكيلجة** : منا وسبعة أثمان منا . انتهىٰ .

والمنا ـ كـ (عصاً) أفصح من المن بالتشديد ـ : رطلان ، وتثنيته : منوان ، وجمعه : أمناء ، وهـٰذا أقرب إلى الثاني ، **فالقفيز** : مقدار مساحي وكيلي ، والمراد هنا : الأول ؛ لأن الكيل ذكره بقوله : (وقد تصدقت بصاع خلاً) ، وجمعه : (أقفزة) و(قفزان) كـ (ركبان) ، وهو للعراق كالإردب لمصر ، والمربد للحجاز ، والرستاق لخراسان . انتهىٰ « خضري » .

قوله : (**كـ « قفيز براً »**) ، **والقفيز هنا** : مكيال يسع اثني عشر صاعاً ، وهو لغة أهل الحجاز ، وهو المسمىٰ بالإردب عند أهل مصر ، **والبر** : حب معروف مقتات في كل البلدان ، وهي أول ما زرعه آدم صلى الله عليه وسلم وأكله بعدما هبط من الجنة .

(**و« منوين »** : **تثنية « مناً » بالتخفيف والقصر ؛ كـ « عصاً »**) وهو لغة في المن بالتشديد ، **والمن** : رطلان ، **والرطل** : اثنا عشر أوقية ، (وهو) أي : المنا : (**آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات** ، **وقد يقع**) منا (**بعد ما يشبه المقادير**) أي : بعد ما

فشبهُ المساحةِ ؛ نحوُ : « مَا فِي ٱلسَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً » ، وشبهُ الكيلِ ؛ نحوُ : نِحْيٌ سمناً ، وشبهُ الوزنِ ؛ نحوُ : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ، وقولُهم : (على التَّمرةِ مثلُها زبداً) يحتملُ الوزنَ والمساحةَ .

يفيد شبه المقادير من المقاييس التي لم توضع للتقدير تحقيقاً ، بل تقديراً ، (ف) ذٰلك الذي يشبه المقادير كـ (**شبه المساحة ؛ نحو : ما في السماء موضع راحة سحاباً**) إنما كانت هٰذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست معدة لذٰلك ، وإنما تشبهه ، ومثل في « التوضيح » لشبه المساحة : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ (١) ، وحمل علىٰ هٰذا قولهم : (لنا مثلها إبلاً وغيرها شاء) .

(**وشبه الكيل ؛ نحو**) : لي (**نحي سمناً**) ، **والنحي** ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء ـ : اسم لوعاء السمن ، وفي « القاموس » : والنحي ـ بكسر النون وسكون الحاء وضم الياء ـ : الزق ، أو ما كان للسمن خاصة ؛ كـ (النحي) بفتح النون وسكون الحاء ، و(النحىٰ) بوزن فتىٰ : جرة فخار يجعل فيها لبن ليمخض ، وسهم عريض النصل ، يجمع علىٰ (أنحاء ، ونحي ، ونحاء) انتهىٰ منه .

(**وشبه الوزن ؛ نحو** : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾) (٢) .

قوله : (**فالراحة والنحي**) لم يوضعا آلة لتحقيق قدر الممسوح والمكيل بهما ؛ لاختلافهما صغراً وكبراً ، و(مثقال الذرة) ليس اسماً لشيء يوزن به عرفاً .

(**وقولهم**) مبتدأ ، سيأتي خبره : (**على التمرة مثلها زبداً**) ، وخبر المبتدأ قوله : (**يحتمل الوزن والمساحة**) ، وهو ـ أي قولهم : (على التمرة مثلها زبداً) ـ مأخوذ من قول أعرابي قيل له : (كل الجرادة) ، فقال : (تمرة نرسيانة ، صفراء الطرف ، غراء السائر ، عليها مثلها زبداً . . أحب إلي منها) ، فاختصرته النحاة ، وتساهلوا في نسبته

---

(١) سورة الكهف : (١٠٩) .

(٢) سورة الزلزلة : (٧) .

وقد يقعُ بعدَ ما هوَ فرعٌ له ؛ نحوُ : (هٰذا خاتمٌ حديداً) فإنَّ الخاتمَ فرعُ الحديدِ .

(و) أكثرُ وقوعِهِ أيضاً بعدَ (العددِ) الصَّريحِ ؛ . . . .

إلى العرب ، **والنرسيان** ـ بالكسر ـ : من أجود التمر ، وكانت الأكاسرة تدخرها لخاصة أنفسهم . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد يقع**) شبه المقادير (**بعد ما هو فرع له**) أي : بعد شيء هو ؛ أي : ذٰلك الشيء فرع له ؛ أي : لذٰلك الشبه (**نحو**) قولهم : (« **هٰـذا خاتم حديداً** » ، **فإن الخاتم فرع الحديد**) والحديد أصل للخاتم ، فالحديد شبه الوزن .

قوله : (**وقد يقع ما هو فرع له**) هو مقابل (الأكثر) المذكور في قول المصنف أولاً : (وأكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير) .

واعلم : أنه في مثل : (هٰذا خاتم حديداً) ثلاثة أوجه :

ـ النصبُ إما على التمييز ؛ كما ذكر ، أو على الحال ، وينبني عليهما الخلاف في الإتباع ، فمن خرج النصب على التمييز . . قال : إن التابع لذٰلك التمييز عطف بيان ، ومن خرجه على الحال . . قال : إنه ـ أي : إن ذٰلك التابع ـ نعت ، والأول أولىٰ ؛ لأنه جامد جموداً محضاً ، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً .

والإتباعُ ، والإضافةُ ، وهي أرجحها ؛ لما فيها من التخفيف بحذف التنوين .

قوله : (**وأكثر**) أي : وأكثر (**وقوعه**) أي : تمييز المفرد (**أيضاً**) أي : كما أنه أكثر بعد ما يفيد المقادير فيما سبق كائن (**بعد العدد الصريح**) إنما قيد الشارح العدد بـ (الصريح) مع أن المصنف ذكر فيما بعد العدد الكناية ؛ وهو (كم) لأن المصنف فصله بقوله : (ومنه : تمييز « كم » الاستفهامية) ، **فعلم** : أنه لم يرد بقوله : (والعدد) التعميم ؛ أي : تعميم العدد وشموله للتصريح والكناية كما يشير الشارح إليه بقوله : (ولهٰذا فصل تمييزها عما قبله) .

قال الكردي : (قوله : « الصريح » احترز به عن كناية العدد ؛ نحو : « كم عبداً

وهوَ مِنْ (أحدَ عشرَ) فما فوقَها . . . إلىٰ (تسعةٍ وتسعينَ) بإدخالِ الغايةِ (نحوُ) : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾) ، ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً . . . ﴾ الآيةَ ، (و) هٰكذا إلىٰ آخرِ ذٰلكَ (نحوُ) : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ (وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾) .

(ومنهُ) أي : تمييزِ العددِ (تمييزُ « كمِ » الاستفهاميَّةِ) . . . .

ملكت » ، وسيأتي ، والمراد بالعدد : المعدود ، لا مجرد العدد ؛ كما مر في المقادير) .

(وهو) أي : العدد الصريح (من « **أحد عشر** » **فما فوقها**) كخمسة عشر وتسعة عشر . . (**إلىٰ** « **تسعة وتسعين** » **بإدخال الغاية**) والآخر فيما قبلها ؛ يعني بها : (تسعة وتسعين) ، صرح بهٰذا ؛ إذ الغالب : عدم دخول مدخول (إلىٰ) في حكم ما قبلها .

مثال العدد الصريح : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾) الآية في سورة (يوسف) ؛ وهي بتمامها : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[1] ، ونحو قوله تعالىٰ من سورة (المائدة) ، وهي قوله : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا) وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ . . . ﴾ إلىٰ آخرها[2] ، وقوله تعالىٰ من سورة (الأعراف) : (﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً . . . ﴾ **الآية**[3] ، و) مثل (**هٰكذا**) أي : كما مثلنا لك ما ذكرناه (**إلىٰ**) أن وصلت (**آخر ذٰلك**) المذكور من الغاية ، وذٰلك المذكور من الغاية (**نحو**) قوله : (﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾)[4] .

(ومنه : **أي**) ومن (**تمييز العدد** : **تمييز** « **كم** » **الاستفهامية**) وذٰلك ؛ أي : كون

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤) .

(٢) سورة المائدة : (١٢) .

(٣) سورة الأعراف : (١٤٢) .

(٤) سورة صٓ : (٢٣) .

بأن تكونَ بمعنىٰ : أيُّ عددٍ ؟ ويتعيَّنُ إفرادُهُ وكذا نصبُهُ (نحوُ : كم عبداً ملكْتَ ؟) ما لَمْ تَجُرَّ (كم) بحرفٍ ؛ كما سيأتي ، فعبداً : منصوبٌ على التَّمييزِ لـ (كم) ، وهوَ مفعولٌ مُقدَّمٌ كنايةٌ عن عددٍ مُبهمِ الجنسِ والمقدارِ ، . . . .

تمييزها من تمييز العدد (**بأن تكون**) كم (**بمعنىٰ : أي عدد ؟**) أي : قليلاً كان أو كثيراً ، (**ويتعين إفراده**) أي : إفراد تمييز (كم) الاستفهامية (**وكذا**) أي : وكما يتعين إفراد تمييزها يتعين (**نصبه**) أي : نصب تمييز (كم) الاستفهامية ، وإنما وجب إفراده ونصبه ؛ لأنها لما كانت كناية عن العدد . . جعلت كناية عن وسطه ، وهو ـ أي : وسط العدد ـ أحد عشر إلىٰ مئة ؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد . . لكان تحكماً ، **والتحكم** : هو الحكم بلا مقتض له ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلاً بين الطرفين ذا حظ من كل منهما . . لم يلزم التحكم في الحمل عليه ، فسقط الاعتراض .

مثال كونه مفرداً منصوباً : (**نحو : كم عبداً ملكت ؟**) بفتح التاء للمخاطب .

وقوله : (**ما لم تجر « كم » بحرف**) جر قيدٌ لوجوب نصبه (**كما سيأتي**) مثال جرها بحرف جر .

(**فـ « عبداً »**) في هـٰذا المثال المذكور : (**منصوب على التمييز لـ « كم »**) الاستفهامية ، وناصبه (كم) الاستفهامية ؛ لأنها ذات مبهمة ، (**وهو**) أي : لفظ كم (**مفعول مقدم**) وجوباً علىٰ عاملها ؛ للزومها الصدارة ، وهي ؛ أي : لفظة كم (**كناية عن عدد مبهم الجنس**) أي : الحقيقة ؛ بأن لا يدرىٰ أنه من الآحاد أو غيرها (**و**) مبهم (**المقدار**) أي : الكمية ؛ بأن لا يدرىٰ أنه خمسة أو غيرها . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الصبان » : وإنما وجب إفراده ونصبه ؛ لأنه لم يسمع إلا كذٰلك ، فالعلة فيه هي السماع ؛ كما قاله الدماميني .

ولهٰذا فُصِلَ تمييزُها عمَّا قبلَهُ .

(فأمَّا تمييزُ « كمِ » الخبريَّةِ) بأن تكونَ بمعنىٰ : عددٍ كثيرٍ (فمجرورٌ) أبداً بإضافتِها إليهِ ؛ حملاً لها علىٰ ما هيَ مشابهةٌ له مِنَ العددِ ، وهوَ حينئذٍ ؛ إمَّا (مُفرَدٌ) وهوَ أكثرُ وأبلغُ . . . .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونها كناية عن عدد مبهم لا عن عدد صريح (**فصل**) المصنف (**تمييزها عما قبله**) بقوله : (ومنه ؛ أي : ومن تمييز المفرد : « كم » الاستفهامية) ، وهي التي بمعنىٰ : أي عدد ؟ قليلاً كان أو كثيراً ؛ كما مر آنفاً في الشرح .

(**فأما تمييز « كم » الخبرية**) وذٰلك ـ أي : كونها خبرية ـ مصور (**بأن تكون بمعنىٰ : عدد كثير**) ، **فإن قلت** : ما معنىٰ تسمية (كم) هٰذه خبرية ؟

قلت : هو من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب ؛ وهو : الذي يحتمل الصدق والكذب ، لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدأ ، ألا ترىٰ أن قول القائل : (كم عبد ملكت !!) يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلىٰ قائله فيما تكثر به وافتخر . انتهىٰ « عليمي » .

. . (**فمجرور أبداً**) ما لم يفصل عنها ، قال في « الهمع » : فإن فصل عنها . . نصب ؛ حملاً علىٰ تمييز (ما) الاستفهامية ؛ كقوله : (من البسيط)

كم نالني منهم فضلاً علىٰ عدم . . . .

أي : مجرور (**بإضافتها**) أي : بإضافة (كم) الخبرية (**إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك التمييز (**حملاً لها**) أي : لـ (كم) الخبرية (**علىٰ ما**) أي : علىٰ عدد (**هي**) أي : الخبرية (**مشابهة له من العدد**) وهو عشرة ومئة ؛ لأنها مشابهة للعشرة في جمع المميز ، وللمئة في إفراده ، (**وهو**) أي : تمييزها (**حينئذ**) أي : حين إذ حملت علىٰ ما هي مشابهة له (**إما مفرد** ، **وهو أكثر وأبلغ**) أي : أكثر في الاستعمال ،

(كتمييزِ المئةِ فما فوقَها) مِنَ المِئِينَ والألوفِ ؛ فإنَّهُ مجرورٌ مُفرَدٌ ، فتقول : (كم عبدٍ ملكتُ !!) بالجرِّ والإفرادِ ؛ كما تقولُ : (مئةَ عبدٍ ، أو ألفَ غلامٍ ملكْتُ) ، وفي معنى المُفَردِ ما يؤدِّي معنى الجمعِ ؛ نحوُ : (كم قومٍ صدَّقوني !!) ، وقد تُميَّزُ المئةُ بمُفرَدٍ منصوبٍ ؛ كقولِهِ :

إِذَا عَاشَ ٱلْفَتَىٰ مِئَتَيْنِ عَاماً ....

وقد تُضافُ إلىٰ جمعٍ ؛ نحوُ : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ علىٰ قراءةِ الإضافةِ .

وأبلغ في المعنىٰ ؛ أي : تمييزها مجرور أبداً حالة كونه (**كتمييز المئة فما فوقها من المئين والألوف ؛ فإنه**) أي : فإن تمييز (كم) الخبرية (**مجرور مفرد ، فتقول**) في مثالها : (« **كم عبد ملكت !!** » **بالجر**) أي : بجر التمييز (**والإفراد**) أي : وإفراده (**كما تقول**) في تمييز المئة والألف : (**مئة عبد**) ملكت ، (**أو** « **ألف غلام ملكت** » ، **وفي معنى المفرد**) وحكمه في إفراد تمييزه (**ما يؤدي معنى الجمع**) من أسماء الجموع والأجناس (**نحو** : « **كم قوم صدقوني !!** » ، **وقد تميز المئة بمفرد منصوب ؛ كقوله**) : (من الوافر)

(**إذا عاش الفتىٰ مئتين عاماً**) فقد ذهب المسرة والغناء

البيت قائله : الربيع بن ضبيع ـ مصغراً ـ الفزاري ، وفي بعض الرواية : (فقد أودى المسرة والغناء) .

والشاهد فيه : (مئتين عاماً) حيث جاء تمييز المئة مفرداً منصوباً ، وهٰذا شاذ عند الجمهور ، خلافاً لابن كيسان .

(**وقد تضاف**) كم الخبرية (**إلىٰ جمع ؛ نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (الكهف) : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ (ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ) وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾ (١) ، (**علىٰ قراءة الإضافة**) أي : إضافة (مئة) إلىٰ (سنين) ، وهي قراءة الأخوين حمزة والكسائي وقراءة خلف

(١) سورة الكهف : (٢٥) .

(أو مجموعٌ ؛ كتمييزِ العشرةِ) مُفرَدةً (فما دونَها) مِنَ (التِّسعةِ) إلى (الثَّلاثةِ) ، فإنَّهُ مجرورٌ مجموعٌ ، إلَّا إذا كانَ بلفظِ المئةِ ؛ كـ (عشرِ مئةٍ) ، أو (ثلاثِ مئةِ رجلٍ) ، فمجرورٌ مُفرَدٌ ، . . . .

بغير تنوين (مئة) علىٰ إضافته إلىٰ (سنين) ، حيث أوقعوا الجمع في (سنين) موقع المفرد ، وهٰذا موضع الشاهد ، وقرأ الباقون بتنوين (مئة) ، وعليه فيكون (سنين) بدلاً من (ثلاث مئة) ، أو عطف بيان عند الكوفيين ، ولا شاهد في هٰذه القراءة ؛ لما ذكر .

قوله : (**أو مجموع**) معطوف علىٰ قوله : (مفرد) أي : وأما تمييز (كم) الخبرية . . فمجرور مفرد ؛ كتمييز المئة ، أو مجموع منصوب (**كتمييز العشرة**) حالة كون العشرة (مفردة) عن التركيب مع ما دونها ، فالفاء في قوله : (**فما دونها**) أي : دون العشرة ، عاطفة بمعنى الواو ؛ أي : تمييز (كم) الخبرية مجموع مجرور ؛ كتمييز العشرة وتمييز ما دونها (من **التسعة إلى الثلاثة**) .

قوله : (مفردة) قيد لـ (العشرة) ، فإن مميزها حينئذ مفرد مجرور .

(فإنه) أي : فإن تمييز العشرة وتمييز ما دونها من التسعة إلى الثلاثة (**مجرور مجموع**) كـ (جاءني عشرة رجال) ، و(اشتريت تسعة غلمان) ، و(أعتقت ثلاثة أعبد) ، فكذٰلك تمييز (كم) الخبرية مجموع مجرور ، (**إلا إذا كان**) ذٰلك التمييز (**بلفظ المئة ؛ كـ**) قولك : ملكت (**عشر مئة** ، أو) زارني (**ثلاث مئة رجل** ، فـ) إن تمييز المئة وما دونها إذا كان ذٰلك التمييز بلفظ مئة (**مجرور مفرد**) كما مثلناه .

قوله : (**فما دونها من التسعة إلى الثلاثة**) فيه تخصيص لعموم قوله : (فما دونها) الصادق بالواحد والاثنين ؛ لأنهما لا يميزان ، فأخرجهما من عموم الكلام ، وبذٰلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم أنهما يميزان . انتهىٰ « عليمي » .

فتقولُ : (كم رجالٍ ملكتُ ؟) بالجرِّ والجمعِ ؛ كما تقولُ : (عشرةُ رجالٍ) ، أو (ثلاثةُ رجالٍ جاؤوكَ) وقد يكونُ تمييزُ العشرةِ فما دونَها اسمَ جنسٍ ، أو اسمَ جمعٍ ، فيُجَرُّ بـ (مِنْ) في الغالبِ ؛ نحوُ : (عندي ثلاثةٌ مِنَ الغنمِ وعشرةٌ مِنَ القومِ) ، وقد يُجَرُّ بالإضافةِ ؛ نحوُ : . . . .

(فـ) كذٰلك (**تقول**) في تمييز (كم) الخبرية : (« **كم رجال ملكت !!** » **بالجر والجمع**) أي : بجر تمييزها وجمعه ، (**كما تقول** : **عشرة رجال** ، **أو ثلاثة رجال جاؤوك**) .

قوله : (**إلا إذا كان**) أي : تمييز العشرة فما دونها (**بلفظ المئة**) فالاستثناء في الحقيقة من قوله : (مجموع) فقط ، فهو استثناء مفرغ من كلام موجب لصحة المعنىٰ ؛ كما في : (قرأت ، إلا يوم كذا) ، فهو مؤول بالنفي ، والتقدير : فإنه لا يكون غير مجرور مجموع إلا إذا كان . . . إلىٰ آخره ، وعلىٰ ذٰلك يخرج نظير ذٰلك ، وهو كثير في عبارتهم . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد يكون تمييز العشرة فما دونها**) من التسعة إلى الثلاثة (**اسم جنس ، أو اسم جمع**) .

قال في « التصريح » : (والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع : **أن اسم الجنس** : ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً ؛ كـ « شجر ، وتمر » ، **واسم الجمع** : ما دل على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه غالباً ؛ كـ « قوم ، ورهط ») .

(**فيجر**) تمييزه ؛ أي : تمييز العشرة وما دونها (بـ « من ») الجارة (**في الغالب**) أي : في أغلب كلامهم .

مثال ذٰلك : (**نحو** : **عندي ثلاثة من الغنم**) مثال اسم الجنس ، (و) عندي (**عشرة من القوم**) مثال اسم الجمع .

(**وقد يجر**) تمييزهما (**بالإضافة**) أي : بإضافة العشرة وما دونها إليه (**نحو** :

﴿ تِسۡعَةُ رَهۡطٍ ﴾ ، و« لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » ، وعبارتُهُ تُوهِمُ أنَّ الواحدَ والاثنينِ يميِّزانِ ، وليسَ كذٰلكَ ؛ كما في « الشُّذورِ » ، وقد عُلِمَ مِنْ كلامِهِ رحمَهُ اللهُ :

﴿ تِسۡعَةُ رَهۡطٍ ﴾[1] ، و) كالحديث الصحيح المذكور : (« **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** ») أي : زكاة ، **والذود** : اسم جمع لـ (إبل) ، لا مفرد له من لفظه .

قال الكردي : (قوله : « ثلاثة من الغنم ، وعشرة من القوم » ، فـ « الغنم » : اسم جنس ، صرح به في « التصريح » ، وهو من غير الغالب ؛ إذ لا يفرق بينه وبين مفرده بالتاء ، فلا يقال : « غنمة » ، و« القوم » : اسم جمع ، وكذا « الرهط ») .

وقوله : (﴿ تِسۡعَةُ رَهۡطٍ ﴾) هو من سورة (النمل) ، وتمامها : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾[2] .

قوله : (و« **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** ») هٰذا الحديث من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله تعالىٰ عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » .

(**وعبارته**) أي : وعبارة المصنف حيث قال فيما سبق آنفاً : أو مجموع ؛ كتمييز العشرة فما دونها (**توهم أن الواحد والاثنين يميزان**) لدخولهما في عموم قوله : (فما دونها) ، (**وليس**) الحكم المعلوم خارجاً كائناً (**كذٰلك**) أي : كما توهمه ، (**كما**) ذكر المصنف عدم التمييز لهما (**في** « **الشذور** ») أي : « شذور الذهب » .

(**وقد علم من كلامه**) أي : من كلام المصنف (رحمه الله) تعالىٰ ؛ حيث قال سابقاً : (وأكثر وقوع تمييز المفرد أيضاً بعد العدد الصريح ، وهو من « أحد عشر » فما

---

(١) سورة النمل : (٤٨) .

(٢) سورة النمل : (٤٨) .

أنَّ تمييزَ الأحدَ عشرَ والتِّسعينَ وما بينَهُما مُفردٌ منصوبٌ ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ ، فالتَّمييزُ محذوفٌ ؛ أي : فرقةً ، وأسباطاً : بدلٌ مِن (اثنتا عشرةَ) .

فوقها إلىٰ « تسعة وتسعين » أي : علم من كلامه : (**أن تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ، وأما قوله تعالىٰ** : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾)(١) ، فلم يذكر المؤلف فيه تمييز ؟ **قلنا في الجواب** : إن التمييز فيه مذكور تقديراً ، (**فالتمييز**) أي : لأن التمييز فيه مذكور تقديراً ، ولٰكنه (**محذوف**) جوازاً تقديره : وقطعناهم اثنتا عشرة (**أي : فرقة ، و**) حينئذ فقوله : (« **أسباطاً** » : **بدل من** « **اثنتا عشرة** ») أي : بدل كل من كل ، فلا اعتراض على المصنف بذٰلك ؛ أي : بأن الآية لم يذكر فيها تمييز (اثنتا عشرة) .

قال في « التصريح » : (والقول بالبدلية مشكل علىٰ قولهم : « إن المبدل منه علىٰ نية الطرح غالباً » ، ولو قيل : « وقطعناهم أسباطاً » . . لفات فائدة كمية العدد ، وحمله علىٰ غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) انتهىٰ .

أقول : قد خرج عليه قراءة الأخوين في : ﴿ ثَلَٰثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾(٢) مع قرب المحلين . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : قوله : (نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾(٣) ، و« ليس فيما دون خمس ذود صدقة ») هٰذان مثالان لاسم الجمع ؛ كما في « التصريح » ، ومثال اسم الجنس : قوله : (من الرجز)

كأن خصيـيـه مـن التـدلـدل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

والذود من الإبل : ما بين الثلاثة والعشرة .

---

(١) سورة الأعراف : (١٦٠) .

(٢) سورة الكهف : (٢٥) .

(٣) سورة النمل : (٤٨) .

(ولكَ في تمييزِ « كمِ » الاستفهاميَّةِ) إذا كانَ مُتَّصلاً بها (المجرورةِ بالحرفِ) وجهانِ : (جرُّهُ) بـ (مِنْ) مضمرةً على الأصحِّ ، ويجوزُ إظهارُها لا بإضافةِ (كم) إليهِ ؛

قوله : (**وعبارته توهم**) يعني قوله : (فيما دونها) .

قوله : (**وليس كذٰلك ، كما في « الشذور »**) ، وأما (ثنتا حنظل) . . فضرورة .

قوله : (**فالتمييز محذوف . . .**) إلىٰ آخره ذكره المصنف في « شرح اللمحة » ، وعلله : بأن (الأسباط) جمع سبط ، و(السبط) مذكر ، فلو كان هو التمييز . . لقيل : (اثنا عشر) بتذكير العددين ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾[1] ، وذهب في « الكشاف » : إنه تمييز .

(**ولك**) أيها النحوي (**في تمييز « كم » الاستفهامية إذا كان متصلاً بها**) بخلاف المنفصل عنها ؛ كما يأتي .

قال العليمي : (قوله : « إذا كان متصلاً » أفهم : أنه يجوز فصله منها ، وهو كذٰلك ، قال في « الهمع » : ويجوز فصل تمييز « كم » الاستفهامية في الاختيار وإن لم يجز في « عشرين » وأخواته إلا اضطراراً ، وقد يكثر فصله بالظرف والمجرور ، وقد يفصل بعاملها وبالخبر ؛ نحو : « كم ضربت رجلاً ؟ » ، و« كم أتاك رجلاً ؟ » ، ولٰكن اتصاله هو الأصل والأقوى) انتهىٰ باختصار .

قوله : (**المجرورة بالحرف**) صفة ثانية لـ (كم) .

قوله : (**وجهان**) مبتدأ مؤخر ، خبره مقدم بقوله : (لك) .

أحدهما : (**جره**) تمييزها (**بـ « من » مضمرة على الأصح ، ويجوز إظهارها**) كذا في « التصريح » ، لٰكن في « المغني » : أن الإضمار واجب ، (**لا**) جره ؛ أي : لا جر ذٰلك التمييز (**بإضافة « كم » إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك التمييز ، خلافاً للزجاج ،

---

(١) سورة المائدة : (١٢) .

لأنَّها بمنزلةِ عددٍ مُركَّبٍ ، وهوَ لا يعملُ الجرَّ في تمييزِهِ ، فكذٰلكَ ما كانَ بمنزلتِهِ ، (ونصبُهُ) على التَّمييزِ فتقولُ : (بكم درهماً ، أو بكم درهمٍ اشتريتَ عبدَكَ ؟) ، وقيَّدَها بالمجرورةِ ؛ لأنَّها إذا لَمْ تكنْ كذٰلكَ . . وجبَ نصبُ تمييزِها ؛ كما إذا جُرَّتْ بالحرفِ ولَمْ يتَّصلْ بها ، . . . .

وإنما لا يجوز جره بإضافة (كم) إليه (**لأنها**) أي : لأن (كم) الاستفهامية (**بمنزلة عدد مركب** ، **وهو**) أي : العدد المركب (**لا يعمل الجر في تمييزه**) بإضافته إليه ، (**فكذٰلك**) أي : فكالعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه (**ما كان**) منزلاً (**بمنزلته**) أي : بمنزلة العدد المركب ؛ وهو (كم) الاستفهامية ، بل إنما يعمل العدد المركب في مميزه النصب ؛ نحو : (خمسة عشر رجلاً) ، ولا ينتقض بنحو : (خمس مئة رجل) لأن هٰذا ليس من التركيب العددي .

قال الرضي : (مميز « كم » الاستفهامية لم أعثر عليه مجروراً بـ « من » في نظم ولا نثر ، ولا دل علىٰ جوازه كتاب من كتب النحو) ، ولا أدري ما حجة العلامة سعد الدين التفتازاني بعد نقله هٰذا عنه ، وأقول أنا : لعل حجته قوله تعالىٰ : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ (١) ، فأشار إلى الاحتجاج بهٰذه الآية علىٰ ورود ذٰلك مع التلميح . انتهىٰ « كردي » .

(و) **ثاني الوجهين** : (**نصبه**) أي : ولك نصب مميزها (**على التمييز ، فتقول**) في نصبه على التمييز : (**بكم درهماً**) اشتريت عبدك ؟ (**أو**) تقول في جره : (« **بكم درهم اشتريت عبدك ؟** » ، **وقيدها**) أي : وقيد المصنف (كم) الاستفهامية (**بالمجرورة**) بالحرف (**لأنها**) أي : لأن (كم) الاستفهامية (**إذا لم تكن كذٰلك**) أي : مجرورة بالحرف . . (**وجب نصب تمييزها ؛ كما إذا جرت**) أي : كما يجب نصب تمييزها إذا جرت (**بالحرف و**) الحال أنه (**لم يتصل بها**) تمييزها .

---

(١) سورة البقرة : (٢١١) .

وفي كلامِهِ دليلٌ علىٰ أنَّ (كم) اسمٌ ؛ سواءٌ كانَتِ استفهاميَّةً ، أَمْ خبريَّةً ، ويشتركانِ في الاسميَّةِ ، والبناءِ على السُّكونِ ، ولزومِ التَّصديرِ ، . . . .

قال العليمي : (مفهوم تقييده السابق لكلام المصنف بالاتصال يعني : مفهوم قوله سابقاً : « إذا كان متصلاً بها ») انتهىٰ منه .

قال الكردي : قوله : (**ولم يتصل بها**) نحو : (كم لك غلاماً ؟) ، ومثلها : الخبرية ، إلا أن الفصل فيها مختص بالضرورة ؛ كقوله : (من البسيط)

كم دون مية مومات يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد !!

(**وفي كلامه**) أي : في كلام المصنف (**دليل علىٰ أن « كم » اسم ؛ سواء كانت استفهامية أم خبرية**) لأنه ذكر أن الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف ، والمضاف والمجرور لا يكون إلا اسماً ، لٰكن لا يخفىٰ أنه لم ينص علىٰ أن جر تمييز الخبرية بإضافته إليها ، وعلل بعضهم اسميتهما : بأنهما يجران بالحرف والإضافة ؛ نحو : (بكم درهم اشتريت ؟) ، و(غلام كم ملكت ؟) انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « وفي كلامه دليل . . . » إلىٰ آخره ؛ لأنه جعل ما بعدها تمييزاً لها ، ولا تمييز إلا لاسم مبهم أو لنسبة ، والتمييز بعدها ليس من تمييز النسبة ، فلزم كونه تمييز اسم ، فلزم اسميتها ، خلافاً لمن زعم أن « كم » الخبرية حرف ، وقد نص سيبويه على اسميتها ؛ كما ذكرته في « شرح منظومتي في حروف المعاني ») .

(**ويشتركان**) أي : تشترك (كم) الاستفهامية والخبرية (**في الاسمية ، والبناء على السكون ، ولزوم التصدير**) أما الاستفهامية . . فلتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام ، وأما الخبرية . . فلتضمنها معنىٰ إنشاء التكثير ، وهو من المعاني التي تؤدىٰ بالحروف غالباً ؛ كـ (رب) ، و(من) الاستغراقية ، ولمشابهتها الحرف في الوضع ، أو لشبهها بالاستفهامية ؛ كما في « التسهيل » انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والبناء على السكون » وإنما بنيا ؛ لتضمنهما معنىً من

والاحتياجِ إلى التَّمييزِ ، ويفترقانِ مِنْ عشرةِ أوجهٍ ، ذكرَها الأبْنَاسِيُّ في « شرحِهِ على الألفيَّةِ » .

معاني الحروف ؛ وهو الاستفهام والتكثير ، لا لشبه الحرف وضعاً ، خلافاً لمن زعمه ؛ لأن شرطه : كون الثاني حرف لين ، وقد مر ما يتعلق بذٰلك في « باب المعرب والمبني » فراجعه) .

(و) يشتركان في (**الاحتياج إلى التمييز**) وذٰلك لإبهامهما ؛ لأنهما موضوعان للعدد المبهم ، ولذا زاد في « المغني » وغيره من وجوه الاشتراك : الإبهام ، وعدها خمسة ، (**ويفترقان**) أي : (كم) الاستفهامية والخبرية (**من عشرة أوجه ذكرها الأبناسي في « شرحه على الألفية »**) :

الأول : أن تمييز الاستفهامية أصله النصب ، وتمييز الخبرية أصله الجر .

الثاني : أن تمييز الاستفهامية مفرد ، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً وإن كان الإفراد أكثر وأبلغ .

الثالث : أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة .

الرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير ، خلافاً لبعضهم ، والخبرية تدل عليه ، خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف .

الخامس : لا يعطف عليها بـ (لا) ، والخبرية يعطف عليها بها ، تقول : (كم رجل جاءني !! لا رجل ولا رجلين) .

السادس : أن الاستفهامية تحتاج إلىٰ جواب ، بخلاف الخبرية ، **والأجود في جوابها : أن يكون علىٰ حسب موضعها من الإعراب ، ويجوز رفعه مطلقاً** .

السابع : أن الخبرية تختص بالماضي ؛ كـ (رب) ، بخلاف الاستفهامية ، فيجوز : (كم عبداً أساء ملكه !!) .

وأشارَ إلى النَّوعِ الثَّاني بقولِهِ : (وقد يكونُ التَّمييزُ مُفسِّراً للنِّسبةِ) في الجملِ ؛ كما سيأتي ، وفي الوصفِ إلىٰ مرفوعِهِ ؛ . . . .

الثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب ، بخلاف الاستفهامية .

التاسع : أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام .

العاشر : أن الاستفهامية إذا فصل مميزها في السعة بالظرف والمجرور . . كان واجب النصب ، ومميز الخبرية إذا فصل في الضرورة . . فنصبه مختار ؛ حملاً على الاستفهامية ، ويجوز جره بالإضافة وبالحرف . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

ترجمة الأبناسي

بفتح الهمزة وسكون الموحدة هو : إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ، القاهري الشافعي ، برهان الدين ، أبو إسحاق ، عالم فقيه ، محدث نحوي ، ولد بـ (أبناس) من أعمال القاهرة ، وتوفي سنة (٨٠٢هـ) ، وله مصنفات .



(**وأشار**) المصنف (**إلى النوع الثاني**) من النوعين المذكورين قبيل قوله : والأكثر وقوعه بعد المقادير (**بقوله**) أي : بقول المصنف هنا : (**وقد يكون التمييز مفسراً للنسبة**) الواقعة (**في الجمل ؛ كما سيأتي**) بقوله قريباً : (وهو ثلاثة أقسام : محول عن مضاف فاعل . . .) إلىٰ آخره ، وأما النوع الأول من النوعين ؛ وهو تمييز مفرد . . فقد ذكر هناك حيث قال : (وعلم مما مر : أن التمييز نوعان : تمييز نسبة ؛ وهو النوع الثاني ، وسيأتي) ، وهو الذي ذكره هنا ، (وتمييز مفرد) ، وهو المراد هناك ذكره بقوله هناك : (وأكثر وقوعه بعد المقادير . . .) إلىٰ آخره .

(**و**) يكون هٰذا النوع الثاني أيضاً (**في الوصف**) المسند (**إلىٰ مرفوعه**) مثاله

كـ (زيدٌ مُتصبِّبٌ عرقاً ، ومحمدٌ طيِّبٌ نفساً) ، وفي الإضافةِ ؛ كـ (أعجبني طيبُ زيدٍ علماً ، وقربُ محمدٍ داراً) ، أي : طيبُ علمِ زيدٍ ، وقربُ دارِ محمدٍ .

وهوَ قسمانِ ؛ لأنَّهُ إمَّا أن يكونَ (محوَّلاً) وهوَ ثلاثةُ أقسامٍ :

محوَّلٌ عن مضافٍ فاعلٍ (كـ ﴿ ٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾) أصلُهُ : اشتعلَ شيبُ الرَّأسِ ، فحُوِّلَ الإسنادُ عنِ المُضافِ إلى المُضافِ إليهِ ، ثُمَّ جيءَ بالمُضافِ بعدَ ذٰلكَ تمييزاً مُبالغةً وتأكيداً ؛ . . . .

(كـ) قولك : (**زيد متصبب عرقاً ، ومحمد طيب نفساً** ، و) يكون (**في الإضافة**) أي : ويكون عن مضاف في الإضافة إلىٰ غير الوصف (كـ) قولك : (**أعجبني طيب زيد علماً ، وقرب محمد داراً ؛ أي : طيب علم زيد ، وقرب دار محمد ، وهو**) أي : هٰذا النوع الثاني (**قسمان ؛ لأنه إما أن يكون محولاً ، وهو ثلاثة أقسام**) : أحدها : (**محول عن مضاف فاعل**) بتنوين (مضاف) ، و(فاعل) : عطف بيان أو بدل من (مضاف) ، ويسمىٰ هٰذا النوع عندهم : محولاً عن الفاعل ، ومثاله : (كـ ﴿ ٱشْتَعَلَ ﴾) أي : ابيض واتقد (﴿ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[1] ، **أصله : اشتعل شيب الرأس**) أي : ابيض وأضاء ، (**فحول**) أي : نقل (**الإسناد**) أي : إسناد الفعل (**عن المضاف**) الذي هو كلمة شيب (**إلى المضاف إليه**) الذي هو لفظ الرأس ، فصار : (اشتعل الرأس) ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، (**ثم جيء بالمضاف**) المحذوف الذي كان فاعلاً في الأصل ؛ وهو لفظ : شيباً (**بعد ذٰلك**) أي : بعد تحويل الإسناد عنه ، وحذف (**تمييزاً**) أي : تفسيراً .

(**بعد ذٰلك**) أي : بعد تحويل الإسناد عنه وحذفه ، حالة كون ذٰلك المحذوف (**تمييزاً**) أي : مبيناً ومفسراً لذٰلك المحذوف (**مبالغة**) أي : لأجل المبالغة في البيان ، (**وتأكيداً**) لمعنى الكلام ، وإنما قلنا : جيء بذٰلك المحذوف تمييزاً وتأكيداً

---

(١) سورة مريم : (٤) .

إذ ذكرُ الشَّيءِ مُجملاً ثُمَّ مُفسَّراً أوقعُ في النَّفسِ مِنْ ذكرِهِ مُفسَّراً أوَّلاً .

ومحوَّلٌ عن مضافٍ مفعولٍ ؛ نحوُ : (﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) أصلُهُ : وفجَّرنا عيونَ الأرضِ ، فحُوِّلَ المفعولُ وجُعِلَ تمييزاً ، وأُوقِعَ الفعلُ على الأرضِ .

(**إذ ذكر الشيء**) أولاً (**مجملاً**) أي : مبهماً (**ثم**) ذكره ثانياً (**مفسراً**) أي : مزيلاً للإبهام رافعاً له (**أوقع في النفس**) أي : أشد وقوعاً في النفس وثباتاً فيها (**من ذكره**) أي : من ذكر ذٰلك الشيء (**مفسراً**) أي : مبيناً (**أولاً**) ظرف متعلق بالذكر .

وقوله : (**ومحول عن مضاف مفعول**) معطوف علىٰ قوله : (محول عن مضاف فاعل) ، ويقرأ بتنوين لفظ (مضاف) ، و(مفعول) : بدل منه ، ويسمىٰ هٰذا النوع : محول عن المفعول ، وتقدير كلام الشارح : وثانيها : محول عن مفعول .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[1] ، **أصله : وفجرنا عيون الأرض ، فحول المفعول**) أي : حول إسناد المفعولية عن المضاف الذي هو (عيون) إلى المضاف إليه الذي هو (الأرض) ، ثم حذف المضاف الذي هو لفظ (عيون) ، وأقيم المضاف إليه الذي هو (الأرض) مقام المضاف في إسناد التفجير إليه ، ثم حذف المضاف ، فحصل علينا الإبهام في إسناد التفجير إلى الأرض ، ثم جيء بالمضاف المحذوف ، (**وجعل تمييزاً**) وتفسيراً لذٰلك الإبهام الذي وقع بحذف المضاف ، (**وأوقع**) إسناد (**الفعل**) علىٰ وجه المفعولية ؛ وهو التفجير (**على الأرض**) ، فصار : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] ، والباعث علىٰ هٰذا الفعل : أن ذكر الشيء أولاً مبهماً ثم ذكره مفصلاً أوقع وأرسخ وأثبت في النفس ، والناصب للتمييز في هٰذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل أو المفعول . انتهىٰ « أزهري » .

---

(١) سورة القمر : (١٢) .

(٢) سورة القمر : (١٢) .

ومُحوَّلٌ عن مضافِ غيرِهِما ؛ كمُحَوَّلٍ عن مُبتدَأ (و) ذٰلكَ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ الصَّالحِ للإخبارِ به عنهُ ؛ . . . .

وقوله : (**أوقع في النفس**) لحصوله بعد الطلب ، ولأن فيه إفادة علمين ، وهما خير من علم واحد .

قيل : الحكم إذا أراد التعليم . . لا بد له أن يجمع بين شيئين : إجمال تتشوق معه النفس ، وتفصيل تسكن إليه وتطمئن به . انتهىٰ « عطار » .

وأنكر هٰذا القسم الأخير ـ أعني : المحول عن المفعول ـ الشلوبين ، وتبعه تلميذاه : الأبدي وابن أبي الربيع ، وتأول الشلوبين (عيوناً) في الآية علىٰ أنها حال مقدرة ؛ لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً ، وإنما صارت عيوناً بعد ذٰلك .

وأول ابن أبي الربيع علىٰ وجهين :

أحدهما : أن يكون بدل بعض من كل ؛ علىٰ حذف الضمير ، أي : عيونها ؛ مثل : (أكلت الرغيف ثلثاً) أي : ثلثه .

والثاني : أن يكون مفعولاً بإسقاط الجار ، **ورد** : بأنه لو كان كما زعم . . لم تلتزم العرب في مثل ذٰلك التنكير والتأخير عن الفعل ، ولصرحوا بالجار في وقت ، وأيضاً فليس العيون مفجراً بها ، بل هي نفس الشيء ، ومثل المحولِ عن المفعول المحولُ عن نائب الفاعل ؛ نحو : (غرست الأرض شجراً) ، أصله : (غرس شجرها) ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فاستتر الضمير في الفعل ، ونصب النائب الأصلي علىٰ أنه تمييز ، فصار : (غرست الأرض شجراً) ، ومثله نحو : (ضرب زيد رأساً) .

ثم ذكر القسم الثالث بقوله : (**ومحول عن مضاف**) إلىٰ (**غيرهما**) أي : غير الفاعل والمفعول (**كمحول عن مبتدأ ، وذٰلك**) المحول عن المبتدأ هو الواقع (**بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به**) أي : باسم التفضيل (**عنه**) أي : عن ذٰلك

نحوُ : (﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا ﴾) أصلُهُ : مالي أكثرُ ، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ ضميرُ المُتكلِّمِ مُقامَهُ ، فارتفعَ وانفصلَ فصارَ : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ ﴾ ، ثُمَّ جيءَ بالمحذوفِ تمييزاً ، ومثلُهُ : (زيدٌ أكرمُ منكَ أباً ، وأجملُ منكَ وجهاً) .

التمييز ، وشرط جواز نصب هٰذا النوع على التمييز : أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ كما في هٰذه الأمثلة الآتية ، فيصح أن يقال فيها : (كثر مالي علىٰ مالك) ، و(كرم أبي من أبيك) ، و(جمل وجهي من وجهك) ، والناصب لهٰذا النوع هو اسم التفضيل ، ومثاله : (**نحو** : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا ﴾[1] ، **أصله** : **مالي أكثر**) من مالك ، **وإعرابه** : (أنا) : مبتدأ ، (أكثر) : خبره ، (منك) : جار ومجرور متعلق بـ (أكثر) ، (مالاً) : تمييز رافع لإبهام نسبة الأكثرية إلى المتكلم ، فحول الإسناد من المضاف الذي هو المال إلى المضاف إليه الذي هو ضمير المتكلم .

(**فحذف المضاف ، وأقيم ضمير المتكلم**) وهو الياء في قوله : مالي (**مقامه**) أي : مقام المضاف المحذوف ، (**فارتفع**) الضمير ارتفاعه (**وانفصل**) أي : صار منفصلاً ، (**فصار** : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ ﴾)[2] ، فحصل الإبهام في النسبة ، (**ثم جيء بـ**) المضاف (**المحذوف تمييزاً**) أي : إزالة ورفعاً لذٰلك الإبهام ، فصار : (أنا أكثر منك مالاً) ، لا أهلاً ولا ولداً .

(**ومثله**) أي : مثل هٰذا المثال السابق في كونه محولاً عن المبتدأ قولهم : (**زيد أكرم منك أباً ، وأجمل منك وجهاً**) .

قال العليمي : (قوله : « الصالح للإخبار به عنه » أي : عن التمييز ، خرج به : نحو : « مال زيد أكثر مال » ، فيجب الخفض ، **فإن قلت** : يرد علىٰ هٰذا قوله تعالىٰ :

---

(١) سورة الكهف : (٣٤) .

(٢) سورة الكهف : (٣٤) .

(أو غيرُ مُحوَّلٍ) عن شيءٍ أصلاً ، وهٰذا هوَ القسمُ الثَّاني (نحوُ : امتلأَ الإناءُ ماءً) و(للهِ دَرُّهُ فارساً !!) ، . . . .

﴿ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾[1] ؛ فإن « أمداً » : تمييز ، مع أنه لا يصلح أن يقال : « الأمد أحصىٰ » لأنه ليس محصياً ، بل محصىً .

قلت : « أحصىٰ » : فعل ماض ، لا « **أفعل** » تفضيل ، فليس مما نحن فيه ، و« أمداً » : مفعول ، و« لما لبثوا » : حال من « أمداً » ، و« ما » : مصدرية ؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت . . أعربت حالاً ، **وقيل** : « أحصىٰ » أفعل تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد ؛ لأن « أفعل » التفضيل لا يؤخذ من المزيد ، و« أمداً » : منصوب بفعل دال عليه التفضيل) انتهىٰ منه باختصار .

وقوله : (**أو غير محول**) بالنصب معطوف علىٰ قوله : (وهو) أي : تمييز النسبة قسمان : إما أن يكون محولاً ، وهو ثلاثة أقسام ، أو يكون غير محول (**عن شيء أصلاً**) أي : لا عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ ، (**وهٰذا**) أي : قوله : غير محول (**هو القسم الثاني**) من القسمين المذكورين في قوله : (وهو ـ أي : تمييز النسبة ـ قسمان : إما أن يكون محولاً ، أو يكون غير محول) .

مثاله ؛ أي : مثال هٰذا النوع الثاني : (**نحو : امتلأ الإناء ماء**) لأن مثل هٰذا التركيب وضع هٰكذا غير محول .

وإعرابه : (امتلأ) : فعل ماض ، (الإناء) : فاعل ، (ماء) : تمييز منصوب بـ (امتلأ) رافع لإبهام نسبة الامتلاء إلى الإناء ؛ هل هي من جهة الماء ، أو من جهة السمن ، أو اللبن ؟

(و) مثله ؛ أي : مثل هٰذا المثال المذكور في كونه غير محول قولهم : (**لله دره فارساً !!**) .

---

(١) سورة الكهف : (١٢) .

ونحوُهُ ممَّا يُفيدُ التَّعجُّبَ ؛ لأنَّ مثلَ هٰذا التَّركيبِ وُضِعَ ابتداءً هٰكذا غيرَ مُحوَّلٍ ، وهوَ قليلٌ في الكلامِ .

وإعرابه : (لله) : جار ومجرور خبر مقدم ، (دره) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، (فارساً) : تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة منصوب بالمسند .

(**ونحوه**) أي : نحو : (لله دره فارساً !!) في كونه غير محول حال كون ذٰلك النحو (**مما يفيد التعجب**) نحو : (لله درك رجلاً !!) ، و(لله در زيد رجلاً !!) ، و(ما أشجعه رجلاً !!) ، و(كفىٰ زيد رجلاً !!) ، (**لأن مثل هٰذا التركيب وضع ابتداء هٰكذا غير محول ، وهو قليل في الكلام**) أي : في كلام العرب .

واعلم : أن ناصب هٰذا التمييز ـ يعني : تمييز النسبة ـ المسند من فعل ؛ نحو : (تصبب زيد عرقاً) ، أو شبهه ؛ كاسم الفاعل عند سيبويه ومن تبعه ، وذهب قوم إلىٰ أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز . انتهىٰ من « العطار » .

والدر في الأصل : اللبن ، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ؛ أي : ما أعجب فعله !! أو يراد به : لبن ارتضاعه ؛ أي : ما أعجب هٰذا اللبن الذي نشأ به مثل هٰذا المولود الكامل في هٰذه !! وعلىٰ كل فإضافته لـ (الله) للتعظيم ؛ لأنه منشئ العجائب . انتهىٰ « خضري » .

قال العليمي : (نحوه : كـ « يا له رجلاً !! » ، و« يا لها امرأة !! » ، وكون هٰذا من تمييز النسبة ظاهر إن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلىٰ سابق معين ؛ نحو : « لقيت زيداً فلله دره فارساً !! » ، و« جاءني زيد فيا له رجلاً !! » ، ونحو ذٰلك ، أو كان كاف الخطاب لشخص معين ، أو اسماً مظهراً ؛ نحو : « لله درك رجلاً !! » ، و« لله در زيد رجلاً !! » ، فإن كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه . . كان التمييز عن المفرد ، لا عن النسبة ؛ لأن الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلاً أو امرأة ، أو صبياً أو عبداً .

(و) الحالُ والتَّمييزُ (قد يؤكِّدانِ) فلا يُفسِّرانِ هيئةً ولا ذاتاً ، بل يفيدانِ مُجرَّدَ التَّأكيدِ .

فالحالُ المُؤكِّدةُ ـ وهيَ : ما استُفِيدَ معناها مِنْ غيرِها ـ ثلاثةُ أقسامٍ ؛ لأنَّها :

إمَّا مُؤكِّدةٌ لعاملها لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ : ﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، أو معنىً فقطْ (نحوُ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾) لأنَّ العُثُوَّ هوَ الفسادُ معنىً ، . . . .

واعلم : أن اللام في : « يا له رجلاً !! » ، و« يا لها قصة !! » لام المستغاث له ؛ نحو : « يا للماء !! ») انتهىٰ منه .

(**والحال والتمييز قد يؤكدان**) بكسر الكاف (**فلا يفسران هيئة ولا ذاتاً**) والكلام من باب التوزيع ؛ فـ (هيئة) راجع إلى الحال ، و(ذاتاً) راجع إلى التمييز ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ ﴾ أي : في الليل ﴿ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[1] ؛ أي : في النهار ، (**بل يفيدان مجرد التأكيد ، فالحال المؤكدة ـ وهي : ما استفيد معناها من غيرها ـ ثلاثة أقسام ؛ لأنها** : **إما مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنىً ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾)[2] ، فـ (رسولاً) : حال من الكاف ، وهي مؤكدة لعاملها ؛ وهو (أرسلناك) ، لفظاً ومعنىً ؛ لتوافقهما في اللفظ والمعنىٰ .

(**أو معنىً فقط ؛ نحو** : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[3] ؛ **لأن العثو**) في الأرض (**هو الفساد معنىً**) يقال : (عثا ، يعثو ، عثواً) من باب (قعد) ، و(عثىٰ يعثي ، عثياً) من باب (فرح) ، وعلى الثاني جاءت الآية ، وأما مثال المصنف ؛ فإن كان بفتح المثلثة ؛ كـ (لا تخش) . . فكذٰلك ، أو بضمها ؛ كـ (لا تدع) . . فمن الأول . انتهىٰ « خضري » .

---

(١) سورة القصص : (٧٣) .

(٢) سورة النساء : (٧٩) .

(٣) سورة البقرة : (٦٠) .

ومثلُهُ : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ ، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ .

وإمَّا مُؤكِّدةٌ لصاحبِها ؛ نحوُ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ، ونحوُ : (جاءَ النَّاسُ قاطبةً) .

وإمَّا لمضمونِ جملةٍ قبلها . . . .

(ومثله) أي : ومثل قوله : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا ﴾ [1] في كونها مؤكدة لمعنى العامل قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾) [2] ؛ لأن الإدبار نوع من التولي .

ومثله أيضاً : (﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾) [3] ؛ لأن التبسم نوع من الضحك ، فتوافقا معنىً لا لفظاً في جميع هـٰذه الأمثلة .

وقوله : (**وإما مؤكدة لصاحبها**) معطوف علىٰ قوله : (إما مؤكدة لعاملها) ، ومثال المؤكدة لصاحبها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾) [4] ، فـ (جميعاً) : حال من (من) الموصولة ، وهو صاحبها ، (و) مثله : (**نحو : جاء الناس قاطبة**) أي : جميعاً ، و(قاطبة) : حال من (الناس) ، وهو صاحبها .

(**وإما**) مؤكدة (**لمضمون جملة**) مذكورة (**قبلها**) والمراد بمضمونها : هو المعنى المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها . انتهىٰ « عليمي » .

وقال الخضري : (**مضمون الجملة** : هو مصدر مسندها مضافاً للمسند إليه إن كان المسند مشتقاً ؛ كقيام زيد في قولك : « زيد قائم » ، و : « قام زيد » ، والكون المضاف للمسند إليه مخبراً عنه بالمسند إن كان المسند جامداً ؛ ككون زيد أخاك في قولهم : « زيد أخوك عطوفاً » ، وهـٰذا هو الممكن هنا ، لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة ، والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخاً ؛ وهو العطف والحنو ، كما قاله

---

(١) سورة البقرة : (٦٠) .

(٢) سورة النمل : (١٠) .

(٣) سورة النمل : (١٩) .

(٤) سورة يونس ﷺ : (٩٩) .

مُرَكَّبةٍ مِنِ اسمَينِ معرفتَينِ جامدَينِ ؛ كـ (زيدٌ أبوكَ عطوفاً) فعطوفاً : حالٌ مُؤَكِّدةٌ لمضمونِ جملةٍ : (زيدٌ أبوكَ) وعاملُها محذوفٌ وجوباً تقديرُهُ : (أحقُّهُ ، أو أعرفُهُ ، . . . .

الشنواني ، ففي كلامه حذف مضاف ؛ أي : ما أكدت لازم مضمون الجملة) انتهىٰ منه .

(مركبة) تلك الجملة (من اسمين معرفتين جامدين ؛ كـ) قولك : (« زيد أبوك عطوفاً » ، فـ « عطوفاً » : حال مؤكدة لمضمون جملة : زيد أبوك) فمضمون هٰذه الجملة : العطوفية ، وهي تقرر الأبوة ولا تقيدها ، فإن الأب لا يكون إلا عطوفاً ولو في الجملة . انتهىٰ « عليمي » .

(وعاملها) أي : وعامل الحال (محذوف وجوباً) لأن الجملة كالعوض منه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه . انتهىٰ « خضري » .

(تقديره) أي : تقدير ذٰلك العامل : (أحقه ، أو أعرفه) ، و(أحقه) : بفتح الهمزة من (حق) الثلاثي ، أو بضمها من (أحق) الرباعي ، من (حققت الأمر) بمعنىٰ : تحققته وصرت منه علىٰ يقين ، أو من (أحققت الأمر) بهٰذا المعنىٰ بعينه ، أو بمعنىٰ : أثبته ؛ أي : تحققت أبوته لك وصرت منها علىٰ يقين ، أو أثبتها لك عطوفاً .

ومحل تقدير ما ذكر إن كان المبتدأ غير (أنا) ، فإن كان (أنا) . . فالتقدير : أحقني أو أعرفني .

وأشار المصنف في « الجامع » إلىٰ أنه يقدر بعد غير (أنا) : (أحق) مبنياً للفاعل ، وبعده مبنياً للمفعول .

فإن قلت : مقتضىٰ هٰذا التقدير : أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف ، فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة ؟

قلت : لا شك أن الأبوة يلزمها عادة وغالباً العطف ؛ كما أسلفنا ، فكون الأب عطوفاً مستفاد من قوله : (زيد أبوك) ، فالمستفاد من (عطوفاً) مستفاد مما قبله ، فلذٰلك كان مؤكداً . انتهىٰ « عليمي » .

ومثلُهُ قولُهُ :

أَنَـا ٱبْـنُ دَارَةَ مَـعْـرُوفـاً بِـهَـا نَـسَـبِـي ....

وفي « الكردي » : قوله : (**بمعنىٰ : أحقه ، أو أعرفه**) بفتح الهمزتين ، وضم الحاء من (أحقه) ، من (حققت الأمر) بمعنىٰ : تحققته ، وهو من عطف المرادف .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في كونها مؤكدة لمضمون عاملها : (**قوله**) أي : قول سالم بن دارة الربوعي يهجو فزارة ، وهو صدر بيت عجزه : (من البسيط)

(**أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي**) وهل بدارة يا للناس من عار ؟!

البيت من قصيدة يهجو فيها فزارة ، وهي قبيلة مشهورة من العرب .

والشاهد فيه : (أنا ابن دارة معروفاً) حيث جاء الحال (معروفاً) مؤكداً لمضمون جملة : (أنا ابن دارة) ، وعامل الحال محذوف وجوباً تقديره : (أحق) ، و(دارة) : اسم لأمه ، أو قبيلته ، و(بها) : نائب فاعل ، ويروىٰ : (لها) ، و(نسبي) : فاعل معروفاً .

و(هل) : للاستفهام الإنكاري ، (من) : زائدة ، و(عار) : خبر المبتدأ ، والتقدير : هل عار بدار ؟! و(يا للناس) : معترض بين المبتدأ والخبر ، و(يا) : لمجرد التنبيه أو للنداء ، والمنادىٰ محذوف ؛ أي : يا قوم ، قاله العيني .

ويرد على الأول وإن اشتهر : أنه كما لا ينادىٰ إلا الأسماء لا ينبه إلا هي .

وعلى الثاني : أن المنادىٰ لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر ؛ كقراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يَسَجُدُواْ ﴾ (١) ، أو وليه دعاء ؛ كقوله : (من الطويل)

ألا يا اسلمي ....

---

(١) سورة النمل : (٢٥) .

(و) التَّمييزُ المُؤكِّدُ ؛ نحوُ (قولِهِ) ـ هوَ أبو طالبِ بنُ عبدِ المُطَّلبِ ـ :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ   (مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ ٱلْبَرِيَّةِ دِينَا)

فديناً : تمييزٌ مُؤكِّدٌ ؛ كما قالَ ابنُ مالكٍ ، والجمهورُ منعوا وقوعَ التَّمييزِ مُؤكِّداً ، وأوَّلوا ما وردَ ، ....

نص عليه ابن مالك في « التوضيح » ، واللام في قوله : (يا للناس !!) مفتوحة للتعجب . انتهىٰ « عليمي » .

(**والتمييز المؤكد**) بكسر الكاف مثاله : (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر ، و(**هو أبو طالب بن عبد المطلب**) عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيتاً : (من الكامل)

(ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية دينا)

(ف « **ديناً** » : **تمييز مؤكد**) لمضمون الجملة السابقة ؛ وهي : (أن دين محمد من خير أديان البرية) ، (**كما قال**) ه (**ابن مالك** ، **والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكداً**) أي : مطلقاً ؛ أفاد معنىً زائداً على الفاعل الظاهر ، أم لا ، وصحح ابن عصفور الجواز عند إفادته ذٰلك ؛ كما في قوله : (من الوافر)

تخيره فلم يعدل سواه   فنعم المرء من رجل تهامي !!

إذا أفاد أنه تهامي ، بخلاف : (من البسيط)

.... بئس الفحل ....

ف (فحلاً) عنده : حال مؤكدة ، لا تمييز .

(**وأولوا**) أي : أول الجمهور (**ما ورد**) أي : مما يوهم تأكيد التمييز ؛ كقوله : (من البسيط)

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت   رد التحية نطقاً أو بإيماء !!

وقوله أيضاً : (من الوافر)

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا !!

وكقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[1] ، فقالوا : إن (فتاة) : حال جامدة مؤكدة ، لا تمييز ، و(زاداً) : مفعول به لـ (تزود) ، و(شهراً) : حال مؤكدة لما فهم من قوله : (إن عدة الشهور) ، وأما بالنسبة إلىٰ عامله ؛ وهو (اثنا عشر) . . فمبين ، قاله في « المغني » .

(**ووافقهم**) المصنف ؛ أي : وافق المصنف الجمهور في منع ذٰلك (**في « المغني »**) حيث قال فيه : (ولا يقع التمييز كذٰلك ؛ أي : مؤكداً ، فأما : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[2] . . فحال مؤكدة لما فهم من قوله : « إن عدة الشهور » ، وأما بالنسبة إلىٰ عامله ؛ وهو « اثنا عشر » . . فمبين) انتهىٰ « كردي » .

وأما ما أجازه المبرد ومن وافقه من : (نعم الرجل رجلاً زيد !!) . . فمردود .

وأما قوله : (من الوافر)

تزود مثل زاد أبيك . . . .

. . **فالصحيح** : أن (زاداً) معمول لـ (تزود) إما مفعول مطلق له إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد الشيء الذي تزوده من أفعال البر ، وعليهما فـ (مثل) : نعت له تقدم فصار حالاً .

وأما قوله : (من البسيط)

نعم الفتاة فتاة هند . . . .

. . فـ (فتاة) : حال مؤكدة .

أقول : التأويل في مثل : (من الكامل)

. . . . من خير أديان البرية دينا

(١) سورة التوبة : (٣٦) .

(٢) سورة التوبة : (٣٦) .

(ومنهُ) على القولِ بجوازِ الجمعِ بينَ فاعلِ (نِعْمَ وبئسَ) الظاهرِ وتمييزِهِما قولُهُ :

وَٱلتَّغْلِبِيُّونَ (بِئْسَ ٱلْفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلاً) وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ !!

. . بعيد ؛ ولذا لم يتعرض له في « المغني » ، واقتصر هنا على الاستدلال به . انتهىٰ « عليمي » .

(ومنه) أي : ومن التمييز المؤكد (**على القول بجواز الجمع بين فاعل** « **نعم** ، **وبئس** » **الظاهر**) بالجر صفة (فاعل « نعم ») ، (و) بين (**تمييزهما**) أي : تمييز نعم وبئس (**قوله**) : أي : قول جرير يهجو الأخطل بيتاً : (من البسيط)

(والتغلبيون بئس الفحل فحلهم   فحلاً وأمهم زلاء منطيق !!)

والشاهد فيه : (بئس الفحل فحلهم فحلاً) حيث جاء التمييز (فحلاً) مؤكداً لفاعل (بئس) وهو (الفحل) ، وأيضاً فيه شاهد على الجمع في كلام واحد بين فاعل (بئس) الظاهر ؛ وهو (الفحل) والتمييز ؛ وهو (فحلاً) .

و(**التغلبيون**) ـ جمع تغلبي ؛ بالغين المعجمة وكسر اللام ـ : نسبة إلىٰ بني تغلب ، قوم من نصارى العرب بقرب الروم ؛ منهم : الأخطل .

والزلاء ـ بفتح الزاي وبتشديد اللام ممدودة ـ : هي اللاصقة العجز ، خفيفة الألية .

و(**منطيق**) بكسر الميم : صيغة مبالغة ؛ كـ (مسكين) ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ وهو البليغ ، والمراد به هنا : المرأة تتأزر بحشية تعظم بها عجزها .

و(التغلبيون) : مبتدأ ، وجملة (بئس الفحل فحلهم فحلاً) : خبر ، و(فحلهم) من هٰذه الجملة : مخصوص بالذم مبتدأ ، خبره : جملة (بئس الفحل) علىٰ أحد الأعاريب فيه .

والشاهد في : (فحلاً) حيث جمع بينه ـ وهو تمييز ـ وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . انتهىٰ « عليمي » .

وصحَّحَهُ ابنُ مالكٍ ، قالَ : لأنَّ التَّمييزَ قد يُجاءُ به توكيداً ؛ كما سبقَ ، (خلافاً لسيبويهِ) وموافقيهِ في منعِ ذٰلكَ ؛ لاستغناءِ الفاعلِ بظهورِهِ عنِ التَّمييزِ المُبيِّنِ له ، فـ (فحلاً) عندَهُ : حالٌ مُؤكِّدةٌ .

واعلمْ : أنَّ ناصبَ التَّمييزِ مُفسِّرُهُ إن كانَ مُفرَداً ، . . . .

اللغة : (**زلاء**) : المرأة قليلة الأليتين ، و(**منطيق**) : أي : إنها تتأزر بما يعظم عجيزتها .

والبيت في هجاء الأخطل ؛ حيث ذم أصله ، ونعتهم بالفقر الشديد وسوء العيش ، مما يضطر نساءهم للخدمة والعمل ، فذهب عنهن اللحم ، وذٰلك مما تذم به المرأة عند العرب ، أو المراد بالمنطيق : المهذار ، وفيه ذم التغلبيين من جهتي الأجداد والجدات .

(**وصححه**) أي : صحح جواز الجمع بين فاعل (نعم ، وبئس) الظاهر وتمييزهما (**ابن مالك ، قال**) ابن مالك : (**لأن التمييز قد يجاء به توكيداً**) للجملة الواقعة قبله (**كما سبق**) قريباً مثاله بقوله : (والتمييز المؤكد ؛ نحو قول أبي طالب بن عبد المطلب) ، وذٰلك ؛ أي : جواز الجمع بينهما يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب (**سيبويه وموافقيه في منع ذٰلك**) أي : منع الجمع بين فاعل (نعم ، وبئس) الظاهر وتمييزهما (**لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز**) أي : بكونه اسماً ظاهراً استغنىٰ عن التمييز (**المبين له**) أي : للفاعل ، (**فـ « فحلاً » عنده**) أي : عند سيبويه : (**حال مؤكدة**) لعاملها .

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن ناصب التمييز مفسره**) علىٰ صيغة اسم المفعول ، وذٰلك المفسر : الذات المبهمة (**إن كان**) التمييز (**مفرداً**) اختلف في صحة إعماله مع أنه جامد : **فقيل** : شبهه باسم الفاعل ؛ لأنه ـ أي : لأن ذٰلك المفسر ـ طالب له ؛ أي : للتمييز في المعنىٰ ؛ كـ (عشرين درهماً) فإنه شبيه بـ (ضاربين زيداً) ، و(رطل

والفعلُ أو شبهُهُ إن كانَ نسبةً ، ولا يتقدَّمُ علىٰ ناصبِهِ مُطلَقاً ، خلافاً للكسائيِّ والمازنيِّ والمُبرِّدِ في الفعلِ المُتصرِّفِ ووافقَهُم في « التَّسهيلِ » و« العمدةِ » ، ونصَّ في « الألفيَّةِ » علىٰ قلَّتِهِ .

زيتاً) فإنه شبيه بـ (ضارب عمراً) في الاسمية ، والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام ؛ وهو التنوين والنون ، ولذٰلك قالوا : يجب في الاسم المفرد : أن يكون تاماً ؛ بأن يكون منوناً ، أو مع نون التثنية أو الجمع ، أو ما يشبهها ، أو مضافاً .

(**والفعل أو شبهه**) كالوصف (**إن كان**) التمييز (**نسبة**) أي : تمييز نسبة ، (**ولا يتقدم**) التمييز (**علىٰ ناصبه مطلقاً**) أي : سواء كان ذٰلك الناصب فعلاً متصرفاً أو جامداً ، وإنما امتنع تقدمه علىٰ ناصبه ؛ لأنه كالنعت في الإيضاح ، فلا يتقدمه مثله . انتهىٰ « خضري » .

وذٰلك ، أي : عدم تقدمه علىٰ ناصبه يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب (**الكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف**) فإنهم جوزوا تقدم التمييز علىٰ ناصبه إذا كان ناصبه فعلاً متصرفاً ، (**ووافقهم**) أي : وافق هٰؤلاء الثلاثة في جواز تقدمه علىٰ ناصبه إذا كان فعلاً متصرفاً ابنُ مالك (**في « التسهيل » و« العمدة »**) استشهاداً بنحو قوله : (من المتقارب)

أنفساً تطيب بنيل المنىٰ ... وداعي المنون ينادي جهارا ؟!

والجمهور يؤولونه علىٰ تقدير : أتطيب نفساً تطيب ، أو بجعله ضرورة ، (**ونص في « الألفية » علىٰ قلته**) أي : علىٰ قلة تقدمه على الفعل المتصرف ؛ حيث قال فيها : (من الرجز)

وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصرف نزراً سبقا

وقوله : (سبقا) : ماض مجهول ، ونائب فاعله يعود للفعل .

وإن لم يكن الفعل متصرفاً . . فممنوع تقدمه عليه بالإجماع ؛ كما في « التسهيل » ،

ولكَ في تمييزِ المُفرَدِ : جرُّهُ بإضافةِ المُفرَدِ إليهِ ، إلَّا إذا كانَ المُفرَدُ عدداً ؛ كـ (عشرينَ رجلاً) ، أو مضافاً كـ ﴿ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ ، . . . .

كما أن تقدمه على مميزه بصيغة اسم المفعول إذا كان العامل متقدماً جائز بالاتفاق ؛ نحو : (طاب نفساً محمد) انتهىٰ « كردي » .

(ولك) أيها النحوي (في تمييز المفرد : جره بإضافة المفرد إليه) أي : إلى التمييز ؛ نحو : (عندي رطل زيت) أي : إذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه ، (إلا إذا كان) ذٰلك (المفرد عدداً) والمراد بالعدد : (أحد عشرة . . .) إلىٰ (تسعة وتسعين) ، فإن تمييزه واجب النصب ؛ كما يأتي قريباً ، بخلاف : (ثلاثة) و(عشرة) وما بينهما ، و(مئة) فما فوقها ، فتمييزه واجب الجر بالإضافة ، وإنما وجب النصب فيما كان (كـ « عشرين رجلاً ») وامتنع جره ؛ لأنه يضاف إلىٰ مميزه ، نحو : (عشري زيد) ، فلو أضيف إلى التمييز . . لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أم لا ؟ وأما نحو : (أحد عشر) . . فلئلا يجعل بالإضافة ثلاثة أشياء كشيء واحد .

(أو مضافاً ؛ كـ ﴿ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾)(١) ، ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾(٢) ، فلعدم تأتي إضافة المضاف . انتهىٰ « كردي » ، ولامتناع إضافة الشيء مرتين .

قوله : (إلا إذا كان المفرد عدداً) أي : فإن نصبه واجب ، ويمتنع جره ؛ لأنه يضاف إلىٰ غير المميز ، نحو : (عشري رجل) ، فلو أضيف إلى المميز . . لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ؟ ولم يعكس الأمر ؛ دفعاً لإضافة الشيء إلىٰ نفسه ، لأن العدد هو التمييز في المعنىٰ ، كذا في « المتوسط » .

ويرد عليه : أنه يقتضي امتناع إضافة العدد مطلقاً إلىٰ مميزه ، مع أن تمييز الثلاثة

---

(١) سورة آل عمران : (٩١) .

(٢) سورة الكهف : (١٠٩) .

وجرُّهُ أيضاً بـ (مِنْ) إلَّا إذا كانَ المُفرَدُ عدداً .

وأمَّا تمييزُ النِّسبةِ . . فلا يُجَرُّ بالإضافةِ ، ويُجَرُّ بـ (مِنْ) إذا كانَ غيرَ محوَّلٍ ؛ نحوُ : (ما أحسنَهُ رجلاً !!) ، و(للهِ درُّهُ فارساً !!) ، و(نِعْمَ رجلاً زيدٌ !!) ، بخلاف : (ما أحسنَهُ أدباً !!) ، و . . . .

والتسعة وما بينهما والمئة والألف واجب الجر بالإضافة . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (و) يجوز (**جره أيضاً بـ « من »**) أي : كما يجوز جره بإضافة المفرد إليه (**إلا إذا كان المفرد عدداً**) أي : فيمتنع جره بـ (من) ، فلا يقال : (عشرون من رجل) لأن وضع (من) المبينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه ؛ نحو : ﴿ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[(١)] ، وامتنع ذٰلك في العدد ؛ لعدم صحة الحمل ، لكون العدد دالاً علىٰ متعدد ، والتمييز مفرد ، كذا علله في « التصريح » ، وظاهره : اختصاص المنع بالتمييز المنصوب ، بخلاف غيره ؛ نحو : (ثلاثة رجال) ، و(عشرة دراهم) ، و(مئة عبد) ، و(ألف فرس) ، وهو كذٰلك ، خلافاً لإطلاق الشارح كغيره ، فلا يرد جواز الجر في تمييز ما دون (أحد عشر) بـ (من) غالباً إذا كان اسم جنس أو اسم جمع ؛ كـ (عندي ثلاثة من البقر ، أو من القوم) ، وأما قولهم في العدد المركب : (أحد عشر من الدراهم) ، وفي العقود : (عشرون من الدراهم) ، ونحو ذٰلك . . فليس المجرور بـ (من) تمييزاً اصطلاحاً ؛ لأنه معرفة ، ولأنه فرع المنصوب ، وشرطه : الإفراد . انتهىٰ « كردي » .

(**وأما تمييز النسبة . . فلا يجر بالإضافة**) مطلقاً ؛ أي : محولاً كان أو غيره ؛ لأن المضاف لا يكون إلا اسماً ، (و) لٰكن (**يجر بـ « من » إذا كان غير محول ؛ نحو : « ما أحسنه رجلاً !! »** ، و« **لله دره فارساً !!** » ، و« **نعم رجلاً زيد !!** ») فتقول فيه : (ما أحسنه من رجل !!) ، و(لله دره من فارس !!) ، و(نعم من رجل زيد !!) .

---

(١) سورة الكهف : (٣١) .

(طابَ محمَّدٌ نفساً) ، و(زيدٌ أكثرُ مالاً) .

(**بخلاف : ما أحسنه أدباً !!**) مما كان محولاً عن المفعول ، (و) بخلاف : (**طاب محمد نفساً**) مما كان محولاً عن الفاعل ، (و) بخلاف : (**زيد أكثر**) منك (**مالاً**) مما كان محولاً عن المبتدأ ، وإنما امتنع دخول (من) على المحول دون غيره ؛ لأن وضع (من) المبينة : أن يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه ؛ نحو : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [1] .

والحمل ممتنع في المحول ؛ لأن التمييز مفسر للنسبة ، لا للفظ المذكور ، وجاز في غيره ؛ لأن التمييز نفس المميز في المعنى . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**بخلاف : ما أحسنه أدباً !!**) مما كان محولاً عن مفعول أو فاعل أو مبتدأ . انتهىٰ « كردي » .



(١) سورة الكهف : (٣١) .

(و) منها : (المُستثنىٰ) وهوَ ـ كما قالَ الرَّضيُّ ـ : المذكورُ بعدَ (إلّا) أو إحدىٰ أخواتِها ، مُخالِفاً لِمَا قبلَها نفياً وإثباتاً ، . . . .

---

٦٨ ـ باب المستثنىٰ

(**ومنها**) أي : ومن المنصوبات : (**المستثنىٰ**) أي : في بعض أحواله ؛ وهي حالة النصب ، أي : إن الذي يعد من المنصوبات الاستثناء في هـٰذه الحالة ، وأما في غيرها من الأحوال ؛ كالرفع والجر . . فليس داخلاً في المنصوبات وإن أطلق عليه أنه مستثنىً . انتهىٰ « عطار » .

وهو اسم مفعول من (استثنى) السداسي ، مأخوذ من الاستثناء ، **وهو لغة** : الصرف ، يقال : ما ثناك عن كذا ؟ أي : ما صرفك عنه ؟

واصطلاحاً : إخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق .

(**وهو**) أي : الاستثناء المصطلح عليه عند النحاة (**كما قال الرضي**) : الاسم (**المذكور بعد** « **إلا** » **أو**) بعد (**إحدىٰ أخواتها**) العشرة ؛ أي : نظائرها في العمل حالة كون ذٰلك المذكور بعد إلا (**مخالفاً لما قبلها**) أي : لما قبل (إلا) في الحكم (**نفياً**) كان ذٰلك الحكم ؛ نحو : (قام القوم إلا زيداً) ، (**وإثباتاً**) نحو : (ما قام القوم إلا زيداً) .

قول الشارح رحمه الله تعالىٰ : (وهو) **أي** : المستثنىٰ ؛ كما قال الرضي في بعض كتبه هـٰذا التعريف المذكور هنا .

وقوله : (**المذكور**) جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر في الكلام ، ولم يقل : (المخرج) لئلا يخرج المنقطع من التعريف ، وفيه : **أن في** المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : (جاء القوم) . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولهم : (إلا الحمار) إخراج من هـٰذا المفهوم ؛ كما صرح بذٰلك البدر بن مالك .

وهوَ مِنْ حيثُ هوَ منصوبٌ وغيرُهُ ، وذكرُ غيرِ المنصوبِ معهُ إنَّما هوَ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ ، وإفادةً لتمامِ القسمةِ ، وإن كانَ ممَّا ليسَ الكلامُ فيهِ .

وقوله : (**بعد « إلا » أو إحدىٰ أخواتها**) فصل مخرج لما عدا المستثنىٰ .

قوله : (**مخالفاً لما قبلها**) أي : لما قبل (إلا) أو إحدىٰ أخواتها ، حال من الضمير المستكن في (المذكور) أي : حال كون ذٰلك المذكور بعدها مخالفاً لما قبلها (**نفياً**) نحو : (قام القوم إلا زيداً) ، (**أو إثباتاً**) نحو : (ما قام القوم إلا زيداً) ، حكم من أحكام الاستثناء ، وليس من الحد ؛ ولهٰذا أسقطه ابن الحاجب . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : قوله : (وهو) أي : المستثنىٰ بأقسامه ، وقوله : (**بعد « إلا » وأخواتها**) مخرج نحو : (جاء القوم لا زيد) ، أو (جاءني القوم ولم يجئ زيد) .

قوله : (وهو) أي : المستثنىٰ (من **حيث هو**) هو لا من حيث كونه (منصوباً) ، (**وغيره**) ولا من حيث كونه بعد كلام تام موجب أو من بعد غيره ، ولا من حيث كونه مذكوراً بعد (إلا) أو غيرها ، ولا من حيث كونه متصلاً أو منقطعاً أو مفرغاً ، فالحيثية حيثية إطلاق ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، (و) حينئذ (**ذكر غير المنصوب**) كالمرفوع والمجرور (**معه**) أي : مع المنصوب (**إنما هو علىٰ سبيل الاستطراد**) البديعي ؛ وهو : ذكر الشيء في غير محله ؛ لمناسبة بينه وبين ذٰلك المحل ، فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس محله ؛ لأن الكلام في المنصوبات ، (و) لٰكن ذكر هنا (**إفادة لتمام القسمة**) أي : لاستيفاء أقسام المستثنىٰ (**وإن كان مما ليس الكلام فيه**) وإنما الكلام في المنصوب . وقوله : (**وإفادة . . .**) إلىٰ آخره عطف علة علىٰ معلول ، وقوله : (**وذكر غير المنصوب هنا**) وهو جواب عن سؤال استشكال مقدر ؛ كأنه قيل : فإذا كان من المستثنىٰ غير المنصوب من مرفوع أو مجرور فكيف ساغ عده من المنصوبات ؟!

وأمَّا الاستثناءُ . . فهوَ إخراجٌ بـ (إلَّا) أو إحدىٰ أخواتِها حقيقةً أو حكماً مِنْ مُتعدِّدٍ ،

(**وأما الاستثناء**) الذي هو مصدر المستثنىٰ ، وفيه إشارة إلىٰ أن تعبير المصنف بالمستثنىٰ أولىٰ من تعبيره بالاستثناء ؛ لأن الذي يكون من المنصوبات هو المستثنىٰ ، فيحتاج إلى التأويل من عبر بالاستثناء ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول .

(**فهو إخراج بـ « إلا » أو**) بـ (**إحدىٰ أخواتها حقيقة أو حكماً**) فيه إشارة إلىٰ نوعي المتصل والمنقطع .

قوله : (**من متعدد**) أي : من شيء ذي عدد ولو معنىً ؛ نحو : (اشتريت العبد إلا ثلثه) ، وسواء كان المتعدد مذكوراً ؛ وهو التام ، أو متروكاً ؛ وهو المفرغ .

وزاد في « التسهيل » : بشرط الإفادة ؛ ليخرج نحو : (جاءني ناس إلا زيداً) .

ويشترط أيضاً : دلالة ما قبل (إلا) على المستثنىٰ ولو في الجملة ؛ كـ (قام القوم إلا حماراً) ، بخلاف : (إلا ثعباناً) .

قال الشاطبي : (ومعنىٰ إخراجه بـ « إلا » : أن ذكره بعد « إلا » مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم ، فبين ذٰلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنه كان مراداً للمتكلم) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**حقيقة أو حكماً**) تعميم في الإخراج ، ونصب (حقيقة) وما عطف عليه على الخبرية لـ (كان) المحذوفة جوازاً وإن لم يتقدمها (إن ، ولو) أي : حقيقة كان الإخراج ؛ كما في المتصل ، أو حكماً ؛ كما في المنقطع .

ويحتمل أنهما منصوبان على الحالية من الإخراج ؛ بناء علىٰ جواز مجيء الحال من الخبر ، **والأقرب** : أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة ، والتقدير : إخراجاً حقيقة أو حكماً ، وهو مما ناب فيه الصفة . انتهىٰ « عليمي » .

قال العليمي : (قوله : « من متعدد » متعلق بالإخراج ، ولا فرق في المتعدد بين أن يكون مذكوراً ؛ كما في الاستثناء التام ، أو متروكاً ؛ كما في المفرغ ، والظاهر : أن

وهوَ حقيقةٌ في المُتَّصلِ ، مجازٌ في المُنقطعِ .

وأدواتُ الاستثناءِ ثمانيةٌ ؛ وهيَ أربعةُ أقسامٍ : ما هوَ حرفٌ . . . .

هٰذا حكم من أحكام الاستثناء ، وليس من الحد ، فكان ينبغي أن يقول : وشرطه أن يكون من متعدد ، وإلا لم يتصور الإخراج) .

(**وهو**) أي : الاستثناء (**حقيقة في المتصل ، مجاز في المنقطع**) قال في « التلويح » : (قد اشتهر فيما بينهم : أن الاستثناء حقيقة في المتصل ، مجاز في المنقطع ، والمراد : صيغ الاستثناء ، وأما لفظ الاستثناء . . فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع) .

(**وأدوات الاستثناء ثمانية**) أي : حروفها ، **والأولىٰ** : (ثمان) لأن المعدود مؤنث ، و(أدوات) بوزن (فعلات) ، جمع أداة ؛ وهي : الآلة ، يقال : تأدىٰ : إذا أخذ الدهر أداته . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ثمانية**) أي : على الأصح ، فلا يرد عليه (بله) و(لا سيما) ، لٰكن يرد عليه (لما) ، قال المصنف في « الحواشي » : (من حروف الاستثناء (لما) كقراءة بعضهم : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[(١)] ، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[(٢)] ، وقرأ ابن مسعود : « وإن منا لما له مقام ») .

(**وهي**) أي تلك الثمانية بالنظر إلىٰ أنواعها (**أربعة أقسام : ما هو حرف**) باتفاق ، بخلاف الواقعة صفة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[(٣)] ، ففي « التصريح » : إنها اسم بمعنىٰ : غير ، ظهر إعرابها في مدخولها ، لا فيها ؛ لكونها علىٰ صورة (إلا) الحرفية ؛ أي : نظير ما قالوا في (أل) الموصولة ، وأما الجمهور . .

---

(١) سورة الطارق : (٤) قرأ بها بتشديد الميم : ابن عامر وعاصم ، وحمزة وأبو جعفر ، وقرأ الباقون بتخفيفها . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٩١) .

(٢) سورة يسٓ : (٣٢) قرأ بها بتشديد الميم : ابن عامر وعاصم ، وحمزة وابن جماز ، وقرأ الباقون بتخفيفها . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٩١) .

(٣) سورة الأنبياء : (٢٢) .

وهوَ (إلَّا) .

وما هوَ فعلٌ ؛ وهوَ (ليسَ) ، و(لا يكونُ) .

وما هوَ مُشترَكٌ بينَ الفعلِ والحرفِ ؛ وهوَ (خلا ، وعدا ، وحاشا) .

وما هوَ اسمٌ ؛ وهوَ (غيرٌ ، وسوىً) بلغاتِها .

فعلىٰ أن (ليس) فعل ، وأما (خلا) . . فمشترك باتفاق ، وعدا وحاشا عند غير سيبويه ، وأما عنده . . فـ (حاشا) : حرف ، و(عدا) : فعل أبداً . انتهىٰ « كردي » .

(**وهو « إلا » ، وما هو فعل ؛ وهو « ليس »**) أي : عند الجمهور ، وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير ـ مصغراً ـ إلىٰ حرفيتها مطلقاً ؛ كما مر في أول الكتاب ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها في (باب الاستثناء) تكون حرفاً ناصباً للمستثنىٰ بمعنىٰ : (إلا) انتهىٰ « عليمي » .

(**و« لا يكون »**) **واعترض** : بأن المركب من فعل وحرف لا يكون فعلاً .

وأجيب : بأنهما لما ركبا . . غلب الفعل على الحرف ؛ لشرف الفعل ، فسمي الجميع : فعلاً .

(**وما هو مشترك بين الفعل والحرف ؛ وهو « خلا ، وعدا ، وحاشا »**) .

قوله : (**وهو « خلا »**) وهو عند الجميع مشترك ، (**و« عدا »**) أي : عند غير سيبويه مشترك ، فإن سيبويه لم يحفظ فيها إلا الفعلية ، (**و« حاشا »**) أي : فإنه مشترك عند الجرمي والمازني وجماعة ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلىٰ حرفيتها دائماً ، وجمهور الكوفيين إلىٰ أنها فعل دائماً .

(**وما هو اسم**) باتفاق (**وهو « غير ، وسوىً » بلغاتها**) الأربع الآتية ؛ وهي المد مع الفتح ، والقصر مع الضم ، والوجهان مع الكسر ، وقد جمعتها في قولي : (من الرجز)

سوىٰ أتىٰ مثل رضىً وكهدىٰ ... وكسماء وبناء وُجدا

انتهىٰ « كردي » .

وبدأَ بالكلامِ على المُستثنىٰ (بإلَّا) لأنَّها أصلُ أدواتِ الاستثناءِ ، وغيرُها يُقدَّرُ بها ، وإن كانَ الأَولى : البداءةُ بما هوَ مُتعيِّنٌ نصبُهُ علىٰ كلِّ حالٍ ؛ كالمُستثنىٰ بـ (ليسَ ، ولا يكونُ) كما فعلَ في « الشُّذورِ » .

ثُمَّ المُستثنىٰ بـ (إلَّا) له أحوالٌ ؛ لأنَّهُ إن كانَ (مِنْ كلامٍ تَامٍّ) بأن كانَ المُستثنىٰ منهُ مذكوراً ، (مُوجَبٍ) ـ بفتحِ الجيمِ ـ بأن لَمْ يُسبَقْ بنفيٍ أو شبهِهِ . . . .

(وبدأ) المصنف منها (**بالكلام على المستثنىٰ** بـ « **إلا** » **لأنها**) أي : لأن إلا (**أصل أدوات الاستثناء**) مع كونه يأتي غير منصوب كما يأتي منصوباً ، ومقصود الباب : هو المنصوب علىٰ كل حال ؛ كما مر في أول الباب .

(**وغيرها**) أي : وغير (إلا) من سائر الأدوات (**يقدر بها**) أي : يقدر بمعنىٰ (إلا) ولذٰلك كانت أم الباب (**وإن كان الأولى : البداءة**) ولفظة (البداءة) هي علىٰ وزن (فعلة) ، و(فعالة) بالفتح والضم فيهما ، وهي بمعنى الابتداء ؛ أي : وإن كان الأولى الابتداء (**بما هو**) أي : بأداة هي (**متعين نصبه**) أي : نصب المستثنىٰ بها (**علىٰ كل حال**) أي : سواء كان الكلام تاماً أم ناقصاً (**كالمستثنىٰ** بـ « **ليس** » و« **لا يكون** ») لأن المستثنىٰ بهما منزل منزلة خبرهما (**كما فعل**) المصنف البداءة بهما (**في** « **الشذور** ») لأن الكلام في المنصوبات .

و(**ثم**) هنا للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعدما فرغنا مما ذكرناه سابقاً . . نذكر أن (**المستثنىٰ** بـ « **إلا** » **له أحوال**) كثيرة (**لأنه**) أي : لأن الشأن (**إن كان**) الاستثناء (**من كلام تام**) وهو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه ؛ كما ذكره بقوله : (**بأن كان المستثنىٰ منه مذكوراً**) فيه (**موجب ؛ بفتح الجيم**) صفة ثانية لـ (كلام) وذٰلك (**بأن لم يسبق**) المستثنىٰ منه (**بنفي أو**) بـ (**شبهه**) من نهي واستفهام إنكاري ، ومنه ـ أي : من الموجب ـ قولهم : (ما جاء القوم إلا مشاة إلا زيداً) لأنه في قوة قولك : (جاء القوم مشاة إلا زيداً) انتهىٰ « كردي » .

. . (**وجب نصبه**) أي : نصب المستثنىٰ (**بها**) أي : بـ (إلا) لأنه شبيه بالمفعول به ، **والمراد بالوجوب** : كثرة نصبه في لغة الأكثر ، فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها قراءة : (فشربوا منه إلا قليل) ، والكلام فيما إذا كانت (إلا) للاستثناء ؛ كما هو صريح قوله : (والمستثنىٰ بـ « إلا ») ، فلا يرد : أن غير النصب جائز في نحو : (قام القوم إلا زيداً) إذا جرَّت (إلا) ما بعدها بإضافتها إليه ؛ لكونها بمعنىٰ : غير ، حالة كونها صفة لما قبلها ، ومن كلامهم : (لو كان معنا أحد إلا زيد . . لغلبنا الأعداء) ، وفي القرآن ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [1] . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**على الأصح**) يجوز كونه قيداً للحكمين : وجوب نصبه ، ونصبه بـ (إلا) ، إذ في كليهما خلافاً ؛ أما في وجوب نصبه . . فزعم أبو حيان في « النهر » جواز الإتباع فيه للمستثنىٰ منه ؛ إن رفعاً . . فرفع ، وإن نصباً . . فنصب ، أو جراً . . فجر ، وحمل علىٰ ذٰلك قوله : (من الوافر)

وكــــل أخ مــــفــــارقــــه أخــــوه لــعــمــر أبــيــك إلا الــفــرقــدان

قال : (والنصب على الاستثناء أفصح) ، وصرح به أيضاً في « لمحته » .

وأما الخلاف في ناصبه . . فعلىٰ أقوال : **أصحها** : ما ذكره الشارح بقوله : (وجب نصبه بها على الأصح) .

والثاني : أن ناصبه ما قبل (إلا) بواسطتها ، ونسبه ابن عصفور إلىٰ سيبويه .

والثالث : ما قبل (إلا) مستقلاً ، ونسبه ابن خروف إلىٰ سيبويه .

والرابع : أنه فعل مضمر من معنىٰ (إلا) تقديره : (أستثني زيداً) ، وبه قال المبرد .

---

(١) سورة الأنبياء : (٢٢) .

سواءٌ كانَ الاستثناءُ مُتَّصلاً (نحوُ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾) ، أو مُنقطعاً ؛ نحوُ : (قامَ القومُ إلَّا حماراً) ، تأخَّرَ المُستثنىٰ عنِ المُستثنىٰ منهُ ؛ كما مر ، أَمْ تقدَّمَ ؛ نحوُ : (قامَ إلَّا زيداً القومُ) .

(فإن) كانَ الكلامُ تامّاً ولٰكنْ (فُقِدَ) منهُ (الإيجابُ) بأنِ اشتملَ علىٰ نفيٍ أو شبهِهِ . . (ترجَّحَ) . . . .

والخامس : أن ناصبه (أن) مقدرة ، تقديره : (إلا أن زيداً لم يقم) .

والسادس : تمام الكلام ؛ كما انتصب (درهماً) بعد (عشرين) ، وتحتمله عبارة سيبويه الآتية .

والسابع : المخالفة ، وحكي عن الكسائي .

والثامن : أن (إلا) مركبة من (إن) ، و(لا) ، ثم خففت (إن) وأدغمت في (إلا) ، حكاه السيرافي عن الفراء ، وزاد ابن عصفور : فإذا انتصب ما بعدها . . فعلىٰ تغليب حكم (إن) ، وإذا لم ينتصب . . فعلىٰ تغليب حكم (لا) لأنها عاطفة . انتهىٰ « كردي » .

(**سواء كان الاستثناء متصلاً ؛ نحو** : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] ، **أو منقطعاً ؛ نحو : قام القوم إلا حماراً**) وسواء (**تأخر المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه ؛ كما مر ، أم تقدم**) على المستثنىٰ منه فقط (**نحو** : « **قام إلا زيداً القوم** » ، **فإن كان الكلام تاماً**) ذكر فيه المستثنىٰ منه ولو تقديراً ؛ كما روي بالنصب قوله : (من الرجز)

هــل هــو إلا الــذئــب لاقــىٰ ذيــبــا . . . .

أي : هل هو شيء إلا ذئباً ؟

(**ولٰكن فقد منه الإيجاب ؛ بأن اشتمل**) ما قبل إلا (**علىٰ نفي أو شبهه . . ترجح**

---

(١) سورة البقرة : (٢٤٩) .

عندَ البصريّينَ (البدلُ) أي : إتباعُ المُستثنىٰ للمُستثنىٰ منهُ في إعرابِهِ بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ ، والنَّسقُ عندَ الكوفيّينَ . . . .

عند البصريين البدل ؛ أي : إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه في إعرابه ، **بدل بعض من كل**) هو كما قال الأبدي : (يجوز فيه مخالفة الثاني للأول) ، فاندفع رد ثعلب : بأنه كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي ؟

قول المصنف : (**ترجح البدل**) الخلاف إنما هو فيما أمكن تسليط العامل فيه على المستثنىٰ ، وإلا وجب النصب على الاستثناء اتفاقاً ؛ نحو : (ما زاد هٰذا المال إلا النقص) قاله خالد بن عبد الله في « شرح الأزهرية » وغيره .

ومن ذٰلك : قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] . فالنقص والموتة منصوبان على الاستثناء ، لا على الإتباع ؛ لامتناع : (زاد النقص) ، و(يذوقون فيها الموتة الأولى) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (ترجح البدل) أي : للمشاكلة في الإعراب .

قوله : (**بدل بعض من كل**) وكأنه لقوة دلالة الكلام علىٰ بعضيته للمستثنىٰ منه لم يبالوا فيه بترك الضمير الواجب ثبوته في بدل البعض .

قوله : (**والنسق**) بالرفع معطوف على (البدل) في المتن ، **والمعنىٰ** : فإن فقد الإيجاب . . ترجح البدل أو النسق (**عند الكوفيين**) لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في (باب الاستثناء) خاصة ، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها .

واعترض مذهبهم ثعلب : بأنها لو كانت عاطفة . . لم تباشر العامل في نحو : (ما قام إلا زيد) لأن ذٰلك ليس شأن حروف العطف .

---

(١) سورة الدخان : (٥٦) .

على النَّصبِ (في) الاستثناءِ (المُتَّصلِ) بأن كانَ المُستثنىٰ مِنْ جنسِ المُستثنىٰ منهُ (نحوُ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾) برفعِ (قليلٌ) علىٰ أنَّهُ بدلٌ مِنَ الواوِ في (فعلوهُ) ، وقرأَ ابنُ عامرٍ بالنَّصبِ على الاستثناءِ ، والدَّليلُ علىٰ أنَّ الإتباعَ ....

وأجاب في « المغني » : بأنها لم تباشر العامل في التقدير ؛ إذ الأصل : (ما قام أحد إلا زيد) انتهىٰ .

أي : ترجح البدل أو النسق (**على النصب**) على الاستثناء ، الجار والمجرور في قوله : (على النصب) متعلق بـ (ترجح) في المتن .

(**في الاستثناء المتصل ؛ بأن كان المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه ؛ نحو :** ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [1] ؛ **برفع « قليل » علىٰ أنه بدل من الواو في « فعلوه »**) بدل بعض من كل .

قوله : (**بأن كان المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه**) ويشترط مع ذٰلك : أن يكون بعضه ، وأن يمكن توجه العامل إليه ؛ كما في « الجامع » لئلا يرد عليه نحو : (قامت إخوان عمرو إلا أخو زيد) ، و﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [2] ، فإن (أخو زيد) من جنس (الإخوان) ، لٰكن ليس بعضاً من إخوان عمرو ، و(الموتة الأولىٰ) من جنس (الموت) وبعضه ، لٰكن لا يمكن توجه العامل إليها ، وكذٰلك إذا قلت لقوم ليس فيهم زيد : (قام إلا زيد) . . فكل ذٰلك من المنقطع .

فقد استبان لك : أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف الشارح هنا ـ تبعاً لكثيرين ـ المتصل والمنقطع بما عرف به جري على الغالب . انتهىٰ « كردي » .

(**وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والدليل علىٰ أن الإتباع**) والرفع على

---

(١) سورة النساء : (٦٦) .

(٢) سورة الدخان : (٥٦) .

أرجحُ : إجماعُ السَّبعةِ على الرَّفعِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ ، ولا يمنعُ ترجُّحُ البدلِ تأخُّرُ صفةِ المُستثنىٰ منهُ عنِ المُستثنىٰ ، خلافاً للمازنيِّ ؛ كما سيأتي .

وإذا تعذَّرَ البدلُ على اللَّفظِ . . أُبدِلَ على الموضعِ ؛ نحوُ : (ما جاءني مِنْ أحدٍ إلَّا زيدٌ) ، و(لا أحدٌ فيها إلَّا عمرٌو) ، و(ما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعبأُ به) . . . .

البدلية (**أرجح**) من النصب على الاستثناء : (**إجماع**) القراء (**السبعة على الرفع**) على البدلية (**في قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾[1] ، و) في (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[2] ، **ولا يمنع ترجح البدل**) على النصب (**تأخر صفة المستثنىٰ منه عن المستثنىٰ**) نحو : (ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد) ، (**خلافاً للمازني**) يعني : في دعواه وجوب النصب على الاستثناء حينئذ على البدل (**كما سيأتي**) .

(**وإذا تعذر البدل على اللفظ**) وذٰلك في المجرور بـ (من) والباء الزائدتين واسم (لا) الجنسية ؛ كما مثل لها الشارح بقوله قريباً : (ما جاءني من أحد إلا زيد . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تعذر الإبدال من لفظ المستثنىٰ منه دون محله ؛ لمانع يمنع من ذٰلك . . (**أبدل**) المستثنىٰ من المستثنىٰ منه (**على الموضع**) أي : أبدل من المستثنىٰ منه باعتبار المحل ؛ أي : ما يستحقه محله من الإعراب ؛ حملاً لإعراب المستثنىٰ علىٰ محل المستثنىٰ منه .

مثال إبداله من محله : (**نحو**) قولك : (**ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد بشيء**) يعبأ ويبالىٰ به (**إلا شيء لا يعبأ**) ولا يبالىٰ (**به**)

---

(١) سورة النور : (٦) .

(٢) سورة الحجر : (٥٦) .

بالرَّفعِ في الثَّلاثةِ على البدليَّةِ ؛ حملاً على المحلِّ ، وبالنَّصبِ على الاستثناءِ .

(و) ترجَّحَ (النَّصبُ) على البدليَّةِ (في المُنقطِعِ) بأن كانَ المُستثنىٰ مِنْ غيرِ جنسِ المُستثنىٰ منهُ (عندَ) بني (تميمٍ) نحوُ : (ما قامَ أحدٌ إلَّا حماراً) بالنَّصبِ على الاستثناءِ ، مَعَ جوازِ الرَّفعِ أيضاً . . . .

حالة كون المستثنىٰ مقروءاً (**بالرفع في**) الأمثلة (**الثلاثة على البدلية**) أي : بدلية المستثنىٰ من المستثنىٰ منه بدل غلط (**حملاً**) لإعراب المستثنىٰ (**على المحل**) أي : علىٰ ما يستحقه محل المستثنىٰ منه ؛ أي : حملاً على المحل المرفوع في الأول على الفاعلية ، وعلى المحل المرفوع على الابتداء في الثاني ، وحملاً على المحل المرفوع على الخبرية في الثالث ؛ وهو قوله : (بشيء) لأن (ما) الحجازية ألغيت بدخول الباء الزائدة علىٰ خبرها ، وأبدل المستثنىٰ عن محل المستثنىٰ منه ؛ لأنه خبر المبتدأ ، (و) حالة كون المستثنىٰ مقروءاً (**بالنصب على الاستثناء**) في الأمثلة الثلاثة .

(**وترجح النصب**) على الاستثناء (**على البدلية في**) المستثنى (**المنقطع ؛ بأن كان المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ** منه) أي : أو كان من جنسه ولم يكن بعضاً منه ، أو كان بعضاً منه ولم يمكن توجه العامل إليه ؛ كما مر في المتصل ، وإذا لم يكن من جنسه . . فلا بد من دلالة ما قبل (إلا) عليه ، وأما (قام القوم إلا ثعباناً أو غراباً) مثلاً . . فلا يتكلم به .

قوله : (**ويترجح النصب على البدلية**) يعني : أن النصب على الاستثناء يترجح على البدلية ، فـ (علىٰ) متعلق بـ (يترجح) انتهىٰ « كردي » .

أي : يترجح النصب على الاستثناء مع جواز الرفع على البدلية (**عند بني تميم ؛ نحو** : « ما قام أحد إلا حماراً » **بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضاً**) أي : كما يجوز النصب على الاستثناء .

على البدليَّةِ إن صحَّ حذفُ المُبدَلِ منهُ ، وإقامةِ البدلِ مَقامَهُ ؛ . . . .

وقوله : (**على البدلية**) متعلق بـ (جواز الرفع) بقيد ذكره بقوله : (**إن صح حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه**) أي : مقام المبدل منه ؛ وذٰلك بأن يكون ما بعد (إلا) صالحاً لأن يعمل فيه العامل الذي قبلها ؛ سواء مع (إلا) أو بدونها ؛ كالمثال المذكور ، والبيت الآتي ؛ لأنه يصلح أن تقول : (ما قام إلا حمار) ، و(ما قام حمار) ، و(ليس بها اليعافير) ، بخلاف ما إذا لم يصلح لذٰلك ؛ نحو : (ما زاد المال إلا النقص) ، و(ما نفع زيد إلا الضر) ، إذ لا يقال : (زاد النقص) ، ولا (نفع الضر) ، والمانع في ذٰلك أمر معنوي ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[1] ؛ أي : رحمه الله تعالىٰ ، وقول الشاعر : (من الطويل)

ألا لا مجير اليوم مما قضت به صوارمنا إلا امرأ دان مذعنا

لأن (من) فيهما معرفة ، و(لا) الجنسية لا تعمل في المعارف ، والمانع في هٰذا أمر صناعي ، فنحو ذٰلك لا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء اتفاقاً من التميميين والحجازيين ، ولا يجوز فيه الإبدال ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل ، والعامل في ذٰلك لا يصلح للعمل في البدل كما علمت . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إن صح حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه**) وذٰلك بأن يصح تسلط العامل على البدل ، فخرج نحو : (ما زاد هٰذا المال إلا ما نقص) ، فيجب نصبه على الاستثناء ؛ إذ لا يقال : (زاد النقص) .

ومثله : قوله تعالىٰ : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ ، وذٰلك إذا جعل (عاصماً) علىٰ حقيقته ، و(من رحم) هو المعصوم ، وفي (رحم) ضمير مرفوع يعود على (الله) تعالىٰ ، ومفعوله ضمير الموصول ، وهو من حذف العائد ؛ لاستكمال شروط جواز حذفه ، والتقدير : لا عاصم اليوم ألبتة من أمر الله ، لٰكن

(١) سورة هود ﷺ : (٤٣) .

استدلالاً بقولِهِ :

وَبَــلْــدَةٍ لَــيْــسَ بِــهَــا أَنِــيــسُ إِلَّا ٱلْــيَــعَــافِــيــرَ وَإِلَّا ٱلْــعِــيــسُ

من رحمه الله فهو معصوم ، فهو استثناء منقطع ، ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنىٰ ؛ لأنه لا يقال : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**استدلالاً بقوله**) أي : بقول الشاعر : (من الرجز)

(**وبــلــدة لــيــس بــهــا أنــيــس إلا الــيــعــافــيــر وإلا الــعــيــس**)

البيت لعامر بن الحارث ، المعروف بجران العود .

اللغة : (**اليعافير**) : جمع يعفور ، وهو ظبي بلون التراب ، و(**العيس**) : جمع أعيس وعيساء ، وهي الإبل البيض ، يخالط بياضها شيء من الشقرة ، وقد تستعار لبقر الوحش لبياضها .

والشاهد فيه : (إلا اليعافير) حيث أبدل المستثنىٰ من المستثنىٰ منه مع أن الاستثناء منقطع ، وهٰذا خاص بالتميميين ، خلافاً للحجازيين الذين يوجبون النصب على الاستثناء .

قوله : (**استدلالاً بقوله : وبلدة ليس بها أنيس . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : استدل بنو تميم علىٰ جواز الرفع استدلالاً بقول عامر بن الحارث : (من الرجز)

وبــلــدة لــيــس بــهــا أنــيــس . . . .

فأبدل (اليعافير) و(العيس) من (أنيس) ، و(إلا) الثانية مؤكدة للأولىٰ .

و(**اليعافير**) : جمع يعفور ، وهو ولد بقر الوحش ، و(العيس) بكسر العين : جمع عيساء ؛ كالبيض جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة . انتهىٰ « عليمي » .

(ووجبَ عندَ الحجازيّينَ) وبلغتِهِم جاءَ التَّنزيلُ (نحوُ : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾) بالنَّصبِ في قراءةِ السَّبعةِ ، ونحوُ : ﴿ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ بالنَّصبِ ، وأُجيبَ عنِ البيتِ : بأنَّ المُرادَ بالأنيسِ : . . . .

(**ووجب عند الحجازيين**) النصب على الاستثناء (**وبلغتهم**) أي : بلغة الحجازيين (**جاء التنزيل**) أي : نزل القرآن المنزل من عند الله تعالىٰ : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [1] ؛ **بالنصب في قراءة السبعة**) أي : ما لهم به من اتباع علم ، بل الذي لهم به اتباع ظن .

فإن قيل : الاستثناء من العلم المنفي ، ونفي العلم شامل للظن ، فالاستثناء متصل .

أجيب : بأن الاستثناء إنما يعتبر مع المستثنىٰ منه فقط ، ولا عبرة بالحكم .

قوله : (**وبلغتهم جاء التنزيل** . . .) إلىٰ آخره ، وبنو تميم يقرؤون : ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ﴾ بالرفع على البدلية من محل (علم) ، وكذا بالنصب ، وهو أرجح عندهم ؛ كما مر .

(و) ذٰلك التنزيل الذي جاء بلغتهم (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ (مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [2] **بالنصب**) أي : حالة كونه مقروءاً بنصب (ابتغاء) على الاستثناء .

قال الكردي : (ولا وجه ظاهر لفصل هٰذا عن آية المتن ، وإنما لم يجز الحجازيون البدل ؛ لأنه لا يأتي بعد « إلا » في الفصيح بدل بعض ، و« الحمار » ليس بعضاً من « القوم » ، و« الظن » ليس بعضاً من « العلم » وهٰكذا) انتهىٰ منه .

(**وأجيب عن**) استدلال التميميين بـ (**البيت**) علىٰ جواز الرفع على البدل في الاستثناء المنقطع ؛ أي : أجيب عن استدلالهم بالبيت : (**بأن المراد بالأنيس**)

---

(١) سورة النساء : (١٥٧) .

(٢) سورة الليل : (١٩ ـ ٢٠) .

ما يُؤانِسُ ، فهوَ أعمُّ مِنَ الإنسانِ ، فيكونُ مُتَّصلاً لا مُنقطِعاً ، وهـٰذا كلُّهُ (ما لَمْ يتقدَّمِ) المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منهُ (فيهِما) أي : في المُتَّصلِ والمُنقطِعِ الكائنَينِ في كلامٍ تامٍّ غيرِ مُوجَبٍ ، فإن تقدَّمَ . . (فالنَّصبُ) حينئذٍ واجبٌ ؛ كقولِ الكُمَيْتِ :

وَمَـا لِـيَ إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـا لِـيَ إِلَّا مَـذْهَـبَ ٱلْـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

المذكور في البيت : مطلق (ما يؤانس) سواء كان إنساناً أم غيره ، (**فهو**) أي : فالأنيس المذكور في البيت (**أعم**) وأشمل (**من الإنسان**) وغيره من سائر الحيوانات ، (**فيكون**) استثناء اليعافير من الأنيس (**متصلاً ، لا منقطعاً**) فوجب نصب ما بعد (إلا) على الاستثناء ، (**وهـٰذا**) الحكم المذكور من الفرق بين الاستثناء المتصل بوجوب نصب ما بعد (إلا) فيه ، وبين المنقطع بجواز النصب والرفع فيما بعد (إلا) فيه ؛ أي : وهـٰذا الفرق بينهما (**كله**) ثابت في (**ما**) إذا (**لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه فيهما ؛ أي : في المتصل والمنقطع الكائنين**) كل منهما (**في كلام تام غير موجب ، فإن تقدم**) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه . . (**فالنصب**) في المستثنىٰ (**حينئذ**) أي : حين إذ تقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه (**واجب**) فيهما ؛ أي : في المتصل والمنقطع ؛ **يعني** : عند البصريين ، خلافاً للكوفيين والبغداديين في جواز الإبدال ، فيقولون : (ما قام إلا أخوك ، وإلا حمار القوم) ، وحكىٰ سيبويه عن يونس : أنه سمع : (ما لي إلا أبوك أحد) ، وأما في الموجب التام . . فقد مر أنه واجب النصب مطلقاً ؛ أي : سواء كان متصلاً أم منقطعاً .

مثال ذٰلك : (**كقول الكميت**) : (من الطويل)

(**وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب**)

البيت للكميت الأسدي من قصيدة هاشمية .

والشاهد فيه : قوله : (ما لي إلا آل أحمد) ، وقوله : (إلا مذهب الحق) ، فكلتا

وإنَّما امتنعَ فيهِ الإبدالُ ؛ لأنَّ التَّابعَ لا يتقدَّمُ علىٰ متبوعِهِ .

ومثلُهُ في وجوبِ النَّصبِ عندَ المازنيِّ : تقدُّمُ المُستثنىٰ علىٰ صفةِ المُستثنىٰ منهُ ؛ نحوُ : (ما أتىٰ أحدٌ إلَّا أباكَ خيرٌ مِنْ زيدٍ) . . . .

الجملتين مشتملة علىٰ مستثنىً متقدم على المستثنىٰ منه ، وهو واجب النصب ، ولا يجوز فيه الإبدال ؛ حتىٰ لا يتقدم التابع على المتبوع .

قال العليمي : (والأصل : وما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، **والمشعب** : الطريق ، **والشيعة** : الأعوان) .

(**وإنما امتنع فيه الإبدال ؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه**) .

(**ومثله**) أي : ومثل تقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه (**في وجوب النصب**) أي : نصب المستثنىٰ (**عند المازني : تقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه ؛ نحو**) قولك : (**ما أتىٰ أحد إلا أباك خير من زيد**) تبع المازنيَّ في ذٰلك ابنَ عصفور وابنَ الخباز في « النهاية » .

وفي « التسهيل » : إن المازني إنما يرجح النصب على الإبدال ولا يوجبه ، وقال الدماميني : (هو المشهور عنه) . انتهىٰ ، وهو الموافق لظاهر الشارح ، ولا يمنع ترجح البدل تأخر المستثنىٰ منه . . . إلىٰ آخره فيما مر .

وعبارة سيبويه نص في ذٰلك ؛ حيث قال ـ ومن كتابه نقلت ـ : (فإن قلت : « ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد » ، و« ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد » . . كان الإبدال ـ كالرفع والجر ـ جائز) .

قال أبو العباس : (قال أبو عثمان ـ يعني : المازني ـ : النصب عندي الوجه ، فيكون « خير منه » : صفة لـ « أحد » لأن المبدل منه لغو ، فلا يوصف ، وقد أبدلت منه « عمراً » ، فلما نصبت عمراً . . زال عنه الإبدال ؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذٰلك) انتهى . انتهىٰ « كردي » .

والرَّاجحُ ما تقدَّمَ ، وأمَّا تقدُّمُ المُستثنىٰ علىٰ جزأَيِ الكلامِ ؛ نحوُ : (إلَّا زيداً ما جاءَ أحدٌ) . . فغيرُ جائزٍ ، (أو فُقِدَ التَّمامُ) مِنَ الكلامِ المنفيِّ ؛ بأن لَمْ يُصرَّحْ فيهِ بالمُستثنىٰ منهُ . . (فعلىٰ حَسَبِ العواملِ) الواقعةِ قبلَ (إلَّا) يكونُ المُستثنىٰ ، ولا عملَ لـ (إلَّا) فيهِ ، بل العملُ لِمَا قبلَها ؛ فإن اقتضى الرَّفعَ . . رُفِعَ ما بعدَها . . . .

قوله : (**والراجح ما تقدم**) يعني في قوله : (ولا يمنع ترجح البدل) .

قال العليمي : (قوله : « والراجح : ما تقدم » وهو الإبدال) انتهىٰ منه .

(**وأما تقدم المستثنىٰ علىٰ جزأي الكلام**) من المسند والمسند إليه (**نحو** : « **إلا زيداً ما جاء أحد** » . . **فغير جائز**) ، وأما نحو : (من الطويل)

خلا الله لا أرجو سواك . . . .

. . فشاذ .

نعم ؛ يجوز : (القوم إلا زيداً ضربت) انتهىٰ « كردي » .

(**أو فقد التمام من الكلام المنفي ؛ بأن لم يصرح فيه بالمستثنىٰ منه . . فعلىٰ حسب**) ما يقتضيه (**العوامل الواقعة قبل « إلا » يكون المستثنىٰ**) .

وقوله : (**يكون المستثنىٰ**) بيان لمتعلق الجار والمجرور في (فعلىٰ حسب العوامل) والمراد : يكون إعرابه . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « أو فقد التمام من الكلام المنفي » أي : لا من مطلق الكلام الشامل للموجب ؛ لوجوب النفي أو شبهه على المشهور غالباً في المفرغ) .

(**ولا عمل لـ « إلا » فيه**) أي : في المستثنىٰ ، (**بل العمل**) فيه (**لما قبلها**) أي : لما قبل (إلا) لأن ما قبل (إلا) مفرغ عن العمل فيما يقتضيه من مرفوع وغيره ، فهو ـ أي : تسمية ما قبلها مفرغاً ـ مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه ، (**فإن اقتضىٰ**) ما قبل إلا (**الرفع**) وهو هنا : اسم عام يقدر في كل تركيب بما يوافق المعنىٰ . . (**رفع ما بعدها**) أي : ما بعد (إلا) .

(نحوُ : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾) ، أوِ النَّصبَ . . نُصِبَ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ ، أوِ الجرَّ . . جُرَّ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ ، (ويُسمَّىٰ) هـٰذا الاستثناءُ : (مُفرَّغاً) لأنَّ ما قبلَ (إلَّا) تفرَّغَ . . . .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾) الآية في سورة (القمر) ؛ وهي بتمامها : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾ (١) ؛ لأن ما قبل (إلا) في الآية مبتدأ مرفوع ، فيقتضي خبراً مرفوعاً .

(أو) اقتضىٰ ما قبل إلا (**النصب . . نصب**) ما بعد « إلا » (**نحو** : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾) (٢) ؛ أي : لا تقولوا عليه شيئاً من الأقوال إلا القول الحق .

قوله : (**نصب**) إما على المفعول به ؛ كما مثل الشارح ، أو على المفعول لأجله ؛ نحو : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ﴾ (٣) ؛ أي : إلا لأجل الجدال والغلبة ، لا للتمييز بين الحق والباطل ، أو على المفعول فيه ؛ نحو : ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ (٤) ، ولا يجوز التفريغ في المفعول المطلق المبهم ، ونحو : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٥) مبين بتقدير الصفة ؛ أي : إلا ظناً حقاً . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(أو) اقتضىٰ ما قبل إلا (**الجر . . جر**) ما بعد « إلا » (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾) (٦) ؛ أي : أرفق وألطف بهم .

وعبارة « التصريح » : وإن كان يطلب منصوباً لفظاً . . نصب ، وإن كان يطلب منصوباً محلاً . . جر بجار يتعلق به ، **والمعنىٰ** : لا تجادلوا أهل الكتاب أشد مجادلة عليهم إلا بالمجادلة التي هي أرفق بهم .

(**ويسمىٰ هـٰذا الاستثناء** : **مفرغاً** ؛ **لأن ما قبل** « **إلا** » **تفرغ**) عن العمل فيما

---

(١) سورة القمر : (٥٠) .
(٢) سورة النساء : (١٧١) .
(٣) سورة الزخرف : (٥٨) .
(٤) سورة طه : (١٠٤) .
(٥) سورة الجاثية : (٣٢) .
(٦) سورة العنكبوت : (٤٦) .

للعملِ فيما بعدَها وإن كانَ المُستثنىٰ منهُ مُقدَّراً في التَّحقيقِ ؛ لجوازِ : (ما قامَ إلَّا هندٌ) ، وامتناعِ : (قامَ هندٌ) .

وشرطُ صحَّةِ التَّفريغِ : تقدُّمُ نفيٍ ....

قبل إلا (**للعمل**) أي : لأجل أن يعمل (**فيما بعدها**) أي : فيما بعد إلا (**وإن كان المستثنىٰ منه مقدراً في التحقيق**) أي : في القول المحقق بالأدلة .

وقوله : (**لجواز**) قولهم : (**ما قام إلا هند**) علة لقوله : (وإن كان المستثنىٰ منه مقدراً) يعني : لو لم يكن المستثنىٰ منه مقدراً . . لما جاز قولهم : (ما قام إلا هند) بتذكير (قام) ، بل كان يجب أن يقال : (ما قامت إلا هند) لوجوب تأنيث الفعل المسند إلىٰ حقيقي التأنيث ؛ علىٰ ما مر في (باب الفاعل) ، فلما جاز قولهم : (ما قام إلا هند) . . علمنا أن الفعل في نحوه مسند إلىٰ فاعل مذكر حقيقي التذكير مقدر بـ (أحد) ونحوه ، لا إلىٰ هند ، وإلا لامتنع ؛ كما امتنع : (قام هند) كما ذكره الشارح بقوله : (لجواز : ما قام إلا هند) بإسناد الفعل إلىٰ فاعل مذكر مقدر تقديره : ما قام أحد إلا هند .

(و) لـ (**امتناع : قام هند**) بإسناد الفعل إلىٰ فاعل مؤنث حقيقي التأنيث بلا إلحاق علامة التأنيث بالفعل . انتهىٰ « كردي » بتصرف .

قوله : (**مقدر**) وشرط هٰذا المقدر : كونه عاماً مناسباً للمستثنىٰ في جنسه وفي صفته ، وفي الفاعلية والمفعولية ، ونحو ذٰلك ، فيقدر في (ما قام إلا زيد) : (ما قام إنسان) ، وفي (ما لبست إلا قميصاً) : (ما لبست ملبوساً) ، وفي (ما جاء إلا ضاحكاً) : (ما جاء علىٰ حالة من الأحوال) .

قوله : (**لجواز : ما قام إلا هند**) أي : بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفاعل في الظاهر حقيقي التأنيث . انتهىٰ « عليمي » .

(**وشرط صحة التفريغ**) وجوازه عند الجمهور : (**تقدم نفي**) نحو ما مر من قوله

أو شبهِهِ ، فلَو قالَ : (أو فُقِدَ) أيِ : التَّمامُ والإيجابُ . . لكانَ أَولىٰ .

تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ ﴾ (١) ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ ﴾ (٢) ، (أو) تقدم (**شبهه**) أي : شبه النفي من نهي ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾ (٣) ، أو استفهام إنكاري ؛ نحو : ﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ (٤) ، ومن النهي أيضاً : قوله : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ ﴾ (٥) ؛ لأنه في قوة : (لا تولوا الأدبار) ، ومن النفي : قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (٦) ، ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾ (٧) ؛ لأنه في قوة : (لا يريده الله تعالىٰ) ، و(إنها لا تسهل) .

فلا يأتي التفريغ في موجب محض ؛ لئلا يلزم الكذب ، لأن معنىٰ (ضربت إلا زيداً) : ضربت كل أحد إلا زيداً ، وذٰلك باطل .

نعم ؛ أجاز ابن الحاجب وقوعه بعد الإيجاب بشرط حصول الفائدة وكونه فضلة ؛ نحو : (قرأت إلا يوم الجمعة) ، و(صمت إلا يوم السبت) ، ويحتمل تأويل نحو : (لم أترك القراءة إلا يوم الجمعة) ، و(لم أفطر إلا يوم السبت) ، كما أولوا : (فشربوا منه إلا قليل) في قراءة الرفع ، فلم يكونوا منه ، فلا إيجاب .

(**فلو قال**) المصنف بدل قوله سابقاً : (وفقد التمام فعلىٰ حسب العوامل) أي : قال بدل ذٰلك : (**أو فقد ؛ أي : التمام والإيجاب**) معاً . . (**لكان**) كلامه (**أولىٰ**) أي : أوضح وأشمل ؛ لاشتراط فقدان التمام والإيجاب معاً في المفرغ .

قال العليمي : (قوله : « أو فقد . . . » إلىٰ آخره يمكن أن يقال : الضمير في « فقد » يرجع لما ذكر ، الشامل للإيجاب والتمام) انتهىٰ منه .

---

(١) سورة القمر : (٥٠) .
(٢) سورة آل عمران : (١٤٤) .
(٣) سورة النساء : (١٧١) .
(٤) سورة الأحقاف : (٣٥) .
(٥) سورة الأنفال : (١٦) .
(٦) سورة التوبة : (٣٢) .
(٧) سورة البقرة : (٤٥) .

(ويُستثنىٰ بـ « غيرِ وسِوىً » خافضَينِ) للمُستثنىٰ دائماً بإضافتِهما إليهِ (مُعرَبَينِ) أي : (غيرُ) لفظاً ، و(سوىً) تقديراً . . . .

(ويستثنىٰ بـ « غير ») بالتنوين ، وإنما يستثنىٰ بها ؛ لتضمنها معنىٰ (إلا) ، لا بحسب الأصل ، بل أصلها : الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات ؛ نحو : (مررت برجل غير زيد) ، وإما بالصفات ؛ نحو قولك : (دخلت بوجه غير الذي خرجت به) ، والأصل هو الأولىٰ ، والثاني مجاز ، فإن الوجه الذي يبين أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذٰلك بالذات ، كما أن (إلا) قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنىٰ (غير) ، فيوصف بها جمع منكر ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1] . انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن « السجاعي على القطر » .

(و) بـ (سوىً) بلغاتها الأربع الآتية ، لا بـ (سوىً) بمعنىٰ : عدل ؛ كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾[2] ؛ فإن هـٰذه لا تقع في الاستثناء ، ولا بمعنىٰ : قصد . انتهىٰ منه نقلاً عنه .

حالة كونهما (خافضين للمستثنىٰ دائماً) أي : في جميع أحوالهما (بإضافتهما) أي : بسبب إضافتهما (إليه) أي : إلى المستثنىٰ ، وحالة كونهما (معربين ؛ أي) : حالة كون (غير) معرباً (لفظاً) أي : بحركات ظاهرة ، (و« سوىً » تقديراً) أي : وحالة كون (سوىٰ) يعرب بحركات مقدرة على الألف .

وعبارة الكردي : قوله : (بإضافتهما) أي : بسببها ؛ لما سيأتي في ذكر المخفوضات .

قوله : (أي : غير لفظاً . . .) إلىٰ آخره ؛ برفع (غير) تفسيراً للضمير المستتر في (معربين) .

---

(١) سورة الأنبياء : (٢٢) .

(٢) سورة طه : (٥٨) .

(بإعرابِ الاسمِ الَّذي) يقعُ (بعدَ « إلَّا ») وهوَ المُستثنىٰ بها على التَّفصيلِ السَّابقِ ، فيجبُ النَّصبُ في نحوِ : (قامَ القومُ غيرَ ، أو سِوىٰ زيدٍ) ، ويترجَّحُ عندَ بني تميمٍ في نحوِ : (ما فيها أحدٌ غيرَ ، أو سوىٰ وتدٍ) ، والبدلُ في نحوِ : (ما جاءني أحدٌ غيرُ ، أو سوىٰ زيدٍ) ، وعلىٰ حَسَبِ ما يقتضيهِ العاملُ مِنْ فاعلٍ أو مفعولٍ أو غيرِ ذٰلكَ . . . .

(**بإعراب الاسم الذي يقع بعد « إلا »** ، **وهو**) أي : الاسم الذي يقع بعد (إلا) هو الاسم (**المستثنىٰ بها**) أي : الذي يستثنىٰ بـ (إلا) حالة كون إعراب الاسم المستثنىٰ بها كائناً (**على التفصيل السابق**) فيه في مبحث (إلا) من وجوب نصبه في الكلام التام الموجب ، وجواز الوجهين في المنفي التام . . . إلىٰ آخره .

والفاء في قوله : (**فيجب**) للتفصيل أو الإفصاح ؛ أي : فيجب (**النصب**) فيهما (**في نحو : قام القوم غير ، أو سوىٰ زيد**) لأن الاستثناء من كلام تام موجب ، (**ويترجح**) أي : النصب فيهما بالاستثناء (**عند بني تميم**) على البدل (**في نحو : ما فيها**) أي : ما في الدار (**أحد غير ، أو سوىٰ وتد**) بكسر المثناة الفوقية ، **هٰذا هو الصواب** ، وهو ما تربط به الدابة ، وفي بعض النسخ : (أو سوىٰ زيد) بالزاي ، وهو تحريف من النساخ ؛ إذ الكلام في المنفي التام المنقطع .

وأما عند الحجازيين . . فالنصب على الاستثناء واجب .

(**و**) يترجح (**البدل**) على النصب بالاستثناء عند البصريين ، والنسق عند الكوفيين (**في نحو : ما جاءني أحد غير ، أو سوىٰ زيد**) لأن الكلام في المنفي التام المتصل .

قوله : (**وعلىٰ حسب ما يقتضيه العامل**) قبلهما معطوفٌ علىٰ قول المصنف : (بإعراب الاسم الذي يقع بعد « إلا ») أي : ومعربين علىٰ حسب إعراب ما يقتضيه العامل فيهما (**من**) رفع في (**فاعل**) أي : يرفعان على الفاعلية إذا اقتضى العامل قبلهما فاعليتهما ، (**أو**) نصب في (**مفعول**) أي : ينصبان على المفعولية إذا اقتضى العامل قبلهما مفعوليتهما ، (**أو**) من (**غير ذٰلك**) أي : من غير الرفع والنصب ؛

في نحوِ : (ما قامَ غيرُ ، أو سوىٰ زيدٍ) ، و(ما رأيتُ غيرَ ، أو سوىٰ زيدٍ) ، و(ما مررتُ بغيرِ ، أو سوىٰ زيدٍ) ، . . . .

كالجر ، أي : ويجران إذا اقتضى العامل قبلهما المجرورية ؛ أي : فيرفعان على الفاعلية (**في نحو**) قولك : (**ما قام غير ، أو سوىٰ زيد**) لأن الكلام من منفي ناقص ، (**و**) ينصبان على المفعولية في نحو : (**ما رأيت غير ، أو سوىٰ زيد**) لأن الكلام كذٰلك ، (**و**) يجران في نحو قولك : (**ما مررت بغير ، أو**) بـ (**سوىٰ زيد**) لأن الكلام كذٰلك .

قوله : (**علىٰ حسب ما يقتضيه العوامل**) أي : إذا لم يعرض له ما يجوز البناء .

قال في « التسهيل » : (وقد تفتح في الرفع والجر ؛ لإضافتها إلىٰ مبني) كقوله : (من البسيط)

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

قال الدماميني : (وكأن بعض الناس سأل عن ذٰلك فقال : كيف أن « غير » في البيت أضيفت لمبني مع أن هٰذا المضاف إليه في تقدير معرب ؛ وهو النطق ، فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب ؟

فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذي تؤول به ، وأما الحرف المصدري وصلته . . فمبني ، ألا تراهم يقولون : الاسم في موضع كذا ؟!

ومما يدل علىٰ ذٰلك : أن هٰذا المضاف إليه ـ وهو مجموع : « أن نطقت حمامة » ـ إذا قيل بأنه معرب . . لم يخلُ أن يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً ، وكلاهما باطل ؛ أما الأول . . فظاهر ، وأما الثاني . . فلأن تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب ، وهنا ليس كذٰلك قطعاً) .

وهٰذا كله إنما جاء من اعتقاد أن المضاف إليه الجملة ، وفيه أمران :

الأول : إنما يرد بناء علىٰ أن الجملة توصف بالبناء ، والذي صرح به الرضي : أن البناء كالإعراب من عوارض الكلمة .

وكونُ (سوىً) كـ (غيرٍ) فيما تقدَّمَ هوَ مذهبُ الزَّجاجي ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ ؛ لورودِها فاعلاً في حكايةِ الفرَّاءِ : (أتاني سواكَ) ، ومُبتَدأً في قولِهِ :

. . . . فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ ٱلْمُشْتَرِي

الثاني : في « الرضي » ما نصه : قال الفراء : يجوز أن تبنىٰ (غير) في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف إلىٰ معرب أو مبني ؛ لكونه بمعنى الحرف ـ يعني : إلا ـ ومنعه البصريون ؛ لأنه في ذٰلك غير لازم ، ولا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلىٰ (أن) فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ؛ كما في قوله : (من البسيط)

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت . . . .

انتهىٰ كلام الرضي .

وهٰذا هو الذي يستفاد من كلام « المغني » في الباب الرابع من الترجمة التي نصها : (الأمور التي يكسبها الاسم بالإضافة) انتهىٰ من « العليمي » .

(**وكون** « **سوىً** » **كـ** « **غير** » **فيما تقدم**) أي : في كونها خافضة للمستثنىٰ بإضافتها إليه ، وفي كونها معربة بإعراب الاسم الذي يقع بعد إلا (**هو مذهب الزجاجي**) اسمه : عبد الرحمٰن ، (**واختاره**) أي : اختار مذهب الزجاجي (**ابن مالك ؛ لورودها**) أي : لورود (سوىٰ) ومجيئها (**فاعلاً في حكاية الفراء**) أي : فيما حكاه الفراء عن العرب ، فيقول الفراء فيما حكاه عنهم : تقول العرب : (**أتاني**) شخص (**سواك**) أي : مكانك ، (و) لورودها أيضاً (**مبتدأ في قوله**) أي : في قول الشاعر ـ وهو ابن المولىٰ محمد بن عبد الله ـ بيتاً ذكر الشارح عجزه ، وتمامه : (من الكامل)

وإذا تباع كريمة أو تشترىٰ (**فسواك بائعها وأنت المشتري**)

والشاهد فيه : (فسواك بائعها) حيث جاءت (سواك) مبتدأ بمعنىٰ : غير ، وخبرها : (بائعها) .

قال العليمي : (قوله : « وإذا تباع » الواو : للاستئناف ، « إذا » : شرط ، وخبره :

واسماً لـ (ليسَ) في قولِهِ :

أَأَتْـرُكُ لَـيْـلَـىٰ لَـيْـسَ بَـيْـنِـي وَبَـيْـنَـهَـا سِـوَىٰ لَـيْـلَـةٍ إِنِّـي إِذاً لَـصَـبُـورُ

ومجرورةً في قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَىٰ أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهِمْ » .

« فسواك » ، وفيه الشاهد ؛ حيث وقع مرفوعاً بالابتداء ، وخرج عن النصب على الظرفية ، وأراد بكريمة : فعلة كريمة ؛ أي : حسنة ، و« أو » بمعنى : الواو ، قاله العيني) .

(و) لورودها (**اسماً لـ « ليس » في قوله**) : (من الطويل)

(**أأترك ليلىٰ ليس بيني وبينها سوىٰ ليلة إني إذاً لصبور**)

البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » ، **والشاهد فيه** : (ليس بيني وبينها سوىٰ ليلة) حيث جاءت (سوى) اسماً لـ (ليس) ، وهي بمعنىٰ : غير .

قوله : (**أأترك ليلى**) الاستفهام فيه إنكاري ، (**بيني وبينها**) : متعلق بخبر (ليس) المحذوف ، و(**سوى**) : اسم (ليس) مؤخر ، وفيه الشاهد ، والتقدير : ليس سوىٰ ليلة كائنة بيني وبينها ، وجملة (ليس) ومعموليها : حال ـ ولا يحتاج لـ (قد) كما يأتي قريباً ـ محتملة لأن تكون حالاً من فاعل (أترك) المستتر ، أو مفعوله ؛ وهو : (ليلىٰ) ، والرابط علىٰ كل ضمير صاحب الحال من (بيني) أو (بينها) .

و(**إذاً**) في قوله : (إني إذاً) ظرفية ، حذفت الجملة التي أضيفت إليها ، وعوض عنها التنوين ، والتقدير : إذاً تركتها في هـٰذه الحالة ، وليست (إذاً) الناصبة كما يتوهم . انتهىٰ « عليمي » .

(و) لورودها (**مجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربي ألا يسلط علىٰ أمتي عدواً من سوىٰ أنفسهم »**) .

والحديث من حديث أبي أسماء عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه

ومذهبُ الجمهورِ : أنَّها لا تُستعملُ إلَّا ظرفاً ، ولا تخرجُ عنهُ إلَّا في الضَّرورةِ ، وقالَ الرُّمَّانيُّ : إنَّها تُستعملُ ظرفاً غالباً ، وكـ (غيرٍ) قليلاً ، واختارَهُ في « الأوضحِ » و« الجامعِ » .

وسلم : « ثم إن الله زوىٰ لي الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها ، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها ، وأعطيت الكنزين : الأحمر والأصفر ، وإني سألت ربي لأمتي ألا يهلكها بسنة عامة ، وألا يسلط عليهم عدواً من سوىٰ أنفسهم فيستبيح بيضتهم ، وإن ربي قال : يا محمد ؛ إني إذا قضيت قضاء . . فإنه لا يرد ، وإني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة ، وألا أسلط عدواً من سوىٰ أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من في أقطارهم ـ أو قال : من بأقطارها ، أو قال : من بين أقطارها ـ حتىٰ يكون بعضهم يهلك بعضاً ، ويسبي بعضهم بعضاً » .

(**ومذهب الجمهور : أنها**) أي : أن سوىٰ (**لا تستعمل إلا ظرفاً**) أي : ظرف مكان بمعنىٰ : وسط ، غير منصرف لألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، (**ولا تخرج عنه**) أي : عن الظرف (**إلا في الضرورة**) .

قوله : (**إلا ظرفاً**) واستدل له المصنف في « شرح اللمحة » بوصل الموصول بها ، فيقال : (قام الذي سواك) ، ولا يقال : (الذي مثلك ، أو غيرك) .

قوله : (**إلا في الضرورة**) وسيبويه يراه ظرف مكان ونظماً ، فيقول في : (أتاني سواك) : شخص سواك ؛ أي : مكانك . انتهىٰ « كردي » .

(**وقال الرماني : إنها**) أي : إن سوىٰ (**تستعمل ظرفاً غالباً**) أي : في أكثر استعمالاتها وأغلبها ، (و) تستعمل (**كـ « غير » قليلاً ، واختاره**) أي : واختار المصنف مذهب الرماني (**في « الأوضح » و« الجامع »**) لأن ما استدل به ابن مالك علىٰ ما قاله فيها لا ينتهض حجة لأكثر من ذٰلك ؛ إذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم ؛ وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل .

وفيها أربعُ لغاتٍ : كسرُ السِّينِ مقصورةً وممدودةً ، وضمُّها مقصورةً ، وفتحُها ممدودةً .

(و) يُستثنىٰ (بخلا وعدا) مجرَّدَينِ عن (ما) ، (وحاشا) ولا تصحبُ (ما) ،

ترجمة الرماني

اسمه : علي بن عبد بن محمد بن علي بن رمان الرماني ، أبو الحسن ، الأستاذ المقرئ النحوي ، هٰكذا قال ابن رشد في « رحلته » ، وقال : (كان أحد مقرئي تونس في اللغة العربية ، أخذ عن ابن عصفور ، وأجاز لنا بعد انصرافنا من تونس) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .



(**وفيها**) أي : وفي سوىً (**أربع لغات : كسر السين مقصورة**) علىٰ وزن (رضا) ، (وممدودة) علىٰ وزن (بناء) ، (**وضمها مقصورة**) علىٰ وزن (هدىً) ، (**وفتحها ممدودة**) علىٰ وزن (سواء) ، ويظهر إعرابها في لغتي المد ، ويقدر في لغتي القصر على الألف للتعذر ، وأغرب هٰذه اللغات الأربع لغةُ المد مع كسر السين علىٰ وزن (بناء) ، ولذٰلك قلَّ من ذكرها في (باب الاستثناء) انتهىٰ من « المطالب » .

قال الكردي : (وأوضح مما ذكره الشارح أن تقول : كسر السين وضمها مقصورة ، وكسرها وفتحها ممدودة ، وهل الاستثناء بجميعها مسموع ، أو بالمكسورة المقصورة فقط والباقي قياس ؟ فيه خلاف ، وبالثاني قال ابن عصفور ، والأول هو ظاهر كلام النحاة) انتهىٰ منه .

(**ويستثنىٰ بـ « خلا ، وعدا »**) حالة كونهما (**مجردين عن « ما »**) المصدرية ، (و) يستثنىٰ بـ (**حاشا**) أيضاً ، (**ولا تصحب**) حاشا بـ (ما) المصدرية ، وأما قول الشاعر : (من الوافر)

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

. . فنادر ، فلا يستدل به علىٰ صحبة (حاشا) بـ (ما) ، قاله العليمي .

(نواصبَ) للمُستثنىٰ علىٰ تقديرِ كونها أفعالاً جامدةً مُتعدِّيةً إليهِ ، . . . .

قوله : (**ولا تصحب** « **ما** ») أي : خلافاً لبعضهم ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد : « أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة » ، بناء علىٰ أن « ما حاشا فاطمة » من الحديث ، وليس بمدرج فيه .

ورده في « **المغني** » : بأن (ما) نافية ، لا مصدرية ، و(حاشا) : فعل متصرف بمعنىٰ : أستثني ، لا الاستثنائية ، **والمعنىٰ** : أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثنِ فاطمة ، وبأن « ما حاشا فاطمة » من كلام الراوي ؛ بدليل : أن ما في « معجم الطبراني » : « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » ، وأما قول الشاعر : (من الوافر)

رأيت الناس ما حاشا قريشاً . . . .

. . فنادر .

أو (حاشا) : فعل متعد متصرف ؛ من (حاشيته) بمعنى : استثنيته ، واشتقاقه من الحاشية ؛ كأن المراد : أنه أخرجه منه وعزله عنه . انتهىٰ منه .

حالة كون هٰذه الأفعال الثلاثة (**نواصب للمستثنىٰ علىٰ تقدير كونها أفعالاً جامدة متعدية إليه**) أي : إلى المستثنىٰ .

قوله : (**جامدة**) أي : لوقوعها موقع (إلا) الاستثنائية ، والفعل إذا وقع موقع الحرف . . يصير جامداً ؛ كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف . . يصير مبنياً . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**نواصب**) قال الكردي : (أي : نواصب عند الجمهور ، وأما سيبويه . . فلم يحفظ في « حاشا » إلا الخفض .

قوله : « متعدية إليه » أي : إلى المستثنىٰ ، أما « عدا ، وحاشا » . . فظاهر ، وأما « خلا » . . فمضمونها معنىٰ : جاوز ؛ لأن من خلا من شيء . . فقد جاوزه) انتهىٰ كردي .

استترَ فاعلها فيها ، وهوَ عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المفهومِ مِنَ الفعلِ السَّابقِ ، أو على البعضِ المفهومِ مِنَ الكلِّ السَّابقِ ، وجملةُ الاستثناءِ هل هيَ حالٌ ، فمحلُّها النَّصبُ ، أو مُستأنفةٌ ، فلا محلَّ لها ؟ . . . .

قال العليمي : (قوله : « متعدية إليه » أي : إلى المستثنىٰ ، قال المصنف في « شرح اللمحة » : **فإن قلت** : هٰذا إن صح في « عدا » لكونها متعدية قبل الاستثناء ؛ كقولك : « عدا فلان طوره » أي : تجاوز قدره . . لم يصح في « خلا » لكونها قاصرة ، فكيف ينصب المفعول به ؟

قلت : ضمنوها في الاستثناء بمعنىٰ : جاوز ، وحسن ذٰلك أن كل من خلا من شيء . . فقد جاوزه) .

(**استتر فاعلها فيها**) وجوباً ؛ لجريانها مجرى المثل ، (**وهو**) أي : ذٰلك الفاعل المستتر فيها (**عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق**) فإذا قلت : (قاموا خلا ، أو عدا ، أو حاشا زيداً) . . فالتقدير : عدا هو ؛ أي : القائم منهم زيداً . . . إلىٰ آخره .

(**أو**) عائد (**على البعض المفهوم من الكل السابق**) عند البصريين ، تقديره : قام القوم خلا البعض القائم منهم زيداً ، أو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين ، تقديره : قام القوم خلا هو ؛ أي : قيامهم قيام زيد ، فـ (زيداً) : منصوب على الاستثناء ، وجملة (خلا) من الفعل والفاعل : في محل النصب حال من (القوم) ، تقديره : قام القوم حالة كون القائم منهم مجاوزاً زيداً ، أو حالة كون البعض القائم منهم مجاوزاً زيداً ، أو حالة كون قيامهم مجاوزاً قيام زيد ؛ كما قال الشارح .

(**وجملة الاستثناء ، هل هي حال فمحلها النصب**) على التأويل باسم الفاعل ، ومعنىٰ : (قاموا عدا زيداً) : أي : قاموا مجاوزين زيداً ، (**أو مستأنفة فلا محل لها ؟**)

قولانِ ، صحَّحَ ابنُ عصفورٍ منهُما الثَّاني ، (أو خوافضَ) له علىٰ تقديرِ كونِها حروفَ جرٍّ ، . . . .

من الإعراب ، أو لها محل منه ؟ هما (**قولان ، صحح ابن عصفور منهما**) أي : من القولين (**الثاني**) أي : لا محل لها من الإعراب .

قال الكردي : (**إن يرد على الأول** : وقوع الماضي الخالي من « قد » حالاً . . **فأجاب عنه أبو حيان** : بأن هٰذه المسألة مستثناة .

وعلى الثاني : إن دعوى الاستئناف تخل بالمقصود .

وأجيب : بأنهم يعنون بالاستئناف : عدم تعلقها بما قبلها في المعنىٰ ، بل في الإعراب فقط ؛ لأنها واقعة موقع « إلا زيداً » ، وهو لا موضع له من الإعراب ، فكذا هٰذه) انتهىٰ منه .

وعبارة العليمي : فأعطيت هٰذه حكمها ، ثم إنهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية ؛ كما إذا اقترنت بـ (ما) ، فإنهم قالوا : إنها منصوبة على الحالية أو الظرفية الزمانية علىٰ حذف مضاف ، تقديره في (قاموا ما عدا زيداً) : وقت مجاوزتهم زيداً ، وهٰذا القول ينبغي أن يجري هنا ، وأن يعتمد عليه ، فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر . انتهىٰ « عليمي » .

(**أو خوافض**) أي : أو حالة كون هٰذه الأدوات خوافض (**له**) أي : للمستثنىٰ (**علىٰ تقدير كونها حروف جر**) وهو قليل ؛ ولذا أخره ، ولا سيما في (عدا) ، حتىٰ إن سيبويه لم يحفظ فيها إلا النصب ، وإنما القائل بالجر بها هو الأخفش .

ومن شواهده : قوله : (من الوافر)

أبحنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير

وهو من قصيدة مجرورة القوافي . انتهىٰ « كردي » .

واختارَ في « المُغنِي » : أنَّها غيرُ متعلِّقةٍ بشيءٍ ، وفيهِ يجوزُ في نحوِ : (قامَ القومُ حاشاكَ) : كونُ الضَّميرِ منصوباً ، وكونُهُ مجروراً ، . . . .

(**واختار**) المصنف (**في « المغني » : أنها غير متعلقة بشيء**) من المتعلقات ، لا بملفوظ ولا بمقدر .

قال الكردي : (قوله : « غير متعلقة بشيء » لكونها بمنزلة « إلا » ، ولأنها كالحروف الزائدة ، فإنها لا توصل معاني الأفعال إلى الأسماء ، بل تزيلها عنها ، بخلاف نحو : مررت بزيد) انتهىٰ منه .

وعبارته في « المغني » : (**ثم قيل** : موضعها نصب عن تمام الكلام ، **وقيل** : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه علىٰ قاعدة أحرف الجر ، **والصواب عندي** : الأول ؛ لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء ؛ أي : لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنها بمنزلة « إلا » ، وهي غير متعلقة) انتهىٰ .

والجواب عن الثاني : أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه ذٰلك الحرف ، وقد صرح بذٰلك في (على) الاستدراكية ؛ حيث قال : (وتتعلق « علىٰ » هٰذه بما قبلها ؛ كتعلق « حاشا » بما قبلها عند من قال بها ؛ لأنها أوصلت معناه إلىٰ ما بعدها علىٰ وجه الإضراب والإخراج) انتهىٰ « عليمي » .

(**وفيه**) أي : وفي « المغني » : (**يجوز في نحو** : « **قام القوم حاشاك** » : **كون الضمير**) المتصل بحاشا (**منصوباً**) بها .

قوله : (**في نحو** : **قام القوم حاشاك**) أي : من كل تركيب اتصل فيه بـ (حاشا) ضمير المخاطب ، وهٰذا الكلام مذكور في « المغني » في (باب الاستثناء) ، في الجهة الخامسة من الباب الخامس .

قوله : (**منصوباً**) أي : بناء علىٰ أن (حاشا) فعل ماض ، (**وكونه مجروراً**) بها ، بناء علىٰ أنها حرف جر .

فإن قلتَ : (حاشايَ) . . تعيَّنَ الجرُّ ، أو (حاشانيَ) . . تعيَّنَ النَّصبُ ، وكذا القولُ في (خلا ، وعدا) انتهىٰ .

وإذا وليَ (حاشا) مجرورٌ باللَّامِ . . فارقَتِ الحرفيَّةَ قطعاً ؛ إذ لا يدخلُ جارٌّ علىٰ جارٍ ، والصَّحيحُ : أنَّها حينئذٍ . . . .

(**فإن قلت : حاشاي**) مجرداً عن نون الوقاية قبل ياء المتكلم . . (**تعين الجر**) ، (**أو**) قلت : (**حاشاني** . . **تعين النصب**) لتعين (حاشا) للفعلية ؛ بدليل نون الوقاية ، لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هٰذه منها .

قال الكردي : (قوله : « تعين الجر » فيما قبل هٰذا ؛ إذ لا بد في الفعل مع ياء المتكلم من نون الوقاية ، وليس في الشعر ضرورة ، ولفتور فعليتها بجموديتها .

وقوله : « تعين النصب » في الثاني ؛ أي : فهو فعل لا حرف ؛ لوجود نون الوقاية ، وهي لا تلحق غالباً إلا الأفعال ، وتلحق بعض الأحرف المشبهة بالفعل ؛ لكون معانيها أفعالاً ، نحو : « إنني ، ولٰكنني » ، وأما لحوقها اسم التفضيل ؛ نحو : « أخوفني عليكم » . . فقليل) .

(**وكذا**) أي : ومثل ما ذكرنا في (حاشا) من التفصيل (**القول**) والحكم (**في « خلا ، وعدا »**) حرفاً بحرف ، (**انتهىٰ**) ما قاله في « المغني » .

(**وإذا ولي « حاشا » مجرور باللام**) نحو : (حاشا لزيد) . . (**فارقت**) حاشا (**الحرفية**) أي : احتمالها (**قطعاً**) أي : بلا خلاف (**إذ لا يدخل جار علىٰ جار**) أي : لا يدخل حرف جار علىٰ حرف جار ؛ ليخرج نحو : (مِن عنده ، وفرس غلام زيد) علىٰ أن جر المضاف إليه بالمضاف ولغير تأكيد ؛ احترازاً من نحو : (من الوافر)

. . . . ولا لـلـمـا بـهـم أبـداً دواء

انتهىٰ « كردي » .

(**والصحيح : أنها**) أي : أن حاشا (**حينئذ**) أي : حين إذ وليها مجرور باللام

اسمٌ مُنتصِبٌ انتصابَ المَصدَرِ الواقعِ بدلاً مِنَ اللَّفظِ بالفعلِ ، ومعناهُ : التَّنزيهُ ؛ فمَنْ قالَ : (حاشا للهِ) كأنَّهُ قالَ : (تنزيهاً للهِ) ، واللَّامُ حينئذٍ مُقوِّيَةٌ للعاملِ ؛ كما في نحوِ : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، قالَ في « المُغنِي » : ويُؤيِّدُ هٰذا قراءةُ بعضِهِم : (حاشاً للهِ) بالتَّنوينِ ،

(**اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومعناه**) أي : ومعنىٰ (حاشا) حينئذ : (**التنزيه ، فمن قال** : « **حاشا لله** » . . **كأنه قال** : « **تنزيهاً لله** » ، **واللام حينئذ**) أي : حين إذا كان (حاشا) للتنزيه (**مقوية للعامل**) المحذوف الذي عمل في (حاشا) النصب ، فقولك : (حاشا لله) كأنك قلت : أنزه تنزيهاً لله ، **ولام التقوية** : هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف ؛ إما بتأخره ، أو بكونه فرعاً في العمل ، ومنه ما هنا . انتهىٰ « عليمي » .

حالة كونها كائنة (**كما**) أي : كاللام الواقعة (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾)[1] ، فاللام فيه مقوية للعامل الذي هو (فعال) لكونه فرعاً للفعل في العمل .

(**قال**) المصنف (**في** « **المغني** » : **ويؤيد هٰذا**) القول ؛ أي : القول باسمية حاشا (**قراءة بعضهم** : « **حاشاً لله** » **بالتنوين**) ، وإنما ترك التنوين فيها في قراءة السبعة ؛ لبناء (حاشا) لشبهها بـ (حاشا) الحرفية في اللفظ ، ومن نون . . أعربهما علىٰ إلغاء هٰذا الشبه ؛ كما أن بني تميم أعربوا باب (حذام) ـ كـ (قطام ، وحضار ، ووبار ، وسجاح) أسماء إناث ـ كذٰلك ؛ أي : إلغاء ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنها معنىٰ حرف التأنيث ؛ وهو التاء ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

قوله سابقاً : (**والصحيح : أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر . . .**) إلىٰ آخره ، **ومقابله** : ما ذهب إليه المبرد وابن جني والكوفيون من أنها فعل ؛ لتصرفهم فيها

---

(١) سورة هود ﷺ : (١٠٧) .

فهـٰذا كقولِهِم : رعياً لكَ .

بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ لأن هـٰذين الدليلين إنما ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعل ، ولو كانت فعلاً . . لوقع بعدها فعل منصوب ، والقول بأنه محذوف والتقدير : جانب يوسف المعصية لأجل الله . . لا يتأتىٰ في كل موضع ، يقال لك : أتفعل ؟ فتقول : حاشا لله . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (فهـٰذا) أي : قولهم : حاشا لله (كقولهم) أي : كقول العرب : (رعياً لك) أي : فاللام في (حاشا لله) للتبيين ؛ كما قاله في « المغني » في لام (رعياً لك) ، خلافاً لقول الشارح : (مقوية للعامل) ، ومبنى التبيين على الاستئناف البياني ؛ كأنك إذا قلت : (حاشا) . . قيل لك : (لمن هـٰذا القول ؟) ، فقلت : (لله) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « فهـٰذا كقولهم : رعياً لك » لا يخفىٰ أن اللام في « رعياً لك » للتبيين ، لا للتقوية ، فهـٰذا يخالف ما قبله من قول الشارح ، فاللام حينئذ مقوية للعامل .

قال في « المغني » بعد أن قسم لام التبيين إلىٰ ثلاثة أقسام : مثال المبينة للمفعولية : « سقياً لزيد » ، و« جدعاً له » ، وهـٰذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل ؛ لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر ، أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل ؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهـٰذه لا تسقط ، فلا يقال : « سقياً زيداً » ، ولا « جدعاً إياه » ، خلافاً لابن الحاجب ، ذكره في « شرح المفصل » ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف ، فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق ، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس التقدير : « أعني » كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدىٰ بنفسه ، بل التقدير : « إرادتي لزيد » انتهىٰ .

(و) يُستثنىٰ (بـ « ما خلا ، وما عدا ، وليسَ ، ولا يكونُ » نواصبَ) للمُستثنىٰ فقطْ ولو كانَ ما قبلَهُ منفيّاً ، وإنَّما وجبَ النَّصبُ بعدَ الأوَّلَينِ ؛ لوقوعِهِما بعدَ (ما) المَصدَريَّةِ الَّتي لا يليها الحرفُ ، لٰكنْ نصَّ في « التَّسهيلِ » : أَنَّها لا توصلُ بفعلٍ جامدٍ ، فدخولُها علىٰ هٰذا مُشكِلٌ .

واعلم : أنه ليس في « المغني » : أن اللام في « حاشا لله » للتقوية ، ولا للتنظير بـ « رعياً لك » .

وعبارته في بحث « حاشا » : **والصحيح** : أنها اسم مرادف للتنزيه ؛ بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً لله » بالتنوين ؛ كما يقال : تنزيهاً لله من كذا) انتهىٰ « عليمي » .

(**ويستثنىٰ بـ « ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون »**) وهي حينئذ جامدة بمنزلة (ليس) لتضمنها معنى الحرف ، حالة كون هٰذه الأفعال (**نواصب للمستثنىٰ فقط**) أي : لا خوافض له ؛ أي : أيضاً (**ولو كان ما قبله**) أي : ما قبل المستثنىٰ (**منفياً ، وإنما وجب النصب بعد الأولين ؛ لوقوعهما**) أي : لكونهما فعلين بوقوعهما (**بعد « ما » المصدرية التي لا يليها الحرف**) أي : بل يليها الفعل ، فتعينت فعليتهما ، (**لٰكن نص**) ابن مالك (**في « التسهيل »**) : بـ (**أنها**) أي : بأن (ما) المصدرية (**لا توصل بفعل جامد ، فدخولها**) أي : فدخول (ما) المصدرية (**علىٰ هٰذا**) أي : علىٰ ما ذكر من خلا وعدا (**مشكل**) لكونهما جامدين ، أخذ الشارح هٰذا ـ يعني : كون دخولها علىٰ هٰذين مشكلاً ـ من « التصريح » .

وقد أجيب عنه : بأن محل امتناع وصلهما بالجامد الجامد أصالة ، وهٰذان متصرفان في الأصل . انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « التي لا يليها الحرف » بل الفعل ، وهو الغالب ، والاسم ، ولم يقل أحد باسميتهما ، فتعين أنهما فعلان .

قوله : « فدخولها علىٰ هٰذا مشكل » **وقد يجاب عنه** : بأن ما في « التسهيل »

وجوَّزَ بعضُهُمُ الجرَّ بهما بتقديرِ (ما) زائدةً ، وردَّهُ في « المُغنِي » .

وموضعُ (ما) وصلتِها نصبٌ بلا خلافٍ ، لٰكنْ هل هوَ على الحالِ ، والمعنىٰ : (قاموا مجاوزينَ زيداً) ، أو على الظَّرفيَّةِ . . . .

غالبي ، فوصلها بهما شاذ شذوذ وصلها بـ « ليس » في قوله : (من الطويل)

أليس أميري في الأمور بأنتما بما لستما أهل الخيانة والغدر ؟!

أي : بعدم كونكما أهل الخيانة والغدر) انتهىٰ منه .

(**وجوز بعضهم**) وهم : الجرمي والربعي ، والكسائي والفارسي ، وابن جني (**الجر بهما**) أي : بخلا وعدا (**بتقدير « ما » زائدة ، ورده**) أي : ورد المصنف تجويزهم (**في « المغني »**) حيث قال فيه : (فإن قالوا بالزيادة قياساً . . ففاسد ؛ لأن « ما » لا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ؛ نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (١) ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ (٢) ، وإن قالوا ذٰلك سماعاً . . فهو من الشذوذ ؛ بحيث لا يقاس عليه) انتهىٰ « عليمي » .

(**وموضع « ما »**) المصدرية (**وصلتها**) وهي : خلا وعدا (**نصب بلا خلاف**) في نصبها ، وإنما الخلاف في وجه النصب : هل هو على الحال ، أو على الظرفية ؟ كما ذكره الشارح بقوله : (**لٰكن هل هو**) أي : نصبها (**على الحال**) ، قال في « شرح اللمحة » : (والفعل في تأويل مصدر ، وذٰلك المصدر في تأويل وصف ، وذٰلك الوصف حال ، وذٰلك الحال فيه معنى الاستثناء) .

قال العليمي : (قوله : « على الحال » أي : على التأويل باسم الفاعل) .

(**والمعنىٰ**) حينئذ : (**قاموا مجاوزين زيداً ، أو**) نصب (**على الظرفية**) الزمانية ، وهٰذا القول ينبغي أن يعتمد عليه ؛ فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه

---

(١) سورة المؤمنون : (٤٠) .

(٢) سورة النساء : (١٥٥) .

علىٰ حذفِ مُضافٍ ، والمعنىٰ : (قاموا وقتَ مجاوزتِهِم زيداً) ؟ فيهِ قولانِ .

وإنَّما وجبَ نصبُ المُستثنىٰ بعدَ الأخيرَينِ ؛ لأنَّهُ خبرُهُما ، واسمُهُما مُستتِرٌ فيهِما ، والكلامُ فيما يعودُ عليهِ ، وفي محلِّ الجملةِ . . كالكلامِ السَّابقِ في (خلا ، وعدا ، وحاشا) ،

المصدر ، كما قال الشارح (**علىٰ حذف مضاف ، والمعنىٰ**) حينئذٍ : (**قاموا وقت مجاوزتهم زيداً ؟ فيه**) أي : في جواب هٰذا الاستفهام (**قولان**) : إما نصب على الحال ، أو على الظرفية الزمانية ، بقي قول ثالث ذكره في « المغني » و« التصريح » فقال : (أو نصب على الاستثناء ؛ كانتصاب « غير » في : « قاموا غير زيد ») ، وإليه ذهب ابن خروف ، ففي نصبه ثلاثة أوجه .

(**وإنما وجب نصب المستثنىٰ بعد الأخيرين**) وهما : ليس ولا يكون (**لأنه خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما**) وجوباً ؛ لجريانهما مجرى المثل ، ولأنه لو ظهر . . لفصلها من المستثنىٰ ، وهو ضد ما يقصد من الاستثناء ، وحملاً أيضاً علىٰ (إلا) التي هي أم الباب في منع جواز الفصل .

نعم ؛ في (ليس ، ولا يكون) خلاف ، فيجوز الخليل : (جاء الرجال ليسوا أو لا يكونوا زيداً) انتهىٰ « كردي » .

وليس الخلاف في استتار اسمهما فيهما (و) إنما (**الكلام**) والخلاف (**فيما يعود عليه**) الضمير المستتر فيهما ، **فقيل** : يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ؛ كما مر ، أ (و) الكلام والخلاف (**في محل الجملة**) أي : جملة الاستثناء : هل هي في محل نصب على الحال ، أو في محل نصب على الظرفية ، أو في محل نصب على الاستثناء ؛ كما مر ؟ جميع ذٰلك حالة كون الكلام فيما يعود عليه ، أو في محل الجملة . . (**كالكلام السابق في « خلا ، وعدا ، وحاشا »**) .

قوله : (**وفي محل الجملة**) **فإن قلت** : كيف يحكم علىٰ جملة (ليس)

ولا يُستثنىٰ بـ (خلا) وما بعدَها مُنقطِعاً .

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّ جوازَ الوجهَينِ في (خلا ، وعدا) إذا تجرَّدا عن (ما) ، . . . . . .

بأنها حال ، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة ؟

قلت : هٰذه مستثناة ؛ كما قال أبو حيان في « النكت الحسان » بحثاً من عنده ، وانظر ما الداعي له إلىٰ ذٰلك ، وهلا قيل بتقدير (قد) انتهىٰ « عليمي » .

(**ولا يستثنىٰ بـ « خلا » وما بعدها**) من (عدا ، وليس ، ولا يكون) استثناء (**منقطعاً**) ظاهره : أنه لا فرق بين كون (خلا ، وعدا) فعلين أو حرفين ، والذي في « الارتشاف » : والحرف والاسم الذي يستثنىٰ به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع ، وأما الفعل الذي يستثنىٰ به . . فلا يقع في الاستثناء المنقطع ، لو قلت : « ما في الدار أحد خلا حماراً » . . لم يجز . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولا يستثنىٰ بـ « خلا »** . . .) إلىٰ آخره ، فلا يقال : (قام القوم) ، أو (ما قاموا عدا حماراً) ، وكذا لا يستثنىٰ بها مفرغاً ؛ كما قال الرضي ، وقول الأحوص : (من الطويل)

فما ترك الصنع الذي قد تركته ... ولا الغيظ مني ليس جلداً وأعظما

أي : إلا جلداً . . فنادر . انتهىٰ منه .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال فيما سبق أولاً : (ويستثنىٰ بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا » نواصب أو خوافض) فذكر جواز الوجهين : النصب والخفض ، مع تجردها من (ما) المصدرية ، وذكر ثانياً : (ويستثنىٰ بـ « ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون » نواصب) ، ولم يقل ها هنا : (خوافض) لاقترانها بـ (ما) .

وأفهم كلامه أولاً : (**أن جواز الوجهين في « خلا ، وعدا » إذا تجردا عن « ما »**) ، وأفهم كلامه ثانياً : أنها لا تكون خوافض مع (ما) المصدرية ، بل نواصب فقط .

وأنَّ (حاشا) لا تقترنُ بـ (ما) وهوَ كذٰلكَ .

(و) أفهم كلامه أيضاً : (**أن « حاشا » لا تقترن بـ « ما »**) حيث ترك ذكر (حاشا) في الكلام الأخير ؛ حيث قال فيه : (ويستثنىٰ بـ « ما خلا ، وما عدا ») ، ولم يذكر : (ما حاشا) .

(**وهو**) أي : والحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كائن كما أفهمه كلامه في الحكمين ، وأما تجويز بعضهم اقتران (حاشا) بـ (ما) ، والاستدلال له . . فقد مر رده ، **فلا تغفل** . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وأفهم كلامه : أن جواز الوجهين** . . .) إلىٰ آخره ، كما أن الحكم مختص بها بألفاظها المذكورة ، بخلاف (ما يخلو ، وما يعدو ، وما كان ، ولم يكن) ونحو ذٰلك ؛ وقوفاً على المسموع .

قوله : (وهو **كذٰلك**) ، وأما : « ما حاشا فاطمة » في الحديث . . فزيادة من الراوي ، و(ما) فيه : نافية ؛ أي : ما استثنىٰ صلى الله عليه وسلم فاطمة ؛ بدليل رواية : ما حاشا فاطمة وغيرها ، وأما : (من الوافر)

. . . . ما حاشا قريشاً . . . .

. . فنادر . انتهىٰ منه .



(بابٌ) في ذكرِ المخفوضاتِ مِنَ الأسماءِ

وهيَ ثلاثةُ أقسامٍ : مخفوضٌ بالحرفِ ، ومخفوضٌ بالمضافِ ، . . . .

---

٦٩ ـ (باب في ذكر المخفوضات من الأسماء)

وهي جمع مخفوض ؛ وهو : كل ما اشتمل علىٰ علم الخفض من الكسرة وما ناب عنها من فتحة أو ياء .

وقوله : (من **الأسماء**) لبيان الواقع ، لا للاحتراز ؛ لأن الخفض لا يدخل على الأفعال .

(**وهي**) أي : المخفوضات المشهورة ، وقيدنا بالمشهورة ؛ احترازاً عن غير المشهورة ، وهو نوعان : مخفوض بالمجاورة ، ومخفوض علىٰ توهم الجار ، وسيأتيان قريباً .

(**ثلاثة أقسام**) لا رابع لها ؛ بدليل الاستقراء :

أحدها : (**مخفوض بالحرف**) وقدمه ؛ لأنه الأصل ، ولا يكون هٰذا المخفوض إلا اسماً مفرداً صريحاً ؛ كـ (مررت بزيد) ، أو مؤولاً ؛ كـ (علمت بأنك قائم) .

(و) **ثانيها** : (**مخفوض بالمضاف**) أي : بسببها ؛ لأن الأصح : أن المضاف عامل في المضاف إليه ؛ لأنه عامل لفظي ، والإضافة عامل معنوي ، فإذا اجتمعا . . قدم اللفظي لقوته ؛ كما في النواسخ والابتداء ، وإنما قلنا : (بسببها) لأن الإضافة سبب في جر المضاف إليه ، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة ، لأن كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً ، وحينئذ يكون جارياً على الصحيح ؛ وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف ، لا بالإضافة ، ولا بالحرف المنوي .

. . . .

والإضافة لغة : الإسناد ، يقال : (أضفت ظهري إلى الجدار) مثلاً ؛ أي : أسندته إليه .

واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبداً .

وقولنا : (تقتضي انجرار ثانيهما) احتراز عن نحو : (زيد الخياط قائم) ، وقولنا : (أبداً) احتراز من : (بزيد الخياط) ، فإنه لا يلزم فيه الجر أبداً . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

وإن شئت . . قلت في ضابط الإضافة : هي : إسناد اسم إلىٰ آخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين ، أو ما يقوم مقامه ؛ كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة ، وهي الجر أبداً .

ويسمى الأول من الاسمين المتضايفين : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، وقيل بالعكس ، **وقيل** : كل منهما لكل منهما .

وضابط المضاف : هو كل اسم سابق من المتضايفين معرب بحسب العوامل التي قبله .

وضابط المضاف إليه : كل اسم لاحق من المتضايفين مجرور أبداً . انتهىٰ من « الخضري » بزيادة من « الجواهر » .

قال العليمي : (وعينها ياء ؛ لأخذها من « الضيف » لاستناده إلىٰ من ينزل عليه ؛ أي : فأصلها : « إضياف » بكسر الهمزة ، نقلت حركة الياء إلى الضاد ، ثم حذفت الياء ، وعوض عنها تاء التأنيث ، فصار : « إضافة » كـ « إقامة ، وإجازة ») انتهىٰ منه .

وهي من حيث هي علىٰ قسمين :

١ ـ محضة ، وتسمىٰ : معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ، وهو التخصيص إن كان

المضاف إليه نكرة ؛ نحو : (هٰذا غلام رجل) ، أو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ؛ نحو : (هٰذا غلام زيد) ، **والتخصيص** : تقليل الاشتراك في المضاف ، **والتعريف** : رفع الاشتراك فيه .

٢ ـ وغير محضة ؛ وهي : التي في نية الانفصال ، وتسمىٰ : لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف بحذف التنوين أو النون ؛ وهي : إضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ كـ (هٰذا ضارب زيد ، ومضروب عمرو) .

وقد أوصلنا صور الإضافة في كتابنا : « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » إلىٰ ثمانية وثلاثين صورة وست عشرة ألف صورة (١٦٠٣٨) ، فلا نطيل الكلام بذكرها هنا ؛ لأن المقام ليس مقام إطناب ، بل مقام اقتضاب .

(**ويرجع إليهما**) أي : إلىٰ هٰذين القسمين المذكورين (**المخفوض من التوابع**) لأنه إما أن يرجع إلى المخفوض بالحرف ؛ نحو : (مررت بزيد الفاضل) ، أو يرجع إلى المخفوض بالإضافة ؛ نحو : (مررت بغلام زيد العالم) ، وعد هٰذا الثالث قسماً مستقلاً مبني علىٰ رأي الأخفش والسهيلي ؛ من أن العامل في التابع هو نفس التبعية ، وهو مذهب ضعيف ، **والأصح** : أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل ، فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف ؛ كما في نحو : (مررت بزيد الفاضل) ، أو إلى الجر بالمضاف ؛ نحو : (غلام زيد) .

والمفهوم من كلام المصنف : أن المخفوضات المشهورة ثلاثة أقسام :

الأول منها : مخفوض بالحرف ، **والثاني** : مخفوض بالمضاف ، **والثالث** : المخفوض من التوابع .

(و) لٰكن (**يرجع إليهما**) أي : إلى القسمين الأولين (**المخفوض من التوابع**) كما بينا كيفية الرجوع إليهما آنفاً .

وخرج بالمشهورة : غير المشهورة ، (و) هو نوعان : النوع الأول منهما : (**مخفوض بالمجاورة**) ، والثاني منهما : مخفوض بالتوهم ، وأسقطهما المصنف لشذوذهما ، وهـٰذا المعنى الذي فسرنا به هو مراد المؤلف ؛ كما ذكرناه في « التتمة القيمة » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ويرجع إليهما**) أي : إلى القسمين الأولين : (**المخفوض من التوابع**) ، فتابع المجرور بالحرف مجرور بالحرف ، وتابع المجرور بالمضاف مجرور بالمضاف .

قوله : (**ومخفوض بالمجاورة**) معطوف على : (المخفوض من التوابع) .

أي : ويرجع إليهما ـ أي : إلى القسمين الأولين أيضاً ـ المخفوض بالمجاورة لمخفوض مجرور بالحرف ؛ كما في : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[1] ، أو بالمجاورة لمخفوض مجرور بالمضاف ؛ كما في : (هـٰذا جحر ضب خرب) .

ويرجع إليهما أيضاً : التابع المجرور علىٰ توهم دخول الجار على المتبوع ؛ كقوله : (من الطويل)

بدا لي أني لست مدرك ما مضىٰ ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

بجر (سابق) علىٰ توهم دخول الباء علىٰ (مدرك) لكثرة دخولها علىٰ خبر (ليس) .

والواو في قوله : (ومخفوض بالمجاورة) راجع إلى الجر بالحرف ؛ كالذي قبله ، صرح به في « شرح اللمحة » .

وبعضهم يجعل الكسرة في نحو : (هـٰذا جحر ضب خرب) كسرة بناء ؛ كما في : (غلامي) ، والمانع من ظهور ضمة الإعراب فيه : اشتغال المحل بحركة

(١) سورة المائدة : (٦) .

المجاورة ، فهو مرفوع محلاً ؛ كـ (غلامي) في : (قام غلامي) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ويرجع إليهما المخفوض من التوابع » جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة ؛ وذٰلك لأنه بقي رابع ، وهو المخفوض بالتبعية .

وحاصله : أنه لا يرد ؛ لأن الصحيح : أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، لا التبعية ، والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف ، وكأن عليه أن يقول : « والمخفوض بالتوهم » ، كقول الشاعر : (من الطويل)

بدا لي أني لست مدرك ما مضىٰ ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

بجر « سابق » علىٰ توهم دخول الباء في خبر « ليس » ، فكأنه قال : « بمدرك » لأنه وارد أيضاً على الحصر .

والجواب : أنه يرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم .

قوله : « ومخفوض بالمجاورة » كقولهم : « هـٰذا جحر ضب خرب » بخفض « خرب » ؛ لمجاورته لـ « ضب » ، وحقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ « جحر » ، وقول امرئ القيس : (من الطويل)

كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وذٰلك لأن « مزملاً » : صفة « كبير » ، فكان حقه الرفع ، ولـٰكن خفض ؛ لمجاورته المخفوض ، وهو « بجاد » كما صرح به المؤلف في بعض تعاليقه ، لـٰكن في « الرضي » في آخر « باب النعت » ما نصه : وانجر « مزمل » لمجاورته لـ « أناس » ، لا « بجاد » لأن الجار والمجرور يتعلق بـ « مزمل » ، والتقدير : كبير أناس مزمل في بجاد . انتهىٰ ، **فليتأمل** .

قوله : « لأن الجار والمجرور . . . » إلىٰ آخره ، فقد يقال : إن ذٰلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة « بجاد » المتقدم لفظاً) .

وأسقطَهُ لشذوذِهِ كالمرفوعِ بها ، وقدَّمَ الأَوَّلَ ؛ لأَنَّهُ الأصلُ .

ثُمَّ إنَّهُ . . . .

(وأسقطه) المصنف المخفوض بالمجاورة (**لشذوذه ؛ كالمرفوع بها**) أي : كما أن المرفوع بالمجاورة شاذ ؛ أي : قليل الاستعمال في كلامهم .

قال الكردي : (قوله : « لشذوذه » مع أنه راجع في التحقيق إلى الجر بما جر به مجاوره من حرف أو مضاف .

قوله : « كالمرفوع بها » أي : كما أسقط من المرفوعات المرفوع بالمجاورة لشذوذه ؛ كـ « الفضل » في قوله : (من البسيط)

لقد عجبت وما في الدهر من عجب ... أني قتلت وأنت الحازم البطل !!

السالك الثغرة اليقظان كالئها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فرفع « الفضل » لمجاورة « الخيعل » ، وكان حقه الجر ؛ لأنه نعت « الهلوك » ـ بفتح الهاء ؛ وهي : المستهلكة في محبة الرجال ، و« الخيعل » بوزن حيدر ؛ بمعجمة ثم مهملة : ثوب لا كمَّي له يلبسه مَن يستعد للنوم ، و« الفضل » بضم المعجمتين ؛ كالمتفضل : من ليس عليه إلا ثوب النوم) انتهىٰ منه .

وفي بعض كتب التحقيق : قائله : المتنخل الهذلي ، و(الفضل) : نعت لـ (الهلوك) المجرورة ، لـٰكنها رفعت ؛ لمجاورتها للمرفوع ؛ وهو (الخيعل) .

و(**الهلوك**) : الفاجرة من النساء ، و(**الخيعل**) : الفرو ، و(**الفضل**) : المرأة في ثوب واحد ، و(**الثغرة**) : ما يلي دار الحرب ، أو موضع المخافة من فروج البلدان ، و(**كالئها**) : حافظها . انتهىٰ من « ارتشاف الضرب » و« القاموس المحيط » .

(وقدم) المصنف القسم (**الأول**) من القسمين الأولين ؛ وهو : ما يجر بحرف (**لأنه**) أي : لأن القسم الأول هو (**الأصل**) ، وقيل : برجوع الثاني إليه ؛ كما يأتي ، (**ثم إنه**) أي : إن الخافض المعلوم من الكلام ، وليس الضمير راجعاً إلىٰ

نوعانِ : ما يجرُّ الظَّاهرَ والمُضمَرَ ، وما يجرُّ الظَّاهرَ فقطْ ، وأشارَ إلى الأوَّلِ مُبتدِئاً به ؛ لعمومِهِ بقولِهِ : (يُخفَضُ الاسمُ ؛ إمَّا بحرفٍ مُشتَرِكٍ) بينَ الظَّاهرِ والمضمَرِ (وهوَ) سبعةٌ :

(مِنْ) نحوُ : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ ، . . . .

قوله الأول ، خلافاً لما يتبادر منه ؛ لفساد المعنىٰ عليه . انتهىٰ « كردي » .

(**نوعان**) : **أحدهما** : (**ما يجر الظاهر والمضمر**) كليهما ، (و) **النوع الثاني** : (**ما يجر الظاهر فقط**) .

(**وأشار**) المصنف (**إلى**) النوع (**الأول**) وهو : ما يجر الظاهر والمضمر ، حالة كونه (**مبتدئاً به**) أي : بالأول ؛ نظراً (**لعمومه**) أي : إلىٰ عمومه وشموله للظاهر والمضمر (**بقوله**) متعلق بـ (أشار) : (**يخفض الاسم**) ويجر (**إما بحرف مشترك**) في عمله (**بين الظاهر والمضمر**) بدخوله عليهما ، (**وهو**) أي : هـٰذا القسم المشترك بينهما بالنظر إلى المذكور منه في هـٰذا الباب (**سبعة**) فلا ينافي حينئذ أن (خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعل ، ومتىٰ) كذٰلك ؛ أي : مشترك بينهما ، ولم تذكر هـٰذه الأدوات المذكورة في هـٰذا الباب .

فالجواب : بأن معنىٰ قوله : (وهو سبعة) : أي : القسم المشترك المذكور في هـٰذا الباب سبعة ، وأما (خلا ، وعدا ، وحاشا) . . فقد مر ذكرها في الباب قبل هـٰذا الباب ، وأما (لعل ، ومتىٰ) . . فقد حذفهما لشذوذهما ؛ كما سيأتي ذٰلك .

الأول منها : أي : من تلك السبعة (**من**) حالة كونها جارة للمضمر والمظهر ، ومثال جرها للنوعين : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (الأحزاب) ، وهي بتمامها : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ (وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ) وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴾[1] .

---

(١) سورة الأحزاب : (٧) .

وهيَ لبيانِ الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ، وللتَّبعيضِ ؛ . . . .

فقوله : (منك) مثال جرها المضمر ، (ومن نوح) مثال جرها المظهر ، وهي في هٰذا المثال للابتداء ؛ ولها ـ أي : ولمن الجارة من المعاني ـ ما يزيد علىٰ عشرين معنىً بالنظر إلى المعنى الاستقراضي ، وأما المعنى الوضعي لها ولغيرها من سائر حروف الجر . . فواحد فقط ؛ وذٰلك المعنى الواحد الوضعي لـ (من) : ابتداء المسافة ؛ أي : ابتداء مسافة ذي المسافة ، مكاناً كان ذو المسافة ؛ كقولك : (من البصرة) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [١] ، أو زماناً ؛ نحو : (اعتكفت من يوم الخميس) ، أو غيرهما ؛ نحو : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾ [٢] ، وهٰذه الثلاثة في المسافة تعد ثلاثة من العشرين التي هي معانيها ؛ كما بينا تلك العشرين في كتابنا : « الصور العقلية » نقلاً عن « التصريح » و« حواشيه » ، ومن « الخضري » و« الصبان » و« الحمدون » ، وقد بينا أيضاً كلها في « حاشية كشف النقاب » ، المسمىٰ بـ : « رفع الحجاب » ، فراجعها .

(وهي) أي : (من) الجارة تكون (**لبيان الجنس**) هٰذا المعنىٰ أثبته لها جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، وعلامتها : صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة ؛ كالآية التي مثل بها الشارح ، وهي قوله : (**نحو** : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾) [٣] ؛ إذ معناها : فاجتنبوا الذي هو الأوثان ، فإن بينت نكرة . . فهي ومجرورها في موضع جملة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [٤] ؛ أي : هي ذهب . انتهىٰ « عليمي » .

(و) تكون هي أيضاً (**للتبعيض**) وهٰذا المعنىٰ أثبته لها الفارسي والجمهور ، وصححه ابن عصفور ، وعلامتها : جواز الاستغناء عنها بلفظ (بعض) .

---

(١) سورة الإسراء : (١) .

(٢) سورة النمل : (٣٠) .

(٣) سورة الحج : (٣٠) .

(٤) سورة الكهف : (٣١) .

نحوُ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ ، ولابتداءِ الغايةِ مكاناً . . . .

والفرق بين البيانية والتبعيضية : أن ما قبل الأولىٰ أكثر مما بعدها ؛ لأن الرجس مثلاً أكثر من الأوثان ، وما قبل الثانية أقل ؛ لأن من يقول مثلاً أقل من مطلق الناس ، ومن يقول متقدم تقديراً . انتهىٰ منه باختصار .

مثال كونها للتبعيض : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ . . . ﴾) .

الآية الأولىٰ ـ أعني : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ـ من سورة (الحج) ، وهي بتمامها : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾ [١] .

والآية الثانية ـ يعني : قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ ـ كانت في سورة (البقرة) ، وتمامها : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢] .

وكانت أيضاً في سورة (العنكبوت) ، وتمامها : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٣] .

(و) تكون (من) أيضاً (**لابتداء الغاية**) أي : المسافة ، قال العليمي : (هٰذا هو الغالب فيها ، حتى ادعىٰ جماعة : أن سائر معانيها راجعة إليه ، فكان ينبغي تقديمه ،

والمراد بالغاية : المسافة ، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل ؛ إذ الغاية هي النهاية ، وليس لها ابتداء) ، والمراد هنا : ابتداء مسافة ذي المسافة (**مكاناً**) كان ذو المسافة

---

(١) سورة الحج : (٣٠) .

(٢) سورة البقرة : (٨) .

(٣) سورة العنكبوت : (١٠) .

أو زماناً أو غيرِهما ؛ نحوُ : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾ ،

باتفاق البصريين والكوفيين ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (١) .

(أو) كان ذو المسافة (زماناً) عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ، ومنع ذٰلك أكثر البصريين .

(**أو غيرهما**) أي : أولوا غير المكان والزمان ؛ وهو الأشخاص .

وفي « الكردي » : (ألحق بعضهم الأشخاص بالمكان) ، فكأنه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل ؛ لملازمة الأماكن لها ؛ إذ لا يقال : (من فلان إلىٰ فلان) إلا ولهما مكانين بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر . انتهىٰ « شاطبي » .

وقول الشارح : (**نحو** : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾) مثال لكون (من) لابتداء مسافة المكان .

وقوله : (﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾) مثال لابتداء مسافة الزمان ، وقوله : (﴿ مِنْ أَوَّلِ ﴾) هٰذه من سورة (التوبة) ، والآية بتمامها : ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ (٢) ، وهي مثال لابتداء الغاية الزمانية ؛ كما مر آنفاً .

وقوله : (﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾) مثال لابتداء مسافة غيرهما ؛ وهو الأشخاص ، والآية في سورة (النمل) ، وتمامها : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (٣) ، وهي مثال لابتداء الغاية فيما نزل منزلة المكان .

---

(١) سورة الإسراء : (١) .

(٢) سورة التوبة : (١٠٨) .

(٣) سورة النمل : (٣٠) .

وللبدلِ ؛ نحوُ : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ ، وللتَّعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ ، وللتَّأكيدِ . . . .

(و) تكون (من) أيضاً (**للبدل**) أنكر قوم مجيء (من) للبدل ، وقالوا : التقدير في المثال المذكور له : أرضيتم بالحياة بدلاً من الآخرة ، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما هي . . فللابتداء .

مثال كونها للبدل عند الجمهور : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾) وهـٰذه الآية من سورة (التوبة) ، وهي بتمامها : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (١) .

(و) تكون (من) أيضاً (**للتعليل**) أي : عند جماعة ، مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾) أي : أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدمت العلة على المعلول ؛ للاختصاص والحصر ، قرأ أبو عمرو : ﴿ مِّمَّا خَطَـٰيَـٰهُمْ ﴾ ، وقرأ الباقون : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ، والآية من سورة (نوح) ، وتمامها : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾ (٢) .

(و) تكون أيضاً (**للتأكيد**) هـٰذه هي الزائدة ؛ وهي : الدالة على التنصيص على العموم إذا دخلت علىٰ نكرة لا تختص بالنفي وشبهه ؛ نحو : (ما جاءني من رجل) ، أو لتأكيد التنصيص عليه ؛ وهي : الداخلة علىٰ نكرة مختصة بالنفي وشبهه ؛ نحو : (ما جاءني) ، والمراد من كونها زائدة : كونها في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ؛ كما قالوا في (لا) : إنها زائدة في قولهم : (جئت بلا زاد) مع أن سقوطها مخل بالمعنى المراد . انتهىٰ « ياسين » .

---

(١) سورة التوبة : (٣٨) .

(٢) سورة نوح ﷺ : (٢٥) .

بعدَ نفيٍ أو شبهِهِ ؛ نحوُ :

. . . . مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

و﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ ، . . . .

قوله : (**بعد نفي**) ، ولا بد أيضاً أن يكون مجرورها نكرة ، وأن يكون إما فاعلاً ؛ نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ [1] ، أو مفعولاً به ؛ نحو : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [2] ، أو مبتدأ ؛ كما مثل الشارح بقوله : (من الرجز)

. . . . ما لباغ من مفر

(**أو شبهه**) ، والمراد بشبه النفي : النهي بـ (لا) والاستفهام ، وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط ؛ نحو : (قد كان من مطر) ، وأول هـٰذا على التبعيض أو التبيين ؛ أي : قد كان شيء هو بعض المطر ، أو المطر ، فحذف شيء ، وأقيمت الصفة مقامه ، والأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ، ووافقهم ابن مالك . انتهىٰ من « عليمي » باختصار .

مثال وقوع (من) بعد نفي : (**نحو**) قول ابن مالك : (من الرجز)

. . . . (**ما لباغ من مفر**)

(**و**) مثال وقوعها بعد استفهام إنكاري : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾) ، وهـٰذه الآية من سورة (فاطر) ، حيث جاءت فيها (من) زائدة تفيد التوكيد ، والآية بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [3] .

قال في « التصريح » : (« خالق » : مبتدأ ، و« غير الله » : نعته على المحل ،

---

(١) سورة الأنبياء : (٢) .

(٢) سورة مريم : (٩٨) .

(٣) سورة فاطر : (٣) .

وللاستعلاءِ ؛ نحوُ : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ ، وللظَّرفيَّةِ ؛ نحوُ : ﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ .

والخبر محذوف تقديره : لكم ، وليس « يرزقكم » الخبر ؛ لأن « هل » لا تدخل علىٰ مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح) انتهىٰ .

وقوله : (على المحل) مبني علىٰ أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلي ، وأن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ؛ بدليل فاعل المصدر المخفوض بإضافته إليه ، ونحو ذٰلك فقد صرحوا : بأن إعرابه محلي . انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (**أو شبهه**) وهو النهي بـ (لا) ، والاستفهام بـ (هل) خاصة ؛ لتميزها عن أخواتها بأنها لطلب التصديق دائماً ، وشرط زيادتها : كون مجرورها نكرة ؛ فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً ، وأجاز الأخفش والكوفيون زيادتها في الإيجاب ؛ أي : زيادة (من) في الإيجاب ، وجعلوا منها : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[1] ، ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[2] ، وسمع : (قد كان من مطر) انتهىٰ « كردي » .

(و) تكون (من) أيضاً (**للاستعلاء**) عند الأخفش والكوفيين ، ومثال استعمالها فيه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾) الظالمين ؛ أي : عليهم ، وخرجها المانعون على التضمين ؛ أي : منعناه بالنصر من القوم ، كذا في « المغني » ، وهو مبني علىٰ أن التضمين إشراب لفظ معنىٰ لفظ آخر .

والآية من سورة (الأنبياء) ، وتمامها : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[3] .

(و) تكون (من) أيضاً (**للظرفية**) عند الكوفيين ؛ مكانية كانت أو زمانية ، **فالأولىٰ** (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾)[4] ؛ أي : في الأرض ،

---

(١) سورة الأحقاف : (٣١) .

(٢) سورة الأنعام : (٣٤) .

(٣) سورة الأنبياء : (٧٧) .

(٤) سورة فاطر : (٤٠) ، سورة الأحقاف : (٤) .

(وإلىٰ) نحوُ : ﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، ....

والظاهر أنها لبيان الجنس ، مثلها في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (١) .

والثانية ـ أعني : الزمانية ـ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (٢) ؛ أي : في يوم الجمعة .

والآية التي مثل بها الشارح من سورة (فاطر) ، وسورة (الأحقاف) ، وتمام آية سورة (فاطر) : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ (٣) .

وجملة ما ذكره الشارح من معاني (من) عشرة ، والباقي منها عشرة ، فجملة معانيها عشرون ، وقد بيناها كلها في « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » ، فراجعها فيه تجدها مستوفاة .

(و« إلىٰ ») أي : ومن الأحرف السبعة المشتركة (إلىٰ) ، وثنىٰ بها ؛ لأنها تكون في مقابلة (من) في المعنىٰ ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة .

مثالها في جرها الظاهر : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) جَمِيعًا ﴾ ، وفي جرها المضمر : نحو قوله : (﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾) .

والآية الأولىٰ من سورة (المائدة) ، وتمامها : ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (٤) .

والثانية من سورة (يسٓ) آخرها ، وتمامها : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٥) .

---

(١) سورة البقرة : (١٠٦) .

(٢) سورة الجمعة : (٩) .

(٣) سورة فاطر : (٤٠) .

(٤) سورة المائدة : (٤٨) .

(٥) سورة يسٓ : (٨٣) .

وهيَ لانتهاءِ الغايةِ مُطلَقاً ؛ نحوُ : ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ، وللمُصاحبةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ ، وللظَّرفيَّةِ ؛ نحوُ :

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِٱلْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى ٱلنَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ ٱلْقَارُ أَجْرَبُ

ومثلها في (البقرة) ، وتمامها : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (١) .

(**وهي**) موضوعة (لـ) الدلالة على (**انتهاء الغاية**) والمسافة ؛ أي : على انتهاء مسافة ذي المسافة (**مطلقاً**) أي : زمانية كانت تلك المسافة أو مكانية أو غيرهما .

مثال المكانية : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾) (٢) ، ومثال الزمانية : نحو : (﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾) (٣) ، ومثال غيرهما ؛ وهو الأشخاص : نحو رسالته صلى الله عليه وسلم إلى الروم : « من محمد بن عبد الله إلىٰ هرقل ملك الروم » ، ولم يمثل له الشارح .

(**و**) تكون (إلىٰ) أيضاً (**للمصاحبة ؛ نحو** : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾) أي : مع أموالكم ، والآية من سورة (النساء) وتمامها : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ (٤) .

(**و**) تكون (إلىٰ) أيضاً (**للظرفية ؛ نحو**) قول النابغة الذبياني بيتاً في « ديوانه » : (من الطويل)

(فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب)

الوعيد : التهديد ، **والمطلي** : المدهون ، وفي « الصحاح » : (**القار**) : القير ، يقال : قيرت السفينة : طليتها بالقار ؛ وهو النفط .

---

(١) سورة البقرة : (٢٤٥) .

(٢) سورة الإسراء : (١) .

(٣) سورة البقرة : (١٨٧) .

(٤) سورة النساء : (٢) .

ولغيرِ ذٰلكَ .

(وعن) نحوُ : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾ ؛ ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ ، وهيَ للمجاوزةِ ؛ . . .

اللغة : (**القار**) : شيء أسود تطلىٰ به السفن والإبل الأجرب ، أو الزفت . راجع « القاموس » في مادة (قير) .

والشاهد فيه : (إلى الناس) حيث جاءت (إلىٰ) بمعنىٰ : (في) الظرفية .

(و) تأتي (إلىٰ) أيضاً (**لغير ذٰلك**) المذكور من المعاني ؛ ككونها للتبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً ؛ من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، كقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[1] ، ونحو : (الظلم أبغض إلي) ، ونحو : (ما أحب زيداً إلي ، وما أبغض عمراً إلي !!) ، وككونها للتوكيد ؛ وهي الزائدة ، أثبت ذٰلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : (فاجعل أفئدة من الناس تهوَىٰ إليهم) بفتح الواو ؛ أي : تهواهم ، بزيادة (إلىٰ) ، وأوصل معاني (إلىٰ) في « المغني » إلىٰ ثمانية ، وقد ذكرنا في « رفع الحجاب » من معاني (إلىٰ) عشرة .

(و) منها : (**عن**) مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾) الآية من سورة (يوسف) ، وتمامها : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ ﴾[2] ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾) الآية من سورة (التوبة) ، وتمامها : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾[3] ، و(عن) في الآيتين المذكورتين بمعنى : المجاوزة .

(**وهي**) أي : كلمة (عن) موضوعة (**للمجاوزة**) وهي أصل معانيها ، وهي

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٣٣) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٢٩) .

(٣) سورة التوبة : (٤٣) .

كـ (سرتُ عنِ البلدِ) ، وللبعديَّةِ ؛ نحوُ : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، وللبدلِ ؛ نحوُ : ﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ ، وللاستعلاءِ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ ، . . . .

لغة : البعد ، **واصطلاحاً** : بعد الشيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذٰلك العامل ؛ سواء كانت حقيقية (كـ « **سرت عن البلد** ») أي : بعدت عن البلد بواسطة إيجاد السير ، و(رميت السهم عن القوس) أي : باعدته عن القوس بواسطة إيجاد الرمي .

أو مجازية ؛ نحو : ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(١) ؛ أي : باعد الله عنهم السخط بواسطة إيجاد الرضا لهم .

(و) تكون (**للبعدية ؛ نحو** : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾) أي : حالة بعد حالة ، والآية في سورة (الانشقاق) ، والآية بتمامها : (﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾)(٢) ؛ أي : حالة بعد حالة .

(و) تكون (عن) أيضاً (**للبدل ؛ نحو** : ﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾) ، والآية من (البقرة) ، وتمامها : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾(٣) ؛ أي : لا تكون بدلاً منها .

(و) تكون أيضاً (**للاستعلاء ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾) ، والآية من سورة (محمد) ، وتمامها : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾(٤) ؛ أي : علىٰ نفسه .

---

(١) سورة الفتح : (١٨) .

(٢) سورة الانشقاق : (١٩) .

(٣) سورة البقرة : (٤٨) .

(٤) سورة محمد ﷺ : (٣٨) .

وللتَّعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ ، ولغيرِ ذٰلكَ .

(وعلىٰ) نحوُ : ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾ ، وهيَ للاستعلاءِ ؛ أيِ : العلوِّ ، . . . .

(و) تكون (عن) أيضاً (**للتعليل** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ ﴾[1] ؛ أي : لأجل قولك وسبك لها ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾) ، والآية من سورة (التوبة) ، وتمامها : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴾[2] ؛ أي : إلا لأجل وفاء موعدة وعدها إياه .

(و) تأتي (عن) أيضاً (**لغير ذٰلك**) المعنى المذكور ؛ كأن تكون بمعنىٰ : (من) ، نحو قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ ﴾[3] ؛ أي : من عباده ، وككونها بمعنى الباء ؛ نحو قوله : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[4] ؛ أي : بالهوىٰ ، وقد أوصلها في « المغني » إلىٰ عشرة معان ، وقد أوفيتها في « رفع الحجاب » تلك العشرة ، فراجعه .

(و) منها : (« **علىٰ** » **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾) ، والآية من سورة (غافر) ، وتمامها : ﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَلِتَبۡلُغُواْ عَلَيۡهَا حَاجَةٗ فِي صُدُورِكُمۡ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾[5] .

(**وهي**) أي : (علىٰ) في هٰذا المثال (**للاستعلاء** ؛ **أي** : **العلو**) وهو أصل معانيها ، وهو **لغة** : الارتفاع ، **واصطلاحاً** : تفوق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذٰلك العامل .

---

(١) سورة هود ﷺ : (٥٣) .

(٢) سورة التوبة : (١١٤) .

(٣) سورة الشورىٰ : (٢٥) .

(٤) سورة النجم : (٣) .

(٥) سورة غافر : (٨٠) .

وهوَ حسيٌّ كما مرَّ ؛ ومعنويٌّ ؛ نحوُ : ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، وللمُصاحبةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ ، . . . .

(وهو) أي : ذلك الاستعلاء إما (حسي ؛ كما مر) من المثال المذكور ؛ يعني : ركوب الأنعام والفلك .

(و) إما (معنوي) نحو قول المؤمن : (اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم) ، وتمثيل الشارح للمعنوي بقوله : (**نحو** : ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾)[1] علىٰ طريقة الخلف من الأشاعرة وغيرهم ؛ لأنهم يؤولون الاستواء بالاستيلاء ، وهو تأويل باطل غير صواب ، مخالف لطريق السلف ، لاحجة لهم عليه من الكتاب والسنة ، والله الموفق للصواب .

وقوله : (**نحو**) : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾)[2] ؛ أي : علا وارتفع علىٰ عرشه ، استواء يليق بذاته وجلاله ، لا كاستوائنا على الدابة المركوبة ؛ لأنه استواء جسم علىٰ جسم ، والله عز وجل ليس بجسم ، فاستواؤه على العرش استواء حسي يليق بذاته وجلاله ؛ لأن استواء الله على العرش استواء حسي ثابت له تعالىٰ ، لا نكيفه ولا نمثله ، ولا نشبهه ولا نعطله كتعطيل المعطلين ، ولا نؤوله كتأويل المؤولين ، **فهو عند السلف** : استواء حسي واجب له تعالىٰ يليق بذاته وجلاله ، لا كاستواء الراكب علىٰ دابته ، وهو حسي ولكن لا نراه في الدنيا ؛ لأنه قال في كتابه : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾[3] .

(و) تكون (علىٰ) أيضاً (**للمصاحبة**) مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾) أي : مع ظلمهم ، والآية في سورة (الرعد) ، وتمامها :

---

(١) سورة طه : (٥) .

(٢) سورة طه : (٥) .

(٣) سورة الأنعام : (١٠٣) .

وللظَّرفيَّةِ ؛ نحوُ : ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ ، وللمجاوزةِ ؛ نحوُ :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ....

وللتَّعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، ....

﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ ۗ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [1] .

(و) تكون (علىٰ) أيضاً (**للظرفية**) أي : مكانية كانت أو زمانية ، ومثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾) ؛ أي : في زمن ملكه ، والآية من سورة (البقرة) ، وتمامها : ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾ [2] .

(و) تكون (علىٰ) أيضاً : (**للمجاوزة** ؛ **نحو**) قوله : (من الوافر)

(**إذا رضيت علي بنو قشير**) لعمر الله أعجبني رضاها

البيت للقحيف العقيلي ، **والشاهد فيه** : (رضيت علي) أي : عني ؛ لأن (رضي) يعدىٰ بـ (عن) ، لا بـ (علىٰ) ، و(**قشير**) بضم القاف وفتح الشين المعجمة : اسم قبيلة ؛ ولذٰلك أعاد الضمير عليه مؤنثاً ، ويحتمل أن يكون (رضي) ضمن بمعنىٰ : عطف ، قاله في « المغني » ، وقال الكسائي : (حمل علىٰ نقيضه ؛ وهو سخط) .

(و) تكون (علىٰ) أيضاً (**للتعليل** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾) أي : لأجل هدايته إياكم ، والآية من سورة (البقرة) ، وتمامها : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ

---

(١) سورة الرعد : (٦) .

(٢) سورة البقرة : (١٠٢) .

ولغيرِ ذٰلكَ .

(وفي) نحوُ : ﴿ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ ، وهيَ للظَّرفيَّةِ ؛

مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) .

(و) تكون (علىٰ) (**لغير ذٰلك**) المعنى الذي ذكره الشارح ؛ كأن تكون بمعنىٰ : (من) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۞ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (٢) ؛ أي : من الناس .

وكأن تكون بمعنى الباء ؛ كقوله : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ (٣) ؛ أي : بألا أقول على الله ، وقد أوصلها في « المغني » إلىٰ تسعة معاني ، وقد ذكرت لها في « الرفع » إحدىٰ عشر معنىً ، فراجعها .

(و) منها : (« في » **نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ ، وقوله : (﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾) .

(**وهي**) أي : كلمة (في) في هاتين الآيتين (**للظرفية**) التي هي أصل معانيها ، والآية الأولىٰ من هاتين الآيتين في سورة (يونس) ، وتمامها : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ (٤) ، والثانية في سورة (الزخرف) ، وتمامها : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍۖ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُۖ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (٥) .

---

(١) سورة البقرة : (١٨٥) .

(٢) سورة المطففين : (١ ـ ٢) .

(٣) سورة الأعراف : (١٠٥) .

(٤) سورة يونس ﷺ : (٩) .

(٥) سورة الزخرف : (٧١) .

أي : حلولِ الشَّيءِ في غيرِهِ ، حقيقةً أو مجازاً ، قالَ الجُرجانيُّ : فالظَّرفيَّةُ الحقيقيَّةُ ؛ حيثُ كانَ للظَّرفِ احتواءٌ ، وللمظروفِ تحيُّزٌ ؛ نحوُ : (الدِّرهمُ في الكيسِ) ، والمجازيَّةُ إذا فُقِدَ الاحتواءُ ؛ نحوُ : (زيدٌ في البريَّةِ) ، أوِ التَّحيُّزُ ؛ نحوُ : (في صدرِ فلانٍ علمٌ) ، أو فُقِدَا معاً ؛ نحوُ : (في نفسِهِ علمٌ) ، وللمُصاحبةِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ ﴾ .

وللسَّببيَّة ؛ نحوُ : ﴿ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ ﴾ .

وهي (أي) : الظرفية **لغة** : الوعاء ، **واصطلاحاً** : (**حلول الشيء في غيره**) ، وهو قسمان : (**حقيقة أو مجازاً**) ، فالظرفية الحقيقية : أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز ؛ كما (قال) الشارح نقلاً عن (**الجرجاني : فالظرفية الحقيقية**) حاصلة (**حيث كان**) أي : وقت إذ كان (**للظرف احتواء**) أي : إحاطة بالمظروف (**وللمظروف تحيز**) وحلول في الظرف ، ومثالها : (**نحو : الدرهم في الكيس**) ، و(الماء في الكوز) .

(و) الظرفية (**المجازية**) حاصلة (**إذا فقد الاحتواء**) والإحاطة من الظرف وإن كان للمظروف تحيز (**نحو : زيد في البرية**) لعدم الاحتواء فيه ، (أو) فقد (**التحيز**) والحلول من المظروف وإن كان للظرف إحاطة (**نحو : في صدر فلان علم**) لعدم التحيز من العلم مكاناً من الصدر ؛ لكونه معنىً من المعاني ، (أو) حيث (**فقدا**) أي : فقد كل من الاحتواء والتحيز (**معاً**) أي : جميعاً (**نحو : في نفسه علم**) أو نحو : (النجاة في الصدق) لعدم الاحتواء من النفس والتحيز من العلم .

(و) تكون (في) أيضاً (**للمصاحبة ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ ﴾) أي : مع أمم ، والآية من سورة (الأعراف) ، وتتمتها : ﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِ ﴾ (١) .

(و) تكون (في) أيضاً (**للسببية ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ ﴾)

---

(١) سورة الأعراف : (٣٨) .

وللاستعلاء ؛ نحوُ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ، ولغيرِ ذٰلكَ .

(واللَّامُ) نحوُ : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، (له ما فيها) ؛ . . . .

فِيهِ ﴾ ، والآية من سورة (النور) ، وتمامها : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1] .

(و) تكون (في) أيضاً (**للاستعلاء ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾) أي : علىٰ جذوع النخل ، والآية من سورة (طه) ، وتمامها : ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾[2] .

(و) تكون أيضاً (**لغير ذٰلك**) المذكور لها فيما سبق ؛ ككونها بمعنىٰ : (إلىٰ) ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾[3] ؛ أي : إلىٰ أفواههم .

وككونها بمعنىٰ : (من) التبعيضية ؛ كقوله : (من الطويل)

وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال ؟

أي : من ثلاثة أحوال ، وأوصل في « المغني » معانيها إلىٰ عشرة ، وقد ذكرتها مستوفاة في « رفع الحجاب » ، فراجعه .

(و) منها : (**اللام**) ، ومثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) والآية من سورة (الحديد) ، وتمامها : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[4] ، واللام فيها للملك ، ونحو قوله : (**له ما فيها**) في تمثيله تصحيف ، **والصواب** : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، والآية إذاً من (البقرة) ، واللام فيها أيضاً للملك ، وتمامها :

---

(١) سورة النور : (١٤) .

(٢) سورة طه : (٧١) .

(٣) سورة إبراهيم ﷺ : (٩) .

(٤) سورة الحديد : (١) .

وهيَ :

للملكِ ؛ نحوُ : (المالُ لزيدٍ) ، وللاختصاصِ ؛ نحوُ : (الجنَّةُ للمُتَّقينَ) ، وللاستحقاقِ ؛ نحوُ : (النَّارُ للكافرينَ) أي : عذابها ، . . . .

﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1] ، وأصل معاني اللام : الملك .

(وهي) في الآيتين المذكورتين (**للملك**) كما أنها للملك في (**نحو**) قولهم : (« **المال لزيد** » ، و) تكون اللام أيضاً (**للاختصاص ؛ نحو : الجنة للمتقين**) أي : مختصة بهم ، فلا يدخلها الكافر .

الفرق بين اللام التي للملك والاختصاص : أن الأولىٰ علامتها : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل علىٰ من يملك ، والثانية علامتها : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل علىٰ ما لا يملك ؛ نحو : (الجل للدابة) ، و(الباب للدار) .

وتمثيل الشارح للاختصاص بقوله : (الجنة للمتقين) توسع ، ولٰكن المراد بالاختصاص : مطلق الارتباط والعلقة بين ذاتين . انتهىٰ « صبان » .

(و) تكون اللام أيضاً (**للاستحقاق ؛ نحو** : « **النار للكافرين** » **أي** : **عذابها**) وعلامتها : أن تقع بين ذات ومعنىً ، وتدخل علىٰ من يستحق ؛ أي : عذابها مستحق لهم ، ومثله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] إن قلنا : إن اللام فيه للاستحقاق .

قال العليمي : (قوله : « وللاستحقاق » فسرها في « المغني » : بأنها الواقعة بين معنىً وذات ؛ نحو : « الحمد لله ، والملك لله ، والأمر لله » ، قال : ومنه : « وللكافرين النار » أي : عذابها ، فنبه علىٰ أن اللام هنا واقعة بين ذات ومعنىً مقدر مضاف إلى

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٤) .

(٢) سورة الفاتحة : (٢) .

وللتَّعليلِ ؛ نحوُ :

وَإِنِّــي لَـتَـعْـرُونِــي لِـذَكْـرَاكِ هِـزَّةٌ ....

وللتَّعجُّبِ ؛ نحوُ : (للهِ درُّكَ !!) ، وللاستعلاءِ ؛ نحوُ : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ ، وللقسمِ ؛ نحوُ : (للهِ لا يُؤخَّرُ الأجلُ) ، ....

« النار » أقيمت هي مقامه في إعرابه ، وإنما قدر ذٰلك ؛ لأن الكافرين لا يستحقون ذات النار ، وإنما يستحقون عذابها ؛ أي : فلم تجعل اللام فيه للاختصاص ؛ كما في قولهم : « الجنة للمؤمنين » لأن النار ليست مختصة بالكافرين ، بل تكون أيضاً لمن شاء الله عذابه من غيرهم ، بخلاف الجنة لا تكون إلا للمؤمنين ، وتبعه الشارح في ذٰلك) . انتهىٰ منه .

(و) تكون اللام أيضاً (**للتعليل ؛ نحو**) قوله : (من الطويل)

(**وإنـي لـتـعـروني لـذكـراك هـزة**) كما انتفض العصفور بلله القطر

أي : لأجل تذكرك ، ومر الكلام عليه في (باب المفعول له) .

(و) تكون اللام أيضاً (**للتعجب نحو** : « **لله درك**) فارساً !! أي : ما أكثر درك !! بالدال المهملة .

(و) تكون اللام أيضاً (**للاستعلاء ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾) أي : عليها والآية في سورة (الإسراء) ، وتمامها : ﴿ قُلْ ءَامِنُوا بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ (١) ؛ حقيقة ؛ كما مثل ، أو مجازاً ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (٢) ؛ أي : فعليها إساءتكم .

(و) تكون اللام (**للقسم**) وتختص بالجلالة ؛ لأنها خلف عن التاء المثناة (**نحو : لله لا يؤخر الأجل**) أي : تالله .

---

(١) سورة الإسراء : (١٠٧) ، والآية فيها سجدة تلاوة عند قوله تعالىٰ : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ ، فليتنبه .

(٢) سورة الإسراء : (٧) .

وللعاقبةِ ؛ نحوُ :

لِـدُوا لِـلْـمَـوْتِ وَٱبْـنُـوا لِـلْـخَـرَابِ ....

ولغيرِ ذٰلكَ .

(والباءُ) ولا فرقَ بينَ أن تكونَ (للقسمِ) نحوُ : (باللهِ لأفعلنَّ ، وبه لتفعلنَّ) ، (أو غيرِهِ) مِنْ تبعيضٍ ؛ ....

(و) تكون اللام أيضاً (**للعاقبة**) وتسمىٰ : لام الصيرورة والمآل (**نحو**) قوله ؛ أي : قول أبي العتاهية : (من الوافر)

(لـدوا لـلـموت وابـنـوا لـلـخـراب) فـكـلـكـم يـصـيـر إلى الـتـراب

والشاهد فيه : (لدوا للموت وللخراب) حيث جاءت اللام للعاقبة ، لا للتعليل ؛ إذ لا يعقل أن تكون علة الولادة هي الموت وسبب البناء هو الخراب .

(و) تكون اللام (**لغير ذٰلك**) المذكور سابقاً ؛ كالتبيين ، نحو : (زيد أحب لي) ، ونحو : (تباً لزيد) ، و(سقياً لعمرو) .

وبمعنىٰ : (في) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [1] ؛ أي : في يوم القيامة ، ونحو قوله : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [2] ؛ أي : في وقتها ، وأوصل معاني اللام في « المغني » لاثنين وعشرين ، وقد ذكرناها في « الرفع » إحدىٰ وعشرين معنىً ، فراجعه .

(و) منها : (**الباء ، ولا فرق بين أن تكون للقسم ؛ نحو** : « **بالله لأفعلن** » ، و« **به لتفعلن** ») وهي أصل حروف القسم ، ولذٰلك خصت بذكر الفعل معها ؛ نحو : (أقسم بالله) ، (**أو**) بين أن تكون لـ (**غيره**) أي : لغير القسم ، حالة كون ذٰلك الغير (**من تبعيض**) أثبت كونها للتبعيض الأصمعي والفارسي وابن مالك .

---

(١) سورة الأنبياء : (٤٧) .

(٢) سورة الأعراف : (١٨٧) .

نحوُ : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ، واستعانةٍ ؛ نحوُ : (كتبتُ بالقلمِ) ، وظرفيَّةٍ ؛ نحوُ : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ ومُصاحبةٍ ؛ نحوُ : (ادخلوا باللِّصِّ) ، وسببيَّةٍ ؛ . . . .

مثال كونها للتبعيض : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾) الآية من سورة (الإنسان) ، وتمامها : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [١] ، **قيل** : ضمن (يشرب) معنىٰ (يروىٰ) ، وقال الزمخشري : (المعنىٰ : يشرب بها الخمر ، فقلب ؛ كما تقول : شربت الماء بالعسل) .

قال بعضهم : لو كانت الباء للتبعيض . . لصح : (زيد بالقوم) تريد : من القوم ، و(قبضت بالدراهم) أي : من الدراهم . انتهىٰ .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من (**استعانة**) وهي الداخلة علىٰ آلة الفعل حقيقة (**نحو : كتبت بالقلم**) ، أو مجازاً ؛ نحو : (باسم الله) لأن الفعل لا يتأتىٰ علىٰ هٰذا الوجه الأكمل إلا بها علىٰ أحد القولين . انتهىٰ « عليمي » .

(و) حالة كونه من (**ظرفية**) زمانية (**نحو** : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾)[٢] ؛ أي : في سحر ، أو مكانية ؛ نحو قوله : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾[٣] ؛ أي : في جانب الغرب من الطور .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من (**مصاحبة**) أي : من باء تدل على المصاحبة ؛ أي : مصاحبة ما بعدها لما قبلها ؛ ومنها : باء البسملة على القول الأظهر عند الزمخشري ، ومثل لها الشارح بقوله : (**نحو : ادخلوا باللص**) أي : ادخلوا البلدة أو السجن مصاحبين باللص ؛ أي : ملتبسين بالسراق .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من باء (**سببية**) أي : باء تدل علىٰ كون ما بعدها سبباً

---

(١) سورة الإنسان : (٦) .

(٢) سورة القمر : (٣٤) .

(٣) سورة القصص : (٤٤) .

نحوُ : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ ، وتعويضٍ ؛ نحوُ : (بعتُ هٰذا بهٰذا) ، وتوكيدٍ ؛ . . . .

لما قبلها ولو رتبة ؛ كمثال الشارح : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم) مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾[1] ، فنقض العهد كان سبباً للعنهم ؛ لأنه مقدم رتبة ، لكونه متعلق الجار والمجرور .

قال الرضي : (السببية فرع الاستعانة) ، ولذا اقتصر عليها في « الكافية الكبرىٰ » وحذف السببية ، وعكس في « التسهيل » .

قال أبو حيان : (وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة ، فقالوا : **باء السببية** : هي التي تدخل علىٰ سبب الفعل ، **وباء الاستعانة** : هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة) انتهىٰ « عليمي » .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من باء تدل علىٰ (**تعويض**) أي : علىٰ كون ما بعدها عوضاً عما قبلها ؛ نحو : (بعت العبد بألف درهم) ، ومثل لها الشارح بقوله : (**نحو : بعت هٰذا**) العبد (**بهٰذا**) الدرهم ، وتسمىٰ هٰذه الباء : باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً ؛ كما مثل ، أو معنىً ؛ نحو : (كافأت إحسانه بضعف) .

قال في « المغني » : (ومنه : ﴿ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2] ، وإنما لم نقدرها باء السببية ـ كما قال المعتزلة ، وكما قال الجميع في قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » ـ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً ، وأما المسبب . . فلا يوجد بدون السبب ، وبهٰذا يتبين : أنه لا تعارض بين الحديث والآية ؛ لاختلاف محل الباءين ، جمعاً بين الأدلة) .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من (**توكيد**) وهي الزائدة ، وزيادتها في ستة مواضع :

---

(١) سورة المائدة : (١٣) .

(٢) سورة النحل : (٣٢) .

نحوُ : ﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ، و :

كَفَىٰ بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ ....

وبدلٍ ؛ نحوُ : (ما يسرُّني أَنَّني شهدتُ بدراً بالعقبةِ) ، ....

الفاعل ، وزيادتها فيه : إما واجبة ، أو غالبة ، أو جائزة ، أو ضرورة ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ؛ وهو ضربان : غير موجب فينقاس ، وموجب فيتوقف على السماع ، والحال المنفي عاملها عند ابن مالك ، والتوكيد بالنفس والعين ، وتفصيل ذٰلك يطلب من « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

مثالها : أي : مثال باء توكيد : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾)[١] ؛ هٰذا من الزيادة الغالبة ، قال في « المغني » : (والغالبة في فاعل « كفىٰ ») .

(و) كقول المتنبي بيتاً ذكر الشارح منه صدره ، وتمامه مع عجزه قوله : (من البسيط)

(**كفىٰ بجسمي نحولاً أنني رجل**) لولا مخاطبتي إياك لم ترني

موطن التمثيل والتنظير ـ لا للاستشهاد ؛ لأن المتنبي لا يحتج بلغته ـ : (بجسمي) حيث جاءت الباء زائدة بعد (كفىٰ) ، **والنحول** : النحافة ورقة الجسم .

(و) حالة كون ذٰلك الغير باء (**بدل**) ، ومثل الشارح لها بقوله : (**نحو : ما يسرني أنني شهدت بدراً بالعقبة**) أي : بدل بيعة العقبة التي بايعنا فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام ، وتلك البيعة كانت في عقبة منىً ليلاً قبل الهجرة ، وهٰذا الأثر للصحابي الجليل رافع بن مالك ؛ من أهل بيعة العقبة ، وكان يقول لابنه : (ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة) أي : بدل بيعة العقبة ، **يريد** : أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر في غزوته .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٢٩) .

وفي « الكردي » : قوله : (﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾)(١) ، **الآية مثال لزيادتها في الفاعل ، والبيت مثال لزيادتها في المفعول ، و(أنني رجل) هو الفاعل .**

قوله : (**لولا مخاطبتي . . .**) إلىٰ آخره ، وجه الكلام : (لولا مخاطبته) لكونه نعتاً لـ (رجل) ، لٰكن غلب فيه المتكلم ، ونظائره في العربية كثيرة ، والبيت للمتنبي .

قوله : (**بالعقبة**) أي : بدل مبايعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعقبة ، **يريد** : عقبة منىً ، صارت فيها مبايعة الأنصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ، وقائل ذٰلك : هو رافع بن مالك الأنصاري رضي الله تعالىٰ عنه . انتهىٰ منه .

(و) حالة كون ذٰلك الغير من باء (**تعدية**) أي : تعدي وتوصل معنى الفعل إلى الاسم .

قال حفيد الموضح في « حواشيه » : (**فإن قلت** : أليست الباء للتعدية في بقية المواضع ؟!

قلت : بلىٰ ، ولٰكنها تمحضت للتعدية ، ولم تفد غيرها ، بخلاف بقية المواضع ؛ فإنها أفادتها مع شيء آخر ، فلذٰلك أفرد هنا معنى التعدية ، وجعل قسماً علىٰ حدة) انتهىٰ .

وهٰذا يقتضي : أن المراد بالتعدية المفردة : مطلق إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم .

وفيه : إن التعدية بهٰذا المعنىٰ ليست من المعاني التي وضعت لها الحروف ، وإنما ذٰلك أمر لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة ؛ لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، وكان يلزمهم أن يعدوا التعدية معنىً لكل حرف جار إذا لم يظهر له معنىً غيرها ، ولم يفعلوا ذٰلك . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٢٩) .

نحوُ : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، ومُجاوزةٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ ، وإلصاقٍ . . . .

(**نحو** : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾)[1] ، فيه : إشارة إلىٰ رد قول المبرد والسهيلي : (إن بين التعدية بالباء والهمزة فرقاً) ، وأنك إذا قلت : (ذهبت بزيد) . . كنت مصاحباً له في الذهاب ؛ كما في « المغني » .

ونوزع في ذٰلك : بأنه يجوز أن يكون الله تعالىٰ وصف نفسه بالذهاب علىٰ معنىً يليق به ؛ كما وصف نفسه بالمجيء في قوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[2] ، وهٰذا ظاهر .

قال في « المغني » : (وأما ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[3] . . فيحتمل أن الفاعل فيه ضمير « البرق ») ، ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ما ذكر . . اعترض علىٰ من مثل لها بـ (مررت بالوادي) إذ لا يصح أن يقال : المعنىٰ : صيرت الوادي ماراً . انتهىٰ منه .

قال الكردي : (قوله : « وتعدية » أي : تعدية فعل لازم ؛ نحو : « ذهبت بزيد » ، أو متعد إلىٰ مفعول واحد ، فيتعدىٰ بها إلىٰ ثان ؛ نحو : « صككت الحجر بالحجر » ، و : « دفعت الناس بعضهم إلىٰ بعض ») انتهىٰ منه .

(**و**) حالة كون ذٰلك الغير باء (**مجاوزة**) وهي التي بمعنىٰ عن (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾)[4] ؛ أي : فاسأل عنه خبيراً ، **قيل** : تختص بالسؤال ؛ كما مثل ، **وقيل** : لا تختص به ؛ بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾[5] ؛ أي : عن الغمام .

(**و**) حالة كون ذٰلك الغير باء تدل علىٰ (**إلصاق**) ، قال في « المغني » : (**قيل** :

---

(١) سورة البقرة : (١٧) .

(٢) سورة الفجر : (٢٢) .

(٣) سورة البقرة : (٢٠) .

(٤) سورة الفرقان : (٥٩) .

(٥) سورة الفرقان : (٢٥) .

حقيقةً ؛ نحوُ : (بقلبي غرامٌ) أي : لصقَ به بمعنىٰ : قامَ به ، . . . .

وهو معنىً لا يفارقها ؛ فلذا اقتصر عليه سيبويه في معنى الباء) ، فكان ينبغي للشارح تقديمه علىٰ غيره والبداءة به ؛ كما صنع في « المغني » .

(**حقيقة**) كان ذٰلك الإلصاق (**نحو** : « **بقلبي غرام** » **أي** : **لصق به**) غرام (**بمعنىٰ** : **قام به**) غرام ؛ أي : شوق ومحبة .

قوله : (**حقيقة**) وهو ـ أي : الإلصاق ـ نوعان : **أحدهما** : ما لا يصل الفعل إلى الاسم إلا بحرفه ؛ كـ (سطوت بزيد) .

وثانيهما : ما يصل الفعل إليه بدونه ؛ نحو : (أمسكت بزيد) ، فإن الباء أفادت : أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له ، بخلاف : (أمسكت زيداً) ، فإنه يفيد منعه التصرف بوجه . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**بقلبي غرام**) ، قال الكردي : (في التمثيل به محذوران : **أحدهما** : أن « بقلبي » : خبر مقدم ، ومتعلق مثله يجب أن يكون كوناً عاماً ، واللصوق خاص .

والثاني : أنه تمثيل للإلصاق ، لا للصوق ، علىٰ أنه لو مثل : « بجسمي جراح » . . كان أوضح في كونه حقيقة ، ولا أدري لم عدل عن تمثيل الماتن في « التوضيح » بنحو : « أمسكت بزيد » مع أن غالب سدا شرحه هٰذا ولحمته منه ومن « التصريح » ، ومثل الإلصاق في ذٰلك اللصوق فيما يظهر ؛ نحو : « علق بقلبي حبه » ، ولم يقل الشارح هنا ـ أي : بعد الفراغ من تعداد معاني الباء ـ : « وغير ذٰلك » كما قال في غيرها ؛ لما قال في أول المبحث ، حيث قال هناك : « والباء للقسم أو غيره ؛ من تبعيض » المشعر بحصر معاني الباء فيما ذكر ، مع أنها تأتي لغير ذٰلك ؛ كالاستعلاء ، نحو : ﴿ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٍ . . . ﴾ الآية [1] ؛ أي : علىٰ

---

(١) سورة آل عمران : (٧٥) .

أو مجازاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ) أي : ألصقتُ مروري بمكانٍ يقربُ منهُ .

ثُمَّ أشارَ إلى الثَّاني بقولِهِ : (أو مُختصٍ بالظَّاهرِ) ....

قنطار ، والغاية ؛ نحو : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾[1] ؛ أي : إلي ، وللتعدية بالفداء ؛ نحو : « بأبي أنت وأمي » أي : أنت مفدي بأبي ، وسيبويه لا يرىٰ في الباء إلا الإلصاق ، ويرد سائر معانيها إليه) انتهىٰ منه .

(أو) كان ذٰلك الإلصاق (**مجازاً**) معطوف علىٰ قوله : (حقيقة) ، (**نحو** : « **مررت بزيد** » **أي** : **ألصقت مروري بمكان يقرب منه**) أي : من زيد .

قوله : (**نحو** : **مررت بزيد**) عن الأخفش : أن الباء فيه بمعنىٰ : (علىٰ) بدليل : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾[2] ، ورده في « المغني » بما حاصله : أن كلاً من الإلصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقياً فيه ، واستعمال حرف الإلصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء . . **كان الأولىٰ** : جعل الباء للإلصاق المجازي ، دون الاستعلاء المجازي ، وبه يندفع ما للدماميني .

واعلم : أنه ذكر في « المغني » للباء أربعة عشر معنىً ، فكان على الشارح أن يقول ـ كما صنع في غيرها ـ : (وغير ذٰلك) ، وأنه لم يذكر في « المغني » من معانيها التعليل ، وقد ذكره في « التسهيل » ، قال في « شرحه » : (وهي التي يصلح في موضعها اللام غالباً ؛ نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾)[3] . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ثم**) بعدما فرغ المصنف من القسم الأول ؛ وهو ما يجر الظاهر والمضمر . . (**أشار إلى**) القسم (**الثاني**) وهو ما يجر الظاهر فقط (**بقوله** : **أو مختص بالظاهر** ؛

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (١٠٠) .

(٢) سورة الصافات : (١٣٧) .

(٣) سورة النساء : (١٦٠) .

أي : بخفضِهِ (وهوَ) سبعةٌ أيضاً :

(رُبَّ) وهيَ موضوعةٌ للتَّكثيرِ والتَّقليلِ ، لٰكنِ استعمالُها في الأوَّلِ كثيرٌ ، ومنهُ : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، ....

أي : بخفضه) وهو معطوف علىٰ قوله سابقاً : (يخفض الاسم إما بحرف مشترك بين الظاهر والمضمر ، أو بحرف مختص بالظاهر) أي : مقصور عليه لا يتجاوزه إلى الضمير ، فالباء داخلة على المقصور عليه .

(**وهو**) أي : هٰذا القسم الثاني (**سبعة أيضاً**) أي : كما أن القسم الأول سبعة ؛ كما مر تفصيله ، فمنه : (رب) وإنما اختصت (رب) بالظاهر ؛ لاختصاصها بالمنكر ، فلا تدخل على المضمر إلا قليلاً ؛ لأنه معرف .

واعلم : أن (رب) حرف زائد في الإعراب ؛ أي : غير متعلقة بشيء دون المعنىٰ ؛ لدلالتها على التكثير أو التقليل ، ولا تختص من بين حروف الجر بذٰلك ، خلافاً لما في « المغني » لمشاركة (لولا ، ولعل) في لغة من جر بهما لها في هٰذا الحكم ؛ كما نص علىٰ ذٰلك في بحث (لعل) في الباب الثالث .

(**وهي : موضوعة لل**) الدلالة على (**التكثير والتقليل**) أي : لإنشائهما ، خلافاً لمن خصها بالتقليل ، وهم الأكثرون ، ولمن خصها بالتكثير ؛ كابن درستويه ، (**لٰكن استعمالها في الأول**) وهو التكثير (**كثير**) ، وليست للتقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا للتكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعة . انتهىٰ « عليمي » .

(**ومنه**) أي : ومن استعمالها في الأول ـ وهو التكثير ـ : قوله تعالىٰ : (﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾)[1] ، وفي « الكشاف » ما يقتضي أن هٰذه الآية من الثاني ؛ وهو استعمالها في التقليل ، فإنه قال فيه : (**فإن قلت** : متىٰ يكون وداتهم ؟

---

(١) سورة الحجر : (٢) .

ولها صدرُ الكلامِ مِنْ بينِ أحرفِ الخفضِ ، ولا تجرُّ إلّا فرداً خاصّاً مِنَ الظَّاهرِ ؛ وهوَ النَّكرةُ لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقطْ ؛ نحوُ : (رُبَّ رجلٍ وأخيهِ) ، . . . .

قلت : عند الموت أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين ، وقيل : إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار) .

(**ولها**) أي : ولرب (**صدر الكلام**) أي : مختصة به (**من بين أحرف الخفض**) وإنما اختصت به ؛ لأنها وضعت للإنشاء ، وكل ما هو كذٰلك موضعه الصدر ، ولأن التقليل جار مجرى النفي ، **والمراد** : تصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذٰلك الكلام مبنياً علىٰ غيره . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولها صدر الكلام**) أي : لمشابهتها بـ (كم) ، فلا يعمل فيها إلا ما بعدها ؛ نحو : (رب رجل كريم لقيته) .

(**ولا تجر**) أي : رب (**إلا فرداً**) نوعياً (**خاصاً من الظاهر ؛ وهو النكرة لفظاً ومعنىً**) نحو : (رب رجل كريم لقيته) ، علله الرضي : بأن (رب) علم للقلة ، وإنما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتىٰ يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين ، والمعرفة إما دالة على القلة فقط ؛ كالمفرد المعرفة ، كـ (زيد) ، أو دالة على الكثرة فقط ؛ كالمجموع ، وأما النكرة . . فللقلة والكثرة معاً ؛ نحو : (جاءني رجل) أي : واحد ، و(ما جاءني رجل) أي : هٰذا الجنس . انتهىٰ ملخصاً .

ثم المراد : أنه لا يجر بها إلا ذٰلك باعتبار الاستعمال الكثير ، فلا ينافيه قوله فيما بعد : (وقد تجر رب ضمير الغيبة) .

(**أو**) النكرة (**معنىً فقط ؛ نحو : رب رجل وأخيه**) ، فـ (رجل) : نكرة لفظاً ومعنىً ، و(أخيه) : نكرة معنىً فقط ؛ لتأويله بالنكرة لا لفظاً ، لإضافته إلى الضمير ، وقد مر الكلام علىٰ هٰذا الضمير في أوائل (مبحث الضمائر) انتهىٰ « كردي » .

والغالبُ في هٰذا الظَّاهرِ : وصفُهُ ؛ كما أنَّ الغالبَ : حذفُ مُتعلَّقِها ، . . . .

قال المصنف في « حواشي التسهيل » : وجواز : (رب رجل وأخيه) شبيه بقول الهذلي : (من الكامل)

وإذا المـنـيـة أنـشـبـت أظـفـارهـا . . . .

قال الدماميني : (**ووجه الجمع** : أنه أضمر في نفسه تشبيه « المنية » بالسبع ، ودل علىٰ ذٰلك بذكر شيء من لوازم السبع ؛ وهو الأظفار ، وكذا المتكلم بالمثال المذكور ، نوىٰ بالمضاف التنكير ، ودل علىٰ ذٰلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير) انتهىٰ .

ولا يجوز جرها للثاني إلا بطريق التبعية للأول ، فلو قيل : (رب أخيه) . . لم يجز ؛ كما في القاعدة الثانية من الباب الثامن من « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

(**والغالب**) أي : الكثير (**في هـٰذا**) الاسم (**الظاهر**) الذي جر بـ (رب) : (**وصفه**) بصفة نكرة ، هـٰذا واضح إذا جعلت للتقليل الذي هو مدلولها ؛ لأنه إذا وصف الشيء . . صار أخص وأقل مما لم يوصف ، (**كما أن الغالب**) الكثير (**حذف متعلقها**) هـٰذا ما ذكره في « المغني » في بحث (رب) حيث قال في عد ما تفرد به : (وغلبة حذف معداها) ، ومراده بـ « معداها » : متعلقها .

وقال في الباب الثالث : (الرابع ـ أي : مما استُثنِي من قولنا : لا بد لحرف الجر من متعلق يتعلق به ـ : « رب » في : « رب رجل صالح لقيته ، أو لقيت » لأن مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول علىٰ حد : « زيداً ضربته » ، ويقدر الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن « رب » لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين ؛ لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، هـٰذا قول الرماني وابن طاهر .

وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا : إنها عدت العامل المذكور . .

فخطأ ؛ لأنه يتعدىٰ بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثال الأول ، وإن قالوا : إنها عدت محذوفاً تقديره : حصل أو نحوه ؛ كما صرح جماعة . . ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ، ولم يلفظ به في وقت) انتهى . انتهىٰ من « عليمي » .

قوله : (**كما أن الغالب حذف متعلقها**) قال الكردي : (أي : على القول بأنها تتعلق ، وهو قول الجمهور ، ومنهم من قال : إنها كالحروف الزائدة ، لا تتعلق بشيء أصلاً ؛ وذٰلك لأنها جواب لكلام ، إما ظاهر أو مقدر ، فقولهم : « رب رجل لقيت » مثلاً . . جواب لقول قائل ولو فرضاً : « ما لقيت رجلاً » ، فيحذف متعلقها غالباً ، لٰكن إذا كان الكلام الذي هو جواب عنه مصرحاً به ، وإلا ؛ أي : وإن لم يكن مصرحاً به ، ولا ثم قرينة . . وجب ذكره ؛ نحو : (من الطويل)

فمثلك حبلىٰ قد طرقت . . . .

صرح به الرضي) انتهىٰ منه .

(**ومضيه**) أي : والغالب أيضاً : مضي متعلقها ، ومن غير الغالب : وقوعه مستقبلاً ؛ نحو : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (١) ، ومنه : قول جحدر : (من الوافر)

وإن أهـلـك فـرب فـتـىً سـيـبـكـي عـلـي مـهـذب رخـص الـبـنـان

وقوله : (من مجزوء الوافر)

يـا رب قـائـلـة غـداً : يـا ويـل أم مـعـاويـة !!

ووقوعه حالاً ؛ كقوله : (رب امرئ في وقتنا مستريح) ، وهٰذا ما مشىٰ عليه في « المغني » .

ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين : أنه يجب مضيه ، وبيت جحدر مؤول علىٰ حكاية حال ماضية ، هٰذا إن جعل (سيبكي) جواب (إن) الشرطية ، وأما إن

(١) سورة الحجر : (٢) .

وقد تُحذَفُ ، فيجبُ بقاءُ عملِها ، وذٰلكَ بعدَ الواوِ كثيرٌ ؛ . . . .

جعل صفة مجرورها ، وحذف الجواب ؛ أي : لم أقض حقه . . فلا يبقىٰ في البيت حجة .

وذهب ابن السراج إلىٰ أنه يجوز أن يكون حالاً ، ومنع أن يكون مستقبلاً ، قال : (فلا يجوز : رب رجل سيقوم) ، إلا أن يريد : رب رجل موصوف بهـٰذا الوصف . انتهىٰ « عليمي » .

وحاصل ما ذكره الشارح من شروط (رب) خمسة : **الأول** : أن تكون مصدرة في أول الكلام ، **والثاني** : أن يكون مجرورها نكرة ، **والثالث** : أن تكون النكرة موصوفة ، **والرابع** : أن يكون عاملها مؤخراً ، **والخامس** : أن يكون عاملها فعلاً ماضياً ؛ كما جمعها بعضهم في بيتين بقوله : (من الطويل)

خليلي للتكثير رب كثيرة وجاءت لتقليل ولٰكنه يقل
وتصديرها شرط وتأخير عامل وتنكير مجرور بها هٰكذا نقل

انتهىٰ « أبو النجا » .

وقد ذكر الشارح بعض محترزات هـٰذه الشروط بقوله : (**وقد تحذف**) رب إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة ، بخلاف ما إذا كان ضميراً فلا تحذف معه ، (**فيجب**) بعد حذفها (**بقاء عملها**) الذي هو الجر اللفظي ، وإن الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة .

وفي كلامه إشارة إلىٰ أن لـ (رب) أربع حالات : **الأولىٰ** : أن ذكرها أكثر من حذفها ، **والثانية** : أن حذفها بعد الواو كثير ، **والثالثة** : أن حذفها بعد الفاء قليل ، **والرابعة** : أن حذفها بعد (بل) أقل .

وذكر الحالة الثانية بقوله : (**وذٰلك**) أي : حذفها وبقاء عملها (**بعد الواو**) العاطفة (**كثير**) .

كقولِهِ :

وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ ٱلْـبَـحْـرِ أَرْخَـىٰ سُـدُولَـهُ ....

ومثال ذٰلك : (**كقوله**) : أي : كقول امرئ القيس من قصيدته المشهورة التي منها (فمثلك حبلىٰ) : (من الطويل)

(وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله) علـي بـأنـواع الـهـمـوم لـيـبـتـلـي

ذكر الشارح منها الصدر ، وكملنا عليه العجز .

والشاهد في قوله : (وليل) حيث حذف (رب) فيه بعد الواو ؛ أي : رب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته .

و(أرخىٰ سدوله) : صفة لـ (ليل) أي : ستوره ، وقوله : (ليبتلي) أي : لينظر ما عندي من الصبر والجزع ، أو ليعذبني ، وأصله : (ليبتليني) ، فحذف المفعول .

وفي « التتمة » : (والسدول) ـ جمع سدل ؛ بضم السين وكسرها ـ : الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات ، وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يكون تحت الستور ، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو (الستور) ، على المشبه الذي هو (الظلام) ، علىٰ طريق الاستعارة التصريحية الأصلية .

و(علي) : متعلق بـ (أرخىٰ) ، والباء في : (بأنواع الهموم) للمصاحبة .

ومعنىٰ (ليبتلي) : أي : ليختبر وينظر ما عندي من الصبر والجزع ، أو ليعذبني ، وأصله : (ليبتليني) بنون الوقاية ، وياء المتكلم بعدها مفعول به ، ثم حذفت الياء وحذفت النون ؛ لزوال سببها الذي هو ياء المتكلم .

والشاهد في كون (ليل) مجروراً بـ (رب) محذوفة بعد الواو . انتهىٰ نقلاً من « حمدون » .

وبعدَ الفاءِ قليلٌ ؛ كقولِهِ :

فَمِثْلُكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....

(و) حذف رب (**بعد الفاء**) الجوابية علىٰ ما جزم به بعضهم ، لٰكن صرح أبو حيان بالتعميم ، وأنشد بعضهم ما يأتي بالأثر (**قليل**) .

وفي بعض النسخ : (وحذفها بعد الفاء كثير ، وبعد الواو أكثر) كما في « التسهيل » و« المغني » وغيرهما .

وقال في « الشذور » : (ويجوز حذفها وإبقاء عملها وجوباً بعد الواو كثيراً ، وبعد الفاء « وبل » قليلاً) انتهىٰ .

(**كقوله**) أي : كقول امرئ القيس من قصيدته المذكورة آنفاً ، ذكر الشارح صدرها ، وكملت عليه عجزه : (من الطويل)

(**فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع**) فألهيتها عن ذي تمائم محول

(حبلىٰ) : بدل من (مثلك) بدل كل من كل ، (قد طرقت) : أي : أتيتها ليلاً ، (ومرضع) : معطوف علىٰ (حبلىٰ) ، (فألهيتها) أي : شغلتها ، معطوف علىٰ (طرقت) .

والمعنىٰ : رب امرأة مثلك حبلىٰ ومرضع قد أتيتها ليلاً ، فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم والتعاويذ من العين الذي مضىٰ له حول .

وخص الحبلىٰ والمرضع بذٰلك ؛ لأنهما أزهد النساء عن الرجال ، وأقلهن شغفاً بهم ، فمن عداهما من النساء فأنا لهن أشغل ، وهٰذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة .

والشاهد في قوله : (فمثلك) حيث حذف (رب) الجارة بعد الفاء ، وأبقىٰ عملها .

وبعدَ (بل) أقلُّ ؛ كقولِهِ :

بَـلْ بَـلَـدٍ مِـلْءَ ٱلْـفِـجَـاجِ قَـتَـمُـهُ ....

(و) حذف رب (**بعد** « **بل** » **أقل**) أي : أشد قلة من حذفها بعد الفاء ، ومثال حذفها بعد (بل) : (**كقوله**) أي : كقول رؤبة بن العجاج بيتاً : (من الرجز)

(**بـل بـلـد مـلأ الـفـجـاج قـتـمـه**) لا يـشـتـرىٰ كـتـانـه وجـهـرمـه

ذكر الشارح صدره ، وكملنا عليه عجزه .

والشاهد فيه : (بل بلد) حيث حذف (رب) بعد (بل) أي : بل رب بلد .

و(**الفجاج**) : الطرق ، **والقتم** : الغبار ، وقوله : (**جهرمه**) أصله : (جهرميه) بياء النسب ؛ وهي : بسط شعر تنسب إلىٰ قرية بفارس تسمىٰ : (جهرم) بفتح الجيم ، أو جعل الجهرم اسماً ؛ بإخراج ياء النسبة عنه ، ويبقىٰ أن (رب) تحذف من غير أن يتقدمها حرف من الحروف الثلاثة من الواو أو الفاء أو (بل) ، ولم يذكر هٰذه الصورة كل من المصنف والشارح ، وهو قليل ؛ كقوله : أي : كقول جميل بن معمر من قصيدة له : (من الخفيف)

رسـم دار وقـفـت فـي طـلـلـه كـدت أقـضـي الـحـيـاة مـن جـلـلـه

اللغة : (**رسم الدار**) : ما كان لاصقاً بالأرض من آثارها ؛ كالرماد ونحوه ، **والطلل** : ما شخص من آثارها وارتفع ، (**أقضي الحياة**) أي : أموت ، (**من جلله**) بفتح الجيم : أي : من أجل التأسف والتحزن عليه . انتهىٰ « التتمة » .

ومعنىٰ هٰذا البيت : رب أثر دار وقفت في طلله كدت من أجله ـ أي : من أجل عظم أمره في عيني ـ أموت وأقضي أجلي .

والشاهد في قوله : (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رب) المحذوفة ، ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا (بل) ، وهو قليل في كلامهم ؛ كما تقدم آنفاً ، وقد جعل في

وقد تجرُّ (رُبَّ) ضميرَ الغيبةِ ، فيلزمُ إفرادُهُ وتذكيرُهُ وتفسيرُهُ بتمييزٍ مُطابِقٍ للمعنىٰ ؛ نحوُ : (رُبَّهُ رجلاً ، أوِ امرأةً ، أو رجلَينِ ، أو رجالاً ، أو نساءً) .

« التوضيح » الحذف بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد (بل) قليلاً ، وبدونهن أقل . انتهىٰ « عليمي » .

(وقد) أي : قليلاً (تجر « رب » ضمير الغيبة) اختلف في هٰذا الضمير : **فقيل** : معرفة ؛ نظراً إلىٰ أصل الضمير ، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون ، **وقيل** : نكرة ، واختاره الزمخشري وابن عصفور ؛ لأنه عائد علىٰ واجب التنكير ، وهو تمييز ذٰلك الضمير ، (فيلزم إفراده) وإن كان التمييز مثنىً أو جمعاً ؛ استغناء عن تثنيته وجمعه بمطابقة التمييز للمعنى المراد للمتكلم ، وهٰذا مذهب البصريين ، وحكى الكوفيون عن العرب جواز مطابقته ؛ أي : مطابقة هٰذا الضمير للمعنى المراد للمتكلم ، من تثنية وجمع وغيرهما ؛ نحو : (ربها امرأة) ، و(ربهما رجلين) ، و(ربهم رجالاً) ، و(ربهن نساء) .

(و) يلزم (تذكيره) وإن كان التمييز مؤنثاً ، (و) يلزم (تفسيره) أي : تفسير ذٰلك الضمير بالمعنى المراد منه للمتكلم من إفراد وضده وتذكير وضده (بتمييز) أي : بتفسير مذكور بعده (مطابق) أي : موافق ذٰلك التمييز (للمعنى) المراد للمتكلم من ذٰلك الضمير ؛ من إفراد أو تثنية أو تأنيث أو تذكير .

مثال تفسيره بالتمييز المطابق للمعنى المراد للمتكلم : (نحو) قولك : (ربه رجلاً أو امرأة) بالإفراد مع التذكير أو التأنيث ، (أو) ربه (رجلين) أو امرأتين ، بالتثنية مع التذكير والتأنيث ، (أو رجالاً) مع جمع المذكر ، (أو) ربه (نساء) مع جمع المؤنث .

مثال جرها لضمير الغيبة الملازم للإفراد : قول الشاعر : (من الخفيف)

ربه فتية دعوت إلىٰ ما ... يورث المجد دائباً فأجابوا

(ومذ ومنذُ) ولا تجرُّ بهما إلَّا نوعاً خاصّاً مِنَ الظَّاهرِ ، وهوَ الزَّمنُ المُعيَّنُ ، غيرُ المُستقبَلِ ، ماضياً كانَ ، وهما فيهِ لابتداءِ الغايةِ ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مذ يومِ الجمعةِ) ، أو حاضراً ، وهما فيهِ للظَّرفيَّةِ ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مذ يومِنا) .

مثال لإفراد الضمير مع كون المراد منه : جمع المذكر ، **والشاهد في قوله** : (ربه فتية) حيث جاء فيه بالضمير مفرداً ، وبالمميز جمعاً ؛ بناء على مذهب البصريين الراجح .

وقوله : (« ومذ ، ومنذ ») معطوف على قوله : (وهو « رب ») أي : وذلك القسم المختص بجر الظاهر فقط : (رب ، ومذ ، ومنذ) .

قوله : (**ولا تجر بهما إلا نوعاً خاصاً من الظاهر**) قد يوجه ويعلل هذا الاختصاص : بأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت ، فخصا بجر الأوقات للمناسبة بين معناهما اسمين ومعناهما حرفين ، وأما قولهم : (ما رأيته مذ أن الله خلقه) . . فتقديره : مذ زمن أن الله خلقه ؛ أي : من زمن خلقه الله إياه ، بتقدير مضاف هو (الزمن) ، فهما مختصان بجر الزمن ، سواء كان ذلك الزمن ماضياً ؛ نحو : (ما رأيته منذ يوم ، أو مذ يومين) أي : من يوم الجمعة ، وهما فيه بمعنى : (من) ، أو كان حاضراً ، وهما فيه بمعنى : (في) نحو : (ما رأيته منذ أو مذ يومنا) أي : في يومنا الحاضر .

(**وهو**) أي : ذلك النوع الذي اختصا به من الظاهر (**الزمن المعين**) أي : المحدود (**غير المستقبل**) فخرج بالمعين : المبهم ، فلا يقال : (مذ أو منذ يوم أو غد) لأنهما إنما يدخلان على الوقت الذي يجاب به سؤال (متى ، أو كم) ، وهذا المبهم لا يصلح أن يكون جواب (متى ، أو كم) . (**ماضياً كان**) ذلك الزمن (**وهما**) أي : مذ ومنذ (**فيه**) أي : في الزمن الماضي (**لابتداء الغاية**) أي : غاية الزمن (**نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة**) أي : من يوم الجمعة ، (**أو**) كان الزمن الذي دخلا عليه (**حاضراً ، وهما فيه**) أي : في الزمن الحاضر (**للظرفية**) بمعنى (في) ، (**نحو : ما رأيته مذ يومنا**) أي : في يومنا الحاضر .

قالَ في « الجامعِ » : ولكَ رفعُ تاليهِما خبراً عنهُما ، فمعناهُما : الابتداءُ أوِ الأمدُ ، ويَرِدَانِ ظرفَينِ مُضافَينِ للفعليَّةِ بكثرةٍ ، والاسميَّةِ بقلَّةٍ .

(والكافُ) ....

قال الكردي : (ويصلحان للابتداء والانتهاء إذا كان مجرورهما معدوداً ؛ نحو : « مذ يومين » أي : من ابتدائهما إلى انتهائهما) انتهىٰ منه .

(**قال**) المصنف (**في « الجامع »** : **ولك**) أيها النحوي (**رفع تاليهما**) أي : تالي (مذ ، ومنذ) حالة كون ذٰلك التالي (**خبراً عنهما**) أي : عن (مذ ، ومنذ) ، (**فمعناهما**) أي : فمعنىٰ (مذ ، ومنذ) حينئذٍ ؛ أي : حين إذ رفع تاليهما : (**الابتداء أو الأمد**) ، وسوغ الابتداء بهما : أنهما معرفتان بمعنى : الأمد أو المدة .

قوله : (**فمعناهما : الابتداء**) أي : إن كان الزمان ماضياً ، وقوله : (**أو الأمد**) إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فمعنىٰ (مذ يوم الخميس) : أول ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس ، ومعنىٰ (مذ يومنا) و(مذ يومان) : أمد انقطاع الرؤية يومنا في الأول ، ويومان في الثاني .

قوله : (**ويردان**) هٰذا من تتمة ما في « الجامع » أي : ويرد مذ ومنذ (**ظرفين مضافين ل**) الجملة (**الفعلية بكثرة**) أي : مع كثرة وقوع ذٰلك في كلامهم ، فيحكم بظرفيتهما بإضافتهما إليها ؛ أي : إلىٰ تلك الجملة ؛ نحو : (ما رأيته منذ أو مذ جاءني زيد) .

(**و**) مضافين للجملة (**الاسمية بقلة**) أي : مع قلة وقوع ذٰلك في كلامهم ، ومثاله : نحو قول الشاعر : (من الطويل)

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع ... وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا

قال الكردي : (وأراد الشارح بما نقله عن « الجامع » تتميماً لمعاني « مذ ، ومنذ » لأنهما حينئذ خارجان عن حكم الباب ؛ لأن الباب « باب حروف الجر ») .

قوله : (**والكاف**) بالرفع معطوف علىٰ قوله : (وهو « رب ») أي : والقسم

وهيَ للتَّشبيهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ كالأسدِ) ، وللتَّعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وللتَّوكيدِ ؛ نحوُ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، . . . .

المختص بجر الظاهر (رب ، ومنذ ، ومذ) ، والكاف ، وإنما اختصت الكاف بالظاهر ؛ لأن دخولها على الضمير يؤدي إلى اجتماع الكافين في نحو : (زيد كك) أي : كأنت ، وهو ممتنع ؛ طرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة في غيره ، قاله الرضي ، وعلله الجامي : بالاستغناء عنها بـ (مثل ، ونحو) .

(**وهي**) أي : الكاف موضوعة (لـ) الدلالة على (**التشبيه**) وهو : مشاركة أمر لأمر آخر في شيء ما ؛ كالشجاعة في (**نحو : زيد كالأسد**) وكالبلادة في نحو : (زيد كالحمار) .

(**وللتعليل**) معطوف علىٰ قوله : (للتشبيه) ، ومثال كونها للتعليل : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾)(١) ؛ أي : لأجل هدايته إياكم .

قال العليمي : (أثبت كونها للتعليل قوم ، ومثلوه بالآية التي مثل بها الشارح ، ونفاه الأكثرون ، **وأجابوا** : بأن في الآية وضع الخاص موضع العام ، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر ؛ وهو الإحسان ، فهٰذا في الأصل بمنزلة : ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾)(٢) . انتهىٰ منه .

(**وللتوكيد**) أي : لتوكيد معنى الكلام ، وهي الزائدة ، واشترط في « التسهيل » لزيادتها : أمن اللبس ، ومثال ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾)(٣) ؛ أي : ليس مثله تعالىٰ شيء من المخلوقات ؛ إذ لو لم يكن المعنىٰ كذٰلك ، بل كان المعنىٰ : ليس شيء مثل مثله ؛ باعتبار معنى الكاف . . لزم المحال وإثبات المثل ،

---

(١) سورة البقرة : (١٩٨) .
(٢) سورة القصص : (٧٧) .
(٣) سورة الشورىٰ : (١١) .

ولغيرِ ذٰلكَ ، وجرُّها للضَّميرِ شاذٌّ .

(و) كذٰلكَ (حتَّىٰ) . . . .

وإنما زيدت الكاف ؛ لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ، **وقيل** : الكاف غير زائدة ، والزائدة لفظ (مثل) كما زيدت في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾[1] ، وإنما زيدت الكاف هنا ؛ لتفصل الكاف من الضمير .

قال في « المغني » : (والقول بزيادة الحرف أولىٰ من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت في كلامهم) .

(و) تكون الكاف أيضاً (**لغير ذٰلك**) أي : لغير ما ذكر لها من المعاني ، وقد أوصل معانيها في « المغني » إلىٰ خمسة ، وذٰلك الغير ؛ كالاستعلاء ، نحو قول رؤبة : (كخير) ، لمن قال له : (كيف أصبحت ؟) أي : علىٰ خير ، ومنه قولهم : (كن كما أنت) أي : علىٰ ما أنت عليه ، (**وجرها**) أي : جر الكاف (**للضمير شاذ**) أي : خارج عن استعمالاتهم ؛ كما في قوله : (من الرجز)

ولا أرىٰ بعلاً ولا حلائلاً ... كه ولا كهن إلا حاظلا

والمسموع في ذٰلك : ضمير الغيبة ، وشذ دخولها علىٰ ضمير الرفع ؛ كقولهم : (أنت كأنا) ، وأشذ من ذٰلك : ضمير المتكلم والمخاطب المتصلين في قول الحسن : (أنا كك ، وأنت كي) .

(**وكذٰلك**) أي : وكائنه كذٰلك ؛ أي : كالأحرف المختصة بالظاهر (**حتى**) الجارة للاسم في شذوذ جر الضمير بها كالكاف ؛ نحو قوله : (من الوافر)

أتت حتاك تقصد كل فج ... ترجي منك أنها لا تخيب

لا يخفىٰ أن (حتىٰ) من السبعة التي تختص بالظاهر ، فهي معطوفة علىٰ (رب) أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات إذا نكرت تلك المعطوفات ، والشارح لم

---

(١) سورة البقرة : (١٣٧) .

وهيَ لانتهاءِ الغايةِ مُطلَقاً ، ولا تكونُ جارَّةً إلَّا آخراً أو مُتَّصلاً بآخرٍ ، فلا يُقالُ : (سهرتُ البارحةَ حتَّىٰ نصفِها) .

ثُمَّ إن كانَ ما بعدَها اسماً غيرَ داخلٍ فيما قبلَها ؛ إمَّا لكونِهِ غيرَ جزءٍ له ؛ نحوُ : ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، أو لكونِهِ جزءاً ؛ كـ (يومٍ) لَمْ يقعِ الفعلُ عليهِ ؛ . . . . . .

يقدر في كلام المصنف لفظ (كذٰلك) إلا فيها ، **ولعل حكمة ذٰلك** : ليفيد أيضاً : أن جرها للضمير شاذ ، فجعل قوله : (وكذٰلك « حتىٰ ») مرتبطاً بقوله قبله في الكاف : (وجرها للضمير شاذ) ، وعلل اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت ؛ كما بين ذٰلك في « المغني » ، وعد الماتن جرها بالضمير ضرورة ، والمبرد والكوفيون يجيزونه مطلقاً ، ويقولون في السعة : (زيد ضربت القوم حتاه) ، و(قصدت الناس حتاك) .

(**وهي**) أي : (حتىٰ) موضوعة (لـ) الدلالة على (**انتهاء الغاية مطلقاً**) أي : زمانية أو مكانية ، وبقي من معانيها : أنها تكون للتعليل ، وبمعنىٰ : (إلا) الاستثنائية ، وكأنه لم يتعرض لذٰلك ؛ لتقدمه في (باب النواصب) .

(**ولا تكون**) حتىٰ (**جارة إلا آخراً**) مفعول به لـ (جارة) نحو : (أكلت السمكة حتىٰ آخرها) ، فهٰذا وما بعده شرط لجواز جر (حتىٰ) به ، لا لتحتمه ، (**أو متصلاً بآخر**) نحو : ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [1] ، (**فلا يقال**) فيها : (**سهرت البارحة حتىٰ نصفها**) وثلثها ، خلافاً لابن مالك ، وتوهم ابن مالك لم يقل به إلا الزمخشري ، (**ثم إن كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها ؛ إما لكونه**) أي : لكون ما بعدها (**غير جزء له**) أي : غير جزء لما قبلها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾) .

وقوله : (**أو لكونه جزءاً**) له (**كـ « يوم » لم يقع الفعل عليه**) غير صواب ؛

---

(١) سورة القدر : (٥) .

نحوُ : (صمتُ الأيامَ حتَّىٰ يومِ العيدِ) . . فالجرُّ بها مُتعيّنٌ ، وإن كانَ جزءاً ممَّا قبلَها ولَمْ يتعذَّرْ دخولُهُ ؛ نحوُ : صمتُ الأيامَ حتَّىٰ يومِ الثُّلاثاءِ) . . فالجرُّ بها جائزٌ ، ويجوزُ العطفُ .

فائدةٌ

متىٰ دلَّتْ قرينةٌ علىٰ دخولِ الغايةِ في حكمِ ما قبلَها . . . .

والصواب : أن يقول : (سواء كان غير جزء له ، أم جزءاً لم يقع عليه الفعل) أي : سواء كان ما بعدها غير جزء لما قبلها ؛ كما في قوله : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ (١) ؛ لأن زمن طلوع الفجر ليس جزءاً من الليل ، أو كان ما بعدها جزءاً مما قبلها ، ولٰكن لم يقع عليه الفعل ؛ أي : فعل الفاعل (**نحو : صمت الأيام حتىٰ يوم العيد**) لأن (يوم) بعض من الأيام المذكورة قبلها ، ولٰكن لا يقع عليه الصوم ؛ لحرمة الصوم فيه شرعاً . . (**فالجر بها**) أي : فجر ما بعدها بـ (حتىٰ) كجر (مطلع الفجر) أو جر يوم العيد (**متعين**) لعدم دخوله فيما قبلها حقيقة أو حكماً .

(**وإن كان**) ما بعدها (**جزءاً مما قبلها ، ولم يتعذر دخوله**) أي : دخول ما بعدها فيما قبلها حكماً (**نحو** : « **صمت الأيام حتىٰ يوم الثلاثاء** » . . **فالجر**) أي : فجر ما بعدها (**بها**) أي : بحتىٰ (**جائز**) لا واجب ؛ نظراً إلى احتمال كون يوم الثلاثاء غير مصوم به ، لكونه يوم عيد ، (**ويجوز العطف**) أي : عطف ما بعدها علىٰ ما قبلها ؛ نظراً إلى احتمال كون يوم الثلاثاء مصوماً فيه ، لكونه غير عيد .

(فائدة)

(**متىٰ دلت قرينة علىٰ دخول الغاية في حكم ما قبلها**) فواضح حكمه ، ومثال الحالة الأولىٰ ، وهو الدخول ؛ كقوله : (من الكامل)

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتىٰ نعله ألقاها

---

(١) سورة القدر : (٥) .

والشاهد فيه : (حتىٰ نعله ألقاها) حيث دل السياق علىٰ أن ما بعد (حتىٰ) داخل في حكم ما قبلها ؛ وهو الإلقاء .

وقوله : (**حتىٰ نعله**) بالجر ؛ لأن الكلام في (حتى) الجارة ؛ كما هو ظاهر وإن روي بالنصب أيضاً على الاشتغال ، فـ (حتى) : ابتدائية ، والضمير في (ألقاها) للنعل ، أو على العطف ، فـ (حتىٰ) : عاطفة ، والهاء : للنعل ، أو للصحيفة ، أو الثلاثة ، وجملة (ألقاها) : توكيد ، والقرينة علىٰ دخول الفعل فيما قبل (حتىٰ) قوله : (ألقاها) بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل ، أو الثلاثة . انتهىٰ من « شواهد الأشموني » باختصار ، وإن شئت تمام الكلام . . فراجعه في (باب عطف النسق) .

(**أو**) دلت قرينة (**علىٰ عدمه**) أي : علىٰ عدم دخول ما بعد (حتىٰ) في حكم ما قبلها . . (**فواضح**) حكم ما بعد (حتىٰ) من (**أنه يعمل به**) أي : بما دلت عليه قرينة ؛ وهو دخول ما بعدها في حكم ما قبلها في الحالة الأولىٰ ، وعدم دخوله في حكم ما قبلها في الحالة الثانية .

ومثال الحالة الثانية ؛ وهو : عدم دخول ما بعد (حتىٰ) في حكم ما قبلها : قوله ـ يدعو علىٰ قوم بالجدب ـ : (من البسيط)

سقى الحيا الأرض حتىٰ أمكن عزبت لهم فلا زال عنها الخير محدودا

وقيل : إن القرينة إنما هي مرجحة ، (**وإلا**) أي : وإن لم تدل قرينة علىٰ شيء أصلاً ؛ أي : على الدخول وعلىٰ عدمه .

وعبارة الأشموني : (**تنبيه**) : إن دلت قرينة علىٰ دخول ما بعد (إلىٰ ، وحتىٰ) نحو : (قرأت القرآن من أوله إلىٰ آخره) ، ونحو قول الشاعر : (من الكامل)

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله . . . .

. . . .

أو دلت قرينة علىٰ عدم دخوله نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ (١) ، ونحو قوله : (من البسيط)

سقا الحيا الأرض حتىٰ أمكن عزبت لهم فلا زال عنها الخير محدودا

. . عمل بها ؛ أي : حكم بالقرينة في الحالتين ؛ من الدخول في الحالة الأولىٰ ، وعدم الدخول في الثانية . انتهىٰ « ش » .

قال الصبان : (قوله : « في الأولىٰ : نحو : قرأت القرآن . . . » إلىٰ آخره ، قال ابن القاسم : كأن القرينة هنا : وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولاً لـ « قرأت ») انتهىٰ .

وفيه : إشارة إلىٰ أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير ، **وقيل** : القرينة : ظهور إرادة الاستيفاء .

قوله : (**ألقى الصحيفة**) الضمير في (ألقىٰ) يرجع إلى المتلمس ، كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند ، فبلغه ذٰلك ، فلم يظهر لهما شيئاً ، ثم مدحاه ، فكتب لكل منهما كتاباً إلىٰ عامله بالحيرة ، وأوهم أنه كتب لكل منهما صلة ، فلما وصلا الحيرة . . قال المتلمس لطرفة : (إنا هجوناه ، ولعله اطلع علىٰ ذٰلك ، ولو أراد أن يصلنا لأعطانا ، فهلم ندفع الكتابين إلىٰ من يقرؤهما ، فإن كان خيراً . . فذاك ، وإلا فررنا) ، فامتنع طرفة ، ونظر المتلمس إلىٰ غلام قد خرج من المكتب فقال له : (أتحسن القراءة ؟) ، قال : (نعم) ، فأعطاه الكتاب فقرأه ؛ فإذا فيه قتله ، فألقاه في النهر ، وفر إلى الشام ، وأتىٰ طرفة إلىٰ عامل الحيرة بالكتاب فقتله .

وقوله : (**حتىٰ نعله**) بالجر ؛ لأن الكلام في (حتى) الجارة ؛ كما هو ظاهر . . . إلىٰ آخر ما كتبناه في الصفحة الماضية .

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

قوله : (﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾)[1] ، هـٰذا مثال للحالة الثانية ؛ وهي : ما إذا دلت القرينة علىٰ عدم دخول ما بعد (حتىٰ) و(إلىٰ) فيما قبلهما ، والقرينة فيها : نهي الشارع عن مواصلة الصوم ، وكون الصيام شرعاً : هو الإمساك عن المفطر جميع النهار ، و(إلىٰ) فيها : متعلقة بـ (الصيام) لكونه مما يمتد ، لا بـ (أتموا) لأن الإتمام فعل الجزء الأخير ، فلا يمتد ، والمغيا لا بد أن يكون ممتداً ؛ وهو الليل . انتهىٰ منه .

قوله : (من البسيط)

(سقى الحيا الأرض حتىٰ أمكن عزبت ... لهم فلا زال عنها الخير محدودا)

قوله : (الحيا) بالقصر وقد يمد : هو المطر ، والقرينة علىٰ عدم دخول ما بعد (حتىٰ) فيما قبلها : دعاء الشاعر علىٰ ما بعد (حتىٰ) بانقطاع الخير عنه ، (حتىٰ أمكن) بوزن أفعل : جمع مكان ، (عزبت) : من باب فعل المضموم ؛ أي : بعدت تلك الأمكنة ، (لهم) : أي : عنهم ، فاللام بمعنىٰ : (عن) ، متعلق بـ (عزبت) ، (فلا زال الخير) : والمطر ، (محدوداً) : بحاء مهملة ودالين مهملتين ؛ أي : ممنوعاً عن تلك الأمكنة البعيدة عنهم ؛ أي : عن أهل الأرض التي وقع لها المطر ، أو بجيم ودالين مهملتين ؛ أي : (مجدوداً) ، أو معجمتين ؛ أي : (مجذوذاً) أي : عنهم ، وهـٰذا البيت مثال للحالة الأخيرة ؛ كالآية قبلها ، وهي عدم دخول ما بعد (حتىٰ) و(إلىٰ) في حكم ما قبلهما .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم تقع قرينة تدل علىٰ شيء من الحالتين ؛ أي : علىٰ دخول ما بعدهما فيما قبلهما ، أو علىٰ عدم دخوله فيه ؛ أي : إن لم تقع قرينة أصلاً ؛ أي : مطلقاً . . ففيه ؛ أي : (فـ) فيما بعد (حتىٰ ، وإلىٰ) ثلاثة (أقوال) :

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

أصحُّها : الدُّخولُ مَعَ (حتَّىٰ) دونَ (إلىٰ) حملاً لها على الغالبِ ؛ لأنَّ الأكثرَ مَعَ القرينةِ : عدمُ الدُّخولِ في (إلىٰ) والدُّخولُ في (حتَّىٰ) ، فإن كانَتْ (حتَّىٰ) عاطفةً . . دخلَتِ اتِّفاقاً ؛ لأنَّها بمنزلةِ الواوِ .

أحدها : دخول ما بعدهما فيما قبلهما مطلقاً ؛ أي : سواء وجدت قرينة تدل على الدخول أم لا .

وثانيها : عدم دخوله فيه مطلقاً ؛ أي : سواء وجدت قرينة أم لا .

ثالثها ، وهو (**أصحها**) أي : أصح الأقوال الثلاثة : (**الدخول**) أي : دخول ما بعد (حتىٰ) فيما قبلها (**مع « حتىٰ » دون « إلىٰ » حملاً لها**) أي : لما بعدهما (**على الغالب**) الكثير في كلامهم (**لأن الأكثر**) في كلامهم (**مع القرينة : عدم الدخول في « إلىٰ »**) أي : عدم دخول ما بعد (إلىٰ) فيما قبلها مع (إلىٰ) ، (و) لأن الأكثر مع القرينة (**الدخول**) أي : دخول ما بعد (حتىٰ) فيما قبلها (**في « حتىٰ »**) أي : مع (حتىٰ) ، هٰذا إذا كانت (حتىٰ) جارة كـ (إلىٰ) ، (**فإن كانت « حتىٰ » عاطفة**) ما بعدها علىٰ ما قبلها . . (**دخلت**) الغاية التي هي ما بعدها فيما قبلها (**اتفاقاً**) بين البصريين والكوفيين (**لأنها**) أي : لأن (حتى) العاطفة (**بمنزلة الواو**) العاطفة التي تدل على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، فلا خلاف بينهم في دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ نحو : (قدم الحجاج حتى المشاة) ، و(أكلت السمكة حتىٰ رأسها) .

قوله : (**أصحها : الدخول مع « حتىٰ »**) زعم الشهاب القرافي : أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتىٰ) ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة ، لا الجارة ، **والفرق بينهما** : أن العاطفة بمنزلة الواو . انتهىٰ « صبان » كما قاله شارحنا .

قوله : (**وإلا**) أي : وإن لم تقترن (حتىٰ) أو (إلى) الغائيتين بقرينة تدل علىٰ

(والواوُ) أي : واوُ القسمِ ؛ نحوُ : (واللهِ ، والنَّبيِّ ، والكعبةِ) ، . . . .

دخول ما بعدهما في حكم ما قبلهما ، أو تدل على عدم دخوله فيه . . ففي المسألة أربعة أقوال :

الأول : أنه يدخل فيهما .

الثاني : أنه لا يدخل فيهما .

الثالث : التفصيل ؛ فيدخل فيهما إن كان من جنس ما قبلهما ، وإلا فلا يدخل .

والرابع : أنه يدخل مع (حتىٰ) دون (إلىٰ) حملاً على الغالب فيهما ، فالغالب في (حتى) الدخول ، وفي (إلىٰ) عدمه ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، وقد صححه الفاكهي هنا . انظر « الكتاب » ، و« معاني القرآن » للفراء ، قاله بعض المحققين .

وفي « الكردي » : (**وإلا**) أي : وإن لم تكن قرينة أصلاً . . فأقوال ، زعم شهاب الدين القرافي : أنه لا خلاف في دخول ما بعد (حتىٰ) ، وليس كذٰلك من حيث الإطلاق ، بل الخلاف فيه منتشر ، وإنما الخلاف في العاطفة ، لا الجارة ، وذهب الفراء وجماعة إلىٰ أنه غير داخل ما لم يكن جزءاً ؛ كقولهم : (إنه لينام الليل حتى الصباح) .

والمبرد وأبو علي وأكثر المتأخرين إلىٰ دخول مجرور (حتىٰ) ، وعدم دخول مجرور (إلىٰ) ، وهـٰذا هو الذي ذكره الشارح ، وهو الذي صححه في « المغني » انتهىٰ منه .

وقوله : (**والواو**) معطوف علىٰ قوله : (وهو) أي : القسم المختص بالظاهر : (رب) ، والكاف ، و(حتىٰ) ، والواو ، (**أي**) : الـ (**واو الـ**) موضوعة لـ (**القسم**) وهي التي تكون من حروف الجر ، لا مطلقاً ، مثالها : (**نحو** : **والله** ، **و**) رب (**النبي** ، **و**) رب (**الكعبة**) للنهي الوارد عن الحلف بالمخلوق إلا في صدر الإسلام ، والشارح

وهيَ مَعَ ما قبلَها لا تختصُّ بظاهرٍ مُعيَّنٍ .

(والتاءُ) أي : تاؤُهُ ، ولا يُجَرُّ بها إلَّا لفظُ (اللهِ) تعالىٰ ، و(رَبِّ) مُضافاً لـ (الكعبةِ) أو لياءِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (تاللهِ ، وترَبِّ الكعبةِ ، وتربِّي لأفعلنَّ) ، وقولُهُم : (تالرَّحمـٰنِ ، وتحياتِكَ) . . نادرٌ .

خالف في هـٰذا التمثيل طريقة السلف ، والله أعلم بحجته ؛ ولذٰلك أولنا في حلنا علىٰ حذف مضاف ، فيكون من مجاز الحذف .

وإنما خصت الواو بالظاهر دون المضمر ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، وهو الباء ؛ بتخصيصها بأحد القسمين من الأسماء ، وخص منهما الظاهر لأصالته ، (**وهي**) أي : الواو (**مع ما قبلها**) من الحروف المختصة بالظاهر ؛ كالكاف ورب وحتىٰ (**لا تختص بظاهر معين**) أي : بظاهر مخصوص ، بل تدخل علىٰ كل اسم ظاهر ؛ كما اختصت التاء بلفظ : (رب) مضاف إلى (الكعبة) .

قوله : (**والتاء**) معطوف علىٰ ما سبق من الحروف المختصة بالظاهر (**أي : تاؤه**) أي : تاء القسم ، (**ولا يجر بها**) أي : بتاء القسم (**إلا لفظ**) الجلالة ؛ أي : لفظ يدل علىٰ جلالة مسماه وعظمته ؛ وهو لفظ : (« **الله** » **تعالىٰ** ، **و**) إلا لفظ : (**رب**) حالة كون لفظ رب (**مضافاً لـ « الكعبة »**) المشرفة (**أو**) مضافاً (**لياء المتكلم**) .

أمثلة ما ذكر : (**نحو : تالله ، وترب الكعبة ، وتربي لأفعلن**) كذا ، فهي ـ أي : التاء ـ مختصة بظاهر معين ؛ وذٰلك حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها الذي هو الواو ؛ بتخصيصها ـ أي : بتخصيص التاء ـ ببعض المضمر ؛ وهو ياء المتكلم ، وخص منه ـ أي : من الظاهر ـ : ما هو أصل بيان القسم ؛ وهو لفظ الجلالة ، وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم ؛ كـ (ترب الكعبة ، وتربي) .

(**و**) أما (**قولهم : تالرحمـٰن ، وتحياتك**) . . فهو (**نادر**) أي : قليل استعماله في لسانهم ، فلا يرد اعتراضاً علىٰ ما ذكر .

ومِنْ حروفِ الخفضِ (خلا ، وعدا ، وحاشا) وقد مرَّ الكلامُ عليها ، ومنها أيضاً (لعلَّ ، ومتىٰ ، وكي ، ولولا) ، . . . .

(ومن حروف **الخفض** : « **خلا ، وعدا ، وحاشا** » ، **وقد مر الكلام عليها**) والبحث عنها في (باب الاستثناء) .

(**ومنها**) أي : ومن حروف الخفض (**أيضاً**) أي : كما أن (خلا ، وعدا ، وحاشا) كانت من حروف الخفض : (**لعل**) في لغة عقيل ؛ كما قال شاعرهم : (من الوافر)

لعل الله فضلكم علينا ... بشيء أن أمكم شريم

وأجازوا في لامها الأولى : الإثبات والحذف ، وفي لامها الأخيرة : الفتح والكسر ، ومجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائد ؛ بجامع عدم التعلق بعامل .

(و) من حروف الخفض : (متىٰ) والجر بها لغة هذيل ، يقولون في لغتهم : (أخرجها متىٰ كمه) أي : من كمه ؛ أي : أخرج الدراهم متىٰ كمه ؛ أي : من كمه .

(و) منها : (كي) فقال في « شرح اللمحة » : (إنما يجر بها واحد من أمور ثلاثة :

أحدها : « ما » المصدرية وصلتها ؛ كقوله : (من الطويل)

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يراد الفتىٰ كيما يضر وينفع

وهو قليل في كلامهم .

الثاني : « ما » الاستفهامية ؛ كقولهم في السؤال عن علة الشيء : جئتك أمس ، فتقول : كيمه ؟ أي : لمه ؟

الثالث : « أن » المصدرية وصلتها ؛ نحو : « جئتك كي تكرمني » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ أي : كي أن تكرمني ، ف « كي » جارة ل « أن » المقدرة وصلتها) .

(و« **لولا** ») أي : ومن حروف الخفض أيضاً : (لولا) إذا وليها ضمير غير مرفوع ؛ نحو : (لولاي ، ولولاك ، ولولاه) عند سيبويه والجمهور ؛ فإنهم قالوا :

وإنَّما أسقطها ؛ لأنَّ الجرَّ بها شاذٌّ .

تنبيهٌ

قالَ ابنُ عصفورٍ في « شرحِ الجملِ » : حروفُ الجرِّ علىٰ أربعةِ أقسامٍ :
قسمٌ لا يُستعمَلُ إلَّا حرفاً .

إنها جارة للضمير المتصل بها ؛ كما اختصت (حتىٰ) والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ، مثال ذٰلك : كقوله : (من السريع)

أومت بعينيها من الهودج لولاك هٰذا العام لم أحجج

وكقول الآخر : (من الطويل)

وكم موطن لولاي طحت كما هوىٰ بأجرمه من قنة النيق منهوي

وقال الأخفش : (الضمير : مبتدأ ، و« لولا » : غير جارة ، ولٰكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ؛ كما عكسوا في : « ما أنا كأنت ») .

ويرد : بأن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة ؛ لشبهها بالأسماء الظاهرة ، وكأنه في « التوضيح » جنح لكلام الأخفش ، فلم يعدها في حروف الجر .

(**وإنما أسقطها**) أي : وإنما أسقط المصنف هٰذه الأربعة من المتن (**لأن الجر بها شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم .

(تنبيه)

أي : هٰذا الآتي كلام منبه للسامع ؛ ليستمع ما يلقىٰ إليه ، لأنه مهم يعتنىٰ به عندهم .

(**قال ابن عصفور**) تقدمت ترجمته (**في « شرح الجمل » : حروف الجر علىٰ أربعة أقسام : قسم لا يستعمل إلا حرفاً**) وهو : واو القسم وتاؤه و(رب) .

وقسمٌ يُستعمَلُ حرفاً واسماً ؛ وهوَ : مذ ، ومنذُ ، وعن ، وكافُ التَّشبيهِ .

وقسمٌ يُستعمَلُ حرفاً وفعلاً ؛ وهوَ : (حاشا ، وخلا) .

وقسمٌ يُستعملُ حرفاً واسماً وفعلاً ؛ وهوَ : (على) انتهىٰ .

وك (خلا) : (عدا) كما مرَّ ، ....

(**وقسم يستعمل حرفاً واسماً** ؛ وهو : « **مذ** ، **ومنذ** ») وقد مر وجه ذٰلك فيهما (و« **عن** ») وذٰلك إذا دخلت عليها (من) كقوله : (من الكامل)

.... من عن يميني مرة وأمامي

(**وكاف التشبيه**) **الصحيح** : أن اسميتها خاصة بالشعر ؛ كقوله : (من الرجز)

.... يضحكن عن كالبرد المنهم

المنهم : المذاب ، يقال : نهم زيد الشحم : إذا أذابه فانهم ؛ أي : مثل البرد المذاب . انتهىٰ « كردي » .

(**وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً** ؛ وهو : « **حاشا** ، **وخلا** ») .

(**وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً** ؛ وهو : « **علىٰ** ») أما حرفيتها . . فقد تقدمت ؛ نحو : ﴿ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ [1] ، وأما اسميتها . . فإذا دخلت عليها (من) كقوله : (من الطويل)

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها ....

ف (على) : اسم بمعنىٰ : فوق ، وأما فعليتها . . فنحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [2] ، ف (علا) : فعل ماض من العلو (**انتهىٰ**) كلام ابن عصفور .

(**وك « خلا » : عدا** ») في استعماله حرفاً وفعلاً (**كما مر**) في (باب الاستثناء) .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٧١) .

(٢) سورة القصص : (٤) .

وفي « الخبيصيِّ » : أنَّ اللَّامَ جاءَتْ فعلاً في قولِكَ : (لِ زيداً) ، و(مِنْ) كذٰلكَ إذا كانَ أمراً مِنْ : (مَانَ يَمِينُ) ، و(إليّ) اسماً بمعنى : النِّعمةِ ، و(في) فعلَ أمرٍ لمُؤنَّثٍ مِنْ : (وفىٰ يفي) واسماً مِنَ الأسماءِ السِّتَّةِ .

(وفي « **الخبيصي** ») أي : في الكتاب المنسوب إلى الرجل المنسوب إلىٰ خبيصة ؛ قرية بكرمان ، شرح فيها « كافية ابن الحاجب » : (**أن اللام جاءت فعلاً في قولك : لِ زيداً**) فهو أمر من (ولي ، يلي ، ولاية) .

وفي بعض النسخ : (لزيداً) ، وفي بعضها : (له زيداً) بكتابة هاء السكت ، وهي الصحيحة ؛ لأن الكلمة إنما تكتب حشواً أو طرفاً علىٰ صورة الابتداء بها والوقف عليها ، ومثله : (عه) و(فه) مما هو حرف واحد ، مع وقف عليه بهاء السكت ، فهاء السكت في نحو ذٰلك لا بد أن تثبت خطاً أينما وقعت ، وأما لفظاً . . فلا تثبت إلا وقفاً ، صرح به الدماميني في « شرح التسهيل » ، وابن رشيق في « العمدة » .

(و« من » **كذٰلك**) أي : كـ (علىٰ) تجيء فعلاً (**إذا كان**) من (**أمراً**) مشتقاً (**من**) مصدر (**مان ، يمين**) ميناً ؛ بمعنىٰ : كذب .

(و« **إليّ** ») يأتي (**اسماً**) مفرداً (**بمعنى : النعمة**) علىٰ وزن : (معىً) ، يجمع علىٰ (آلاء) بوزن (أمعاء) كـ (معىً ، وأمعاء) .

(و« **في** ») كذٰلك يأتي (**فعل أمر لمؤنث**) مشتقاً (**من**) مصدر (**وفىٰ ، يفي**) وفاء : إذا أتم الوعد ولم ينقضه .

(**و**) تأتي (في) أيضاً (**اسماً من الأسماء الستة**) المعربة بالحروف ، فعلم مما ذكره : أن الأدوات التي ترد اسماً وفعلاً وحرفاً ثلاثة ؛ وهي : (علىٰ ، ومن ، وفي) انتهىٰ « ياسين » .



ولمَّا فرغَ مِنَ القسمِ الأوَّلِ . . أخذَ يتكلَّمُ على الثَّاني فقالَ : (أو بإضافةِ اسمٍ) أي : يخفضُ الاسمُ بما مرَّ ، أو بسببِ إضافةِ اسمٍ إليهِ ؛ إذِ العاملُ في المُضافِ إليهِ هوَ المضافُ ؛ كما في « الأوضحِ » وغيرِهِ ، وهوَ الأصحُّ ؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ المُضافِ إليهِ به ، وهوَ لا يتَّصلُ إلَّا بعاملِهِ ، لا الإضافةُ نفسها ؛ كما هوَ ظاهرُ عبارتِهِ ، . . . .

---

٧٠ ـ باب الإضافة

أي : باب ما يخفض بسبب إضافته إلىٰ ما بعده ؛ أي : أن القسم الأول من المخفوضات الثلاث : باب ما يخفض بالحرف ، والقسم الثاني : باب ما يخفض بسبب إضافة ما قبله إليه .

(ولما فرغ) المصنف (من القسم الأول) من أقسام المخفوضات الثلاث ؛ وهو ما يخفض بالحرف . . (أخذ يتكلم على) القسم (الثاني) وهو ما يخفض بالإضافة (فقال : « أو بإضافة اسم » أي : يخفض الاسم بما مر ، أو بسبب إضافة اسم إليه ؛ إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف ؛ كما في « الأوضح » وغيره) من كتب المصنف ، (وهو) أي : كون العامل في المضاف إليه هو المضاف هو (الأصح) أي : القول الراجح ، وإنما كان ذٰلك هو الأصح (لاتصال الضمير المضاف إليه به) أي : بالمضاف ، (وهو) أي : الضمير (لا يتصل إلا بعامله ، لا الإضافة نفسها) أي : لا كون الإضافة نفسها هو الخافض للمضاف إليه (كما هو) أي : كون الخافض للمضاف إليه هو المضاف (ظاهر عبارته) أي : عبارة المصنف ؛ حيث قال : (أو ما يخفض بإضافة ما قبله إليه ؛ بجعل الباء سببية ، إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف ، إذ هو العامل الأقوىٰ ؛ لأنه عامل لفظي ، بخلاف الإضافة ؛ لأنها عامل معنوي ، لأنه إذا اجتمع عامل لفظي ومعنوي . . قدم العامل اللفظي على المعنوي ؛ لكونه ملفوظاً ، لا معنىً من المعاني) .

وعبارة الكردي : قوله : (أو بسبب إضافة ما قبله إليه) إشارة إلىٰ أن الباء

خلافاً للأخفشِ ، ولا الحرفُ المُقدَّرُ ، خلافاً لبعضِهِم .

في المتن ليست للآلة كما هو المتبادر ، بل هي سببية ، وقد علل ذٰلك بقوله : (إذ العامل . . .) إلىٰ آخره ، وهو مذهب سيبويه ، وهٰذا أحد المواضع التي أجاز سيبويه فيها إعمال الاسم الجامد فيه ، والثاني : باب المبتدأ ، والثالث : باب التمييز .

قوله : (**لا الإضافة نفسها**) لأنها عامل معنوي ، والمضاف لفظي ، وهو أقوىٰ منها ، وذٰلك ؛ أي : كون العامل في المضاف إليه هو المضاف يخالف (**خلافاً للأخفش**) أي : لمذهبه ؛ فإنه يقول : (العامل في المضاف إليه هو نفس الإضافة ، لا المضاف) ، (**ولا الحرف المقدر**) معطوف علىٰ قوله : (لا الإضافة) أي : وليس العامل في المضاف إليه الحرف المقدر من اللام أو (من) أو (في) كما في « التصريح » ، وفيه : أنه لا معنىً لتقدير الحرف المقدر مع نيابة المضاف عنه ، وذٰلك ؛ أي : عدم كون العامل في المضاف إليه الحرف المقدر يخالف (**خلافاً لبعضهم**) وهو ابن الباذش ؛ فإنه يقول : (العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر) ، **ورد قوله هٰذا** : بأن الجار لا يحذف ويبقىٰ عمله إلا في ضرورة ، أو في نادر كلام .

وبقي قول رابع ؛ وهو : أن العامل في المضاف إليه معنى اللام ، وهو مذهب الزجاج . انتهىٰ « عليمي » بتصرف .

وعبارة الكردي : لأن إضمار الجار وإبقاء عمله ؛ كما في قول الشاعر : (من الطويل)

. . . . أشارت كليب بالأكف الأصابع

. . قليل ، ولأن معنىٰ (غلام زيد) غير معنىٰ : (غلام لزيد) لاقتضاء الأول التعيين ، بخلاف الثاني فإنه يقتضي الملك .

قوله : (**ولا معنى الحرف المقدر**) خلافاً للزجاج .

والإضافةُ : إسنادُ اسمٍ إلىٰ غيرِهِ بتنزيلِهِ مِنَ الأوَّلِ منزلةَ تنوينِهِ ، أو ما يقومُ مَقامَهُ ،

(**والإضافة**) **لغة** : الإسناد والإلصاق والإمالة ؛ كقولهم : (أضفت ظهري إلى الجدار) أي : ألصقته إليه ، وكقول الأعمش : (من السريع)

لو أسندت ميتاً إلىٰ نحرها عاش ولم يسلم إلىٰ قابر

واصطلاحاً : (**إسناد اسم إلىٰ غيره**) مطلقاً ؛ سواء أفاد فائدة تقدمت أول الكتاب ؛ من التخصيص أو التعريف ، أم لا ، وإلا . . لم يصح الحد ؛ لأنه حينئذ مباين للمحدود ، ولا فرق في الاسم المسند بين أن يكون جامداً أو مشتقاً .

وقال : (**إلىٰ غيره**) ولم يقل : (إلى اسم غيره) لأن الثاني من جزأي الإضافة قد يكون جملة ؛ نحو : (قمت حين قمت) ، وقد يكون موصولاً حرفياً وصلته ؛ نحو : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ (١) ، ونحو : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ (٢) ، لكنه قدر في « شرح الحدود » لفظ (اسم) ، فقال : (إلى اسم غيره) ثم قال : (ولو تأويلاً) ، ثم إن قوله : (إضافة اسم إلىٰ غيره) جنس شامل للمحدود ، مما ضم فيه كلمة إلىٰ أخرىٰ علىٰ وجه جعل إحداهما حديثاً عن الأخرىٰ ، أو وصفاً لها ، أو غير ذٰلك (**بتنزيله**) أي : بتنزيل الاسم الثاني (من) الاسم (**الأول منزلة تنوينه**) أي : بمنزلة تنوين الاسم الأول ، (**أو**) منزلة (**ما يقوم مقامه**) أي : مقام تنوين الاسم الأول ؛ وهو النون التي تلي علامة الإعراب ، وتلك نون المثنىٰ وما ألحق به ، ونون الجمع وما ألحق به ، فصل مخرج لما عدا المحدود ، ووجه التنزيل المذكور : إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة ؛ كما جرىٰ على الحرف الذي قبل التنوين ، وجعل الجزء الثاني ملازماً لحالة واحدة ؛ كما التنوين كذٰلك . انتهىٰ « **عليمي** » .

---

(١) سورة البقرة : (٧٥) .

(٢) سورة البقرة : (٢٥٤) .

ولهٰذا وجبَ تجريدُ المُضافِ مِنَ التَّنوينِ ومِنَ النُّونِ ؛ لقيامِ المُضافِ إليهِ مَقامَهُ في نحوِ : (ضاربا زيدٍ) ، وتصحُّ بأدنىٰ مُلابسةٍ ، . . . .

قوله : (**ولهٰذا**) أي : ولأجل ما ذكر من تنزيل المضاف إليه منزلة تنوينه ، أو منزلة ما يقوم مقامه .

قوله : (**ولهٰذا**) علة قدمت علىٰ معلولها ، وكأن مراده : أن المضاف إليه لما نزل منزلتهما . . لم يجمع المضاف إليه معهما ؛ لأن الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض عنه .

وعلل غيره ـ أي : غير الشارح ذٰلك ؛ أي : وجوب تجريد المضاف عنهما ـ : بأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يجمع بينهما ؛ لأنهما ضدان ، وسيأتي التعليل بذٰلك ؛ أي : بما علل به غيره أيضاً في كلامه عند قول المصنف : (ولا تجامع الإضافة تنويناً) ، والنون المذكورة تشبه التنوين في أنها تلي علامة الإعراب ؛ ولهٰذا لا تحذف النون التي تليها علامة في نحو : (بساتين زيد) ، ولا فرق في التنوين بين كونه ظاهراً أو مقدراً ؛ كـ (دراهم زيد) ، أصله : (دراهم) بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ، فلما أريدت الإضافة فيه . . نوي صرفه ، وقدر فيه ، ثم حذف التنوين المقدر حين أضيف . انتهىٰ منه .

(**وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون ؛ لقيام المضاف إليه مقامه**) أي : مقام نون التثنية (**في نحو : ضاربا زيد**) أي : والأصل فيه : ضاربان .

ومراده بقيام المضاف إليه مقام النون : وقوعه في محلها ؛ أي : ولقيام المضاف إليه مقام تنوينه في نحو : (ضارب زيد) كما هو ظاهر عبارته المتقدمة من قوله : (لتنزيله منزلة تنوينه ، أو منزلة ما يقوم مقام التنوين) وهو نون التثنية والجمع ، ونون ما ألحق بهما ؛ كـ (اثنين وعشرين) .

(**وتصح**) الإضافة ؛ أي : إضافة المضاف إلى المضاف إليه (**بأدنىٰ ملابسة**)

أي : بوجود أقل مصاحبة بينهما ؛ نحو : ﴿ طُورِ سَيْنَآءَ ﴾[1] ؛ لأن (سيناء) : اسم شجر ينبت في جبل الطور ، فحصلت المصاحبة بينهما بنباته فيه ، وكذٰلك : (بقيع الغرقد) لأن البقيع اسم موضع قبور أهل المدينة ، **والغرقد** : اسم شجر ينبت في ذٰلك الموضع ، فحصلت الملابسة بينهما بنباته فيه ، ومثله أيضاً : (من الطويل)

. . . . كوكب الخرقاء . . . .

أي : كوكب يظهر في السماء في وقت الخرقاء ؛ أي : في وقت البرودة ، **والخرقاء** : هو فصل الشتاء ، ومثله : قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَنٰهَا ﴾[2] ، أضيف الضحىٰ إلى العشية ؛ لما بينهما من الملابسة ، باعتبار وقوعهما في طرفي النهار ، **وقيل** : الخرقاء : اسم امرأة مشهورة عندهم ، وأضيف الكوكب إلى الخرقاء ؛ لوقوع طلوعه وقت غزلها القطن ، وهو وقت البرودة ، وهو فصل الشتاء .

(ومراده) أي : مراد المصنف (**بالاسم**) في قوله : (أو يخفض بإضافة اسم إليه) : (**ما يقابل الوصف**) أي : لا ما يقابل الفعل والحرف الشامل للمعطوف ، والمناسب لقول المصنف الآتي : (أو بإضافة الوصف إلىٰ معموله) : أن يقول : (ما قابل الوصف المضاف لمعموله) ، ثم يذكر في ما دخل فيه (خالق السماء) لأن المراد بمعمول الوصف : ما يصح أن يرفعه الوصف أو ينصبه بكونه مفعولاً به .

قال الرضي : (أو مفعولاً فيه ، فغير الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله ، والمضاف لأحدهما ، ولٰكن لم يتوفر شرط العمل إما لكونه بمعنى الماضي ، أو بمعنى الزمن المستمر) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

---

(١) سورة المؤمنون : (٢٠) .

(٢) سورة النازعات : (٤٦) .

العاملَ عملَ الفعلِ ، بدليلِ العطفِ الآتي الدَّالِّ على المُغايرةِ ، فدخلَ نحوُ : (كاتبُ القاضي) ، و(أعجبني ضربُ زيدٍ) إذ المُضافُ في الأوَّلِ وإن كانَ وصفاً . . ليسَ بعاملٍ ، وفي الثَّاني وإن كانَ عاملاً . . ليسَ بوصفٍ .

وهٰذهِ الإضافةُ ثلاثةُ أقسامٍ ؛ لأنَّها :

إمَّا (علىٰ معنى اللَّامِ) . . . .

أي : مراده : ما يقابل الوصف ؛ أي : المشتق (**العامل عمل الفعل ؛ بدليل العطف الآتي**) في كلامه بقوله : (أو بإضافة الوصف العامل إلىٰ معموله ؛ كـ ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾)[1] ، (**الدال**) ذٰلك العطف (**على المغايرة**) بين ما هنا وبين ما سيأتي ؛ لأن العطف يدل على المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**فدخل**) فيما هنا ؛ وهو الوصف الغير العامل عمل الفعل (**نحو : كاتب القاضي ، وأعجبني ضرب زيد**) عمراً (**إذ المضاف في**) المثال (**الأول**) وهو : كاتب القاضي (**وإن كان وصفاً**) علىٰ صيغة اسم الفاعل (**ليس بعامل**) عمل الفعل ؛ لدلالته على المضي والاستمرار ، ومثله : إضافة اسم التفضيل ؛ نحو : (زيد أكرم القوم) لأن إضافته غير محضة ، خلافاً للكوفيين والفارسي ، وتبعهم أبو حيان ، (و) لأن المضاف (**في**) المثال (**الثاني**) نحو : (أعجبني ضرب زيد عمراً) ، (**وإن كان**) ذٰلك المضاف (**عاملاً**) عمل الفعل . . فـ (**ليس بوصف**) لأنه مصدر .

وقوله : (**في الأول ليس بعامل**) لانتزاع معنى الوصفية ؛ كما في : (صاحب المال) ، وإن كان عاملاً في المضاف إليه بالرفع أو بالنصب . . ليس بوصف ؛ لأنه مصدر .

(**وهٰذه الإضافة**) أي : إضافة غير الوصف العامل إلىٰ ما بعده (**ثلاثة أقسام**) بالنظر إلى الحرف المقدر فيه (**لأنها**) أي : لأن تلك الإضافة (**إما علىٰ معنى اللام**

---

(١) سورة المائدة : (٩٥) .

الَّتي للملكِ ، أو لشبهِهِ تحقيقاً ؛ حيثُ يمكنُ النُّطقُ بها (ك : غلامُ زيدٍ) ، وتقديراً حيثُ لا يمكنُ ذٰلكَ ؛ ك (ذي مالٍ ، وعندَ زيدٍ ، ومَعَ بكرٍ) ، وامتحانُ هٰذا : بأن يُؤتىٰ مكانَ المُضافِ بما يرادفُهُ أو يقاربُهُ ؛ نحوُ : (صاحبُ ، ومكانُ ، ومُصاحبُ) .

التي للملك) وذٰلك الملك : إما حقيقي ؛ نحو : (غلام زيد) ، و(مال عمر) ، أو مجازي ؛ نحو : (يد زيد) ، و(رجل خالد) .

(أو) علىٰ معنى اللام التي (**لشبهه**) أي : لشبه الملك ، وأما شبه الملك . . فهو الاستحقاق : إما حقيقة ، بأن يكون الثاني مستحقاً للأول ؛ نحو : (حصير المسجد) ، و(سرج الدابة) ، و(رب الناس) لأن الناس يستحقون رباً يعبدونه ، أو مجازاً ؛ نحو : (من الطويل)

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة . . . .

(**تحقيقاً**) كان ذٰلك ؛ أي : كونها بمعنى اللام ، وذٰلك ؛ أي : كونه تحقيقاً (**حيث يمكن النطق بها**) وإظهارها لفظاً .

مثال ذٰلك الإمكان : (**ك « غلام زيد »**) أي : غلام لزيد ، أ (و **تقديراً**) وذٰلك ؛ أي : كونها تقديراً (**حيث لا يمكن ذٰلك**) أي : النطق بها وإظهارها لفظاً .

ومثال ذٰلك : (**ك « ذي مال »** ، و« **عند زيد** » ، و« **مع بكر** » ، **وامتحان هٰذا**) أي : واختبار ؛ أي : تقدير اللام في هٰذا المذكور من الأمثلة : (**بأن يؤتىٰ مكان المضاف**) من هٰذه الأمثلة (**بما يرادفه**) أي يرادف المضاف ويوافقه في المعنىٰ ، (**أو**) يؤتىٰ بما (**يقاربه**) أي : يقارب المضاف في المعنىٰ (كأن تقول) في المثال الأول (**نحو : صاحب**) مال ، و(صاحب) مرادف لـ (ذي) في المعنىٰ .

(**و**) كأن تقول في المثال الثاني : جلست (**مكان**) زيد ؛ لأن (مكان) مرادف لـ (عند) إذا كان ظرف مكان .

(**و**) كأن تقول في المثال الثالث : كنت (**مصاحب**) بكر ؛ لأن (مصاحب) قريب من معنىٰ (مع) لأن معناها : المصاحبة .

(أو) علىٰ معنىٰ (مِنِ) البيانيَّةِ ، وذٰلكَ إذا كانَ المُضافُ إليهِ كلّاً للمُضافِ ، وصالحاً للإخبارِ به عنهُ (ك : خاتمُ حديدٍ) و(ثوبُ خزٍّ) ، . . . .

قوله : (**وامتحان هٰذا**) يعني : طريق التوصل إلى التقدير .

قوله : (**نحو : صاحب** . . .) إلىٰ آخره ، فالأولان مرادفان لـ (ذي ، وعند) ، والثالث مقارب لـ (مع) في المعنىٰ ، وليس رديفاً له ؛ لمخالفته له في امتناع إتيانه ظرفاً ، بخلاف (مكان) مع (عند) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (أو) تكون تلك الإضافة (**علىٰ معنىٰ « من » البيانية**) معطوف علىٰ قوله : (إما علىٰ معنى اللام) .

وضابط هٰذه الإضافة التي علىٰ معنىٰ « من » البيانية : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه ؛ ك (ثوب خز) ، و(خاتم حديد) ، ألا ترىٰ أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الحديد ، وأنه يصح أن يقال : (هٰذا الثوب خز) ، و(هٰذا الخاتم حديد) ؟ انتهىٰ من « التتمة » .

(**وذٰلك**) أي : كون الإضافة بمعنىٰ (من) البيانية (**إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف** ، و) كان المضاف إليه (**صالحاً للإخبار به عنه**) أي : عن المضاف ؛ كما عرفت في المثال الذي ذكرناه آنفاً ، وكما مثل به الشارح بقوله : (ك « **خاتم حديد** » ، و« **ثوب خز** ») ، وهٰذا المثال مستوف للشرطين المذكورين ، ألا ترىٰ أن جنس الحديد كل للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال : (هٰذا الخاتم حديد) ؟! وقس عليه : (ثوب خز) وما أشبهه .

وزاد الجامي على الشرطين المذكورين : أن يكون المضاف صادقاً علىٰ غير المضاف إليه ، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه .

واشترط أيضاً : أن يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف ، وإلا فتكون الإضافة بمعنى اللام ، فجملة الشروط في هٰذه الإضافة أربعة .

ولكَ في هـٰذا نصبُ الثَّاني على التَّمييزِ أوِ الحالِ ، وإتباعُهُ للأوَّلِ بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً بتأويلِهِ بالمُشتقِّ ؛ أي : مصوغٌ مِنْ حديدٍ .

مثالها المتوفر للشروط الأربعة : ما ذكره المصنف بقوله : (كـ « خاتم حديد » و« ثوب خز ») ، فإن انتفى الشرط الأول منها ؛ نحو : (يوم الخميس) . . فإنه وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم فيقال : (هـٰذا اليوم خميس) لـٰكن الخميس ليس كلاً لليوم ، وإضافته من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ، وهي علىٰ معنى اللام .

أو انتفى الشرط الثاني ؛ نحو : (يد زيد) ، فإن زيداً وإن كان كلاً لليد ، لـٰكن لا يصح الإخبار بزيد عن اليد ، فلا يصح أن يقال : (هـٰذه اليد زيد) ، فإضافتها إلىٰ زيد من إضافة الجزء إلىٰ كله ، وهي علىٰ معنى اللام أيضاً .

أو الشرطان الأخيران ؛ نحو : (ثوب زيد أو غلامه) ، و(حصير المسجد وقنديله) ، فإن المضاف إليه ليس كلاً للمضاف ، ولا صالحاً للإخبار به عنه ، فالإضافة علىٰ معنىٰ لام الملك ؛ كما في الأولين ، أو علىٰ معنىٰ لام الاختصاص ؛ كالأخيرين .

(**ولك**) أيها النحوي (**في هـٰذا**) النوع من الإضافة ؛ وهي التي كانت بمعنىٰ (من) البيانية (**نصب**) الجزء (**الثاني**) وهو المضاف إليه (**على التمييز**) فتقول : هـٰذا خاتم من جهة كونه حديداً ، (**أو**) نصبه على (**الحال**) أي : حالة كونه مصوغاً من حديد ، أو منسوجاً من خز ، منحوتاً من ساج ، في قولك : (ثوب خز ، وباب ساج) .

(**و**) جاز لك (**إتباعه**) أي : إتباع الثاني (**للأول بدلاً**) أي : بدل كل من بعض ، (**أو**) حال كون الثاني (**عطف بيان**) للأول ، (**أو**) حالة كون الثاني (**نعتاً**) للأول (**بتأويله**) أي : بتأويل الثاني (**بالمشتق**) لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، فتقول في تأويله : (**أي**) : خاتم (**مصوغ من حديد**) ، أو (ثوب منسوج من خز) ، أو (باب منحوت من ساج) .

(أو) علىٰ معنىٰ (في) الظَّرفيَّةِ عندَ بعضِهِم ، وذٰلكَ إذا كانَ الثَّاني ظرفاً للأَوَّلِ (كـ : مكرُ اللَّيلِ) ، و(شهيدُ الدَّارِ) ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ ؛ لكثرةِ وقوعِهِ في الكلامِ الفصيحِ ، بالنَّقلِ الصَّحيحِ ، وأكثرُهُم نفىٰ هٰذا القسمَ ، وما أوهمَ معنىٰ (في) . . فهوَ علىٰ معنى اللَّامِ مجازاً .

والخز : ما ركب من حرير وغيره ؛ كقطن وصوف وكتان .

والساج : شجر جيد خشبه ، تنحت منه الأبواب والقصاع ، كثير في بلاد الأرميا ، يسمىٰ في لغتهم : (وديس) ، كثير في بستاني ، ومنه صنع نوح عليه السلام سفينته .

(**أو**) تكون تلك الإضافة (**علىٰ معنىٰ « في » الظرفية عند بعضهم**) أي : بعض النحاة (**وذٰلك**) أي : كونها علىٰ معنىٰ (في) الظرفية (**إذا كان الثاني**) وهو المضاف إليه (**ظرفاً للأول**) وهو المضاف ؛ سواء كان ظرف زمان للأول (كـ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيۡلِ ﴾)[1] ؛ أي : هٰذا مكر واقع في الليل ، أ (و) ظرف مكان له ؛ كقولهم : عثمان بن عفان رضي الله تعالىٰ عنه (**شهيد الدار**) أي : مقتول ظلماً في داره وبيته وهو يقرأ القرآن .

والمراد بكون الثاني ظرفاً للأول : إذا قصد بيان ظرفيته للأول ، فإن أضيف إلى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة ؛ كما في : (مصارع مصر) و(بيع الدار) . . فهي بمعنى اللام ، لا بمعنىٰ (في) كما صرح به ابن الحاجب في « الأمالي » .

(**واختاره**) أي : اختار كونها بمعنىٰ : في (**ابن مالك ؛ لكثرة وقوعه**) أي : وقوع كونها بمعنىٰ : في (**في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح**) عن فصحاء العرب ، (**وأكثرهم**) أي : أكثر النحاة (**نفىٰ هٰذا القسم**) الذي هو بمعنىٰ (في) وأنكروه ، (**وما أوهم**) كونها بـ (**معنىٰ « في »**) الظرفية . . (**فهو**) أي : فذٰلك الموهم كائن (**علىٰ معنى اللام**) حالة كون جعلها بمعنى اللام (**مجازاً**)

---

(١) سورة سبأ : (٣٣) .

(وتُسمَّىٰ) هٰذِهِ الإضافةُ المُنقسمةُ لِمَا ذُكِرَ : محضةً ؛ لأنَّها خالصةٌ مِنْ تقديرِ الانفصالِ ، ....

بالاستعارة ؛ أي : استعاروا معنىٰ لام ـ الاختصاص ـ للفظ (في) فاستعملوها بمعنى : الاختصاص .

والجمهور وسيبويه ذهبوا إلىٰ أن الإضافة لا تعدو ـ أي : لا تتجاوز ـ أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنىٰ (من) ، وتوهم كون الإضافة بمعنىٰ (في) محمول علىٰ أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص ، فـ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ (١) ؛ بمعنىٰ : مكر مختص بالليل ؛ لكونه فيه .

وضابط هٰذه الإضافة التي بمعنىٰ (في) : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، زمانياً كان ؛ نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ، أو مكاناً حقيقياً ؛ نحو : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ (٢) ، أو مجازياً ؛ نحو : ﴿ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ (٣) ، وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه الجمهور وسيبويه ، والله أعلم . انتهىٰ « أبو النجا » .

وفي « الصبان على الأشموني » : قوله : (مجازاً) لا حاجة إليه ؛ لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف ، لٰكن لما كانت الإضافة بمعنىٰ (في) قليلاً . . ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام ؛ تقليلاً للأقسام ، وأما الإضافة بمعنىٰ (من) . . فهي كثيرة في كلامهم ، **فالأولىٰ بها** : أن تجعل قسماً علىٰ حدة . انتهىٰ « ص » .

(وتسمىٰ هٰذه الإضافة المنقسمة لما ذكر) ه ؛ أي : إلىٰ ما ذكره المصنف من الأقسام الثلاثة ؛ يعني قوله : (إما بمعنى اللام ، أو بمعنىٰ « من » ، أو بمعنىٰ « في ») : **(محضة)** أي : خالصة عن نية الانفصال بين المضاف والمضاف إليه ؛ كما ذكر الشارح علة تسميتها بذٰلك بقوله : **(لأنها خالصة من تقدير الانفصال)** بينهما ،

(١) سورة سبأ : (٣٣) .
(٢) سورة يوسف ﷺ : (٣٩) .
(٣) سورة البقرة : (٢٠٤) .

و(معنويَّةٌ) لإفادتها أمراً معنوياً (لأنَّها) مُفيدةٌ (للتَّعريفِ) أي : لتعريفِ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ إن كانَ معرفةً ؛ ك (ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، (أوِ التَّخصيصِ) أي : لتخصيصِ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ إن كانَ نكرةً ، ك (ضاربُ رجلٍ أمسِ) .

بخلاف غير المحضة ، وهي الإضافة اللفظية ؛ لأنها على تقدير الانفصال بينهما ؛ نحو : (عمرو ضارب زيد) أي : على تقدير : عمرو ضارب زيداً .

(و) تسمى أيضاً (معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً) وهو التعريف والتخصيص ؛ كما قال الشارح : (لأنها مفيدة للتعريف ؛ أي : لتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان) المضاف إليه (معرفة ؛ ك « ضارب زيد أمس ») .

(أو) مفيدة لـ (التخصيص ؛ أي : لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان) المضاف إليه (نكرة ؛ ك « ضارب رجل أمس ») .

والفرق بين التعريف والتخصيص : **أن التعريف** : رفع الاحتمال في المعارف ، **والتخصيص** : تقليل الاشتراك في النكرات .

وتسمية الأول : تعريفاً ، والثاني : تخصيصاً . . تسمية اصطلاحية ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، وإلا فالأول فيه تخصيص معنوي . انتهى « أبو النجا » .

وحاصل ما في الإضافة من التقسيم : أن الإضافة من حيث هي هي ، لا بقيد كونها لفظية فقط ، أو معنوية فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه ، وإلى غيره . . قسمان :

أحدهما : لفظية ؛ وهي : التي تفيد أمراً لفظياً ؛ وهو التخفيف بحذف التنوين ، أو بحذف ما يقوم مقامه ؛ كحذف نوني التثنية والجمع ، فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإن كان المضاف إليه معرفة ؛ ك (ضارب زيد) ، **وضابطها** : هي ما كان المضاف فيه وصفاً بمعنى : الحال أو الاستقبال ؛ اسم فاعل كان ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو مثال مبالغة ، فإن ذلك كله باق على تنكيره وإن أضيف إلى

قالَ في « المُغنِي » : والمُرادُ بالتَّخصيصِ : الَّذي لَمْ يبلغْ درجةَ التَّعريفِ ؛ فإنَّ : (غلامَ رجلٍ) أخصُّ مِنْ : (غلامٍ) لكنَّهُ لَمْ يتميَّزْ بعينِهِ ؛ كما تميَّزَ : (غلامُ زيدٍ) ، وكـ (غلامِ رجلٍ) . . ما كانَ مُتوغِّلاً في الإبهامِ ؛ كـ (غيرٍ ومثلٍ) إذا أُرِيدَ بهما مُطلَقُ المُغايرةِ والمماثلةِ ، . . . .

معرفة ؛ بدليل دخول (رب) عليه ؛ كقوله : (من البسيط)

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم　　　لاقىٰ مساعدة منكم وحرمانا

وثانيتهما : معنوية ؛ وهي : التي تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة ؛ نحو : (غلام زيد) ، أو تخصيصه به إن كان المضاف إليه نكرة ؛ نحو : (غلام رجل) ، سميت معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ، وهو التعريف أو التخصيص على التفصيل المار آنفاً .

وقد بسطنا الكلام على الإضافة في كتابنا : « التتمة على المتممة » ، فراجعه إن شئت بسط الكلام فيها .

(**قال**) المصنف (**في « المغني »**) في الفرق بين التعريف والتخصيص : (**والمراد بالتخصيص**) : هو (**الذي لم يبلغ درجة التعريف ، فإن « غلام رجل » أخص**) أي : أقل ماصدق (**من « غلام »**) أي : من (غلام) لم يقيد بـ (رجل) لأن مطلق (غلام) يدخل فيه : غلام امرأة وغلام رجل ، (**لكنه**) أي : لكن « غلام رجل » (**لم يتميز**) ولم يتعين (**بعينه**) أي : بذاته ؛ لاحتمال كونه غلام بكر ، أو غلام خالد مثلاً (**كما تميز**) وتعين (**« غلام زيد »** ، وكـ **« غلام رجل »**) في كثرة ماصدقه (**ما كان**) من الأسماء (**متوغلاً**) أي : شديد الدخول (**في الإبهام**) وكثرته (**كـ « غير ، ومثل »**) وشبه (**إذا أريد بهما**) أي : بغير (**مطلق المغايرة**) أي : المغايرة المطلقة العامة لكل أحد ؛ كما إذا قيل : (ضربت غيره) لأنه يحتمل : (ضربت غير زيد) ، أو (غير عمرو) ، أو (غير خالد) ، أ (و) أريد بـ (**مثل**) **مطلق** (**المماثلة**) كما

أو واقعاً موقعَ نكرةٍ لا تقبلُ التَّعريفَ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ وحدَهُ) ، و(لا أبا له) ، و(رُبَّ رجلٍ وأخِيهِ) ، و(كَمْ ناقةٍ وفصيلِها) .

إذا قيل : (رأيت مثله) أي : مثل أحمد ، أو مثل محمود ، فهو راجع إلىٰ (مثل) ، وكذا تقول فيما إذا قيل : (رأيت شبهه) أي : شبه زيد ، أو شبه عمرو ؛ لعدم تعين مرجع الضمير بذكر مرجعه .

قوله : (**أو**) ما كان (**واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف**) معطوف علىٰ قوله : (ما كان متوغلاً في الإبهام) .

قال العليمي : (قوله : « أو ما كان واقعاً . . . » إلىٰ آخره معطوف علىٰ قوله : « ما كان متوغلاً في الإبهام » أي : أو ما كان واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف ، وهٰذا القسم يقبل التعريف بإضافته إلى الضمير ، لٰكن يجب تأويله بنكرة ؛ أي : منفرداً عن غيره ؛ لوقوعه موقع الحال ، وهو واجب التنكير .

قوله : « أو واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف » ككونه حالاً أو تمييزاً ؛ كما في المثال الأول المذكور ، أو وقوعه اسم « لا » الجنسية ، أو معطوفاً علىٰ مجرور « رب » ، أو مجرور « كم » الخبرية) .

(كـ « **جاء زيد وحده** ») ، لأن الحال لا تعمل في المعارف ، (و) كقولهم : (**لا أبا له**) لأن (لا) تعمل في المعارف ، (و) كقولهم : (« **رب رجل وأخيه** » ، و« **كم ناقة وفصيلها !!** ») لأن (رب ، وكم) لا يجران المعارف ؛ لوجوب كون مجرورهما نكرة .

قوله : (**ما كان متوغلاً في الإبهام**) أي : شديد الدخول فيه ، يقال : وغل في الشيء : إذا دخل فيه دخولاً بيناً .

قوله : (**إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة**) أي : لا كمالهما ، وبيان الإبهام : أنك إذا قلت : (غير زيد) . . فكل شيء إلا زيداً غيره ، وكل ماصدق وصفه بالمغايرة

(أو بإضافةِ الوصفِ) عطفٌ علىٰ قولِهِ : (أو بإضافةِ اسمٍ) فتكونُ . . . .

صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحداً واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر .

وما ذكره من أن المانع من التعريف : شدة الإبهام . . مذهب ابن السراج ، وارتضاه الشلوبين ، **ورد** : بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير ؛ كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون (غلام زيد) نكرة ، وذهب سيبويه والمبرد إلىٰ أن سبب تنكيرهما : أن إضافتهما للتخفيف ، لمشابهتهما باسم الفاعل ، ألا ترىٰ أن (غيرك ، ومثلك) بمنزلة : (مغايرك ، ومماثلك) ؟!

وجعل بعضهم المقتضي لتعريف (غير) إنما هو وقوعهما بين ضدين ، كقولهم : (الحركة غير السكون) ، وهٰذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ، ومرجعه إلى السماع ، ومنه : (شبهك ، وحسبك) وألفاظ سمعت .

قال الدماميني في « شرح التسهيل » : (ولم يتعرض الشارحون إلىٰ تحقيق شدة الإبهام في « حسبك ») انتهىٰ « عليمي » .

واعلم : أن قضية كلام المصنف : أن الإضافة التي علىٰ معنى الحرف هي المعنوية فقط كما لا يخفىٰ ، وعلىٰ هٰذا : فاللفظية ليست علىٰ معنىٰ حرف .

وقضية كلام ابن مالك في « التسهيل » و« الألفية » : أن الإضافة اللفظية علىٰ معنى اللام ؛ لأنه بعد أن بين ضابط التي علىٰ معنىٰ (في ، ومن) قال : (واللام لما سوىٰ ذينك) ، ولا شك في دخول اللفظية في : (سوىٰ ذينك) انتهىٰ منه باختصار .

قوله : (**أو بإضافة الوصف**) العامل (**عطف علىٰ قوله**) سابقاً : (**أو بإضافة اسم**) غير عامل ، والتقدير : ويخفض بحرف من حروف الخفض ، أو يخفض بإضافة اسم غير عامل في معموله ؛ كـ (غلام زيد) ، أو يخفض بإضافة وصف عامل في معموله إليه ؛ كـ (ضارب زيد الآن) ، (**فتكون**) أي : فيكون الوصف العامل المذكور هنا

قسيماً له أي : يخفضُ الاسمُ بإضافةِ الاسمِ ؛ كما مرَّ ، وبإضافةِ الوصفِ العاملِ عملَ الفعلِ (إلىٰ معمولِهِ) بأن كانَ بمعنى الحالِ أوِ الاستقبالِ ، سواءٌ كانَ اسمَ فاعلٍ (كـ ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾) ، و(ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً) ، أَمِ اسمَ مفعولٍ ؛ كـ (مَرُوعِ القلبِ) ، (ومَعمُورِ الدَّارِ) الآنَ أو غداً ، أَمْ صفةً مشبَّهةً ؛ كـ (عظيمِ الأملِ) ، . . . . . .

(**قسيماً**) أي : مخالفاً ومقابلاً (**له**) أي : لما سبق من الوصف الغير العامل ، لا قسماً منه ، **والمعنىٰ** : (**أي : يخفض الاسم بإضافة الاسم**) الغير العامل إليه ؛ وذٰلك (كما مر) من نحو : (غلام زيد) ، أ (و) يخفض (**بإضافة الوصف العامل عمل الفعل إلىٰ معموله**) أي : إلىٰ ما يصح أن يرفعه ؛ بأن كان نائب فاعل له ، أو ينصبه ؛ بأن كان مفعولاً به له ، كما قيده به كثير من المحققين ، بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه ، وعمم الرضي المعمول ، إلا أنه قال : (لا يضاف الوصف إلا إلى الفاعل أو المفعول به أو فيه) ، فلم يبقَ الخلاف إلا في المفعول فيه ، **فاحفظه** .

والحاصل : أنه منصوب معنىً ، وهو معمول اسم الفاعل ، أو مرفوع معنىً ، وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة .

(**بأن كان**) ذٰلك الوصف (**بمعنى الحال**) نحو : (ضارب زيد الآن) ، (**أو**) بمعنى (**الاستقبال**) نحو : (ضارب زيد غداً) ، (**سواء كان**) ذٰلك الوصف (**اسم فاعل** ؛ كـ ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾)[1] ، ومنه : أمثلة المبالغة ؛ كـ (شراب العسل) .

(و) مثل للحال والاستقبال بقوله : كـ (« **ضارب زيد الآن ، أو غداً** » ، **أم**) كان ذٰلك الوصف (**اسم مفعول** ؛ كـ « **مروع القلب ، ومعمور الدار الآن ، أو غداً** ») .

قوله : (**مروع القلب**) بفتح الواو المشددة ؛ من الروع ، وهو الخوف ؛ أي : مخوف قلبه ، ومعمور داره .

(**أم**) كان ذٰلك الوصف (**صفة مشبهة** ؛ كـ « **عظيم الأمل** ») أي : عظيم أمله

---

(١) سورة المائدة : (٩٥) .

(وحسنِ الوجهِ ، وتُسمَّىٰ) هـٰذهِ الإضافةُ (غيرَ محضةٍ) لأنَّها في تقديرِ الانفصالِ ، (ولفظيَّةً) لإفادتِها أمراً لفظياً ، (لأنَّها) جيءَ بها (لمجرَّدِ التَّخفيفِ) في اللَّفظِ بحذفِ التَّنوينِ ، أو ما يقومُ مَقامَهُ ، أو لرفعِ القبحِ ؛ كما في نحوِ : (حسنُ الوجهِ) فإنَّ في جرِّهِ تخلُّصاً مِنْ قبحِ رفعِهِ ؛ ....

وقصده (و« **حسن الوجه** ») أي : حسن وجهه (**وتسمىٰ هـٰذه الإضافة : غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال**) لأن نحو : (ضارب زيد) مثلاً في تقدير : ضارب هو زيداً ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً ، (**ولفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، لأنها جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين**) في نحو : (ضارب زيد) .

قوله : (**لمجرد التخفيف في اللفظ**) أي : في لفظ المضاف بحذف التنوين ؛ كما في : (ضارب زيداً) ، أو النون ؛ كما في نحو : (هما ضاربا زيد) ، أو في لفظ المضاف إليه ؛ كما في : (القائم الغلام) ، إذ أصله : (القائم غلامه) ، أو فيهما ؛ نحو : (زيد قائم الغلام) ، إذ أصله : (قائم غلامه) ، ذكره الشارح في « شرح المتممة » .

(**أو**) لمجرد التخفيف بحذف (**ما يقوم مقامه**) أي : مقام التنوين في جعله اللفظ تاماً ؛ وهو نون التثنية والجمع وشبههما ، كنون (القمرين ، والعمرين) ، وكنون (عشرين ، وتسعين) وما بينهما من العقود .

(**أو لرفع القبح**) في اللفظ ، هو معطوف علىٰ قوله : (لمجرد التخفيف) أي : أو لأن الإضافة جيء بها لمجرد رفع قبح عمل الصفة المجردة عن (أل) في معمولها الرفع أو النصب (**كما في نحو**) قولك : (« **حسن الوجه** » ، **فإن في جره**) أي : في جر (الوجه) بإضافة (حسن) إليه (**تخلصاً من قبح رفعه**) أي : من قبح رفع الوجه .

قال في « التوضيح » : (ومن ثم لم يمتنع : « الحسن وجهه » لانتفاء قبح الرفع ، باقتران الصفة بـ « أل » ، ولم يمتنع أيضاً نحو : « الحسن وجهاً » لانتفاء

لخلوِّ الصِّفةِ لفظاً مِنْ ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ ، ومِنْ قبحِ نصبِهِ بإجراءِ وصفِ القاصرِ مَجرى المُتعدِّي ، فلا تفيدُ المُضافَ تعريفاً ، ولهٰذا صحَّ وصفُ النَّكرةِ به في نحوِ : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ، ووقوعُهُ حالاً في نحوِ : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ ، . . . .

قبح النصب باقترانها بـ « أل » لأن النكرة تنصب على التمييز) انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**لخلو الصفة لفظاً**) في « الكردي » : **الأولىٰ** : حذف (لفظاً) لأنه لا حاجة إليه ؛ أي : فإن في جر (الوجه) بإضافة الصفة إليه براءة من قبح رفعه ؛ لأجل خلو الصفة (**من ضمير يعود على الموصوف**) المقدر (و) تخلصاً (**من قبح نصبه**) أي : نصب الوجه (**بإجراء وصف**) الفعل (**القاصر**) أي : اللازم ؛ وهو (حسن) من حسن (**مجرىٰ**) وصف الفعل (**المتعدي**) فينصب به .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**لخلو الصفة لفظاً** . . .) إلىٰ آخره ، كذا في « المغني » .

ووجه رفع قبح ذٰلك ـ أي : قبح رفعه ونصبه بالإضافة ـ : هو ما قالوا من أن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتىٰ تقدر تحويل إسنادها إلىٰ ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ، بخلافه في صورة رفع (الوجه) بـ (حسن) ، فإن (حسناً) حينئذ : حال من الضمير لفظاً أو تقديراً ؛ إذ لا يتأتىٰ عمله رفعين ، **فالأولىٰ** : حذف (لفظاً) ، من قوله : (لخلو الصفة لفظاً) ، وفاقاً لما في « التوضيح » ، وخلافاً لما في « المغني » ، **فاعرف ذٰلك** . انتهىٰ منه .

قوله : (**فلا تفيد**) تلك الإضافة (**المضاف**) وهو لفظ : حسن (**تعريفاً**) له ، هٰذا تفريع علىٰ قول المصنف : (لأنها لمجرد التخفيف) ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم إفادتها المضاف تعريفاً (**صح وصف النكرة به**) أي : بالمضاف (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[1] ، و) صح (**وقوعه**) أي : وقوع المضاف (**حالاً في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ . . . ﴾) الآية[2] .

---

(١) سورة المائدة : (٩٥) .

(٢) سورة الحج : (٩) .

ولا تخصيصاً ؛ لأنَّ أصلَ (ضاربُ زيدٍ) : (ضاربٌ زيداً) ، لا : (ضاربٌ) كما تُوهِمُ ، فالاختصاصُ موجودٌ قبلَ الإضافةِ .

الآية الأولىٰ من سورة (المائدة) ، وهي بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾[1] .

والآية الثانية في سورة (الحج) ، وتمامها مع الآية السابقة : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۞ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴾[2] .

قوله : (**ولا تخصيصاً**) معطوف علىٰ قوله : (تعريفاً) أي : ولا تفيد المضاف تعريفاً ؛ أي : ولا تفيده تخصيصاً ، والفرق بينهما : **أن التعريف** : رفع الاحتمال في المعارف ، **والتخصيص** : تقليل الاشتراك في النكرات ؛ كما مر .

(**لأن أصل « ضارب زيد » : « ضارب زيداً » ، لا « ضارب »**) فقط (**كما توهم**) بعضهم إفادتها التخصيص ، والمتوهم هو ابن مالك ، ولم يصرح باسمه ؛ تأدباً معه .

رد ابن مالك تبعاً لابن الضائع على ابن الحاجب في قوله : (ولا تفيد إلا تخفيفاً) فقال : (بل تفيد أيضاً التخصيص ؛ فإن : « ضارب زيد » أخص من « ضارب ») انتهىٰ .

فليس مراد من يقول : (إنها لا تفيد تخصيصاً) : أن لا تخصيص في نحو : (ضارب زيد) لظهور بطلان ذٰلك ؛ لامتياز ضارب زيد من ضارب غيره ، **وإنما مراده** : أن ذٰلك التخصيص لم ينشأ من الإضافة ، بل موجود قبلها بالمعمول . انتهىٰ « كردي » .

(**فالاختصاص**) في المضاف (**موجود قبل الإضافة**) أي : قبل أن تأتي بالإضافة ،

---

(١) سورة المائدة : (٩٥) .

(٢) سورة الحج : (٨ ـ ٩) .

(ولا تجامعُ الإضافةُ) وجوباً (تنويناً) ولو مُقدَّراً ؛ لأنَّهُ يدلُّ على الانفصالِ ، والإضافةُ تدلُّ على الاتِّصالِ ، فلا يُجمَعُ بينهُما ، (ولا نوناً تاليةً . . . .

(ولا تجامع الإضافة وجوباً) أي : يجب ألا تجامع **(تنويناً)** لفظية كانت تلك الإضافة ، أو معنوية ؛ لما ذكره الشارح سابقاً .

واعلم : أن ظاهر كلام المصنف : انحصار الإضافة في هٰذين النوعين المذكورين ؛ يعني : المعنوية واللفظية ، وزاد في « التسهيل » قسماً ثالثاً ؛ وهي : الشبيهة بالمحضة ، وحصر ذٰلك في تسع إضافات :

١ ـ إضافة الاسم إلى الصفة .

٢ ـ وإضافة المسمىٰ إلى الاسم .

٣ ـ وإضافة الصفة إلى الموصوف .

٤ ـ وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة .

٥ ـ وإضافة المؤكد إلى المؤكد .

٦ ـ وإضافة المعتبر إلى الملغي .

٧ ـ وإضافة الملغي إلى المعتبر ، ونوزع في بعضها ، فليراجع شروحه .

ولا تجامع الإضافة تنويناً ؛ أي : يجب ألا تجامع الإضافة تنويناً **(ولو)** كان ذٰلك التنوين **(مقدراً)** كما إذا كان المضاف غير منصرف ؛ أي : سواء كان ذٰلك التنوين ظاهراً ؛ كما في : (ضارب زيد) ، و(ضاربات عمرو) ، و(غلام زيد) ، و(كاتب القاضي) ، أم مقدراً ؛ كما في : (ضوارب زيد) ، و(حواج بيت الله) ، فإن التنوين في هٰذين مقدر حذف للإضافة ؛ بدليل نصبها المفعول ، وكما في : دراهم زيد **(لأنه)** أي : لأن التنوين **(يدل على الانفصال)** أي : انفصال المضاف عن المضاف إليه ، **(والإضافة تدل على الاتصال)** أي : اتصال المضاف بالمضاف إليه ، **(فلا يجمع بينهما)** لأنهما ضدان ، **(ولا)** تجامع الإضافة **(نوناً تالية)** أي : تابعة

للإعرابِ) وهيَ : نونُ المثنَّىٰ والمجموعِ علىٰ حدِّهِ وشبهِهِما ؛ كـ (ضاربا زيدٍ ، وضاربو عمرٍو) ، (مُطلَقاً) عنِ التَّقييدِ بما يأتي ، بخلافِ نونِ المُفرَدِ وجمعِ التَّكسيرِ ؛ كـ (شيطانٍ ، وشياطينَ) فإنَّها تجامِعُها ؛ لأنَّها غيرُ تاليةٍ للإعرابِ ، بل هوَ تالٍ لها أو عليها ، . . . .

(لـ) علامة (**الإعراب**) أي : آتية بعد حرف الإعراب ؛ وهو الألف أو الواو أو الياء ، (**وهي نون المثنىٰ والمجموع**) الذي (**علىٰ حده**) أي : علىٰ حد المثنىٰ وطبقه ؛ وهو جمع المذكر في اختتامه بالنون والياء ، وأما قوله : (من الخفيف)

. . . . لا يـزالـون ضـاربـيـن الـقـبـاب

. . فمؤول بأوجه في « المغني » و« التصريح » في (باب إعراب جمع المذكر السالم) منها : أن الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون ؛ كـ (مساكين) لا بالنون ، (**و**) نون (**شبههما**) أي : نون ما ألحق بهما في إعرابه .

مثال نون المثنىٰ : (**كـ « ضاربا زيد »** ، **و**) نون الجمع : كـ (**ضاربو عمرو**) ، ونون ما ألحق بهما ؛ كـ (اثنا عمرو) ، و(عشرو زيد) حالة كون عدم مجامعة التنوين مع الإضافة (**مطلقاً عن التقييد بما يأتي**) في الصور الخمس المستثناة من عدم مجامعة (أل) مع التنوين ، (**بخلاف نون المفرد وجمع التكسير ؛ كـ « شيطان ، وشياطين » ، فإنها**) أي : فإن نون المفرد وجمع التكسير (**تجامعها ؛ لأنها غير تالية للإعراب ، بل هو**) أي : الإعراب (**تال لها**) أي : واقع بعد نونهما ، (**أو**) الإعراب واقع (**عليها**) أي : حالة كونه ؛ أي : كون الإعراب تال لها ؛ أي : واقعاً عليها ، جارياً على الخلاف في أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة ، أو مقارن له ؛ أي : لآخر الكلمة ، وبقي قول ثالث ؛ وهو : أن الإعراب قبل آخر الكلمة ، لكنه ـ أي : لكن هاذا القول الثالث ـ لا يوافق فرض المسألة ؛ أي : ما يعرض ويقدر في محل الإعراب ؛ من أنه تال لها أو عليها ، فلذا ـ أي : فلأجل عدم موافقة القول الثالث لفرض المسألة ـ أسقطه ؛

(ولا) ما فيهِ (أل) لأنَّ المقصودَ منها : أصالةُ التَّعريفِ ، . . . .

أي : أسقط الشارح القول الثالث ، وقد مر ما يتعلق بذٰلك ؛ أي : بموقع الإعراب أول الكتاب في (بحث الإعراب) ، وقد أشار الجعبري في « نونيته » إلى الأقوال الثلاثة فقال : (من الكامل)

والشكل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان

انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : قوله : (**والمجموع علىٰ حده**) أي : علىٰ حد المثنىٰ في كون آخره نوناً قبلها حرف مد ؛ احترازاً به عن جمع التكسير وجمع تصحيح المؤنث .

قوله : (**وشياطين**) أي : في اللغة المشهورة فيه ، وأما من قال بالرفع : (شياطون) كما قرئ به في الشواذ ، و(بستانون) في (بساتين) . . **فالظاهر** : حذف النون في الإضافة في ذٰلك ؛ كما في : (ثمانون) .

قوله : (**بل هو تال لها أو عليها**) إشارة إلى الخلاف في أن الحركة هل هي بعد الحرف أو عليها ؟ وإلى الأول ذهب الرضي في (مبحث المضارع) من « شرح الشافية » .

وقيل : هي قبل الحرف ، وللسيوطي في ذٰلك كلام طويل في « الأشباه والنظائر » .

واعلم : أنه لا يحذف من المضاف غير التنوين والنون المذكورة .

نعم ؛ قد تحذف منه تاء التأنيث ؛ وذٰلك في : (إقام الصلاة) ، و(أبو عذرها) أي : إقامة الصلاة ، وأبو عذرتها ؛ وهي البكارة ، قالوا : (ولا ثالث لهما) انتهىٰ « كردي » .

(**ولا**) يضاف (**ما فيه « أل »**) ، وأما (الثلاثة الأثواب) . . ف (أل) فيه زائدة ، أو (الأثواب) : بدل من (الثلاثة) بدل كل من كل (**لأن المقصود منها**) أي : من الإضافة (**أصالة التعريف**) حينئذ ؛ أي : في أصل وضعها .

وهوَ حاصلٌ لِمَا فيهِ (أل) بغيرِها ، ولهٰذا لا تُجامعُ العلمَ باقياً علىٰ علميَّتِهِ ، فلا يُقالُ : (الغلامي) ، ولا (زيدُكُم) ، بل يجبُ حذفُ (أل) مِنَ (الغلامِ) ، ويُقدَّرُ في (زيدٍ) الشُّيوعُ ، . . . .

وفي « الكردي » : قوله : (**أصالة**) أي : لأن المقصود منها : قصد أصالة ، أو في الأصل ، وهي بالفتح مصدر (أصل) بالضم ؛ كـ (كرم كرامة) .

قوله : (**التعريف**) أي : والتخصيص ، وإن قصد ـ أي : التخصيص منها ـ . . فليس بطريق الأصالة .

والفرق بينهما ـ كما مر ـ : **أن التعريف** : رفع الاحتمال في المعارف ، **والتخصيص** : تقليل الاشتراك في النكرات ، وليس هو ـ أي : التخصيص ـ مقصوداً من الإضافة .

(**وهو**) أي : التعريف (**حاصل لما فيه « أل » بغيرها**) أي : بغير الإضافة ؛ وهو دخول (أل) عليه ، فلا حاجة إلىٰ إضافته لتحصيل التعريف له ، فلو أضيف ما فيه (أل) . . لزم تحصيل الحاصل (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون المقصود من الإضافة : أصالة التعريف (**لا تجامع**) الإضافة مع (**العلم**) أي : لا يضاف العلم حالة كونه (**باقياً علىٰ علميته**) إلا إذا قصد تنكيره ؛ لحصول المقصود من الإضافة بتعريف العلمية ، فلا حاجة إلىٰ إضافة العلم بقصد تعريفه ؛ لما فيه من تحصيل الحاصل ، (**فلا يقال**) في (الغلام) المعرف بـ (أل) : (**الغلامي**) بإضافته إلىٰ ضمير المتكلم ، (**ولا**) يقال في (زيد) المعرف بالعلمية : (**زيدكم**) بإضافته إلىٰ ضمير المخاطبين ، (**بل يجب حذف « أل » من « الغلام »**) إذا أريد إضافته ، فتقول : (غلامي) لئلا يجتمع معرفان في كلمة واحدة ، (**و**) يجب أن (**يقدر في « زيد » الشيوع**) والتنكير إذا أريد إضافته ، فلا يبقىٰ علىٰ علميته ؛ وذٰلك بأن يجعل زيد واحداً ممن سمي بهٰذا الاسم غير معين ، وأجاز الرضي اجتماع العلمية والإضافة ؛ لاختلاف جهتيهما . انتهىٰ « كردي » .

(إلَّا في نحوِ : الضَّارِبا زيدٍ) ممَّا المُضافُ فيهِ وصفٌ مثنّىً ، والمُضافُ إليهِ معمولُهُ ، (و) نحوِ : (الضَّاربو زيدٍ) ممَّا المُضافُ فيهِ وصفٌ مجموعٌ علىٰ حدِّ المثنَّىٰ ، والمُضافُ إليهِ معمولُهُ ، (و) نحوِ : (الضَّاربُ الرَّجلِ) ممَّا المُضافُ إلى الوصفِ بـ (أل) أيضاً ، (و) نحوِ : (الضَّاربُ رأسَ الرَّجلِ) ممَّا المُضافُ إليهِ مُضافٌ لِمَا هيَ فيهِ ، . . . .

ومن ذٰلك : قوله : (من الطويل)

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم　　بأبيض ماض الشفرتين يماني

وقول الآخر : (من الطويل)

فإن قريش الحق لم تتبع الهوىٰ　　ولم يقبلوا في الله لومة لائم

والإضافة في ذٰلك لأدنىٰ ملابسة ، وجعل ابن مالك في « التسهيل » ذٰلك من إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه ؛ أي : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، وإن قريشاً أصحاب الحق .

وقوله : (**إلا في نحو : الضاربا زيد**) استثناء من قوله : (ولا يضاف ما فيه « أل ») المعرفة إلا في نحو : (جاء الضاربا زيد) ، حالة كون ذٰلك النحو (**مما**) أي : من التركيب الذي (**المضاف فيه وصف مثنىً ، والمضاف إليه معموله**) أي : معمول ذٰلك الوصف ، بخلاف نحو : (جاء الصاحبا زيد) لأن المضاف فيه وإن كان وصفاً فليس بمعنى الحال والاستقبال ، بل هو بمعنى المضي .

(**و**) إلا في (**نحو**) : جاء (**الضاربو زيد ؛ مما المضاف فيه وصف مجموع علىٰ حد المثنىٰ ، والمضاف إليه معموله**) أي : معمول ذٰلك الوصف .

(**و**) إلا في (**نحو** : « **الضارب الرجل** » **مما المضاف**) فيه (**إلى الوصف**) المقرون (**بـ** « **أل** ») والمضاف إليه معموله (**أيضاً**) أي : كالأمثلة .

(**و**) إلا في (**نحو : الضارب رأس الرجل**) أي : (**مما المضاف إليه**) فيه ؛ وهو لفظ : رأس (**مضاف لما**) أي : لاسم (**هي**) أي : (أل) موجودة (**فيه**) وهو لفظ :

(و) نحوِ : مررتُ (بالرَّجلِ الضَّاربِ غلامَهُ) ممَّا المُضافُ إليهِ مُضافٌ لضميرٍ عائدٍ علىٰ ما هيَ فيهِ ، فهٰذهِ المسائلُ الخمسُ اغتُفِرَ فيها الجمعُ بينَ (أل) والإضافةِ ، وما عداها لا يجوزُ فيهِ ذٰلكَ على الرَّاجحِ .

(الرجل) ، وإنما جاز دخول (أل) في المضاف إليه الثاني ؛ لأن المتضايفين كشيء واحد ؛ ولذٰلك يمتنع توسيط أكثر من مضاف واحد بينهما ، فلا يجوز : (الضارب ابن أخت القوم) .

قال في « التصريح » : (و) إلا في (**نحو** : « **مررت بالرجل الضارب غلامه** » **مما المضاف إليه**) الثاني ؛ وهو لفظ : غلام (**مضاف لضمير عائد علىٰ ما**) أي : على اسم (**هي**) أي : أل (**فيه**) وهو لفظ : (الرجل) المذكور أولاً .

(**فهٰذه المسائل الخمس**) المستثناة بقوله أولاً : (ولا يضاف ما فيه « أل » إلا في نحو : الضاربا زيد . . .) إلىٰ آخرها .

(**اغتفر**) وسومح (**فيها الجمع** بين « **أل** » والإضافة) على الراجح ، خلافاً للفراء في إجازته إضافة الوصف المحلىٰ بـ (أل) إلى المعارف كلها ؛ العلم وغيره ، كـ (الضاربها) و(الضارب هٰذا) ، وهٰكذا .

(**وما عداها**) أي : وما عدا هٰذه المسائل الخمس (**لا يجوز فيه**) أي : فيما عداها (**ذٰلك**) أي : الجمع فيه بين (أل) والإضافة (**على الراجح**) كما مر آنفاً ، فيمتنع : (الضارب زيد) ، وأجازه الفراء ، فيجوز عنده : (الضاربك ، والضاربي) ، ونحوهما ؛ كـ (الضاربهما ، والضاربهم) ، وعليه : فالضمير المستتر في : (الضاربك) مثلاً منصوب المحل على المفعولية ، لا مجرورة بالإضافة ، والتنوين سقط ؛ لاتصال الضمير ، لا للإضافة ، وتفصيل ذٰلك يطلب من المطولات . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**فهٰذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين « أل » والإضافة**) قال العليمي : (لأن المقصود من الإضافة اللفظية ـ التي هٰذه الخمس منها ـ : التخفيف ،

والأمورُ الَّتي يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ عشرةٌ ، ذكرَها في « المُغنِي » .

أو رفع القبح ، وذٰلك حاصل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذٰلك ، فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بها ؛ كـ « الجعد الشعر » بحذف الضمير أو الجار والمجرور ؛ لأن الأصل : « الجعد شعره » أو « شعر منه » ، فلما أضيف . . حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف ، فحصل التخفيف بذٰلك ، وقرن المضاف إليه بـ « أل » عوضاً عما فاته من الضمير أو التنوين ؛ لأن « أل » والإضافة يتعاقبان على الاسم ، فولي المضاف ؛ كما يليه التنوين ، وحمل على الصفة المشبهة ؛ نحو : « الضارب الرجل » لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ « أل » ، والمضاف إليه مقرون بها .

وإذا كانت « أل » في المضاف إليه الثاني . . كانت كأنها في الأول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد في عدم استغناء أحدهما عن الآخر ، والضمير العائد إلىٰ ما فيه « أل » منزل منزلة الاسم المقرون بـ « أل » .

ولما طال الوصف المثنىٰ والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف . . لم يحتج فيه لاشتراط « أل » في المضاف إليه) انتهىٰ .

(**والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، ذكرها في « المغني »**) أي : ذكر منها في « المغني » أحد عشر :

أحدها : التعريف ؛ كـ (غلام زيد) .

والثاني : التخصيص ؛ كـ (غلام امرأة) .

والثالث : التخفيف ؛ كـ (ضارب زيد) .

والرابع : إزالة القبح ؛ كـ (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، ومر تعليل هٰذه الأوجه الخمسة .

والخامس : تذكير المؤنث ؛ كقوله : (من البسيط)

إنارة العقل مكسوف بطوع هوىً . . . .

. . . .

والسادس : تأنيث المذكر ؛ كقوله : (من الطويل)

. . . . كما شرقت صدر القناة من الدم

والسابع : الظرفية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[1] .

والثامن : المصدرية ؛ نحو قوله : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[2] .

والتاسع : وجوب التصدير ؛ نحو : (غلام من رأيت ؟) ، و(صبيحة أي يوم سفرك ؟) .

والعاشر : الإعراب ؛ نحو : (هٰذه خمسة عشر زيد) عند من أعربه ، والأكثر علىٰ بنائه .

والحادي عشر : البناء ؛ وذٰلك في ثلاثة أبواب :

أحدها : أن يكون المضاف مبهماً ؛ كـ (غير ، ومثل ، ودون) ، مثال (غير) : كقوله : (من البسيط)

لم يمنع الماء منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

بفتح (غير) .

ومثال (مثل) : نحو : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3] عند من فتح (مثل) .

ومثال (دون) : نحو : (جلست دون زيد) .

الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه (إذ) نحو : (ضربته حينئذ) .

الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً ؛ نحو : (جئت حين طلعت الشمس) .

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (٢٥) .

(٢) سورة الشعراء : (٢٢٧) .

(٣) سورة الذاريات : (٢٣) .

. . . .

وهـٰذه اثنا عشر موضعاً إجمالاً ، وأربعة عشر موضعاً تفصيلاً . انتهىٰ « كردي » مع زيادة .

وذكر الرضي : أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التثنية ؛ نحو قولك : (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذٰلك) ، ويكتسب منه الجمع ؛ كقوله : (من الوافر)

ومـا حـب الـديـار شـغـفـن قـلـبـي . . . .

وزاد في « الأشباه والنظائر » : أن المضاف يكتسب التنكير من المضاف إليه ؛ وهو سلب تعريف العلمية . انتهىٰ « عليمي » .

وهي إحدىٰ عشرة علىٰ ما ذكره في « المغني » ، وقال الشارح : (وهي عشرة) ، وعنىٰ بها : غير التخلص من القبح ؛ لذكره إياه سابقاً . انتهىٰ « كردي » .



(بابٌ) في ذكرِ الأسماءِ العاملةِ عملَ أفعالِها

(يعملُ عملَ فعلِهِ) مِنَ الأسماءِ (سبعةٌ) وزادَ في « الشُّذورِ » : اسمَ المَصدَرِ ، والظَّرفَ والمجرورَ المُعتمدَينِ ، ....

---

٧١ ـ (باب في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها)

فترفع الفاعل ، وتنصب المفعول ، ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور .

واعلم : أن أصل العمل : أن يكون للأفعال ، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالأفعال في دلالته على الحدث ، وإنما كان الأصل في العمل أن يكون للأفعال ؛ لدلالتها على الزمان تضمناً ، أو على المكان التزاماً ؛ اللذين هما لا يستغني كل كون عنهما . انتهىٰ من « التتمة » .

أي : أبواب في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها ، (**يعمل عمل فعله من الأسماء سبعة**) أنواع ، (**وزاد**) المصنف (**في « الشذور »**) علىٰ هـٰذه السبعة : (**اسم المصدر**) وهو : ما كان مدلوله مدلول المصدر ، أو ما نقص حروفه عن حروف فعله ؛ نحو : (اغتسل غسلاً) فهو بمعنى : اغتسالاً ، ولـٰكن نقص حروفه عن حروفه ، لـٰكنه قال في « شرح اللمحة » : إنه لا يجري حروفه علىٰ حروف الفعل ، ولا يعمل عمله إلا شاذاً ؛ كقوله : (من الوافر)

.... وبعد عطائك المئة الرتاعا

وأهل الكوفة يرون إعماله قياساً مطرداً . انتهى . انتهىٰ « كردي » .

(و) زاد أيضاً فيه ـ أي : في « الشذور » ـ على السبعة : (**الظرف** ، و) الجار و(**المجرور المعتمدين**) علىٰ نفي أو استفهام ، أو موصوف أو موصول ، أو مخبر عنه ، فحينئذ يترجح في المرفوع بعدهما ـ أي : بعد الظرف والجار والمجرور ـ كونه

فعلىٰ هـٰذا تكونُ عشرةً :

أحدُها : (اسمُ الفعلِ) وهوَ : ما نابَ عنِ الفعلِ وليسَ فضلةً ، ولا مُتأثِّراً بعاملٍ ،

فاعلاً مع جواز كونه مبتدأ مخبراً عنه بأحدهما ، وهـٰذا مختار ابن مالك ، وظاهر كلامه في « الشذور » يقتضيه .

وقيل : يترجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلاً ، وهو مذهب الأكثرين . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

مثالهما : (أعندك زيد ؟) ، (أفي الدار عمرو ؟) على المختار من أن المرفوع بعدهما مرفوع بهما بالاستقرار المحذوف ، ومن عدهما ينبغي له أن يقول : (باب ما يعمل عمل الفعل) كما فعل في « الشذور » ، لا عمل فعله ؛ إذ الظرف والمجرور لا فعل لهما .

وأما على القول بأن العمل للاستقرار المحذوف . . فلا وجه لعدهما أصلاً ؛ لأن العامل حينئذ إما الفعل ، وقد مر ، أو اسم الفاعل ، وسيأتي . انتهىٰ « كردي » .

(**فعلىٰ هـٰذا**) القول الذي زاد الثلاثة على السبعة : (**تكون**) جملة العوامل التي تعمل عمل الفعل (**عشرة**) ، فهو قول ضعيف ؛ كما قد علمت :

(**أحدها**) أي : أحد تلك السبعة : (**اسم الفعل** : **وهو ما ناب عن الفعل**) في عمله عمل الفعل ؛ من رفع الفاعل إن كان لازماً ، ونصب المفعول إن كان متعدياً ، (**وليس فضلة ، ولا متأثراً بعامل**) .

قوله : (**أحدها : اسم الفعل**) فيه : أن فيه (آمين) و(إيه) ، فلم يسمع لهما مفعول ، وسماهما متعدياً ، تقول : (استجب دعائي) ، و(زدني الحديث) ، فقوله : (يعمل عمل فعله) يعني : القلبي .

قوله : (**ما ناب عن الفعل**) أي : معنىً ؛ بحيث يدل على الحدث والزمان وضعاً ، فخرج نحو : (أقائم الزيدان ؟) ، فإنه وإن كان نائباً عن الفعل ـ وهو (يقوم) ـ فهو

ويدلُّ على اسميَّتِهِ : قبولُهُ بعضَ علاماتِ الاسمِ ؛ كالتَّنوينِ ، والتَّعريفِ ، ومخالفةِ أوزانِهِ أوزانَ الفعلِ ، والصَّحيحُ : أنَّ مدلولَهُ لفظُ الفعلِ ، . . . .

متأثر بالعامل الذي هو الابتداء ، وكذا سائر الصفات والمصادر . انتهىٰ « كردي » .

وقوله أيضاً : (**وهو : ما ناب عن الفعل**) المتبادر من نيابته عنه : أنه يفيد ما يفيده الفعل من الحدث والزمان ، وهٰذا صادق بالقول : بأن مدلوله لفظ الفعل ، والقول : بأن مدلوله معناه ، وإفادته ما يفيده على الأول بواسطة ، وعلى الثاني بلا واسطة .

وقوله : (**وليس فضلة**) فصل أخرج به : الحرف في نحو قولك : (يا زيد) ، وفي نحو قولك : (إن زيداً قائم) لأن الحرف لا دلالة فيه على الزمان أصلاً ، فلم يدخل في الجنس ؛ وهو قوله : (ما ناب عن الفعل) .

وقوله : (**ولا متأثراً بعامل**) فصل ثان ، خرج به : المصدر في نحو : (ضرباً زيداً) ، والصفات في نحو : (أقائم زيد ؟) فإنها وإن نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل .

وفي « الكردي » : قوله : (**اسم الفعل : ما ناب عن الفعل**) أي : معنىً ؛ بحيث يدل على الحدث والزمان وضعاً ، فخرج به نحو : (أقائم الزيدان ؟) ، فإنه وإن كان نائباً عن (يقوم) فهو متأثر بالعامل الذي هو الابتداء ، وكذا سائر الصفات والمصادر .

قوله : (**ويدل على اسميته**) أي : على اسمية اسم الفعل : (**قبوله**) أي : قبول اسم الفعل (**بعض علامات الاسم**) أي : خلافاً للكوفيين من أنه فعل ، وخلافاً لبعضهم من أنه قسم برأسه ؛ لا اسم ولا فعل ولا حرف ، وسماه ذٰلك البعض : الخالفة .

قوله : (**كالتنوين**) أي : في نحو : (صهٍ ومهٍ) .

قوله : (**والتعريف**) وهو في غير المنون منه ، (**ومخالفة أوزانه**) أي : أوزان اسم الفعل لـ (**أوزان الفعل**) كـ (هيهات ، وشتان) .

قوله : (**والصحيح : أن مدلوله**) أي : مدلول اسم الفعل (**لفظ الفعل**) .

وأنَّهُ لا موضعَ له مِنَ الإعرابِ ؛ وهوَ ثلاثةُ أنواعٍ :

ما هوَ بمعنى الماضي (كـ : هيهات) بتثليثٍ ....

قال العليمي : (فـ « صه » مثلاً : اسم للفظ « اسكت » ، **وقيل** : مدلوله المصدر ، ويحتاج عليه : للفرق بين اسم الفعل والمصدر ، حيث بني اسم الفعل ، وأعرب المصدر .

وقيل : مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان ، إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة ، واسم الفعل بالوضع .

وقيل : إنه فعل حقيقة) انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**والصحيح : أن مدلوله** . . .) إلىٰ آخره ، ليس المراد مجرد لفظ الفعل ، بل من حيث إنه دال على المعنى الموضوع هو له ، وهـٰذا هو قول جمهور البصريين .

وقيل : إن أسماء الأفعال موضوعة لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة .

وقيل : هي أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها ، فـ (صه) مثلاً : اسم لـ (سكوتاً) . وذهب الكوفيون إلىٰ أنها أفعال حقيقة . انتهىٰ منه .

(و) **الصحيح أيضاً** : (**أنه لا موضع له من الإعراب**) وهـٰذا الصحيح مبني على الصحيح قبله ، أو على القول : بأن اسم الفعل فعل حقيقة ، أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل . . فموضعه رفع بالابتداء ، وأغنىٰ مرفوعه عن الخبر ، وأما على القول : بأن مدلوله المصدر . . فموضعه نصب بالفعل الذي ناب عنه المصدر .

وعبارة الكردي : قوله : (**وأنه لا موضع له من الإعراب**) هـٰذا مبني على القول : بأنه اسم للفظ الفعل ، أو أنه فعل حقيقة . انتهىٰ منه .

(وهو) اسم الفعل من حيث هو هو ، لا من حيث كونه بمعنى الماضي فقط ، أو بمعنى المضارع مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**ثلاثة أنواع**) لا رابع لها : **النوع الأول** : (**ما هو بمعنى الماضي** ؛ كـ « **هيهات** » **بتثليث**

التَّاءِ ، وشتَّانَ ، وهوَ قليلٌ .

(و) ما هوَ بمعنى الأمرِ ؛ نحوُ : (صهْ) ودونكَهُ ، وعليكَهُ ، وهوَ الغالبُ .

(و) ما هوَ بمعنى المُضارِعِ ؛ نحوُ : (وا) ، وأوَّهْ ، وأُفٍّ ، وهوَ دونَ الأوَّلِ .

فهيهات ....

التاء) ، وذكر في « التصريح » : أن فيها إحدىٰ وأربعين لغة ، وفي « شرح التسهيل » للمصنف : (والحجازي يفتح تاءها ، والأسدي والتميمي يكسرانها ، وبعضهم يضمها ، والفتح قراءة الجمهور ، والكسر قراءة يزيد بن القعقاع ، والكسر والتنوين قراءة عيسىٰ ، وقراءة ابن أبي حيوة بالضم والتنوين) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**و« شتان »**) بفتح النون ، وفي « فصيح ثعلب » : أن الفراء كان يكسرها (**وهو**) أي : هٰذا النوع (**قليل**) في كلامهم .

(**و**) **النوع الثاني** : (**ما هو بمعنى الأمر ؛ نحو : صه**) بمعنى : اسكت ، (**و« دونكه »**) بمعنىٰ : خذه ، (**و« عليكه »**) بمعنى : الزمه ، (**وهو**) أي : هٰذا النوع هو (**الغالب**) أي : الكثير في كلامهم .

(**و**) **النوع الثالث** : (**ما هو بمعنى المضارع ؛ نحو : وا**) بمعنىٰ : أعجب ، (**و« أوه »**) بمعنىٰ : أتوجع ، (**و« أف »**) بمعنىٰ : أتضجر ، ذكر فيها في « التصريح » أربعين لغة ، ومحل كونها اسم فعل : ما لم تؤنث بالتاء ، فتنصب حينئذ مصدراً ؛ وذٰلك نحو قولهم في الدعاء : (أفة ، وتفة) ، وهٰذا بدل من التلفظ بالفعل ؛ كـ (جزعاً) ، (**وهو**) أي : هٰذا النوع (**دون الأول**) وهو الذي كان بمعنى الماضي ، بل لم يثبته ابن الحاجب .

قال الجامي : (فما قيل : إن « أف » بمعنىٰ : أتضجر ، و« أوه » بمعنىٰ : أتوجع . . فالمراد به : تضجرت وتوجعت ، عبر عنه بالماضي الحالي) .

والفاء في قوله : (**فـ « هيهات »**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب

(بمعنىٰ : بَعُدَ) كقولِهِ :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ٱلْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِٱلْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

وشتَّانَ بمعنى : افترقَ ؛ كقولِهِ :

شَتَّانَ هَـٰذَا وَٱلْعِنَاقُ وَٱلنَّوْمْ وَٱلْمَشْرَبُ ٱلْبَارِدُ فِي ظِلِّ ٱلدَّوْمْ

وقد تُزادُ (ما) قبلَ فاعلِ شتَّانَ ؛ ....

شرط مقدر تقديره : إذا عرفت الأنواع وأمثلتها ، وأردت بيان معانيها . . فأقول لك : فهيهات (**بمعنىٰ : بعد**) مثالها : (**كقوله**) أي : كقول جرير بن عطية في « ديوانه » : (من الطويل)

(فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله)

والشاهد فيه : (هيهات العقيق) ، فـ (هيهات) : اسم فعل ماض بمعنىٰ : بعد ، وقد عمل كما يعمل فعله الذي هو (بعد) ، فالعقيق : اسم موضع ، فاعل (هيهات) الأول ، وأما الثاني . . فهو توكيد لفظي للأول ، ولا فاعل له أصلاً ، و(خل) بكسر الخاء وتشديد اللام : فاعل (هيهات) الثالث ، وبـ (العقيق) : متعلق بـ (نواصله) الآتي بعده .

(و« **شتان** ») بفتح المعجمة وتشديد التاء المثناة (**بمعنى : افترق**) .

مثالها : (**كقوله**) أي : كقول لقيط بن زرارة الدارمي في « الأغاني » : (من الرجز)

(شتان هـٰذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم)

والشاهد فيه : (شتان) هـٰذا حيث رفع اسم الفعل الماضي الاسم الظاهر ؛ وهو لفظ (هـٰذا) ، فـ (هـٰذا) : فاعل (شتان) ، و(**العناق**) بالنون : مصدر عانقه ، و(**الدوم**) بفتح المهملة : كل شجر ضخم ، وشجر المقل .

(**وقد تزاد « ما » قبل فاعل « شتان »**) خلافاً للأصمعي ؛ إذ منع أن يقال : (شتان

كقولِهِ :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ ٱلْيَزِيدَيْنِ فِي ٱلنَّدَىٰ ....

ما بين زيد وعمرو) ، وجوزه غيره ، محتجاً بما ورد في أشعار العرب (**كقوله**) أي : كقول ربيعة بن ثابت الرقي بيتاً ذكر الشارح صدره وترك عجزه ؛ وهو قوله : (من الطويل)

(لشتان ما بين اليزيدين في الندىٰ) يــزيــد ســلــيــم والأغــر بــن حــاتــم

وموضع الشاهد فيه : (لشتان ما بين اليزيدين) حيث جاءت (ما) فاصلة بين اسم الفعل (شتان) وفاعله (بين اليزيدين) علىٰ رأي الفاكهي ، على اعتبار (ما) زائدة ، ويرىٰ غيره : أن (ما) : اسم موصول فاعل ، وهـٰذا البيت ـ علىٰ رأي الأصمعي ـ الذي منع مجيء (ما) بعد (شتان) .

ومثل هـٰذا البيت : قول الآخر : (من السريع)

شــتــان مــا نــومــي عــلــىٰ كــورهــا ونــوم حــيــان أخــي جــابــر

والاستشهاد بهـٰذا البيت علىٰ زيادة (ما) قبل فاعل (شتان) هو الصواب ؛ لأن (نومي) : فاعل (شتان) بلا خلاف ، **والمعنى** : افترق نومي علىٰ كور الإبل ، ونوم الشخص المذكور .

وأما ما مثل به الشارح . . ففيه خلاف ؛ لأن قول الشاعر : (من الطويل)

لشتان ما بين اليزيدين ....

. . فليست (ما) زائدة ؛ لأن (بين) ليست فاعل (شتان) لأن فاعل (شتان) لا بد أن يتعدد ، و(بين) لا تقع على المتعدد ، بل (ما) : موصولة ، وهي الفاعل ، و(بين) : صلتها ، **فتأمل** .

واللام في قوله : (لشتان) موطئة للقسم ، وغرض الشاعر بقوله : (لشتان ما بين اليزيدين) : أنه يصف أحدهما بالكرم الزائد . انتهىٰ « عليمي » بتصرف .

(و) صهْ بمعنى : (اسكتْ) ، ودونكهُ بمعنىٰ : خذهُ ، وعليكهُ بمعنى : الزمهُ ؛
نحوُ : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ ، (و) وا بمعنىٰ (أعجبُ) ؛ كقولِهِ :

وَا بِـــأَبِـــي أَنْـــتَ وَفُـــوكَ الأَشْـــنَـــبُ ....

وقيل : مراده : أن اليزيدين افترقا في صفتين : أحدهما متصف بالبخل ، والآخر بالكرم ، وعلى المعنى الأول : أحدهما في غاية الكرم ، والآخر في أقل الدرجات منه ، فقد اشتركا في صفة الكرم ، **فتأمل** . انتهىٰ منه .

(**و« صـه »** بمعنى : **اسكت** ، **و« دونكه »** بمعنىٰ : **خذه** ، **و« عليكه »** بمعنى : **الزمه**) ومنه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾)[1] ؛ أي : الزموا هدايتها ، (**و« وا »** بمعنىٰ : **أعجب** ؛ **كقوله**) : (من مشطور الرجز)

(وا بـــأبـــي أنـــت وفـــوك الأشـــنـــب) كـــأنـــمـــا ذر عـــلـــيـــه الـــزرنـــب
أو زنـــجـــبـــيـــل وهـــو عـــنـــدي أطـــيـــب

قوله : (وا) اسم فعل مضارع بمعنىٰ : أعجب ، (بأبي) : جار ومجرور خبر مقدم لقوله : (أنت) ، متعلق بمحذوف تقديره : مفدي أو مفدية محذوفاً ، و(أنت) بكسر التاء : مبتدأ مؤخر ، خبره مقدم بقوله : (بأبي) ، تقديره : أنت مفدي أو مفدية بأبي ، (وفوك) بكسر الكاف : مبتدأ ، (الأشنب) : صفته ؛ من الشنب ؛ بفتحتين ، وهو : حدة ـ بالحاء المهملة وتشديد الدال المهملة ـ الأسنان ، وخبره : (كأنما ذر) من (ذررت الحب) ، و(الزرنب) بتقديم المعجمة : نبت صحراوي طيب الرائحة .

وفي « السجاعي على القطر » : **الشنب** بفتحتين : رقة الأسنان ، أو عذوبة فيها ، وخبره : (كأنما ذر) بالذال المعجمة ؛ أي : فرق ، و(**الزرنب**) علىٰ وزن جعفر : نوع من النبات طيب الرائحة ؛ كرائحة الأترج ، وورقه كورق الطرفاء ، وقيل : كورق الخلاف . انتهىٰ منه .

---

(١) سورة المائدة : (١٠٥) .

ومثلُهُ : وَيْ ، وواهاً .

وأوَّهْ بمعنىٰ : أتوجَّعُ ، وأُفٍّ بمعنىٰ : أتضجَّرُ ، وهٰذهِ الأنواعُ كلُّها سماعيَّةٌ ، والقياسيُّ مِنِ اسمِ الفعلِ : ما صيغَ مِنْ فعلٍ ، ثلاثيٍّ ، تامٍّ ، علىٰ وزنِ (فعالِ) كـ (نزالِ) ، . . . . .

والبيت لراجز من بني تميم ، **والشاهد فيه** : (وا) ، فإنه اسم فعل مضارع بمعنىٰ : أعجب .

(**ومثله**) أي : مثل (وا) في كونه اسم فعل مضارع : (**وي**) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (١) ، فـ (وي) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : أعجب ، والكاف : حرف تعليل ، و(أن) : مصدرية ؛ أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ، هٰذا قول الخليل وسيبويه ، **وقيل** : (كأن) للتشبيه بمعنى : الظن .

(**و**) مثله : (**واهاً**) كقوله : (من الرجز)

واهاً لسلمىٰ ثم واهاً واها . . . .

أي : أعجب لسلمىٰ .

(**و**) مثله : (« **أوه** » **بمعنىٰ** : **أتوجع** ، و« **أف** » **بمعنىٰ** : **أتضجر**) بالشرط السابق بقولنا : (ومحل كونها اسم فعل ما لم تؤنث بالتاء) ، فتنصب حينئذ على المصدرية ؛ نحو قولهم في الدعاء : (أفة ، وتفة) .

(**وهٰذه الأنواع**) الثلاثة (**كلها سماعية** ، **والقياسي من اسم الفعل** : **ما صيغ من فعل ثلاثي تام**) أي : غير متعد متصرفاً تصرفاً كاملاً ، وخرج بالثلاثي : نحو : (دحرج) لأنه رباعي ، وخرج بالتام : الناقص ؛ نحو : (كان) لأنه ناقص ، وخرج بقوله : (**متصرف**) : نحو : (نعم ، وبئس) لأنهما جامدان ، وخرج بقوله : (**تصرفاً كاملاً**) : نحو : (يذر ، ويدع) لأنهما ناقصا التصرف .

وقوله : (**علىٰ وزن** « **فعال** ») متعلق بقوله : (صيغ) ، مثاله : (**كـ** « **نزال** ») من

---

(١) سورة القصص : (٨٢) .

وشذَّ صوغُهُ مِنَ الرُّباعيِّ ؛ كـ (قرقارِ) بمعنىٰ : (قرقرَ) .

وقد يُؤخذُ ممَّا مثَّلنا : أنَّ اسمَ الفعلِ . . . .

(نزل) الثلاثي ، وفي بعض النسخ : (ودراك) فهو غلط ؛ لأنه ـ كما ذكر الفاسي ـ : من (أدرك) وهو رباعي ، أو هو تصحيف من (تراك) بالتاء من (ترك) ، فيكون المثال الأول من اللازم ، وهٰذا للمتعدي .

ويحتمل : أنه تبع في التمثيل بـ (دراك) مذهب أبي بكر بن طلحة ، فإنه يرى القياسي في كل فعل علىٰ وزن (أفعل) ، ويقوي ذٰلك : أنه لم يقيد الثلاثي بالتجريد ، خلافاً لعبارة « الجامع » انتهىٰ « كردي » .

(**وشذ**) أي : خرج (**صوغه**) أي : صوغ اسم الفعل وأخذه (**من الرباعي**) ، مثال ذٰلك : (**كـ « قرقار » بمعنىٰ : قرقر**) الرباعي .

وعبارة الكردي : (**وشذ صوغه من الرباعي**) علىٰ (فعلال) أي : بفتح الفاء ، خلافاً للأخفش في قياسه .

قوله : (**كـ « قرقار »**) قال أبو النجم : (من الرجز)

قالت له ريح الصبا : قرقار ... واختلط المعروف بالإنكار

قال الجوهري : (يريد : قالت له : « قرقر بالرعد » ، كأنها تأمر السحاب بذٰلك ، يقال : قرقر البعير : إذا صفا صوته) .

وقوله : (**واختلط المعروف بالإنكار**) أي : كثر النبت المعروف من المطر ، حتى اختلط النبت المعروف بالمجهول ، ومن ذٰلك : (عرعار) أي : العبوا .

ويشترط في الثلاثي أيضاً : ألا يكون جامداً ، فلا يقال : (وهاب ، ووذار ، ووداع) من (وهبني الله فداك ، ويذر ، ويدع) قاله في « شرح الجامع » .

(**وقد يؤخذ مما مثلنا**) من أمثلة اسم الفعل : (**أن اسم الفعل**) من حيث هو هو

ضربانِ :

مُرتجلٌ : وهوَ ما وُضِعَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ اسماً للفعلِ ؛ ك (شتَّانَ) .

ومنقولٌ : وهوَ ما وُضِعَ لغيرِهِ ثُمَّ نُقِلَ إليهِ ؛ ك (عليكَ ، وإليكَ) .

(**ضربان**) : **أحدهما** : (**مرتجل** ؛ **وهو**) أي : المرتجل : (**ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل ؛ ك** « **شتان** ») و(هيهات) .

(و) **ثانيهما** : (**منقول** ؛ **وهو**) أي : المنقول : (**ما وضع**) في أول أمره (**لغيره**) أي : لغير اسم الفعل ، (**ثم نقل**) عما وضع له (**إليه**) أي : إلى اسم الفعل (**ك** « **عليك** ، **وإليك** ») .

قوله : (**ومنقول**) هو إما منقول من ظرف للمكان ؛ نحو : (دونك زيداً) بمعنىٰ : خذه ، و(مكانك) بمعنى : اثبت ، أو من جار ومجرور ؛ كما مثل له الشارح .

والغالب في المجرور في القسمين : أن يكون ضمير المخاطب ، وقد يكون ضمير متكلم ؛ كقول بعضهم : (علي) بمعنىٰ : أولني ، وقد يكون ضمير غائب ؛ نحو : (عليه رجلاً ليسني) ، (فعليه بالصوم) ، وقد يكون ظاهراً ، حكى الأخفش : (علي عبد الله زيداً) وهو غريب جداً .

والأول في الشذوذ نظير قوله صلى الله عليه وسلم في الإغراء : « إياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب » .

والثاني نظير : (من الهزج)

فـلا تـصـحـب أخـا الـجـهـل وإيـــــــاك وإيـــــــاه

والثالث نظير : (فإياه وأيا الشواب) كذا في « حواشي الخلاصة » للمصنف .

واستفيد منه : أن (علي) فيما حكاه الأخفش مخففة ، لا مشددة ، خلافاً للدماميني ؛ حيث فهم : أن (علي) بتشديد الياء علىٰ أنها جارة لضمير المتكلم ،

ثُـمَّ إِنَّـهُ يعملُ عملَ مسمَّاهُ فيرفعُ الفاعلَ ظاهراً ومُستتِراً ، ويتعدَّىٰ إلى المفعولِ بواسطةٍ وغيرِها ، لـٰكنْ يخالفُهُ بلزومِ البناءِ مُطلَقاً ، والتَّجرُّدِ مِنَ العواملِ ، . . . .

و(عبد الله) : بدل ، وفيه شذوذ ؛ لإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة ، **والأقرب** : أنه عطف بيان . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(ثم) بعدما ذكرنا . . نقول : (إنه) أي : إن اسم الفعل من حيث هو (**يعمل عمل مسماه**) أي : غالباً ؛ كما قيد بذٰلك في « التسهيل » إذ قد يكون مسماه متعدياً ، ويكون هو لازماً ؛ نحو : (آمين) فإنه لازم ، ومسماه : استجب ، وهو متعد ، فإن معناه : استجب يا رب دعائي ، وهـٰذا إنما يصار إليه إذا تعذر الجريان على الأصل .

(**فيرفع**) اسم الفعل (**الفاعل ظاهراً**) كان ذٰلك الفاعل ؛ ك : (من الطويل)

. . . . . . هيهات العقيق . . . .

(**ومستتراً**) نحو : (صه) ، و(عليك زيداً) ، (**ويتعدى**) اسم الفعل (**إلى المفعول بواسطة**) إن كان مسماه يتعدىٰ بها ؛ نحو : (حيهلاً بعمرو) أي : أسرعوا بذكره ، (و) بـ (**غيرها**) أي : بغير واسطة إن كان مسماه يتعدىٰ بغيرها ؛ نحو : (رويد زيداً) ، و : (من الكامل)

. . . . بله الأكف . . . .

(**لـٰكن يخالفه**) أي : يخالف اسم الفعل مسماه (**بلزوم البناء**) له (**مطلقاً**) أي : سواء كان بمعنى : الأمر أو الماضي أو المضارع ، والفعل الذي هو مسماه منه مبني ؛ وهو الأمر والماضي ، ومنه : معرب ؛ وهو المضارع بشرطه ، (و) بلزومه (**التجرد من العوامل**) اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية ؛ كما أشرنا إليه أول الباب . انتهىٰ « عليمي » .

وقيل : ما كان منها ظرفاً فمعرب ، وعلة بنائها : شبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة . انتهىٰ « كردي » .

وأنَّ منهُ ما ينوَّنُ لزوماً ؛ نحو : (واهاً ، وويهاً) ، وجوازاً ؛ كـ (صهٍ ، ومهٍ) . . . .

وقوله : (**وأن منه ما ينون**) معطوف علىٰ قوله : (بلزوم البناء) أي : يخالفه بلزوم البناء ، ويخالفه أيضاً بأن منه ـ أي : من اسم الفعل ـ ما ينون (**لزوماً**) أي : ينون تنويناً لازماً لا ينفك عنه ؛ لعدم قبوله التعريف .

ومثال ذٰلك : (**نحو : واهاً ، وويهاً**) و(واهاً) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : أعجب ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم ، تقديره : أنا ، وهو ملازم للتنوين ؛ كما ذكره الشارح .

وقوله : (ويهاً) في « المختار » : يقال : ويهاً يا فلان : إذا أغراه علىٰ أمر محمود ليفعله ، وهو تحريض ؛ كما يقال : (دونك يا فلان) انتهىٰ .

وإعرابه : (ويهاً) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : أغريك وأنبهك علىٰ أمر محمود ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنا ، وجملة اسم الفعل : لا محل لها من الإعراب ، وهٰذان يلازمان التنوين ، فهما نكرتان عامتان كل عجب وإغراء .

(و) منه أيضاً ؛ أي : ومن اسم الفعل : ما ينون (**جوازاً**) أي : تنويناً جائزاً غير لازم له ، فينون إذا أريد تنكيره وعمومه ، ولا ينون إذا أريد تعريفه وتعيينه ، فهو مستعمل بالوجهين : بالتنوين ، وترك التنوين ، فهو في حال تنكيره نكرة عامة لجميع مدلولاته ، وفي حال عدم تنوينه معرفة خاصة ببعض مدلولاته .

مثال ذٰلك : (كـ « صه ، ومه ») ، فـ (صه) إذا نونته . . **معناه** : اسكت عن أي كلام كان ، فهو نكرة عامة لأنواع السكوت ، وإذا تركت تنوينه . . **معناه** : اسكت السكوت المعهود بيننا عن الكلام في الأمر المعلوم بيننا .

وقوله : (مه) كـ (صه) أيضاً ، معناه إذا نونته : انكفف ؛ أي : كف نفسك عن عمل كل شيء ، وإذا تركت تنوينه : انكفف عن الأمر المعهود بيننا ؛ كالسفر والزواج مثلاً .

وذٰلكَ للتَّنكيرِ ، وأنَّهُ لا يُؤكَّدُ بالنُّونِ ، ولا يُحذَفُ ، ولا يبرزُ ضميرُهُ ، ولا يُضافُ ، ولا يَنصبُ المُضارِعَ في جوابِ الطَّلبِ منهُ ؛ كما سيأتي ، ....

(**وذٰلك**) أي : لزوم تنكيره في الأول ؛ أعني : واهاً وويهاً (**للتنكير**) أي : لكونه نكرة عامة لجميع مدلولاته ، وجواز تنكيره ـ أي : وتعريفه في الثاني ؛ أعني : صه ، ومه ـ لاستعماله نكرة عامة لجميع مدلولاتها إذا نونته ، وجواز استعماله معرفة خاصة ببعض مدلولاته إذا تركت تنوينه .

قوله : (**وذٰلك للتنكير**) ومنهم من ذهب إلىٰ أنها كلها معارف وإن نونت ؛ لأنها أعلام أجناس معنوية ؛ كـ (سبحان ، وحماد) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**وأنه لا يؤكد بالنون**) معطوف أيضاً علىٰ قوله : (بلزوم البناء) ، وكذٰلك تقول فيما بعده ؛ أي : تقول : إنه معطوف علىٰ قوله : (بلزوم البناء) ، ويخالف مسماه أيضاً : (**بأنه**) أي : بأن اسم الفعل (**لا يؤكد بالنون**) أي : بنون التوكيد ، ثقيلة كانت أو خفيفة ؛ لعدم سماعه ، (و) بأنه ؛ أي : أن اسم الفعل (**لا يحذف**) ولهٰذا رد على ابن مالك ؛ حيث جوز حذفه في قول الشاعر : (من الرجز)

يـا أيـهـا الـمـائـح دلـوي دونـكـا ....

أن يكون (دلوي) منصوباً بـ (دونك) مضمرة ، مدلولاً عليها بـ (دونك) الملفوظة . انتهىٰ « ياسين » .

(و) بأنه (**لا يبرز ضميره**) أي : ضمير يعمل فيه اسم الفعل ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، (و) بأنه (**لا يضاف**) إلىٰ غيره ، (و) بأنه (**لا ينصب المضارع**) الواقع (**في جواب الطلب منه**) أي : الواقع باسم الفعل ، بل يجزم (**كما سيأتي**) بقوله قريباً : (ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه) أي : من اسم الفعل . . . إلىٰ آخره .

قوله : (**لٰكن يخالفه بلزوم البناء**) عبارته في « شرح المتممة » : (ولٰكنه) استدرك علىٰ قوله سابقاً : (ثم إنه يعمل عمل مسماه ، فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً ،

ويتعدىٰ إلى المفعول بواسطة وبغيرها) رفع به توهم موافقته لفعله في كل الأحكام ؛ أي : ولـٰكن اسم الفعل يخالف مسماه بلزوم البناء مطلقاً وفي أكثر أحكامه ، **ومنها** : أن الفعل يعمل محذوفاً ؛ لأصالته في العمل ؛ نحو : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ (١) ، و﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ (٢) ؛ أي : الزموهما ، بخلاف اسم الفعل ، فإنه لا يعمل محذوفاً ؛ لضعفه في العمل ، لأنه إنما عمل قياساً علىٰ أصله الذي هو الفعل ، فمنع من ذٰلك ؛ حطاً لرتبته عن رتبة أصله ، ولا يبرز ضميره المستتر ، فلا يقال : (دونك أنت) كما يقال : (خذ أنت) حطاً لرتبته عن رتبة أصله أيضاً .

ويشكل هـٰذا علىٰ بعض الأقوال السابقة في الكاف المتصلة بنحو : (عليك ، ودونك) من أن الفراء قال فيها : (محلها رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له) .

ويوافق أصله في أنه لا يضاف ؛ أي : اسم الفعل إلىٰ ما بعده ؛ كما أن مسماه ـ وهو الفعل ـ كذٰلك إلحاقاً بأصله .

ومن ثم قالوا : إذا قلت : (بله زيد ، ورويد زيد) بالخفض . . كانا مصدرين ، والفتحة فيهما حينئذ فتحة إعراب ، وإذا قلت : (بله زيداً ، ورويد زيداً) . . كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء . انتهىٰ من « شرح الشذور » .

ويوافق أصله في أنه لا ينصب المضارع في جواب الطلب منه ، بل يجزم قياساً علىٰ أصله ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ؛ كما سيأتي عدم نصب المضارع في جوابه قريباً ، كما بيناه آنفاً .

(و) يخالف اسم الفعل أصله الذي هو الفعل في أنه **(لا يتأخر عن معموله ؛**

---

(١) سورة البقرة : (١٣٨) .

(٢) سورة النساء : (٢٤) .

(٣) سورة الأنعام : (١٥١) .

لقصورِ درجتِهِ عن مسمَّاهُ ؛ بسببِ كونِهِ فرعَهُ في العملِ ، خلافاً للكسائيِّ (و) تمسُّكُهُ بقولِهِ تعالىٰ : (﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾) وما أشبهَهُ لا حجَّةَ فيهِ ؛ لأنَّهُ (متأوَّلٌ) علىٰ أنَّهُ مَصدَرٌ منصوبٌ . . . .

لقصور درجته عن) درجة (**مسماه**) وأصله الذي هو الفعل (**بسبب كونه**) أي : كون اسم الفعل (**فرعه**) أي : فرع الفعل (**في العمل**) ، وذٰلك يخالف (**خلافاً للكسائي**) في إجازة تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛ إلحاقاً للفرع بأصله ، واستدل علىٰ ذٰلك بقوله تعالىٰ : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[1] ، زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، بمعنى : الزموه ، **وأجيب عنه** : بأن (كتاب الله) مصدر منصوب بفعل محذوف ، و(عليكم) : متعلق به ، أو بالعامل المحذوف ، والتقدير : كتب الله ذٰلك كتاباً عليكم ، ثم حذف الفعل ، وأضيف المصدر إلىٰ فاعله علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[2] .

واستفيد من منع تأخيره عن معموله : منع عمله محذوفاً ، وبه جزم ابن هشام في « المغني » وغيره ، وأما قول سيبويه في (زيداً فاقتله) ، وفي قولهم : (شأنك والحج) : إن التقدير : عليك زيداً ، وعليك الحج ؛ بحذف اسم الفعل العامل فيه . . فإنما أراد تفسير المعنىٰ ، لا الإعراب ، وإنما التقدير : الزم زيداً ، والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفاً ؛ كما مر . انتهىٰ من « التتمة » نقلاً عن « الكواكب » .

(**وتمسكه**) أي : تمسك الكسائي في إجازة تأخر اسم الفعل عن معموله (**بقوله تعالىٰ** : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ ، **وما أشبهه**) كقوله : (من الرجز)

يـا أيـهـا الـمـائـح دلـوي دونـك . . . .

. . (**لا حجة فيه**) أي : فيما تمسك به (**لأنه**) أي : لأن ما تمسك به ؛ وهو : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ (**متأول علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن كتاب الله (**مصدر منصوب**

---

(١) سورة النساء : (٢٤) .

(٢) سورة البقرة : (١٣٨) .

بإضمارِ فعلٍ مُؤكِّدٍ لمضمونِ الجملةِ السَّابقةِ مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ فكأنَّهُ قالَ : كتبَ اللهُ ذٰلكَ عليكُم كتاباً ، وعليكُم : مُتعلِّقٌ بالمَصدَرِ أو بالعاملِ المحذوفِ .

بإضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة) ومعناها (**من قوله تعالىٰ**) بيان للجملة السابقة ؛ أي : حالة كون تلك الجملة من قوله : (﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ . . . ﴾ الآية ، (**فكأنه**) تعالىٰ (**قال : كتب الله ذٰلك**) المذكور من المحرمات (**عليكم كتاباً** ، و) الجار والمجرور في : (« **عليكم** » متعلق **بالمصدر**) المذكور ، (**أو**) متعلق (**بالعامل المحذوف**) والتقدير : كتب الله ذٰلك كتاباً عليكم ، ثم حذف الفعل ، وأضيف المصدر إلىٰ فاعله .

والآية السابقة التي رمز إليها الشارح بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ في سورة (النساء) ، وتمامها : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[١] .

والآية التي تليها : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ . . . ﴾ إلىٰ آخر الآية[٢] .

فـ (كتاب الله) : مصدر مؤكد لجملة محذوفة تقديرها : كتب ذٰلك التحريم ، مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ؛ وهو قوله تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ . . . ﴾ إلىٰ آخره[٣] ، وقول الشارح : (**بإضمار فعل مؤكد**) وهو : (كتب) .

---

(١) سورة النساء : (٢٣) .

(٢) سورة النساء : (٢٤) .

(٣) سورة النساء : (٢٣) .

(ويُجزمُ) الفعلُ (المُضارِعُ في جوابِ الطَّلبِ منهُ) أي : مِنِ اسمِ الفعلِ ؛ كما يُجزَمُ في جوابِ الطَّلبِ مِنَ الفعلِ (نحوُ) قولِهِ :

.... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقوله : (**لمضمون الجملة . . .**) إلىٰ آخره ؛ لأن التحريم كتاب ، ويدل عليه قراءة : (كَتَبَ الله) بلفظ الفعل ، وأما قوله : (من الرجز)

يا أيها المائح دلوي دونكا ....

تمامه :

.... إني رأيت الناس يحمدونكا

.. فأول علىٰ أن (دونك) : ظرف خبر لـ (دلوي) ، لا اسم فعل ؛ أي : دلوي قدامك ، أو علىٰ إضمار فعل ؛ نحو : (تناول) انتهىٰ « كردي » .

(**ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه ؛ أي**) : الطلب المستفاد (**من اسم الفعل ؛ كما يجزم في جواب الطلب**) المستفاد (**من الفعل**) إلحاقاً له بأصله ، مثال ذٰلك ؛ أي : مثال جزم المضارع في جواب الطلب المستفاد من اسم الفعل (**نحو قوله**) أي : قول عمرو بن الإطنابة الخزرجي في « الحيوان » بيتاً ترك الشارح صدره ، وذكر عجزه ؛ لأنه محل الشاهد ، وتمامه : (من الوافر)

وقولي كلما جشأت وجاشت : (**مكانك تحمدي أو تستريحي**)

اللغة : (**جشأت**) أي : ثارت للقيء ، أو دارت للغثيان ، و(**جاشت**) أي : غلت ؛ كما الماء في القدر ، و(**مكانك**) أي : اثبتي وقري .

والشاهد فيه : (مكانك تحمدي) حيث جاء الفعل (تحمدي) مجزوماً بحذف النون ؛ لوقوعه في جواب اسم فعل الأمر ، وهو (مكانك) .

قال العليمي : (الضميران في « جشأت » و« جاشت » راجعان لنفسه ، ومعنىٰ

فـ (مكانَكِ) بمعنى : اثبُتي ، و(تحمدي) : مجزومٌ بفعلِ شرطٍ محذوفٍ تقديرُهُ : فإن تثبُتي . . تُحمدي ، (و) لٰكنَّهُ (لا يُنصبُ) في جوابِ الطَّلبِ منهُ وإن كانَ اسمُ الفعلِ مِنْ لفظِ الفعلِ ، فلا تقولُ : (نزالِ . . فنحدِّثَكَ) بالنَّصبِ على الرَّاجحِ .

« جشأت » : نهضت ، و« جاشت » : غثت) انتهىٰ منه .

وعبارة السجاعي : قوله : (جشأت) أي : نهضت ؛ كما في « الصحاح » ، و(جاشت) بالألف اللينة ؛ بمعنىٰ : تحركت ، مأخوذ من قولهم : (جاشت القدر) أي : غلت .

وقوله : (مكانك) خبر عن المبتدأ ؛ وهو قوله : (قولي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة ، أو تستريحي من هم الدنيا بالقتل ، وقوله : (تحمدي) مضارع مجزوم في جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون . انتهىٰ منه .

وهٰذا رأي الجمهور ، وصححه أبو حيان ، خلافاً للكسائي ؛ حيث جوز نصبه قياساً علىٰ نحو : (حسبك الحديث فينام الناس) ، و(صه فأحدثك) ، و(نزال فننزل) ، وخلافاً لابن جني وابن عصفور ؛ حيث أجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقاً ؛ نحو : (تراك فنتركك) ، (**فـ « مكانك » بمعنى : اثبتي ، و« تحمدي » : مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره : فإن تثبتي . . تحمدي**) .

والمعنىٰ : كلما ثارت نفسي من شدة الحرب والخوف . . قلت لها : (مكانك) توطيناً لها على الحرب ، ومعللاً لها بإدراك الظفر ومحمدة الناس ، أو براحة القتل . انتهىٰ « كردي » .

(ولٰكنه) أي : ولٰكن المضارع (**لا ينصب في جواب الطلب منه**) أي : من اسم الفعل (**وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل ، فلا تقول : « نزال فنحدثك » بالنصب على الراجح**) خلافاً للكسائي .



٧٢ ـ باب المصدر

(والثاني منها) أي : من الأسماء العاملة عمل الفعل : **(المصدر)** قدمه على اسم الفاعل ؛ لما قاله في « شرح اللمحة » : (إنه أقوىٰ منه ؛ لأنه يعمل بلا شرط زمن خاص ، ولا اعتماد ، وذٰلك دليل علىٰ قوته عليه) .

(وهو : اسم الحدث) كالنجس ، يشمل المصدر واسمه . انتهىٰ « كردي » .

أي : اسم يدل على الحدث ، فالإضافة فيه من إضافة الدال إلى المدلول ، ثم الحدث : إما قائم بفاعل ؛ كـ : (فرح زيد فرحاً) ، أو صادر عنه حقيقة ؛ كـ (قعد قعوداً) ، أو مجازاً ؛ كـ (مرض مرضاً) ، أو واقع علىٰ مفعول ؛ كمصدر ما لم يسمَّ فاعله ، كـ (رهو وجنون) .

قال في « القاموس » : والرهو ـ بفتح الراء وسكون الهاء ـ : هو الفتح بين الرجلين في القيام ، والسير السهل ، والمكانُ المرتفعُ ، والمنخفضُ ؛ كالرهوة فيهما ، والواسعة الهن ؛ أي : الدبر أو القبل . انتهىٰ منه .

(الجاري على الفعل) أخرج : اسم المصدر ؛ كـ (جماد ، وفجار) ، ونحو : (الغسل ، والوضوء) في (اغتسل ، وتوضأ) .

والمراد بجريانه على الفعل : أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له ، وبياناً لنوعه أو عدده ؛ مثل : (جلست جلوسا وجلسة وجلسة) كذا في « الجامي » .

ويحتمل أن المراد بالجريان على الفعل : الاشتمال علىٰ جميع حروفه ، والاحتياج في إخراج اسم المصدر إلىٰ زيادة الجاري . . . إلىٰ آخره . . مبني علىٰ أن اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه ، أو علىٰ أن المراد : الدلالة على الحدث ولو بواسطة ، وإلا فاسم المصدر إنما يدل علىٰ لفظ المصدر ، وبواسطة ذٰلك يدل على الحدث ، ويتعدىٰ إلىٰ مفعولين ؛ كـ (عجبت من ظنك زيداً قائماً) .

ويعملُ عملَ فعلِهِ الَّذي اشتُقَّ منهُ ، فيرفعُ الفاعلَ ويتعدَّىٰ إلى المفعولِ بواسطةٍ وغيرِها ، وقد يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ فأكثرَ ، وقد مرَّ : أنَّـهُ يجوزُ حذفُ فاعلِهِ ، وأنَّـهُ لا يُغيَّرُ عندَ إسنادِهِ إلىٰ نائبِ الفاعلِ ، . . . .

وقوله : (**فأكثر**) كـ (عجبت من إعلامك زيداً عمراً فاضلاً) انتهىٰ « عليمي » .

(**ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه ، فيرفع الفاعل**) فقط إن كان لازماً ؛ نحو : (عجبت من قيامك) ، (**ويتعدىٰ إلى المفعول بواسطة ، و**) بـ (**غيرها**) إن كان فعله متعدياً كذٰلك .

مثال الأول : كقولك في اللازم : (أعجبني مرورك بزيد) كما تقول : (مررت بزيد) .

ومثال الثاني المتعدي بنفسه إلىٰ واحد : نحو : (ضربك زيداً قبيح) كما تقول : (ضربت زيداً) .

(**وقد يتعدىٰ إلىٰ مفعولين**) نحو : (عجبت من ظنك زيداً فاضلاً) ، (**فأكثر**) نحو : (عجبت من إعلامك عمراً بكراً عاقلاً) كما تقول كذٰلك في : (ظن ، وأعلم) ، (**وقد مر**) في ذكر أحكام الفاعل : (**أنه يجوز حذف**) ـه ؛ أي : حذف (**فاعله**) أي : فاعل المصدر ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴾[1] ؛ أي : أو إطعامه .

(و) قد مر أيضاً في ذكر أحكام نائب الفاعل : (**أنه**) أي : أن المصدر (**لا يغير عند إسناده إلىٰ نائب الفاعل**) كالفعل ؛ كما في نحو : (عجبت من أكل الخبز) أي : من أكلك الخبز .

ومنه ـ أي : ومن إسناد المصدر إلىٰ نائب الفاعل ـ الحديث : « أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين » برفع (ذو) أي : بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين ، وهٰذا مبني علىٰ جواز

---

(١) سورة البلد : (١٤ ـ ١٥) .

وفي تمثيلِهِ للمَصدَرِ بقولِهِ : (كـ : ضربٍ وإكرامٍ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ المَصدَرَ المزيدَ يعملُ عملَ المُجرَّدِ ، لـٰكنْ عملُ المَصدَرِ مشروطٌ بأمرَينِ :

أحدُهُما : وجوديٌّ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (إن حلَّ محلَّهُ فعلٌ مَعَ « أنِ ») المصدريَّةِ ، والزَّمانُ ماضٍ أو مُستقبلٌ ؛ كـ (عجبتُ مِنْ ضربِكَ زيداً أمسِ أو غداً) أي : مِنْ أن ضربتَهُ أمسِ ، ومِنْ أن تضربَهُ غداً ، (أو) مَعَ (ما) أختِها والزَّمانُ حالٌ فقطْ ؛ . . . . . .

رفعه ؛ أي : رفع المصدر لنائب الفاعل ، وهو مذهب البصريين . انتهىٰ « كردي » .

(**وفي تمثيله**) أي : في تمثيل المصنف (**للمصدر بقوله : كـ « ضرب ، وإكرام » إشارة إلىٰ أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد ، لـٰكن عمل المصدر مشروط بأمرين**) ، فـ (لـٰكن) : استدراك لمفهوم قوله سابقاً : (ويعمل عمل فعله . . .) إلىٰ آخره ؛ لأن مفهومه : أنه يعمل عمل فعله بلا شرط شيء فيه :

(**أحدهما : وجودي ، وإليه أشار بقوله**) أي : يعمل عمل فعله (**إن حل محله**) أي : محل المصدر (**فعل مع « أن » المصدرية والزمان**) أي : والحال أن الزمان (**ماض**) وفيه معنى الوجود والحصول ، وهو كونه صالحاً لأن تجعل محله فعل مع (أن) المصدرية ؛ وهي : الخفيفة الثنائية الوضع ، ومثلها المخففة من الثقيلة ؛ كما في « التسهيل » ، وقيدها بالمصدرية ؛ لإخراج الزائدة والمفسرة ، (**أو مستقبل**) ، ومثال الزمان الماضي : (كـ « **عجبت** من **ضربك زيداً أمس** » ، **أو**) مثال الزمان المستقبل : نحو : يعجبني ضربك زيداً (**غداً**) .

وفي الكردي : **الأولى** : التمثيل بـ (يعجبني ضربك زيداً غداً) ، والتقدير : (**أي : من أن ضربته أمس** ، ومن **أن تضربه غداً** ، **أو**) إن حل محله فعل (**مع « ما » أختها**) أي : أخت (أن) المصدرية ، قيد (ما) بأختها ؛ احترازاً عن غيرها ، كالموصولة والزائدة .

قوله : (**والزمان حال**) أي : حاضر (**فقط**) كذا في « التصريح » وصرح الدماميني

كـ (عجبتُ مِنْ ضربِكَ زيداً الآنَ) أي : ممَّا تضربُهُ الآنَ ، فإن لَمْ يحلَّ محلَّهُ ذٰلكَ . . امتنعَ عملُهُ ؛ كما في نحوِ : (ضرباً زيداً) ، و(ضربتُ ضرباً زيداً) فلا يصحُّ نصبُكَ (زيداً) بـ (ضرباً) ، خلافاً لابنِ مالكٍ في الأوَّلِ ، . . . .

في « شرح التسهيل » بجواز تقدير (ما) مطلقاً ؛ أي : سواء أكان الزمان حالاً أم غيره . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « فقط » قيد لحلول الفعل ، و« ما » : محل المصدر ، والمقصود بالتقييد : « ما » ، والغرض : أنه إذا كان الزمان حالاً . . لا تكون « أن » حالة مع الفعل محل المصدر ، بل تحل « ما » مع الفعل محله فقط ، وليس الغرض : أن « ما » لا تحل مع الفعل إلا إذا كان الزمان حالاً ؛ لأنها تحل مع الفعل محله مطلقاً ، أي : سواء كان الزمان حالاً أو غيره .

غاية الأمر : أن « أن » أم الحروف المصدرية ، فحيث أمكن حلولها . . لا يعدل عنها إلىٰ غيرها ، وهي إذا كان الزمان حالاً . . غير ممكنة الحلول ؛ لمنافاتها له ، فعدل إلىٰ « ما » لأنها لا تنافيه ، ولا غيره ، ومسألة التأويل بـ (ما) عزيزة ، قلَّ من ذكرها من النحاة) انتهىٰ منه .

مثال حلول (ما) مع الفعل محله : (كـ « **عجبت من ضربك زيداً الآن** ») تقديره : (**أي : مما تضربه الآن ، فإن لم يحل محله**) أي : محل المصدر (**ذٰلك**) المذكور من (**أن**) المصدرية مع الفعل ، أو من (ما) المصدرية مع الفعل محله . . (**امتنع عمله**) أي : عمل المصدر ؛ لفقدان الشرط الأول منهما .

مثال فقدان الشرط الأول : (**كما في نحو : ضرباً زيداً**) أي : من المصدر النائب عن فعله ، (**و**) كما في نحو : (**ضربت ضرباً زيداً**) أي : من المصدر المؤكد لعامله ، (**فلا يصح**) في المثالين (**نصبك « زيداً » بـ « ضرباً »**) لفقدان الشرط الأول ، (**خلافاً لابن مالك في الأول**) من المثالين ؛ فإنه ذهب إلىٰ جواز إعماله ، وصحح المصنف

ولهٰذا جعلَ الثَّاني في نحوِ : (فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) منصوباً بفعلٍ محذوفٍ لا بالمَصدَرِ .

في « شرح القطر » : المنع ؛ أي : منع إعماله ، وعلله : بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون (أن ، وما) ، فـ (زيداً) في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف ، وأما الثاني . . فلا يصح نصبه (زيداً) اتفاقاً . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم صحة إعمال المصدر فيما ذكر من المثالين (**جعل**) المصدر (**الثاني في نحو**) قولهم : (**فإذا له**) أي : لفلان (**صوت**) كـ (**صوت حمار**) في الرفع ؛ أي : في ارتفاعه والقبح ؛ أي : جعل المصدر الثاني (**منصوباً بفعل محذوف**) تقديره : يشبه صوت حمار في الرفع والقبح ، (**لا بالمصدر**) الأول .

قال الكردي : (قوله : « فإن لم يحل محله ذٰلك . . . » إلىٰ آخره ، قد يقال : إنه منتقض بنحو : « ضربي زيداً قائماً » ، وبقول بعضهم : « سمع أذني زيداً يقول ذٰلك » ، وقول الشاعر : (من الرجز)

ورأي عيني الفتىٰ أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا

قوله : « مما وقع فيه المصدر » مبتدأ سدت الحال مسد خبره ، وبنحو : « لا رغبة عما رغبت فيه » مما وقع فيه المصدر اسماً لـ « لا » ، وبنحو قول أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعجز » مما وقع فيه المصدر اسماً لـ « إن » ، فإن المصدر لا يحل في شيء من ذٰلك محل شيء مما ذكر ؛ إذ لا يسوغ في الأول : « أن ضربت » ، وكذا فيما بعده ؛ لأن الحال لا تسد مسد الخبر الذي هو حرف مصدري وفعل ؛ كما نصوا عليه ، ولا في الثاني وقوع الحرف المصدري وصلته بعد « لا » غير المكررة ، ولا في الثالث دخول

. . . .

« إن » علىٰ « أن » إلا مفصولة بالخبر ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ ﴾[1] ؛ ولهٰذا قيد في « التسهيل » ما ذكر بالغالب .

نعم ؛ قال الدماميني : وقد يقال : إن اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانها شيء . انتهىٰ .

ولهٰذا كثيراً ما ترىٰ سيبويه يقول في بعض تقديراته : « وهٰذا تمثيل ، ولا يتكلم به » ، وهو دليل علىٰ أمانته رحمه الله في العربية .

قوله : « كما في نحو : ضرباً زيداً ، وضربت ضرباً زيداً » أي : مما كان المصدر فيه نائباً عن فعله ، أو مؤكداً لعامله .

قوله : « فلا يصح نصبك زيداً بضرباً » أي : بل تنصبه بـ « اضرب » المحذوف في الأول ، وبـ « ضربت » الملفوظ في الثاني ، ولأن المصدر في الأول لا يحل محله إلا الفعل وحده بدون « أن ، وما » ، وفي الثاني الجميع منتف ؛ أي : الفعل و« أن ، وما » لبطلان : « أن ضربت زيداً » ، أو « ما ضربت زيداً » .

قوله : « خلافاً لابن مالك في الأول » أي : « ضرباً زيداً » ، خالفه هنا ، ووافقه فيما يظهر من كلامه فيما سبق في « مبحث جزم المضارع بعد الطلب » نحو : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾[2] .

قوله : « ولهٰذا جعل » بالبناء للمفعول ؛ أي : لعدم صحة ما ذكر .

قوله : « الثاني » إلىٰ آخره « منصوباً بفعل محذوف لا بالمصدر » إذ لا يصح تقدير : « أن يصوت » مكانه ؛ إذ في « أن » معنى التجدد والحدوث ، وإنك إنما تريد : أنك مررت به فوجدت صوته بتلك الصفة) انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة طه : (١١٨) .

(٢) سورة الأنعام : (١٥١) .

الأمرُ الثَّاني : عدميٌّ ، وهوَ المُشارُ إليهِ بقولِهِ : (ولَمْ يكنِ) المَصدَرُ (مُصغَّراً) فلا يُقالُ : (أعجبني ضُرِيبُكَ زيداً) لبعدِ شبهِهِ عنِ الفعلِ بالتَّصغيرِ الَّذي هوَ مِنْ خواصِّ الأسماءِ .

(ولا مُضمراً) فلا يُقالُ : (ضربكَ المُسيءَ حسنٌ ، وهوَ المُحسنَ قبيحٌ) ، لعدمِ حروفِ الفعلِ ، ولهٰذا لَمْ يعملْ محذوفاً ؛ كما سيأتي .

(ولا محدوداً) بالتَّاءِ ، فلا يُقالُ : (أعجبتني ضربتُكَ زيداً) لأنَّ صيغةَ الوحدةِ ليسَتِ الصِّيغةَ الَّتي اشتُقَّ منها الفعلُ ، فإن وردَ . . حُكِمَ بشذوذِهِ .

و(**الأمر الثاني : عدمي**) أي : من الأمرين المشروطين في إعمال المصدر ؛ وهو عدم كونه مصغراً ولا مضمراً . . . إلىٰ آخره إن قلنا : إن ضمير المصدر مصدر ؛ إذ الكلام في المصدر ، (**وهو المشار إليه بقوله : ولم يكن المصدر مصغراً ، فلا يقال : « أعجبني ضريبك زيداً » لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء ، ولا مضمراً ، فلا يقال :** « **ضربك المسيء حسن ، وهو المحسن قبيح** » **لعدم حروف الفعل**) خلافاً للكوفيين ، مستدلين بقول زهير بن أبي سلمىٰ : (من الطويل)

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أي : وما الحديث عنها بالحديث المرجم ، فإن قوله : (عنها) متعلق بـ (هو) العائد إلى (الحديث) ، لٰكن إنما هٰذا عمله في الجار والمجرور ، يقال : (حديث مرجم) ، بوزن (معظم) أي : حديث غير موقوف ، بل يتسلسل . انتهىٰ « قاموس » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم كونه مضمراً (**لم يعمل**) المصدر (**محذوفاً ؛ كما سيأتي**) قريباً في المتن بقوله : (ولا محذوفاً) .

(**ولا**) يكون (**محدوداً بالتاء**) التي وضعت للمرة ، (**فلا يقال : « أعجبتني ضربتك زيداً » لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فإن ورد**) المصدر علىٰ صيغة المرة . . (**حكم بشذوذه**) أي : بخروجه عن قياس استعمالاته ،

(ولا منعوتاً قبلَ) تمامِ (عملِهِ) فلا يُقالُ : (عرفتُ سوقَكَ العنيفَ الإبلَ) لأنَّهُ مَعَ معمولِهِ . . كموصولٍ مَعَ صلتِهِ ، فلا يُفصَلُ بينهُما ، . . . .

فلا يعمل عمل الفعل ؛ لبعده عنه ، لأن صيغة الوحدة ليست صيغة جارية على الفعل بالمعنى المذكور .

(**ولا**) يكون المصدر (**منعوتاً قبل تمام عمله ، فلا يقال** : **عرفت سوقك العنيف الإبل**) لأن (الإبل) مفعول لـ (سوقك) ، فلا يقدم على (الإبل) لفظ (العنيف) الذي هو صفة للسوق على (الإبل) الذي هو معمول للسوق ، ومعنى (العنيف) : الشديد بإسراعها ، وإنما لا يقال ذٰلك (**لأنه**) أي : لأن المصدر الذي هو لفظ : سوقك (**مع معموله**) الذي هو لفظ : الإبل (**كموصول**) يذكر (**مع صلته**) متصلة به ، (**فلا يفصل بينهما**) أي : بين المصدر الذي هو لفظ (سوقك) وبين معموله الذي هو لفظ (الإبل) بصفته التي هي لفظ (العنيف) كما لا يفصل بين الموصول وصلته .

قوله : (**قبل تمام عمله**) زاد الشارح قيد التمام ، وهو معنىٰ قول المصنف في « اللمحة » : (قبل متعلقاته) ليشمل ما إذا كان للمصدر معمول أزيد من معمول واحد ؛ مجروراً كان ذٰلك المعمول أم غيره ، فيشترط في إعماله إذا أريد نعته : ألا ينعت إلا بعد استيفائه جميع معمولاته ، فلا يقال : (عرفت سوقك العنيف الإبل) كما مثل الشارح ، ولا (عجبت من أكلك الثريد أكل البعير في بيتك) ، ولا (عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة العنيف قدام الأمير) ، ومنهم من جوز إعماله منعوتاً علىٰ نية تقديم العمل على النعت ، فهو في مثال الشارح في تقدير : سوقك الإبل العنيف ؛ كما قدر سيبويه : (من الرجز)

. . . . إنــك إن يــصــرع أخــوك تــصــرع

برفع (تصرع) ، قال : (هو في تقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك) ، وإلا لوجب جزم (تصرع) على الجزاء .

فإن نُعِتَ بعدَهُ . . جازَ ؛ نحوُ : (إنَّ هجرَكَ إيَّايَ المُفرِطَ لمُهلِكٌ) ، ولو قالَ : (ولا متبوعاً) . . لكانَ أَولىٰ ؛ فإنَّ حكمَ سائرِ التَّوابعِ حكمُ النَّعتِ .

قوله : (**كموصول مع صلته**) لما قدمنا : أن المصدر مؤول بالموصول الحرفي (أن ، أو ما) وصلته .

قوله : (**فلا يفصل بينهما**) بالفاء ؛ أي : بين المصدر ومعموله ، وفي نسخة : بالواو ؛ أي : بين الموصول وصلته ؛ أي : فكذا المصدر ومعموله .

قوله : (**فإن نعت بعده**) مفرع علىٰ مقدر تقديره : هٰذا إذا لم ينعت بعده ؛ أي : بعد معموله ، فإن نعت المصدر بعده ؛ أي : بعد ذكر معموله . . (**جاز**) الفصل بينه وبين نعته بالمعمول .

مثاله : (**نحو**) قولك : (**إن هجرك إياي المفرط**) أي : الشديد (**لمهلك**) لي .

وفي « الكردي » : قوله : (**إن هجرك الشديد . . .**) إلىٰ آخره ، في تمثيله بالمصدر الواقع اسماً لـ (أن) المصدرية ما ذكرنا في قوله سابقاً : (فإن لم يحل محله ذٰلك . . امتنع عمله) .

وأطلق البيضاوي : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ . . . ﴾ الآية [1] : أن المختار : أن المصدر الموصوف لا يعمل ، ويرده السماع ؛ كما قال الشاعر : (من الرمل)

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذراً فيك من عهدت عذولا

قوله : (**ولو قال : « ولا متبوعاً »** . . **لكان**) كلامه (**أولىٰ**) وأشمل ؛ لشموله سائر التوابع ، (**فإن حكم سائر التوابع حكم النعت**) فيمتنع في العطف مثلاً : (عجبت من شربك وأكلك اللبن) .

---

(١) سورة المائدة : (٢) .

(ولا محذوفاً) لعدمِ وجودِ حروفِ الفعلِ ، (ولا مفصولاً مِنَ المعمولِ) أي : مِنْ معمولِهِ بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ معمولَهُ بمنزلةِ الصِّلةِ مِنَ الموصولِ ، فلا يُفصَلُ بينهُما .

قوله : (ولا) يكون المصدر (**محذوفاً**) فلا يقال اعتراضاً : إن باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف ، خلافاً لبعض ؛ منهم : ابن مالك ، فإنه صرح بجواز إعماله محذوفاً ، وأطنب في الاستدلال علىٰ ذٰلك ، ومن ذٰلك : تقدير سيبويه : (ما لك وزيداً ؟) بـ (ما لك وملابستك زيداً ؟) ، ولو قيل بمنع العمل في المفعول الصريح ، وجوازه في الظرف والمجرور . . لكان وجهاً ؛ لأن عمل المصدر في الأخيرين ـ كما قال خالد في « إعراب الألفية » ـ لما فيهما من رائحة الفعل ، لا بالحمل على الفعل ؛ ولهٰذا يجوز تقديمهما عليه عند المحققين ، خلافاً لمن منع مطلقاً ، ولمن خص المنع ـ أي : كابن هشام ـ بأن يكون المصدر منحلاً بحرف مصدري . انتهى . انتهىٰ من « كردي » .

وإنما امتنع عمله محذوفاً (**لعدم وجود حروف الفعل**) المحمول عليه .

(ولا) يكون (**مفصولاً من المعمول ؛ أي : من معموله بأجنبي**) أي : عن المصدر ؛ وهو ما لا عمل للمصدر فيه ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما ، فلا يقال : (أعجبني ضرب إعجاباً زيد عمراً) ، ولا (أعجبني ضرب زيد إعجاباً عمراً) لأن (إعجاباً) أجنبي عن (ضرب) ، بخلاف : (أعجبني ضرب زيد قائماً ، أو إهانة ، أو في الدار عمراً) ، فيجوز قوله ، فلا يقال : (أعجبني زيداً ضربك) .

قال في « التسهيل » : (ويضر عامل فيما أوهم خلاف ذٰلك) انتهىٰ .

وإنما لم يجز كونه مفصولاً عن معموله (**لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما**) أي : بين المصدر ومعموله ؛ كما لا يفصل بين الموصول وصلته .

قوله : (**بمنزلة الصلة . . .**) إلىٰ آخره ، ربما تشعر هٰذه العبارة : بأن المعمول ليس صلة حقيقة ، وفيه نظر ؛ لأنه عند العمل مؤول بـ (أن) والفعل ، أو بـ (ما) والفعل ، فهو صلة لموصول حرفي . انتهىٰ « عليمي » .

(ولا مُتأخِّراً عنهُ) أي : عن معمولِهِ ولو ظرفاً ، فلا يُقالُ : (أعجبني زيداً ضربُكَ) لِمَا مرَّ ؛ مِنْ أنَّ معمولَهُ بمنزلةِ الصِّلةِ ، وهيَ لا تتقدَّمُ على الموصولِ .

قالَ التَّفتازانيُّ : والحقُّ جوازُ تقديمِ معمولِ المَصدَرِ إذا كانَ ظرفاً ؛ لأنَّهُ ممَّا يكفيهِ رائحةُ الفعلِ .

(**ولا**) يكون المصدر أيضاً (**متأخراً عنه ؛ أي : عن معموله ولو**) كان ذٰلك المعمول (**ظرفاً**) أو جاراً ومجروراً ، (**فلا يقال : أعجبني زيداً ضربك ؛ لما مر**) آنفاً (**من أن معموله**) أي : معمول المصدر (**بمنزلة الصلة**) من الموصول ، (**وهي**) أي : الصلة (**لا تتقدم على الموصول**) .

(**قال التفتازاني : والحق جواز تقديم معمول المصدر**) عليه (**إذا كان**) ذٰلك المعمول (**ظرفاً**) أو جاراً ومجروراً (**لأنه**) أي : لأن الظرف (**مما يكفيه رائحة الفعل**) ، **وحاصل ما أشار إليه التفتازاني** : أن المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلىٰ تأويله بـ (أن) والفعل ، أو بـ (ما) والفعل ؛ لأن الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف ؛ لتنزيله من الشيء منزلة نفسه ، لوقوعه فيه ، وعدم انفكاكه عنه .

وقال الرضي بجواز تقديم المعمول إذا كان ظرفاً ، واختار أنه لا بد من التأويل المذكور ، وقال : (المؤول بالشيء لا يلزم أن يعطىٰ حكمه مطلقاً ، فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه إذا كان ملفوظاً به أن يمنع ذٰلك إذا كان مقدراً) ، ويؤيده : أن (أن) مع الفعل لا بد له من فاعل ، ولا يخلو من الدلالة على الزمان . . . إلىٰ غير ذٰلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح .

وعبارة الشارح توهم أن التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولاً بالحرف المصدري والفعل ، ولا يمنع في هٰذه الحالة تقديم الصلة على الموصول ، **فتأمل** . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وظاهرُ اقتصارِهِ علىٰ ما ذُكِرَ : أنَّهُ لا يُشترطُ في إعمالِهِ : أن يكونَ بمعنى الحالِ أوِ الاستقبالِ ، وهوَ كذٰلكَ ؛ لأنَّهُ عَمِلَ لكونِهِ أصلَ الفعلِ ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ ، قالَهُ ابنُ مالكٍ ، وأنَّهُ لا يُشترَطُ فيهِ أيضاً : أن يكونَ مُفرَداً ، وقد اشترطَهُ بعضُهُم ، فمنعَ . . . .

ترجمة التفتازاني

هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ، الهروي الخراساني ، الشهير بالتفتازاني ، توفي بسمرقند سنة (٧٩٢هـ) اثنتين وتسعين وسبع مئة ، عالم في اللغة والمعاني ، والفقه والمنطق وغيرها ، من تصانيفه الكثيرة : « شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان » ، وقد تقدمت ترجمته في أوائل هٰذه التعليقة .



(**وظاهر اقتصاره**) أي : اقتصار المصنف (**علىٰ ما ذكر**) ه من الشروط : (**أنه لا يشترط في إعماله**) أي : في إعمال المصدر (**أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما يدل عليه ظاهر اقتصاره ؛ وهو عدم اشتراط غير ما ذكر (**لأنه**) أي : لأن المصدر (**عمل ؛ لكونه أصل الفعل**) فلا يشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، (**بخلاف اسم الفاعل**) فإنه إنما عمل ؛ لمشابهته الفعل المضارع ، ولهٰذا اشترط لعمله : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . انتهىٰ « عليمي » .

(**قاله**) أي : قال هٰذا الفرق بين المصدر واسم الفاعل (**ابن مالك**) في بعض كتبه ، (**و**) قال ابن مالك : (**أنه**) أي : أن المصدر (**لا يشترط فيه**) أي : في المصدر ؛ أي : في عمل المصدر (**أيضاً**) أي : كما لا يشترط فيه كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (**أن يكون**) المصدر (**مفرداً**) لا مثنىً ولا مجموعاً ، (**وقد اشترطه**) أي : شرط كونه مفرداً (**بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ منهم : ابن عصفور ، (**فمنع**)

إعمالَ المثنَّىٰ والمجموعِ ، وجزمَ به ابنُ مالكٍ ، قالَ : لأنَّ لفظَهُما مُغايرٌ للفظِ المَصدَرِ الَّذي هوَ أصلُ الفعلِ ، فإن ظفرْنا في كلامِ العربِ بإعمالِ شيءٍ مِنْ ذٰلكَ . . قُبِلَ ، ولَمْ يُقَسْ عليهِ .

ذٰلك البعض (**إعمال المثنىٰ والمجموع**) أي : من المصدر ، وهو ـ أي : منع إعمال المثنىٰ والمجموع من المصدر ـ قياس اشتراط ألا يكون المصدر محدوداً ولا مصغراً وإن علل ذٰلك البعض منع التصغير في المصدر بما مر في كلام الشارح ؛ وهو بعد شبهه بالفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء ؛ أي : ولأن التثنية والجمع أيضاً من خواص الأسماء ، فيبعدان شبهه بالفعل ، (**وجزم به**) أي : بمنع إعمال المثنىٰ والجمع منه ؛ أي : من المصدر (**ابن مالك**) في بعض كتبه .

(**قال**) ابن مالك في علة منع إعمال المثنىٰ والمجموع من المصدر : (**لأن لفظهما**) أي : لفظ المثنىٰ والمجموع منه (**مغاير**) أي : مخالف (**للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل**) بزيادة الياء والنون والألف أو الواو ، (**فإن ظفرنا**) ووجدنا (**في كلام**) فصحاء (**العرب بإعمال شيء من ذٰلك**) أي : بشيء من المثنىٰ والمجموع يعمل عمل الفعل . . (**قبل**) ذٰلك الشيء العامل عمل الفعل منهما في تلك المادة ، (**ولم يقس عليه**) أي : على الذي سمع الإعمال منهما في تلك المسألة غيره ؛ أي : غير ذٰلك المسموع من سائر المواد ، فقد جاء إعمال المجموع جمع تكسير في قوله : (من البسيط)

فجربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

والفنع ـ بتقديم الفاء على النون ـ : الفضل الكبير ، **والشاهد في قوله** : (تجاربهم أبا قدامة) لأن (تجاربهم) : جمع تجربة ، جمع تكسير ، فنصب (أبا قدامة) مع أنه جمع تكسير .

قوله : (**وجزم ابن مالك بالمنع**) أي : في بعض كتبه ، وإلا فقد صرح هو بجواز

إعماله في كتابه « شواهد التوضيح بمشكلات الجامع الصحيح للبخاري » ، وفي « شرح التسهيل » ، وأنشد عليه : (من البسيط)

فجربوه . . . .

وعلل هو في « شرح التسهيل » شرط كونه مكبراً : بأنه بالتصغير يزول عن الصيغة التي هي أصل الفعل مع نقص المعنىٰ ، ولذٰلك عمل المجموع جمع تكسير ؛ لأنه وإن زالت منه الصيغة الأصلية للفعل بالتكسير لٰكن المعنىٰ معها باق ، بل متضاعف بالجمعية . انتهىٰ .

قلت : في ذٰلك قولان .

قوله : (**لٰكن المعنىٰ**) قد مر الكلام على استعمال (لٰكن) في مثل هٰذا التركيب أوائل (مبحث الإضافة) .

قوله : (**فإن ظفرنا بشيء من ذٰلك . . .**) إلىٰ آخره ، قال في « الكافية » : (من الرجز)

وربّ محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد قبل

واستشهد أيضاً في « شرح التسهيل » علىٰ عمل المجموع منه جمع تكسير بقول علقمة : (من الطويل)

وقد وَعَدَتْكَ مَوْعِداً لو وَفَتْ به مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثرب

وحكىٰ عن العرب أيضاً : (تركته بملاحس البقر أولادها) يعنون : بقر الوحش .

(**ثم**) بعدما فرغنا من ذكر شروطه . . نقول : (**المصدر يعمل**) عمله (**مضافاً**) نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [1] .

---

(١) سورة البقرة : (٢٥١) .

ومُنَوَّناً ، ومقروناً بـ (أل) ، (و) لٰكنْ (إعمالُهُ) حالةَ كونِهِ (مُضافاً) للفاعلِ مَعَ ذكرِ المفعولِ وتركِهِ (أكثرُ) استعمالاً مِنْ عكسِهِ ومِنْ إعمالِهِ مُنوَّناً وبـ (أل) لأنَّ الفاعلَ عمدةٌ ، فإضافةُ العاملِ إليهِ أهمُّ ، ولأنَّ نسبةَ الحدثِ لمَنْ وُجِدَ منهُ أظهرُ مِنْ نسبتِهِ لمَنْ وقعَ عليهِ ؛ لكونِهِ ....

(ومنوناً) نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾[1] ، خلافاً للكوفيين ، بل قيل : إنهم لا يعملون المصدر بحال ، ويجعلون ما بعده معمولاً لفعل محذوف . انتهىٰ « كردي » .

(ومقروناً بـ « أل ») نحو قوله : (من الطويل)

عجبت من الرزق المسيء إلٰهه ....

كما سيأتي .

(ولٰكن إعماله حالة كونه مضافاً للفاعل مع ذكر المفعول) كما ذكرنا مثاله آنفاً ، (و) مع (تركه) أي : ترك المفعول نحو قولهم : (ربنا وتقبل دعائي) أي : إياك (أكثر استعمالاً من عكسه) وهو إعماله مضافاً إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه .

(و) أكثر (من إعماله منوناً) كالمثال المذكور آنفاً ، (و) من إعماله مقروناً (بـ « أل ») كما مر آنفاً ، وإنما كان إعماله مضافاً أكثر من إعماله في الأحوال الثلاثة المذكورة (لأن الفاعل عمدة) لكونه مسنداً إليه ، (فإضافة العامل) الذي هو الفعل (إليه) أي : إلى الفاعل (أهم) أي : أشد اهتماماً به واعتناء إليه ، (ولأن نسبة الحدث) المفهوم من الفعل (لمن وجد منه) ذٰلك الحدث ؛ أي : إلىٰ من وجد منه ذٰلك الحدث ؛ وهو الفاعل (أظهر) أي : أوضح وأبلغ ظهوراً في المعنىٰ (من نسبته) أي : من نسبة ذٰلك الحدث (لمن وقع عليه) أي : من نسبته إلىٰ من وقع عليه ذٰلك الحدث ؛ وهو المفعول ، وإنما كان ذٰلك أظهر وأوضح (لكونه)

---

(١) سورة البلد : (١٤) .

أي : لكون من وقع عليه (فضلة) أي : ليس عمدة في الكلام ؛ لأنه مفعول .

مثال المصدر الذي أضيف إلى الفاعل مع ذكر المفعول : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ) بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[1] ؛ حيث أضيف المصدر ؛ وهو (دفع) إلىٰ فاعله ؛ وهو لفظ (الله) ، ونصب مفعوله الذي هو (الناس) ، والآية من سورة (البقرة) ومن سورة (الحج) .

وتمام الآيتين على الترتيب : ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] .

والآية الثانية تمامها : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾[3] .

مثال المصدر الذي أضيف إلىٰ فاعله مع حذف المفعول : نحو قوله تعالىٰ في سورة (إبراهيم) ، والآية بتمامها : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾)[4] ؛ قرئ : ﴿ دُعَآءِ ﴾ بحذف الياء ، وقرئ : ﴿ دُعَآءِى ﴾ بإثباتها[5] ، فقرأ ورش وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً : ﴿ دُعَآءِى ﴾ ، وقرأ الباقون بحذف الياء : ﴿ دُعَآءِ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة : (٢٥١) ، سورة الحج : (٤٠) .

(٢) سورة البقرة : (٢٥١) .

(٣) سورة الحج : (٤٠) .

(٤) سورة إبراهيم ﷺ : (٤٠) .

(٥) (دعائي) بإثبات الياء مطلقاً ـ وصلاً ووقفاً ـ قراءة يعقوب والبزي . انظر « النشر في القراءات العشر » (٣٠١/٢) .

أي : دعائي إيَّاكَ .

وأمَّا إعمالُهُ مُضافاً للمفعولِ مَعَ تركِ الفاعلِ . . فكثيرٌ ؛ نحوُ : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ ، ومَعَ ذكرِهِ . . قليلٌ ، وليسَ خاصّاً بالشِّعرِ ؛ كما قيلَ ، بدليلِ قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « وَحَجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » .

والشاهد في الآية : (دعائي) حيث أضيف المصدر إلىٰ فاعله ؛ وهو ياء المتكلم ، وقد حذف مفعوله اختصاراً ، تقديره : (**أي**) : وتقبل (**دعائي إياك ، وأما إعماله**) أي : إعمال المصدر (**مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل . . فكثير**) في كلامهم .

مثال إعمال المصدر مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾) ، والآية من سورة (فصلت) ، وتمامها : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾[١] .

والشاهد : حيث جاء ؛ وهو لفظ (دعاء) مضافاً إلى المفعول به ؛ وهو لفظ (الخير) ، والفاعل محذوف تقديره : من دعائه الخير .

(و) إعمال المصدر مضافاً إلى المفعول (**مع ذكره**) أي : ذكر الفاعل (**قليل**) في كلامهم ، (و) لٰكن (**ليس**) ذٰلك ؛ أي : إضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل (**خاصاً بالشعر كما قيل**) : إن ذٰلك خاص بالشعر فلا يوجد في النثر ؛ أي : ليس خاصاً بالشعر ، بل يوجد في النثر (**بدليل قوله عليه الصلاة والسلام**) في حديث بيان أركان الإسلام ؛ أي : (« و ») من أركان الإسلام : (« **حج البيت من استطاع إليه سبيلاً** ») بوجدان الراحلة والزاد ، و(الحج) مضاف إلى (البيت) وهو مفعوله ، وفاعل المصدر : (من استطاع) ، وكأن المعنىٰ : يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

وهٰذا قطعة من حديث طويل لأنس بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه قال : نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل

---

(١) سورة فصلت : (٤٩) .

وقد يُضافُ إلى الظَّرفِ توسُّعاً ، فيعملُ فيما بعدَهُ الرَّفعَ والنَّصبَ ؛ نحوُ : (عجبتُ مِنْ ضربِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً) .

العاقل من أهل البادية فيسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل البادية فقال : يا محمد ؛ أتانا رسولك فزعم لنا : أنك تزعم : أن الله أرسلك ، قال : « صدق » ، قال : من خلق السماء ؟ قال : « الله » ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : « الله » ، قال : فمن نصب هٰذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال : « الله » ، قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هٰذه الجبال آلله أرسلك ؟ قال : « نعم » ، قال : وزعم رسولك : أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ؟ قال : « صدق » . . . إلىٰ آخره .

قوله : (**بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً »**) قال في « التصريح » : (وللمانع أن يجيب : بأن الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنىٰ ، فلا شاهد فيه) انتهىٰ .

وهو ميل لكلام أبي حيان ؛ حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام باحتمالها الرواية بالمعنىٰ .

وقد رد عليه : بأن الأصل : الرواية باللفظ ، وإذا قصد الرواية بالمعنىٰ . . أشار الراوي إلىٰ ذٰلك بقوله : (قال ما معناه) كما لا يخفىٰ على العارف بمصطلح الحديث ، وفتح هٰذا الباب يتطرق منه إلىٰ عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية ، وهٰذا مخالف للإجماع والمسألة مبسوطة في « المغني » انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وقد يضاف**) المصدر (**إلى الظرف توسعاً**) لدائرة الكلام ، وتجوزاً فيه ، (**فيعمل**) المصدر (**فيما بعده**) أي : فيما بعد الظرف (**الرفع والنصب ؛ نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً**) برفع (زيد) ، ونصب (عمراً) ، فيكون حينئذ كالمنون في أنه يرفع وينصب ، وبهٰذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال ،

(و) إعمالُهُ حالَ كونِهِ (مُنوَّناً) أي : مُجرَّداً مِنْ (أل) والإضافةِ (أقيسُ) مِنْ إعمالِهِ مُضافاً وبـ (أل) لأنَّـهُ يشبهُ الفعلَ ؛ لكونِهِ نكرةً ؛ (نحوُ : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ﴾) أي : أن يُطعِمَ يتيماً .

وهـٰذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد ، فإن كان مصدر فعل غير متعد . . جاز فيه وجهان : إضافته إلىٰ فاعله ، وإضافته إلىٰ ظرف متسع فيه ؛ كـ (أعجبني قيام زيد اليوم) ، أو (قيام اليوم زيد) ، أو متعد إلى اثنين أو ثلاثة . . جاز فيه وجوه كثيرة ، لا تخفىٰ على المتأمل . انتهىٰ منه .

(**وإعماله**) أي : إعمال المصدر (**حال كونه منوناً** ؛ **أي** : **مجرداً من** « **أل** » ، **والإضافة أقيس**) أي : أوفق لقياس استعمالاتهم (**من إعماله مضافاً** ، **و**) مقروناً (**بـ** « **أل** » **لأنه يشبه الفعل**) حينئذ (**لكونه نكرة**) فيه : أن عمله مطلقاً ؛ لشبه الفعل ، فالأظهر أن يقال : لأن التنكير أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره .

مثال إعمال المنون : (**نحو** : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ﴾[1] ؛ **أي** : **أن يطعم يتيماً**) ذا مقربة .

ومن إعمال المنون : قول بعض العرب : (عجبت من قراءة في الحمام القرآن) أي : من أن قرئ .

قال ابن مالك في « شرح العمدة » : (وهـٰذا غريب ـ أعني : الرفع بالمصدر المنون ـ والمستعمل كثيراً : النصب به ، والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ، ومع النصب ، وإذا اقتصر علىٰ أحدهما . . فالرفع أحق ، والأكثر الواقع ما ذكرت) انتهىٰ .

وقال المصنف في « حواشي الألفية » : (إعمال المضاف في الفاعل ضعيف ، وكذا إعمال المنون ، وأما ذو « أل » . . فإعماله ضعيف مطلقاً في الفاعل والمفعول) .

وتلخص : أن عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقاً .

---

(١) سورة البلد : (١٤ ـ ١٥) .

(و) إعمالُهُ مَقروناً (بـ « أل » شاذٌّ) لبُعدِهِ عن مشابهتِهِ الفعلَ باقترانِهِ بأل (نحوُ) قولِهِ :

(عَجِبْتُ مِنَ ٱلرِّزْقِ ٱلْمُسِيءَ إِلَـٰهُهُ !!) ....

بنصبِ (المسيءَ) ، ورفعِ (إلـٰهُهُ) بـ (الرِّزقِ) الَّذي هوَ مَصدَرٌ ، ....

(**وإعماله**) أي : إعمال المصدر حالة كونه (**مقروناً بـ « أل » شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم (**لبعده**) حينئذ (**عن مشابهته الفعل باقترانه بـ « أل »**) التي هي من خواص الاسم .

مثال إعماله مع اقترانه بـ (أل) : (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً ذكر الشارح صدره ، وتمامه مع عجزه : (من الطويل)

(**عجبت من الرزق المسيء إلـٰهه**) ومن ترك بعض الصالحين فقيرا !!

(**بنصب « المسيء »**) علىٰ أنه مفعول (الرزق) ، (**ورفع « إلـٰهه » بـ « الرزق » الذي هو مصدر**) ، **والشاهد فيه** : (من الرزق المسيء إلـٰهه) حيث أضاف المصدر المقترن بـ (أل) وهو (الرزق) إلىٰ مفعوله ؛ وهو (المسيء) ، ثم أتىٰ بفاعله ؛ وهو (إلـٰهه) ، وإعماله شاذ ؛ قياساً واستعمالاً ، ويروىٰ هـٰذا البيت بنصب (المسيء) ، فلا يكون حينئذ مضافاً إليه ، بل مفعولاً به ، وعليه قول لبيد العامري : (من الكامل)

حتىٰ تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

حيث جاء (المظلوم) نعتاً لـ (المعقب) ، فرفع حملاً علىٰ محل (المعقب) وهو الرفع على الفاعلية . انتهىٰ « أوضح المسالك » .

قوله : (**عجبت من الرزق**) ، و(**الرزق**) بفتح : مصدر ، وأما بالكسر . . فهو : ما ينتفع به صاحبه ؛ حلالاً كان أو حراماً ، كما قال ابن رسلان في « ألفيته في فقه الشافعية » : (من الرجز)

والرزق : ما ينفعْ ولو محرما يرزق من شَاءَ ومن شا أَحْرما

وعُورِضَ : بأنَّ الإضافةَ كالتَّعريفِ بـ (أل) فهلَّا بَعُدَ معها المَصدَرُ عنِ الفعلِ ؟

وأجيبَ : بأنَّها مُتأخِّرةٌ عنهُ ، فهوَ قبلَها واقعٌ موقعَ الفعلِ ، بخلافِ المقرونِ بـ (أل) .

تتمةٌ

يجوزُ في تابعِ الفاعلِ المجرورِ بالمَصدَرِ ؛ كـ (عجبتُ مِنْ ضربِ زيدٍ الظَّريفِ) الجرُّ حملاً على اللَّفظِ ، ....

قال المرادي : (ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بـ « أل » إلا في هٰذا البيت) انتهىٰ « كردي » .

(**وعورض**) هٰذا التعليل المذكور ؛ يعني قوله : (لبعده عن مشابهة الفعل . . .) إلىٰ آخره : (**بأن الإضافة كالتعريف** بـ « **أل** ») في بعد المصدر بها عن مشابهة الفعل ؛ لأنها من خواص الأسماء أيضاً ، (**فهلا بعد معها**) أي : بالإضافة (**المصدر عن**) مشابهة (**الفعل**) مع الإضافة ؟!

(**وأجيب**) عن هٰذا الاعتراض : (**بأنها**) أي : بأن الإضافة (**متأخرة عنه**) أي : عن المصدر ، (**فهو**) أي : فالمصدر متقدم (**قبلها**) أي : قبل الإضافة (**واقع موقع الفعل**) منها ، (**بخلاف**) المصدر (**المقرون بـ « أل »**) فإن (أل) متقدمة عليه ؛ أي : على المقرون بـ (أل) ، فلها قوة على الإضافة بهٰذا التقدم .

وأجيب أيضاً عنه : بأن بعض المضافات ما ينوىٰ فيه الانفصال . انتهىٰ « كردي » .

(تتمة)

أي : هٰذا الآتي كلام متمم ما قبله ، وهو من أسماء التراجم : (**يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر** ؛ كـ « **عجبت من ضرب زيد الظريف** ») وهو (الظريف) في هٰذا المثال ؛ لأنه صفة لزيد (**الجر**) فاعل (يجوز) ، (**حملاً على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ (زيد) ، وهو بإضافة المصدر إليه .

والرَّفعُ حملاً على المحلِّ ، وفي تابعِ المفعولِ ؛ كـ (أعجبني أكلُ اللَّحمِ والخبزِ) الجرُّ أيضاً على اللَّفظِ ، والنَّصبُ على المحلِّ إن قُدِّرَ المَصدَرُ بـ (أن) وفعلِ الفاعلِ .

(و) يجوز فيه ؛ أي : في ذٰلك التابع (**الرفع** ؛ **حملاً**) لذٰلك التابع (**على المحل**) أي : علىٰ محل (زيد) لأن محله رفع على الفاعلية للمصدر .

(و) يجوز أيضاً (**في تابع المفعول**) أي : في تابع مفعول المصدر ، مثاله : (كـ « **أعجبني أكل اللحم والخبز** ») ، فـ (الخبز) : معطوف على (اللحم) ، فهو تابع له ، و(اللحم) : مفعول (الأكل) الذي هو المصدر ، فهو مجرور لفظاً بإضافة المصدر إليه ، منصوب المحل ؛ لأنه مفعول المصدر ، فيجوز فيه ؛ أي : في الخبز (**الجر أيضاً**) أي : كما يجوز في تابع الفاعل وجهان ؛ حملاً له (**على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ (اللحم) لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(و) يجوز فيه ؛ أي : في (الخبز) أيضاً (**النصب**) حملاً له (**على المحل**) أي : علىٰ محل (اللحم) لأن محله منصوب بإضافة المصدر إليه ؛ لأنه مفعوله (**إن قدر المصدر بـ « أن » وفعل الفاعل**) أي : بالفعل المبني للفاعل في حالة النصب ، فإنه يمكن أن يقال : (أعجبني أن يأكل زيد اللحم والخبز) ، والرفع إن قدر المصدر بـ (أن) وفعل ما لم يسمَّ فاعله ؛ كأن يقال : (أعجبني أن يؤكل اللحم والخبز) بناء علىٰ أن المصدر يرفع نائب الفاعل ، ويقدر بالحرف المصدري وفعل ما لم يسمَّ فاعله ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، ومشىٰ عليه ابن مالك في « التسهيل » ، ومنعه بعضهم ؛ لما فيه من الإلباس ، لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبني للفاعل . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قوله : (**في تابع الفاعل المجرور بالمصدر**) يعني : أي تابع كان ؛ سواء كان نعتاً أو غيره من سائر التوابع ، وفاقاً لظاهر كلام « التسهيل » ، وهو مذهب الكوفيين ، وقواه الدماميني ، وقال به جماعة بصريون ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىٰ منع الإتباع على المحل في ذٰلك مطلقاً ، وأجاز أبو عمرو في العطف والبدل ، ومنع

....

في النعت والتأكيد ، علىٰ أن جواز الإتباع مشروط ـ كما في « التسهيل » ـ بعدم المانع ، فلا إتباع في نحو : (أعجبني إكرامك وزيد) ، فإن الإتباع فيه بالجر يؤدي إلى العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ، وهو على الصحيح بابه الشعر ؛ كقوله : (من البسيط)

.... فاذهب فما بك والأيام من عجب

قوله : (**أيضاً**) كتابع الفاعل ، لٰكن الجر فيه محمول على اللفظ ؛ كما مر .

قوله : (**وفعل الفاعل**) أي : ويجوز الرفع أيضاً إن قدر المصدر بـ (أن) والفعل المبني للمفعول ؛ أي : أن أكل الخبز واللحم ، ومنع غير البصريين إعمال المصدر المبني للمفعول ، **قيل** : وهو مذهب الأكثرين وصحح . انتهىٰ « كردي » .



(و) الثَّالثُ منها : (اسمُ الفاعلِ) ولو مثنّىً أو مجموعاً ؛ . . . .

٧٣ ـ باب إعمال اسم الفاعل

ثم بعدما فرغ من المصدر . . شرع في بيان إعمال اسم الفاعل فقال : (**والثالث منها**) أي : من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**اسم الفاعل ولو**) كان اسم الفاعل (**مثنىً أو مجموعاً**) جمعاً علىٰ حده أم لا ، فيعمل عمله ، فلا يشترط في عمله الإفراد كما سبق في المصدر ، فيعمل عمل فعله ولو مثنىً ؛ كقول عنترة : (من الكامل)

الشـاتـمـي عـرضـي ولـم أشـتـمـهـمـا والـنـاذريـن إذا لـم ألـقـهـمـا دمـي

حيث جاء (دمي) مفعولاً به لاسم الفاعل المثنىٰ ؛ وهو (الناذرين) بالذال المعجمة ، من النذر ؛ لأنه مثنى (الناذر) من النذر ، أي : الناذرين إراقة دمي ، وهو كناية عن قتله .

ويعمل اسم الفاعل عمله ولو كان مجموعاً جمع تكسير أو تصحيح ، ومن إعمال اسم الفاعل من الجمع : قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ (١) ، وقول طرفة بن العبد : (من الرمل)

ثـم زادوا أنـهـم فـي قـومـهـم غـفـر ذنـبـهـم غـيـر فـخـر

قوله : (ثم زادوا أنهم) بفتح الهمزة علىٰ تقدير الباء ؛ أي : زادوا علىٰ غيرهم بأنهم . . . إلىٰ آخره ، أو بكسرها على الاستئناف ؛ لبيان سبب الزيادة ، وحذف معمول (زادوا) لإفادة العموم .

و(غفر) ، و(فخر) بضمتين : جمع غفور وفخور ؛ بالخاء المعجمة ، أي : غير مفتخرين ، أو بالجيم من الفجور ؛ وهو الكذب .

و(ذنبهم) : مفعول (غفر) وإضافته لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : ذنب الغير معهم . انتهىٰ « خضري » .

---

(١) سورة الأحزاب : (٣٥) .

وهوَ : ما اشتُقَّ مِنْ مَصدَرِ فعلٍ لِمَنْ قامَ به علىٰ معنى الحدوثِ ، . . . .

وفي « ابن عقيل » : مثال المثنىٰ والمجموع : نحو : (الضاربين زيداً ، والضاربتين هنداً ، والضاربين القوم ، والضاربات النساء ، والضوارب الأعداء) .

فإن قلت : لِمَ لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالأسماء ؟

قلت : أما الفرق بين ذٰلك ـ أي : بين التثنية والجمع ـ وبين التصغير . . فلعدم تطرق الخلل إلىٰ صيغة مفرده من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع .

وأما الفرق بين ذٰلك ـ أي : بين التثنية والجمع ـ وبين الوصف . . فلأن الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الأفعال الخمسة ، بخلاف الوصف ، **فليتأمل** . انتهىٰ « خضري » .

(وهو) أي : **اسم الفاعل لغة** : من أوجد الحدث ؛ كالقيام والقعود ، **واصطلاحاً** : هو (**ما اشتق**) أي : صيغ وأخذ (**من مصدر فعل**) أي : فعل اصطلاحي ، ولم يقل ـ كابن الحاجب ـ : (من فعل) بترك لفظ (مصدر) لأن المتبادر منه الفعل الاصطلاحي ، والمصدر على المذهب المنصور بالأدلة ـ وهو مذهب البصريين ـ لم يشتق منه ؛ أي : من الفعل ؛ لأنه هو الأصل له .

(**لمن قام به**) أي : للدلالة علىٰ ذات قام به الفعل ؛ أي : المصدر ؛ يعني معناه ، وخرج بـ (من قام به) : من وقع عليه الفعل ؛ كاسم المفعول ، أو وقع فيه الفعل ؛ كالزمان والمكان .

أي : قام به الفعل (**علىٰ معنى الحدوث**) أي : علىٰ جهة الحدوث والتجدد ، فخرج به : من قام به الفعل علىٰ جهة الثبوت والدوام ؛ كالصفة المشبهة ، و(أفعل) التفضيل .

ويعملُ عملَ فعلِهِ المبنيّ للفاعلِ لازماً ومتعدّياً وإنَّما عملَ ؛ لمشابهتِهِ للمُضارِعِ في الزِّنَةِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ ، ودلالتِهِ على المَصدَرِ ، واحتمالِهِ أحدَ الزَّمانَينِ ، . . . .

(**ويعمل**) اسم الفاعل (**عمل فعله المبني للفاعل** ؛ **لازماً**) كان فعله ؛ كـ (قام) أ (**ومتعدياً**) كـ (ضرب) .

والمراد بعمل فعله : عمل التعدي إن تعدىٰ فعله ، واللزوم إن كان فعله لازماً . انتهىٰ « خضري » .

إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ، ولا يجوز ذٰلك في الفعل ، وأن الفعل لا تدخل اللام علىٰ معموله المتأخر ، واسم الفاعل يجوز فيه ذٰلك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾(١) .

(**وإنما عمل**) اسم الفاعل عمل فعله (**لمشابهته**) أي : لمشابهة اسم الفاعل (**للمضارع في الزنة**) أي : في الوزن ، **والمراد بالزنة** : العروضية لا الصرفية ، وهي الموافقة في مطلق الحركات والسكنات ؛ أي : لمشابهته في لفظه ؛ لأن (ضارب) علىٰ وزن (يضرب) .

(**و**) لمشابهته في (**التذكير**) فإنك تقول : (زيد ضارب) كما تقول : (زيد يضرب) ، (**و**) في (**التأنيث**) فإنك تقول : (هند ضاربة) كما تقول : (هند تضرب) .

(**و**) لمشابهته له في (**دلالته على المصدر**) أي : على الحدث ؛ فإن قولك : (زيد ضارب) يدل علىٰ حدث الضرب ؛ كما يدل : (زيد يضرب) علىٰ حدث الضرب ، (**و**) في (**احتماله**) أي : وفي احتمال وقوع حدثه (**أحد الزمانين**) الحال والاستقبال ؛ فإن قولك : (زيد ضارب) يحتمل : ضربه الآن أو غداً ؛ كما يحتمل قولك : (زيد يضرب) : ضربه الآن أو غداً .

---

(١) سورة فصلت : (٤٦) .

ودخولِ لامِ الابتداءِ عليهِ .

وفي تمثيلِهِ لاسمِ الفاعلِ بقولِهِ : (كـ : ضاربٍ ومُكرمٍ) إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ يصاغُ مِنَ الثُّلاثيِّ علىٰ زنةِ (فاعلٍ) ، ومِنْ غيرِهِ علىٰ زنةِ المُضارِعِ ، بإبدالِ حرفِ المُضارَعَةِ ميماً ، وكسرِ ما قبلَ آخرِهِ .

ثُمَّ إنَّهُ إن صُغِّرَ أو وُصِفَ . . لَمْ يعملْ ؛ . . . .

(و) في جواز (**دخول لام الابتداء عليه**) كما يجوز دخولها على المضارع ؛ فإنك تقول : (إن زيداً لضارب عمراً) كما تقول : (إن زيداً ليضرب عمراً) .

(**وفي تمثيله**) أي : في تمثيل المصنف (**لاسم الفاعل بقوله : كـ « ضارب ، ومكرم » إشارة إلىٰ أنه يصاغ**) ويشتق (من) مصدر (**الثلاثي**) عموماً (**علىٰ زنة « فاعل » و**) يصاغ (**من غيره**) سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً (**علىٰ زنة المضارع**) منه ؛ أي : من ذٰلك الغير ؛ أي : علىٰ زنة مضارعه ، وأما نحو : (حب فهو محب) ، و(أيفع فهو يافع) . . فقليل نادر ، لٰكن (**بإبدال حرف المضارعة**) فيه (**ميماً**) أي : مضمومة ، وربما كسرت تلك الميم للإتباع ؛ أي : لإتباع ما بعدها ؛ كـ (منتن) من (أنتن) الرباعي ، (**وكسر ما قبل آخره**) وربما ضم ما قبل آخره للإتباع ؛ أي : لإتباع ما قبله ؛ كـ (منتن) ، وهو الميم المضمومة في أوله .

قوله : (**ويصاغ من غيره**) أي : من غير الثلاثي مطلقاً (**علىٰ زنة المضارع**) علىٰ وزن مضارعه المبني للمعلوم ؛ أي : للفاعل المعلوم ؛ أي : المسند إلى الفاعل المعلوم ، لا المجهول ، لٰكن بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ؛ أي : بدله ، وكسر ما قبل آخره ؛ كـ (مدحرج) للرباعي المجرد ، و(مكرم) للرباعي المزيد ، و(منطلق) للخماسي ، و(مستخرج) للسداسي المزيد .

(**ثم**) بعدما ذكرنا . . نقول : (**إنه**) أي : إن اسم الفاعل (**إن صغر**) نحو : (جاء رجل ضويرب زيداً) ، (**أو وصف**) نحو : (رأيت ضارباً مسيئاً زيداً) . . (**لم يعمل**)

لمباينتِهِ الفعلَ حينئذٍ ؛ إذِ التَّصغيرُ والوصفُ مِنْ خصائصِ الأسماءِ ، فإن لَمْ يُصغَّرْ ولَمْ يوصفْ (فإن كانَ) مقروناً (بأل) كـ : الضاربِ . . (عملَ) عملَ فعلِهِ . . . .

عمل فعله (**لمباينته**) ومخالفته (**الفعل**) ومباعدته عنه بالتصغير (**حينئذ**) أي : حين إذ صغر أو وصف ؛ لأن كلاً من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل (**إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء**) وأجاز الكوفيون ـ ما خلا الفراء والنحاس ـ إعمال المصغر مطلقاً ، وأجاز البصريون والفراء إعمال الموصوف ، وصححه ابن هشام في « المغني » ، وهو الأصح ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ ﴾[1] ، فجملة (يبتغون) : نعت لـ (آمين) ، لا حال منه ، خلافاً لأبي البقاء .

وعبارة الكردي : قوله : (**ثم إنه إن صغر . . .**) إلىٰ آخره ، خلافاً للكوفيين في إعمال الموصوف مطلقاً ؛ سواء وصف قبل العمل أو بعده ، ومنعه ابن مالك مطلقاً . انتهىٰ منه .

(**فإن لم يصغر**) اسم الفاعل (**ولم يوصف**) . . ففيه تفصيل ، ذكره بقوله : (**فإن كان**) اسم الفاعل الذي لم يصغر ولم يوصف (**مقروناً بـ « أل »**) الموصولة (**كـ « الضارب »**) واحترزنا بقيد (الموصولة) عن المعرفة التي للعهد في نحو : (جاءني ضارب فأكرمت الضارب) ، فلا يعمل الوصف الذي هي فيه أصلاً ؛ لبعده بالتعريف عن مشابهة الفعل ، ومن هٰذا تعرف : أن (أل) الداخلة على المشتقات ليست محصورة في الموصولة . انتهىٰ « كردي » .

أي : فإن كان اسم الفاعل مقروناً بـ (أل) الموصولة . . (**عمل عمل فعله**) أي : لازماً كان أو متعدياً ، لٰكن بشرط تأخر المعمول ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[2] . . فقال في « شرح اللمحة » : (إنه علىٰ تقدير التعليق

---

(١) سورة المائدة : (٢) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٢٠) .

(مُطلَقاً) أي : ماضياً وحالاً ومُستقبلاً ، مُعتمِداً أو غيرَ مُعتمِدٍ ؛ لوقوعِهِ حينئذٍ موقعَ الفعلِ ؛ إذ حقُّ الصِّلةِ أن تكونَ فعلاً ، كـ (جاءَ الضَّاربُ زيداً أمسِ ، أوِ الآنَ ، أو غداً) ، (أو) كانَ (مُجرَّداً) منها . . (فبشرطَينِ) لا بُدَّ منهُما لصحَّةِ عملِهِ في المنصوبِ : (كونُهُ حالاً أو استقبالاً) . . . .

بمحذوف ، أو اتسع في المعمول ؛ لكونه ظرفاً) انتهىٰ « كردي » .

(**مطلقاً ؛ أي**) سواء كان (**ماضياً**) أي : بمعنى الماضي ؛ نحو : (جاء الضارب زيداً أمس) ، أ (**وحالاً**) أي : بمعنى الحال ؛ نحو : (جاء الضارب زيداً الآن) ، أ (**ومستقبلاً**) أي : بمعنى الاستقبال ؛ نحو : (جاء الضارب زيداً غداً) ، خلافاً للرماني في الأخيرين ؛ كما في « التسهيل » ، وسواء كان (**معتمداً**) على الأمور الآتية من نفي واستفهام مثلاً ، (**أو غير معتمد**) وإنما عمل حينئذ مطلقاً (**لوقوعه**) أي : لوقوع اسم الفاعل (**حينئذ**) أي : حين إذ كان مقروناً بأل (**موقع الفعل**) أي : موضعه لكونه صلة لـ (أل) الموصولة (**إذ حق الصلة أن تكون فعلاً**) .

مثال المقرون بـ (أل) الذي يعمل مطلقاً : (**كـ « جاء الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً »**) ، وإنما عدل فيه حينئذ عن صيغة الفعل إلى اسم الفاعل ؛ كراهية إدخال اللام على الفعل . انتهىٰ « كردي » .

(**أو كان**) اسم الفاعل (**مجرداً منها**) أي : من (أل) . . (**ف**) يعمل عمل فعله (**بـ**) وجود (**شرطين**) فيه ، فعبارة الكردي : قوله : (**فبشرطين**) أي : فعمله بوجود شرطين ، أو فهو عامل بشرطين .

قوله : (**لا بد منهما لصحة عمله**) أي : لوجوبه ؛ كما يأتي ، وهو دأب الشرط وقاعدته .

قوله : (**في المنصوب**) أي : وكذا في المرفوع الظاهر ، أما رفع الوصف ضمير الفاعل المستتر . . فجائز اتفاقاً بين المذهبين : **أحدهما** : (**كونه حالاً أو استقبالاً**)

لتحقُّقِ مُشابهتِهِ للمُضارِعِ (واعتمادُهُ) ولو تقديراً (علىٰ نفيٍ) نحوُ : (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً الآنَ ، أو غداً) ، (أو) على (استفهامٍ) نحوُ : (أضاربٌ زيدٌ بكراً الآنَ ، أو غداً ؟) ، و(مُهينٌ خالدٌ بشراً أَمْ مُكرِمُهُ ؟) أي : أمهينٌ ، (أو) علىٰ (مُخبَرٍ عنهُ) نحوُ : (زيدٌ ضاربٌ خالداً الآنَ ، أو غداً) ، و(مُهينٌ خالداً الآنَ ، أو غداً) و﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ أي : صنفٌ ، . . . .

أي : دالاً على الحال أو على الاستقبال ، لا ماضياً ؛ إذ يجب إضافته حينئذ لغيره ، فتقول : (زيد ضارب عمرو أمس) ، وإنما اشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ طلباً (**لتحقق مشابهته للمضارع**) حينئذ .

(و) **ثانيهما** : (**اعتماده**) أي : اعتماد الوصف (**ولو**) كان اعتماده علىٰ واحد من تلك الأمور الآتية (**تقديراً**) أي : بالتقدير ، لا في اللفظ ؛ كما سيأتي قريباً .

وقوله : (**علىٰ نفي**) متعلق بالاعتماد ؛ أي : وثانيهما : اعتماده إما علىٰ نفي (**نحو : ما ضارب زيد عمراً الآن أو غداً**) أو (إنما ضارب زيد عمراً غداً) ، (**أو**) اعتماده (**على استفهام**) لفظاً أو تقديراً ؛ كما مثل لهما الشارح بقوله : (**نحو : أضارب زيد بكراً الآن أو غداً ؟**) ، هـٰذا مثال الاستفهام اللفظي .

أ (**و« مهين خالد بشراً أم مكرمه ؟ »**) تقديره : (**أي : أمهين**) له ؟ هـٰذا مثال الاستفهام التقديري ، والدال عليه : قوله في المثال الأول : (أضارب زيد بكراً) ، (**أو**) اعتماده (**علىٰ مخبر عنه**) أي : علىٰ مبتدأ حالاً ، أو في الأصل ملفوظاً كان أو مقدراً (**نحو : زيد ضارب خالداً الآن أو غداً**) هـٰذا مثال المخبر عنه الملفوظ الأصلي ؛ لأن (زيد) مبتدأ أصلي ملفوظ ، خبره : (ضارب) ، فنصب (ضارب) : (خالداً) لاعتماده على المبتدأ الملفوظ الأصلي ؛ وهو (زيد) ، (**و« مهين خالداً الآن ، أو غداً »** ، و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[1] ؛ **أي : صنف**) هـٰذا مثال المخبر عنه المقدر .

---

(١) سورة النحل : (٦٩) .

(**أو**) **علىٰ** (**موصوفٍ**) **نحوُ** : (**مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً الآنَ ، أو غداً**) ، . . . .

قال العليمي : (أشار الشارح إلىٰ أن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به ، لكنه جعل الاعتماد في الآية على المخبر عنه المقدر ، وفي « التصريح » : أن الآية مثال للاعتماد على الموصوف المقدر .

وكلاهما صحيح ، وبقي النظر في الأرجح منهما ؛ لأن الموصوف المحذوف في الأصل مخبر عنه ، وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل) انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو مخبر عنه**) أي : مبتدأ حالاً ، أو في الأصل ملفوظاً أو مقدراً .

مثال المبتدأ في الحال الملفوظ به : نحو : (زيد ضارب أخوه عمراً) .

ومثال المبتدأ حالاً المقدر به : نحو : (قادم عالمها) ، في جواب من قال : (ما شأن هند ؟) لأنه في تقدير : هند قادم عالمها .

ومثال المبتدأ في الأصل الملفوظ به : نحو : (كان زيد ضارباً أخوه عمراً) ، ونحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغٌ أَمْرَهُۥ ﴾ (١) علىٰ قراءة النصب ، وأما تمثيل الشارح المعتمد على المخبر عنه بقوله تعالىٰ : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ (٢) . . فهو منه .

قول المصنف : (**أو علىٰ موصوف**) ملفوظ به ، ومثل له الشارح بقوله : (**نحو : مررت برجل ضارب عمراً الآن ، أو غداً**) ، أو معتمد علىٰ موصوف مقدر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أي : صنف مختلف ألوانه من الحمرة أو البياض أو السواد .

---

(١) سورة الطلاق : (٣) ، (بالغُ أمرِه) بالإضافة قراءة حفص ، وبالتنوين في (بالغ) والنصب في (أمره) قراءة الباقين . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٣٨٨) .

(٢) سورة النحل : (٦٩) .

ومنهُ : (يا طالعاً جبلاً) ، أي : يا رجلاً ، أو علىٰ ذي حالٍ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ راكباً فرساً الآنَ ، أو غداً) .

قال في « التصريح » : (فـ « مختلف » رفع « ألوانه » معتمداً على الموصوف المقدر) انتهىٰ .

ومنه : أي : ومن الاعتماد علىٰ موصوف مقدر : قول الأعشىٰ : (من البسيط)

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهىٰ قرنه الوعل

أي : كوعل ناطح .

(**ومنه**) أي : ومن الاعتماد على المقدر : نحو : (**يا طالعاً جبلاً**) تقديره : (**أي : يا رجلاً**) طالعاً جبلاً الآن أو غداً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ومنه : يا طالعاً جبلاً » أشار بقوله : « ومنه » : إلىٰ أن الاعتماد فيه ليس علىٰ حرف الاعتماد كما يوهمه كلام « الألفية » لأن حرف النداء يبعده ؛ أي : يبعد الوصف العامل عن الفعل ، لٰكن ليس في « الألفية » ادعاء أن النداء هو المسوغ ، بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء . . عمل ، وذٰلك صادق بأن المسوغ : الاعتماد على الموصوف المحذوف) انتهىٰ .

قال الكردي : (قوله : « ومنه . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : ومن الاعتماد على الوصف المقدر ، خلافاً لابن مالك في « الألفية » فإنه ذهب إلىٰ أن مثل قوله : « يا طالعاً جبلاً » معتمد علىٰ حرف النداء ، ونسبه في « التوضيح » إلى السهو ؛ لأن النداء مختص بالاسم ، فكيف يكون مقرباً من الفعل ، فهو في تقدير : يا رجلاً طالعاً جبلاً ؟!) انتهىٰ منه .

(**أو**) اعتماده ؛ أي : اعتماد الوصف (**علىٰ ذي حال ؛ كـ « جاء زيد راكباً فرساً الآن ، أو غداً »**) في جواب من قال لك : (كيف يجيء زيد ؟) ، وإنما اشترط في عمله الاعتماد المذكور ؛ ليقوىٰ فيه جهة الفعل من حيث كونه مسنداً . انتهىٰ « كردي » .

ثُمَّ إنَّ وجودَ هـٰذَينِ الشَّرطَينِ لا يُوجبُ عملَهُ ، بل تجوزُ إضافتُهُ إلىٰ مفعولِهِ ، وقد قُرِئَ بالوجهَينِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾ ، ﴿ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ ، فإنِ اقتضىٰ مفعولاً آخرَ . . تعيَّنَ نصبُهُ ؛ . . . .

(ثم) بعدما ذكرنا شروط عمله . . نقول : (**إن وجود هـٰذين الشرطين لا يوجب عمله**) أي : في الفاعل الظاهر والمفعول علىٰ ما يأتي ، (**بل تجوز إضافته**) أي : إضافة الوصف (**إلىٰ مفعوله**) مع وجود الشرطين المذكورين ، (**وقد قرئ بالوجهين**) أي : بالنصب على المفعولية والجر على الإضافة قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾)(١) ، وقوله تعالىٰ : (﴿ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾)(٢) بنصب (ضره) على المفعولية ، وجره بإضافة ما قبله إليه .

قوله : (**بل تجوز إضافته**) علىٰ مرجوحية عند سيبويه ، وعلى التساوي عند الكسائي ، وهـٰذا إذا كان المفعول اسماً ظاهراً ، وأما إذا كان ضميراً متصلاً . . فالإضافة واجبة ؛ نحو : (هـٰذا ، أو هـٰذان ، أو هـٰؤلاء . . مكرمك ، أو مكرماك ، أو مكرموك) .

خلافاً للأخفش وهشام ؛ فإن الكاف في ذٰلك عندهما في محل نصب على المفعولية ، وإنما حذف التنوين ؛ صوناً للضمير المتصل من وقوعه منفصلاً ، **والصحيح** : الأول ، وهو مذهب سيبويه وأكثر المحققين .

قوله : (**بل تجوز إضافته إلىٰ مفعوله**) أي : وما أشبهه كالخبر ، وحكي : (أنا كائن أخيك) ، ولا يضاف إلى الفاعل ، ولا إلى الحال والتمييز ونحوهما ، وأما الوصف الذي لم يوجد فيه شرطان . . فيخفض ما يليه لا غيره ، وما عداه أمره مشكل ؛ إذ لا يضاف إليه مرتين ، ولا ينصبه ؛ إذ ليس فيه أهلية ذٰلك . انتهىٰ « عليمي » .

(**فإن اقتضى**) الوصف ؛ أي : بعد إضافته إلى المفعول (**مفعولاً آخر**) لكونه متعدياً إلى اثنين . . (**تعين نصبه**) أي : نصب ذٰلك الآخر .

---

(١) سورة الطلاق : (٣) . (٢) سورة الزمر : (٣٨) .

نحوُ : (أنتَ كاسي خالدٍ ثوباً الآنَ ، أو غداً) .

ولكَ في تابعِ المفعولِ المجرورِ باسمِ الفاعلِ ؛ كـ :

.... مُبْتَغِي جَاهٍ وَمالاً مَنْ نَهَضْ

الجرُّ على اللَّفظِ ، والنَّصبُ على المحلِّ عندَ بعضِهِم ، أو بإضمارِ عاملٍ ؛ مِنْ وصفٍ أو فعلٍ عندَ الجميعِ .

مثاله : (**نحو : « أنت كاسي خالد ثوباً الآن ، أو غداً »** ، **ولك في تابع المفعول المجرور بـ**) إضافة (**اسم الفاعل**) إليه ؛ كقول ابن مالك في « ألفيته » : (من الرجز)

.... (**كمبتغي جاه ومالاً من نهض**)

و(قام من المجتمع) أي : ولك فيه (**الجر**) اتفاقاً . انتهىٰ « كردي » .

أي : جر ذٰلك التابع ؛ وهو لفظ (مالاً) عطفاً (**على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ المفعول ؛ كقولك : (مبتغي جاه ومال) عطفاً علىٰ لفظ (جاه) ، (و) لك (**النصب**) أي : نصب ذٰلك التابع عطفاً (**على المحل**) أي : علىٰ محل جاه (**عند بعضهم**) لأن محله نصب على المفعولية للوصف ؛ كقولك : (مبتغي جاه ومالاً من نهض) ، والمراد بالبعض : هم الكوفيون وبعض البصريين . انتهىٰ « كردي » .

(**أو**) نصبه (**بإضمار عامل**) مأخوذ (**من وصف**) كقولك : (مبتغي جاه ومبتغ مالاً من نهض) ، (**أو**) علىٰ إضمار عامل من (**فعل**) إما ماض ؛ نحو : (مبتغي جاه وابتغىٰ مالاً من نهض) ، أو مضارع ؛ نحو قولك : (مبتغي جاه ويبتغي مالاً من نهض) ، وقوله : (**عند الجميع**) راجع إلىٰ قوله : (بإضمار عامل من وصف أو فعل) والمراد بالجميع : الاتفاق بين البصريين والكوفيين ؛ كما في « الكردي » .

قوله : (**ولك في تابع المفعول المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه الجر**) قال العليمي : (بخلاف تابع المنصوب ، لا يجوز جره ؛ لأن شرط الإتباع على المحل : أن يكون بحق الأصالة ، والأصل في الوصف المستوفي لشروط العمل : إعماله لا

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضي ، أو لَمْ يعتمدْ . . . .

إضافته ؛ لإلحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون ؛ تمسكاً بقوله : (من الطويل)

فظل طهاة اللحم ما بين منضج ضعيف شواء أو قدير معجل

وأجيب : بأن الأصل : أو طابخ قدير ، ثم حذف المضاف ، وأبقىٰ جر المضاف إليه) انتهىٰ منه .

قوله : (**الجر على اللفظ**) وهو الوجه ؛ أي : الراجح ، إلا إن منع مانع ؛ نحو : (الضارب الرجل وزيد) كما علم من (باب الإضافة) ، وأجاز سيبويه ذٰلك ، وخالفه المبرد وابن السراج ، **واحتج له** : بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ؛ نحو : (رب رجل وأخيه) ، و : (من الطويل)

أي فتىً هيجاء أنت وجارها . . . .

واحتج لهما : بأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وإنما جاز ما أورده المحتج ؛ لأن إضافته في تقدير الانفصال ، إذ التقدير : رب رجل وأخ له ، ولا سبيل إلىٰ ذٰلك في مثل العاطف والمعطوف . انتهىٰ منه .

قوله : (**عند بعضهم**) هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المجرور الطالب لذٰلك المحل ، قوله : (**من وصف**) أي : منون (**أو فعل**) ماض أو مضارع ، وإضمار الوصف أرجح ؛ لأنه مطابق للمذكور ، ولأن حذف المفرد أقل من حذف الجملة ، ويستفاد من جواز النصب بإضمار ما ذكر : جواز النصب بالعطف علىٰ تابع الوصف المجرور إذا لم يكن عاملاً وإن كان كلام الشارح إنما هو في العامل . انتهىٰ « عليمي » .

(**وفهم من كلامه**) أي : من كلام المصنف فيما سبق ؛ يعني قوله : (إن اسم الفاعل إذا كان مجرداً يعمل بشرطين : كونه حالاً أو استقبالاً ، واعتماده علىٰ نفي . . .) إلىٰ آخره .

(**أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد**) علىٰ شيء مما سبق من

لَمْ يعملْ ، وقد خالفَ في الأوّلِ الكسائيُّ ، فأجازَ عملَهُ ؛ مُحتجّاً بقولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾) ، فـ (باسطٌ) بمعنى الماضي ، وقد عَمِلَ في (ذراعيهِ) النَّصبَ ، ولا حُجَّةَ له فيهِ ؛ لأنَّهُ (علىٰ) إرادةِ (حكايةِ الحالِ) الماضيَةِ ، بأن يُفرَضَ ما وقعَ واقعاً الآنَ ، فيعبَّرُ عنهُ بالمُضارِعِ ، . . . .

نفي أو نحوه . . (**لم يعمل**) عمل فعله ؛ لفقدان شرط عمله ، (**وقد خالف**) الجمهور (**في**) الشرط (**الأول**) وهو كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (**الكسائي** ، **فأجاز**) أي : الكسائي (**عمله**) أي : عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (**محتجاً**) أي : مستدلاً (**بقوله تعالىٰ** : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [1] ، **ف** « **باسط** ») في الآية (**بمعنى الماضي**) أي : بمعنىٰ : بسط ، (**وقد عمل في** « **ذراعيه** » **النصب** ، **و**) لكن نقول : (**لا حجة له**) أي : للكسائي (**فيه**) أي : في ذراعيه (**لأنه**) أي : لأن قوله : (باسط ذراعيه) بصيغة اسم الفاعل للماضي محمول (**علىٰ إرادة**) وقصد (**حكاية الحال الماضية**) ومعنىٰ حكاية الحال الماضية مصور (**بأن يفرض**) ويقدر (**ما وقع**) وحصل في الزمن الماضي ؛ وهو بسط كلبهم ذراعيه بالوصيد ، بكونه (**واقعاً الآن**) أي : في زمن نزول هٰذه الآية ، وفي وقت تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم هٰذه الآية .

قوله : (**بأن يفرض ما وقع**) أولاً كأنه واقع الآن ، **قيل** : وإنما يفعل ذٰلك في الماضي المستغرب ؛ كأنك تحضره للمخاطب وتصوره ، فيتعجب منه .

وقيل : معنىٰ حكاية الحال الماضية : أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذٰلك الزمان ، فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك ؛ كما في قولهم : (دعنا من تمرتان) .

ورد : بأن المقصود بحكاية الحال الماضية : حكاية المعاني الكائنة حينئذ ، لا الألفاظ . انتهىٰ « عليمي » .

(**فيعبر عنه**) أي : عما وقع ماضياً (**بالمضارع**) الدال على الحال ، فيقال في التعبير

---

(١) سورة الكهف : (١٨) .

بدليلِ أنَّ الواوَ في ﴿ وَكَلْبُهُم ﴾ للحالِ ، ولهٰذا قالَ : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ، ولَمْ يقلْ : وقلَّبناهُم ، وخالفَ في الثَّاني الأخفشُ ، فأجازَ عملَهُ (و) احتجَّ بقولِهِ :

(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ) فَلَا تَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا ٱلطَّيْرُ مَرَّتِ

ولا حجَّةَ له فيهِ ؛ لجوازِ حملِهِ (على التَّقديمِ والتَّأخيرِ) . . . .

عنه بالمضارع المذكور : (وكلبهم يبسط ذراعيه على الوصيد) ، والجار والمجرور في قوله : (**بدليل**) متعلق بـ (يعبر عنه) أي : يعبر عنه بالمضارع الدال على الحال ؛ بدليل : (**أن الواو في**) قوله عز وجل : (﴿ وَكَلْبُهُم ﴾ [1] **للحال ، ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الواو للحال (**قال**) عز وجل فيما بعده : (﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [2]) بصيغة المضارع الدال على الحال ، (**ولم يقل**) بدله : (**وقلبناهم**) بصيغة الماضي ، ولو كان المراد : الإخبار عما مضىٰ . . لقال : (وقلبناهم) بصيغة الماضي ، (**وخالف**) الجمهور (**في**) اشتراط الشرط (**الثاني**) وهو الاعتماد علىٰ واحد مما سبق (**الأخفش**) سعيد بن مسعدة ، (**فأجاز**) الأخفش (**عمله**) أي : عمل اسم الفاعل عمل فعله بلا اعتماد علىٰ شيء مما سبق ، (**واحتج**) الأخفش له ؛ أي : لعدم اشتراط الاعتماد علىٰ واحد مما ذكروه (**بقوله**) أي : بقول الشاعر الطائي بيتاً :   (من الطويل)

(خبير بنو لهب فلا تك ملغياً   مقالة لهبي إذا الطير مرت)

والشاهد فيه : (خبير بنو لهب) حيث استغنىٰ بفاعل (خبير) عن ذكر الخبر مع أنه لم يسبق بنفي ولا استفهام ولا غيرهما ، وهٰذا توجيه الأخفش والكوفيين ، أما البصريون . . فأولوه على اعتبار (بنو) مبتدأ مؤخراً ، و(خبير) خبراً مقدماً ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(**ولا حجة له**) أي : للأخفش (**فيه**) أي : في البيت (**لجواز حمله**) أي : حمل البيت (**على التقديم**) أي : تقديم الخبر (**والتأخير**) أي : تأخير المبتدأ عن

---

(١) سورة الكهف : (١٨) .   (٢) سورة الكهف : (١٨) .

بجعلِ الوصفِ خبراً مُقدَّماً ، ولمَّا كانَ هٰذا الحملُ يلزمُ منهُ الإخبارُ بالمُفرَدِ عنِ الجمعِ . . قالَ : (وتقديرِ « خبيرٌ » . . كـ « ظهيرٌ ») في : ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ، وفعيلٌ علىٰ زنةِ المَصادِرِ ؛ كالصَّهيلِ والنَّهيقِ ، والمَصدَرُ يُخبَرُ به عنِ المُفرَدِ والمثنَّىٰ والمجموعِ ، فأعطيَ حكمَ ما هوَ علىٰ زنتِهِ .

الخبر (**بجعل الوصف**) وهو خبير (**خبراً مقدماً ، ولما كان هٰذا الحمل**) المذكور (**يلزم منه**) أي : من هٰذا الحمل (**الإخبار بالمفرد**) وهو خبير (**عن الجمع**) وهو بنو لهب . . (**قال**) المصنف رحمه الله تعالىٰ : (**وتقدير « خبير » كـ « ظهير »**) أي : وجعل (خبير) كـ (ظهير) مذكور (**في**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾)[1] في كونه علىٰ وزن (فعيل) ، (و) إذا كان كذٰلك . . فـ (« **فعيل** » **علىٰ زنة المصادر ؛ كـ « الصهيل »**) وهو صوت الفرس ، (**والنهيق**) وهو صوت الحمار ، ومثله : (النعيق) وهو صوت الغراب ، (**والمصدر**) الذي كان علىٰ وزن فعيل (**يخبر به**) أي : يصح الإخبار به (**عن المفرد**) كـ (زيد قتيل) ، (**والمثنىٰ**) كـ (الزيدان قتيلان) ، (**والمجموع**) كـ (الزيدون قتلىٰ) ، (**فأعطي**) خبير في البيت (**حكم ما**) أي : حكم لفظ (**هو**) أي : خبير (**علىٰ زنته**) أي : علىٰ وزن ذٰلك اللفظ ؛ كـ (ظهير ، وقتيل ، وصهيل) في صحة الإخبار به عن المفرد والمثنىٰ والجمع .

قوله : (**بجعل الوصف خبراً مقدماً**) كما قالوا ذٰلك في قوله تعالىٰ : (ودانيةٌ عليهم ظلالها) علىٰ قراءة رفع (دانية) .

و(**لهب**) : بكسر اللام : قبيلة من الأزد ، وهم أزجر العرب للطير ، و(**ملغياً**) أي : تاركاً ومنقطعاً . انتهىٰ « كردي » .



---

(١) سورة التحريم : (٤) .

(و) الرَّابعُ منها : (المثالُ) ولو مثنّىً أو مجموعاً (وهوَ ما) أيِ : اسمٌ (حُوِّلَ للمبُالغةِ) والتَّكثيرِ في الفعلِ ....

٧٤ ـ باب إعمال المثال

ثم ذكر المصنف الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل فقال : (**والرابع منها**) **أي** : من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**المثال**) فيعمل عمل فعله (**ولو**) كان ذلك المثال (**مثنىً أو مجموعاً**) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير ، وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل استعمالاً ؛ لسلامة نظم الواحد فيهما .

قال الكردي : (قوله : « ولو مثنىً . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : معدود منها ، أو المعنىٰ : أي : ولو كان ذلك المثال معدوداً منهما يعمل عمل فعله) .

(**وهو**) أي : ذلك المثال في اصطلاح النحاة فقط : (« **ما** » **أي** : **اسم حول**) وغير (**لـ**) الدلالة على (**المبالغة والتكثير في الفعل**) والحدث .

قال العليمي : (قوله : « للمبالغة والتكثير » وهما متغايران ، فالمبالغة باعتبار الكيفية والصفة ، والتكثير باعتبار الكمية .

قال الشاطبي في « شرح الألفية » : هـٰذه الأمثلة يأتي الكلام فيها علىٰ ثلاثة أقسام :

أحدها : هـٰذا الذي ذكره المصنف .

والثاني : أن تأتي للمبالغة في الصفة ، لا في كثرة الفعل ؛ كـ « حسان » ، وكذا إذا دخلها معنى النسب ؛ نحو : « مقوال » ، فإن معناه : المبالغة في القول وتكثيره ، لا علىٰ معنى الفعل ، بل علىٰ معنىٰ : ذي كذا ؛ كأنه يقول : « ذو قول » ، أو علىٰ معنى الياء ؛ كأنه يقول : « قولي في قول » ، فهـٰذا ليس علىٰ معنى الفعل العلاجي ؛ كـ « حائض ، وطامث » ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث ، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً ؛ لما دخلها من معنى النسب ، كما لا يعمل نحو : « تمار » .

والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلاً ؛ نحو : « كرم فهو كريم ، وشرف فهو

(مِنْ) صيغةِ اسمِ (فاعلٍ) الثُّلاثيِّ (إلىٰ) صيغةِ (فعَّالٍ) بتشديدِ العينِ ؛ ك : ضرَّابٍ ، (أو فَعولٍ) بفتحِ الفاءِ ؛ كـ : ضَروبٍ ، (أو مِفعالٍ) بكسرِ الميمِ ؛ ك (مِضرابٍ) ، والتَّحويلُ إلىٰ هٰذهِ الثَّلاثةِ (بكثرةٍ) ، ولهٰذا وافقَ جميعُ البصريِّينَ سيبويهِ علىٰ جوازِ إعمالِها ، (أو فعِيلٍ) بكسرِ العينِ وبعدَها ياءٌ ك : سمِيعٍ ، . . . .

شريف وصَدِئَ فهو صَديءٌ » ، وما أشبه ذٰلك مما هو جار علىٰ فعله ؛ قياساً في البناء ، فهٰذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل ؛ إذ ليس هٰذا بدلاً عن فاعل) انتهىٰ منه .

(**من صيغة اسم فاعل الثلاثي**) قيد بذٰلك ـ أي : بالثلاثي ـ لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون علىٰ فاعل ، والعمل في (فعال) أكثر من العمل في الاثنين بعده ، وعملها حينئذ قياس على الأصح . انتهىٰ منه .

(**إلىٰ صيغة « فعال » بتشديد العين ؛** كـ « ضراب » ، **أو « فعول » بفتح الفاء ؛** كـ « ضروب » ، **أو « مفعال » بكسر الميم ؛** كـ « مضراب » ، **والتحويل إلىٰ هٰذه الثلاثة**) واقع (**بكثرة**) في كلامهم ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كثرة وقوع هٰذه الثلاثة في كلامهم (**وافق جميع البصريين**) شيخهم (**سيبويه علىٰ جواز إعمالها**) أي : إعمال هٰذه الثلاثة بالشروط المذكورة في إعمالها إذا كانت مجردة من (أل) ، فلا تعمل بمعنى الماضي بدون (أل) ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : أنها كلها تعمل عمل اسم الفاعل ولو بمعنىً مجردة من (أل) لقوتها بالدلالة على المبالغة ؛ لأن السماع ورد بإعمالها مطلقاً ، وجرىٰ علىٰ ذٰلك الرضي ، وهو مردود ؛ لأن دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع فمحمول علىٰ حكاية الحال الماضية . انتهىٰ « عليمي » .

(**أو**) ما حول إلىٰ صيغة (« **فعيل** » **بكسر العين وبعدها ياء**) ساكنة (**كـ « سميع »**) و(عليم ، وحكيم) .

(أو فَعِلٍ) بكسرِ العينِ مِنْ غيرِ ياءٍ ؛ كـ (حذرٍ) ، والتَّحويلُ إليهما (بقلَّةٍ) ، ولهٰذا منعَ بعضُهُم إعمالَهُما .

وأمَّا الكوفيُّونَ . . فمنعوا إعمالَ الخمسةِ ؛ نظراً إلىٰ أنَّها لا تُجاري الفعلَ ، وزادَتْ عليهِ بالمُبالغةِ ، فبَعُدَ شبهُها عنهُ ، وقدَّروا للمنصوبِ بعدَها عاملاً ، والصَّحيحُ : جوازُ إعمالِها ؛ حملاً علىٰ أصلِها ، وهوَ اسمُ الفاعلِ ؛ لإفادتِها . . . .

(**أو**) ما حول إلىٰ صيغة (« **فعل** » **بـ**) فتح الفاء و(**كسر العين من غير ياء ؛ كـ** « **حذر** » ، **والتحويل**) أي : تحويل اسم الفاعل (**إليهما**) أي : إلى الأخيرين ؛ يعني : (فعيلاً ، وفعلاً) واقع (**بقلة**) أي : مع قلة تحويلهما في كلامهم ، (**ولهٰذا**) : أي : ولأجل قلة سماعهما في كلامهم (**منع بعضهم إعمالهما**) عمل اسم الفاعل ؛ وذٰلك البعض المانع إعمالهما : أكثر البصريين ، (**وأما الكوفيون**) قاطبة . . (**فمنعوا إعمال الخمسة**) كلها عمل اسم الفاعل (**نظراً إلىٰ أنها**) أي : إلىٰ أن الأمثلة الخمسة (**لا تجاري الفعل**) أي : لا تجاري وزن الفعل ، ولا تجري عليه ؛ أي : لا توازنه كما يوازنه اسم الفاعل ، (**وزادت**) هٰذه الأمثلة الخمسة (**عليه**) أي : علىٰ عدم موازنة الفعل مخالفته ؛ أي : مخالفة الفعل (**بالمبالغة**) أي : بدلالتها على المبالغة في اللفظ والمعنىٰ ، (**فبعد شبهها**) أي : بعد شبهها (**عنه**) أي : عن الفعل باشتمالها علىٰ هٰذين الأمرين ؛ يعني : عدم مجاراتها علىٰ وزن الفعل ، ودلالتها على المبالغة في اللفظ والمعنىٰ .

(**وقدروا**) أي : قدر الكوفيون (**لـ**) الاسم (**المنصوب بعدها**) أي : بعد هٰذه الأمثلة سماعاً (**عاملاً**) ينصب ذٰلك المنصوب ؛ لئلا يعطل عن نصبه ، (**والصحيح**) أي : والقول الراجح فيها ، الموافق للمسموع عن العرب فيها ، وهو مذهب سيبويه وبعض البصريين : (**جواز إعمالها**) أي : إعمال هٰذه الأمثلة الخمسة عمل اسم الفاعل (**حملاً**) لها (**علىٰ أصلها**) وقياساً لها عليه ، (**وهو**) أي : وذٰلك الأصل (**اسم الفاعل**) ، وإنما حملت عليه (**لإفادتها**) أي : لإفادة هٰذه الأوزان الخمسة

(**ما يفيده**) أي : معنىً يفيده اسم الفاعل ؛ وهو : الدلالة على الحدث والزمان حالة كون ذٰلك المعنى الذي تفيده (مكرراً) أي : مضاعفاً علىٰ معنى اسم الفاعل ؛ لوضعها للمبالغة في المعنىٰ ، (**ولورود**) معطوف علىٰ قوله : (ولإفادتها) فهو علة ثانية للحمل عليه ؛ أي : وأيضاً لورود (**السماع**) أي : ولورود الكلام المسموع عن فصحاء العرب (**به**) أي : في إعمال هٰذه الأمثلة الخمسة ؛ كما مثل لها المصنف قريباً علىٰ ترتيبها .

وقول الشارح سابقاً : (**ما حول للمبالغة والتكثير**) الأولىٰ أن يقول : (أو التكثير) بـ (أو) بدل الواو ؛ لأنهما متغايران ؛ كما سبق ، كما في « شرح اللمحة » ، نحو : (زيد منحار للجزور) ، فإنه للتكثير فقط .

وقوله أيضاً : (**من صيغة اسم الفاعل الثلاثي**) لأنه لما ذكر (اسم) . . احتاج إلىٰ قيد (الثلاثي) ، فلو تركه . . لكان الأولىٰ ؛ لأنه قد يحول من اسم فاعل باب الأفعال من الرباعي ؛ كـ (دراك ، وستار ، وحساس ، ومعطاء ، ومعوان ، ونذير ، وأليم ، وسميع) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لإفادتها ما يفيده مكرراً**) هٰذا مبني علىٰ أن الفاعل لا يدل علىٰ مبالغة ولا كثرة ، وهو ما قاله الحريري ، وذكر أن من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال : (سائل ، وسائلة) ، **والصواب** : (سآل ، وسآلة) ، وقد رده ابن بري وقال : (« فعال » : خاص بالكثير ، و« فاعل » : عام في القليل والكثير) انتهىٰ .

وحينئذ فهي بدل عن فاعل في التنصيص على الكثرة .

قال الشاطبي في « شرح الألفية » : اسم الفاعل دال على الفعل كثيراً كان أو قليلاً) .

فيقال : (فاعل) لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما لٰكنه من جهة

(نحوُ) ما حكاهُ سيبويهِ : (أَمَّا ٱلْعَسَلَ . . فَأَنَا شَرَّابٌ) بنصبِ (العسلَ) ، . . . .

وضعه لا إشعار له بخصوص فعل ، فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة . . وضعوا لها مثالاً عليها ، فـ (فعول) في الحقيقة إنما هو بدل من (فاعل) المراد به الكثرة ، لا من مطلق (فاعل) ، وكذا سائر المثل ، فتبين أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى انتهىٰ « عليمي » .

ثم شرع المصنف في التمثيل لكل منها بالأمثلة المسموعة من العرب علىٰ ترتيبها السابق فقال : مثال الأول منها : (**نحو ما حكاه سيبويه**) عن العرب من قولهم : (**أما العسل . . فأنا شراب**) ففي هٰذا المثال دليل علىٰ جواز تقديم معمولها عليها (**بنصب** « **العسل** ») علىٰ أنه مفعول مقدم لـ (شراب) ، ومثله قول الشاعر : (من الطويل)

أخا الحرب لباساً إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف أعقلا

البيت قائله : القلاخ بن حزن ؛ بالقاف المضمومة ، وفي آخره خاء معجمة .

و(أخا الحرب) كلام إضافي : حال ، وكذا (لباساً) ، وذو الحال : الضمير في (فإنني) فيما قبله من البيت ؛ وهو :

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

والشاهد في : (لباساً) فإنه مبالغة (لابس) ، وقد عمل عمل فعله ؛ حيث نصب (جلالها) كاسم الفاعل لغير المبالغة .

وأراد بالجلال : الدروع والجواشن ، **والولاج** : مبالغة (والج) من الولوج ؛ وهو الدخول ، و(**الخوالف**) بالخاء المعجمة : جمع خالفة ، وهي : عماد البيت ، والمراد : البيت ، والمراد : ملازمته الحرب ، و(إلىٰ) بمعنى اللام ، وأراد بـ (جلالها) : دروعها ، والإضافة لأدنىٰ ملابسة ، و(أعقلا) : خبر بعد خبر (ليس) انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

و(إِنَّهُ لمنحارٌ بوائِكَها) ، وقولِهِم : (إنَّ اللهَ غفورٌ ذنبَ العاصينَ ، و إنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاهُ) .

قوله : (أعقلا) **والأعقل** ـ بالقاف ـ : هو الذي تضطرب رجلاه من الفزع . انتهىٰ « س ج » .

(و) حكىٰ سيبويه أيضاً عن العرب في مثال الثاني منها بقوله : (**إنه**) أي : إن الممدوح بالكرم (**لمنحار بوائكها**) أي : لكثير نحر بوائكها وسمانها للضيفان وذبحها لهم ؛ أي : لقرىٰ ضيفه .

(**منحار**) بحاء مهملة : مبالغة في (ناحر) ، **والبوائك** : جمع بائكة ؛ وهي السمينة الحسناء من النوق .

(و) مثال الثالث : (**قولهم : إن الله غفور ذنب العاصين**) ، ومثله : قول أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي في قصيدة ، وكان أمية خرج إلى الشام ، فمات في الطريق : (من الطويل)

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

والشاهد في : (ضروب) فإنه مبالغة في (ضارب) ، وقد عمل عمل فعله ؛ حيث نصب (سوق سمانها) لاعتماده علىٰ ذي خبر محذوف ؛ أي : هو ضروب ، أو أنت ضروب .

و(**نصل السيف**) : شفرته ؛ ولذٰلك أضافه إلى (السيف) ، وقد يسمى السيف كله : نصلاً .

والسوق ـ بالضم ـ : جمع ساق ، **والسمان** : جمع سمينة ؛ أي : سمان الإبل .

والمراد : أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد .

(و) مثل للرابع منها بقولهم : (**إن الله سميع دعاء من دعاه**) ، ومثله : قول

وقولِهِ :

أَتَــانِــي أَنَّــهُــمْ مَــزِقُــونَ عِــرْضِــي ....

عبد الله بن قيس الرقيات : (من الطويل)

فـتـاتـان أمـا مـنـهـمـا فـشـبـيـهـة هـلالاً والأخرىٰ مـنـهـمـا تـشـبـه الـبـدرا

أي : هما فتاتان ، ففصلهما بـ (أما) في الحسن والشبيه ؛ أي : أما واحدة منهما . . فشبيهة هلالاً ، والأخرىٰ منهما تشبه البدر .

والشاهد في قوله : (فشبيهة) حيث عمل عمل فعلها ، ونصب (هلالاً) وهو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : أما واحدة من الفتاتين . . فشبيهة ـ وهو مبالغة (مشبهة) ـ هلالاً ، والأخرىٰ ـ بدرج همزتها : مبتدأ ، و(تشبه) : خبره ـ أي : واحدة منهما تشبه البدر .

(و) مثال الخامس : (قوله) أي : قول زيد الخيل ، الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم : زيد الخير ـ بالراء بدل اللام ـ سمي بزيد الخيل أولاً ؛ لأن له خمسة أفراس مشهورة ، فأضيف إليها ، والبيت ذكر الشارح منه صدره ، تمامه مع عجزه : (من الوافر)

(**أتـانـي أنـهـم مـزقـون عـرضـي**) جـحـاش الـكـرمـلـيـن لـهـا فـديـد

وجملة قوله : (أنهم مزقون . . .) إلىٰ آخره : فاعل (أتاني) ، و(مزقون) : خبر (أن) المفتوحة ، جمع مزق ؛ بفتح الميم وكسر الزاي .

والشاهد فيه : (مزقون) مبالغة (مازق) ، حيث عمل عمل (مازق) ، ونصب (عرضي) لاعتماده على اسم (أن) المفتوحة على الفاعلية لـ (أتاني) .

وعرض الرجل : جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه ، **والجحاش** : جمع جحش ؛ وهو حمار صغير ، خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هم جحاش ، أضيف إلى (**الكرملين**) بكسر الكاف وسكون الراء وفتح الميم : اسم ماء في جبل طيئ ، **أراد** :

والمشهورُ : أنَّ هٰذهِ الأمثلةَ لا تتفاوتُ في المُبالغةِ .

أن هٰؤلاء عندي بمنزلة جحاش التي تصوت في ذٰلك الموضع ، وهو معنىٰ قوله : (لها فديد) لأن الفديد ـ بالفاء المفتوحة ـ : الصياح والتصويت ، يقول : إن هٰؤلاء القوم عندي جحوش هٰذا الموضع الذي تصوت عنده .

ومثل هٰذا البيت قول الآخر : (من الكامل)

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

أنشده سيبويه .

(**والمشهور : أن هٰذه الأمثلة**) الخمسة (**لا تتفاوت في**) إفادة (**المبالغة**) .

قوله : (**والمشهور أن هٰذه الأمثلة . . .**) إلىٰ آخره ، ذكر الحريري : أن العرب بنوا لمن فعل مرة : (فاعلاً) كـ (قاتل ، وضارب) ، ولمن كرر الفعل : (فعالاً) كـ (قتال ، وفتاك) ، ولمن بالغ في الفعل وكان قوياً عليه : (فعولاً) نحو : (صبور وشكور) ، ولمن اعتاد الفعل : (مفعالاً) كـ (امرأة مذكار ، أو مئناث ، أو معقاب) إذا كانت عادتها أن تلد الذكور ، أو الإناث ، أو نوبة كذا ونوبة كذا ، ولمن كان آلة للفعل وعدة له : (مفعلاً) .

وكتب عليه ابن بري : هٰذا الذي ذكره سيبويه (فعول ، وفعال) لا تعرفه النحويون ، وكذٰلك (مفعال) كلها بمعنىً واحد ؛ نحو : (ضروب ، وضراب ، ومضراب) انتهىٰ « **عليمي** » .



(و) الخامسُ منها : (اسمُ المفعولِ) ولو مثنّىً أو مجموعاً ؛ وهوَ : ما اشتُقَّ مِنْ مَصدَرِ فعلٍ لِمَنْ وقعَ عليهِ ، ومثَّلَ له بقولِهِ : (ك : مَضرُوبٍ ، ومُكرَمٍ) للإشارةِ إلىٰ أنَّهُ يُصاغُ مِنَ الثُّلاثيِّ علىٰ زنةِ مفعولٍ ، ومِنْ غيرِهِ علىٰ زنةِ المُضارِعِ . . . .

---

٧٥ ـ باب اسم المفعول

فيعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ولو كان مثنىً أو محدوداً ؛ كما قال المصنف : (**والخامس منها**) أي : من الأسماء العاملة (**اسم المفعول ولو مثنىً أو مجموعاً** ؛ وهو) أي : اسم المفعول ؛ أي : **ضابطه** : هو (**ما اشتق**) وصيغ (**من مصدر فعل لمن وقع عليه**) أي : للدلالة علىٰ من وقع عليه الفعل والحدث .

قال الكردي : (قوله : « وهو ما اشتق من مصدر فعل . . . » إلىٰ آخره ، الكلام عليه كالكلام علىٰ حد اسم الفاعل ، وقد مر ، وفي بعض النسخ هنا : « لما وقع عليه » ، وهو أحسن من التعبير بـ « من » هنا ، وثَـمَّ أيضاً ؛ لأن المجهول أمره إنما يعبر عنه بـ « ما » ، ومن عبر عنه بـ « من » فلعله قصداً لتغليب العاقل ، قاله الرضي ، فقوله : « ما اشتق من مصدر فعل » شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر ، وقوله : « لمن وقع عليه » مخرج لما عدا المحدود) .

(**ومثل له**) المصنف (**بقوله** : ك « **مضروب ، ومكرم** » **للإشارة إلىٰ أنه يصاغ**) ويشتق (**من الثلاثي علىٰ زنة** « **مفعول** » ، و) يشتق (**من غيره**) أي : من غير الثلاثي ؛ رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً (**علىٰ زنة المضارع**) أي : علىٰ وزن مضارعه المبني للمفعول .

وأما نحو : (ذبح) بكسر فسكون ، و(قبض) بفتحتين ، و(أكلة) بضمة فسكون ؛ **بمعنى** : المذبوح والمقبوض والمأكول ، ونحو : (أعقدت العسل فهو عقيد) ، و(أعله المرض فهو عليل) . . فقليل . انتهىٰ « كردي » .

بميمٍ مضمومةٍ في أوَّلِهِ ، وفتحِ ما قبلَ آخرِهِ ، ولا يُصاغُ مِنَ اللَّازمِ إلَّا بعدَ أن يُعدَّىٰ بحرفِ الجرِّ ؛ إذ ليسَ له مفعولٌ ؛ كـ (مَمْرُورٍ به ، أو بهما ، أو بهم ، أو بهنَّ) ، ولا يثنَّىٰ حينئذٍ ولا يُجمَعُ ؛ كالفعلِ ، بخلافِ المصوغِ مِنَ المُتعدِّي ، (ويعملُ عملَ فعلِه) المبنيِّ للمفعولِ ، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ ، تقولُ : (زيدٌ مَضرُوبٌ عبدُهُ) كما تقولُ : (ضُرِبَ عبدُهُ) ، . . . .

حالة كون مضارعه ملتبساً (**بميم مضمومة**) بدل حرف المضارعة (**في أوله وفتح ما قبل آخره ، ولا يصاغ**) أي : لا يشتق اسم المفعول (**من**) الفعل (**اللازم**) كمر وفرح (**إلا بعد أن يعدىٰ**) ذٰلك اللازم (**بحرف الجر**) إلى المفعول (**إذ ليس له**) أي : لذٰلك اللازم (**مفعول**) يعدىٰ إليه .

قوله : (**إلا بعد أن يعدىٰ بحرف الجر**) أي : إلا بعد إرادة ذٰلك بفعله .

مثال تعديته بحرف جر بعد تعدية فعله به : (**كـ**) قولك : زيد مر به ، فهو (**ممرور به** ، **أو**) الزيدان مر (**بهما**) فهما ممرور بهما ، (**أو**) الزيدون مر (**بهم**) فهم ممرور بهم ، (**أو**) الهندات ممرور بهن ، فهن ممرور (**بهن** ، **ولا يثنى**) المفعول به (**حينئذ**) أي : حين إذ عدي بحرف جر ، (**ولا يجمع**) حينئذ (**كـ**) ما أن (**الفعل**) لا يثنىٰ ولا يجمع ، (**بخلاف**) المفعول به (**المصوغ**) أي : المشتق (**من**) الفعل (**المتعدي**) فلا يقال : (الزيدان ممروران بهما) ، و(الزيدون ممرورون بهم) ، كما لا يقال : (الزيدان مرا بهما) ، و(الزيدون مروا بهم) .

ويقال في المتعدي : (الزيدان مضروبان) ، و(الزيدون مضروبون) ، و(الهندات مضروبات) ، كما يقال في فعلهما : (الزيدان ضربا) ، و(الزيدون ضربوا) ، و(الهندات ضربن) .

(**ويعمل**) المفعول به (**عمل فعله المبني للمفعول ، فيرفع نائب الفاعل ، تقول : « زيد مضروب عبده »** ، **كما تقول : ضرب عبده**) ، فـ (زيد) : مبتدأ ، و(مضروب) :

وما سواهُ ممَّا يتعلَّقُ بالرَّافعِ إن كانَ منصوباً لفظاً أو محلّاً .

خبره ، و(عبده) : رفع بالنيابة ، (**وما سواه**) أي : وما سوى النائب عن الفاعل (**مما يتعلق بالرافع**) الذي هو اسم المفعول ؛ كالمفعول الثاني له ، والمفعول الثالث ، وكالحال ، والتمييز فيما إذا كان متعدياً بالواحد ، فذٰلك الواحد يرفع علىٰ كونه نائب الفاعل ، وما سوىٰ ذٰلك الواحد من الحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لأجله . . يكون منصوباً ؛ كقولك : (زيد مضروب عبده مسيئاً) أي : حال كونه مسيئاً ، و(زيد مضروب عبده سوطاً) أي : ضرب سوط ، و(زيد مضروب عبده تأديباً) أي : لأجل التأديب ، و(زيد مضروب عبده عيناً) أي : من جهة العين .

أي : وما سوى النائب عن الفاعل من المتعلقات المذكورة ، ومن المفعول الثاني في المتعدي إلى اثنين ، ومن المفعول الثالث في المتعدي إلىٰ ثلاثة . . ينصب لفظاً (**إن كان منصوباً لفظاً** ، **أو**) ينصب (**محلاً**) إن كان منصوباً محلاً .

مثال نيابة المفعول الأول مع نصب الثاني في المتعدي لاثنين : كقول « الألفية » : (من الرجز)

. . . . المعطىٰ كفافاً يكتفي

فـ (المعطىٰ) : مبتدأ ، و(أل) : فيه موصول ، صلته : (معطىً) بصيغة اسم المفعول ، وفيه ضمير يعود إلىٰ (أل) مرفوع المحل علىٰ كونه نائب فاعل لـ (معطىً) ، وهٰذا الضمير هو المفعول الأول لـ (معطىً) مرفوع محلاً ؛ لأنه ضمير مبني ، و(كفافاً) : هو المفعول الثاني ، منصوب لفظاً ، و(يكتفي) : جملة فعلية في محل الرفع خبر المبتدأ .

ومثال نيابة الأول ونصب الثاني والثالث على المفعولية نصباً لفظياً : نحو قولك : (زيد معلم أبوه عمراً قائماً) ، فـ (زيد) : مبتدأ ، و(معلم) : خبره ، و(أبوه) : رفع

(وهما) أيِ : المثالُ واسمُ المفعولِ (كاسمِ الفاعلِ) في جميعِ ما اشتُرِطَ فيهِ لصحَّةِ عملِهِ ؛ حتَّىٰ في عدمِ التَّصغيرِ والوصفِ ، ولكَ في اسمِ المفعولِ . . . .

بالواو على النيابة عن الفاعل ، وهو المفعول الأول ، و(عمراً) : المفعول الثاني ، و(قائماً) : المفعول الثالث .

ولعل الصواب في عبارة الشارح : (فيرفع نائب الفاعل) لفظاً أو محلاً في الأمثلة الثلاثة (وينصب ما سواه) أي : ما سوى النائب عن الفاعل (مما يتعلق بالرافع) نصباً لفظياً أو تقديرياً (إن كان) ذٰلك السوىٰ (منصوباً لفظاً) أو تقديراً ، (أو) ينصب ذٰلك السوىٰ نصباً محلياً إن كان ذٰلك السوىٰ منصوباً (محلاً) لكون إعرابه محلياً ؛ بأن كان من المبنيات ، والله أعلم .

(**وهما** ؛ **أي** : **المثال**) الخمس ؛ يعني : الأمثلة المبالغة (**واسم المفعول**) كائنان (**كاسم الفاعل في**) الاشتراط لعملهما (**جميع ما اشترط فيه**) أي : في اسم الفاعل (**لصحة عمله**) أي : لصحة عمل اسم الفاعل ؛ من اشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده علىٰ واحد من الأمور الخمسة السابقة إن كان مجرداً من (أل) .

وقوله : (**حتىٰ في عدم التصغير و**) عدم (**الوصف**) غاية لاشتراط جميع ما اشترط في اسم الفاعل فيهما .

قوله : (**لصحة عمله**) أي : لصحة عمل اسم الفاعل النصب علىٰ ما مر ، **وكان الأظهر والأوضح أن يقول الشارح** : (في أنهما إذا كانا مقرونين بـ « أل » . . عملا مطلقاً ، وإلا فبالشروط المتقدمة) .

وفي « الكردي » : قوله : (**حتىٰ في عدم التصغير والوصف**) جعلهما غاية لذٰلك دون غيرهما ؛ لعدم ذكرهما في المتن .

(**ولك**) أيها النحوي (**في اسم المفعول**) المتعدي لواحد مراداً به معنى الثبوت

خاصَّةً إضافتُهُ إلىٰ مرفوعِهِ معنىً ؛ إذا حُوِّلَ الإسنادُ إلىٰ ضميرِ موصوفِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ مَضرُوبٌ العبدَ) ، والأصلُ : (مَضرُوبٌ عبدُهُ) فحوَّلتَ الإسنادَ ، ثُمَّ أضفتَ ، . . . .

والدوام ، حالة كونه (**خاصة**) أي : مخصوصاً بهٰذا الحكم من دون اسم الفاعل المتعدي لواحد ، مراداً به معنى الحدوث والتجدد (**إضافته**) أي : إضافة اسم المفعول به (**إلىٰ مرفوعه معنىً**) وهو لفظ : العبد (**إذا حول الإسناد**) من اسم المفعول (**إلىٰ ضمير موصوفه**) أي : إلىٰ ضمير يعود إلىٰ موصوفه (**نحو**) قولك : (**زيد مضروب العبد**) يعني بالضمير : الضمير الذي في (عبده) في المثال المذكور ، فيستتر ذٰلك الضمير في (مضروب) ، ويعوض عنه (أل) علىٰ رأي الكوفيين ، ثم ينصب المرفوع ، فتقول : (زيد مضروب العبد) ، بتنوين (مضروب) ، وبنصب (العبد) ، ثم تضيف اسم المفعول إلى (العبد) الذي كان مرفوعاً به ، فتقول : (زيد مضروب العبد) ، فالجر حاصل بعد ثلاثة أعمال .

(**والأصل**) أي : أصل (مضروب العبد) : (« **مضروب عبده** » ، **فحولت الإسناد**) أي : إسناد الضرب عن اسم المفعول الذي هو (مضروب) إلىٰ موصوفه الذي هو (زيد) ، (**ثم أضفت**) العبد إلىٰ ضميره ؛ أي : إلىٰ ضمير الموصوف ، وإنما شرطوا كون الجر مسبوقاً بالنصب ـ كما ذكرنا ـ تصحيحاً للإضافة إليه ؛ إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه ، لأنه عينه في المعنىٰ ، فيلزم إضافة الشيء إلىٰ نفسه ، فلا بد عند إرادة الإضافة للشيء إلىٰ مرفوعه من أن يحول الإسناد عنه إلىٰ ضمير يعود إلىٰ صاحب الوصف ، ثم ينصب المرفوع المحول عنه ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة ؛ لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ، فينتصب انتصابها ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرىٰ وصف المتعدي لاثنين .

فقد علمت بما ذكرنا : أن الإضافة فيه إلى المنصوب ، لا إلى المرفوع ، فلا يلزم المحذور المذكور ، ولقد أوجز الشارح رحمه الله تعالىٰ في قوله : (والأصل : « مضروب عبده » . . .) إلىٰ آخره حدَّ الإيجاز ، حتىٰ لحق بالألغاز . انتهىٰ « كردي » .

وهوَ حينئذٍ جارٍ مَجرى الصِّفةِ المُشبَّهةِ .

قوله : (**وهو**) أي : اسم المفعول (**حينئذ**) أي : حين إذ حولت إسناده إلىٰ ضمير الموصوف وأضفته إليه (**جار مجرى الصفة المشبهة**) باسم الفاعل ؛ وذٰلك لإرادة الدوام والثبوت فيه بعد أن كان للحدوث .

قال في « التصريح » نقلاً عن الماتن : (وأما اسم المفعول إذا جرىٰ مجرى الصفة المشبهة ؛ أي : كما في قوله تعالىٰ : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[1] . . فإنه يرفع السببية على الفاعلية علىٰ ما يقتضيه حال الصفة المشبهة ، لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول) انتهىٰ .

ويدل علىٰ ذٰلك قولنا : (زيد مضروب العبد) بالنصب ؛ كما تقول : (حسن الوجه) كذٰلك .

ومثل اسمِ المفعول في ذٰلك اسمُ الفاعل القاصر والمتعدي إلىٰ واحد إذا أريد منه معنى الثبوت ؛ كما فعلوا عكس ذٰلك في نحو : ﴿ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾[2] ، خلافاً لظاهر عبارة الشارح ؛ كقوله : (من الطويل)

. . . . وإنـي إلـيـك تـائـب الـنـفـس بـاخـع

وقوله : (من البسيط)

مـا الـراحـم الـقـلـب ظلاماً وإن ظـلـمـا . . . .

(فتائب) و(راحم) في ذٰلك صفة مشبهة ؛ كـ (طاهر القلب) ، لا اسم فاعل ، فتقول : (زيد تائب نفسه ، وراحم قلبه) بالنصب ، أو (النفس ، أو القلب) كذٰلك على التشبيه بالمفعول فيهما ، لا على المفعولية في (راحم) انتهىٰ « كردي » .



---

(١) سورة صٓ : (٥٠) .

(٢) سورة هود ﷺ : (١٢) .

(و) السَّادسُ منها : (الصِّفةُ المُشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ المتُعدِّي لواحدٍ) في أمورٍ ستأتي ، ولهٰذا عملَتْ عملَهُ النَّصبَ وإن كانَ الأصلُ ألَّا تعملَ ؛ لمباينَتِها الفعلَ بدلالتِها على الثُّبوتِ ، ولكونِها مأخوذةً مِنَ القاصرِ ، (وهيَ : الصِّفةُ المصوغةُ) مِنْ فعلٍ قاصرٍ

---

٧٦ ـ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد

(والسادس منها : **الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في أمور ستأتي**) ، وهو : الدلالة على الحدث وصاحبه ، والتذكير والتأنيث ، وغير ذٰلك ، بخلاف الجوامد واسم التفضيل ، ومن ثم لم يجز في (مشيوخاء ، ومعلوجاء) من (الشيخ ، والعلج) أن يعملا الرفع ، خلافاً للفارسي ؛ لأنهما لا يفارقان التأنيث ، وليسا جاريين . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وفي « الكردي » : قوله : (**في أمور**) متعلق بالمشبهة .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل مشابهتها باسم الفاعل المتعدي لواحد (**عملت عمله النصب**) والمراد : عمل النصب علىٰ طريق المفعول به ، أما غير ذٰلك . . فيعمله بطريق الأصالة .

وعبارة الكردي : قوله : (**عملت عمله النصب**) أي : عملت الصفة المشبهة (**عمله**) أي : عمل اسم الفاعل (**النصب**) مفعول (عمله) ، أو بدل منه ؛ أي : النصب الواحد ؛ اقتصاراً علىٰ أقل درجات المتعدي . انتهىٰ منه .

(**وإن كان الأصل**) فيها (**ألا تعمل ؛ لمباينتها**) ومخالفتها (**الفعل ؛ بدلالتها على الثبوت**) والدوام ، (**ولكونها مأخوذة من**) الفعل (**القاصر**) أي : أصالة أو عروضاً ؛ كما في : (رحمان ، ورحيم) ، واسم الفاعل المتعدي لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه علىٰ ما مر . . فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلىٰ (فعل) بضم العين .

(**وهي**) أي : الصفة المشبهة ، **ضابطها** : هي (**الصفة المصوغة**) أي : المشتقة (من) مصدر (**فعل قاصر**) أي : لازم غير متعد إلىٰ مفعول .

(لغيرِ تفضيلٍ ؛ لإفادةِ) نسبةِ الحدثِ إلىٰ موصوفِها علىٰ جهةِ (الثُّبوتِ) ، فإذا قلتَ : (زيدٌ حسنٌ) . . فمعناهُ : إثباتُ الحسنِ له ، واستمرارُهُ في سائرِ أوقاتِ وجودِهِ ، . . . . .

وقوله : (**المصوغة**) أي : ولو بتأويل واضح ؛ كقولك : (وردنا منهلاً عسلاً ماؤه) أي : حلواً ، وقولك : (هو أسد علي) أي : جريء .

وقوله : (**من فعل**) مخرج لنحو : (أب ، وأخ) مما ليس له فعل ، قاله أبو حيان في « شرح التسهيل » .

قوله : (**قاصر**) كـ (الملك) من ملك عليهم ، لا من ملك الشيء ، مخرج لنحو : (عارف ، وجاهل) سواء كان قاصراً وضعياً ؛ كـ (حسن) ، أو قصداً ؛ كـ (ضارب ، ومضروب) أريد بهما الثبوت ؛ كما في « التصريح » انتهىٰ من « الكردي » .

وقوله : (**لغير تفضيل**) مخرج لـ (أفعل) التفضيل ؛ أي : خرج به : ما قصد بصوغه إفادة تفضيل شيء علىٰ شيء آخر ؛ كصوغ (أكرم) من (كرم) القاصر ؛ لإفادة زيادة كرم زيد علىٰ عمرو في قولك : (زيد أكرم من عمرو) .

بل هي ؛ أي : بل الصفة المشبهة : ما صيغ واشتق من فعل قاصر (**لإفادة نسبة الحدث إلىٰ موصوفها علىٰ جهة الثبوت**) والدوام ، (**فإذا قلت**) مثلاً : (« **زيد حسن** » **فمعناه : إثبات الحسن**) والجمال (**له**) أي : لزيد ، (**و**) إثبات (**استمراره**) أي : استمرار الحسن والجمال له ؛ أي : لزيد (**في سائر**) وجميع (**أوقات وجوده**) أي : وجود زيد .

وقوله : (**علىٰ جهة الثبوت**) أي : لا علىٰ جهة الحدوث والانقطاع ، مخرج لنحو : (زيد قائم ، وممرور به) .

قوله : (وإثبات استمراره) استشكل بما صرح به أئمة المعاني ؛ من أنه لا دلالة للجملة الاسمية علىٰ أكثر من الثبوت .

لا أَنَّهُ مُتجدِّدٌ حادثٌ ، ويدلُّ علىٰ ذٰلكَ : تحويلُ الصِّفةِ علىٰ سبيلِ الاطِّرادِ إلىٰ صيغةِ اسمِ الفاعلِ عندَ قصدِ الحدوثِ ؛ كما يُقالُ في (حسنٍ) : (حاسنٌ) ، وفي (ضيِّقٍ) : (ضائقٌ) ، . . . .

وجمع بينهما : بأن للاسمية دلالتين : دلالة لفظية علىٰ مجرد الثبوت ، وعقلية على الاستمرار .

والمنفي في كلام أهل المعاني : الدلالة اللفظية ، والمثبت هنا : العقلية ؛ لأن الأصل في كل ثابت : استمراره . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**لأنه متجدد**) هٰذا تحريف من النساخ ، **والصواب** : (لا أنه متجدد) .

(**حادث**) أي : ومنقطع ـ كما في « نسخة الكردي » ـ أوقات وجوده .

قال الكردي : (قوله : « فمعناه : إثبات الحسن له » أي : الإخبار بثبوت ذٰلك له .

قوله : « واستمراره » أي : استمرار الحسن ودوامه له ، خلافاً للرضي .

قوله : « في سائر أوقات وجوده » أي : في جميعها ، واستعمال « سائر » بمعنى : « الجميع » مسموعٌ في كلامهم ، وأنكره الحريري وقال : لا يصح استعماله إلا في الباقي) .

قوله : (**ويدل علىٰ ذٰلك**) أي : على استمرار الحسن له (**تحويل الصفة**) أي : تغيير الصفة المشبهة (**علىٰ سبيل الاطراد**) والكثرة في كلامهم (**إلىٰ صيغة اسم الفاعل**) ، متعلق بـ (تحويل) أي : وجوب تحويل صيغتها إلىٰ صيغة اسم الفاعل (**عند قصد الحدوث**) أي : عند إرادة معنى الحدوث وإفادته بها ؛ أي : بالصفة المشبهة ، لا الدوام (**كما يقال في « حسن »**) عند إرادة معنى الحدوث به : (**حاسن**) بتحويل صيغة الصفة المشبهة التي هي (حسن) إلىٰ صيغة اسم الفاعل التي هي (حاسن) أي : حادث فيه الحسن .

(و) كما يقال (**في « ضيق »**) الذي هو صيغة الصفة المشبهة : (**ضائق**)

قالَ تعالىٰ : ﴿ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ .

ثُمَّ اعلمْ : أنَّ هـٰذهِ الصِّفَةَ تُشارِكُ اسمَ الفاعلِ في الدِّلالةِ على الحدثِ وصاحبِهِ ، وفي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ ، والتَّثنيةِ . . . .

الذي هو صيغة اسم الفاعل ؛ أي : حادث فيه الضيق بعد الانقطاع ؛ كما قال الشاعر : (من الطويل)

ولست بشيء بعد موتك فارحاً . . . .

بتحويل (فرح) إلىٰ (فارح) ، (**قال تعالىٰ**) في التنزيل : (﴿ وَضَآئِقٌ بِهِ ﴾) أي : بشركهم (﴿ صَدْرُكَ ﴾)[1] ؛ أي : حادث فيه الضيق .

قال العليمي : (قوله : « ويدل علىٰ تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل . . . إلىٰ آخره ، ظاهره : أن الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث ، وفي « التصريح » ما يقتضي أنها تدل عليه ؛ لأنه لما قال في « التوضيح » في « باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها » : جميع الصفات صفات مشبهة ، قال : إلا إذا قصد بها الحدوث . انتهىٰ .

وهو يدل علىٰ أن التحويل إلىٰ « فاعل » عند قصد الحدوث بها ليس بواجب .

نعم ؛ إذا قصد النص علىٰ ذٰلك . . وجب التحويل ؛ كما يدل عليه قول الرضي ، استدلالاً لشيء ذكره ، ولهـٰذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلىٰ « فاعل » عند قصد النص على الحدوث) انتهىٰ منه .

(**ثم**) بعدما فرغنا مما تقدم . . أقول لك أيها النحوي : (**اعلم : أن هـٰذه الصفة**) المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (**تشارك اسم الفاعل في الدلالة علىٰ**) مطلق (**الحدث ، و**) في الدلالة علىٰ (**صاحبه**) أي : علىٰ صاحب الحدث المتصف به ، (**وفي التذكير**) في المذكر (و) في (**التأنيث**) في المؤنث ، (و) في (**التثنية**) في

---

(١) سورة هود ﷺ : (١٢) .

والجمعِ ، والاعتمادِ علىٰ واحدٍ ممَّا مرَّ ، لٰكنِ النَّصبُ هنا على التَّشبيهِ بالمفعولِ به ، بخلافهِ ثَمَّةَ ، وتتميَّزُ عنهُ بأمورٍ :

منها : ....

المثنىٰ (و) في (**الجمع**) في المجموع ، (و) في (**الاعتماد علىٰ واحد مما مر**) في (مبحث اسم الفاعل) من الأمور الخمسة التي منها : النفي ، والاستفهام . . . إلىٰ آخرها ، وذٰلك إذا تجردت من (أل) أي : في اعتمادها علىٰ ذٰلك في عمل النصب علىٰ طريق المفعول به ، أما عمل الرفع ، أو عمل نصب آخر ؛ كالنصب على التمييز أو على الحال . . فلا يتوقف علىٰ ذٰلك الاعتماد ؛ كما أن اسم الفاعل كذٰلك .

قال في « النهاية » : (الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال ، والتمييز والمثنىٰ ، والظرفين والمفعول له والمفعول معه) انتهىٰ .

وذكر المصنف في « الحواشي » : أنها لا تنصب المفعول المطلق ، فيعارض قول « النهاية » : إنها تنصب المصدر .

واشترط الشارح الاعتماد ، ولم يشترط كونها بمعنى الحال ؛ لأنه من ضروريات وضعها للثبوت ، فلا يمكن اشتراطه فيها ؛ لأنه كتحصيل الحاصل ، ثم الاعتماد شرط فيها مطلقاً على الأصح ؛ من أن (أل) الداخلة عليها معرفة ، وما لم تكن صلة لـ (أل) إن كانت موصولة .

(**لٰكن النصب هنا**) أي : في باب الصفة المشبهة (**على التشبيه**) أي : علىٰ تشبيه منصوبها (**بالمفعول به**) لا علىٰ أنه مفعول به ؛ لأنها قاصرة لا تتعدىٰ ، (**بخلافه**) أي : بخلاف نصب المنصوب (**ثمة**) أي : في (باب اسم الفاعل) لأنه منصوب علىٰ أنه مفعول به ؛ لأن فعله متعد ، (**وتتميز**) الصفة المشبهة (**عنه**) أي : عن اسم الفاعل (**بأمور**) كثيرة غير محصورة فيما ذكر .

وقوله : (**منها**) أي : من تلك الأمور الكثيرة التي تتميز بها عنه ، وفي قوله :

أنَّها تُصاغُ مِنَ اللَّازمِ دونَ المُتعدِّي ، وهوَ يُصاغُ منهُما .

ومنها : أنَّها للزَّمنِ الحاضرِ الدَّائمِ ؛ أيِ : الماضي المُستمِرّ ، دونَ المُنقطِعِ والمُستقبَلِ ، بخلافِهِ .

ومنها : أنَّها تكونُ غيرَ مُجاريةٍ للمُضارِعِ في تحريكِهِ وسكونِهِ ، وهوَ الغالبُ في المبنيَّةِ مِنَ الثُّلاثِيّ (كـ : حسنٍ ، . . . .

(**منها**) إشارة إلىٰ أنها غير محصورة فيما ذكره ، قاله الكردي : (**أنها**) أي : أن الصفة المشبهة (**تصاغ**) وتشتق (من) مصدر الفعل (**اللازم ، دون المتعدي**) لأنها قاصرة ، (**وهو**) أي : اسم الفاعل (**يصاغ**) ويشتق (**منهما**) أي : من اللازم والمتعدي .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور الكثيرة : (**أنها**) أي : أن الصفة المشبهة موضوعة (**للزمن الحاضر الدائم ؛ أي : الماضي المستمر**) وهو تفسير لـ (الدائم) ، وأراد : الاستمرار بالنسبة إلى المستقبل ، وقد يكون مع تخلُّل ؛ نحو : (زيد متقلب القلب) ، قال بعضهم : وقد يقال : إن معناه ثابت له ؛ لعدم التثبت دائماً ، فهو من الاستمرار الحقيقي . انتهىٰ « كردي » .

(**دون**) الزمان الماضي (**المنقطع والمستقبل**) فلا تكون لهما ، (**بخلافه**) أي : بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه يكون لهما .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور الكثيرة : (**أنها**) أي : أن الصفة المشبهة (**تكون غير مجارية**) أي : غير موازنة (**للمضارع**) أي : لمضارعها (**في تحريكه وسكونه**) أي : في حركاته وسكونه ، (**وهو**) أي : كونها غير مجارية هو (**الغالب**) أي : الكثير (**في**) الصفة المشبهة (**المبنية**) أي : المشتقة (**من**) مصدر الفعل (**الثلاثي**) .

مثال غير الموازنة لمضارعها : (**كـ « حسن »**) بفتح السين المهملة : مشتق من مصدر (حسن) الثلاثي ؛ بضم السين المهملة ، من باب (فعل) المضموم .

وظريفٍ ، و) مُجاريةٍ له ؛ نحوُ : (طاهرٍ وضامرٍ) ، واسمُ الفاعلِ لا يكونُ إلَّا مُجارياً .

(و) منها : أنَّها (لا يتقدَّمُ معمولُها) المنصوبُ عليها ؛ لأنَّها فرعُ اسمِ الفاعلِ في العملِ ، بخلافِ منصوبِهِ ، . . . .

(و) كـ (**ظريف**) بوزن (فعيل) ، مشتق من مصدر (ظرف) المضموم العين ، من الظرافة ؛ وهو الكيس والحذق .

(و) تكون الصفة المشبهة أيضاً (**مجارية له**) أي : موازنة لمضارعها في تحريكه وسكونه في الغالب .

مثال الموازنة : (**نحو : طاهر**) اشتق من (طهر) الثلاثي بضم العين ، (و« **ضامر** ») اشتق من (ضمر) الثلاثي بضم العين ، من الضمور ؛ وهو الهزال والنحافة .

قوله : (**في تحريكه وسكونه**) قال الكردي : (الأولىٰ أن يقول : في تحركه وإسكانه) انتهىٰ منه .

قوله : (**في المبنية من الثلاثي**) أي : وفي غيره لازم ؛ نحو : (معتدل القامة) ، و(مطمئن القلب) .

(و) أما (**اسم الفاعل**) . . فـ (**لا يكون إلا مجارياً**) لمضارعه .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور الكثيرة : (**أنها**) أي : أن الصفة المشبهة (**لا يتقدم معمولها المنصوب عليها**) أي : على الصفة المشبهة ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، وإنما قلنا : حطاً لرتبتها (**لأنها فرع اسم الفاعل في العمل ، بخلاف منصوبه**) أي : منصوب اسم الفاعل ؛ فإنه قد يتقدم منصوبه عليه .

قال في « الارتشاف » : (ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ؛ نحو : « هٰذا زيداً ضارب » إلا إذا كانت فيه « أل » ، وقد جاء ما ظاهره التقديم علىٰ ما فيه « أل » ، فأجازه بعضهم ، وتأوله بعضهم ، وذٰلك في الظرف والمجرور ، فإن كان اسم الفاعل مجروراً بإضافة أو بحرف جر غير زائد ؛ نحو : « هٰذا غلام قاتل زيداً » ، و« مررت

وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ النَّصبُ في نحوِ : (زيداً أنا ضاربُهُ) ، وامتنعَ في نحوِ : (زيدٌ أبوهُ حسنٌ وجهُهُ) .

بضارب زيداً » . . فلا يجوز التقديم ، أو بحرف جر زائد ؛ نحو : « ليس زيد بضارب عمراً » . . فيجوز : « عمراً بضارب » ، ومنع ذٰلك المبرد) .

هٰذا ؛ وقيد المعمول بالمنصوب ؛ لأنه محل التمييز ، إذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما ؛ لأن الفاعل لا يتقدم ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف . انتهىٰ « عليمي » .

(**ومن ثَمَّ**) أي : ولأجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (**صح النصب في نحو : زيداً أنا ضاربه**) لكونه منصوب اسم الفاعل ، (**وامتنع**) النصب (**في نحو : زيد أبوه حسن وجهه**) لأنه معمول الصفة المشبهة .

قوله : (**زيداً أنا ضاربه**) لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً فيه ، ثم إنه كان الصواب : (أنا ضارب) بغير ضمير ؛ لأنه مع الضمير لا يكون من مسألة تقديم منصوب اسم الفاعل ، بل من عمله محذوفاً ، وهي ستأتي في كلامه ، وهٰذه العبارة وقعت في « الأوضح » هٰكذا ، فنقلها غافلاً عن كونه لم يذكر في الفروق مسألة الحذف ، وأنه أراد التنبيه عليها بقوله : (ولهٰذا . . .) إلىٰ آخره ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (وإنما جاز نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف ؛ لأن ما يصح أن يعمل في المتقدم عليه . . يصح أن يفسر عاملاً فيه ، وما لا . . فلا .

قوله : « وامتنع في نحو : زيد أبوه حسن وجهه » ، فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة علىٰ « زيد » يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب « وجهه » لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم عليها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ كما مر ،

(و) منها : أنَّ معمولها (لا يكونُ أجنبيّاً) بل سببيّاً ، أيِ : اسماً ظاهراً ، **مُتَّصلاً** بضميرِ موصوفها ولو تقديراً ؛ كما في نحوِ : (زيدٌ حسنٌ وجهاً) أي : منهُ ، فلا يُقالُ : (زيدٌ حسنٌ عمراً) كما يُقالُ : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) لأنَّها مأخوذةٌ مِنْ فعلٍ لازمٍ ، وقد جَرتْ على الاسمِ ، فلا تقتضي حينئذٍ إلَّا ضميرَهُ أو سببيَّهُ ؛ كما في اسمِ الفاعلِ اللَّازمِ .

فوجب رفع « أبوه » علىٰ أنه مبتدأ ثان ، و« حسن » خبره ، والجملة : خبر « زيد » ، كما امتنع أن يقال : « وجه الأب زيد حسنه » بنصب الوجه) انتهىٰ منه .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور الكثيرة : (**أن معمولها**) أي : معمول الصفة (**لا يكون أجنبياً**) عنها ، (**بل**) يكون (**سببياً**) لها (**أي : اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها ولو**) كان اتصاله بضميره (**تقديراً**) لا لفظاً (**كما**) حصل الاتصال التقديري (**في نحو**) قولك : (« **زيد حسن وجهاً** » **أي : منه**) .

قوله : (**لا يكون أجنبياً**) قال الكردي : (**والأجنبي هنا** : ما ليس ملتبساً بضمير الموصوف بها ، لا لفظاً ولا تقديراً ، وقوله : « ولا تقديراً » قيد لـ « متصلاً » انتهىٰ منه .

(**فلا يقال : زيد حسن عمراً**) لخلوه من ضمير موصوفها لفظاً ولا تقديراً ، والجار والمجرور في قوله : (**كما يقال**) صفة لمصدر محذوف تقديره : فلا يقال : (زيد حسن عمراً) قولاً جائزاً كقولهم : (« **زيد ضارب عمراً** » **لأنها**) أي : لأن الصفة المشبهة (**مأخوذة من فعل لازم ، وقد جرت على الاسم**) أي : صارت وصفاً له ، (**فلا تقتضي**) ولا تطلب (**حينئذ**) أي : حين إذ صارت وصفاً للاسم (**إلا ضميره**) أي : إلا ضميراً عائداً علىٰ موصوفها ؛ أي : علىٰ ما كانت وصفاً له (**أو**) إلا (**سببيه**) أي : إلا سببي موصوفها ؛ أي : إلا اسماً أجنبياً مضافاً إلىٰ ضمير موصوفها ؛ أي : إلىٰ ضمير يعود إلىٰ موصوفها ؛ ليحصل الربط بينها وبين موصوفها (**كما**) يشترط ذٰلك ؛ أي : الاتصال بضمير الموصوف ، أو الاتصال بسببيه (**في اسم الفاعل**) المصوغ من الفعل (**اللازم**) أي : القاصر ، فيقال فيها حينئذ : (زيد حسن وجهاً ، أو حسن

والمُرادُ بمعمولِها : ما عملُها فيهِ بحقِّ الشَّبهِ ، فلا يَرِدُ : (زيدٌ بكَ فرحٌ) إذ عملُها في الظَّرفِ وعديلِهِ بما فيها مِنْ معنى الفعلِ .

ومنها : أنَّ معمولَها مُشبَّهٌ بالمفعولِ به ، ولا يُراعىٰ له محلٌّ بالعطفِ وغيرِهِ ، . . . . . .

وجهه) كما يقال في اسم الفاعل المصوغ من الفعل اللازم : (زيد سائر ، أو سائر أبوه) .

(**والمراد بمعمولها**) أي : بمعمول الصفة المشبهة : (ما) أي : معمول (**عملها**) أي : عمل الصفة المشبهة (فيه) أي : في ذٰلك المعمول (**بحق الشبه**) أي : بسبب شبهها باسم الفاعل ، وهو المنصوب بها على التشبيه بالمفعول به ، فخرج به : النصب علىٰ طريق الحال والتمييز (**فلا يرد**) أي : علىٰ قولهم : (لا يتقدم معمولها عليها) قولك : (« **زيد بك فرح** » **إذ عملها في الظرف وعديله** ») أي : قرينه ؛ وهو الجار والمجرور ، وكذا سائر الفضلات ؛ كالحال والتمييز ، والمفعول لأجله ومعه ؛ نحو : (زيد حسن وجهه خلقة ، وحسن وجهاً) ، وإنما لا يرد ذٰلك علىٰ قولهم ذٰلك ؛ إذ عملها في الظرف وعديله من سائر الفضلات (**بما فيها من معنى الفعل**) فلا يعترض بتقدم الفضلات عليها .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور الكثيرة : (**أن معمولها**) أي : أن معمول الصفة المشبهة (**مشبه بالمفعول به**) وهٰذا قد مر ؛ حيث قال : (لٰكن النصب هنا . . .) إلىٰ آخره ، (**ولا يراعىٰ له محل**) من الإعراب (**بالعطف**) أي : بكونه معطوفاً علىٰ ما قبله (**وغيره**) أي : وبغيره ؛ كالإبدال وعطف البيان والنعت ، فلا يقال : (زيد حسن وجهه خلقةً ، وحسن وجهاً) .

وفي « **العليمي** » : فلا يقال : (بالرجل الحسن الوجه نفسه) ، و(هٰذا قوي اليد والرجل) ، صرح سيبويه بأن ذٰلك ممتنع ، وأنه لم يسمع ، وأجازه الفراء .

قوله : (**وغيره**) شمل الصفة ، **وقضيته** : أن معمولها يجوز أن يوصف ، ونص

ولا يُفصَلُ بينَهُ وبينَها بفاصلٍ ولو ظرفاً ، وأنَّها لا تعملُ محذوفةً ، ولا تنصبُ الضَّميرَ ،

الزجاج وغيره من المغاربة علىٰ خلافه وإن استشكله في « المغني » بالحديث في صفة الدجال : « هو أعور عينه اليمنىٰ » لأنه يمكن أن يكون شاذاً .

ومن هنا يظهر : أنه كان ينبغي للشارح أن يذكر أولاً في ما امتازت به الصفة المشبهة : أن معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع بغيرها ، ثم يذكر أن التابع لا يراعىٰ فيه الاتباع على المحل .

(**ولا يفصل بينه**) أي : بين معمول الصفة المنصوب (**وبينها**) أي : وبين الصفة المشبهة (**بفاصل**) أياً كان (**ولو**) كان ذٰلك الفاصل (**ظرفاً**) أو عديله ؛ أي : عند الجمهور ، فلا يقال : (زيد حسن في الحرب وجهه) بالنصب .

قال الدماميني : (وكذا لو رفعت ، فالمنع في الصورتين مذهب الجمهور) ، وفي « البسيط » لابن العلج : أن غير المجرور يجوز فيه الفصل ؛ بدليل : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [١] ، وأما في المجرور . . فالمنع ظاهر . انتهىٰ .

وعبارة العليمي : قال أبو حيان : (ذكر صاحب « البسيط » : أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعاً ومنصوباً ؛ نحو : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾) . انتهىٰ ، وكأنه أراد : أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة . انتهىٰ .

(و) منها : (**أنها**) أي : أن الصفة المشبهة (**لا تعمل محذوفة ، ولا تنصب الضمير**) حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها الذي هو اسم الفاعل .

قال العليمي : (قوله : (ولا تنصب الضمير) قال في « الارتشاف » : ثم المعمول إما أن يكون مضمراً أو ظاهراً ؛ فإن كان مضمراً مرفوعاً . . استتر في الصفة ، أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من « أل » غير متصل بها ضمير غيره . . فالضمير مجرور ؛ نحو : « حسن الوجه جميله » ، وأجاز الفراء التنوين والنصب ، فتقول : « جميل إياه » ،

---

(١) سورة صٓ : (٥٠) .

ولا تتعرَّفُ بالإضافةِ دائماً ، وأنَّها تُؤنَّثُ بالألفِ ، وتُخالِفُ فعلَها فتُنْصَبُ مَعَ قصورِهِ ، وتجوزُ إضافتُها إلىٰ فاعلِها معنىً مِنْ غيرِ ضعفٍ ولا قلَّةٍ في الكلامِ ، وأنَّ (ألِ) الدَّاخلةَ عليها حرفُ تعريفٍ ، . . . .

أو اتصل بها ضمير غيره . . فالنصب على التشبيه بالمفعول به ؛ نحو ما روى الكسائي : « هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها » ، لا خلاف في نصب هـٰذا الضمير العائد علىٰ « وجوه ») انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(و) منها : أنها (**لا تتعرف بالإضافة دائماً**) سواء أكانت بمعنى الماضي ، أم لا ؛ أي : بخلاف اسم الفاعل إذا أريد به الماضي أو الاستمرار .

وعبارة العليمي : أي : واسم الفاعل قد يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي ، أو أريد الاستمرار ، علىٰ ما قاله الزمخشري .

(و) منها : (**أنها تؤنث بالألف**) أي : كما تؤنث بالتاء ، وأما اسم الفاعل . . فلا يؤنث إلا بالتاء .

(و) منها : أنها (**تخالف فعلها ، فتنصب مع قصوره**) أي : مع قصور فعلها ، ولزومه من غير ضعف عند أحد منهم ولا قلة في كلامهم ؛ أي : بخلاف اسم الفاعل القاصر .

(و) منها : أنها (**تجوز إضافتها**) أي : جواز استحسان ، بخلاف اسم الفاعل ، فلا تجوز إضافته في نحو : (زيد ضارب أبوه) مطلقاً ؛ للبس ، ولا في نحو : (زيد كاتب أبوه) إلا علىٰ ضعف وقلة ، لا على الاستحسان (**إلىٰ فاعلها معنىً**) فقوله : (معنىً) فيه لفاعلها (**من غير ضعف**) عند أحد منهم (**و لا قلة في الكلام**) أي : في كلامهم .

(و) منها : (**أن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف**) أي : على الأصح ، بخلافها في اسم الفاعل ، فإنها موصولة على الأصح فيهما .

واسمُ الفاعلِ على الخلافِ منها في ذٰلكَ كلِّهِ .

(و) لمعمولِها بالنِّسبةِ لعملها فيهِ ثلاثُ حالاتٍ :

أحدُها : أن (يُرفَعَ على الفاعليَّةِ) باتِّفاقٍ بعدَ إخلائها ضرورةً مِنْ ضميرِ موصوفها ؛ كـ (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) ، (أو) على (الإبدالِ) عندَ بعضِهِم مِنَ الضَّميرِ فيها .

(و) منها : أن (أل) الداخلة على (**اسم الفاعل على الخلاف منها**) أي : من (أل) الداخلة على الصفة المشبهة ؛ فإن الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، و(أل) في الصفة المشبهة حرف تعريف ، فهو ؛ أي : اسم الفاعل (**في ذٰلك**) المذكور (**كله**) أي : من قوله : (ومنها : أنها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها . . .) إلىٰ هنا ملتبس بـ : (الخلاف منها في ذٰلك كله) ، وعلىٰ هٰذا المعنىٰ فقوله : (واسم الفاعل على الخلاف منها في ذٰلك كله) هو أعم وأشمل وأولىٰ لعمومه .

(**ولمعمولها**) أي : ولمعمول الصفة المشبهة (**بالنسبة لعملها فيه**) أي : في ذٰلك المعمول ، لا بالنسبة إلىٰ كونها نكرة أو معرفة أو غير ذٰلك مما سيأتي (**ثلاث حالات : أحدها : أن يرفع**) ذٰلك المعمول (**على الفاعلية**) لها .

قال شارح « الجامع » : (وعليه اقتصر الجمهور ، ومثله النائب عن الفاعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾)[1] . انتهىٰ .

وقد مر : أن الرفع في نحوه على الفاعلية لا على النيابة (**باتفاق**) في جواز ذٰلك ، لا علىٰ أن ذٰلك متعين لما يأتي ؛ أي : (**بعد إخلائها ضرورة**) أي : إخلاء ضرورياً لا بد منه ، حاصلاً باتفاق منهم ؛ إذ لا يمكن عمل عامل واحد رفعين ؛ أي : بعد إخلائها (**من ضمير موصوفها** ؛ كـ « **زيد حسن وجهه** » ، **أو**) أن يرفع ذٰلك المعمول (**على الإبدال عند بعضهم من الضمير**) المستتر (**فيها**) أي : في الصفة المشبهة ؛ وهو ـ أي : ذٰلك البعض ـ : أبو علي الفارسي ، وقوله : (**على الإبدال**) أي : إبدال

---

(١) سورة صٓ : (٥٠) .

(و) ثانيها : أن (يُنصَبَ على التَّمييزِ ، أو) على (التَّشبيهِ بالمفعولِ به) إن كانَ نكرةً ؛ كـ (زيدٌ حسنٌ وجهاً) ، أو عليهِ فقطْ إن كانَ معرفةً ؛ كـ (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) ، ولهٰذا قالَ : (والثَّاني مُتعيّنٌ في المعرفةِ) .

(و) ثالثها : أن (يُخفَضَ بالإضافةِ) أي : بسببها ؛ كـ (زيدٌ حسنُ الوجهِ) إلَّا إذا كانَتِ الصِّفةُ بـ (أل) ، ....

ذٰلك المعمول من الضمير المستتر في الصفة العائد علىٰ موصوفها ؛ بدل بعض من كل ، **ويرده** : حكاية الفراء : (مررت بامرأة حسن الوجه) ، وحكاية الكوفيين : (بامرأة قويم الأنف) ، وأنه يجوز : (برجل مضروب الأب) بالرفع ، وليس هٰذا البدل كلاً ، ولا بعضاً ، ولا اشتمالاً . انتهىٰ « عليمي » .

(**وثانيها**) أي : ثاني الحالات الثلاث : (**أن ينصب**) معمولها (**على التمييز**) للصفة المشبهة ، (**أو**) ينصب (**على التشبيه بالمفعول به إن كان**) معمولها (**نكرة ؛ كـ « زيد حسن وجهاً »** ، **أو**) ينصب معمولها (**عليه**) أي : على التشبيه بالمفعول به (**فقط**) لا على التمييز (**إن كان**) معمولها (**معرفة ؛ كـ « زيد حسن الوجه »**) لأن التمييز لا يكون معرفة ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون النصب على التشبيه بالمفعول به فقط إذا كان المعمول معرفة (**قال**) المصنف في المتن : (**و**) الوجه (**الثاني**) الذي هو النصب على التشبيه بالمفعول به (**متعين في المعرفة**) أي : فيما إذا كان معمولها معرفة ، دون التمييز ؛ لأنه لا يكون معرفة .

قوله : (**أو عليه فقط**) كذا في النسخ ، **والصواب** : (وعليه) بالواو بدل (أو) .

(**وثالثها**) أي : وثالث تلك الحالات الثلاث : (**أن يخفض**) معمولها (**بالإضافة ؛ أي : بسببها**) لأن الخفض على الأصح للمضاف ، لا للإضافة ؛ كما مر في بابها (**كـ « زيد حسن الوجه » إلا إذا كانت الصفة**) مقرونة (**بـ « أل »**) أي : ومعربة بالحركات ؛ كما زاده المصنف في « شرح اللمحة » ثم قال فيه : (ولو قلت : « الحسنا

وهوَ مُجرَّدٌ منها والإضافةِ ؛ كـ (الحسنِ وجهُهُ) ، أو مُضافٌ للمُجرَّدِ منها ؛ كـ (الحسنُ وجهُ أبٍ) ، أو مُضافٌ لضميرِ الموصوفِ ؛ كـ (الحسنُ وجهُهُ) ، أو لمُضافٍ لضميرِهِ ؛ كـ (الحسنُ وجهُ أبيهِ) لامتناعِ إضافةِ ما فيهِ (أل) لشيءٍ مِنْ ذٰلكَ .

وجه » ، أو « الحسنا وجه أب » ، أو « الحسنوا وجه » أو « الحسنوا وجه أب » . . جاز أن يخفض المعمول بالإضافة ؛ لأن الصفة معربة بالحروف ، لا بالحركة) ، قال فيه : (وهٰذا القيد ـ أي : قيد : ومعربة بالحركات ـ قد فات ابن مالك ، والحال أنه لا بد منه) ، (**وهو**) أي : والحال أن المعمول (**مجرد منها**) أي : من أل (و) من (**الإضافة**) مثال ذٰلك : (**كـ « الحسن وجهه »** ، **أو**) هو ؛ أي : المعمول (**مضاف للمجرد منها**) أي : من (أل) ، مثاله : (**كـ « الحسن وجه أب »**) .

قوله : (**والإضافة**) أي : من الإضافة ، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . . شاذ ، خلافاً لابن مالك . انتهىٰ « كردي » .

(**أو**) هو ؛ أي : المعمول (**مضاف لضمير الموصوف**) أي : لضمير يعود على الموصوف (**كـ « الحسن وجهه »** ، **أو**) هو ؛ أي : المعمول مضاف (**لمضاف لضميره**) أي : مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير يعود على الموصوف (**كـ « الحسن وجه أبيه »**) بجر (وجه) كالمثل كلها . انتهىٰ « كردي » .

وإنما استثنينا هٰذه الصور الأربعة الأخيرة المستثناة من الجواز بقوله : (إلا إذا كانت الصفة بـ « أل » وهو مجرد منها ومن الإضافة . . .) إلىٰ آخرها (**لامتناع إضافة ما فيه « أل » لشيء من ذٰلك**) المذكور من الصور الأربعة المستثناة ، وذٰلك ـ أي : عدم جوازها ـ لعدم الفائدة فيها ؛ لأنها في هٰذه الصور الأربعة لم تفد تعريفاً في المضاف ؛ كما في : (غلام زيد) ، ولا تخصيصاً في المضاف ؛ كما في : (غلام رجل) ، ولا تخفيفاً ؛ كما في : (حسن الوجه) ، ولا تخلصاً من قبح حذف الرابط والتجوز في العمل ؛ كما في : (الحسن الوجه) ، وفائدة الإضافة منحصرة فيما ذكر . انتهىٰ منه .

وإذا خُفِضَ المعمولُ بالإضافةِ . . فلا تخرجُ بذٰلكَ عن كونها صفةً مشبَّهةً ؛ لأنَّ الخفضَ ناشئٌ عنِ النَّصبِ ، لا عنِ الرَّفعِ ؛ لئلَّا يلزمَ إضافةُ الشَّيءِ إلىٰ نفسِهِ ، إذِ الصِّفةُ عينُ مرفوعها في المعنىٰ ، وغيرُ منصوبها .

واعلمْ : أنَّ الصُّورَ الحاصلةَ مِنَ الصِّفةِ ومعمولها مَعَ قطعِ النَّظرِ عن إفرادِها ، . . . . .

(**وإذا خفض المعمول بالإضافة**) أي : بإضافة الصفة إليه (**فلا تخرج**) الصفة (**بذٰلك**) أي : بإضافتها إلىٰ معمولها (**عن كونها صفة مشبهة**) باسم الفاعل ؛ أي : بخلاف ما إذا رفعت ، فإنما رفعها بحملها على الفعل ، فلا تكون حينئذ مشبهة باسم الفاعل إلا إذا انتصب ما بعدها أو انخفض ، هٰذا ما ذهب إليه ابن عصفور .

وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلىٰ أنها مشبهته مطلقاً ؛ رفعت أو انتصب ما بعدها ، أم لا (**لأن الخفض**) أي : خفض معمولها (**ناشئ عن النصب ، لا عن الرفع**) أي : لأن خفضه ناشئ عن نصبه ، لا عن رفعه ؛ وذٰلك لأن أصله : (حسن وجهه) برفع (وجهه) ، ثم بعد تحويل الإسناد عنه إلىٰ ضمير راجع إلى الموصوف ؛ وهو الهاء في (وجهه) . . استتر الضمير في (حسن) ، وعوض عنه (أل) ، فصار : (حسن الوجه) بالجر علىٰ وفق ما سبق في : (زيد مضروب العبد) ، فبهٰذا تبين نشوء الخفض عن النصب ، ونشوء النصب عن الرفع .

وإنما قلنا : لا عن الرفع (**لئلا يلزم**) علينا (**إضافة الشيء**) وهو الحسن (**إلىٰ نفسه**) وهو (الوجه) لو قلنا : (حسن الوجه) .

وإنما قلنا : لئلا يلزم إضافة الشيء إلىٰ نفسه (**إذ الصفة**) وهو الحسن (**عين مرفوعها في المعنىٰ**) وهو (الوجه) إذا قلنا : (حسن وجهه) ، (**وغير منصوبها**) إذا قلنا : (زيد حسن وجهاً) إذ لا رابط بين الناصب والمنصوب .

(**واعلم : أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إفرادها**)

وتذكيرِها ، وأضدادِهِما . . ستٌّ وثلاثونَ صورةً ؛ لأنَّ الصِّفةَ إمَّا نكرةٌ ، أو معرفةٌ ، وهيَ إمَّا رافعةٌ ، أو ناصبةٌ ، أو جارَّةٌ ، فهٰذهِ ستُّ حالاتٍ حاصلةٌ مِنْ ضربِ اثنينِ في ثلاثةٍ ، ومعمولها له أيضاً ستُّ حالاتٍ ؛ لأنَّهُ إمَّا بـ (أل) كـ (الوجهِ) ، أو مُضافٌ لِمَا فيهِ (أل) كـ (وجهِ الأبِ) ، أو للضَّميرِ ؛ كـ (وجهُهُ) ، أو لـمُضافٍ للضَّميرِ ؛ كـ (وجهِ أبيهِ) ، أو مُجرَّدٌ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ كـ (وجهٍ) ، أو مُضافٌ للمُجرَّدِ منهُما ؛ كـ (وجهِ أبٍ) ، فالصُّورُ ستٌّ وثلاثونَ صورةً ، مِنْ ضربِ ستٍّ في مثلِها ، المُمتنِعُ منها الأربعُ الَّتي استثنيتُ ، . . . .

وضده ؛ أي : ضد الإفراد ؛ وهو التثنية والجمع ، (و) قطع النظر عن (**تذكيرها**) وضده ؛ وهو التأنيث ، وقوله : (**وأضدادهما**) كما فسرناهما (**ست وثلاثون صورة**) ، وأما بالنظر إلىٰ أضداد ذٰلك . . فقد أوصل بعض المتأخرين الصور إلىٰ أربعة عشر ألفاً ومئتين وست وخمسين صورة ؛ علىٰ ما ذكره في « التصريح » .

(**لأن الصفة إما نكرة أو معرفة ، وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارة ، فهٰذه**) المذكورة (**ست حالات حاصلة من ضرب اثنين**) وهما : كونها نكرة أو معرفة (**في ثلاثة**) وهي : كونها رافعة أو ناصبة أو جارة ، (**ومعمولها**) أي : معمول الصفة (**له**) أي : لذٰلك المعمول (**أيضاً**) أي : كما أن للصفة ست حالات (**ست حالات ؛ لأنه**) أي : لأن ذٰلك المعمول (**إما**) مقرون (بـ « **أل** » كـ « **الوجه** » ، **أو مضاف لما فيه** « **أل** » كـ « **وجه الأب** » ، **أو**) مضاف (**للضمير** ؛ كـ « **وجهه** » ، **أو**) مضاف (**لمضاف للضمير** ؛ كـ « **وجه أبيه** » ، **أو مجرد عن** « **أل** » **والإضافة**) جميعاً (كـ « **وجه** » ، **أو مضاف للمجرد منهما**) أي : من (أل) والإضافة (كـ « **وجه أب** ») .

(**فالصور**) الحاصلة من ضرب هٰذه الستة الأخيرة في الستة السابقة : (**ست وثلاثون صورة**) حاصلة (**من ضرب ست**) سابقة (**في**) ست أخيرة (**مثلها**) أي : مماثلة للسابقة في الكمية والعدد ، و(**الممتنع منها**) أي : من هٰذه الكمية الحاصلة بالضرب ؛ وهي ست وثلاثون صورة (**الأربع التي استثنيت**) سابقاً التي أشرنا إليها

والبقيَّةُ جائزةٌ ، إلَّا أنَّ فيها قبيحاً ، وضعيفاً ، وحسناً ، فالقبيحُ أربعُ صورٍ ، والضَّعيفُ ستٌّ ، والباقي حسنٌ ، وبيانُ ذٰلكَ يُطلَبُ مِنَ المبسوطاتِ .

بالاستثناء ؛ أي : بقولنا : (إلا إذا كانت الصفة بـ « أل » ، وهو ـ أي : معمولها ـ مجرد منها) أي : عار عنها وعن الإضافة ، فلا تجره . . . إلىٰ آخر الأربعة المذكورة سابقاً ، (**والبقية**) بعد إسقاط الأربعة منها ؛ وهي اثنتان وثلاثون صورة (**جائزة**) أي : صحيحة وإن اختلفت تلك البقية وتفاوتت درجاتها في الحسن والقبح للضعف (**إلا أن فيها**) أي : في تلك البقية (**قبيحاً**) فالقبيح أربع صور ، (**وضعيفاً**) والضعيف ست صور ، (**وحسناً**) وهو اثنتان وعشرون صورة ؛ كما قال الشارح : (**فالقبيح أربع صور ، والضعيف ست ، والباقي حسن ، وبيان ذٰلك**) المذكور من الأنواع الثلاثة وتفصيلها (**يطلب من المبسوطات**) كـ « التصريح » وغيره ، وقد بيناها في « المطالب السنية » ، فراجعه .



(و) السَّابعُ منها : (اسمُ التَّفضيلِ) وأخَّرهُ ؛ لأنَّ عملَهُ في المرفوعِ الظَّاهرِ غيرُ مطَّرِدٍ ؛ كما ستعرفُهُ ، (وهوَ : الصِّفةُ الدَّالَّةُ على المُشارَكَةِ والزِّيادةِ) لصاحبها علىٰ غيرِهِ في أصلِ الفعلِ .

وشرطُ التَّفضيلِ : أن يكونَ علىٰ وزنِ (أفعلَ) ، سواءٌ صيغَ مِنْ فعلٍ لازمٍ (ك : أكرمَ) أَمْ ....

---

٧٧ ـ باب اسم التفضيل

وذكره المصنف بقوله : (**والسابع منها**) أي : من الأسماء العاملة عمل الفعل (**اسم التفضيل**) أي : اسم يدل علىٰ زيادة صاحبه علىٰ غيره في معنىً من المعاني ، فضيلة كانت ؛ ك (أكرم ، وأعلم) ، أو رذيلة ؛ ك (أبخل ، وأجهل) .

قال ابن هشام في « حواشي التسهيل » : (**الأحسن فيه** : الترجمة بـ : أفعل الزيادة ؛ لأنه قد يبنىٰ مما لا تفضيل فيه ؛ نحو : « أبخل ، وأجهل ») .

ويمكن أن يجاب : بأن هـٰذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدال على الزيادة . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأخره**) عن غيره من الأسماء العاملة (**لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد**) أي : غير شائع (**كما ستعرفه**) في (مسألة الكحل) .

(**وهو**) أي : اسم التفضيل في الاصطلاح ، وأما لغة . . فمعناه ما ذكره آنفاً : (**الصفة الدالة**) أي : الوصف الدال (**على المشاركة**) بين اثنين (و) على (**الزيادة**) الثابتة (**لصاحبها علىٰ غيره في أصل الفعل**) أي : في معنى الفعل المأخوذ هو منه .

(**وشرط**) تسميته باسم (**التفضيل : أن يكون**) هو ؛ أي : اسم التفضيل (**علىٰ وزن « أفعل » سواء**) في اشتراط كونه علىٰ وزن أفعل (**صيغ**) أي : اشتق اسم التفضيل (**من**) مصدر (**فعل لازم**) أي : قاصر عن أن يتعدىٰ إلى المفعول به (**ك « أكرم »**) من (كرم) الثلاثي ، و(أفضل) من (فضل) الثلاثي ، (**أم**) اشتق

مِنْ مُتعدٍّ ؛ كـ (أضربَ وأعلمَ) ، ولا يَرِدُ : (خيرٌ وشرٌّ) فإنَّهُما للتَّفضيلِ ؛ لأنَّ أصلهُما : (أخيرُ ، وأشرُّ) ، فخفِّفا بالحذفِ ؛ لكثرةِ الاستعمالِ ، ورُبَّما جاءا على القياسِ ، . . . . .

(من) فعل (**متعد** ؛ **كـ** « **أضرب** ، **وأعلم** ») من (ضرب ، وعلم) الثلاثيين .

(**ولا يرد**) علىٰ قولنا : (وشرط التفضيل : أن يكون علىٰ وزن « أفعل ») ، فدخل فيه : (« **خير** ، **وشر** » **فإنهما للتفضيل**) أي : قد دخلا في الوصف الدال على التفضيل باعتبار أصلهما ؛ لكونهما في أصل وضعهما علىٰ وزن : أفعل (**لأن أصلهما** : « **أخير** ، **وأشر** » ، **فخففا بالحذف**) أي : بحذف أولهما ؛ فراراً من ثقلهما على اللسان (**لكثرة الاستعمال**) الموجب للثقل على اللسان .

وعرفه الخضري : بأنه الوصف الموازن لـ (أفعل) ـ أي : ولو تقديراً ـ الدال علىٰ زيادة صاحبه في أصل الفعل .

فـ (الوصف) جنس يدخل فيه : اسم الفاعل ، واسم المفعول مثلاً .

و(الموازن لـ « أفعل ») مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب .

و(الدال . . .) إلىٰ آخره مخرج لموازنه من ذٰلك .

وقولنا : (ولو تقديراً) لإدخال (خير ، وشر) ، فأصلهما : (أخير ، وأشر) وقد يستعملان كذٰلك ؛ كقراءة : (من الكذاب الأشرُّ) ، وقوله : (من مشطور الرجز)

بـلال خـيـر الـنـاس وابـن الأخْـيـر

حذفت همزتهما ؛ لكثرة الاستعمال ، فهو شاذ قياساً ، لا استعمالاً .

وقال الأخفش : (لأنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلىٰ هـٰذا : فيهما شذوذان : حذف همزتهما ، وكونهما لا فعل لهما) انتهىٰ « ياسين » .

(**وربما جاءا على القياس**) كقول الشاعر شطراً بلا نسبة إلىٰ قائله : (من مشطور الرجز)

بـلال خـيـر الـنـاس وابـن الأخْـيـر

والشاهد فيه : (الأخْير) حيث أثبت همزة (أخير) في التفضيل .

وأمَّا قولُهُ :

. . . .   وَحُـبُّ شَـيْءٍ إِلَى ٱلْإِنْـسَـانِ مَـا مَـنَـعَـا

. . فضرورةٌ .

ولا يُصاغُ إلَّا ممَّا صيغَ منهُ فعلُ التَّعجُّبِ ؛ كما سيأتي في بابِهِ .

(**وأما**) حذف الهمزة في (**قوله**) أي : قول الشاعر بيتاً ذكر الشارح منه العجز ، وتمامه مع صدره :   (من البسيط)

وزادني كلفاً بالحب ما منعت   (**وحب شيء إلى الإنسان ما منعا**)

. . (**فضرورة**) استقامة الوزن ، والبيت لأبي الأحوص في « ديوانه » .

والشاهد فيه : قوله : (حب شيء) ، يريد : (أحب شيء) ، فحذفت همزة (أحب) للضرورة شذوذاً . انتهىٰ من « التصريح » بزيادة .

قال في « الكردي » : (قوله : « اسم التفضيل » مأخوذ من الفضل ، وهو **لغة** : الزيادة ارتفاعاً ؛ نحو : « أطول ، وأشرف ، وأحسن ، وأعلم » ، أو انحطاطاً ؛ نحو : « أقصر ، وأخس ، وأقبح ، وأجهل » .

واصطلاحاً : هو ما سبق بقوله : هو الوصف المبني علىٰ وزن « أفعل » . . . إلىٰ آخره) .

(**ولا يصاغ**) أي : ولا يشتق (أفعل) التفضيل (**إلا مما**) أي : إلا من فعل (**صيغ**) واشتق (**منه فعل التعجب**) أي : يصح اشتقاق فعل التعجب منه (**كما سيأتي**) بيانه (**في بابه**) أي : في (باب التعجب) .

والذي يصاغ فعل التعجب ، ما اجتمعت فيه سبعة شروط :

الأول : أن يكون ثلاثياً ، **والثاني** : أن يكون متصرفاً ، **والثالث** : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ، **والرابع** : أن يكون تاماً ، **والخامس** : أن يكون منفياً ، **والسادس** : ألا يكون الوصف منه علىٰ وزن (أفعل) ، **والسابع** : ألا يكون مبنياً للمفعول .

(ويُستعمَلُ بـ« مِنْ ») ولو تقديراً ، جارَّةً للمُفضَّلِ عليهِ ؛ إذا جُرِّدَ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ، وهيَ لابتداءِ الغايةِ ارتفاعاً وانحطاطاً ، . . . .

(**ويستعمل**) أفعل التفضيل (بـ« من ») المفاضلة (**ولو**) كانت من (**تقديراً**) أي : مقدرة لا ملفوظة ؛ للعلم بها من السياق ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ؛ أي : منك ، وكما في قول المؤذن : (الله أكبر) أي : من كل شيء .

وقوله : (**جارة**) صفة لـ (من) أي : ويستعمل بـ (من) جارة (**للمفضل عليه إذا جرد**) المفضل عليه (**من « أل » والإضافة**) .

مثال جرها للمفضل عليه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾)[1] ، و(زيد أفضل من عمرو) ، (**وهي**) أي : (من) الجارة (**لابتداء الغاية ارتفاعاً**) في نحو : (أفضل منه ، أفضل منك) .

(**وانحطاطاً**) كما في نحو : (شر منه ، شر منك) ، وهٰذا قول سيبويه والمبرد ، إلا أن سيبويه أشار إلىٰ أنها مع ذٰلك تفيد معنى التبعيض ، فقال في (هو أفضل من زيد) : (فضله علىٰ بعض) ، ولم يعم .

وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض بعدم صلاحية لفظ (بعض) موضعها ، وكون المجرور بها عاماً ؛ نحو : (الله أعظم) أي : من كل عظيم .

وأبطل أيضاً : إفادتها الابتداء بأنه لا يقع بعدها (إلىٰ) ، وسبقه إلىٰ ذٰلك ابن ولاد ، قال المرادي : (وليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به ، لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذٰلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع علىٰ محل الانتهاء) انتهىٰ « حمصي » .

قال الكردي : (قوله : « لابتداء الغاية » ومع ذٰلك فمذهب سيبويه : أنها لا تخلو

---

(١) سورة الكهف : (٣٤) .

أو للمجاوزةِ ، ولا يُفصَلُ بينَها وبينَ مجرورِها بأجنبيٍّ ، ولا يجوزُ تقديمُهُ معها على اسمِ التَّفضيلِ ، إلَّا أن يكونَ اسمَ استفهامٍ ، أو مُضافاً إلى استفهامٍ ، فيجبُ حينئذٍ ؛ كـ (مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟) ، و(مِنْ غلامِ مَنْ أنتَ أجملُ ؟) ، . . . .

من التبعيض ، فمعنىٰ « زيد أفضل من عمرو » : ابتداء التفضيل منه ، وانتهىٰ به) .

قوله : (**أو للمجاوزة**) هو ما ذهب إليه ابن مالك في « شرح التسهيل » فإن القائل : (زيد أفضل من عمرو) كأنه قال : (جاوز زيد عمراً في الفضل) .

(**ولا يفصل بينها**) أي : بين (من) الجارة (**وبين مجرورها بأجنبي**) أي : بكلام أجنبي منهما ، (**ولا يجوز تقديمه**) أي : تقديم المجرور بها (**معها**) أي : مع من (**على اسم التفضيل إلا أن يكون**) المجرور بها (**اسم استفهام ، أو مضافاً إلى**) اسم (**استفهام ، فيجب**) تقديم المجرور بها (**حينئذ**) أي : حين إذ كان اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ للزومه الصدارة .

مثال كون المجرور بها اسم استفهام : (كـ) قولك : (**ممن أنت أفضل ؟ و**) مثال جرها للمضاف لاسم الاستفهام : كقولك : (**من غلام من أنت أجمل ؟**) كذا مثل للأول ابن مالك في « الألفية » .

ومثل المصنف للأول في « التوضيح » بقوله : (أنت ممن أفضل ؟) ، قال شارحه : (وتمثيل « الموضح » أحسن ؛ لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ؛ لأن المبتدأ أجنبي من الخبر ، بمعنىٰ : أنه ليس معمولاً له على الصحيح ، وسيأتي : أنه لا يفصل بين « أفعل » و« من » بالمبتدأ ؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم من تمثيل « الموضح » : تأخير ما له صدر الكلام عن صدريته ؛ لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فقط) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

قال الكردي : (قوله : « بأجنبي » وهو هنا : ما لا عمل له فيه كالمبتدأ ، فلا

(ومضافاً لنكرةٍ) مُطابِقةٍ للمُفضَّلِ وجوباً (فيُفردُ ويذكَّرُ) في هٰذهِ الحالةِ وكذا في الَّتي قبلَها . . . .

يقال : « أفضل زيد من عمرو » لأن المبتدأ أجنبي بذٰلك المعنىٰ عن الخبر ؛ إذ ليس معمولاً له على الصحيح .

قوله : « ولا يجوز » أي : غالباً « تقديمه » أي : تقديم المعمول المجرور « معها » أي : مع « من » ، فلا يقال : « زيد من عمرو أفضل » .

قوله : « فيجب حينئذ » لاقتضاء الاستفهام الصدارة ؛ كـ « ممن أنت أفضل . . . » إلىٰ آخره ، **الأولىٰ** : كـ « أنت ممن أفضل ؟ » ، و« أنت من غلام من أجمل ؟ » ، وهو الذي في « التوضيح » ، أو « ممن أفضل أنت ؟ » ، و« من غلام من أفضل أنت ؟ » ، وهو الذي في « شرح الرضي » لما ذكرنا في : « أفضل زيد من عمرو » من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**ومضافاً**) معطوف علىٰ قوله : (ويستعمل بـ « من ») أي : ويستعمل اسم التفضيل مع (من) جارة للمفضل عليه إذا جرد من (أل) والإضافة ؛ نحو : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾[1] .

ويستعمل اسم التفضيل أيضاً مضافاً (**لنكرة مطابقة للمفضل وجوباً**) إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، ولا تكون تلك النكرة المضاف إليها (أفعل) إلا من جنس ما أسند إليه (أفعل) ، فلا يقال : (زيد أفضل امرأة) لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه ؛ أي : (**فيفرد ويذكر**) المفضل وجوباً (**في هٰذه الحالة**) أي : في حالة ما إذا كان المفضل مفرداً مذكراً .

(**وكذا**) أي : ومثل ما إذا كان المفضل مضافاً لنكرة مطابقة له في وجوب إفراده وتذكيره (**في**) الحالة (**التي**) ذكرت (**قبلها**) أي : قبل هٰذه الحالة الثانية ، يفرد

---

(١) سورة الكهف : (٣٤) .

وجوباً وإن كانَ المُفضَّلُ بخلافِ ذٰلكَ ، فتقولُ في الحالةِ الأُولىٰ : (زيدٌ أو هندٌ ، أوِ الزَّيدانِ أوِ الهندانِ ، أوِ الزَّيدونَ أوِ الهنداتُ أفضلُ مِنْ عمرٍو) ، . . . .

ويذكر المفضل (وجوباً) ، **والمراد بالحالة التي قبلها** : هي التي استعمل فيها مع (من) الجارة للمفضل عليه مع كونه مجرداً من (أل) والإضافة (**وإن كان المفضل**) ملتبساً (**بخلاف ذٰلك**) أي : بخلاف الإفراد والتذكير ، بأن كان المفضل مثنىً ؛ كما في قولك : (الزيدان أفضل من عمرو) ، أو جمعاً ؛ كما في قولك : (الزيدون أفضل من عمرو) ، أو مؤنثاً ؛ كما في قولك : (هند أفضل من عمرو) .

قوله : (**وكذا في التي قبلها**) لا يظهر للفصل بـ (كذا) علة ، بل الأظهر أن يقول : (في هاتين الحالتين) انتهىٰ « عليمي » .

وإنما وجب إفراده وتذكيره في الحالة الأولىٰ ؛ لأن المجرد من (أل) والإضافة يشبه (أفعل) التعجب وزناً واشتقاقاً ودلالة على المزية ، فلزم لفظاً واحداً مثل التعجب ، ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله : (من البسيط)

كأن صغرىٰ وكبرىٰ من فقاقعها ... حصباء در علىٰ أرض من الذهب

لأن حقه أن يقول : (أصغر ، وأكبر) لتجرده من (أل) والإضافة ، وسيأتي الجواب عنه في كلام الشارح .

وإنما وجب إفراده وتذكيره في الحالة الثانية ؛ لأن المضاف لنكرة كالمجرد في التنكير ، فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف ، لٰكنها تجب في المضاف إليه ؛ كما في أمثلة الشارح . انتهىٰ « خضري » .

(**فتقول في**) أمثلة (**الحالة الأولىٰ**) وهي ما إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة واستعمل بـ (من) الجارة للمفضل عليه (**زيد**) أفضل من عمرو ، (**أو هند**) أفضل من عمرو ، (**أو الزيدان**) أفضل من عمرو ، (**أو الهندان**) أفضل من عمرو ، (**أو الزيدون**) أفضل من عمرو ، (**أو الهندات أفضل من عمرو**) .

وأمَّا قولُهُ :

كَـأَنَّ صُـغْـرَىٰ وَكُـبْـرَىٰ مِـنْ فَـقَـاقِـعِـهَـا ....

.. فإمَّا لحنٌ ، أو لَمْ يقصدْ حقيقةَ المفاضلةِ ، ....

وقوله : (من عمرو) راجع إلىٰ كل الأمثلة ؛ ولذٰلك قدرناه مع كل مثال .

(وأما قوله) أي : قول الشاعر ؛ وهو أبو نواس ـ بضم النون وتخفيف الواو ، اسمه : الحسن بن هانئ ـ في البيت المذكور آنفاً : (من البسيط)

(كأن صغرىٰ وكبرىٰ من فقاقعها) ....

والفقاقع : مخفف (فقاقيع) علىٰ وزن (مصابيح) ، جمع فقاع ؛ بضم الفاء وتشديد القاف ، يعني بها : النفاخات البيض التي تعلو وجه الخمرة عند تحريكها أو غليانها .

(**فإما لحن**) منه ؛ حيث أنث (صغرىٰ ، وكبرىٰ) ، وكان حقهما أن يقول : (أصغر ، وأكبر) بالتذكير ، (**أو لم يقصد**) به ولم يرد (**حقيقة المفاضلة**) بل أراد بهما : الصغيرة والكبيرة ، **وقيل** : (من) فيه زائدة علىٰ رأي من يرىٰ زيادتها في الموجب ، وأراد : صغرىٰ وكبرىٰ فقاقعها ، علىٰ حد : (قطع الله يد ورجل من قالها) انتهىٰ « كردي » .

وعبارة الحمصي : قوله : (**فإما لحن**) أي : حيث أنث (صغرىٰ ، وكبرىٰ) ، وكان يجب عليه أن يقول : (كأن أصغر ، وأكبر) بالتذكير ، أو كان يأتي بـ (أل) أو بالإضافة ولا يأتي بـ (من) .

(**أو لم يقصد**) به (**حقيقة المفاضلة**) فهو كقول العروضيين : (فاصلة صغرىٰ) و(فاصلة كبرىٰ) ، وكقول الفرزدق : (من الطويل)

.... وأنتم ما أقام ألائم

أي : (لئام) ، وهـٰذا يدل علىٰ أن المجرد من (أل) والإضافة كالمضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه فيطابق ، وقد نص علىٰ ذٰلك في « التسهيل » .

وفي الثَّانيةِ : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزَّيدانِ أفضلُ رجلَينِ ، والزَّيدونَ أفضلُ رجالٍ ، وهندُ أفضلُ امرأةٍ ، والهندانِ أفضلُ امرأتَينِ ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ) ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ ....

وهـٰذا البيت لأبي نواس في « ديوانه » .

اللغة : (**الفواقع**) : جمع فاقعة ، وأراد بها : ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء ، ويروىٰ مكانها : (فقاقعها) ، وهي بنفس المعنى السابق ، **الحصباء** : صغار الحصىٰ .

وموضع التمثيل : قوله : (صغرىٰ ، وكبرىٰ) في الأصل : (أصغر ، وأكبر) لأن اسم التفضيل هنا نكرة غير مضاف ؛ ولذا وجب إفراده وتذكيره ، ومن هنا فقد اعتبر البيت لحناً ، أو أن البيت صحيح إذا لم يقصد بـ (صغرىٰ ، وكبرى) التفضيل ، بل هو من الصفة المشبهة بمعنى : الصغيرة والكبيرة ، وهـٰذا هو الأقرب ، وحينئذ فلا لحن في البيت . انظر « سبل الهدىٰ بتحقيق شرح قطر الندىٰ » .

(و) تقول (**في**) أمثلة الحالة (**الثانية**) وهي ما إذا كان مضافاً لنكرة مطابقة للمفضل : (**زيد أفضل رجل**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في الإفراد والتذكير ؛ وهي لفظة (رجل) ، (**والزيدان أفضل رجلين**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في التثنية ، (**والزيدون أفضل رجال**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في الجمع والتذكير ، (**وهند أفضل امرأة**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في الإفراد والتأنيث ، (**والهندان أفضل امرأتين**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في التثنية والتأنيث ، (**والهندات أفضل نساء**) مضافاً إلىٰ نكرة مطابقة للمفضل في التأنيث والجمع .

(**وأما قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾)[1] هـٰذا جواب عما ورد علىٰ

---

(١) سورة البقرة : (٤١) .

فالتَّقديرُ : أوَّلَ فريقٍ كافرٍ ، أو لا يكنْ كلٌّ منكُم أوَّلَ كافرٍ .

(و) يستعملُ مقروناً (بـ « أل » فيطابقُ) وجوباً موصوفَهُ إفراداً ، وتذكيراً ، وفرعيهِما ، فتقولُ : (زيدٌ الأفضلُ ، والزَّيدانِ الأفضلانِ ، والزَّيدونَ الأفضلونَ ، أوِ الأفاضلُ ، وهندُ الفُضلىٰ ، والهندانِ الفضليانِ ، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ ، أوِ الفُضَّلُ) ، . . . .

قوله بعد قول المصنف : (ومضافاً لنكرة مطابقة للمفضل عليه) ، فإن النكرة في الآية مفردة ، والمفضل عليه ضمير جمع . . (فـ) **الجواب عن هٰذا الإيراد** : بأن يقال : إن الكلام علىٰ حذف موصوف و(**التقدير**) : فلا تكونوا (**أول فريق كافر**) به ؛ أي : بهٰذا القرآن ، فـ (الفريق) في المعنىٰ جمع وإن كان مفرد اللفظ ، فوافق المفضل في الجمعية ؛ وهو ضمير الجمع في قوله : (ولا تكونوا) .

(**أو**) يقال إن التقدير : (**لا يكن كل منكم أول كافر**) حيث وافقت النكرة المفضل في الإفراد معنىً ، فوافقت النكرة المفضل علىٰ كل من التقديرين : في الأول في الجمعية معنىً ، وفي الثاني في الإفراد لفظاً .

(**ويستعمل**) اسم التفضيل (**مقروناً بـ « أل »** ، **فيطابق وجوباً موصوفه إفراداً**) وتثنية وجمعاً (**وتذكيراً**) وتأنيثاً (**وفرعيهما**) أي : فرعي الإفراد والتذكير ؛ كما بيناها على التوزيع ، (**فتقول**) في أمثلته : جاء (**زيد الأفضل**) إفراداً وتذكيراً ، (و) جاء (**الزيدان الأفضلان**) تثنية وتذكيراً ، (و) جاء (**الزيدون الأفضلون**) تذكيراً وجمع تصحيح ، (**أو**) جاء الزيدون (**الأفاضل**) تذكيراً وجمع تكسير .

(و) جاءت (**هند الفضلىٰ**) إفراداً وتأنيثاً ، (و) جاءت (**الهندان الفضليان**) تثنية وتأنيثاً (و) جاءت (**الهندات الفضليات**) جمعاً وتأنيثاً ، (**أو الفضل**) جمع تكسير وتأنيثاً .

وإنما وجب في هٰذا النوع مطابقته لموصوفه ؛ لأن قرنه بـ (أل) أضعف شبهه بـ (**أفعل**) التعجب . انتهىٰ « خضري » .

(ومضافاً لمعرفةٍ فوجهانِ) أيِ : المطابقةُ ؛ إجراءً له مَجرى المُعرَّفِ بـ (أل) نحوُ : ﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾ ، وعدمُها ، وهوَ الغالبُ ؛ إجراءً له مَجرى المُجرَّدِ ؛ . . . .

(و) إن استعمل اسم التفضيل (**مضافاً لمعرفة**) أي : إلىٰ معرفة هو داخل فيها . . (فـ) في ذٰلك المضاف إلىٰ معرفة (**وجهان ؛ أي**) : **أحد الوجهين** : (**المطابقة**) أي : مطابقة اسم التفضيل للمعرفة التي أضيف إليها ، فلا يجوز : (يوسف أحسن إخوته) لعدم دخوله في (إخوته) ، بخلاف : (يوسف أحسن أولاد يعقوب عليهم السلام) لدخوله فيهم (**إجراء له**) أي : لاسم التفضيل المضاف إلىٰ معرفة (**مجرى**) اسم التفضيل (**المعرف بـ « أل »**) وهو النوع المذكور قبله بقوله : (وإن استعمل مقروناً بـ « أل » فيطابق موصوفه) ، ومثال مطابقته لتلك المعرفة : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (الأنعام) ، والآية بتمامها : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ (أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا) لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۖ وَمَا يَمۡكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ (١) ، و(أكابر) : اسم تفضيل وافق المعرفة التي أضيف إليها في الجمع والتذكير ؛ وهي لفظ (مجرميها) وهو داخل في المضاف إليه ؛ لأن أكابرها بعض المجرمين فيها .

(و) **ثانيهما** : (**عدمها**) أي : عدم مطابقة اسم التفضيل للمعرفة التي أضيف إليها ، (وهو) أي : عدم مطابقته للمعرفة التي أضيف إليها هو (**الغالب**) أي : الكثير في كلامهم ، (**إجراء له**) أي : لاسم التفضيل الذي أضيف إلىٰ معرفة (**مجرى**) اسم التفضيل (**المجرد**) من (أل) والإضافة ، وهو النوع المذكور في أول أقسامه بقوله : (ويستعمل بـ « من » جارة للمفضل عليه إذا جرد من « أل » والإضافة نحو : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾) (٢) .

---

(١) سورة الأنعام : (١٢٣) .

(٢) سورة الكهف : (٣٤) .

نحوُ : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ .

نعم ؛ إنِ استعملَ (أفعلُ) لغيرِ تفضيلٍ . . وجبَتِ المُطابقةُ ؛ . . . .

مثال عدم مطابقته للمعرفة التي أضيف إليها : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (البقرة) ، والآية بتمامها : (﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ) عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، **والشاهد منها** : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ بفتح الصاد ، ولو طابقه . . لقال : (أحرصي الناس) بكسر الصاد ، فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للإضافة ، وياؤه للساكنين ، وبقيت الكسرة قبلها ـ أي : قبل الياء ـ علىٰ حالها قبل حذف الياء . انتهىٰ « خضري » .

وأوجب ابن السراج عدم المطابقة في هٰذا النوع ، وجعل (أكابر) في المثال الأول غير مضاف إلىٰ ما بعده ، بل جعله مفعولاً ثانياً لـ (جعلنا) ، و(مجرميها) مفعولاً أول له ، منصوباً لا مجروراً ، وإنما لم يلزم الإفراد والتذكير ؛ لأنه لغير تفضيل . **والشاهد في** ﴿ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (٢) : إضافة (أكابر) لـ (مجرميها) مع مطابقته المقدر ؛ أي : قوماً أكابر . . . إلىٰ آخره .

(**نعم ؛ إن استعمل « أفعل » لغير تفضيل**) بأن لم يقصد به تفضيله على المضاف إليه وحده ، بأن قصد به تفضيل مطلق ؛ أي : عليه وعلىٰ غيره ، أو لم يقصد به أصلاً ؛ بأن أول باسم فاعل أو بصفة مشبهة . . (**وجبت المطابقة**) فيهما ؛ لشبهه بالمعرف بـ (أل) في التعريف ، وخلوه من لفظ (من) ومعناها ، وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه .

قوله : (**وجبت المطابقة**) أي : مطابقة اسم التفضيل لما بعده .

---

(١) سورة البقرة : (٩٦) .

(٢) سورة الأنعام : (١٢٣) .

كقولِهِمْ : (النَّاقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروانَ) أي : عادلاهُم ؛ إذ ليسَ فيهم عادلٌ غيرهُما حتَّىٰ يقصدَ التَّفضيلُ ، . . . .

مثاله ؛ أي : مثال استعماله لغير تفضيل : (**كقولهم**) أي : كقول الناس : (**الناقص والأشج أعدلا بني مروان**) لتأويله باسم الفاعل تقديره : (**أي : عادلاهم ؛ إذ ليس فيهم عادل غيرهما حتىٰ يقصد التفضيل**) .

و(**الناقص**) في المثال المذكور : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن الحكم ، لقب به ؛ لأنه لما تولى الخلافة . . نقص أرزاق الجند .

و(**الأشج**) : هو عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، لقب به ؛ لشجة كانت في جبينه ؛ أي : في جانب جبهته . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لغير تفضيل**) أصلاً ، بأن يكون مؤولاً باسم فاعل ؛ كالمثال الآتي ، أو بصفة مشبهة ؛ نحو : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[(١)] ؛ أي : هين ؛ إذ لا تفاوت فيه بالنسبة إلى الله تعالىٰ ، أو لغير تفضيل على المضاف إليه وحده ، بأن يقصد به زيادة مطلقة ، كما في « كافية ابن الحاجب » ، وحينئذ يجوز إضافته إلىٰ ما هو داخل فيه ؛ نحو : (محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش) ، وإلىٰ ما ليس داخلاً فيه ؛ نحو : (يوسف أحسن إخوته) انتهىٰ « كردي » .

وقال في « ابن عقيل » : (وجواز الوجهين ـ المطابقة وعدمها ـ فيما إذا أضيف اسم التفضيل لمعرفة مشروطٌ بما إذا نوي بالإضافة معنىٰ « من » أي : مشروط بما إذا نوي التفضيل ، وأما إذا لم ينوَ ذٰلك . . فيلزم أن يكون اسم التفضيل طبق ما اقترن به قبل) .

ومثل له الشارح بقوله : (**الناقص والأشج أعدلا بني مروان**) ، ومثل هٰذا المثال في استعمال صيغة التفضيل لغير التفضيل ووجوب مطابقته ما قبله : قوله

---

(١) سورة الروم : (٢٧) .

ولا يقاسُ علىٰ ذٰلكَ ، . . . .

تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (١) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (٢) ؛ أي : وهو هين عليه ، وربكم عالم بكم .

وقول الشاعر : (من الطويل)

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم . . . .

أي : لم أكن بعجلهم .

وقوله : (من الكامل)

إن الذي سمك السماء بنىٰ لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

أي : عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذٰلك ؛ أي : خلو اسم التفضيل عن المفاضلة ؟ أي : هل يوافق خلوه عن معنى المفاضلة قياس استعمالاتهم ؟ فيه ثلاثة أقوال : **أحدها** : قياسي ، فيقاس علىٰ ما سمع منه غيره ، وهٰذا مذهب المبرد ؛ كما سيذكره الشارح .

وثانيها : سماعي ، يحفظ فيما سمع فيه ، ولا يقاس عليه غيره ، وهو مذهب الجمهور ، وذكره الشارح بقوله : (**ولا يقاس علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ ما سمع منه ـ كهٰذا المثال ؛ يعني به : الناقص والأشج . . . إلىٰ آخره ـ غيره ، فيحفظ في المحل الذي سمع فيه ، ولا يقاس عليه .

وثالثها : أنهم لا يرون صحة ذٰلك ، بل يؤولونه باسم الفاعل مثلاً ، فيمتنع هٰذا الذي خلا عن معنى التفضيل قياساً وسماعاً ، ولا يستشهد به .

قال في « شرح التسهيل » : (**الأصح** : قصره على السماع ، والأكثر فيما سمع منه : عدم المطابقة لما قبله) انتهىٰ من « ابن عقيل » مع « الخضري » مع تصرف فيه .

---

(١) سورة الروم : (٢٧) .

(٢) سورة الإسراء : (٥٤) .

خلافاً للمُبرّدِ ، وفي هٰذهِ الحالةِ واللَّتَينِ قبلَها لا يُستعملُ بـ (مِنْ) .

واعلمْ : أَنَّهُ ينصبُ التَّمييزَ ، والحالَ ، والظَّرفَ ، (ولا ينصبُ) المفعولَ له ، ولا معهُ ، ولا المُطلَقَ ، ولا (المفعولَ به) . . . .

وذٰلك ؛ أي : امتناعه قياساً وسماعاً يخالف (**خلافاً للمبرد**) أي : لمذهب المبرد ؛ فإنه يقول بقياسيته كما مر آنفاً ، (و) هو ؛ أي : اسم التفضيل (**في هٰذه الحالة**) الأخيرة ؛ وهي : استعماله لغير المفاضلة ؛ كـ : (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) ، (و) في الحالتين (**اللتين قبلها**) أي : قبل هٰذه الحالة الأخيرة ؛ وهما : استعماله مقروناً بـ (أل) ، فيطابق ما قبله ؛ أي : موصوفه إفراداً وتذكيراً ، واستعماله مضافاً لمعرفة ، ففيه وجهان . . (**لا يستعمل**) مقروناً (**بـ « من »**) الجارة للمفضل عليه ، وأما قوله : (من المنسرح)

نحن بغرس الودي أعلمنا منا بركض الجياد في السدف

فاستعمل (من) مع الإضافة ، و(السدف) بالسين والدال المهملتين المفتوحتين : اختلاط الضوء والظلام بين طلوع الفجر إلى الإسفار . انتهىٰ « قاموس » .

وقوله : (من السريع)

ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزة للكاثر

فاستعمل بـ (من) مع (أل) . . فشاذان أو مؤولان ؛ لأن (من) لا تجتمع مع الإضافة ومع (أل) انتهىٰ « عليمي » ، **وقيل** : إن (أل) في الأكثر زائدة . انتهىٰ « كردي » .

(**واعلم : أنه**) أي : أن اسم التفضيل (**ينصب التمييز**) إن كان فاعلاً ولم يضف لغيره ؛ كقولك : (زيد أجمل منك وجهاً) ، (**والحال والظرف**) نحو : (زيد أحسن منك اليوم راكباً) ، (**ولا ينصب**) اسم التفضيل (**المفعول له**) فلا يقال : (زيد أقعد منك جبناً) ، (**ولا**) المفعول (**معه**) فلا يقال : (زيد أحسن منك وعمراً) ، (**ولا**) المفعول (**المطلق**) فلا يقال : (زيد أحسن منك حسناً) ، (**ولا المفعول به**)

على الأصحِّ (مُطلَقاً) أي : سواءٌ كانَ ظاهراً أَمْ غيرَهُ ، بل يصلُ إليهِ باللَّامِ ؛ كـ (زيدٌ أوعىٰ للعلمِ ، وأبذلُ للمعروفِ) ، أو بالباءِ ؛ كـ (خالدٌ أعرفُ بالنَّحوِ ، وأجهلُ بالفقهِ) ، . . . .

فلا يقال : (زيد أشرب الناس لبناً) ، (**على الأصح**) لأنه التحق بالأفعال الغريزية .

وقوله : (**على الأصح**) قيد في المفعول به ، خلافاً لبعضهم ؛ كما يأتي .

(**مطلقاً أي : سواء كان**) اسماً (**ظاهراً أم غيره ، بل يصل**) اسم التفضيل (**إليه**) أي : إلى المفعول به (**باللام ؛** كـ « **زيد أوعىٰ للعلم وأبذل للمعروف** » ، **أو بالباء ؛** كـ « **خالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه** ») .

قوله : (**بل يصل إليه باللام**) **جملة القول في هٰذا المقام** ـ علىٰ ما قاله ابن مالك في « شرح كافيته » ـ : إن (أفعل) التفضيل إن كان من فعل متعد إلىٰ مفعول بنفسه دال علىٰ حب أو بغض . . عدي باللام إلىٰ ما هو مفعول في المعنىٰ ، وبـ (إلىٰ) إلىٰ ما هو فاعل في المعنىٰ ؛ نحو : (المؤمن من أحب الله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره) .

وإن كان متعدياً بنفسه ، دالاً علىٰ علم . . عدي بالباء ؛ نحو : (زيد أعرف ، وأنا أدرىٰ به ، والله أعلم بكل) ، وكذا إن دل علىٰ جهل ؛ نحو : (هو أجهل بكذا) .

وإن كان المتعدي بنفسه من غير ما مر . . عدي باللام ؛ نحو : (هو أطلب للثأر ، وأنفع للجار ، وأعمر للدار ، وأدفع للعار) .

وإن كان من متعد بحرف جر . . عدي به فقط ؛ نحو : (هو أمر بزيد ، وأزهد في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على اكتساب الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأحيد عن المختار) .

فإن كانَ فعلُهُ يتعدَّىٰ لاثنينِ . . نصبتَ الآخرَ بفعلٍ مُقدَّرٍ ؛ كـ (زيدٌ أكسىٰ للفقراءِ الثِّيابَ) أي : يكسوهُمُ الثِّيابَ .

وأجازَ بعضهُم : نصبَهُ به مُطلَقاً ، ونقلَهُ المُصنِّفُ في « حواشي التَّسهيلِ » عنِ ابنِ مسعودٍ ، . . . .

واقتصار الشارح علىٰ ذكر اللام والباء موهم للحصر ، وليس كذٰلك ؛ لما علمت . انتهىٰ « كردي » .

(**فإن كان فعله**) أي : فعل ما اشتق منه اسم التفضيل (**يتعدىٰ لاثنين**) : نحو : كسىٰ . . (**نصبت**) المفعول (**الآخر بفعل مقدر**) أي : مدلول عليه بـ (أفعل من) ، وهو مذهب البصريين ، ومثاله : (كـ) قولك : (« **زيد أكسىٰ للفقراء الثياب** » **أي : يكسوهم الثياب**) ، وقال الكوفيون : إنه منصوب بـ (أفعل) من نفسه ؛ أي : من نفس اسم التفضيل ؛ كقولك : (زيد أكسىٰ للفقراء أكساهم الثياب) .

(**وأجاز بعضهم** : **نصبه به**) أي : نصب المفعول به ؛ أي : نصبك بالمفعول به باسم التفضيل (**مطلقاً**) أي : سواء كان ذٰلك المفعول ظاهراً أم لا ، وسواء أول اسم التفضيل بما لا تفضيل فيه أم لا ، (**ونقله**) أي : نقل هٰذا القول (**المصنف**) أي : ابن هشام (**في « حواشي التسهيل » عن ابن مسعود**) الذكي الغزاني ، اسمه : محمد بن مسعود الذكي الغزاني ، هٰكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام : (الذكي صاحب كتاب « البديع ») ، أكثر أبو حيان من الرواية عنه ، وذكره ابن هشام في « المغني » انتهىٰ « بغية الوعاة » .

حيث قال في كتابه « البديع » : (غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ؛ لورود السماع كذٰلك ، كقوله تعالىٰ : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ﴾)(١) ، قال : وليس ذٰلك تمييزاً ؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنىٰ ؛ كما هو في :

---

(١) سورة النساء : (٥١) .

وبعضُهُم إن أوِّلَ بما لا تفضيلَ فيهِ ، قالَ الدَّمامينيُّ : وهٰذا الرَّأيُ حسنٌ ، فينصبُ حينَ التَّأويلِ ؛ كما أنَّهُ يُضافُ حينئذٍ إلىٰ ما ليسَ بعضَهُ ، فيجري حكمُ النَّصبِ والجرِّ علىٰ طريقةٍ واحدةٍ ؛ كما أنَّهُ . . . .

(زيد أحسن منه وجهاً) ، وكما في قول العباس بن مرداس : (من الطويل)

. . . . وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وهي جمع قونس ، وهي أعلىٰ بيضة الحديد ، وعظم ناتئ بين أذني الفرس . انتهىٰ « قاموس » .

(و) نقل المصنف أيضاً عن ابن مسعود : أن (**بعضهم**) أي : أن بعض النحاة أجاز نصب المفعول به باسم التفضيل (**إن أول بما لا تفضيل فيه**) أي : أول اسم التفضيل الذي لا مفاضلة فيه باسم الفاعل وبالصفة المشبهة ؛ كمثال : (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (٢) .

(**قال الدماميني : وهٰذا الرأي**) الذي هو تأويل ما لا تفضيل فيه (**حسن**) أي : صحيح (**فينصب**) اسم التفضيل الذي لا مفاضلة فيه المفعول به (**حين التأويل**) أي : حين تأويله باسم الفاعل وبالصفة المشبهة .

(**كما أنه**) أي : كما أن اسم التفضيل (**يضاف حينئذ**) أي : حين إذ أول باسم الفاعل مثلاً (**إلىٰ ما**) أي : إلىٰ مضاف إليه (**ليس**) اسم التفضيل (**بعضه**) أي : ليس بعض ذٰلك الاسم المضاف إليه ، مع كون المضاف معرفة ؛ كما في المثال السابق ، حين قال فيه : (أعدلا بني مروان) ، (**فيجري حكم النصب**) على المفعولية (**والجر**) بالإضافة (**علىٰ طريقة واحدة**) في جوازه وصحته ، (**كما أنه**) أي : كما

---

(١) سورة الروم : (٢٧) .

(٢) سورة الإسراء : (٥٤) .

إذا صحَّ الفعلُ محلَّهُ . . رفعَ الظَّاهرَ ، فقدِ استبانَ لكَ أنَّ ما في « الشَّرحِ » مِنْ حكايةِ الإجماعِ علىٰ منعِ عملِهِ . . منظورٌ فيهِ .

ويرفعُ الضَّميرَ المُستتِرَ في كلِّ لغةٍ ، . . . .

أن اسم التفضيل (**إذا صح**) أي : حل (**الفعل محله . . رفع**) الفاعل (**الظاهر**) في (مسألة الكحل) الآتية قريباً في المتن .

(**فقد استبان**) وظهر (**لك**) أيها النحوي مما ذكرنا : (**أن ما في « الشرح »**) أي : « شرح المصنف علىٰ قطر الندىٰ » (**من حكاية**) المصنف (**الإجماع**) أي : إجماع النحاة (**علىٰ منع عمله**) أي : عمل اسم التفضيل فيه ؛ أي : في المفعول به (**منظور**) أي : معترض (**فيه**) لأن منهم من جوز عمله في اسم المفعول .

وعبارة المصنف في « الشرح » : وأجمعوا علىٰ أنه لا ينصب المفعول به ، ولهٰذا قالوا في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [1] : إن (من) ليست منصوبة بـ (أعلم) لأنه لا ينصب المفعول به ، ولا مضافاً إليه لـ (أعلم) لأن (أعلم) بعض ما يضاف إليه ، فيكون التقدير : أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه (أعلم) تقديره : أي : يعلم من يضل عن سبيله أياً كان . انتهت عبارته فيه .

(**ويرفع**) اسم التفضيل (**الضمير المستتر**) فيه (**في كل لغة**) من لغات العرب ، لا خلاف بينهم في رفعه الضمير المستتر .

قوله : (**من حكاية الإجماع . . .**) إلىٰ آخره ، تبعاً لابن مالك في « شرح الكافية » ، وممن حكى الإجماع : الرضي وغيره .

قوله : (**منظور فيه**) أي : ينبغي أن ينظر فيه ، فيتأمل ؛ لما فيه من الإشكال .

ويجاب عنه : بأن المراد بالإجماع : إجماع من يعتد به ، وهو الإجماع المفيد ، وكثيراً ما يطلقون الإجماع ويعنون به ذٰلك ، وموهم خلاف ذٰلك مؤول .

---

(١) سورة الأنعام : (١١٧) .

(ولا يرفعُ في الغالبِ) اسماً (ظاهراً) ولا ضميراً مُنفصِلاً ؛ لكونِهِ ليسَ له فعلٌ بمعناهُ (إلّا في « مسألةِ الكحلِ ») فإنَّهُ يرفعُ ذٰلكَ إجماعاً ؛ لأنَّهُ . . . .

قال الرضي : وأما نصب المفعول به . . فكلهم متفقون علىٰ أنه ينصبه ، بل إن وجد ما يوهم ذٰلك . . فـ (أفعل) فيه دال على الفعل الناصب به ، قال تعالىٰ : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ (١) ؛ أي : أعلم من كل أحد يعلم من يضل ، وكذا قوله : (من الطويل)

. . . . وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وأما : ﴿ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ (٢) . . فلا يمتنع أن يكون (سبيلاً) فيه تمييزاً ، علىٰ حد : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ (٣) ، ويكون نسبة الهداية إلى السبيل مجازاً مبالغة . انتهىٰ « كردي » .

(**ولا يرفع**) اسم التفضيل (**في الغالب**) أي : في اللغة الغالبة ، بل في لغة واحدة فقط ؛ كما سيأتي في آخر الباب (**اسماً ظاهراً ولا ضميراً منفصلاً**) ويمكن إدخاله في كلام المصنف ؛ بأن يريد بالظاهر : المصرح به ، فيدخل فيه : الضمير المنفصل (**لكونه**) أي : لكون اسم التفضيل (**ليس له**) أي : لاسم التفضيل (**فعل بمعناه**) أي : فعل بمعنى اسم التفضيل (**إلا في « مسألة الكحل »**) سموا ضابط هٰذه المسألة بمسألة الكحل ؛ لأن سيبويه مثلها في « كتابه » بقوله : (ما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينيه) يعني : في عيني زيد مثلاً ، فتبعوه في ذٰلك في تآليفهم ، حتىٰ سمعوا التمثيل به ، فسموها بذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

(**فإنه**) أي : فإن اسم التفضيل (**يرفع ذٰلك**) أي : يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل فيها (**إجماعاً**) أي : إجماعاً كلياً ، وإنما رفع ذٰلك إجماعاً فيها (**لأنه**)

---

(١) سورة الأنعام : (١١٧) .
(٢) سورة النساء : (٥١) .
(٣) سورة الكهف : (٣٤) .

يصحُّ وقوعُ فعلٍ بمعناهُ مَوقعَهُ ، وضابطُها : أن يكونَ صفةً لاسمِ جنسٍ ، مسبوقٍ بنفيٍ أو شبهِهِ ، ومرفوعُهُ أجنبيّاً مُفضَّلاً علىٰ نفسِهِ . . . .

أي : لأن الشأن والحال (**يصح وقوع فعل بمعناه**) أي : بمعنى اسم التفضيل (**موقعه**) أي : موقع اسم التفضيل .

(**وضابطها**) أي : ضابط (مسألة الكحل) ، **والضابط** : ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه : (**أن يكون**) اسم التفضيل ؛ وهو لفظ أحسن (**صفة لاسم جنس**) وهو لفظ (رجلاً) في المثال الآتي ، حالة كون اسم الجنس (**مسبوق**) اً (**بنفي**) أي : بحرف نفي وهو لفظ (ما) ، (**أو**) مسبوقاً بـ (**شبهه**) أي : بشبه النفي ، يعني بشبهه : النهي والاستفهام ، وهـٰذا بناء علىٰ ما في « التسهيل » .

واعترض : بعدم السماع في ذٰلك ؛ أي : في النهي والاستفهام ، وليس الموضع موضع قياس ، ولم يرد بهما سماع ، **فالأولى** : الاقتصار علىٰ ما قالته العرب ؛ أي : وهو النفي فقط .

وأجيب عنه : بأنه قد استقر : أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات (كان) الأربعة ، وفي الاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة ورد في الفصيح ، واقتصر ابن الحاجب في « كافيته » على النفي ؛ لأنه مورد السماع .

قال الجامي : (وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفياً ؛ لأنه عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله ، وإنما قلنا : إنه عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ؛ لأنه حينئذ بمعنىٰ : حسن) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**و**) أن يكون (**مرفوعه**) أي : مرفوع اسم التفضيل ، وهو لفظ الكحل (**أجنبياً**) عن موصوفه ؛ أي : عن موصوف اسم التفضيل ، وهو لفظ (رجلاً) أي : غير ملتبس بضمير الموصوف به .

وقوله : (**مفضلاً**) صفة لـ (أجنبياً) أي : مفضلاً ذٰلك الأجنبي (**علىٰ نفسه**

باعتبارَينِ ؛ نحوُ : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ) ، وبه عُرِفَتِ المسألةُ بـ (مسألةِ الكحلِ) ، وأُفرِدَتْ بالتَّأليفِ ، . . . .

باعتبارين) أي : باعتبار جهتين مختلفتين ، وإنما قلنا باعتبار جهتين مختلفتين ؛ إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غير زيد من الرجال ، ومثالها ؛ أي : مثال (مسألة الكحل) : (**نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه**) أي : من الكحل (**في عين زيد**) .

(**وبه**) أي : وباسم الكحل (**عرفت**) هٰذه (**المسألة**) عندهم ، فسميت (**بمسألة الكحل**) بفتح الكاف ؛ بمعنى المصدر ، وهو استعمال الكحل في العين ، وبضمها : اسم لما يكتحل به . انتهىٰ من « شرح شمائل الترمذي » .

قال الجامي : (وإنما اشترط أن يكون ذٰلك السبب ـ أي : سبب تسمية هٰذه المسألة بالكحل ، وهو لفظ : الكحل ـ مفضلاً من وجه ، ومفضلاً عليه من وجه بعد اتحادهما في الذات ؛ ليخرج عنه مثل قولك : « ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد » ، فإنهما مختلفان بالذات ، بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً ، ثم المقيد تارة بهٰذا ، وتارة بذاك ، فإنه واحد بالذات ، مختلف بالاعتبار ، ولئلا يبقىٰ علىٰ ما هو الأصل في اسم التفضيل ، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ؛ ليسهل إخراجه على التفضيل بالنفي) .

(**وأفردت**) هٰذه المسألة (**بالتأليف**) أي : بالكتاب المؤلف فيها ، أفردها بذٰلك : الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ؛ من أجلاء تلامذة أبي حيان ، وسمىٰ مؤلفه : « الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر » ، وهو مؤلف حسن نحو كراسة ، جمع فيه كلام القوم وحرره .

والإمام الكافيجي أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين ، سماه : « نزهة الأصحاب » ، وذيل عليه بآخر نحو ربع الأول ، سماه : « رمز الأسرار » ، ولم يتقيد بكلام القوم .

والأصلُ : أن يقعَ هـٰذا الظَّاهرُ بينَ ضميرَينِ ؛ أَوَّلُهُما للموصوفِ ، وثانِيهِما للظَّاهرِ ؛ كما في المثالِ .

وقد يُحذفُ الضَّميرُ الثَّاني ، وتدخلُ (مِنْ) إمَّا على الظَّاهرِ ؛ نحوُ : (مِنْ كحلِ عينِ زيدٍ) ، أو محلِّهِ ؛ نحوُ : (مِنْ عينِ زيدٍ) ، أو ذي المحلِّ ؛ نحوُ : (مِنْ زيدٍ) ، . . . . .

(**والأصل**) أي : الغالب في اسم التفضيل : (**أن يقع هـٰذا**) الاسم (**الظاهر**) وهو الكحل (**بين ضميرين : أولهما**) وهو ضمير : أحسن في عينه (**للموصوف**) وهو لفظ (رجلاً) ، (**وثانيهما**) أي : ثاني الضميرين ؛ وهو ضمير : منه (**للظاهر**) أي : عائد إلى الاسم الظاهر ؛ وهو لفظ (الكحل) ، (**كما**) وقع ذٰلك ؛ أي : وقوع الظاهر بين ضميرين (**في المثال**) المذكور آنفاً .

(**وقد يحذف الضمير الثاني**) وهو ضمير : (منه) ، (**وتدخل** « من ») المفاضلة (**إما على**) الاسم (**الظاهر ، نحو**) قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (**من كحل عين زيد**) والظاهر الذي دخلت عليه (من) في هـٰذا المثال لفظة : (كحل عين زيد) ، (**أو**) تدخل (من) المفاضلة علىٰ (**محله**) أي : علىٰ محل الاسم الظاهر ، والاسم الظاهر : (الكحل) ، ومحله : (العين) .

مثال دخولها علىٰ محل الاسم الظاهر : (**نحو**) قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (**من عين زيد**) والعين هو محل الكحل ، (**أو**) تدخل (من) علىٰ (**ذي المحل**) أي : علىٰ صاحب محل الكحل ، ومحل الكحل : العين ، وصاحبها : زيد .

ومثال دخولها علىٰ ذي المحل : (**نحو**) : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (**من زيد**) ، و(زيد) : صاحب محل الكحل ، ومحل الكحل : العين .

قوله : (**وقد يحذف الضمير الثاني**) وهو العائد إلى (الكحل) أي : يحذف مع حرف الجر ، فيكون المفضول مقدراً .

قوله : (**وتدخل**) أي : (من) بعد الحذف المذكور .

ولَـمْ يقعْ هـٰذا التَّركيبُ في القرآنِ ، ولا يجوزُ أن يعربَ المرفوعُ فيهِ مبتدأً ، و(أفعلُ) خبرَهُ ؛ لئلَّا يلزمَ الفصلُ بينَ (أفعلَ) و(مِنْ) بأجنبيٍّ ، . . . .

قوله : (**إما على الظاهر**) وهو : (الكحل) .

قوله : (**أو محله**) أي : محل الكحل ؛ وهو : العين ، فتحذف مضافاً .

قوله : (**علىٰ ذي المحل**) وهو : زيد ، فتحذف مضافين ، ولم يذكر سيبويه في « الكتاب » غير هـٰذا الوجه المذكور ؛ حيث قال بعد التمثيل المذكور : (وإن شئت . . قلت : ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه ؛ أي : من زيد) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ولـم يقع هـٰذا التركيب**) أي : المشتمل عليه الضابط المذكور (**في القرآن**) الكريم .

نعم ؛ ورد في الحديث الشريف ، وفي كلام العرب ، قال سيبويه : (ومثل ذٰلك المذكور من المثال : قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ») ، ثم أنشد سيبويه لسحيم بن وثيل قوله : (من الطويل)

مررت علىٰ وادي السباع ولا أرىٰ ... كوادي السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تئية ... وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

قوله : (تئية) أي : أقل به تلبثاً ومكثاً ، ووزنه (تفعلة) تأتي بهمزة فمثناة تحتية مشددة ؛ بمعنىٰ : تلبثاً ومكثاً ، منصوب على التمييز عن النسبة في (أقل) .

(**ولا يجوز أن يعرب المرفوع**) الذي هو الكحل (فيه) أي : في هـٰذا التركيب يعني المثال السابق (مبتدأ) مؤخراً ، (و) الحال أن (**أفعل**) وهو لفظ : أحسن (**خبره**) مقدماً ؛ أي : خبر ذٰلك المبتدأ ، وإنما منع ذٰلك الإعراب (**لئلا يلزم**) علينا (**الفصل بين « أفعل »**) التفضيل ، الذي هو لفظ (أحسن) ، وهو عامل ضعيف ؛ لأنه اسم تفضيل ، وهو ضعيف بالنسبة إلى الفعل ، (و) بين معموله الذي هو لفظ (من) المفاضلة ؛ لأنها متعلقة به ؛ أي : بأحسن (**بأجنبي**) وهو لفظ (الكحل) الذي هو المبتدأ .

وقد يرفعُ الظَّاهرَ مُطلَقاً في لغةٍ حكاها سيبويهِ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ) ، وعنها احترزَ بقولِهِ : (في الغالبِ) .

قال الرضي : (**والمراد بالأجنبي هنا** : ما لا يكون من جملة معمولات ذٰلك العامل ، لا الذي لا تعلق له بذٰلك العامل بوجه ، كيف و« الكحل » مبتدأ و« أحسن » خبره ؟! فله به تعلق من هٰذا الوجه) .

(**وقد يرفع**) اسم التفضيل (**الظاهر**) وكذا الضمير المنفصل ؛ كما مر (**مطلقاً**) أي : سواء كان في (مسألة الكحل) أم لا (**في لغة حكاها سيبويه**) عن العرب (**نحو**) قولك : (**مررت برجل أفضل منه**) أي : من ذٰلك الرجل (**أبوه**) أي : أبو ذٰلك الرجل ، ولفظ (أبوه) : فاعل لـ (أفضل) ، وليست هٰذه اللغة من (مسألة الكحل) ، (**وعنها**) أي : عن هٰذه اللغة (**احترز**) المصنف (**بقوله**) في أول هٰذه المسألة : (**في الغالب**) .

قوله : (**بين « أفعل »**) أي : الذي هو عامل **ضعيف** ؛ لأنه إنما يعمل بالقياس على الفعل (**بأجنبي**) وهو : ما ليس لـ (أفعل) فيه عمل ، وقد ذكرنا : **أن الصحيح** : ألا عمل للخبر في المبتدأ ، والفصل بين العامل الضعيف ومعموله لا يجوز ، بخلاف القوي ؛ وهو الفعل ، فيجوز الفصل حينئذ ؛ نحو : (عمراً كان زيد ضارباً) .

قوله : (**مطلقاً**) أي : في (مسألة الكحل) وغيرها ، وكان عليه أن يقول : (والضمير المنفصل) وفاقاً لما زاده سابقاً على المتن ، تبعاً لما في « التوضيح » نحو : (مررت برجل أفضل منه أنت) بجعل (أفضل) نعتاً لـ (رجل) ، و(أنت) مرفوعاً بـ (أفضل) ، لا يقال : إنه أراد بقوله : (يرفع الظاهر) ما يشمل المنفصل ؛ لأن قوله فيما سبق : (ولا ضميراً منفصلاً) مع اقتصاره هنا على التمثيل بيان ذٰلك .

قوله : (**برجل أفضل منه أبوه**) بجعل (أفضل) نعتاً لـ (رجل) انتهىٰ « كردي » .



(بابُ التَّوابعِ)

وهيَ جمعُ : (تابعٍ) وهوَ : المُشارِكُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ الحاصلِ والمُتجدّدِ ، . . . . .

---

٧٨ ـ (باب التوابع)

(**وهي**) أي : التوابع (**جمع تابع**) ككاهل وكواهل ، وفي بعض النسخ : (**وهو**) أي : لفظ (التوابع) ، أو أنه نظر فيه إلى الخبر ، هو (**المشارك**) أي : اللفظ المشارك لـ (**ما قبله**) اسماً كان أو فعلاً (**في إعرابه**) أي : في إعراب ما قبله (**الحاصل**) له قبل تبعيته له ، لفظياً كان ذٰلك الإعراب ؛ كـ (جاء زيد الكريم) ، أو محلياً ؛ نحو : (جاء هٰذا الرجل) .

وقوله : (**وفيما يشبه الإعراب**) معطوف علىٰ قوله : (في إعرابه الحاصل) أي : هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل له وفيما يشبه الإعراب ؛ ليشمل نحو : (يا زيد العاقل) ، و(لا غلام ظريف حاضر) .

زاد في « شرح اللمحة » : (وفي العامل) أي : وشاركه في العامل ؛ ليخرج نحو : (قبضت رطلاً زيتاً) لأن (رطلاً) عامله الفعل ، و(زيتاً) عامله (رطلاً) .

قوله : الحاصل (**والمتجدد**) نحو : (جاء رجل عاقل) ، فـ (عاقل) تبع (رجلاً) في هٰذا الإعراب الحاصل بـ (جاء) وهو الرفع ، ولو تجدد لرجل إعراباً غير الرفع . . لتبعه (عاقل) فيه ؛ كـ (رأيت رجلاً عاقلاً) ، و(مررت برجل عاقل) ، فخرج بذٰلك نحو : (درهماً من أعطيت زيداً درهماً) لأن مشاركته لما قبله تزول في قولك : (أعطىٰ زيد درهماً) ، وكذٰلك (راكباً) في : (رأيت زيداً راكباً) ، فإنها تزول في قولك : (جاء زيد راكباً) ، و(مررت بزيد راكباً) انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**في إعرابه الحاصل**) خرج بهٰذا : حال المرفوع وتمييزه ونحو ذٰلك .

وخرج بقوله : (**والمتجدد**) : حال المنصوب وتمييزه ، والمفعول الثاني من باب (أعطىٰ) وجواب الشرط المجزوم ، فإنه يتجدد له الرفع إذا قرن بالفاء ، وقدر خبر مبتدأ ، فلا يشارك الأول .

وخرج بقوله : (**غير خبر**) الثاني في نحو : (الرمان حلو حامض) ، فإنه وإن شارك ما قبله في ذٰلك لٰكنه ليس تابعاً ؛ لأنه خبر ، **واعترض بعضهم هٰذا** : بأن (حامضاً) جزء خبر ، لا خبر ، فزاد : (وليس خبراً ولا جزء خبر) .

واعلم : أن المشاركة فيما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه ، فحينئذ يشمل التعريف : (يا زيد الفاضل) ، و(يا سعيد كرز) ، و(يا تميم أجمعون) مما أتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ، ولا يكون التعريف غير جامع . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**غير خبر**) ذكر الشارح في « شرحه للحدود النحوية » : إن قوله : (غير خبر) مخرج للثاني من نحو : (الرمان حلو حامض) ، قال : (فإنه وإن شارك ما قبله في ذٰلك ليس تابعاً ، بل خبراً) انتهىٰ .

وهٰذا الفصل زاده المصنف في « شرح اللمحة » تبعاً لابن مالك في « التسهيل » ، وأسقطه في « الجامع » وقال : (المشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً رفعاً ونصباً وخفضاً أو جزماً) .

قال شارحه العلوي ـ أخذاً من عبارة الرضي ـ : (ويرد على التعريف الخبر بعد الخبر ؛ كـ « حامض » في قولك : « هٰذا حلو حامض » ، و« زيد عالم فاضل » ، والحال بعد الحال ؛ كـ « مخذولاً » في قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ (١) ، والمستثنىٰ بعد المستثنىٰ في : « جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً » ، فإن الثاني منها مشارك للأول في إعرابه مطلقاً ؛ أي : في جميع الأحوال الثلاثة وإن لم يكن في الأخيرين إلا منصوباً) ،

---

(١) سورة الإسراء : (٢٢) .

وإطلاقُ التَّابعِ على الحرفِ والفعلِ الغيرِ المُعرَبِ مجازٌ ؛ إذ لا إعرابَ فيهِما تقعُ فيهِ التَّبعيَّةُ ، . . . .

قال : (**وبهٰذا يظهر** : أن ما زاده ابن مالك في « التسهيل » والمصنف في « شرح اللمحة » من قولهما : « وليسا خبراً » . . لا يدفع فساد المعنىٰ في التعريف ؛ أي : لدخول الحال والمستثنى المذكورين فيه ، فينبغي أن يزاد : « ولا حالاً ، ولا مستثنىً » علىٰ أن التابع محصور بالعد ، فلا داعية إلىٰ حده) انتهىٰ منه .

قوله : (**وإطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب**) أي : في قولهم : إن التوكيد يكون في الحروف ؛ كقوله : (من الكامل)

لا لا أبـوح بـحـب بـثـنـة إنـهـا ... أخـذت عـلـي مـواثـقـاً وعـهـودا

وفي الفعل الماضي والأمر ؛ نحو قوله : (من الطويل)

. . . . أتـاك أتـاك الـلاحـقـون احـبـس احـبـس

. . (**مجاز إذ لا إعراب فيهما**) أي : في الحرف والفعل الماضي والأمر ، لا لفظاً ولا محلاً فـ (**تقع فيه**) أي : في ذٰلك الإعراب (**التبعية**) لهما ، فهو من إطلاق ما لبعض الأنواع على الكل ، ومثل ذٰلك إطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الإعراب مجاز .

وأما قولهم : يبدل الفعل من الفعل ، ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه . . فذاك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفىٰ .

وقوله : (**والفعل الغير المعرب**) فيه إدخال (أل) علىٰ (غير) .

قال في « درة الغواص » : (والمحققون من النحويين يمنعون ذٰلك) ، وعلله : بأن (غير) لا تتعرف بالإضافة ، وفيه : أنه قال غير واحد : بأنها تتعرف بها ، وبأن المقصود من دخول (أل) عليها : تشخص مدخولها وإذا قيل : (الغير) لا تتشخص ، وفيه : أن التعريف قد يكون للعهد الذهني في المعنىٰ كالنكرات . انتهىٰ من « عليمي » .

والعاملُ في التَّابعِ هوَ العاملُ في المتبوعِ ، إلَّا في البدلِ ؛ فإنَّ العاملَ فيهِ مُقدَّرٌ ، خلافاً للمُبرِّدِ ، . . . .

قوله : (**مجاز ؛ إذ لا إعراب فيهما فتقع فيه التبعية**) فهـٰذا بيان لقرينة المجاز ، ولم يبين علاقته ، وذٰلك أهم ؛ فإنها غير ظاهرة ، **فأجاب بعضهم** : بأن المراد : أعرب بإعراب سابقه إن كان له إعراب ، **وبعضهم** : بأن المراد : أعرب بإعراب سابقه وجوداً وعدماً . انتهىٰ منه .

وحاصل ما في هـٰذا المقام : أنه لا مدخل للفعل والحرف هنا حتىٰ يقال : إنها من غير الغالب ، وقد توقف بعضهم في علاقة المجاز المذكور ، **والذي يظهر** : أنه مجاز مرسل ، علاقته : المشابهة الصورية ؛ كما في إطلاق الأسد على الصورة الموجودة في حائط مثلاً ، تأمل . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**والعامل في التابع**) نعتاً كان أو عطفاً أو توكيداً (**هو العامل في المتبوع**) على الأصح ، وعبارة الكردي : قوله : (**هو العامل في المتبوع**) أي : مطلقاً عند ابن مالك وابن الحاجب ، تبعاً للمبرد ، وذهب الأخفش إلىٰ أن العامل في غير البدل معنوي ، وهو التبعية ، (**إلا في البدل**) أي : عند الجمهور (**فإن العامل فيه**) أي : في البدل (**مقدر**) أي : من جنس عامل المتبوع ؛ بدليل ظهوره في بعض المواضع ، كقوله تعالىٰ : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ (٢) ، وقوله أيضاً : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ (٣) ، وقوله أيضاً : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (٤) .

(**خلافاً للمبرد**) أي : وجماعة من أن العامل فيه هو العامل المبدل منه ، قال شارح « الجامع » : (واختاره ابن مالك ، وجرىٰ عليه المصنف كما تراه ، وهو ظاهر كلام

---

(١) سورة المائدة : (١١٤) .
(٢) سورة الزخرف : (٣٣) .
(٣) سورة الأعراف : (٧٥) .
(٤) سورة يسٓ : (٢٠ ـ ٢١) .

بدليلِ ظهورِهِ في بعضِ المواضعِ ، ولا يجوزُ الفصلُ بينَ التَّابعِ ومتبوعِهِ بأجنبيٍّ ، ولا تقدُّمُهُ عليهِ ؛ كما يفهمُهُ قولُهُ : (يتبعُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ . . . .

سيبويه) انتهىٰ ، وذٰلك لأن المبدل منه في نية الطرح ، فكان عامله يعمل في البدل ، وقوله : (**بدليل ظهوره في بعض المواضع**) علة لقوله : (فإن العامل فيه مقدر) ، فهي علة مؤخرة عن معلولها ، فحقها أن تذكر قبل قوله : (خلافاً للمبرد) ، (**ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي**) من التابع ، الأولىٰ أن يقول بدل (أجنبي) : (بمباين له) فإنه قد يكون أجنبياً وليس مبايناً ، ولذا قال بعضهم : يجوز الفصل بغير مباين بالكلية ، كمعمول الوصف ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾[(1)] ، وكمعمول الموصوف ؛ نحو : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[(2)] ، وكالعامل فيه ؛ نحو : (أزيداً ضربت العالم ؟) ، وكالمفسر للعامل ؛ نحو : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[(3)] ، وكالمبتدأ الذي خبره متعلق الموصوف ؛ نحو : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[(4)] ، وكالخبر ؛ نحو : (زيد قائم العاقل) ، وكجواب القسم ؛ نحو : ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[(5)] ، ونحو ذٰلك . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ولا**) يجوز أيضاً (**تقدمه**) أي : تقدم التابع (**عليه**) أي : على المتبوع (**كما يفهمه**) أي : كما يفهم عدم جواز تقدم التابع على المتبوع (**قوله**) أي : قول المصنف : التابع (**يتبع ما قبله في إعرابه**) ، **والمراد بالأجنبي هنا** ـ كما في « **التسهيل** » ـ : ما لا يتمحض مباينته ، فما كان لما بعد التابع أو قبله علقة به ، أو كان جملة لا ترتبط بجملة التابع ، فهو مباين يمتنع الفصل به ، ولهٰذا منعوا : (مررت برجل علىٰ فرس عاقل أبلق) ، وكذا يمتنع : (زيد طعامك وعمرو آكلان) لأن (**طعامك**) أجنبي عن المتعاطفين ؛ لأنه معمول الخبر ، وقد قدمته علىٰ أحدهما ،

---

(1) سورة قٓ : (٤٤) .
(2) سورة المؤمنون : (٩١ ـ ٩٢) .
(3) سورة النساء : (١٧٦) .
(4) سورة إبراهيم ﷺ : (١٠) .
(5) سورة سبأ : (٣) .

خمسةٌ) بالاستقراءِ :

نَعتٌ ، وتوكيدٌ ، وعطفُ بيانٍ ، ونسقٍ ، وبدلٌ ، ومَنْ فصَّلَ في التَّوكيدِ جعلَها ستّاً ، ومَنْ أطلقَ العطفَ ، وجعلَهُ شاملاً للبيانِ جعلَها أربعاً ، والأَولىٰ : . . . .

فلو قدمته عليهما أو أخرته عنهما . . جاز ، وقد جاء الفصل بالمبتدأ ؛ نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ (١) ، وبالخبر ؛ نحو : (زيد قائم العاقل) ، وعليه حمل الزمخشري : ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ (٢) ؛ كما مر . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ولا تقدمه**) أي : تقدم التابع (**عليه**) أي : على المتبوع ، وأما قوله : (عليك ورحمة الله السلام) . . فضرورة ، وخرجه ابن جني على العطف على الضمير المستتر في الظرف ؛ لأنه يتحمل ضمير المبتدأ وإن تأخر على الأصح ، وناقشه المصنف في « المغني » : بأنه تخلص من ضرورة بضرورة ؛ لأن العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة ، وقد يقال : هٰذا أسهل ، وبعض الشر أهون من بعض ، قوله : (**يتبع ما قبله**) أي : ما قبل التابع من المتبوعات (**في إعرابه**) أي : في إعراب ما قبله (**خمسة**) أمور من التوابع (بـ) دليل (**الاستقراء**) والتتبع لكلام العرب ؛ **والمراد به هنا** : الاستقراء التام ؛ وهو تتبع أكثر الكليات ليستدل به على الجزئيات : **أحدها** : (**نعت** ، و) **ثانيها** : (**توكيد**) مطلقاً ، (و) **ثالثها** : (**عطف بيان** ، و) **رابعها** : عطف (**نسق** ، و) **خامسها** : (**بدل**) ، (**ومن فصل في التوكيد**) بين اللفظي والمعنوي . . (**جعلها**) أي : جعل أقسام التوابع (**ستاً**) ، **والسادس** : التوكيد اللفظي ، (**ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان**) والنسق . . (**جعلها**) أي : جعل أقسام التوابع (**أربعاً**) كابن آجروم في مقدمته المعروفة بـ : « الآجرومية » .

(و) إذا اجتمعت التوابع كلها في أبواب متوالية . . فـ (**الأولىٰ**) في ترتيبها :

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (١٠) .

(٢) سورة الأعراف : (٨) .

أن يُبتدَأَ منها بالنَّعتِ ، ثُمَّ بالبيانِ ، ثُمَّ التَّوكيدِ ، ثُمَّ البدلِ ، ثُمَّ النَّسقِ ، بل قِيلَ : هوَ الصَّوابُ ؛ لأنَّها إذا اجتمعَتْ في التَّبعيَّةِ . . رُتِّبَتْ كذٰلكَ ؛ كما في « التَّسهيلِ » .

(**أن يبتدأ منها**) أي : من تلك الأبواب المتوالية (**بالنعت ، ثم بالبيان ، ثم**) بـ (**التوكيد ، ثم**) بـ (**البدل ، ثم**) بـ (**النسق ، بل قيل : هو**) أي : هٰذا الترتيب هو (**الصواب ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية**) في مثال واحد . . (**رتبت كذٰلك ؛ كما في « التسهيل »**) ، وقد نظمها بعضهم علىٰ هٰذا الترتيب فقال : (من الكامل)

نعتُ البيان مؤكِّدٌ بدلٌ نسقْ ... هٰذا هو الترتيب في القول الأحقّْ

ونظمها الآخر علىٰ هٰذا الترتيب بقوله : (من الخفيف)

قدم النعت فالبيان فأكد ... ثم أبدل واختم بعطف الحروف

وأشار إلىٰ هٰذا الترتيب أيضاً السيوطي في « فريدته » بقوله : (من الرجز)

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت بيان ثم توكيد بدل

ونسق وعند الاجتماع ... كذا ترتب علىٰ نزاع

ودليل الحصر في الخمسة : أن التابع إما بواسطة حرف أم لا ؛ الأول : عطف النسق ، والثاني : إما أن يكون علىٰ نية تكرار للعامل أم لا ؛ الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألفاظ معلومة أم لا ؛ الأول : التوكيد ، والثاني : إما أن يكون مشتقاً أو جامداً ؛ الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان . انتهىٰ « فاسي » .

قول المصنف : (**يتبع ما قبله في إعرابه**) أي : وجوداً إن كان هناك إعراب ؛ نحو : (جاء زيد العاقل) ، أو فيما يشبهه ؛ نحو : (يا زيد الفاضل) ، و(يا تميم أجمعون) ، و(يا سعيد كرز) ، أو عدماً فيما إذا لم يكن هنالك إعراب ؛ نحو : (قام قام زيد) ، و(إن إن زيداً قائم) في التوكيد اللفظي .



أحدُها : (النَّعتُ) ويرادفُهُ : الوصفُ والصِّفةُ ، (وهوَ : التَّابعُ) هـٰذا كالجنسِ (المُشتقُّ أوِ المؤوَّلُ به) أخرجَ به غيرَهُ منها ، ما عدا التَّوكيدَ اللَّفظيَّ المُشتقَّ . . . . . .

---

٧٩ ـ باب النعت

(**أحدها**) أي : أحد تلك الأمور الخمسة : (**النعت** ، **ويرادفه** : **الوصف والصفة**)

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : (قال بعض المتأخرين : **الوصف** : يطلق علىٰ ما لا يتغير وعلىٰ ضده ، **والنعت** : لا يطلق إلا علىٰ ما يتغير فقط ، ولذا يقال : صفات الله ، ولا يقال : نعوته) انتهىٰ ، ووقع في عباراتهم ما يخالفه .

وقال المصنف في « شرح اللمحة » : (الصفة والنعت واحد ، **وقيل** : النعت : يكون بالحلية ؛ كالطويل والقصير ، والصفة : بالفعل ؛ كضارب وخارج ، فعلىٰ هـٰذا يقال للباري سبحانه وتعالىٰ : موصوف ، ولا يقال له : منعوت ، وعلى الأول يقال : موصوف ومنعوت ، وقيل غير ذٰلك) انتهىٰ « عليمي » .

(**وهو**) أي : **النعت لغة** : وصف الشيء بما هو فيه ، **واصطلاحاً** : هو الاسم (**التابع**) لما قبله ، و(**هـٰذا كالجنس**) يدخل فيه جميع التوابع .

وقوله : (**المشتق أو المؤول به**) فصل (**أخرج به غيره**) أي : غير النعت (**منها**) أي : من التوابع الخمس (**ما عدا التوكيد اللفظي المشتق**) كـ (زيد قائم قائم) .

ومعنى **المشتق** : ما دل علىٰ حدث وصاحبه ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ؛ كما بيناها في « الفتوحات » بما لا مزيد عليه .

ومعنى **المؤول به** : هو ما أقيم مقامه في معناه ؛ كاسم الإشارة ، و(ذي) بمعنىٰ : صاحب ، والمنسوب ، والجملة ، والمصدر ، والملتزم إفراده وتذكيره ؛ نحو : (جاء رجل عدل) .

وعرفه ـ أي : عرف المصنف النعت ـ علىٰ أنه بمعنى المنعوت به ، وهو المعنى المعروف في استعمال النحاة ؛ حيث قال : (وهو) أي : النعت المصطلح عليه عند

فبقولِهِ : (المُبايِنِ للفظِ متبوعِهِ) ، والمُشتقُّ : ما دلَّ علىٰ حدثٍ وصاحبِهِ ؛ كأسماءِ الفاعلِ ، والمفعولِ ، والتَّفضيلِ ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ ، . . . .

النحاة : (**التابع**) لما قبله ؛ أي : التالي له والعامل فيه **على الأصح** ، العامل في متبوعه .

وقيل : العامل فيه التبعية استقلالاً ، وعليه الأخفش ، ونسبه أبو حيان إلىٰ سيبويه وأكثر المحققين .

وقوله : (**التابع**) جنس يشمل جميع التوابع .

وقوله : (**المشتق أو المؤول به**) فصل أخرج جميع التوابع غير النعت ، ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ متبوعه ؛ نحو : (زيد قائم قائم) ، (فـ) إنه أخرجه (**بقوله : المباين**) أي : المخالف لفظه (**للفظ متبوعه**) فإن (قائم) الثاني في المثال المذكور غير مباين لمتبوعه ، بل مساو له في لفظه ، فأخرجه بقوله : (المباين للفظ متبوعه) أي : (فـ) أخرج التوكيد اللفظي (**بقوله : المباين للفظ متبوعه**) .

ثم ذكر الشارح ما بينا آنفاً بقوله : (و) المراد بـ (**المشتق**) هنا ؛ أي : في هٰذا الباب : هو المشتق الاصطلاحي ، لا اللغوي ؛ لأن المشتق لغة : اللفظ المأخوذ من غيره ؛ كاسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة ؛ كالمصباح والمكسحة ، فإنها كلها مشتقة من المصدر اشتقاقاً لغوياً ، بل المراد بالمشتق هنا : المشتق الاصطلاحي ؛ وهو : (**ما دل علىٰ حدث وصاحبه**) وتضمن معنى الفعل وحروفه ، وهو خمسة أنواع : **الأول منها** : (**كأسماء الفاعل**) كـ (ضارب) ، **والثاني منها** : أمثلة المبالغة ؛ كـ (ضراب) ، (و) **الثالث منها** : اسم (**المفعول**) كـ (مضروب) ، (و) **الرابع منها** : اسم (**التفضيل**) كـ (أعلم) ، (و) **الخامس منها** : (**الصفة المشبهة**) باسم الفاعل المتعدي لواحد ؛ كـ (حسن) ، تقول في الوصف بها : (هٰذا رجل ضارب) ، و(هٰذا رجل ضراب) ، و(هٰذا عبد مضروب) ، و(مررت برجل أعلم منك) ، و(رأيت

والمؤوَّلُ به : ما أُقيمَ مُقامَهُ مِنَ الأسماءِ العاريةِ عنِ الاشتقاقِ ؛ كاسمِ الإشارةِ ، . . . . . .

رجلاً حسن الوجه) لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر ؛ **للدلالة على معنىً منسوب إلى المنعوت به** .

(و) خرج بالمشتق المعرف بالضابط المذكور (**المؤول به**) أي : بالمشتق ؛ وهو كل ما اشتق من المصدر للدلالة على زمان أو مكان ؛ نحو : (مرمى) اشتق من (الرمي) للدلالة على زمان الرمي أو مكانه أو على آلة كمفتاح ، فإنها لا ينعت بها ، فلا ترد نقضاً على قولهم : (المشتق . . .) إلى آخره .

والمراد بالمؤول به : هو هنا كل (**ما أقيم** مقامه) أي : مقام المشتق (**من الأسماء العارية عن الاشتقاق ؛ كاسم الإشارة**) .

والحاصل : أن المراد بالمؤول بالمشتق هنا : الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيده المشتق ، وتضمن معنى فعل دون حروفه ، فأشبه المشتق في إفادة معناه ، فجرى مجراه في صحة الوصف به .

وهو ـ أي : المؤول به ـ قسمان : قياسي ؛ وهو : ما جرى مجرى المشتق باطراد وكثرة ، وسماعي ؛ وهو : ما جرى مجرى المشتق بحال دون حال ؛ أي : لا باطراد وكثرة .

فالقياسي سبعة أنواع : **الأول منها** : اسم الإشارة ، وذكره بقوله : (كاسم الإشارة) أي : غير الظرف المكاني ؛ وهو (ثم ، وهنا) وأخواتهما ، فإنه لا يوصف به ، فلا تقول : (مررت برجل هناك أو ثم) على أنه نعت لـ (رجل) لتعلقه بمحذوف هو الصفة في الحقيقة ، بل يوصف بغيره مما معناه : الحاضر أو المشار إليه ، وذلك نحو : (مررت بزيد هٰذا) أي : الحاضر .

قال العليمي : (وقيدوا اسم الإشارة بغير المكاني ؛ كـ « هنا ، وثم » ، **فإن قلت** : ما وجه إخراجه مع أنه ينعت به ؛ نحو : « مررت برجل هنا أو ثم » ؟

وَ(ذي) بمعنىٰ : (صاحبٍ) ، والمنسوبِ ؛ كـ(جاءني زيدٌ هـٰذا) أيِ : الحاضرُ ، وَ(رجلٌ ذو مالٍ) أي : صاحبُهُ ، وَ(رجلٌ دمشقيٌّ) أي : منسوبٌ إلىٰ دمشقَ ، . . . . . .

قلت : الكلام هنا فيما يكون نعتاً بنفسه حقيقة ، وإلا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه .

والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق ، وهو إما مفرد فيدخل في المشتق ، أو فعل فيدخل في الجملة ، ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور) انتهىٰ منه .

ومثال النعت باسم الإشارة : نحو : (مررت بزيد هـٰذا) أي : الحاضر .

والثاني منها : (ذو) بمعنىٰ : صاحب ، وذكره بقوله : (**و« ذي » بمعنىٰ : صاحب**) ومثلها فروعها ؛ كـ(ذوي ، وأولات) ، فإنه يوصف به ، ومثاله : نحو : (مررت برجل ذي مال) أي : صاحبه .

(و) **الثالث** : الاسم (**المنسوب**) أي : المقصود إسناده إلىٰ غيره ؛ سواء كان بالياء ؛ كـ(رجل دمشقي) ، أو لا ؛ نحو : (تامر) .

وخرج بالمقصود : نحو : (قمري) مما هو منسوب في الأصل ، لـٰكن غلب علىٰ جنس لا تعرض فيه للانتساب . انتهىٰ « عليمي » .

(**كـ« جاءني زيد هـٰذا » أي : الحاضر**) مثال النعت باسم الإشارة .

(**و« رجل ذو مال » أي : صاحبه**) مثال النعت بـ(ذي) بمعنىٰ : صاحب .

(و) مثال النعت بالمنسوب : نحو : مررت بـ(**رجل دمشقي ؛ أي : منسوب إلىٰ دمشق**) وهي اسم بلدة مشهورة في الشام .

والرابع : الاسم الموصول الذي معناه : المعهود أو المعلوم ، بخلاف (من ، وما ، وأي) الموصولة ، فلا يوصف بها ، فلا تقول : (مررت بزيد من جاءك) ، بل يوصف بـ(الذي) ونحوه ؛ كـ(ذو) الطائية ، فتقول : (ذو قام) أي : الذي قام ؛ نحو : (مررت بزيد الذي قام) .

ومِنَ الـمُـؤوَّلِ به الجملةُ الخبرِّيةُ في نحوِ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، وقولِهِ :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....

والخامس : ما يدل على الكمال ؛ وهو : (أي) الوصفية ؛ نحو : (جاء رجل أي رجل) أي : كامله .

والسادس : الجملة ، اسمية كانت ؛ نحو : (جاء رجل جاريته ذاهبة) ، أو فعلية ؛ نحو : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [1] ، وذكرها الشارح بقوله : (**ومن المؤول به**) أي : بالمشتق (**الجملة الخبرية**) أي : المعلوم مضمونها للمخاطب ، وإنما ينعت بها بشرط كونها مشتملة علىٰ ضمير يعود منها إلى المنعوت ولو مقدراً يربطها بالموصوف ، وإلا كانت أجنبية عنه ، وفصلها عما قبلها بقوله : (**ومن ذٰلك**) لأن الوصف بها مشروط بكون المنعوت بها نكرة .

وخرج بقيد (الخبرية) : الإنشائية ، ومنها : الطلبية ، فلا يصح الوصف بها ؛ لعدم كونها معلومة للسامع ليمكن التعيين بها والتخصيص ، ومثل لها الشارح كما (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾) [2] .

(**و**) بـ (**قوله**) : (من الكامل)

(**ولقد أمر على اللئيم يسبني**) ....

قوله : (﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا . . . ﴾) الآية ، وجملة : (ترجعون) فيها : صفة لـ (يوماً) لكونها جملة خبرية مشتملة على الرابط .

وقوله : (**ولقد أمر على اللئيم يسبني**) صدر بيت ، وتمامه مع عجزه : (من الكامل)

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت : لا يعنيني

---

(١) سورة البقرة : (٢٨١) .

(٢) سورة البقرة : (٢٨١) .

وكذا المَصدَرُ المُلتزَمُ إفرادُهُ وتذكيرُهُ في نحوِ : (مررتُ برجلٍ عدلٍ) أي : عادلٍ عندَ الكوفيّينَ ، وذي عدلٍ عندَ البصريّينَ .

وفي رواية : (فأعف ثم أقول : لا يعنيني) ، والبيت لرجل من بني سلول ، **والشاهد فيه** : جملة (يسبني) وهي في موضع جر نعت لـ (اللئيم) ، وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة ؛ نظراً إلىٰ معناه ، فإن المعرف بـ (أل) الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة ، **والأظهر** : كون الجملة حالية ؛ لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة ، **ورد** : بأنه ليس المعنىٰ : علىٰ أنه يسبه حال المرور عليه ، بل الغرض : أن ذٰلك دأبه .

نعم ؛ إن جعل الحال مؤكدة . . فلا محذور في ذٰلك ، وكونه لئيماً يلائم ذٰلك ؛ لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم : دوام سبه ، لا تقييده بحال المرور . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

والسابع من المواضع السبعة القياسية : شبه الجملة ؛ وهو : الظرف والجار والمجرور ؛ نحو قولك : (رأيت رجلاً عندك) ، و(رأيت رجلاً في المسجد) .

وغير القياسي ـ وهو السماعي ـ أربعة أنواع : **الأول منها** : المصدر ، وذكره الشارح بقوله : (**وكذا**) أي : مثل ما سبق من الأنواع السبعة في جواز كونه نعتاً (**المصدر**) بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو مزيد مصدر ثلاثي ، وبشرط ألا يؤنث ، وأشار إليه بقوله : (**الملتزم**) ذٰلك المصدر (**إفراده وتذكيره**) ، وبشرط ألا يكون ذٰلك المصدر مبهماً ، وأشار إلىٰ هٰذا الشرط بقوله : الواقع ذٰلك المصدر (**في نحو**) قولك : (**مررت برجل عدل**) مؤول ذٰلك المصدر (**أي**) : بـ (**عادل**) أي : مؤول بصيغة اسم الفاعل ، فيكون من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل (**عند الكوفيين**) .

(**و**) مؤول بـ (« **ذي عدل** » ، **عند البصريين**) فيكون الكلام عندهم علىٰ حذف مضاف .

وأفهم كلامه : أنه من المؤول بالمشتق علىٰ كلا القولين ، وهو كذٰلك ؛ أما عند الكوفيين . . فواضح ، وأما عند البصريين . . فإنه علىٰ حذف (ذي) الصاحبية ، فالنعت بها في الحقيقة ، وهي من المؤول بالمشتق .

وأنه ملتزم الإفراد والتذكير على القولين ، وهو كذٰلك ؛ إذ المصدر من حيث هو مصدر ، لا يثنىٰ ولا يجمع ، فأجروه علىٰ أصله .

قوله : (**وكذا المصدر**) فصله عما قبله ؛ لأنه غير قياسي ، ولما فيه من الشروط المشترطة فيه ، فينعت به كثيراً ، ولٰكنه سماعي .

ويشترط في جواز النعت به علىٰ كلا المذهبين ثلاثة شروط : إفراده ، وتذكيره ، وكونه مصدراً ثلاثياً غير ميمي ؛ كـ (عدل ، ورضا) ، فتقول في المفرد المذكر : (مررت برجل عدل) ، وفي المفرد المؤنث : (مررت بامرأة عدل) ، وفي المثنىٰ : (مررت برجلين عدل) ، وفي الجمع : (مررت برجال عدل) .

والنوع الثاني من الأربعة : **العدد** ؛ نحو : (مررت بقوم ثمانين) أي : معدودين بهٰذا العدد .

والثالث : المقدار ؛ نحو : (عندي بر قفيز) أي : مكيل به ، و(عندي سمن رطل) أي : موزون منه ، ويجوز إعراب هٰذا النوع بدلاً أو عطف بيان .

والرابع : اسم جنس قام به معنىً ينزله منزلة المشتق ؛ نحو : (هٰذا رجل أسد) أي : شجاع ، و(هٰذا ماء عسل) أي : حال ، أصله : (حالي) علىٰ وزن (قاضي) .

(وفائدته) أي : فائدة النعت (**حقيقياً كان أو غيره**) أي : سببياً ، **فالحقيقي** : هو الذي رفع ضميراً مستتراً يعود إلى المنعوت ؛ نحو : (جاء رجل عاقل) ، **والسببي** : هو الذي رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : (جاء رجل عاقل أبوه ، أو عاقل

(تخصيصٌ) لمتبوعِهِ إن كانَ نكرةً ؛ كـ (جاءني رجلٌ تاجرٌ ، أو تاجرٌ أبوهُ) ، والتَّخصيصُ : تقليلُ الاشتراكِ في النَّكراتِ ، (أو توضيحٌ) له إن كانَ معرفةً ؛ ك (جاءني زيدٌ الفاضلُ ، أوِ الفاضلُ أبوهُ) ، والتَّوضيحُ : رفعُ الاشتراكِ في المعارفِ ، (أو) مُجرَّدُ (مدحٍ) له ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، (أو ذمٍّ) نحوُ : (أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ) ، . . . .

هو) : (**تخصيص لمتبوعه إن كان**) متبوعه (**نكرة ؛ ك « جاءني رجل تاجر ، أو تاجر أبوه »**) .

(**والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات**) قال السيد في « حواشي المطول » : (**الظاهر** : أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي ؛ لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا تمحل ؛ أي : بلا تأخر ؛ كما في : « رجل عالم » ونظائره ، فلا تكون « جارية » في قولنا : « عين جارية » إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذٰلك المعنىٰ) .

(**أو**) فائدته ؛ أي : فائدة النعت : (**توضيح له**) أي : لمتبوعه (**إن كان**) متبوعه (**معرفة ؛ ك « جاءني زيد الفاضل ، أو الفاضل أبوه »**) .

(**والتوضيح : رفع الاشتراك في المعارف**) أي : إزالته ؛ أي : ففائدة النعت المقصودة في كل أنواعها المذكورة : إما التخصيص فقط لا غيره ، أو التوضيح فقط لا غيره وإن حصل غيره ضمناً ، (**أو مجرد مدح له**) أي : لمتبوعه ؛ أي : الغرض المقصود من سوقها : المدح المجرد عن سائر الفوائد وإن حصلت له ضمناً ، ومثاله : (**نحو** : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾)[1] .

(**أو**) مجرد (**ذم**) له ؛ أي : لمتبوعه (**نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**) أي : الراجم للناس بالوسوسة ، أو المرجوم بالشهب أو اللعنة ، وكون هٰذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظ (الشيطان) انتهىٰ « صبان » .

---

(١) سورة الفاتحة : (٢) .

(أو ترحُمٍ) عليهِ ؛ نحوُ : (اللَّهمَّ الطفْ بعبادِكَ الضُّعفاءِ) ، (أو توكيدٍ) لِمَا دلَّ عليهِ متبوعُهُ ؛ كـ (ضربتُ ضربةً واحدةً) لأنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ ضربةٍ أنَّها ضربةٌ واحدةٌ ، فلَمْ يفدِ النَّعتُ إلَّا مُجرَّدَ التَّوكيدِ ، ومنهُ قولُهُم : (مضىٰ أمسِ الدَّابرُ) .

وقالَ بعضُهُم : أو تعميمٌ ؛ نحوُ : (إنَّ اللهَ يحشرُ عبادَهُ ؛ الأوَّلينَ والآخرينَ) ، . . . .

(**أو ترحم عليه**) أي : استعطاف وطلب رحمة له وإشفاق عليه (**نحو : اللهم ؛ الطف**) واشفق (**بعبادك الضعفاء ، أو توكيد لما دل عليه متبوعه**) أي : للمعنى الذي دل عليه منعوته ، ومثاله : (كـ) قولك : (« **ضربت ضربة واحدة** » **لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**قد علم من** « **ضربة** » : **أنها ضربة واحدة ، فلم يفد النعت إلا مجرد التوكيد**) لمعنىٰ متبوعه ، وهو كونها واحدة .

(**ومنه**) أي : ومن النعت الموضوع لتوكيد المعنى الذي دل عليه متبوعه (**قولهم**) أي : قول العرب : (**مضىٰ**) ومر (**أمس الدابر**) المار في اليوم الذي مر قبل يومك الحاضر ؛ لأن دبوره ومروره قبل يومك الحاضر معلومٌ من لفظ (أمس) لأنه هو اليوم الذي قبل يومك الحاضر ، **والمراد بالتوكيد هنا** : التوكيد اللغوي ، وهو الذي يفيد ما أفاده غيره .

قال في « شرح التوضيح » : (إن كون النعت لغير التخصيص والتوضيح إنما هو بطريق العروض مجازاً من استعمال الشيء في غير ما وضع له) انتهىٰ « سجاعي » .

وفي بعض النسخ زيادة لفظة (له) بعد (الدابر) وهو تحريف من النساخ .

(**وقال بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كابن مالك وأبي حيان والأشموني : (**أو تعميم**) أي : فائدة النعت إفادة عموم المنعوت ، ومثال ذٰلك : (**نحو**) قولهم : (**إن الله**) عز وجل (**يحشر**) يوم القيامة (**عباده الأولين**) من آدم إلىٰ محمد عليهما السلام (**والآخرين**) من محمد صلى الله عليه وسلم إلىٰ يوم النفخة ، فإن قولهم : (الأولين والآخرين) يفيد عموم العباد لكل الخلائق .

أو تفصيلٍ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلَينِ ؛ عربيٍّ وعجميٍّ) ، أو إبهامٍ ؛ نحوُ : (تصدَّقْ بصدقةٍ ؛ قليلةٍ أو كثيرةٍ) .

قالَ البدرُ الدَّمامينيُّ عن بعضِهِم : أو إعلامُ المُخاطَبِ بأنَّ المُتكلِّمَ عالمٌ بحالِ مَنْ ذُكِرَ ، يُقالُ لكَ : (أرأيتَ قاضي بلدنا ؟) فتقولُ : (رأيتُ قاضيَكُمُ الكريمَ الفقيهَ) ، وليسَ هٰذا للتَّوضيحِ ؛ لأنَّ مُرادَهُم به : الإيضاحُ للمُخاطَبِ ، وهوَ بالغرضِ في مثالنا

(**أو**) فائدة النعت : (**تفصيل**) للمنعوت المجمل ، ومثاله : (**نحو : مررت برجلين عربي وعجمي**) فإن قوله : (عربي وعجمي) تفصيل للرجلين المبهمين ؛ لأنه قبل التفصيل يحتمل كونهما عربيين أو عجميين .

(**أو**) فائدته : (**إبهام**) للمنعوت لغرض من الأغراض ، ومثاله : (**نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة**) لأن الغرض من وصف الصدقة بقليلة أو كثيرة مع كون معنى النعت معلوماً من المنعوت ، لأن ما يتصدق إما قليل أو كثير : إبهام صدقته خوفاً من الرياء فيما إذا وصفها بكثيرة إن كانت كثيرة ، أو خوفاً من الوقوع في الكذب فيما إذا وصفها بقليلة مع كونها كثيرة .

(**قال البدر الدماميني**) نقلاً (**عن بعضهم**) أي : عن بعض النحاة ؛ وهو ابن الخباز كما في « التحقيق » : (**أو**) فائدة النعت : (**إعلام**) المتكلم (**المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكر**) ه ؛ أي : بحال من ذكره المتكلم ؛ وهو (القاضي) ، ومثال ذٰلك : كأن (**يقال لك**) أيها المتكلم : (**أرأيت قاضي بلدنا ؟**) أي : أخبرنا عن حال قاضي بلدنا وصفاته ، (**فتقول**) أنت أيها المتكلم للمخاطب : (« **رأيت قاضيكم الكريم الفقيه** » ، **وليس هٰذا**) الوصف الذي ذكره المتكلم في وصف القاضي (**للتوضيح**) أي : لتوضيح صفات القاضي بذكرها (**لأن مرادهم به**) أي : لأن مراد السائلين للمتكلم عن القاضي : (**الإيضاح للمخاطب**) السائل له عن القاضي ، (**وهو**) أي : والحال أن المتكلم ، و(هو) : مبتدأ ، خبره : قوله : (عالم) **الآتي** ؛ أي : والحال أن المتكلم عالم (**بالغرض**) أي : بغرض المخاطب (**في مثالنا**)

عالمٌ بما ذُكِرَ ، غيرُ مُحتاجٍ إلىٰ إيضاحِهِ له ، ولا للمدحِ ؛ فإنَّ غرضَ المُتكلِّمِ : إعلامُ السَّامعِ بأنَّهُ عالمٌ بحالِ هـٰذا الموصوفِ ، لا مُجرَّدُ الثَّناءِ عليهِ .

(و) النَّعتُ مِنْ حيثُ هوَ . . . .

هـٰذا ؛ وهو : سؤالهم المتكلم عن حال القاضي ؛ ليعلموا بأن المتكلم عالم بصفات القاضي ، لا ليخبرهم ؛ لأن المخاطب (**عالم بما ذكر**) ه المتكلم في صفات القاضي (**غير محتاج إلىٰ إيضاحه**) أي : إلىٰ إيضاح المتكلم بصفات القاضي (**له**) أي : للمخاطب .

وقوله : (**ولا للمدح**) معطوف علىٰ قوله : (وليس هـٰذا للتوضيح) أي : وليس هـٰذا الوصف الذي ذكره المتكلم في وصف القاضي للتوضيح ؛ أي : لتوضيح صفات القاضي ، ولا للمدح ؛ أي : ولا لمدح القاضي ، وإنما قلنا : ليس لمدح القاضي (**فإن غرض المتكلم**) بذكر صفات القاضي : (**إعلام السامع**) والمخاطب (**بأنه**) أي : بأن المتكلم (**عالم بحال**) وصفات (**هـٰذا**) القاضي (**الموصوف**) بما ذكره فيه ؛ وهو كونه كريماً فقيهاً (**لا مجرد الثناء عليه**) أي : علىٰ هـٰذا القاضي .

وعبارة الصبان هنا أوضح من عبارة الشارح وأخصر منها ؛ وهي : (وقد نقل الدماميني عن ابن الخباز : أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت ؛ كقولك : « جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه » إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذٰلك ، ولم تقصد مجرد المدح ، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف) انتهىٰ من « الصبان » .

(**والنعت**) أي : المفرد ؛ لأن ما بالجملة لا توصف بمعرفة ولا نكرة ، قاله الرضي خلافاً لابن الحاجب وغيره .

(**من حيث هو**) هو ؛ لوجوب إضافة (حيث) إلى الجملة في الغالب ؛ يعني : لا من حيث رفعه ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً أو من حيث التخصيص

(يتبعُ منعوتَهُ في) اثنينِ مِنْ خمسةٍ : (واحدٍ مِنْ أوجهِ الإعرابِ) الثَّلاثةِ : الرَّفعِ ، والنَّصبِ ، والجرِّ ، (و) واحدٍ (مِنَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ) سواءٌ رفع الضَّميرَ أَم اسماً ظاهراً ، فلا يُتبَعُ معرفةٌ بنكرةٍ ولا عكسُهُ .

وغيره (**يتبع منعوته في اثنين من خمسة ؛ واحد من أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر**) ولو اختلفا لفظاً وتقديراً ومحلاً ؛ كما علم مما مر .

ومن الاختلاف : (هٰذا جحر ضب خرب) بجر (خرب) فإنه تابع (جحر) ، ورفعه مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وبهٰذا يندفع : أن التابع والمتبوع في المثال اختلفا في الإعراب . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**واحد من أوجه الإعراب**) أراد به : لفظاً أو محلاً ، فدخل فيه : (خرب) في : (هٰذا جحر ضب خرب) لأن كسرته إنما هي كسرة بناء ؛ لتناسب المجاورة ، فهي في محل رفع على النعت لـ (جحر) انتهىٰ .

(و) في (**واحد من التعريف والتنكير ؛ سواء رفع الضمير أم اسماً ظاهراً ، فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه**) أي : ولا تتبع نكرة بمعرفة .

وعلل الدماميني ذٰلك : بأن في النكرة إبهاماً ، وفي المعرفة إيضاحاً ، والنعت والمنعوت في المعنىٰ واحد ، فتدافعا . انتهىٰ .

خلافاً لمن جعل : ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾ [1] ، نعت لـ ﴿ لُمَزَةٍ ﴾ [2] ، والجمهور علىٰ أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**فلا تتبع معرفة . . .**) إلىٰ آخره ، لا يرد عليه قوله تعالىٰ : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾ [3] ؛ لأنه وصف النكرة ؛ وهي :

---

(١) سورة الهمزة : (٢) .

(٢) سورة الهمزة : (١) .

(٣) سورة الهمزة : (١ ـ ٢) .

نعمِ ؛ **المُعرَّفُ بلامِ الجنسِ يجوزُ أن يتبعَ بنكرةٍ مخصوصةٍ ؛ كقولِهم : (ما ينبغي للرَّجلِ مثلِكَ ، أو خيرٍ منكَ أن يفعلَ كذا) .**

(لكل همزة) بالمعرفة ؛ وهو : (الذي جمع) ، وذلك لأن : (الذي) بدل لا وصف أو وصف مقطوع ، وهو تجوز مخالفته للموصول تعريفاً وتنكيراً ، ولا قوله تعالىٰ : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ (١) ؛ حيث وقع (مالك) صفة للمعرفة ، وهو نكرة ؛ لأن إضافة الوصف لمعموله لفظية ، لأن محل ذلك ـ كما سلف ـ ما لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، وإلا فالإضافة معنوية . انتهىٰ منه .

قوله : (**نعم ؛ المعرف بلام الجنس**) استدراك علىٰ قوله : (فلا تتبع معرفة . . .) إلىٰ آخره (**يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة**) ، ومثال ذلك : (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**ما ينبغي للرجل مثلك ، أو خير منك أن يفعل كذا**) أي : مثل هٰذه القطيعة ؛ لأن المعرف بلام الجنس قريب المسافة من النكرة من حيث إنه لا يعين شيئاً من الأفراد .

قوله : (**كقولهم : ما ينبغي للرجل . . .**) إلىٰ آخره ، ذهب الأخفش إلىٰ تنكير (الرجل) في المثال المذكور علىٰ أن (أل) زائدة ، والخليل إلىٰ تعريف (خير) علىٰ تقدير (أل) ، وما ذكره الشارح فيه سلامةٌ من تكلف الزيادة والتقدير ، والتخصيص في : (مثلك) بالإضافة ، و(خير منك) بالعمل . انتهىٰ منه .

ومثل المثال المذكور قوله : ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ (٢) ، وقوله أيضاً : ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا ﴾ (٣) .

---

(١) سورة الفاتحة : (٤) .

(٢) سورة يسٓ : (٣٧) .

(٣) سورة الجمعة : (٥) .

ويجبُ في النَّعتِ أن يكونَ مساوياً لمتبوعِهِ في التَّعريفِ أو دونَهُ ، فنحوُ : (مررتُ بالرَّجلِ أخيكَ) بدلٌ .

(ثُمَّ إن رفعَ) النَّعتُ (ضميراً مُستتِراً) عائداً على المنعوت . . (تبعَ منعوتَهْ) ولو كانَ معناهُ لِمَا بعدَهُ ؛ . . . .

(ويجب في النعت : أن يكون مساوياً لمتبوعه في التعريف أو دونه ، فنحو) قولك : **(مررت بالرجل أخيك)** فالأخ **(بدل)** من (الرجل) ، لا نعت له ؛ لما مر في بيان رتب المعارف : أن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم ، وأن العلم أعرف من المعرف باللام ، هٰذا ما ذهب إليه الجمهور .

وقال المرادي : (**وقيل** : سبب ذٰلك : أن الاختصار يؤثر ـ أي : على التطويل ـ فوجب لذٰلك أن يبدأ بالأخص ؛ ليقع الاكتفاء به ، فإن وجد اشتراك . . لم يوجد ما يرفعه إلا المساوي) انتهىٰ .

وفي قوله : (**لم يوجد** . . .) إلىٰ آخره نظرٌ ، لا أنه يقتضي وجوب النعت بالمساوي ، وكان ينبغي أن يقول : (أو الدون) لأنه قد يحصل به رفع الاشتراك .

وصحح ابن مالك جواز النعت بالأخص ، ويؤيده : قول ابن خروف : (توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة) ، قال : (وما ذهب إليه الجمهور دعوىٰ بلا دليل) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**فنحو** : « **مررت بالرجل أخيك** » **بدل**) أي : لأن المضاف إلى الضمير في رتبته ؛ أي : في رتبة الضمير أو في رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من المعرف باللام . انتهىٰ منه .

(ثم) بعدما تقدم . . نقول : **(إن رفع النعت ضميراً مستتراً عائداً على المنعوت . . تبع)** النعت **(منعوته ولو كان معناه)** أي : معنىٰ ذٰلك النعت **(لما بعده)** أي : لما بعد ذٰلك النعت ، لا للمنعوت .

كما في نحوِ : (جاءني رجلٌ حسنٌ وجهاً) ، (في) اثنينِ أيضاً مِنْ خمسةٍ (واحدٍ مِنَ التَّذكيرِ ، والتَّأنيثِ ، و) واحدٍ (مِنَ الإفرادِ وفرعَيْهِ) مِنْ تثنيةٍ وجمعٍ ، فيصيرُ بهٰذا مَعَ ما مرَّ مُطابقاً له في أربعةٍ مِنْ عشرةٍ ، ما لَمْ يمنعْ مانعٌ مِنَ التَّبعيَّةِ ، . . . .

مثال ذٰلك : (كما في نحو : جاءني رجل حسن وجهاً) لأن معنىٰ (حسن) للوجه ، لا لـ (رجل) .

وعبارة الكردي : قوله : (ولو كان معناه لما بعده) أشار بذٰلك إلىٰ دفع ما قيل : إنه قد يعامل الوصف الرافع لضمير المنعوت معاملة الرافع للسببي إذا كان معناه له ، فيقال : (مررت برجل حسنة العين) حكاه الفراء ، ومنعه الجمهور ؛ كما في : (جاءني رجل حسن وجهاً) ، فـ (حسن) فيه رافع لضمير منعوته ، لٰكنه جاز في المعنىٰ حمله علىٰ منصوبه ؛ لأن الحسن له ؛ أي : لمنصوبه ، وكذا إذا قلت : (جاءني رجل حسن الوجه) بالنصب ؛ أي : بنصب (الوجه) .

قال في « شرح الحدود » في نظير مثاله هنا : (وغالب النحاة يطلق علىٰ هٰذا نعتاً سببياً ، وعليه فهو مستثنىً من إطلاق قولهم : إن السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة) انتهىٰ .

وعلىٰ ما ذكره هنا تابع في أربعة من عشرة ؛ كالنعت الحقيقي . انتهىٰ منه .

أي : ثم إن رفع النعت ضميراً تبع منعوته (في اثنين أيضاً) أي : كما تبعه في اثنين من الخمسة المذكورة سابقاً بقوله : (والنعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة ؛ واحد من أوجه الإعراب . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تبعه أيضاً في اثنين (من خمسة ؛ واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه من تثنية وجمع ، فيصير) النعت (بهٰذا) المذكور هنا من الاثنين من الخمسة (مع ما مر) أيضاً من الاثنين من الخمسة (مطابقاً له) أي : لمنعوته (في أربعة من عشرة ، ما لم يمنع) ه (مانع من التبعية) لمتبوعه في تثنيته وجمعه وتأنيثه ، وذٰلك المانع

كما في المُلتزَمِ إفرادُهُ وتذكيرُهُ ؛ كـ (أفعلَ مِنْ) ، أو تذكيرُهُ ؛ كـ (فعولٍ) بمعنىٰ : (فاعلٍ) ، و(فعيلٍ) بمعنىٰ : (مفعولٍ) كـ (امرأةٍ صبورٍ ، وجريحٍ) ، أو تأنيثُهُ ؛ كـ (رجلٍ رَبْعَةٍ ، وهُمَزَةٍ ، . . . .

(**كما في الملتزم إفراده وتذكيره**) أي : ككون النعت مصدراً يلازم الإفراد والتذكير ؛ كما في قولك : (مررت برجل عدل ، وامرأة عدل ، ورجال عدل ، ونساء عدل) ، فلا يثنىٰ ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ؛ لموافقة متبوعه لملازمته الإفراد والتذكير ، لأنه بمنزلة الفعل ، و(**كـ**) كون النعت (**أفعل من**) أي : اسم تفضيل ، فيلزم إفراده وتذكيره ، فتقول : (جاءني قوم أجمل وجهاً من زيد ، وقوم أكرم من زيد) ، فلا يثنىٰ ولا يجمع ؛ لفوات معنى المفاضلة لو ثنيناه وجمعناه ، (**أو**) الملتزم (**تذكيره ؛ كـ**) كونه علىٰ وزن (« **فعول** » **بمعنىٰ : فاعل ، و**) ككونه علىٰ وزن (« **فعيل** » **بمعنىٰ : مفعول**) .

مثال الأول ؛ أعني : (فعولاً) بالواو : **كـ** « **امرأة صبور** ») بمعنىٰ : صابرة .

(**و**) مثال الثاني ؛ أعني : (فعيلاً) بمعنىٰ : مفعول : كرجل (**جريح**) بمعنىٰ : جارح ؛ لأن صيغة (فعول ، وفعيل) يلتزمان الإفراد والتذكير ، فلا يثنيان ولا يجمعان ولا يؤنثان ، يلتزمان وزن (فعول ، وفعيل) قياساً على المصدر .

قوله : (**ما لم يمنع مانع . . .**) إلىٰ آخره ظرفٌ متعلق لقول المصنف : (تبع في واحد . . .) إلىٰ آخره ، لا لـ (يصير) ، ولا لـ (مطابقاً) لفساد المعنىٰ ، فلهـٰذا لو قدمه . . لكان أولىٰ وأوضح .

وقوله : (**أو تذكيره**) أي : فقط .

(**أو**) كالملتزم (**تأنيثه**) أي : فقط ؛ أي : أو كما في الوصف الملتزم تأنيثه فقط ، ومثاله : (**كـ « رجل ربعة »**) أي : ليس بطويل ولا قصير ، **والرجل الربعة** ـ بفتحتين ؛ كما في « القاموس » ـ : الوسط بين الطول والقصر ، (**و**) رجل (**همزة**) بالتأنيث ،

أوِ امرأةٍ رَبْعَةٍ ، وهُمَزَةٍ) .

مع أن منعوته مذكر ؛ لالتزامه التأنيث ، (**أو**) كقولك : مررت بـ (**امرأة ربعة وهمزة**) لما مر آنفاً ، وإنما التزم تأنيثه ؛ لأن وزن (فعلة) لم يسمع في كلامهم إلا بالتأنيث ، **والهمزة** : الغماز ، يقال : همز : إذا اغتابه وغض منه .

واعلم : أنه يجب موافقة النعت لمنعوته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي التعريف والتنكير ، وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة ؛ لأن الوصف في ذٰلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر أصالة أو تحويلاً .

ويستثنىٰ من ذٰلك شيئان : **أحدهما** : الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ (من) أو أضيف إلىٰ نكرة ، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير ، ولا يوافق المنعوت في التأنيث والتثنية والجمع ؛ نحو : (مررت برجل أفضل من زيد ، وبرجلين أفضل من زيد ، وبرجال أفضل من زيد ، وبامرأة أفضل من زيد ، وبامرأتين أفضل من زيد ، وبنساء أفضل من زيد) ، وكذٰلك : (مررت برجل أفضل شخص ، وبرجلين أفضل شخصين ، وبرجال أفضل شخوص . . .) إلىٰ آخر المثل . انتهىٰ « تصريح » .

وثانيهما : الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية علىٰ وزن (فعول) بفتح الفاء وبالواو ؛ بمعنىٰ : فاعل ، أو (فعيل) بمعنىٰ : مفعول إذا كان جارياً علىٰ موصوفه ؛ نحو : (رجل صبور ، وامرأة صبور) ، و(رجل قتيل ، وامرأة قتيل) ، وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز . . أعطي الوصف حكم الفعل ، ولم يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر : (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث (قائمة) لأنها مسندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكراً ، أو : (بامرأة قائم أبوها) بتذكير (قائم) لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثاً ؛ كما تقول في الفعل : (قامت أمه)

(وإلَّا) أي : وإن لَمْ يرفعْ ذٰلكَ ؛ بأن رفعَ ظاهراً أو ضميراً بارزاً . . (فهوَ) بالنِّسبةِ إلى الخمسةِ الباقيةِ (كالفعلِ) الحالِّ محلَّهُ ، فيُفرَدُ لرفعهِ ذٰلكَ ، ويطابقُ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ المرفوعَ لا المنعوتَ ؛ كـ (مررتُ برجلَينِ قائمةٌ أُمُّهُما ، وبرجالٍ قائمٌ آباؤُهُم) كما في الفعلِ الحالِّ محلَّهُ ، . . . .

في المثال الأول ، و(قام أبوها) في المثال الثاني ؛ لجريان الوصف مجرى الفعل ، وتقول : (مررت برجلين قائم أبواهما) بإفراد (قائم) وإن كان المنعوت مثنىً ؛ كما تقول في الفعل : (يقوم أبواهما) بإفراد الفعل ، ومن قال من العرب ـ كطيئ وأزد شنؤة ـ : (قاما أبواهما) بإلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر . . قال في الوصف إذا أسند إلى المثنى الظاهر : (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف ، وتقول في جمع التذكير : (مررت برجال قائم آباؤهم) بإفراد (قائم) وإن كان الموصوف جمعاً ؛ كما تقول في الفعل : (قام آباؤهم) بإفراد الفعل عن علامة الجمع . انتهىٰ من « التصريح » باختصار .

قوله : (وإلا) مقابل لقوله : ثم إن رفع النعت اسماً ظاهراً (**أي : وإن لم يرفع**) النعت (**ذٰلك**) أي : ضميراً مستتراً عائداً على المنعوت ، وذٰلك (**بأن رفع**) اسماً (**ظاهراً أو ضميراً بارزاً**) يعود إلى المنعوت . . (**فهو**) أي : فالنعت (**بالنسبة إلى الخمسة الباقية**) من الأربعة ؛ أي : لم يعتبر موافقته للمنعوت في الخمسة المذكورة ، وفي التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فهو ؛ أي : فالنعت (**كالفعل الحال محله**) أي : النازل منزلته ، (**فيفرد**) النعت ؛ أي : يجب تجريده من علامة التثنية (**لرفعه**) أي : لرفع ذٰلك النعت (**ذٰلك**) أي : الاسم الظاهر أو الضمير البارز ، (**ويطابق**) ذٰلك النعت (**في التذكير والتأنيث المرفوعَ**) أي : مرفوعه الذي هو الاسم الظاهر أو الضمير البارز ، (**لا المنعوت**) لمساواته له ؛ أي : لمرفوعه في المعنىٰ والعمل ، ومثاله : (**كـ « مررت برجلين قائمة أمهما »** ، **و**) مررت (**برجال قائم آباؤهم ؛ كما**) يوافق (**في**) المعنىٰ والعمل (**الفعل الحال محله**) أي : محل

ويُسمَّىٰ حينئذٍ سببيّاً .

نعم ؛ إن رفعَ جمعاً . . جازَ أن يُجمعَ جمعَ تكسيرٍ ؛ لجريانِهِ مَجرى المُفرَدِ ، بل يترجَّحُ على الإفرادِ ، ولهٰذا قالَ : (والأحسنُ نحوُ : جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُهُ) بلفظِ التَّكسيرِ ، (ثُمَّ : قاعدٌ) غلمانُهُ ؛ بالإفرادِ الَّذي هوَ قياسُ الفعلِ ؛ لأنَّكَ تقولُ : (قَعَدَ غلمانُهُ) لا (قعدوا غلمانُهُ) في اللُّغةِ الفُصحىٰ ، وقيلَ : إفرادُهُ أرجحُ مُطلَقاً ؛ لجريانِهِ مَجرى الفعلِ ، . . . .

ذٰلك النعت ؛ كما إذا قلت : (مررت برجلين تقوم أمهما) ، وتقول في المثال الثاني : (مررت برجال يقوم آباؤهم) ، (ويسمى) النعت (حينئذ) أي : إذ رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً يرجع إلى المنعوت : (سببياً) لخلوه عن ضمير المنعوت .

(**نعم ؛ إن رفع**) ذٰلك النعت السببي (**جمعاً**) وهو استدراك على التشبيه بالفعل ، فإنه يقتضي أنه لا يجمع جمع تكسير ؛ لكون الفعل كذٰلك . انتهىٰ « ياسين » .

. . (**جاز أن يجمع**) ذٰلك النعت (**جمع تكسير ؛ لجريانه**) أي : لجريان جمع التكسير (**مجرى المفرد**) في إعرابه بالحركات ، (**بل يترجح**) جمعه جمع تكسير (**على الإفراد ، ولهٰذا**) أي : ولأجل ترجح جمع التكسير على الإفراد (**قال**) المصنف : (**والأحسن**) أن يقال : (**نحو** : « **جاءني رجل قعود غلمانه** » **بلفظ**) جمع (**التكسير**) ليطابق مرفوعه ، (**ثم**) يترجح أن يقال : جاءني رجل (**قاعد غلمانه ؛** بـ) لفظ (**الإفراد الذي هو قياس**) حلوله محل (**الفعل ؛ لأنك**) إذا حللت الفعل محله . . (**تقول** : « **قعد غلمانه** » ، **لا** « **قعدوا غلمانه** » **في اللغة الفصحىٰ**) أي : المشتملة على الفصاحة والبلاغة احترز بها عن لغة : « أكلوني البراغيث » .

(**وقيل : إفراده**) أي : إفراد النعت (**أرجح**) من جمعه جمع تكسير (**مطلقاً**) أي : سواء تبع مفرداً أم مثنىً (**لجريانه**) أي : لجريان النعت (**مجرى الفعل**) في تجرده عن علامتي التثنية والجمع .

وقيلَ : إن تبعَ مُفرداً أو مثنّىً ، (ثُمّ) يلي إفرادَهُ باتِّفاقٍ (قاعدون) غلمانُهُ ، بجمعِهِ جمعَ سلامةٍ ، وهوَ ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ خاصٌّ بلغةِ (أكلوني البراغيثُ) .

(ويجوزُ قطعُ الصِّفةِ) ولو تعدَّدَتْ عنِ التَّبعيَّةِ (المعلوم موصوفُها) بدونِها (حقيقةً أو ادِّعاءً) بأن ينزلَ منزلةَ المعلومِ لأمرٍ ما (رفعاً بتقدير : هو) في حالةِ النَّصبِ . . . . . .

(**وقيل**) : إفراده أرجح (**إن تبع مفرداً أو مثنىً ، ثم يلي إفراده**) في الأرجحية جمعه جمع تصحيح (**باتفاق**) من النحاة ؛ نحو : جاءني رجل (**قاعدون غلمانه ؛ بجمعه جمع سلامة** ، **وهو**) أي : هٰذا الأخير قول (**ضعيف ؛ لأنه**) أي : لأن جمع نعت المفرد جمع تصحيح (**خاص**) أي : مخصوص (**بلغة « أكلوني البراغيث »**) .

وعبارته في « الفواكه » : (لأن جمعه جمع التصحيح ضعيف ، لا فصيح ؛ لأنه ـ أي : لأن جمعه جمع التصحيح ـ يشبه قول بني طيئ : يقومون آباؤهم ، ويقعدون غلمانهم) .

(**ويجوز قطع الصفة ولو تعددت**) تلك الصفة (**عن التبعية**) للموصوف ، والصواب أن يقال : (ولو كانت مفردة) لأن مسألة التعدد لا خلاف في قطعها ، بخلاف مسألة الانفراد .

قال السيوطي في « النكت » : (حكم المفردة في ذٰلك حكم المتعددة ، خلافاً لمن ذهب إلىٰ أنه لا يجوز القطع إلا مع تعدد المنعوت) .

(**المعلوم موصوفها بدونها**) أي : بدون ذكر كلها (**حقيقة**) نحو : (الحمد لله الحميد) ، وكـ (جاء زيد العالم) ولم يكن ثم زيد عالم غيره ، (**أو ادعاء**) **والادعاء** : تنزيل ما ليس حقيقة منزلة الحقيقة ، وذٰلك الادعاء (**بأن ينزل**) غير المعلوم حقيقة (**منزلة المعلوم لأمر ما**) كالتنويه والاهتمام بشأنه والمبالغة في تعظيم شأنه ، كأن غيره من الزيود العلماء ليس بعالم ؛ كما في قولهم : (أنت الرجل علماً) .

أي : يجوز قطعه (**رفعاً**) أي : برفع النعت (**بتقدير : « هو » في حالة النصب**

والجرِّ ، (ونصباً بتقديرِ) فعلٍ في حالِ الرَّفعِ والجرِّ تقديرُهُ : (أعني) في نعتِ التَّوضيحِ ،

والجر) أي : في حالتي نصب وجر المنعوت ، (و) يجوز قطعه (**نصباً**) بنصب النعت (**بتقدير فعل في حال الرفع والجر**) أي : في حال رفع المنعوت وجره ، (**تقديره**) أي : تقدير ذٰلك الفعل المقدر لفظ : (**أعني**) أي : بتقدير : هو ، أو أعني (**في نعت التوضيح**) ، ومنه قول ابن مالك في « الألفية » : (من الرجز)

قال محمد هو ابن مالك ....

وفهم مما ذكره : أن لا قطع بالرفع في المرفوع ، ولا بالنصب في المنصوب ، ولا بالجر في المجرور ؛ إذ لا دليل في ذٰلك على القطع ، لاتحاد إعراب النعت والمنعوت حينئذ إتباعاً وقطعاً ، وهو في الأول مخالف لما في « التوضيح » في قول خرنق بنت هفان في « ديوانها » بيتين : (من الكامل)

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

من أنه يجوز رفع : (النازلون) و(الطيبون) على الإتباع لـ (قومي) الذي هو فاعل (يبعدن) ، أو على القطع بإضمار مبتدأ تقديره : (هم) ، ورفع الأول عليهما ونصب الثاني على القطع نظير قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ (١) ، وعكسه على القطع فيهما ، لا على الإتباع ؛ إذ لا إتباع بعد القطع نظير قوله تعالىٰ : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ . . . ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (٢) ، صرح سيبويه فيها بذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

وفي « التصريح » : قولها : (لا يبعدن قومي) ، فـ (قومي) : فاعل (يبعدن) بفتح

---

(١) سورة البقرة : (١٧٧) .

(٢) سورة النساء : (١٦٢) .

الياء والعين ، وهو دعاء خرج مخرج النهي ؛ أي : لا يهلكن ، وهو من (بعد الرجل يبعد بعداً) كـ (فرح يفرح فرحاً) : إذا هلك ، وفي التنزيل : ﴿ بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾[1] .

فإن قلت : كيف دعت لقومها بألا يهلكوا وهم قد هلكوا ؟

أجيب : بأن العرب قد جرت علىٰ عادتها في استعمال هٰذا اللفظ في الدعاء ، ولهم في ذٰلك غرضان : **أحدهما** : أنهم يريدون بذٰلك استعظام موت الرجل الجليل ، وكأنهم لا يصدقون بموته .

والثاني : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقىٰ ذكره ولا يذهب ؛ لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته .

قولها : (سم العداة) و(**العداة**) : جمع (عاد) وهو العدو بعينه ، ولا يجوز أن يكون جمع (عدو) لأن (فعولاً) لا يجمع علىٰ (فعلة) .

و(**الجزر**) : جمع جزور ؛ وهي الناقة التي تتخذ للنحر ، **والمعترك** : موضع القتال ، و(**معاقد**) : جمع معقد ، و(**الأزر**) : جمع إزار .

والمعنىٰ : لا يهلكن قومي الذين هم سم علىٰ أعدائهم وآفة لإبلهم ؛ لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم .

والنزول في الحرب علىٰ ضربين : **إحداهما** : في أول الحرب ، وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم .

والثاني : في آخرها ، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا علىٰ أقدامهم إذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه .

و(الطيبون معاقد الأزر) : كناية عن عفة الفرج ، تريد : أنهم لا يعقدون مآزرهم

---

(١) سورة هود ﷺ : (٩٥) .

(أو أمدحُ) في المدحِ (أو أذمُّ) في الذَّمِّ (أو أرحمُ) في التَّرحُّمِ أو غيرِ ذٰلكَ ممَّا يناسبُ الصِّفةَ .

ولا يجوزُ إظهارُ المُقدَّرِ . . . .

علىٰ فرج زانية ، كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الإزار والذيل . . أرادوا : أنه لا يزني ، وإذا وصفوه بطهارة الكم . . أرادوا : أنه لا يخون ولا يسرق ، وإذا وصفوه بطهارة الجيب . . أرادوا : أن قلبه لا ينطوي علىٰ غش ولا مكر .

والمقصود من البيت : أنه يجوز فيه رفع : (النازلين) و(الطيبين) على الإتباع لـ (قومي) ، أو على القطع بإضمار مبتدأ تقديره : (هم) ، ويجوز نصبهما على القطع أيضاً بإضمار (أمدح ، أو أذكر) علىٰ ما ذكرنا ، ويجوز عكسه ؛ وهو نصب الأول ورفع الثاني على القطع ، لا على الإتباع في الثاني ؛ لأنه مسبوق بنعت مقطوع ، والإتباع بعد القطع لا يجوز ؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع ، اعتباراً بتكثير الجمل ، وسكت عن النعت الأول ـ وهو الموصول ـ لخفاء إعرابه ؛ فيتبع إن أتبعت الجمع ، ويقطع إن قطعت الجمع ، فإن أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً . . فليس فيه إلا الإتباع ؛ لأن القطع في البعض والإتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع . انتهىٰ منه ؛ أي : من « التصريح » .

(أو) تقديره : (« أمدح » **في**) نعت (**المدح** ، **أو**) تقديره : (« أذم » **في**) نعت (**الذم** ، أو « أرحم » **في**) نعت (**الترحم** ، **أو**) تقديره (**غير ذٰلك**) المذكور (**مما يناسب الصفة**) الواقعة في المقام من المقدرات ؛ كتقدير : (أؤكد) في نعت التوكيد ، وكـ (أفصل) في نعت التفصيل ، وكـ (أعمم) في نعت التعميم ، وكـ (أفسر) في نعت التفسير .

(**ولا يجوز إظهار المقدر**) لأنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم . . جعلوا

إلَّا في نعتِ التَّوضيحِ والتَّخصيصِ ، وإذا جرتِ الصِّفةُ علىٰ مُشارٍ به ، أو كانَتْ للتَّوكيدِ ، أو مُلتزمَةَ الذِّكرِ ؛ كـ (الجمِّ الغفيرِ) . . امتنعَ قطعُها ؛ كما يمتنعُ إذا لَمْ يُعلمْ موصوفُها إلَّا بها ، . . . .

إضمار العامل أمارة علىٰ ذٰلك ؛ لأن العدول عن مقتضى الظاهر لا بد وأن يكون لنكتة .

قوله : (**إلا في نعت التوضيح والتخصيص**) أي : فيجوز فيهما إظهار العامل ؛ وهو : (أعني) لأنك لا ترىٰ فيه ذماً ولا مدحاً ولا ترحماً ، وإنما تريد أن تعرفه بعينه . انتهىٰ « كردي » .

(**وإذا جرت الصفة على**) اسم (**مشار به**) نحو : (هٰذا الرجل ضربني) ، (**أو كانت**) الصفة (**للتوكيد**) أي : لتوكيد معنى الموصوف ؛ نحو : ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (١) ، (**أو**) كانت الصفة (**ملتزمة الذكر ؛ كـ** « **الجم الغفير** » . . **امتنع قطعها ؛ كما يمتنع**) القطع (**إذا لم يعلم موصوفها إلا بها**) .

قوله : (**وإذا جرت الصفة علىٰ مشار به** . . .) إلىٰ آخره هو مفهوم قول المصنف سابقاً : (المعلوم موصوفها بدونها) .

قوله : (**علىٰ مشار به** . . .) إلىٰ آخره ؛ نحو : (مررت بهٰذا الرجل) ، و﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٢) .

قوله : (**كـ** « **الجم الغفير** ») قال سيبويه : (فـ « الغفير » وصف لازم لـ « الجم » ، وهو توكيد لمعنى الموصوف ؛ لأن « الجم الغفير » مثل ، فلزم « الغفير » كما لزم ما في قولك : « إنك ما وخيراً ») انتهىٰ .

و(**الجم**) : من الجموم ؛ بمعنى : الاجتماع ، و(**الغفير**) : من الغفر ؛ وهو الستر ، كأنهم لكثرتهم يسترون وجه الأرض .

---

(١) سورة البقرة : (١٩٦) .

(٢) سورة الحاقة : (١٣) .

ولا فرقَ حينئذٍ بينَ تعدُّدِها واتِّحادِها ، فلوِ احتاجَ في حالِ تعدُّدِها إلىٰ بعضِها فقطْ . . جازَ فيما عدا ذٰلكَ البعضِ القطعُ والإتباعُ ، والجمعُ بينهُما ، بشرطِ تقدُّمِ المُتبعِ .

قوله : (**ولا فرق حينئذ**) هو مفهوم من قوله سابقاً : (ولو تعددت) ، وإنما ذكره هنا ؛ تمهيداً لقوله : (فلو احتاج) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « إذا لم يعلم موصوفها إلا بها » ، منه يعلم : أن الكلام في المنعوت المعرفة ؛ فإن نعت النكرة لا تعلم بدونه ، ولهٰذا شرط في قطع نعتها : تقدم نعت آخر ، فإن لم يتقدم . . لم يجز القطع إلا في الشعر ، ويحتمل أن يكون منه قوله : (من الرجز)

وقبر حرب بمكان قفر ....

أي : هو قفر كما في « الأطول » وإن أمكن أن يقال : إنه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الروي) .

قوله : (**ولا فرق حينئذ**) أي : حين إذ لم يعلم موصوفها إلا بذكرها (**بين تعددها**) أي : بين تعدد الصفات (**واتحادها**) أي : واتحاد الصفة ، (**فلو احتاج**) أي : الموصوف (**في حال تعددها**) أي : تعدد الصفات (**إلىٰ بعضها**) أي : إلىٰ بعض الصفات المتعددة (**فقط**) أي : دون بعض آخر . . (**جاز فيما عدا**) وخالف (**ذٰلك البعض**) الذي يحتاج إليه (**القطع**) أي : قطعه عن الموصوف إلى الرفع أو النصب على التفصيل المار (**والإتباع**) أي : إتباعه للموصوف في إعرابه ، (**و**) جاز (**الجمع بينهما**) أي : بين الإتباع والقطع ؛ بأن قطع بعضه عن الموصوف ، وأتبع البعض الآخر إياه ، لٰكن إنما يجوز الجمع بينهما (**بشرط تقدم المتبع**) على المقطوع ؛ لأنه لا يجوز الإتباع بعد القطع ، لأنه كالرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

قال العليمي : (**وقيل** : يجوز الإتباع بعد القطع ؛ لأنه عارض لفظي ، فلا اعتبار

وفي قولِهِ : (رفعاً . . .) إلىٰ آخرِهِ ، إشارةٌ إلىٰ حقيقةِ القطعِ .

قالَ الشَّاطبيُّ : وجملةُ الصِّفةِ المقطوعةِ مَعَ عاملِها لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ إذِ القطعُ يقتضي الاستئنافَ .

فائدةٌ

اعلمْ : أنَّ الأسماءَ في نعتِها والنَّعتِ بها علىٰ أربعةِ أقسامٍ :

به ؛ أي : لا حكم له ، وقد قال تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[1] .

وقالت خرنق بنت هفان : (من الكامل)

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
والنازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

روي برفعهما ونصبهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وعكسه .

وأجيب : بأن الرفع فيه علىٰ رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء) انتهىٰ باختصار .

(وفي قوله) أي : في قول المصنف : (رفعاً) علىٰ تقدير (هو) ، ونصباً علىٰ تقدير : أعني . . . **(إلىٰ آخره إشارةٌ إلىٰ حقيقة القطع)** وبيان معناه .

(قال الشاطبي) في « شرح الألفية » : **(وجملة الصفة المقطوعة)** عن موصوفها **(مع عاملها لا محل لها من الإعراب ؛ إذ القطع)** أي : قطع الصفة عن موصوفها **(يقتضي الاستئناف)** والجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب اتفاقاً بين النحاة .

(فائدة)

(اعلم : أن الأسماء في نعتها) أي : في كونها منعوتاً لغيرها **(و)** في **(النعت بها)** أي : وفي كونها نعتاً لغيرها **(علىٰ أربعة أقسام)** :

---

(1) سورة النساء : (١٦٢) .

قسمٌ لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به ؛ كاسمِ الفعلِ ، وكالمضمرِ ولو لغائبٍ ؛ لأنَّهُ لمَّا شابهَ الحرفَ مِنْ جهةِ افتقارِهِ إلىٰ ما يُفسِّرُهُ . . لَمْ يُنعَتْ ، ولأنَّهُ ليسَ بمُشتقٍ ولا في حكمِهِ لَمْ يُنعَتْ به ، وما أحسنَ قولَ القائلِ :

أَضْمَرْتُ فِي ٱلْقَلْبِ هَوَىٰ شَادِنٍ ... مُشْتَغِلٍ بِٱلنَّحْوِ لَا يُنْصِفُ

وَصَفْتُ مَا أَضْمَرْتُ يَوْماً لَهُ ... فَقَالَ لِي : ٱلْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ

أحدها : (**قسم لا ينعت**) أي : لا يجعل منعوتاً لغيره (**ولا ينعت به**) غيره (**كاسم الفعل ، وكالمضمر ولو لغائب**) أي : ولو كان ذٰلك الضمير موضوعاً لغائب ، وسيأتي محترز هٰذه الغاية (**لأنه**) أي : لأن المضمر (**لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلىٰ ما يفسره . . لم ينعت**) في نفسه ؛ أي : لم يجعل منعوتاً لغيره ، (**ولأنه**) أي : ولكون الضمير (**ليس بمشتق**) أي : ليس دالاً علىٰ حدث ومتصف به ، (**ولا في حكمه**) أي : في حكم المشتق بعدم إمكان تأويله بمشتق (**لم ينعت به**) أي : لم يكن نعتاً لغيره .

والغاية في قوله : (**ولو لغائب**) إشارة إلىٰ مخالفة الكسائي للجمهور ؛ أي : وكالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائي ؛ حيث جوز نعت ضمير الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم ، محتجاً بقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[1] ، وبقولهم : (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) ، وقولهم : (مررت به المسكين) ، وقد خرج الجمهور هٰذه الأمثلة على البدلية . انتهىٰ من « المساعد علىٰ تسهيل الفوائد » و« شرح الأشموني » .

(**وما أحسن قول القائل**) بهٰذين البيتين ، وقائلهما : هو العالم نجم الدين القحقازي ، المتوفىٰ في تاريخ (٧٤٥هـ) انظر « بغية الوعاة » : (من السريع)

(أضمرت في القلب هوىٰ شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوماً له ... فقال لي : المضمر لا يوصف)

---

(١) سورة سبأ : (٤٨) .

وقسمٌ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به ؛ كالعَلَمِ ، وإنَّما نُعِتَ ؛ لإزالةِ الاشتراكِ ، ولَمْ يُنعَتْ به لِمَا مرَّ .

وقسمٌ يُنعَتُ ويُنعَتُ به ، وهوَ : اسمُ الإشارةِ ، ونعتُهُ مصحوبٌ بـ (أل) .

وقسمٌ يُنعتُ به ولا يُنعَتُ ، وهوَ (أيٌّ) كـ (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ) .

قوله : (**هوىٰ شادن**) يقال : ظبي قد شدن ؛ أي : ترعرع ، وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام ، وكلٌّ متوغل في الإبهام ، و(كم) الخبرية ، لـٰكن قال الرضي بجوازه في (كم) الخبرية في قوله : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [1] ، فـ (من قرية) : صفة لـ (كم) انتهىٰ « عليمي » .

(و) **ثانيها** : (**قسم ينعت**) في نفسه (**ولا ينعت به**) غيره (**كالعلم ، وإنما نعت**) في نفسه (**لإزالة الاشتراك**) فيه ، (و) إنما (**لم ينعت به ؛ لما مر**) أي : لكونه ليس بمشتق ولا في حكمه .

(و) **ثالثها** : (**قسم ينعت**) في نفسه (**وينعت به**) غيره (**وهو اسم الإشارة ، ونعته مصحوب بـ « أل »**) .

(و) **رابعها** : (**قسم ينعت به**) غيره (**ولا ينعت**) هو في نفسه ، (**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**أي**) الوصفية ، مثالها : (**كـ**) قولك : (**مررت برجل أي رجل**) أي : كامله .

قوله : (**وهو اسم الإشارة**) خلافاً للكوفيين والزجاج والسهيلي ؛ لأنه جامد ، والغالب فيما يتبعه الجمود أيضاً ، أما الجمهور . . فعلىٰ جواز مجيء اسم الإشارة نعتاً أو منعوتاً ، واستشهدوا بقوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [2] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [3] .



---

(١) سورة الأعراف : (٤) .

(٢) سورة الأنبياء : (٦٣) .

(٣) سورة الإسراء : (٦٢) .

(و) الثَّاني مِنَ التَّوابعِ : (التَّوكيدُ) أي : المُؤكِّدُ ـ بكسرِ الكافِ ـ مِنْ إطلاقِ المَصدَرِ مُراداً به اسمُ الفاعلِ ، ويقالُ فيهِ : التَّأكيدُ ، والأوّلُ أفصحُ ، وعرَّفَهُ ابنُ مالكٍ : بأنَّهُ تابعٌ يُقصَدُ به كونُ المتبوعِ علىٰ ظاهرِهِ .

---

٨٠ ـ باب التوكيد

ولما فرغ المصنف من النعت وأحكامه . . شرع في ثاني التوابع الأربع فقال : (**والثاني من التوابع : التوكيد ؛ أي : المؤكد ؛ بكسر الكاف**) المشددة ؛ لأنه من (أكد) الرباعي ، فهو (**من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل**) فهو مجاز مرسل ، والداعي إلىٰ ذٰلك : أن الكلام في التوابع ، والذي كان منها إنما هو المؤكد ، لا المعنى المصدري ، (**ويقال فيه : التأكيد ، والأول**) أي : التوكيد ، بالواو (**أفصح**) أي : أكثر فصاحة في اللفظ ، وأبلغ في المعنىٰ .

وعبارة « القاموس » : (و« التوكيد » أفصح من « التأكيد » ، و« توكد ، وتأكد » بمعنىً) ، وأصله لـ « الصحاح » .

وفي « الكشاف » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾[1] : (وكد ، وأكد) لغتان ، والأصل : الواو ، والهمزة بدل منها .

وفي « شرح التوضيح » : (وكد ، وأكد) لغتان ، ولم يرد أيهما أكثر استعمالاً في كلام العرب . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

والتوكيد لغة : التقوية والتشديد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ؛ أي : تقويتها بذكر اسم الله تعالىٰ وصفته .

(**وعرفه ابن مالك**) من حيث هو هو : (**بأنه تابع يقصد به كون المتبوع علىٰ ظاهره**) ، لا أنه مجاز ـ بفتح الميم ـ وهو ضد الحقيقة .

---

(١) سورة النحل : (٩١) .

(وهوَ) قسمانِ ؛ لأنَّهُ (إمَّا لفظيٌّ) وهوَ : إعادةُ اللَّفظِ الأوَّلِ أو موافقِهِ ، ويجري في جميعِ الألفاظِ ، . . . .

وقوله : (**تابع**) جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله : (**يقصد به**) بمعنىٰ : أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، يخرج : ما عدا التوكيد .

(**وهو**) أي : **التوكيد المصطلح عليه عند النحاة** : (**قسمان**) أي : ضربان لا ثالث لهما (**لأنه**) أي : لأن التوكيد الاصطلاحي : (**إما لفظي**) منسوب إلى اللفظ ؛ لحصول التوكيد والتقوية بتكريره ، (**وهو**) أي : **التوكيد اللفظي** : (**إعادة اللفظ الأول**) بعينه ؛ أي : بذاته من غير تغيير ؛ أي : إعادته ثلاثاً لا غير ، كذا قالوا . انتهىٰ « كردي » .

(**أو**) إعادته ؛ أي : إعادة اللفظ الأول بـ (**موافقه**) أي : بمرادفه في المعنىٰ ؛ كـ (جدير : حقيق) ، و(صمت : سكت) ، و(أجل : جير) .

وبدأ به ـ أي : باللفظي ـ لأنه الأصل ؛ لجريانه في الكلمات الثلاث ، ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتمعا ، (**ويجري**) إعادة اللفظ الأول بعينه (**في جميع الألفاظ**) وذٰلك كالأمثلة الآتية ، أو بمرادفه ، أي : بموافقه في المعنىٰ ؛ نحو : ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾[1] ؛ لأن معنى الفجاج والسبل واحد ؛ وهو : الطريق وإن اختلفا في اللفظ .

قال الدماميني : (أي : بموافق له في الزنة ، يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وإن لم يكن في حال الانفراد معنىً ؛ نحو : « حسن بسن » ، و« شيطان ليطان » ، و« عفريت نفريت ») ، فهٰذه الألفاظ ونحوها ليست من المرادف في المعنىٰ ؛ كما في « أصول ابن الحاجب » كذا في « المطالب » نقلاً عن « الكواكب » .

---

(١) سورة الأنبياء : (٣١) .

فيكونُ في الاسمِ (نحوُ) قولِهِ :

(أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ) كَسَـاعٍ إِلَى ٱلْـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلَاحِ

قوله : (**إعادة اللفظ الأول**) إما بعينه ؛ كما مثله ، ولا يضر فيه بعض تغيير ؛ نحو قوله : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ (١) ؛ كما قاله السيوطي .

(**أو موافقه**) كقوله : (أنت بالخير حقيق قمن) ، و(أنت قلت في الكلام بكذب ومين) ، ومنه : تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

والمراد بإعادته : تكراره ثلاث مرات فقط ؛ كما مر نقلاً عن الكردي ؛ لاتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب ، وأما ما في سورة (الرحمـٰن) وسورة (المرسلات) . . فليس بتأكيد ؛ لأنها لم تتعدد علىٰ معنىً واحد ، بل كل آية قيل فيها ذٰلك فالمراد : التكذيب بما ذكر فيها . انتهىٰ « خضري » .

قال في « شرح الفواكه » : (وإنما يكون التوكيد اللفظي عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع ، أو ظنه بالمتكلم الغلط) .

قوله : (**فيكون في الاسم**) مفرع علىٰ قوله : (ويجري في جميع الألفاظ) أي : ويجري التوكيد اللفظي في كل نوع من أنواع الكلام العربي ؛ سواء كان ذٰلك اللفظ المعاد اسماً معرباً (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر : (من الطويل)

(أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه كسـاع إلى الـهـيـجـا بـغـيـر سـلاح)

البيت لمسكين الدارمي في « ديوانه » .

والشاهد فيه : (أخاك أخاك) حيث جاءت (أخاك) الثانية توكيداً لفظياً لـ (أخاك) الأولىٰ ، ونصبهما على الإغراء ، و(الهيجاء) : الحرب ، تمد وتقصر .

---

(١) سورة الطارق : (١٧) .

ومنهُ : توكيدُ الضَّميرِ المُتَّصلِ بالمُنفصلِ ، (و) في الفعلِ وحدَهُ ، وفيهِ مَعَ فاعلِهِ ، وقد اجتمعا في (نحوِ) قولِهِ :

فَـأَيْـنَ إِلَـىٰ أَيْـنَ ٱلـنَّـجَـاءُ بِـبَـغْـلَـتِـي (أَتَاكِ أَتَاكِ ٱللَّاحِقُونَ) ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

(ومنه) أي : ومن توكيد الاسم بالاسم (**توكيد الضمير المتصل بالمنفصل**) نحو : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ ﴾[1] ، و(قمت أنا) ، و(أكرمتك أنت) ، و(مررت بك أنت) .

وإن أردت الإبدال فيه . . قلت : (أكرمتك إياك) ، و(مررت بك بك) ، هٰذا في التأكيد بضمير الرفع ، وهو جائز إجماعاً .

وتقول في التأكيد بضمير النصب : (أتيتك إياك) ، وجوزه الكوفيون ، وهو عند غيرهم بدل ، ورجح الأول ؛ فهو أولىٰ بتنبيه الشارح عليه ؛ لمكان الاختلاف فيه . انتهىٰ « كردي » .

(و) يكون التوكيد اللفظي أيضاً (**في الفعل وحده**) أي : لا مع فاعله ، (**وفيه**) أي : ويكون التوكيد في الفعل (**مع فاعله**) أي : مع فاعل ذٰلك الفعل ، (**وقد اجتمعا**) أي : اجتمع النوعان ؛ وهما : كونه في الفعل وحده ، وكونه في الفعل مع فاعله (**في نحو قوله**) : (من الطويل)

(فـأيـن إلـىٰ أيـن الـنـجـاء بـبـغـلـتـي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله ، **والشاهد فيه** : في قوله : (أتاك أتاك) ، وقوله : (احبس احبس) ، ففي العبارة الأولىٰ : فعل أكد دون فاعله ، وفي العبارة الثانية : فعل أكد مع فاعله المستتر ؛ لأن في العبارة الأولىٰ يعني : (أتاك أتاك) ، وفي العبارة الثانية يعني : (احبس احبس) .

قال السجاعي : (أما « احبس احبس » . . فليس محل الشاهد ؛ لأنه من توكيد الجملة بالجملة) .

---

(١) سورة البقرة : (٣٥) .

. . . .

قال العليمي : (قوله : « فأين إلىٰ أين . . . » إلىٰ آخره ، الفاء : عاطفة سببية علىٰ ما ذكر قبلها من الأبيات ، و« أين » : اسم استفهام في محل نصب على الظرفية المكانية ، مبني على الفتح ، متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لضرورة النظم ، تقديره : في أي مكان أنجو ؟ والجملة المحذوفة : معطوفة علىٰ ما سبق في الأبيات السابقة ، و« إلىٰ أين » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لما بعده ، و« النجاء » : الخلاص من العدو ، مبتدأ مؤخر ، « ببغلتي » : متعلق بـ « النجاء » ، وياء المتكلم : مضاف إليه ، وهنا جار محذوف متعلق بـ « النجاء » ، تقديره : النجاة ببغلتي من العدو أين يكون لي ؟

و« أتاك » الأول : فعل ماض ، ومفعول مقدم على الفاعل ، و« أتاك » الثاني : توكيد للأول ، « اللاحقون » : فاعل لـ « أتاك » الأول ، و« أتاك » الثاني : تأكيد للأول ؛ لأنه إنما ذكر لتوكيد الأول ، لا ليسند إليه ، وجملة « احبس » من الفعل والفاعل المستتر : جواب لـ « أتاك » الأول ، وجملة « احبس » الثاني : جملة مؤكدة لما قبلها .

والمعنىٰ : في أي محل أنجو ؟ وإلىٰ أي مكان تكون النجاة والخلاص ببغلتي من الأعداء ، وقد أدركني اللاحقون منهم ؟! فليس حينئذ إلا الكف عن الفرار ، والإمساك عن السير) .

والشاهد في قوله : (أتاك أتاك) حيث تكرر الأول بلفظه ، وهو من التوكيد اللفظي ، فعلاً بفعل وحده ، وجملة (احبس) الثانية : توكيد لفظي للأولىٰ ، جملة بجملة ، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه ؛ اعتناء بشأنه ، وغاية التكرار هنا إلىٰ ثلاث ولا يزيد عليها . انتهىٰ من « فتح الجليل على ابن عقيل » باختصار .

وفي قوله : (**أتاك**) التفات من التكلم إلى الخطاب ، **والبغلة** : مؤنث بغل ، وهو حيوان معروف ، قال في « المستطرف » : (وكنيته : أبو فرس ، وأبو الحرون ، وله كنىً كثيرة غير ذٰلك ، وهو مركب من الفرس والحمار ؛ ولذٰلك كان له صلابة الحمار وعظم الخيل ، ولا نسل له) راجع حكمة ذٰلك في كتب التواريخ .

(و) في الحرفِ (نحوُ) قولِهِ :

(لَا لَا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهَـا) أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـوَاثِـقـاً وَعُـهُـودَا

ومنهُ قولُهُ :

. . . . أَجَـلْ جَـيْـرَ إِنْ كَـانَـتْ أُبِـيحَـتْ دَعَـاثِـرُهْ

(و) يكون التوكيد اللفظي (**في الحرف ؛ نحو قوله**) أي : قول جميل بن عبد الله ، صاحب بثنة : (من الكامل)

(لا لا أبـوح بـحـب بـثـنـة إنـهـا أخـذت عـلـي مـواثـقـاً وعـهـودا)

والشاهد فيه : في تكرار (لا) النافية ؛ للتوكيد اللفظي .

يقال : (باح سره) : إذا أظهره وأفشاه ، و(**بثنة**) بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء : اسم محبوبته ، و(**مواثقاً**) : جمع موثق ؛ وهو العهد المؤكد باليمين ، بمعنى : الميثاق ، وأصله : (مواثيق) كـ (مصابيح) ، جمع ميثاق ، فحذفت الياء للضرورة .

قوله : و(**عهوداً**) جمع عهد ؛ وهو مطلق العهد ، عطف تفسير لما قبله .

(**ومنه**) أي : ومن التوكيد اللفظي في الحرف (**قوله**) أي : قول مضرس بن ربعي في « ديوانه » بيتاً ذكر الشارح منه العجز ، وتمامه مع الصدر : (من الطويل)

وقـلـن عـلـى الـفـردوس أول مـشـرب **(أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره)**

اللغة : (**الفردوس**) : روضة باليمامة ، **والدعاثر** : جمع دعثور ؛ وهو الحوض ، والضمير في (دعاثره) للفردوس ، والنون في (قلن) تعود على النساء المرتحلات مع الشاعر يطلبن الاستراحة .

والشاهد فيه : (أجل جير) حيث أكد حرف الجواب الأول ؛ وهو (أجل) بحرف الجواب المرادف له الذي هو (جير) .

ويُشترطُ في الحرفِ غيرِ الجوابيِّ : ألَّا يُعادَ إلَّا مَعَ ما اتَّصلَ به ؛ كـ (عجبتُ منكَ منكَ !! وإنَّ زيداً إنَّ زيداً ، أو إنَّه إنَّه قائمٌ) وما وردَ بخلافِ ذٰلكَ شاذٌّ .

قال الكردي : (قوله : « وقلن على الفردوس » البيت هو لمضرس بن ربعي ؛ أي : قلن لي النساء المرتحلات معي حال كونهن على الفردوس ؛ وهو روضة دون اليمامة .

وقوله : « أول مشرب » مبتدأ ، خبره محذوف ؛ أي : لنا أول مشرب .

وقوله : « أجل جير » بمعنىٰ : نعم نعم ، **والدعاثر** ـ مخفف الدعاثير ـ : الحياض المتهدمة الجوانب ، جمع دعثور ، يعني : قلن في جوابهن : نعم نعم ، لٰكن أول مشرب إن كانت دعاثر المورد أبيحت ؛ أي : خلي بيننا وبينها ، ولم يجعل بيننا وبين ورودها عدو .

قال القاضي زكريا في « حاشية ابن الناظم » : ضمير « دعاثره » لـ « الفردوس ») انتهىٰ منه .

(**ويشترط في**) توكيد (**الحرف غير الجوابي**) أي : في توكيد الحرف الذي لا يقع جواباً لشيء ، وأما الجوابي . . فلا يشترط في توكيده شيء من الشروط ، ومنه ما تقدم من : (لا لا أبوح) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**غير الجوابي**) أي : بخلاف الجوابي ؛ كـ (نعم نعم) ، و(أجل وأجل) .

ومثل الحرف الغير الجوابي : الفعل مع الضمير المتصل ؛ كما في « التسهيل » نحو : (قمت قمت) انتهىٰ « كردي » .

أي : يشترط في الحرف الغير الجوابي : (**ألا يعاد**) للتوكيد (**إلا مع ما اتصل به**) من الحروف الغير الجوابي .

مثال ذٰلك : (كـ) قولك : (« **عجبت منك منك** » ، و« **إن زيداً إن زيداً** » ، أو) كقولك : إن زيداً (**إنه قائم** ، **وما ورد**) في كلامهم من تأكيد الحرف بالحرف (**بخلاف ذٰلك**) الشرط الذي اشترط في تأكيده ؛ وهو : إعادته مع ما اتصل به . . فـ (**شاذ**)

ولكَ أن تقولَ : مِنْ أينَ لهم أنَّ التَّأكيدَ في مثلِ هٰذا للحرفِ وحدَهُ ؟! ولِمَ لا يجوزُ أن يكونَ لمجموعِ الحرفِ وما اتَّصلَ به ؟!

أي : فخارج عن قياس استعمالاتهم ؛ يحفظ في المحل الذي سمع فيه ، ولا يقاس عليه غيره ، وذٰلك الشاذ كقوله : (من الخفيف)

إن إن الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد أضيما

وكقوله : (من مشطور الرجز)

حتىٰ تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن

وكقوله : (من الوافر)

فلا والله لا يلفىٰ لما بي ... ولا للما بهم أبداً دواء

وكقوله : (من الرجز)

لا ينسينك الأسىٰ تأسياً فما ... ما من حمام أحد معتصما

فإنه ؛ أي : فإن ذٰلك الوارد بخلاف ذٰلك الشرط المذكور شاذ ، خلافاً للزمخشري .

(**ولك**) أيها النحوي (**أن تقول : من أين**) ثبت (**لهم**) أي : للنحاة (**أن التأكيد في مثل هٰذا**) المذكور من قولهم : (كعجبت منك منك . . .) إلىٰ آخره (**للحرف وحده**) دون ما اتصل به ؟! (**ولم لا يجوز أن يكون**) التأكيد (**لمجموع الحرف وما اتصل به ؟!**) أي : ولك أن تقول في الاعتراض عليهم : من أين ثبت لهم ذٰلك الشرط ؟! كما قال ذٰلك الاعتراض عليهم الدماميني في « شرح التسهيل » وعبارته ـ أي : وعبارة الدماميني في الاعتراض عليهم ـ : (**أقول** : من أين لهم في مثل قولنا : « قمت قمت » أن المؤكد الضمير المتصل ؟! ولم لا يجوز أن يكون التأكيد بمجموع الجملة من الضمير وما اتصل به ؟! .

وكذٰلك في مثل قولهم : « زيد في الدار في الدار » يجوز أن يكون المؤكد مجموع الحرف ومجروره ، لا الحرف فقط) وهٰذه عبارته انتهت .

وإذا كانَ المؤكِّدُ جملةً ، فالأكثرُ اقترانُها بالعاطفِ حيثُ لا لَبسَ ، . . . .

قال الكردي : (**قلت** : قد أجبت عن ذٰلك قديماً فيما كتبته من التعليقات على « التصريح » : بأن لا أحد يمنع جواز ما ذكره في المثالين ؛ يعني قوله : « قمت قمت » ، وقوله : « زيد في الدار في الدار » ، إلا أنه حينئذ يكون من التأكيد بالجملة في الأول يعني : « قمت قمت » ، وبها وبمتعلقها ؛ يعني : لفظة « في » وبمتعلقها ، أو يكون التأكيد بالمفرد ؛ وهو لفظ « الدار » ، وبمتعلقه في المثال الثاني ، وهو « زيد في الدار في الدار » ، والتأكيد بالمفرد والجملة مفروغ منه ، وهم في ذٰلك بصدد عد أقسام التأكيد بالمفرد ، فذكروا منها : الظاهر والمضمر ، ثم ذكروا البارز المتصل والمنفصل .

وأنت خبير : بأن التوصل إلى التأكيد بالبارز المتصل من دون وصل بما وصل به مؤكده غير ممكن ؛ لامتناع : « قمتت » بتاءين ، و« أكرمكك » بالإجماع ، فأتوا به موصولاً بما ذكرنا ، ويريد به : تأكيد الفاعل أو المفعول فقط ، وإعادة العامل إنما يكون لمجرد التوصل إلىٰ ما أرادوا ؛ لأن العامل ملتفت إليه في ذٰلك .

ويحصل من هٰذا التأكيد التوكيد في قولك : « قمت قمت » ما يحصل من : « قام زيد زيد » من تأكيد الفاعل ، وعدم الالتفات إلى الفعل ، بخلاف التأكيد بالجملة ؛ فإن تأكيد الجملة الجزأين ملاحظ ، وهٰذا ظاهر وإن لم أرَ من صرح به ، والله أعلم) انتهىٰ من « الكردي » . وفي « العليمي » : **يمكن أن يجاب عنه** : بأن العرب لما لم تلتزم إعادة ما اتصل بالحرف ، بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرىٰ . . علم النحاة أنه ليس توكيداً ؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر . انتهىٰ منه .

(**وإذا كان المؤكد جملة . . فالأكثر**) منه ؛ أي : من ذٰلك المؤكد (**اقترانها**) أي : اقتران تلك الجملة المؤكدة (**بالعاطف حيث لا لبس**) أي : لا إيهام موجود ؛ أي : لا التباس المعنى المراد بغير المراد .

قوله : (**فالأكثر**) ومن غير الأكثر ـ الذي هو ترك العاطف ـ قوله صلى الله عليه وسلم : « لأغزون قريشاً » ، قالها ثلاث مرات .

قوله : (**بالعاطف**) هٰكذا أطلق العاطف في « التوضيح » .

قال العليمي : (قوله : « فالأكثر اقترانها بالعاطف » أي : ويأتي التوكيد بالجملة بدون ذكر العاطف ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « والله ؛ لأغزون قريشاً » ثلاث مرات ؛ أي : كرر هٰذه الجملة ثلاث مرات بغير ذكر عاطف بينها ، كذا قال في « التوضيح » .

قال بعض الفضلاء : تخصيص العاطف بـ « ثم » والحكم على الواو هنا بأنها غير عاطفة محلُّ نظر .

واعلم : أنهم أطلقوا في علم المعاني في بحث « الفصل والوصل » ترك العاطف في الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظي لما قبلها ؛ لما بينهما من كمال الاتصال ، لٰكنهم قالوا في التوضيح ـ أي : توضيح الثلاثة في الإطناب ـ : إن منه التكرار لنكتة ؛ كتأكيد الإنذار في نحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[1] ، قالوا : وفي الإتيان بـ « ثم » دلالة علىٰ أن الإنذار الثاني أبلغ ، فبين الكلامين تناف ، والأول مخالف لكلام النحاة .

ويجاب : بأن كلام أهل المعاني في الفصل والوصل محمول علىٰ غير « ثم » ، أو علىٰ غيرها وغير الفاء ، فلا ينافي ما في الإطناب ، ولا ما قاله النحاة) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(وقيده) أي : وقيد أبو حيان العاطف (**في « الارتشاف »** ، و) قيده المصنف في (« **الجامع** ») أي : قيدا العاطف في الكتابين لهما (**بـ « ثم » خاصة**) .

وعبارة الكردي : وقيده أبو حيان في « الارتشاف » والمصنف في « الجامع » بـ (ثم) خاصة ؛ أي : خصا العاطف بـ (ثم) أي : جعلاه مخصوصاً بـ (ثم) دون

(١) سورة التكاثر : (٣ ـ ٤) .

نحوُ : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ . . . ﴾ الآيَةَ ، . . . .

غيرها ؛ أي : لا بالفاء ولا بغيرها ؛ علىٰ أن العطف في ذٰلك وفي النعوت ليس علىٰ حقيقته .

مثال كون العاطف (ثم) : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ) ﴿ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [1] .

وأرشدك الشارح بقوله : (الآية) أي : أتم الآية ، إلىٰ أن المؤكد ما بعد (ثم) المذكور في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ ، لا الفاء في قوله : ﴿ فَأَوْلَىٰ ﴾ انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وقيده في الارتشاف والجامع » أي : لأنهما اقتصرا علىٰ « ثم » ولم يذكرا غيرها .

وعبارة « الجامع » : **فالأجود** : الفصل بـ « ثم » ، وليس ذٰلك نصاً في التخصيص بها ؛ أي : بـ « ثم » .

فقول شارح « التوضيح » وهو : « ثم خاصة ؛ كما صرح به في الارتشاف » انتهىٰ كلامه . . موضع نظر ؛ إذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص ، وابن مالك اقتصر في « التسهيل » علىٰ « ثم » ، فلا حاجة لنقل ذٰلك علىٰ زعمه عن « الارتشاف » .

وقول الشارح : « الآية » إشارة إلىٰ أن المؤكد ما بعد « ثم » ، وفي ذٰلك تعريض بابن الناظم ؛ حيث مثل بـ : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ ، ولم يزد الآية ، فأوهم أن المؤكد : الجملة المقرونة بالفاء .

لٰكن أجيب عنه : بأن الرضي صرح : بأن الفاء كـ « ثم » .

وفيه : إنما يظهر إذا كان « أولىٰ » **أفعل** ، وهو مبتدأ ، و« لك » خبر ، وقدر لـ « أولى » الثاني خبر حتىٰ تكون جملة ، وأما إذا كان « أولى » اسماً للفعل ، ومعناه :

---

(١) سورة القيامة : (٣٤ ـ ٣٥) .

فإن حصلَ لَبسٌ . . وجبَ تركُهُ ؛ كـ (ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً) إذ لو جيءَ به . . لتوهِّمَ تكرارُ الضَّربِ منكَ ، والفرضُ أنَّهُ لَمْ يقعْ منكَ إلَّا مرةً واحدةً .

(وليسَ منهُ) ما كُرِّرَ في قولِهِ تعالىٰ : (﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾) لأنَّهُ لَمْ يؤتَ به للتَّأكيدِ ؛ إذ مؤدَّاهُ غيرُ مُؤدَّى الأوَّلِ ، . . . .

الشر ، وذٰلك مبين ـ أي : مخالف لما هنا ـ فلا يظهر ذٰلك ؛ لأنه حينئذ ليس جملة ، **فتدبر**) انتهىٰ « عليمي » .

وذكر الشارح محترز قوله سابقاً : (حيث لا لبس) بقوله : (**فإن حصل لبس**) أي : إيهام لغير المعنى المراد بالعطف . . (**وجب تركه**) أي : ترك العطف ؛ دفعاً لذٰلك الإيهام .

مثال حصول اللبس بالعطف : (**كـ « ضربت زيداً ضربت زيداً » إذ لو جيء به**) أي : بالعاطف بين الجملتين . . (**لتوهم تكرار الضرب منك**) أيها المتكلم (**و**) الحال أن (**الفرض**) يقرأ بالفاء وإسكان الراء ، والمعنىٰ حينئذ : أن الحكم المقدر (**أنه**) أي : أن الضرب (**لم يقع**) ولم يحصل (**منك إلا مرة واحدة**) ، ويقرأ أيضاً بالغين المعجمة وفتح الراء ، والمعنىٰ حينئذ ؛ أي : المقصود من كلامك : أنه لم يقع منك الضرب إلا مرة واحدة ، والأول أولىٰ وأوضح . انتهىٰ « كردي » مع زيادة .

(**وليس منه**) أي : من التأكيد (**ما كرر في قوله تعالىٰ** : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[1] ؛ **لأنه**) أي : لأن ما كرر فيه ؛ وهو (دكاً) الثاني (**لم يؤتَ به للتأكيد**) أي : لتأكيد (دكاً) الأول (**إذ مؤداه**) أي : مفاد (دكاً) الثاني (**غير مؤدى الأول**) أي : غير مفاد (دكاً) الأول ؛ أي : إذ مؤدىٰ (دكاً) الثاني ومفاده ؛ وهو النصب على الحال ، غير مؤدىٰ (دكاً) الأول ومفاده ؛ لأن مفاد (دكاً) الأول : النصب

---

(١) سورة الفجر : (٢١) .

وإنَّما هوَ منصوبٌ على الحالِ ، والمعنىٰ : مُكرَّراً عليها الدَّكُّ ؛ كـ (علَّمتُهُ الحسابَ باباً باباً) ، وهوَ ظاهرُ قولِ الزَّمخشريِّ ، (و) في قولِهِ : (﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾) ، لِمَا مرَّ ، بل على الحالِ أيضاً ؛ أي : مُصطفِّينَ ، أو ذوي صفوفٍ كثيرةٍ ، . . . .

على المفعولية المطلقة ؛ أي : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا ﴾[1] ؛ أي : دقت الأرض دقاً وفتت ، حالة كونها مكرراً عليها الدق ، كما ذكر ذٰلك المفاد الشارح بقوله : (**وإنما هو**) أي : مفاد (دكاً) الثاني **أنه** (**منصوب على الحال**) من نائب فاعل (دكت) .

(**والمعنىٰ**) أي : ومعنىٰ (دكاً) الثاني ؛ أي : كلا إذا دكت الأرض دكاً ، ودقت دقاً ، حالة كون تلك الأرض (مكرراً **عليها الدك**) والدق ، **وذٰلك** ؛ أي : قوله : دكاً دكاً (**كعلمته**) أي : نظير علمته (**الحساب**) أي : تعليماً مختصاً بباب ونوع حالة كون ذٰلك التعليم مكرراً عليه (**باباً باباً ، وهو**) أي : كون (دكاً دكاً) كعلمته باباً باباً (**ظاهر قول الزمخشري**) في بعض كتبه ، (**و**) ليس منه ؛ أي : من التأكيد ما كرر (**في قوله**) تعالىٰ : (﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾)[2] ، فهو معطوف علىٰ قوله : (وليس منه : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾)[3] ، (**لما مر**) في أول (باب النعت) في تأويل (عدل) في : (مررت برجل عدل) بالمشتق ، (**بل**) الثاني من المكررين منصوب (**على الحال أيضاً**) أي : كما أن الثاني من المكررين في : (دكاً دكاً) منصوب على الحال ، تقديره : (**أي : مصطفين**) أي : على التأويل باسم الفاعل ، (**أو**) علىٰ تقدير المضاف ؛ أي : (**ذوي صفوف كثيرة**) .

وضابط هٰذه المسألة ـ كما قال الرضي ـ : أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً .

---

(١) سورة الفجر : (٢١) .

(٢) سورة الفجر : (٢٢) .

(٣) سورة الفجر : (٢١) .

وقيلَ : إنَّ المُكرَّرَ فيما ذُكِرَ توكيدٌ ، وعليهِ كثيرٌ مِنَ النُّحاةِ ، وجرىٰ عليهِ في « الشُّذورِ » في ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ ، والمختارُ في نحوِ : (علَّمتُهُ الحسابَ باباً باباً) : أنَّ المُكرَّرَ وما قبلَهُ منصوبانِ بالعاملِ المُتقدِّمِ ؛ لأنَّ مجموعَهُما هوَ الحالُ ، ونظيرُهُ في الخبرِ : (هـٰذا حلوٌ حامضٌ) .

(**وقيل : إن المكرر فيما ذكر**) وهو الثاني (**توكيد**) للأول ، (**وعليه**) أي : وعلىٰ هـٰذا القيل (**كثير من النحاة ، وجرى**) المصنف (**عليه**) أي : علىٰ هـٰذا القيل (**في** « **الشذور** » **في** : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾)(١) ؛ أي : بخلاف : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾(٢) ، وعلىٰ ذٰلك جرى الرضي في بحث (عدم تأكيد الاسم النكرة) .

(**والمختار**) أي : القول الصحيح : (**في نحو** : « **علمته الحساب باباً باباً** » : **أن المكرر**) وهو الثاني من المكررين (**وما قبله**) أي : قبل المكرر ، وهو الأول منهما (**منصوبان**) على الحال (**بالعامل المتقدم**) عليهما ، وهو أولىٰ مما وقع في « التصريح » (**لأن مجموعهما**) أي : مجموع المكررين (**هو الحال**) .

(**ونظيره**) أي : نظير هـٰذين المكررين (**في**) باب (**الخبر** : « **هـٰذا حلو حامض** ») .

قال العليمي : (قوله : « لأن مجموعهما هو الحال » أي : فالمستحق للإعراب هو المجموع ، لـٰكن لما لم يمكن إعرابه من حيث هو مجموع ، وإعراب أحدهما دون الآخر تحكم . . أعرب كل جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع ؛ دفعاً للتحكم ، كما في : « حلو حامض ») انتهىٰ منه .

وذهب الفارسي إلىٰ أن (باباً) الثاني منصوب بالأول منهما ؛ لأنه لما وقع موقع الحال . . جاز أن يعمل بنفسه ، وذهب الزجاجي إلىٰ أنه تأكيد للأول ، وابن جني إلىٰ أنه صفة له .

---

(١) سورة الفجر : (٢١) .

(٢) سورة الفجر : (٢٢) .

(أو معنويٌّ) قسيمُ قولِهِ : « لفظيٌّ » (وهوَ) قسمانِ : ما يُقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النِّسبةِ ؛ بأن يرفعَ توهُّمَ الإسنادِ إلىٰ غيرِهِ .

وما يُقرِّرُ أمرَهُ في الشُّمولِ ؛ بأن يرفعَ توهُّمَ إرادةِ الخصوصِ بما ظاهرُهُ العمومُ .

وذكر هٰذه المسألة في (باب الحال) أولىٰ ، وإنما ذكرها الشارح هنا استطراداً . انتهىٰ كردي .

والتوكيد المصطلح عليه قسمان : إما لفظي ، (**أو معنوي**) منسوب إلى المعنىٰ ؛ لجريانه في المعنىٰ ، لا في اللفظ ، وهو ؛ أي : المعنوي (**قسيم قوله**) سابقاً : إما (**لفظي**) .

(**وهو**) أي : التوكيد المعنوي في نفسه (**قسمان**) : **أحدهما** : (**ما يقرر**) ويثبت (**أمر المتبوع**) أي : حكم المؤكد ؛ بفتح الكاف (**في النسبة**) أي : في نسبة حكم الكلام إليه .

قال العليمي : (قوله : « في النسبة » هي عبارة ابن الحاجب ، ومقتضاها : أن المجاز في هٰذا القسم عقلي ؛ لكون التجوز في الإسناد) .

وقول الشارح : (**بأن يرفع**) مطابق له ، لٰكن هٰذا ظاهر إذا كان المسند فعلاً أو في معناه ، لٰكن ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذٰلك ؛ أي : كون المسند فعلاً أو في معناه انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وقول الشارح : (**بأن يرفع**) بيان وتفسير لتقرير ما ذكر ؛ إذ لولا التأكيد في نحو : (ضرب الأمير نفسه اللص) . . لربما توهم أن الضارب غلام الأمير . انتهىٰ « كردي » .

أي : بأن يرفع ذٰلك التوكيد (**توهم الإسناد**) أي : إسناد المسند (**إلىٰ غيره**) أي : إلىٰ غير المتبوع .

(**و**) **ثانيهما** : (ما يقرر) ويؤكد (أمره) أي : أمر المتبوع (**في الشمول ؛ بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم**) .

فالأوَّلُ يكونُ (بالنَّفسِ والعينِ) كـ (جاءَ زيدٌ نفسُهُ ، أو عينُهُ) ، فلو اقتصرتَ على المُؤكَّدِ ـ بفتحِ الكافِ ـ . . لاحتملَ أن يكونَ الجائي خبرُهُ أو متاعُهُ بارتكابِ المجازِ ، فبذكرِ التَّوكيدِ . . ارتفعَ ذٰلكَ الاحتمالُ عمَّا ظاهرُهُ الحقيقةُ ، . . . .

(**فالأول**) من القسمين ؛ وهو الذي يرفع توهم الإسناد إلىٰ غيره (**يكون بالنفس والعين** ؛ كـ « **جاء زيد نفسه أو عينه** ») ألا ترىٰ أن قولك : (جاء زيد) ظاهر في نسبة المجيء إلىٰ زيد ، ومحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذٰلك ؛ ككتابه أو غلامه أو رسوله ، (**فلو اقتصرت على المؤكد ـ بفتح الكاف ـ . . لاحتمل أن يكون الجائي خبره أو متاعه بارتكاب المجاز**) أي : مجاز بالحذف ؛ أي : بحذف مضاف ، أو مجاز عقلي ؛ من إسناد الشيء إلىٰ غير ما هو له ، أو مجاز لغوي ؛ باستعمال اللفظ في غير ما وضع له ، هٰذه احتمالات ثلاثة ، وكلام الشارح لا يأبىٰ عن هٰذه الاحتمالات الثلاثة ، فقولك : (جاء زيد) : يحتمل أنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : كتابه أو رسوله ، فيكون من مجاز بالحذف ، ويحتمل أنك استعملت زيداً في كتابه مثلاً ؛ لعلاقة المجاورة ، فيكون من المجاز العقلي ، ويحتمل أنك أسندت المجيء إلىٰ زيد ؛ لكونه سبباً في مجيء كتابه ، والواقع أن الجائي كتابه ، فيكون من المجاز العقلي ، فإذا قلت بعده : (نفسه ، أو عينه) . . رفعت قوة أحد هٰذه الاحتمالات الثلاثة . انتهىٰ من « المطالب السنية » نقلاً عن أبي النجا .

(**فبذكر التوكيد ارتفع ذٰلك الاحتمال**) المجازي ؛ أي : قوته (**عما ظاهره الحقيقة**) وثبتت الحقيقة ؛ أي : قوتها ، فبالتوكيد يضعف المجاز على الأقرب ، ولم يرتفع بالكلية ؛ لأنك إذا قلت : (جاء زيد نفسه عينه) . . احتمل أن يكون (نفسه عينه) توكيد للمضاف المقدر ، **وقيل** : يرتفع بالكلية ، وهو ظاهر كلام الشارح ، ويؤيد الأول : الجمع بين التوكيدين فأكثر ؛ لأنه إذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الأول . . لا حاجة إلىٰ غيره . انتهىٰ منه .

وتكونُ العينُ (مؤخَّرةً عنها) أي : عنِ النَّفسِ وجوباً (إنِ اجتمعا) في اللَّفظِ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ) لأنَّ النَّفسَ عبارةٌ عن جملةِ الشَّيءِ ، والعينُ مستعارةٌ في التَّعبيرِ عنِ الجملةِ ، (ويُجمعانِ) جمعَ قلَّةٍ (علىٰ أفعُلٍ) بضمِّ العينِ . . . .

ويجوز الجمع بين النفس والعين (و) لٰكن (**تكون** « **العين** » **مؤخرة عنها** ؛ **أي** : **عن** « **النفس** » **وجوباً إن اجتمعا**) أي : اجتمعت النفس والعين (**في اللفظ**) أي : في تركيب الكلام .

مثال اجتماعهما : (كـ) قولك : (**جاء زيد نفسه عينه**) ، وإنما وجب تأخير العين عن النفس حينئذ ؛ أي : حين إذ اجتمعا في التركيب (**لأن** « **النفس** » **عبارة عن جملة الشيء**) وذاته وكليته ، (**والعين مستعارة في التعبير**) بها (**عن الجملة**) والذات ، فالحقيقة في الشيء مقدمة علىٰ ما هو المجاز فيه ؛ لأن العين في الأصل عبارة عن الباصرة ، فاستعملت في الذات علىٰ سبيل المجاز المرسل ؛ من إطلاق ما للبعض على الكل ، والعلاقة بينهما : الجزئية والكلية .

قوله : (**لأن** « **النفس** » . . .) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (وبهٰذا التعليل يعلم : أن التأكيد بهما إنما هو عند استعمالهما بمعنىٰ : ذات الشيء ، فإن استعملا بمعنىً آخر ؛ كاستعمال النفس بمعنى : الدم ؛ نحو : « أرقت زيداً نفسه » ، واستعمال العين بمعنى : الجارحة ؛ نحو : « طرفت زيداً عينه » . . لم يكن تأكيداً ، بل بدلاً) انتهىٰ منه .

(**ويجمعان**) أي : تجمع النفس والعين وجوباً إذا أكد بهما غير المفرد (**جمع قلة**) وهو : ما كانت أفراد ماصدقه من ثلاثة إلىٰ تسعة ، لا جمع كثرة ؛ وهو : ما كانت أفراده من عشرة إلىٰ ما لا نهاية ؛ كـ (عيون ، ونفوس) أي : جمع قلة كان (**علىٰ**) خصوص وزن (« **أفعل** » **بضم العين**) ، لا علىٰ (أفعال) كـ (أنفاس ، وأعيان) .

فقوله : (**علىٰ** « **أفعل** ») قيد في قيد ، فخرج بقوله : (**جمع قلة**) : ما كان

(مَعَ غيرِ المُفرَدِ) منِ اثنينِ أو جماعةٍ ، لٰكنْ ذاكَ مَعَ الجماعةِ واجبٌ ، ومَعَ الاثنينِ أرجحُ ، ويليهِ الإفرادُ ، تقولُ : (جاءَ الزَّيدانِ) ، أو (زيدٌ وعمرٌو أنفسُهُما ، أو أعينُهُما) ، و(جاءَ الزَّيدونَ) ، أو (زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ أنفسُهُم ، أو أعينُهُم) ، و(جاءتِ الهنداتُ أنفسُهُنَّ ، أو أعينُهُنَّ) .

ويختصَّانِ بجوازِ جرِّهِما بباءٍ زائدةٍ ، . . . .

علىٰ وزن جمع كثرة ؛ كـ (نفوس ، وعيون) ، وبقوله : (**علىٰ « أفعل »**) : جمع قلة ما كان علىٰ وزن أفعال ؛ كـ (أنفاس ، وأعيان) جمع (نفس ، وعين) ، فلا يؤكد بشيء منهما ؛ أي : يجمعان علىٰ وزن أفعل (**مع**) المؤكد (**غير المفرد**) من المثنى المذكر والمؤنث ، أو ما في معناه ؛ أي : في معنى المثنىٰ ؛ كالمتعاطفين ، ومن الجمع المذكر والمؤنث ، أو ما في معنى الجمع ؛ كالمتعاطفات ، كما ذكره الشارح بقوله : (**من اثنين أو جماعة**) ، وعبر بـ (**اثنين** ، أو جماعة) دون المثنىٰ والجمع ؛ ليدخل فيه المتعاطفان والمتعاطفات .

واستدرك بقوله : (**لٰكن**) ليرفع توهم وجوب جمعهما مع المثنىٰ ، فقال : لٰكن (**ذاك**) أي : جمعهما (**مع الجماعة واجب** ، و) جمعهما (**مع الاثنين أرجح**) من إفرادهما مع الاثنين ، (**ويليه**) أي : ويلي جمعهما مع الاثنين (**الإفراد**) أي : إفرادهما مع المثنىٰ ، (**تقول**) في التأكيد بهما حالة كونهما جمعا في المثنىٰ أو المتعاطفين : (**جاء الزيدان أو**) جاء (**زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما** ، و) تقول في التأكيد بهما حالة كونهما جمعا في جمع المذكر أو المؤنث أو المتعاطفات : (**جاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم** ، **وجاءت الهندات**) أو هند وسعدىٰ وسلمىٰ (**أنفسهن أو أعينهن** ، **ويختصان**) أي : يختص (النفس ، والعين) من بين ألفاظ التوكيد (**بجواز جرهما**) أي : بجواز جر النفس والعين (**بباء زائدة**) ، وأما : (جاؤوا بأجمعهم) بضم الميم . . فليس من التوكيد ؛ لأن الباء ملازمة له ، لا جائزة ، والإتيان بالضمير كان واجباً ، ولو كان تأكيداً . . لكان وروده بدون الباء غالباً وبدون الضمير

ولا يُؤكَّدُ بهما غالباً ضميرُ رفعٍ مُتَّصلٍ إلَّا بعدَ توكيدِهِ بمُنفصِلٍ مُطابِقٍ للمُؤكَّدِ ؛ كـ (زيدٌ جاءَ هوَ نفسُهُ) ، و(الزَّيدانِ جاءا هما أنفسُهُما) .

واجباً ، وإنما هو ـ أي : قولهم : بأجمعهم ؛ بضم الميم ـ جمع للفظ (جمع) كـ (أفلس) جمع (فلس) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ويختصان**) أي : (النفس ، والعين) من دون الألفاظ الآتية للتأكيد المعنوي .

قوله : (**بجواز جرهما . . .**) إلىٰ آخره ، تقول : (جاء زيد بنفسه وبعينه) ، وكذا جمعهما وتثنيتهما ، وأما قولهم : (جاؤوا بأجمعهم) بضم الميم . . فليس بتأكيد ؛ لأن الباء ملازمة له ، بخلاف باء التأكيد ، فإنما هو جمع للفظ (جمع) كـ (أفلس) جمع (فلس) انتهىٰ « كردي » .

(**ولا يؤكد بهما**) أي : بالنفس والعين (**غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل**) أو فاصل ؛ نحو : (هلم لكم أنفسكم) فإنه جائز بلا خلاف ـ كما في « الارتشاف » ـ للفصل بـ (لكم) ، (**مطابق للمؤكد ؛ كـ « زيد جاء هو نفسه »** ، و« **الزيدان جاءا هما أنفسهما** ») بخلاف غيرهما ـ أي : غير النفس والعين ـ فيقال : (جاؤوا كلهم أجمعون) من غير تأكيد بمنفصل ؛ وذٰلك لشدة استقلال (النفس ، والعين) ، فإنهما يستعملان في غير تأكيد ، تقول : (فاضت نفسه) ، و(رأيت عينه) بخلاف غيرهما ، فلم يكن له من الاستقلال ما لهما ، فلم يستكرهوا تأكيد المرفوع المتصل به من دون تأكيد بمنفصل ، كذا قيل .

قوله : (**غالباً**) احترز به عن حكاية الأخفش ؛ من أنه يجوز علىٰ ضعف : (قوموا أنفسكم) .

قوله : (**ضمير رفع متصل**) مستتراً كان أو بارزاً ؛ أي : بخلاف ضمير الرفع المنفصل أو النصب المتصل ، فيجوز ترك تأكيده مطلقاً ؛ لأن المنفصل مستقل

وعُلِمَ ممَّا مرَّ : أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بـ (نفوسٍ ، وعيونٍ) ، وأنَّهُ يجوزُ علىٰ مرجوحٍ : (جاءَ الزَّيدانِ نفساهما ، أو نفسُهُما) ، وإنَّما كانَ نحوُ : (نفساهما) مرجوحاً وإن كانَ هوَ الأصلُ ؛ كراهةَ اجتماعِ تثنيتَينِ فيما هوَ كالشَّيءِ الواحدِ ، وعُدِلَ إلى الجمعِ ؛ لأنَّ التَّثنيةَ جمعٌ في المعنىٰ .

بنفسه ، والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال ، وبخلاف الظاهر ؛ فإنه يمتنع تأكيده بضمير منفصل ، لأن التأكيد تكملة للمؤكد ، والضمير أعرف من الظاهر ، فلا يكون تكملة له ، ولاستقلال الظاهر بنفسه . انتهىٰ منه .

(**وعلم مما مر**) أي : من قوله : (جمع قلة علىٰ « أفعل ») ومن قوله : (مع الاثنين راجح) : (**أنه لا يؤكد** بـ « **نفوس** » و) لا (**عيون**) لأنه قال : (جمع قلة علىٰ « أفعل ») ، فخرج به : جمع الكثرة ، وجمع القلة إذا لم يكن علىٰ وزن (أفعل) .

وقضيته : أنه لا يؤكد بـ (أعيان) ، لـٰكن نقل الدماميني عن « شرح العمدة » و« المفصل » و« كفاية ابن الخباز » : جوازه في هـٰذا الباب . انتهىٰ « عليمي » .

(و) علم أيضاً : (**أنه يجوز علىٰ مرجوح** : « **جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما** » ، **وإنما كان نحو** : « **نفساهما** » مرجوحاً **وإن كان هو**) أي : (نفساهما) بالتثنية (**الأصل**) أي : القياس ؛ أي : لمطابقته للمؤكد ؛ لأجل (**كراهة اجتماع تثنيتين فيما**) أي : في تركيب (**هو كالشيء الواحد**) لأن الزيدان ، هو عين (نفساهما) في المعنىٰ ، (**وعدل**) من التثنية (**إلى الجمع**) لا إلى الإفراد (**لأن التثنية جمع في المعنى**) اللغوي ؛ لأن أصل الجمع لغة : ما فوق الواحد .

وعبارته في « الفواكه » مع « المطالب » : وتقول في تأكيد المثنىٰ على المرجوح : (جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما) وإن كان (نفساهما) مرجوحاً ، وكان القياس ـ أي : قياس المؤكد على المؤكد ـ : أن يقال في المؤكد : (نفساهما ، أو عيناهما) ، لـٰكنهم عدلوا عن تثنيتهما إلىٰ جمعهما في اللغة الفصحىٰ ؛ لأجل (كراهة اجتماع

(و) القسمُ الثَّاني : يكونُ (بكلٍّ) وكذا بـ (جميعٍ وعامَّةٍ) وأسقطَهُما ؛ لغرابةِ التَّوكيدِ بهما ، . . . .

تثنيتين) تثنية (النفس ، والعين) وتثنية الضمير (فيما) أي : في تركيب (كان هو) أي : ذٰلك التركيب (كالشيء الواحد) أي : كالكلمة الواحدة في عدم استغناء أحدهما عن الآخر ؛ وهو المضاف والمضاف إليه .

وحاصل ما ذكره الشارح : أن لفظ : (النفس ، والعين) طبق المؤكد ـ بفتح الكاف ـ أي : مطابقته في الإفراد مع المفرد ، وفي الجمع مع الجمع ، وأما لفظهما مع التثنية ـ أي : مع المثنىٰ ـ . . فيجوز في لفظهما الجمع فتقول : (جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما) ، والإفراد فتقول : (جاء الزيدان نفسهما أو عينهما) ، والتثنية فتقول : (جاء الزيدان نفساهما أو عيناهما) ، وكل وجه من هٰذه الأوجه الثلاثة الجارية في لفظ (النفس ، والعين) في المثنىٰ أفصح مما بعده ؛ أي : فجمعهما أفصح من الإفراد ، والإفراد أفصح من التثنية .

وقال المصنف في « شرح الشذور » : (إذا أكد المثنىٰ بالنفس أو بالعين . . ففيهما ـ أي : في النفس والعين ـ ثلاث لغات : **أفصحها** : الجمع ، ودونه : الإفراد ، ودون الإفراد : التثنية ، وهي الأوجه الثلاثة الجائزة في : « قطعت رؤوس الكبشين ») .

قال العصامي : (وإنما اختير الجمع على الإفراد ؛ لأن التثنية جمع في المعنى) انتهىٰ من « المطالب » باختصار .

(**والقسم الثاني**) من قسمي التوكيد المعنوي ؛ وهو : ما يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم (**يكون**) ويحصل (بـ) لفظ (« كل » ، **وكذا**) يحصل (**بـ**) لفظ (**جميع وعامة**) ذكرها سيبويه ، وخالفه المبرد في (عامة) وقال : (إنما هي بمعنىٰ : أكثرهم ، فهي بدل بعض مما قبلها) ، (**وأسقطهما**) المصنف ؛ أي : أسقط لفظ (جميع ، وعامة) من المتن (**لغرابة التوكيد بهما**) وقلته في كلامهم .

(لغيرِ المثنَّىٰ) مِنْ مُفرَدٍ أو جمعٍ ، ولٰكنْ إنَّما يُؤكَّدُ بها (إن تجزَّأَ) الغيرُ ؛ أي : كانَ ذا أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها موقعَهُ ؛ إمَّا (بنفسِهِ) كـ (جاءَ القومُ كلُّهُم ، أو جميعُهُم ، أو عامَّتُهُم) ، (أو بعاملِهِ) كـ (بعتُ العبدَ كلَّهُ ، أو جميعَهُ ، أو عامَّتَهُ) ، ولـمَّا كانَ الغرضُ مِنْ هٰذهِ الألفاظِ : رفعَ توهُّمِ أن يرادَ بالمتبوعِ الخصوصُ . . اشترطَ فيهِ ما ذكرَهُ ؛ ليُمكِّنَ توهُّمَ إرادةِ البعضِ بالكلِّ ، فيُرفَعَ بالتَّوكيدِ .

وقوله : (**لغير المثنىٰ**) متعلق بـ (يكون) أي : يحصل التوكيد بها لغير المثنىٰ (**من مفرد أو جمع ، ولٰكن إنما يؤكد بها**) أي : بهٰذه الثلاثة (**إن تجزأ**) ذٰلك (**الغير**) أي : إن تجزأ وانقسم ذٰلك الغير (**أي**) : إن (**كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه**) أي : موقع البعض الآخر (**إما بنفسه**) وذاته ؛ كالجمع المذكر والمؤنث ، لصحة قيام الحكم المفهوم من العامل ببعض أجزائه ؛ أي : أجزاء ذٰلك الجمع وأفراده دون بعض ، ومثال ذٰلك : (كـ « **جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم** ») .

(**أو**) يتجزأ وينقسم ذٰلك الغير (بـ) النظر إلىٰ (**عامله**) كالبيع والشراء وإن لم يتجزأ بالنظر إلىٰ ذاته ، ومثال ذٰلك : (كـ « **بعت العبد كله ، أو جميعه ، أو عامته** ») ، و(اشتريت العبد كله) ، و(بعت الأمة جميعها) .

(**ولما كان الغرض**) والمقصود (**من هٰذه الألفاظ**) الثلاثة ؛ يعني : كلاً وجميعاً وعامة : (**رفع توهم أن يراد بالمتبوع**) وهو المؤكد ؛ بفتح الكاف المشددة (**الخصوص . . اشترط فيه**) أي : فيما ذكر من الألفاظ الثلاثة ؛ أعني : (كلاً وجميعاً وعامة) : (**ما ذكره**) من التجزؤ ؛ إما بذاته ، أو بالنظر إلىٰ عامله (**ليمكن توهم إرادة البعض بالكل ، فيرفع**) ذٰلك التوهم (**بالتوكيد**) فلا يقال : (جاء زيد كله) لعدم الفائدة في هٰذا الكلام ؛ لأن (زيداً) لا يتجزأ بنفسه ، ولا بذاته ، ولا بالنظر إلىٰ عامله الذي هو المجيء ، بخلاف شراء الأمة والعبد .

(و) يكونُ (بـ « كِلَا وكلتا » له) أي : للمثنَّىٰ (إن صحَّ وقوعُ الـمُفرَدِ موقعَهُ) ليُمكِّنَ توهُّمَ إرادةِ البعضِ بالكلِّ ؛ كـ (جاءَ الزَّيدانِ كلاهُما) ، و(المرأتانِ كلتاهُما) إذ يصحُّ حلولُ الـمُفرَدِ محلَّ الـمُؤكَّد بهما ، ويحتملُ : أنَّهُ أطلقَ المثنَّىٰ وأرادَ به واحداً ، فلا يُقالُ : (اختصمَ الزَّيدانِ كلاهُما) لعدمِ صحَّةِ ذٰلكَ ؛ لأنَّ الاختصامَ لا يكونُ إلَّا بينَ اثنينِ ، ويدلُّ على . . . .

قوله : (**ويكون بـ « كلا ، وكلتا » له**) مقابل لقوله آنفاً : (ويكون التوكيد بـ « كل ، وجميع ، وعامة » لغير المستثنىٰ ، وهو المفرد والجمع . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ويحصل التوكيد له (**أي : للمثنىٰ**) بـ (كلا ، وكلتا) خاصة (**إن صح وقوع المفرد**) منهما (**موقعه**) أي : موقع المثنىٰ (**ليمكن توهم إرادة البعض بالكل**) .

مثال ذٰلك : (**كـ « جاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما » إذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما**) وهو (الزيدان والمرأتان) أي : وإنما يؤكد بهما ؛ أي : بـ (كلا ، وكلتا) المثنىٰ إن صح حلول المفرد بالنظر إلىٰ عامله محله ؛ أي : محل المثنىٰ ؛ ليمكن رفع توهم إرادة البعض بالكل ، لأنه يصح : (جاء أحد الزيدين) ، و(جاءت إحدى الهندين) .

(**ويحتمل أنه**) أي : أن هـٰذا المثال ؛ يعني : جاء الزيدان وجاءت الهندان (**أطلق**) فيه (**المثنىٰ وأراد به**) أي : بذٰلك المثنىٰ (**واحداً**) منهما ؛ أي : من الزيدين والهندين ، فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض .

قوله : (**فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما**) مفرع علىٰ قوله : (إن صح وقوع المفرد موقعه) .

وقوله : (**لعدم صحة ذٰلك**) علة لعدم القول ؛ أي : وإنما لا يقال : (اختصم الزيدان كلاهما) لعدم صحة حلول المفرد موقعه ؛ أي : موقع المثنىٰ ؛ لأنه لا يقال : اختصم أحد الزيدين (**لأن الاختصام**) والنزاع (**لا يكون إلا بين اثنين ، ويدل على**

المنعِ : إجماعُهُم علىٰ منعِ : (جاءَ زيدٌ كلُّهُ) لعدمِ الفائدةِ ، هٰذا ما ذهبَ إليهِ جمعٌ ، والمنقولُ عنِ الجمهورِ : الجوازُ ، وعليهِ ابنُ مالكٍ ، مُحتجِّينَ : بأنَّ التَّوكيدَ قد يأتي للتَّقويةِ ، لا لرفعِ الاحتمالِ ، (واتَّحدَ معنى المُسنَد) إلى المُؤكَّدِ ، . . . .

المنع) أي : علىٰ منع : اختصم الزيدان (**إجماعهم**) أي : إجماع النحاة (**علىٰ منع** : « **جاء زيد كله** » **لعدم الفائدة**) في هٰذا الكلام ؛ لأن مجيء زيد لا يتجزأ ولا ينقسم بحصول بعضه دون بعض ، (**هٰذا**) أي : عدم صحة : اختصم الزيدان كلاهما (**ما ذهب**) ومال (**إليه جمع**) من النحاة .

وقال الكردي : (« هٰذا » أي : اشتراط صحة وقوع المفرد موقعه ما ذهب إليه جمع من النحاة) .

(**والمنقول عن الجمهور**) أي : عن جمهور النحاة (**الجواز**) أي : جواز تأكيد المثنىٰ بـ (كلا ، وكلتا) وإن لم يصح وقوع المفرد موقعه ؛ كما في : (اختصم الزيدان كلاهما) ، و(تشارك العمران) من كل فعل لا يجوز إسناده إلىٰ واحد . انتهىٰ من « الكردي » .

(**وعليه**) أي : وعلىٰ جواز : اختصم الزيدان كلاهما (**ابن مالك**) .

وقوله : (**محتجين**) حال من (الجمهور) أي : والمنقول عن الجمهور الجواز ، حال كونهم محتجين علىٰ جواز ذٰلك (**بأن التوكيد قد يأتي للتقوية**) أي : لتقوية التأكيد المفهوم من الكلام ، (**لا لرفع الاحتمال**) أي : لا لرفع توهم احتمال الخصوص بما ظاهره العموم .

قال الكردي : (قوله : « قد يأتي للتقوية » أي : لتقوية التأكيد ؛ كما في نحو : « أكتعون » بعد « أجمعون ») .

قوله : (**واتحد معنى المسند إلى المؤكد**) معطوف علىٰ قوله : (إن صح وقوع المفرد موقعه) مفهومه : أي : وإن اختلف اللفظ ؛ نحو : (مات زيد وهلك عمرو

فلا يُقالُ : (ماتَ زيدٌ ، وعاشَ بكرٌ كلاهُما) لاختلافِ المُسنَدِ .

وكما يُؤكَّدُ بـ (كلِّ) الجمعُ ، وبـ (كلا) المثنَّىٰ يُؤكَّدُ بهما ما في معنىٰ ذٰلكَ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو كلُّهُم) ، و(جاءَ زيدٌ وخالدٌ كلاهُما) .

(و) جميعُ هٰذهِ الألفاظِ المتقدِّمَةِ (يُضفنَ) وجوباً (لضميرِ) مُطابقٍ (للمُؤكَّدِ) إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ؛ . . . .

كلاهما) ، ونسب جوازه في « الارتشاف » إلى الأخفش . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة « المطالب السنية » مع « الفواكه » : (ولا بد) أيضاً (مع ذٰلك) أي : مع صحة حلول المفرد محله من (أن يتحد معنى) العامل (المسند إلى المؤكد) بفتح الكاف .

(**فلا يقال : « مات زيد وعاش بكر كلاهما » لاختلاف المسند**) أي : لعدم اتحاد معنى العامل المسند إلى المؤكد ؛ لأن المسند إلىٰ زيد الموت ، والمسند إلىٰ بكر العيش ، ثم المراد بالمثنىٰ هنا : ما دل على اثنين ، فيدخل فيه نحو : (جاء زيد وعمرو كلاهما) ، و(جاءت هند وزينب كلتاهما) كما سيذكره الشارح قريباً بقوله : (**وكما يؤكد بـ « كل » الجمع وبـ « كلا »**) وكلتا (**المثنىٰ . . يؤكد بهما**) أي : بكل وكلا (**ما في معنىٰ ذٰلك**) أي : ما في معنى الجمع والمثنىٰ من المتعاطفين والمتعاطفات .

مثال ذٰلك : (**كـ**) قولك : (« **جاء زيد وبكر وعمرو كلهم** » ، و« **جاء زيد وخالد كلاهما** » ، **وجميع هٰذه الألفاظ المتقدمة**) في التوكيد ؛ وهي : النفس والعين وكل وكلا وكلتا (**يضفن**) أي : لفظاً ، ولا يكتفىٰ بنيته ، خلافاً لبعض ، وأما (جميعاً) في قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (١) . . فحال من (ما) ، و(كلاً) في قوله : (إنا كلاً فيها) علىٰ قراءة النصب . . بدل من اسم إن (**وجوباً لضمير مطابق للمؤكد**) بفتح الكاف (**إفراداً وتثنية وجمعاً**) و(**تذكيراً وتأنيثاً** ؛

---

(١) سورة البقرة : (٢٩) .

ليرتبطَ به ، وليدلَّ علىٰ مَنْ هوَ له ؛ كما مثَّلنا .

وأمَّا نحوُ قولِهِ :

. . . . يَـا أَشْبَـهَ ٱلـنَّـاسِ كُـلِّ ٱلـنَّـاسِ بِـٱلْـقَـمَـرِ

. . فـ (كلٌّ) فيهِ نعتٌ ؛ أيِ : . . . .

ليرتبط) جميعها (**به**) أي : بذٰلك الضمير الذي أضيفت إليه بالمؤكد ، (**وليدل**) ذٰلك الضمير (**علىٰ من هو**) أي : ذٰلك المؤكد موضوع (**له**) من المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنىٰ والجمع ، وأمثلة ذٰلك الاتصال كائن (**كما مثلنا**) أي : كالأمثلة التي مثلنا لكل منها فرداً فرداً .

وفي « العليمي » : قوله : (**مطابق للمؤكد إفراداً . . .**) إلىٰ آخره ، قال المرادي في البحث والكلام على التأكيد بـ (كل) : (فتقول في أمثلتها : « جاء الجيش كله ، والقبيلة كلها ، والزيدون كلهم ، والرجال كلهم أو كلها أو كله » علىٰ قياس قولهم : « هو أحسن الفتيان وأجمله » ، وهو ضعيف ، و« جاءت الهندات كلهن أو كلها » ، وحكى الخليل : « كلتهن » عن بعض العرب) انتهىٰ .

ووجه (كلها) في الرجال : أنه علىٰ معنى : الجماعة ، ولا يجوز مثله في جمع التصحيح ؛ لأن له حكم مفرده ، لسلامته فيه ، ووجه (كله) : أنه في معنى : الجمع .

(**وأما نحو قوله**) : (من البسيط)

. . . . (**يا أشبه الناس كل الناس بالقمر**)

والبيت قائله : عمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » ذكر الشارح عجزه ، وتمامه مع صدره :

كم قد ذكرتك لو أجزىٰ بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

(**فـ « كل » فيه : نعت**) أي : في هٰذا البيت توكيد قبله ، والمعنىٰ : (**أي**) :

الكاملينَ في الحسنِ ؛ كما في : (مررتُ بالرَّجلِ كلِّ الرَّجلِ) .

يا أشبه الناس (**الكاملين في الحسن**) والجمال (**كما في** : « **مررت بالرجل كل الرجل** ») .

(بالقمر) : متعلق بـ (أشبه) ، و(كم) : خبرية ؛ بمعنىٰ : عدد كثير ، في محل الرفع مبتدأ ، وجملة (قد ذكرتك) : خبره .

والشاهد في قوله : (كل الناس) بالجر توكيد لـ (الناس) قبله ؛ حيث جاء التوكيد المعنوي بـ (كل) من غير أن يضاف لضمير المؤكد ، بل أضيف إلى الاسم الظاهر الذي هو لفظ (الناس) ، وهٰذا جائز عند ابن مالك ، **ورده أبو حيان** : بأن (كل) هنا نعت ، لا توكيد ؛ بما ذكره الشارح من قوله : (وكل . . .) إلىٰ آخره ، لٰكن قال المصنف في « المغني » : (إن قول أبي حيان ليس بشيء ؛ لأن « كلاً » التي ينعت بها دالة على الكمال ، لا علىٰ عموم الإفراد) ، والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ، ومن الشهاب القاسمي ؛ حيث أجاب : (بأن الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر ، فلا يقدح في الاستدلال علىٰ هٰذا الأمر الظني) انتهىٰ ؟!

ولو استحضر كلام « المغني » . . أغناه عن هٰذا التكلف . انتهىٰ « عليمي » .

وفيه أيضاً : أن هٰذا البيت لكثير عزة .

وفي « الكردي » : قوله : (**يا أشبه الناس كل الناس** . . .) البيت لكثير عزة .

وفي بعض الرواية : صدره : (من البسيط)

كم قد ذكرتك لو أجدىٰ تذكركم . . . .

أي : لو نفع من الجدوىٰ ؛ وهو النفع ، فـ (كل) فيه : نعت ، تبع الشارح في ذٰلك أبا حيان زعماً منه : أن (كلاً) لا يؤكد بها إلا مضافة إلىٰ ضمير المؤكد ، فجعله نعتاً كالتي في قوله : (أطعمنا شاة كل شاة) ، و(نعم القوم كل القوم) .

(و) يكونُ (بأجمعَ) للمُفرَدِ المُذكَّرِ ، (وجمعاء) للمُؤنَّثةِ (وجمعِهما) فجمعُ (أجمعَ) : (أجمعونَ) ، وجمعُ (جمعاءَ) : (جُمَعُ) ، ولا يُؤكَّدُ بهٰذهِ الألفاظِ في الأكثرِ إلَّا بعدَ (كلِّ) ، ....

واعترضه المصنف في « المغني » فقال : (قوله ليس بشيء ؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال ، لا علىٰ عموم الإفراد) انتهىٰ .

أي : فهي فيه ـ أي : في البيت ـ تأكيد ، فينبغي حمل قوله : (ويضفن لضمير المؤكد) على الغائب ، وهو نص عبارة « التسهيل » ، وقد يستغنىٰ بـ (كليهما) عن (كلتيهما) ، وبـ (كلهما) عنهما ، وبالإضافة إلىٰ مثل الظاهر المؤكد عن الإضافة إلىٰ ضميره .

(**ويكون**) التوكيد (بـ « **أجمع** » **للمفرد المذكر** ، و) يكون التأكيد بـ (« **جمعاء** » لـ) المفردة (**المؤنثة** ، و) يكون التأكيد بـ (**جمعهما**) أي : بجمع (أجمع) وجمع (جمعاء) لجمعهما (**فجمع** « **أجمع** » : **أجمعون** ، **وجمع** « **جمعاء** » : **جمع**) أي : ويكون التأكيد بجمعهما لجمعهما ؛ أي : لجمع المفرد المذكر وجمع المفردة المؤنثة ، فتقول : (جاء الرجال كلهم أجمعون) ، و(جاءت الهندات كلهن جمع) .

وفي « الكردي » : قوله : (**وبجمعهما**) أي : ويؤكد لجمعهما بجمعهما ؛ كما مثلنا .

قوله : (**وجمع** « **جمعاء** » : **جمع**) : بضم ففتح علىٰ غير قياس ، والقياس : بضم فسكون ؛ كـ (حمر ، وحمراء) ، (**ولا يؤكد بهٰذه الألفاظ**) المذكورة من (أجمع ، وجمعاء) وجمعهما (**في الأكثر**) أي : في أكثر كلامهم وأغلبه (**إلا بعد** « **كل** ») .

وأفهم كلامه : أن المؤكد بها ـ أي : بهٰذه الألفاظ ـ متبوع (كل) لا (كل) ،

فلهٰذا كانَتْ (غيرَ مُضافَةٍ) لضميرِ المُؤكَّدِ ؛ كـ (جاءَ الجيشُ كلُّهُ أجمعُ) ، و(القبيلةُ كلُّها جمعاءُ) ، و(القومُ كلُّهُم أجمعونَ) ، و(النِّساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ) ، والظَّاهُر : أنَّ التَّوكيدَ بها بعدَ (كلٍّ) توكيدٌ بالمُرادِفِ .

ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون (كل) : أنه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها ، فلا ينافي أنه كثير في نفسه فصيح ؛ لكثرة وروده ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1] . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « في الأكثر » ، ومن غير الأكثر : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2] ، ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾)[3] .

قوله : (**فلهٰذا**) أي : فلأجل كون التأكيد بها قليلاً إلا بعد كل (**كانت**) هٰذه الألفاظ التي هي من توابع كل (**غير مضافة لضمير المؤكد**) .

قال الكردي : (**وجه التعليل** : أن « كلاً » واجب الإضافة ؛ كما ذكرنا ، فاستغنىٰ بإضافتها عن إضافة تابعها ، مع أن هٰذه التوابع معارف كما يأتي ، فلا حاجة لها إلى الإضافة) .

(كـ « **جاء الجيش كله أجمع** » ، و) جاءت (**القبيلة كلها جمعاء** ، و) جاء (**القوم كلهم أجمعون** ، و) وجاءت (**النساء كلهن جمع**) .

قال العليمي : (قوله : « فلهٰذا كانت غير مضافة » أي : لفظاً ، وهي مضافة نية علىٰ ما سيأتي ، وعلى القول : بأنها معارف بالعلمية الجنسية الدالة على الإحاطة والشمول فلا إضافة لا لفظاً ولا نية) انتهىٰ منه .

(**والظاهر : أن التوكيد بها**) أي : بتوابع كل (**بعد « كل » توكيد بالمرادف** ،

---

(1) سورة صۤ : (٨٢) .

(2) سورة الحجر : (٤٣) .

(3) سورة الحجر : (٣٩) .

وزعَمَ بعضُهُم : أنَّ (كلّاً) ترفعُ احتمالَ التَّخصيصِ ، و(أجمعَ) ترفعُ احتمالَ التَّفرُّقِ ، وهوَ مردودٌ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ إذِ الإغواءُ لا يختصُّ بوقتٍ واحدٍ ، فلا دلالةَ لـ (أجمعَ) على اتِّحادِ الوقتِ .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ (أجمعَ ، وجمعاءَ) لا يثنَّيانِ ، وأنَّ ما عداهُما مِنْ ألفاظِ التَّوكيدِ معرفةٌ ، وأمَّا (أجمعُ) . . فصرَّحَ في « الشَّرحِ » . . . .

وزعم بعضهم) وهو الفراء ، **والزعم** : القول بلا دليل : (**أن « كلاً » ترفع احتمال التخصيص)** بما ظاهره العموم ، (**و« أجمع » ترفع احتمال التفرق)** بما ظاهره الاجتماع ، (**وهو)** أي : وهـٰذا الزعم الذي زعمه بعضهم (**مردود بقوله تعالىٰ** : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [1] ؛ **إذ الإغواء)** والإضلال (**لا يختص بوقت واحد ، فلا دلالة لـ « أجمع » على اتحاد الوقت)** .

قال العليمي : (يمكن أن يكون مراد الفراء : أنها ترفع ما ذكر إذا وقعت بعد « كل » لا مطلقاً ، فلا رد بالآية) انتهىٰ .

(**وفهم من كلامه)** أي : من كلام المصنف ؛ حيث اقتصر علىٰ ذكر جمع (أجمع ، وجمعاء) ، ولم يذكر تثنيتهما : (**أن « أجمع ، وجمعاء » لا يثنيان)** فلا يجوز أن يقال : (جاء الزيدان أجمعان) ، ولا (جاءت الهندان جمعاوان) ، خلافاً للكوفيين والأخفش ، أجازوا ذٰلك ؛ قياساً علىٰ جمعهما ، مع اعترافهم بعدم سماع تثنيتهما في كلام العرب .

(و) فهم : (**أن ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة)** لأنه ذكر أن ما عداهما مضاف لضمير المؤكد ، فلزم أنه ـ أي : أن ما عداهما ـ معرفة بالإضافة إلى الضمير .

(**وأما « أجمع » . . فصرح)** المصنف (**في « الشرح »)** أي : في « شرح القطر » ، وفي بعض النسخ : (في الشارح) ، وهو غلط من النساخ ، والصواب ما

---

(١) سورة صٓ : (٨٢) .

بأنَّهُ معرفةٌ بنيَّةِ الإضافةِ ، ومثلُهُ : (جمعاءُ) .

تتمةٌ

. . . .

قلنا : (**بأنه**) أي : بأن أجمع (**معرفة بنية الإضافة**) نسب هٰذا القول إلىٰ سيبويه ، **وقيل** : بالعلمية ؛ لأنها أعلام للتوكيد ، علقت علىٰ معنى الإحاطة بما تتبعه ؛ كـ (أسامة) ونحوه من أعلام الأجناس ، وهٰذا قول صاحب « البديع » وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان ، قال : (ويؤيده : أنه لم يصرف ، وليس بصفة ، ولا شبهها ، وما منع ـ وليس كذٰلك ـ وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ، ولأنه جمع بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم) ، وفيه كلام يأتي إن شاء الله تعالىٰ في (باب موانع الصرف) انتهىٰ « عليمي » .

(**ومثله**) أي : ومثل (أجمع) في كونه معرفة بالعلمية (**جمعاء**) وكذا توابعه الآتية . انتهىٰ منه .

قوله : (**وإن ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة**) في « الكردي » : قال الشارح في « شرح متممة الآجرومية » : (إن ألفاظ التوكيد كلها معارف ؛ بإضافتها إلىٰ ضمير المؤكد ، وما لم يضف منها فهو معرفة بنية الإضافة ، أو بالعلمية الجنسية) انتهىٰ ؛ أي : لما قيل منه : إنها أعلام لمعنى الإحاطة .

قوله : (**معرفة بنية الإضافة**) وهو قول الخليل ، وفيه : أنه غير منصرف ، والإضافة تأبىٰ ذٰلك ، إلا أن يقال : إن الإضافة التي لا تجامع منع الصرف هي اللفظية ، وما هنا ليس كذٰلك .

(تتمة)

أي : هٰذا الكلام الآتي متمم لما قبله بذكر ما بقي منه من متعلقاته ، وهي من

أكَّدوا بعدَ (أجمعَ) بـ (أكتعَ ، فأبصعَ ، فأبتعَ) ، . . . .

أسماء التراجم ، يجرىٰ فيه ما جرىٰ في سائر أسماء التراجم من الإعراب .

(**أكدوا**) أي : نطقت العرب (**بعد** « **أجمع** » بـ « **أكتع** ، **فأبصع** ، **فأبتع** ») قاصدين بها التأكيد ، أو حكمت النحاة بكون هـٰذه الألفاظ مفيدات للتأكيد .

قال الكردي : (أشار بذكرها مقرونة بالفاء إلىٰ وجوب ترتيبها هـٰكذا) انتهىٰ .

قال العليمي : (**قيل** : لا معنىٰ لهـٰذه الكلمات حال الإفراد ؛ مثل : « حسن بسن » ، **وقيل** : « أكتع » مشتق من « حول كتيع » أي : تام ، و« أبصع » بالمهملة من « بصع العرق » أي : سال ، وبالمعجمة من « بضع » أي : روي ، و« أبتع » من « البتع » وهو طول العنق مع شدة مغرزه ، وعلىٰ هـٰذا فليست من التوكيد بالمرادف ، وبه صرح الهندي .

وكلام الرضي يفهم خلافه ؛ لأنه قال : إن التأكيد اللفظي : إما إعادة اللفظ بلفظه ، أو تقويته بموازيه ؛ أي : بمرادفه ، مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمىٰ : إتباعاً ، وهو علىٰ ثلاثة أضرب ؛ لأنه إما يكون للثاني معنىً ظاهر ؛ نحو : ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾(١) ، أو لا يكون له معنىً أصلاً ، بل ضم إلى الأول ؛ لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنىً وإن لم يكن له في حال الإفراد معنىً ؛ نحو : « حسن بسن » ، أو يكون له معنىً بتكلف غير ظاهر ؛ نحو : « خبيث نبيث » ، من نبث الشيء ؛ أي : استخرجه ، وقولهم : « أكتعون أبصعون أبتعون » **قيل** : من القسم الأول ؛ أي : لا معنىً لها مفردة ، **وقيل** : من الثالث . انتهى المقصود منه) .

وفي « المطالب » : قوله : (أكتع) مأخوذ من (تكتع الجلد) : إذا اجتمع وتقلص لحرارة أصابته كحرارة النار ، (وأبتع) من (البتع) وهو طول العنق ، (وأبصع) بالصاد المهملة من (البصع) وهو العرق المجتمع . انتهىٰ منه .

(١) سورة النساء : (٤) .

وبعدَ (جمعاءَ) بـ (كتعاءَ ، فبصعاءَ ، فبتعاءَ) ، وشذَّ مجيءُ ذٰلكَ علىٰ خلافِ هٰذا ، وتُسمَّىٰ توابعَ (أجمعَ) ، . . . .

(و) قوله : (**بعد « جمعاء »**) معطوف علىٰ قوله : (**بعد « أجمع »**) أي : وأكدوا بعد جمعاء (**بـ « كتعاء ، فبصعاء ، فبتعاء »** ، **وشذ**) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم (**مجيء ذٰلك**) المذكور من الألفاظ الثلاثة (**علىٰ خلاف هٰذا**) الترتيب ؛ من تقديم الكتع ، ثم البصع ، ثم البتع ، ومثال ذٰلك الشاذ : كقول بعضهم : (جاء الجيش كله أجمعه أبصعه) ، وقول آخر : (جمع بتع) .

قال الكردي : (قوله : « وشذ مجيء ذٰلك علىٰ خلاف هٰذا » هو مخالف لظاهر عبارة « التسهيل » من التخيير وأولية الأول ، وذهب ابن كيسان إلىٰ عدم اشتراط الترتيب .

قال المصنف في « شرح اللمحة » : وأنا لا أرىٰ أنه لا ترتيب بين « أبصع ، وأبتع » خاصة . انتهى) انتهىٰ منه .

(**وتسمىٰ**) هٰذه الألفاظ الثلاثة : (**توابع « أجمع »**) أي : فلا يؤكد بها إلا وهي مسبوقة بـ (أجمع) ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان ، واستدلوا بنحو قول الشاعر ، وقائله مجهول : (من الرجز)

يا ليتني كنت صبياً مرضعا ... تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

ورده الجمهور : بأنه نادر ، فلا اعتبار به ، و(**الذلفاء**) : وصف لمؤنث (الأذلف) ، مأخوذ من (الذلف) بالتحريك ؛ وهو : صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية ، فسميت به امرأة ، (**حولاً**) أي : عاماً ، (**أكتعاً**) أي : تاماً كاملاً .

والشاهد فيه : (أكتعاً) من حيث إنه أكد (حولاً) من دون أن يأتي قبلها بـ (أجمع) .

وفيه **شاهد آخر** ؛ وهو قوله : (حولاً أكتعاً) حيث أكد النكرة ؛ وهو (حولاً) بـ (أكتعاً) وهو معرفة ، وهو مذهب الكوفيين من جواز توكيدها بالمعرفة إذا كانت

تقولُ : جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ ، أكتعونَ ، أبصعونَ ، أبتعونَ) .

ولا يجوزُ في ألفاظِ التَّوكيدِ القطعُ إلى الرَّفعِ ، ولا إلى النَّصبِ ، ولا عطفُ بعضِها علىٰ بعضٍ ، ولا إتباعُها لنكرةٍ ، . . . .

محدودة ؛ بأن يكون لها أول وآخر معروفان ؛ كـ (يوم ، وشهر ، وعام ، وحول) انتهىٰ من « المطالب » باختصار .

(وتسمىٰ) هـٰذه الألفاظ الثلاثة : (توابع « أجمع ») لأنها لا تذكر إلا بعده ، (تقول) في أمثلتها مرتبة هـٰكذا : (« جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون » ، ولا يجوز في ألفاظ التوكيد) أي : في التي وضعت للتوكيد ؛ وهو : (النفس ، والعين) وما بعدهما من ألفاظ التوكيد المعنوي (القطع) عن متبوعها (إلى الرفع ، ولا إلى النصب) أي : لأنه يشبه قطع الشيء عن نفسه ؛ لاتحاد المؤكد مع المؤكد معنىً ، ويفارق النعت : بأن المقصود منه : المعنىٰ لا الذات ، والمعنىٰ مغاير ، ومن ثم لم يجز القطع في نعت التوكيد ، (ولا عطف بعضها علىٰ بعض) فلا يقال : (جاء زيد نفسه وعينه) ، ولا (قاموا كلهم وأجمعون) ، خلافاً لبعض منهم ابن الطراوة ؛ لأنه أجاز تعاطفها ، وينبغي أن يكون ذٰلك مبنياً في (كل ، وأجمعين) على اختلاف معناهما ، (ولا إتباعها لنكرة) لأنها معارف إما بالإضافة لفظاً ، أو نية ، أو بالعلمية الجنسية علىٰ ما مر فيها .

تنبيه

لا يجوز الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بـ (إما) على الأصح ، وأجاز الفراء : (مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم) ، ولا يجوز أن يكون تابعاً لمحذوف عند المتأخرين ، وأجازه الخليل وسيبويه ؛ كما بينه في (مباحث الحذف) من « مغني اللبيب » انتهىٰ « ياسين » .



بخلافِ النَّعتِ ؛ كما قالَ : (وبخلافِ النُّعوتِ) المُتعدِّدةِ لواحدٍ ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ الفقيهُ ، الكاتبُ ، الشَّاعرُ) يجوزُ أن تتعاطفَ لاختلافِ معانيها ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى . . . ﴾ الآيةَ ، . . . .

وقوله : (**بخلاف النعت**) متعلق بقوله : (ولا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد ، (**ولا عطف بعضها علىٰ بعض ، ولا إتباعها لنكرة**) حالة كونها ملتبسة ، (**بخلاف**) أحكام (**النعت**) فإن النعت يجوز فيه تلك الأحكام المذكورة الممنوعة في التوكيد (**كما قال**) المصنف ، (و) هي ؛ أي : ألفاظ التوكيد (**بخلاف النعوت المتعددة ل**) منعوت (**واحد**) .

مثال النعوت المتعددة : (**نحو**) قولك : (**جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر**) أي : الناثر ، فإن النعوت المتعددة (**يجوز أن تتعاطف**) بعضها علىٰ بعض (**لاختلاف معانيها**) ، ومثال عطف النعوت بعضها علىٰ بعض : (**كقوله تعالىٰ** : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى . . . ﴾) اقرأ (**الآية**) التي بعدها[1] ؛ فإنها معطوف بعضها علىٰ بعض .

قوله : (**وهي بخلاف النعوت المتعددة لواحد**) قال الكردي : (يعني : أن عدمَ جواز العطف والإتباع في ألفاظ التأكيد ومخالفة النعت لها ـ أي : للتأكيدات ـ في ذٰلك . . مفهومٌ من قول المصنف : « بخلاف النعوت المتعددة » ، والجار والمجرور فيه : إما خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « وهو » أي : التأكيد ؛ كما قدره الشارح ، أو خبر لقوله : « المؤكدات » الآتية ، وفي : « تتعاطف » ضمير يعود لهٰذا المبتدأ ؛ لأنه متقدم رتبة) .

والتقدير : والمؤكدات ملتبسة ، بخلاف النعوت المتعددة ، لا يجوز أن تتعاطف تلك المؤكدات ، بخلاف النعوت المتعددة يجوز أن تتعاطف ؛ لاختلاف معانيها ، كقوله تعالىٰ . . . إلىٰ آخره .

---

(١) سورة الأعلىٰ : (١ ـ ٢) .

(ولا يجوزُ أن تتعاطفَ المؤكِّداتُ) بل تُوردُ مُتتابِعةً دونَ فصلٍ ، كما تقدَّمَ ؛ لاتِّحادِ معناها ، فنُزِّلَتْ منزلةَ الشَّيءِ الواحدِ ، وإذا نُعِتَ بمُفرَدٍ وظرفٍ وجملةٍ . . قالَ في « الجامعِ » : فالأرجحُ : أن يُبدأ بالمُفرَدِ فالظَّرفِ فالجملةِ .

(**ولا يجوز أن تتعاطف المؤكدات ، بل تورد متتابعة دون فصل**) بينها بعاطف (**كما تقدم**) بقوله قريباً ، ولا عطف بعضها علىٰ بعض ؛ أي : لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات (**لاتحاد معناها ، فنزلت منزلة الشيء الواحد**) لأنها وإن تعددت فهي عين المؤكد .

قوله : (**بنعوت متعددة لمنعوت واحد**) وأما إذا تعددت لمثنىً أو مجموع ؛ فإن لم يتأتَ التثنية أو الجمع بأن اختلف النعتان أو النعوت ؛ نحو : (جاءني رجلان كاتب وشاعر) ، ونحو : (جاءني رجال فقيه وشاعر وكاتب) . . وجب التفريق بالعطف بالواو خاصة ، وإن تأتى الجمع بينهما أو بينها ؛ بأن اتحد معنى النعت ولفظه . . استغني بالتثنية والجمع عن التفريق المذكور ؛ كـ (جاءني رجلان فاضلان) ، و(جاءني رجال فضلاء) .

(**وإذا نعت**) اسم واحد (**بمفرد**) أي : بنعت مفرد (**وظرف وجملة . . قال**) المصنف (**في « الجامع » : فالأرجح : أن يبدأ**) من تلك النعوت (**بالمفرد ، فالظرف**) ، ثم (**فالجملة**) .

وفي « التسهيل » : بدله : (غالباً) أي : بدل قوله : (فالأرجح) : (غالباً) أي : فالغالب ؛ أي : فالكثير في كلامهم : أن يبدأ بالمفرد ، فالظرف ، فجملة ؛ وذٰلك كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥ ﴾[1] .

ومن غير الغالب : قوله تعالىٰ : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[2] ؛ حيث قدم الجملة على المفرد . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة غافر : (٢٨) .

(٢) سورة الأنبياء : (٥٠) .

(و) المُؤَكِّداتُ (لا يجوزُ أن يتبعنَ نكرةً) مُطلَقاً عندَ البصريِّينَ ؛ لِمَا تقدَّمَ مِنْ أنَّها معارفُ بالإضافةِ . . . .

قال العليمي : (قوله : « فالأرجح أن يبدأ . . . » إلىٰ آخره ، من ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ (١) ، وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب « تلخيص المفتاح » : إنما قدم « من آل فرعون » علىٰ ما بعده ؛ لأنه لو أخر . . لتوهم أنه صلة « يكتم » ، ولم يفد أنه من آل فرعون ؛ لأن الشيء إذا جاء على الأصل . . لا يسأل عنه .

مع أن ما ذكره معترض ؛ كما بيناه في « حواشي شرحه الصغير » .

ومن خلاف هٰذا الترتيب : قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) وجعله بدلاً ضعيف ؛ لأنه مشتق ، وهٰذه حجة على ابن عصفور في قوله : « إن ذٰلك الترتيب واجب » ، وأما : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ (٣) . . فيحتمل أن يكون « مبارك » خبر محذوف ، ولا أدري وجه ذكر هٰذه المسألة في « التوكيد » ، وحقها أن تذكر في « باب النعت » ، لأنها من مباحث النعت خاصة .

قوله : « ولا أن يتبعن نكرة » معطوف علىٰ قوله : « لا يجوز أن تتعاطف ») .

(والمؤكدات لا يجوز) أيضاً **(أن يتبعن)** أي : المؤكدات **(نكرة)** أي : أن تؤكد النكرة بها فيجعلن توابع لها ، فلا يقال : (قام قوم كلهم) ، بخلاف : (قام قوم كرام) أي : فلا يجوز أن يتبعن نكرة **(مطلقاً)** أي : سواء أفاد ذٰلك التأكيد أم لا **(عند البصريين ؛ لما تقدم من أنها معارف بالإضافة)** .

فيه : أن تعريف التابع لا يمنع تبعيته المنكر ولا العكس ؛ كما في البدل ،

---

(١) سورة غافر : (٢٨) .

(٢) سورة المائدة : (٥٤) .

(٣) سورة الأنبياء : (٥٠) .

(وندرَ) قولُهُ :

لَـٰكِـنَّـهُ شَـاقَـهُ أَنْ قِـيـلَ ذَا رَجَـبُ   (يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ)

وأجازَ بعضُ الكوفيّينَ ذٰلكَ مُطلَقاً ، وبعضُهُم إن أفادَتِ النَّكرةُ ، . . . .

فالأولى : التعليل بأن النكرة أحوج إلى النعت منها إلى التأكيد ؛ لأن تأكيدها يرفع توهم عدم الشمول ، ونعتها يرفع الاحتمال عن ذاتها ، فنعتها لتتميز عن غيرها أولىٰ بها من تأكيدها ، ولأن التأكيد كالتتمة للمؤكد ، والمعرفة لا تصلح أن تكون تتمة للنكرة ، ولهٰذا جاز في البدل ؛ لأنه ليس تتمة للمبدل منه ، بل هو المقصود . انتهىٰ « كردي » .

(**وندر**) أي : قلَّ في كلامهم (**قوله**) أي : مثل قول الشاعر ، والبيت قاله عبد الله بن مسلم بن جنوب الهذلي في « مجالس ثعلب » ، ذكر المصنف العجز ، وتمم له الشارح بذكر صدره :   (من البسيط)

(لـٰكـنـه شـاقـه أن قـيـل : ذا رجـب   يـا لـيـت عـدة حـول كـلـه رجـب)

والشوق : هو نزوع النفس وانجذابها إلى الشيء المحبوب لها ، و(**أن قيل**) بالفتح : في محل رفع علىٰ أنه فاعل (شاقه) ، و(يا) في قوله : (يا ليت) : لمجرد التنبيه ، لا للنداء .

والشاهد فيه : قوله : (حول كله) حيث أكد النكرة المحددة المفيدة ؛ وهي (حول) بلفظة (كله) ، وهو سائغ عند ابن مالك والكوفيين ؛ لأن النكرة فيه مخصوصة .

(**وأجاز بعض الكوفيين ذٰلك**) أي : تأكيد النكرة بالمعرفة (**مطلقاً**) أي : سواء أفادت أم لا .

(و) أجاز (**بعضهم**) ذٰلك ؛ وهو الأخفش (**إن أفادت النكرة**) بأن كانت محددة كما هنا ؛ لأن (الحول) محدود الطرفين .

وصحَّحَهُ في « الأوضحِ » .

وقالَ ابنُ مالكٍ : هوَ أَولىٰ بالصَّوابِ ؛ لصحَّةِ السَّماعِ بذٰلكَ ، ولأنَّ مَنْ قالَ : (صمتُ شهراً) قد يُريدُ جميعَهُ ، وقد يُريدُ أكثرَهُ ، ففي قولِهِ احتمالٌ يرفعُهُ التَّوكيدُ ، واستندَ في السَّماعِ إلىٰ شواهدَ مِنْ كلامِ العربِ أوردها ، ومِنَ الواردِ : قولُ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنها : (مَا رأيتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صامَ شهراً كلَّهُ إلَّا رمضانَ) .

(**وصححه**) أي : صحح المصنف هـٰذا القول الأخير (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » .

(**وقال ابن مالك : هو**) أي : هـٰذا القول الأخير (**أولىٰ**) وأحق (**بالصواب**) أي : بالتصحيح من الأول (**لصحة**) ورود (**السماع**) من العرب (**بذٰلك**) أي : بالقول الثاني ؛ كهـٰذا البيت المذكور ، (**ولأن من قال : صمت شهراً**) بلا تأكيد بنحو : كله (**قد يريد جميعه**) أي : جميع الشهر (**وقد يريد أكثره**) أي : أكثر الشهر وأغلبه ، (**ففي قوله**) أي : قول هـٰذا القائل : صمت شهراً (**احتمال**) أي : احتمال صومه جميع الشهر ؛ أي : أكثره (**يرفعه**) أي : يرفع ذٰلك الاحتمال (**التوكيد**) أي : توكيد الشهر بلفظة (كله) .

(**واستند**) ابن مالك (**في السماع**) أي : استدل علىٰ سماعه من العرب (**إلىٰ شواهد**) أي : شواهد كثيرة (**من كلام**) فصحاء (**العرب ، أوردها**) أي : أورد تلك الشواهد وذكرها في بعض كتبه .

(**ومن**) ذٰلك السماع (**الوارد**) في كلامهم : (**قول عائشة**) الصديقة (**رضي الله تعالىٰ عنها**) وأرضاها : (**ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم**) وما علمته أنه (**صام شهراً كله**) أي : جميعه (**إلا**) شهر (**رمضان**) المبارك .

ومنه ـ أي : ومن المسموع من العرب ـ قوله : (من الرجز)

يا ليتني كنت صبياً مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وتحصلُ الفائدةُ : بأن تكونَ النَّكرةُ محدودةً ، والتَّوكيدُ مِنْ ألفاظِ الإحاطةِ ؛ كما في البيتِ ، ومَنْ أنشدَ : (شهراً) ، مكانَ (حولٍ) ، فقد حرَّفَهُ ، قالَهُ في « الأوضحِ » .

إذا بـكـيـت قـبـلـتـنـي أربـعـا   إذاً ظـلـلـت الـدهـر أبـكـي أجـمـعـا

ومنه : قول الآخر : (من مشطور الرجز)

قـد صـرت الـبـكـرة يـومـاً أجـمـعـا

وقوله : (صرت) أي : صوتت ، و(البكرة) للبئر ، أراد : صوتت بكرة البئر ، (يوماً أجمعاً) أي : يوماً من أوله إلىٰ آخره ، أراد : يومي أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة .

والشاهد فيه : (أجمعاً) حيث احتجت به الكوفية علىٰ جواز تأكيد النكرة المحدودة بالمعرفة .

قوله : (**وأجاز بعض الكوفيون مطلقاً**) أي : أفادت النكرة أم لا ، وقول « الأوضح » : (وإذا لم تفد النكرة . . لم يجز باتفاق) مشكل .

(**وتحصل الفائدة : بأن تكون النكرة محدودة**) بأن كان لها ابتداء وانتهاء ؛ كـ (يوم ، وليلة ، وشهر) ، أو كان له مقدار معين ؛ كـ (درهم ، ودينار) .

واقتضىٰ كلام الرضي والشاطبي : أن مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار وإن لم يكن زمناً محدوداً ؛ لأنهما مثلا له بـ (دينار ، ودرهم) .

(و) الحال أن (**التوكيد من ألفاظ الإحاطة ؛ كما في البيت**) المذكور ، (**ومن أنشد « شهراً » مكان « حول » . . فقد حرفه ، قاله في « الأوضح »**) لفساد المعنىٰ ؛ لامتناع أن يكون بعض شهر رجباً وبعضه الآخر غير رجب حتىٰ يتمنىٰ كله رجباً . انتهىٰ « كردي » .



(و) **الثَّالثُ منها : (عطفُ البيانِ) أي : معطوفُ البيانِ ، سُمِّيَ بذٰلكَ ؛ لأَنَّهُ تكرارٌ لزيادةِ بيانٍ ، فكأَنَّكَ رددتَهُ علىٰ نفسِهِ ، ولَمْ يحتجْ إلىٰ حرفٍ ؛ لأَنَّهُ عينُ الأَوَّلِ .**

---

٨١ ـ باب عطف البيان

(**والثالث منها : عطف البيان) والعطف لغة** : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف والإعراض عنه ، يقال : عطفت من مكة إلىٰ داري بعد قضاء نسكي ؛ أي : رجعت منها إليها ، وإنما أطلق على التابع المخصوص ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني في عطف البيان إن كان الثاني معرفة ؛ نحو : (من مشطور الرجز)

أقـســم بـالله أبــو حــفــص عــمــر

أو خصصته بالثاني إن كان نكرة ؛ نحو : ﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[1] .

فمعنىٰ عطف البيان : (**أي : معطوف البيان**) بين المعطوف عليه ؛ بتوضيحه إن كان معرفة ، أو بتخصيصه إن كان نكرة .

(**سمي**) أي : لقب ذٰلك المعطوف (**بذٰلك**) أي : باسم البيان (**لأنه**) أي : لأن الثاني (**تكرار لزيادة بيان**) ووضوح للأول ، (**فكأنك رددته**) أي : رددت الأول وكررته (**علىٰ نفسه**) أي : بنفس الأول ولفظه ، (و) لذٰلك ؛ أي : ولأجل كونه كتكرار الأول (**لم يحتج إلىٰ**) واسطة (**حرف**) عطف كعطف النسق ، وإنما لم يحتج إلىٰ واسطة حرف (**لأنه**) أي : لأن الثاني (**عين الأول**) أي : عين الأول في المعنىٰ بإيضاحه أو تخصيصه .

قال العليمي : (وأشار الشارح بهٰذا التفسير إلىٰ أن العطف مصدر بمعنى : اسم المفعول ، وقد يقال : إنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص ، فلا حاجة إلىٰ تأويله) .

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (١٦) .

(وهوَ : تابعٌ مُوضِّحٌ) لمتبوعِهِ إن كانَ معرفةً ، (أو مُخصِّصٌ) له إن كانَ نكرةً ؛ كالنَّعتِ ، لٰكنَّهُ مُخالِفٌ له في أنَّهُ (جامدٌ غيرُ مؤوَّلٍ) بمُشتقٍّ ، . . . .

(وهو) أي : **عطف البيان في اصطلاح النحاة** : اسم (**تابع**) لما قبله في إعرابه (**موضح لمتبوعه إن كان**) متبوعه (**معرفة**) ، **والتوضيح** : رفع الاشتراك وإزالته في المعارف ؛ كما تقدم مثاله آنفاً .

قال العليمي : (هٰذا هو الغالب فيه ، وقد يكون للمدح ، ففي « الكشاف » : أن « البيت الحرام » في قوله تعالىٰ : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ (١) عطف بيان للكعبة علىٰ جهة المدح ، وذهب جماعة إلىٰ أنه يكون للتوكيد في قوله : (من مشطور الرجز)

يــا نــصــر نــصــر نــصــراً

وتبعهم المصنف في « شرح الشذور ») انتهىٰ .

وفي « التتمة » : قولهم : (فعطف البيان) من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ، و(البيان) : اسم مصدر لـ (بين) الرباعي ؛ بمعنى : اسم الفاعل ، **والمعنىٰ** : فالمعطوف المبين لما قبله بتوضيحه إن كان معرفة ، أو بتخصيصه إن كان نكرة ، أو من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ أي : فالمعطوف المسمىٰ بالبيان هو الاسم الموضح لمتبوعه إن كان معرفة ، (**أو**) الـ (**مخصص له إن كان نكرة**) فلا يكون فعلاً حالة كونه (**كالنعت**) الحقيقي في إيضاح متبوعه أو تخصيصه ، (**لٰكنه**) أي : لٰكن عطف البيان (**مخالف له**) أي : للنعت (**في أنه**) أي : في أن عطف البيان (**جامد غير مؤول بمشتق**) .

قال في « التسهيل » : (وقد يكون عطف البيان مشتقاً بمنزلة الجامد) بأن كان في أصله صفة ، فصار علماً بالغلبة ؛ كـ (الرحمٰن ، والرحيم ، والصعق) ، فيكفي جموده ظاهراً وإن كان مما يمكن تأويله بمشتق .

---

(١) سورة المائدة : (٩٧) .

وقد تقدَّمَ معنى التَّوضيحِ والتَّخصيصِ .

وخرجَ بقولِهِ : (مُوضِّحٌ أو مُخصِّصٌ) : بقيَّةُ التَّوابعِ غيرِ النَّعتِ ، وبما بعدَهُ النَّعتُ .

(فيُوافقُ متبوعَهُ) . . . .

والفرق بينه وبين النعت وإن اشتركا في توضيح متبوعهما وتخصيصه : أن النعت يوضح باعتبار المعنىٰ ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، فهٰذا هو الفرق بينهما .

وبهٰذا يعلم : أن النعت يدل علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كالمدح أو الذم مثلاً مما سبق ، وعطف البيان لا يدل علىٰ معنىً في متبوعه ، بل يدل علىٰ ذاته ؛ كما سيأتي مثال ذٰلك في المتن قريباً .

(**وقد تقدم**) بيان (**معنى التوضيح والتخصيص**) في (باب النعت) ، وبقولنا قريباً في هٰذا الباب .

(**وخرج بقوله**) أي : بقول المصنف : (« **موضح ، أو مخصص** » : **بقية التوابع غير النعت**) .

(و) خرج (**بما بعده**) أي : بما بعد قوله : (موضح أو مخصص) ، **وذٰلك** قوله : (جامد غير مؤول بمشتق) يعني : خرج بقوله : (جامد غير مؤول) : (**النعت**) لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به .

وإنما اشترط كون عطف البيان جامداً غير مؤول بمشتق ؛ **لأن المقصود منه** : بيان ذات متبوعه ، لا بيان معنىً فيه ، وذٰلك حاصل بالجامد ، فلا حاجة إلىٰ كونه مشتقاً أو مؤولاً بمشتق .

وإنما اشترط كون النعت مشتقاً أو مؤولاً به ؛ **لأن المقصود منه** : الدلالة علىٰ معنىً في متبوعه ، والجامد لا دلالة له علىٰ ذٰلك بالوضع .

قوله : (**فيوافق**) عطف البيان (**متبوعه**) قال العليمي : (الفاء فيه : للتفريع علىٰ

في أربعةٍ مِنْ عشرةٍ أشياءَ تقدَّمَتْ في النَّعتِ (ک) :

(أَقْسَمَ بِٱللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)

كونه كالنعت ؛ بناء علىٰ أن المتبادر من النعتِ النعتُ الحقيقي وتوافقه فيها ـ أي : في أربعة من عشرة ـ لازم إلا لعارض ؛ ككونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ كـ « فعول ، وفعيل » نحو : صبور ، وجريح) .

أي : فيوافق متبوعه (**في أربعة من عشرة أشياء تقدمت في النعت**) الحقيقي ؛ بأن كان متبوعه معرفة ، أي : يوافقه في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والخفض ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع .

مثال موافقة عطف البيان لمتبوعه في أربعة من عشرة : (ک) قول عبد الله بن كيسبة ؛ بفتح الكاف ، وسكون التحتية ، بعدها سين ، فباء موحدة ، كما في « شواهد ابن عقيل » أي : كقول عبد الله المذكور : (من مشطور الرجز)

(**أقسم بالله أبو حفص عمر**) ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

والمشطور من البيت : ما ذهب نصفه ، **والمنهوك** : ما ذهب ثلثاه ؛ كما هو كذٰلك في محله .

اللغة : (**أقسم**) : حلف ، (**أبو حفص**) : كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه ، **والنقب** ـ بفتح النون والقاف ـ : رقة خف البعير ، **والدبر** ـ بفتحتين ـ : مصدر (دبر) بكسر الموحدة ، من باب (فرح) : إذا حصلت جراحة في وسط ظهره .

وسبب هٰذا الشعر : أن قائله أتىٰ عمر بن الخطاب في زمن خلافته رضي الله عنه فقال : إن أهلي بعيد ، وإني علىٰ ناقة عجفاء نقباء واستحمله ، فظنه كاذباً ، فقال :

فعمرُ : عطفُ بيانٍ لأبي حفصٍ ، ذُكِرَ لإيضاحِهِ ، وقد تبعَهُ في الرَّفعِ والإفرادِ ، والتَّذكيرِ والتَّعريفِ ، (وهـٰذا خاتمٌ حديدٌ) فحديدٌ : عطفُ بيانٍ لخاتمٍ ، ذُكِرَ لتخصيصِهِ ، وقد تبعَهُ في الثَّلاثةِ الأُوَلِ والتَّنكيرِ .

وأفهمَ كلامُهُ : ....

(كذبت) ، وأبىٰ أن يحمله ، وحلف علىٰ ذٰلك ، فانطلق وحمل بعيره ، ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره : (أقسم بالله . . .) إلىٰ آخره ، وعمر مقبل من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : فاغفر له اللهم إن كان فجر . . قال اللهم صدق ، حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : (ضع عن راحلتك) ، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء ، فحمله علىٰ بعير ، وزوده وكساه .

والشاهد في قوله : (عمر) فإنه عطف بيان عن قوله : (أبو حفص) ، ووافق متبوعه فأوضحه بقوله : (عمر) ، ووقوع عطف بيان موضحاً هو الأغلب في كلامهم ؛ كما قال الشارح : (**ف « عمر »** : **عطف بيان لـ « أبي حفص »** ، **ذكر**) ه (**لإيضاحه ، وقد تبعه**) أي : وقد تبع عمر أبا حفص (**في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف**) .

(و) مثال عطف البيان المشبه للنعت في تخصيص متبوعه إن كان متبوعه نكرة : قولهم : (**« هـٰذا خاتم حديد »** ، **ف « حديد »** : **عطف بيان لـ « خاتم »** ، **ذكر**) لفظ : حديد (**لتخصيصه**) أي : لتخصيص (خاتم) بالحديد ، (و) الحال أن الحديد (**قد تبعه**) أي : قد تبع الخاتم (**في الثلاثة الأول**) بضم الهمزة وفتح الواو المخففة : جمع أولىٰ ؛ يعني : رفعه وإفراده وتذكيره ، (و) في (**التنكير**) لأنه كالنعت السببي ، وإنما قيد الشارح إعرابه بالرفع ؛ لأنه يجوز نصب (حديد) علىٰ أنه تمييز لـ (خاتم) ، وجره بإضافة (خاتم) إليه .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف ؛ حيث قال : (فيوافق متبوعه في أربعة من عشرة) ، ولم يقيده بالحقيقي ، ثم مثل له بمثالين ، ثانيهما يشبه النعت السببي :

أنَّ عطفَ البيانِ لا يُخالفُ متبوعَهُ تعريفاً وتنكيراً ، وأنّـهُ يكونُ في النَّكراتِ ، ومنعَ بعضُهُم ذٰلكَ ، وخصَّهُ بالمعارفِ ، وأوجبَ البدليَّةَ فيما استندَ إليهِ المُجيزُ ؛ محتجّاً . . .

(أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً ، وأنه يكون في النكرات) لاشتراطه موافقته له في ذٰلك ؛ أي : في أربعة من عشرة مطلقاً .

قوله : (**لا يخالف متبوعه** . . .) إلىٰ آخره ، خلافاً للزمخشري في : ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ (١) ؛ حيث جعل (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات) ، **والصواب** : منها أو بعضها مقام إبراهيم .

قوله : (**ومنع بعضهم ذٰلك**) وهم جمهور البصريين ، وفي « شرح اللمحة » : وعن البصريين : أنه ومتبوعه لا يكونان إلا معرفتين ، والصحيح خلافه . انتهىٰ .

ولهٰذا قال : إن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات ، فكما يكون **النعت** ومتبوعه معرفتين في نكرات . . كذٰلك عطف البيان ومتبوعه .

وأفهم تخصيص الشارح الخلاف بهٰذا : أن ما قبله مجمع عليه ، وهو كذٰلك ، خلافاً للزمخشري ؛ كما مر .

قوله : (**وخصه**) أي : وخص ذٰلك البعض عطف البيان (**بالمعارف** ، **وأوجب**) ذٰلك البعض (**البدلية**) أي : بدلية الثاني عن الأول (**فيما**) أي : في أمثلة (**استند إليه المجيز**) أي : مجيز وقوع عطف البيان في النكرات ؛ من نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ (٢) بتنوين (كفارة) ورفع (طعام) ، ونحو : ﴿ شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ ﴾ (٣) ، ومن نحو : ﴿ مَّآءٖ صَدِيدٖ ﴾ (٤) ، حالة كون ذٰلك المجيز (**محتجاً**)

---

(١) سورة آل عمران : (٩٧) .

(٢) سورة المائدة : (٩٥) .

(٣) سورة النور : (٣٥) .

(٤) سورة إبراهيم ﷺ : (١٦) .

بأنَّ البيانَ بيانٌ كاسمِهِ ، والنَّكرةُ مجهولةٌ ، والمجهولُ لا يُبيِّنُ المجهولَ ، ودُفِعَ : بأنَّ بعضَ النَّكراتِ قد يكونُ أخصَّ مِنْ بعضٍ ، والأخصُّ يُبيِّنُ غيرَهُ .

(ويُعربُ بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ) . . . .

أي : مستدلاً (**بأن**) عطف (**البيان بيان**) أي : مبين لمتبوعه (**كاسمه**) أي : كما أن اسمه بيان في لفظه ، (**والنكرة مجهولة ، والمجهول**) أي : والتابع للمجهول في نفسه (**لا يبين**) المتبوع (**المجهول**) .

قوله : (**بأن البيان بيان**) قال الكردي : (أي : إن البيان الاصطلاحي معناه : البيان والكشف) .

(**ودفع**) احتجاج هـٰذا المجيز بأن النكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول : (**بأن بعض النكرات قد يكون أخص**) أي : أقل ماصدق (**من بعض ، والأخص**) أي : والبعض الأخص (**يبين غيره**) أي : يخصص غير الأخص ؛ كما في قولك : (جاءني رجل كريم عالم) لأن (الكريم) خص الرجل الأعم للكريم والبخيل بالكريم ، و(العالم) خص الكريم العام للعالم والجاهل بالعالم .

(**ويعرب**) عطف البيان (**بدل كل من كل**) أي : يجوز إعراب ما يصح كونه عطف بيان إذا قصد به ما يقصد بالأول إعراب بدل كل من كل ؛ لأن عطف البيان من حيث هو يعرب بدل كل من كل ، لاختلاف جهتيهما ؛ لأن المقصود في الأول ـ أي : في عطف البيان ـ الأول ؛ أي : المتبوع ، وفي الثاني ـ أي : في البدل ـ الثاني ؛ أي : التابع ؛ إذ المبدل منه في حكم الطرح ، ولصلاحية وقوع أحدهما موقع الآخر في غالب الموارد ؛ أي : الكلمات .

قال الرضي : (لم يظهر لي إلى الآن فرق بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرىٰ عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه) انتهىٰ .

لِمَا فيهِ مِنْ تقريرِ معنى الكلامِ وتوكيدِهِ ؛ لكونِهِ علىٰ نيَّةِ تكرارِ العاملِ ، وذٰلكَ مطَّردٌ (إن لَمْ يمتنعِ) الاستغناءُ عنهُ ، أو (إحلالُهُ محلَّ الأوَّلِ) فإنِ امتنعَ ذٰلكَ . . تعيَّنَ كونُهُ عطفَ بيانٍ ؛ كقولِكَ : (هندٌ قامَ زيدٌ أخوها) ، فأخوها : عطفُ بيانٍ علىٰ زيدٍ لا بدلٌ ؛ لأنَّ البدلَ في نيَّةِ تكرارِ العاملِ ، فهوَ مِنْ جملةٍ . . . .

وهو ـ أي : اتحاد البدل وعطف البيان ـ من بعض تفرداته ؛ أي : مما تفرد به الرضي . انتهىٰ « كردي » .

(**لما فيه**) أي : لما في البدل (**من تقرير**) ه وإثباته (**معنى الكلام وتوكيده**) أي : توكيد الكلام (**لكونه علىٰ نية تكرار العامل ، وذٰلك**) أي : كون البدل علىٰ نية تكرار العامل (**مطرد**) شائع بين النحاة .

وقوله : (**لما فيه**) أي : لما في البدل ، وفيه : توجيه لتصحيح المعلل .

وقوله : (**علىٰ نية تكرار العامل . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فكان البدل في المعنىٰ كعطف البيان الذي كرر لزيادة بيان . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إن لم يمتنع الاستغناء عنه**) أي : عن المبدل عنه ، بأن يجوز الاستغناء ؛ أي : يجوز أن يعرب عطف البيان بدل كل من كل إن لم يمتنع الاستغناء عنه ؛ أي : عن المبدل منه ، (**أو**) لم يمتنع (**إحلاله**) أي : إحلال البدل (**محل الأول**) أي : محل المبدل منه ؛ بأن يجوز إحلاله محله ، (**فإن امتنع ذٰلك**) أي : امتنع الاستغناء عن المبدل عنه ، أو إحلاله محل الأول ، وعبارة الكردي : قوله : (**فإن امتنع ذٰلك**) أي : المذكور من الأمرين ؛ أي : امتنع الاستغناء عنه ، أو امتنع إحلاله محل الأول . . (**تعين كونه عطف بيان**) .

مثال امتناع الاستغناء عنه : (**كقولك : « هند قام زيد أخوها »** ، فـ « **أخوها** » : **عطف بيان علىٰ « زيد »** ، **لا بدل**) عنه (**لأن البدل في نية تكرار العامل**) فإذا قلت : لغرض تكرار العامل : قام أخوها . . (**فهو**) أي : قولك : قام أخوها (**من جملة**

أُخرىٰ ، فتخلو الجملةُ المُخبرُ بها عن رابطٍ لها بالمُبتدَأ ، و(كقولِهِ) أيِ : الشَّاعرِ :

(أَنَا ٱبْنُ ٱلتَّارِكِ ٱلْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) عَلَيْهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فـ (بِشْرٍ) : عطفُ بيانٍ على البكريِّ ، لا بدلٌ ؛ إذ لا يحلُّ محلَّهُ ؛ لأنَّهُ يستلزمُ إضافةَ الوصفِ المُفرَدِ المقرونِ بـ (أل) إلى الخالي عنها ، وعنِ الإضافةِ لتاليها ، . . . .

أخرىٰ) مستقلة ، لا حاجة في إفادتها إلىٰ جملة : (هند قام زيد) (**فتخلو الجملة المخبر بها**) عن هند ؛ وهي جملة : قام زيد (**عن رابط**) يربط (**لها بالمبتدأ**) وهو (هند) ، فيتعين كون (أخوها) عطف بيان ، لا بدلاً ؛ لعدم استغناء الجملة الأولىٰ عن لفظ (أخوها) لأجل رابط متصل به .

(و) مثال امتناع حلول الثاني محل الأول : (**كقوله ؛ أي : الشاعر**) : (من الوافر)

(أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا)

والبيت للمرار ـ بفتح الميم وتشديد الراء الأولىٰ ـ الأسدي ، في « ديوانه » .

والشاهد فيه : (البكري بشر) حيث جاء (بشر) عطف بيان لـ (البكري) ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ؛ لأن (بشر) مجرد من (أل) ، ولا يجوز مجيء (التارك) المضاف إلىٰ (بشر) مقترناً بـ (أل) حين جاء المضاف إليه مجرداً عن (أل) وهو (بشر) .

قال العليمي : (قوله : « عليه الطير » عليه : متعلق بـ « وقوعاً » ، و« الطير » : مبتدأ ، وجملة « ترقبه » : خبره ، والجملة حال من « بشر » ، و« وقوعاً » : مفعول له ؛ أي : ترقبه لأجل الوقوع عليه) انتهىٰ .

(**فـ « بشر » : عطف بيان على « البكري » ، لا بدل**) منه ؛ أي : من البكر (**إذ لا يحل**) بشر (**محله**) أي : محل البكري (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يستلزم**) ويثبت ؛ أي : علىٰ حلول محله (**إضافة الوصف المفرد المقرون بـ « أل »**) وهو التارك ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل (**إلى الخالي عنها**) أي : عن أل (**وعن الإضافة لتاليها**) أي : لتالي (أل) وهو (بشر) لأنه حينئذ في تقدير : التارك بشر ،

وهوَ غيرُ جائزٍ ؛ كما تقدَّمَ ، . . . .

فلا يجوز ؛ لأنه كالضارب زيد ، (وهو) أي : إضافة الوصف المفرد المقرون بـ (أل) إلى الخالي عنها وعن الإضافة لتاليها (**غير جائز**) في استعمالاتهم (**كما تقدم**) عدم جواز ذٰلك في (باب اسم الفاعل) .

قال الكردي : (قوله : « لأنه يستلزم . . . » إلىٰ آخره ؛ لكون البدل علىٰ نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : التارك بشر ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل .

قوله : « إضافة الوصف المفرد المقرون بأل » وهو هنا : « التارك » ، ووصفه بالإفراد ؛ لجواز إضافة المثنىٰ أو المجموع المقرونين بـ « أل » ، « إلى الخالي منها » نحو : « الضاربا ، أو الضاربو رجل » كما مر في « باب الإضافة » ، « وعن الإضافة لتاليها » أي : عن الإضافة لاسم يتلو « أل » ، بأن يكون مدخولاً لها ؛ كما في : « الضارب رأس الرجل » « وهو غير جائز » خلافاً للفراء .

قوله : « كما تقدم » أي : في إعمال اسم الفاعل .

وهٰذا البيت لمرار ـ بفتح وشد ـ الأسدي .

وقوله : « عليه الطير » وهو ثاني مفعولي « التارك » ، إن ألحقنا « ترك » بـ « صير » ، وإلا فهو حال من « بشر » ، وجملة « ترقبه » : حال من « الطير » إن كان فاعلاً لقوله : « عليه » ، وإن جعلناه مبتدأ . . فحال من الضمير المستكن في « عليه ») انتهىٰ « كردي » .

قال العلامة العيني في « شرح شواهد الأشموني » : (وهٰذا البيت قاله المرار الأسدي من « الوافر » ، **والشاهد في** : (بشر) فإنه عطف بيان من (البكري) ، وليس ببدل منه ؛ لأنه في حكم تنحية المبدل منه وطرحه ، فيكون « التارك » داخلاً علىٰ « بشر » ، ولا يجوز عندهم : « التارك بشر » كما لا يجوز : « الضارب زيد » .

وهو : بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه ، يقول : أنا ابن الذي ترك

(وقولِهِ) :

(أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا) أُعِيذُكُمَا بِٱللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ؛ وذلك لأنها تتناول منه ما دام به رمق .

و« الطير » : مبتدأ ، و« ترقبه » : خبره ، والجملة حال من « البكري » ، و« عليه » : يتعلق بـ « وقوعاً » المنصوب على التعليل ؛ أي : ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه) انتهىٰ منه .

(و) كـ (قوله) أي : كقول طالب بن أبي طالب من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرثي أصحاب القليب ؛ قليب بدر من قريش : (من الطويل)

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا)

ومن تلك القصيدة : قوله أيضاً :

فما إن جنينا من قريش عظيمة سوىٰ أن حمينا خير من وطئ التربا

وقوله : (**أعيذكما بالله**) يروىٰ بدله : (سألتكما بالله لا تحدثا حرباً) .

وقوله : (**أن تحدثا**) أي : من أن تحدثا ، و(أن) : مصدرية ، و(حرباً) : مفعول (تحدثا) أي : أعيذكما بالله من إحداثكم الحرب .

والشاهد فيه : (عبد شمس ونوفلاً) فإنه يتعين في (عبد شمس) العطف البياني ، و(نوفلاً) : عطف نسق ، ولا يجوز في (عبد شمس) أن يعرب بدلاً ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل ، لأنه إذ كان بدلاً عن (أخوينا) . . فـ (نوفل) : معطوف عطف نسق علىٰ (عبد شمس) ، فيبنىٰ (نوفل) حينئذ على الضم ؛ لأنه مفرد معرفة ، والرواية المتواترة في البيت بنصب (نوفل) ، فلا يكون حينئذ بدلاً عن (أخوينا) علىٰ طريق عطفه علىٰ (عبد شمس) لأنه من مفرد العلم .

قال الكردي : (قوله : « أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً » البيت لطالب بن

فـ (عبدَ شمسٍ ، ونوفلاً) : عطفا بيانٍ علىٰ (أخوينا) لا بدلانِ ؛ لأنَّهُما لو كانا كذٰلكَ . . لكانا في تقديرِ حرفِ النِّداءِ ، فيلزمُ ضمُّ نوفلٍ ؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ معرفةٌ .

وممَّا يمتنعُ إحلالُهُ محلَّ الأوَّلِ ؛ نحوُ : (يا زيدُ الحارثُ) ، و(يا أيُّها الرَّجلُ زيدٌ) ، و(خالدٌ أفضلُ النَّاسِ ؛ الرِّجالِ والنِّساءِ) .

أبي طالب) . (فـ « **عبد شمس ، ونوفلاً** » : **عطفا بيان علىٰ** « **أخوينا** » ، **لا بدلان**) منه (**لأنهما لو كانا كذٰلك**) أي : بدلين منه . . (**لكانا في تقدير حرف النداء**) لما ذكر من أن البدل علىٰ نية تكرار العامل معه ، (**فيلزم ضم** « **نوفل** » **لأنه مفرد معرفة**) فلما امتنعت البدلية فيه لذٰلك ـ أي : للزوم الضم فيه ؛ لكونه مفرداً معرفة ـ . . امتنعت البدلية في (عبد شمس) أيضاً ؛ لأن المتعاطفين في حكم شيء واحد .

(**ومما يمتنع**) فيه (**إحلاله محل الأول**) أي : محل المبدل منه : (**نحو**) قولك : (**يا زيد الحارث**) لأن ما فيه (أل) لا ينادىٰ إلا مع (أي) ، أو لفظ الجلالة : (يا اللهم) ، أو علماً محكياً من جملة ، (و) نحو : (**يا أيها الرجل**) غلام (**زيد**) لأن صفة (أي) يجب أن تكون مقرونة بـ (أل) ، وبنصب (غلام) ، فيجب كون (الحارث) في الأول عطف بيان لـ (زيد) ، نصب أو رفع ، ولا يجوز إبداله منه ؛ إذ لو نوىٰ إحلاله محله . . لرفع ؛ لأن (الرجل) هنا واجب الرفع ؛ لكونه صفة لـ (أي) ، ولأن تابع المنادى المضموم المضاف ذٰلك التابع ، يجب نصب ذٰلك التابع ، ومن هٰذا الثاني قولهم : (يا أيها الفارسي ذا الجمة) .

(**و**) مما يمتنع فيه إحلاله محل الأول : (**خالد أفضل الناس الرجال والنساء**) وذٰلك لأنه لو نوىٰ إحلال (الرجال) محل (الناس) . . لنوىٰ ذٰلك في (النساء) أيضاً ؛ لمكان العطف ، فيكون التقدير : خالد أفضل النساء ، وذٰلك لا يجوز ؛ لما مر في (أفعل) التفضيل : أنه إذا قصد به الزيادة علىٰ من أضيف إليه . . اشترط أن يكون منهم : وخالد ليس من النساء .

تنبيهٌ

تَعيُّنُ عطفِ البيانِ فيما ذُكِرَ مبنيٌّ علىٰ أنَّ البدلَ لا بُدَّ أن يكونَ صالحاً للإحلالِ محلَّ الأَوَّلِ .

قالَ المُصنِّفُ في « حاشيتِهِ على التَّسهيلِ » : وفيهِ نظرٌ ؛ لأَنَّهُم يغتفرونَ في الثَّواني ما لا يغتفرونَ في الأوائلِ ، وقد أجازوا في : (إنَّكَ أنتَ) كونَ (أنتَ) توكيداً ، وكونَهُ بدلاً ، مَعَ أَنَّهُ . . . .

قال في « التصريح » هنا : (ومن ثم خطئ من قال : أنا أشعر الإنس والجن) انتهىٰ « كردي » .

(تنبيه)

أي : هٰذا الآتي كلام منبه للغافل علىٰ ما ألقي إليه ليصغيه : (**تعين عطف البيان فيما ذكر**) أي : في المواضع التي ذكرناها من قولنا : (امتنع إحلاله محل تعين عطف البيان . . .) إلىٰ هنا (**مبني**) أي : مفرع (**على**) القول : بـ (**أن البدل لا بد**) له من (**أن يكون صالحاً للإحلال محل الأول**) أي : محل المبدل منه .

قال العليمي : (وهٰذا لا يظهر في نحو : « هند قام زيد أخوها » ، وإنما وجهه : عدم الاستغناء ؛ كما مر هناك) .

لٰكن (**قال المصنف**) أي : مصنف « القطر » يعني : ابن هشام الأنصاري (**في « حاشيته على التسهيل »** : وفيه) أي : في اشتراط إحلاله محل الأول (**نظر**) أي : بحث واعتراض ، وإنما قلنا : فيه نظر (**لأنهم يغتفرون**) ويسامحون (**في الثواني**) أي : في ثواني الكلام وتوابعه (**ما لا يغتفرون**) ولا يسامحون (**في الأوائل**) أي : في أوائل الكلام وأصوله ، (**وقد أجازوا**) أي : أجاز النحاة أيضاً (**في**) قولك : (« **إنك أنت** » **كون**) كلمة (« **أنت** » ، **توكيداً**) لاسم (إن) ، (**وكونه**) أي : وكون أنت (**بدلاً**) من اسم (إن) ، والظرف في قوله : (**مع أنه**) متعلق بـ (أجازوا) أي :

لا يجوزُ : (إنَّ أنتَ) .

وقالَ أبو سعيدٍ عليُّ بنُ مسعودٍ في كتابِهِ « المُستوفىٰ » : أَولىٰ ما يُقالُ في : (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ) ، أنَّ زيداً بدلٌ مِنَ الرَّجلِ ، ولا يلزمُ أن يجوزَ : (نِعْمَ زيدٌ) .

أجازوا ذٰلك مع أنه ؛ أي : مع أن الشأن والحال (**لا يجوز**) عندهم أن يقال : (**إن أنت**) لعدم جواز الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكان اتصاله ؛ لأن مبنى الضمير على الاختصار .

قوله : (**لأنهم يغتفرون في الثواني** . . .) إلىٰ آخره ، قضيته : جواز نصب البدل المفرد إذا تبع منادىً منصوباً ؛ لأن أصل البدل من الثواني ، وهٰذا يرد قولهم : (إن البدل في النداء كالمستقل) ، فإن خص الجواز بالمعطوف على البدل . . أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه ، مع جريان المعنى الذي نظر إليه فيهما ، إلا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل ؛ لتعدد مرتبة التبعية فيه ، لأنه تابع التابع . انتهىٰ « عليمي » .

ترجمة علي بن مسعود

(**وقال أبو سعيد علي بن مسعود**) بن محمود بن الحكم الفرخان ، القاضي كمال الدين ، أبو سعيد ، صاحب « المستوفىٰ في النحو » ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وسماه هٰكذا ابن مكتوم في « تذكرته » ، كذا في « بغية الوعاة » للسيوطي .

(**في كتابه : « المستوفىٰ »**) أي : « المستوفىٰ في النحو » : (**أولىٰ ما يقال في : « نعم الرجل زيد »**) وهٰذا الكلام إلىٰ قوله : (قال الرازي) من كلام أبي سعيد ؛ أي : أولىٰ ما يقال فيه ، وأحقه وأحراه بالقبول : (**أن « زيداً » بدل من « الرجل »** ، **ولا يلزم**) أي : لا يلزم ولا يثبت من بدليته من الرجل (**أن يجوز**) القول : (**نعم زيد**) بحذف (الرجل) علىٰ أنه مبدل منه في نية الطرح ؛ لعدم الاستغناء ، لأنه فاعل (**نعم**) ، فهو عمدة الكلام .

وقالَ الإمامُ الرَّازيُّ : وهٰذا الاستثناءُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ المبدلَ منهُ ليسَ مُهدراً بالكلِّيَّةِ ؛ لأنَّـهُ قد يُحتاجُ إليهِ لغرضٍ آخرَ ؛ كقولِكَ : (زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً) ، فلو أسقطتَهُ . . لَمْ يصحَّ كلامُكَ ، وعليهِ الرَّضيُّ والسَّعدُ التَّفتازانيُّ ، وقد ذكروا فرقاً آخرَ بينَ البيانِ والبدلِ يُطلَبُ مِنَ المطوَّلاتِ .

وفي النسخ هنا زيادة : (ومذهب سيبويه : أن المبدل منه في حكم الطرح ، والبدل هو المعتد به) ، كذا في بعض النسخ .

(**وقال الإمام الرازي**) تأييداً لكلام أبي سعيد هٰذا ؛ أي : وقال الإمام الرازي : (**وهٰذا الاستثناء**) الذي أشار إليه المصنف بقوله : إن لم يمتنع إحلاله محل الأول (مبني) أي : مفرع (**على**) القول : بـ (**أن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية**) أي : غير معتبر بالكلية ؛ أي : بالنسبة إلى البدل وإلىٰ غيره (**لأنه**) أي : لأن المبدل منه (**قد يحتاج إليه لغرض آخر**) بأن كان مرجعاً لضمير مذكور بعده .

مثال الاحتياج إليه لغرض آخر : (**كقولك** : « **زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً** » ، **فلو أسقطته**) أي : أسقطت (زيداً) وحذفته . . (**لم يصح كلامك**) المذكور بعده ، لفقدان مرجع ضمير غلامه ، (**وعليه**) أي : وعلىٰ ما قاله الرازي من أن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية (**الرضي** ، **والسعد**) أي : جرىٰ سعد الدين (**التفتازاني**) علىٰ ما قاله الرازي : من أن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية ؛ أي : وإن كان مستغنىً عنه بالنسبة إلى البدل فإنه قد يحتاج إليه لغرض لا يصح الكلام إلا بذكره ؛ ككونه مفسراً للضمير المذكور بعده ، كما في المثال الذي ذكره الشارح .

(**وقد ذكروا**) أي : ذكر النحاة (**فرقاً آخر**) أي : فروقاً كثيرة (**بين**) عطف (**البيان والبدل**) ينبغي أن (**يطلب من المطولات**) من كتب النحو ؛ كـ « المغني » و« شرح التصريح » ، فسيأتي بعضها فيما سنذكره في آخر الباب إن شاء الله تعالىٰ .

وعبارة الكردي : قوله : (**وقال أبو سعيد . . .**) إلىٰ آخره ، هٰذا الكلام إلىٰ آخر

. . . .

الباب ساقط من بعض النسخ ، وهو برمته مأخوذ من « التصريح » ، وهو إلىٰ قوله : (لم يصح الكلام) من تتمة ما قال المصنف في الحاشية المذكورة ؛ تقوية لنقله المذكور .

قوله : (**وقال الإمام الرازي**) هو الفخر الرازي .

قوله : (**وهـٰذا الاستثناء**) أي : الذي أشار إليه المصنف بقوله : (إن لم يمتنع إحلاله محل الأول) .

قوله : (ليس مهدراً بالكلية) بالدال المهملة ؛ أي : ملغىً ؛ وهـٰذا هو الذي صححه في « التسهيل » ؛ حيث قال : (والكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون في حكم الملغى) انتهىٰ .

ويشهد لذٰلك قوله : (من الكامل)

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

حيث اعتد القائل بالمبدل منه ، وإلا لقال : (تركا) .

قوله : (**كقولك : زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً**) زاد : (صالحاً) إذ به تتم الفائدة ، ولأنه الموطئ لتصحيح وقوع موصوفه بدلاً ؛ كما في الحال في قوله : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [1] ، وفي النعت في نحو : (لا ماء ماء بارداً) .

قوله : (**فلو أسقط**) أي : المبدل منه ؛ وهو هنا : (غلامه) .

قوله : (**لم يصح كلامك**) لعدم الرابط بين المبتدأ وخبره .

قوله : (**فرقاً أخر**) هـٰكذا رأيته بالإفراد ، والمعنىٰ : فروقاً أخر ، ولم يجمعه ؛ لعله ذهاباً إلىٰ أن المصدر لا يجمع ، وهو الغالب ، وفي بعض النسخ : (فروقاً أخر) وهو الظاهر .

---

(١) سورة مريم : (١٧) .

. . . .

قوله : (**يطلب من المطولات**) كـ « التصريح » وغيره ، **ومنها** : أن البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً لضمير ؛ لأن عطف البيان كالنعت والضمير لا ينعت ولا ينعت به .

ومنها : أنه لا يقع جملة ولا فعلاً ولا تابعاً لفصل ، بخلاف البدل في جميع ذٰلك والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « الكردي » .

وقد ذكر هٰذه الفروق المذكورة في « المغني » ، ومن الفروق التي لم يذكرها في « المغني » : أن البدل يقطع ؛ كما سيأتي في بابه ، بخلاف عطف البيان .

وقد ذكرنا لك ترجمة علي بن مسعود في موضع ذكره آنفاً ، وقد بقي علينا ترجمة الرازي ، فالآن نذكرها لك :

ترجمة الرازي

اسمه : هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ، الإمام المفسر ، وهو قرشي النسب ، أصله من طبرستان ، ومولده في الري ، وإليها نسبته ، من مصنفاته : « مفاتيح الغيب » في تفسير القرآن الكريم ، و« المسائل الخمسون في أصول الكلام » ، و« نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » بلاغة وغيرها . انتهىٰ من بعض التحاقيق .



٨٢ ـ خاتمة القسم الأول من الجزء الرابع

وهٰذا ـ أي : ترجمة الرازي ـ آخر ما يسره الله تعالىٰ من القسم الأول من الجزء الرابع .

فالحمد لله علىٰ كماله ، والشكر له علىٰ نواله ، حمداً يعدل حمد الملائكة المقربين .

والصلاة والسلام علىٰ سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم إلىٰ يوم الدين ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين ، نرقىٰ بهما مراقي الإخلاص ، وننال بهما غاية الاختصاص ، صلاة وسلاماً دائمين بدوام ملكك ، بعدد ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمك ، آمين آمين .

وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

تاريخ الانتهاء من تأليفه : (١٤٣٨/٤/٢٢هـ) .



القسم الثاني من الجزء الرابع من :

« حاشية مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ وبل الصدى »

المسماة بـ :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا »

الملقبة بـ :

« موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ »

ألفهما : محمد الأمين ، الهرري منطقة ، الأثيوبي دولة ، الكري ولادة ، السعودي إقامة ، المكي نزولاً ، المجاور لبيت الله الحرام ، الشافعي مذهباً ، السلفي عقيدة ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، آمين يا رب العالمين .



قال المغيرة بن حبناء رحمه الله تعالىٰ :

خذ من أخيك العفو واغفر ذنوبه ... ولا تك في كل الأمور تعاتبه

فإنك لن تلقىٰ أخاك مهذباً ... وأي امرئ ينجو من العيب صاحبه

أخوك الذي لا ينقض النأي عهده ... ولا عند صرف الدهر يزورُّ جانبه

وليس الذي يلقاك في البشر والرضا ... وإن غبت عنه لسعتك عقاربه

وما أحسن قول أبي نواس رحمه الله تعالىٰ :

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة ... فلقد علمت بأن عفوك أعظم

إن كان لا يرجوك إلا محسن ... فمن الذي يدعو ويرجو المجرم

ما لي إليك وسيلة إلا الرجا ... وجميل عفوك ثم إني مسلم



تاريخ بداية التأليف : (١٤٣٨/٤/٢٢ هـ) .



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٨٣ ـ خطبة الكتاب

نحمدك علىٰ ما وجهت نحونا من سوابغ النعم ، ونشكرك علىٰ ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم .

ونشهد أن لا إلـٰه إلا أنت وحدك ، لا شريك لك في ذاتك وصفاتك وأفعالك ، الفاعل لكل مبتدأ ومبتدع ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك المفرد العلم ، والإمام المتبع .

اللهم صل وسلم عليه وعلىٰ آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك ، وجبرت بالتضرع إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك .

أما بعد :

فيقول العبيد الفقير إلىٰ رحمة ربه وغفرانه ـ لكثرة أوزاره وذنوبه ، غفر الله له ذنوبه ، وستر في الدارين عيوبه ـ : لما فرغت من تسويد القسم الأول من الجزء الرابع من هـٰذه التعليقة . . تفرغت لتسطير القسم الثاني من الجزء الرابع .

فقلت وبالله التوفيق والهداية إلىٰ أقوم الطريق فيما أنا بصدده :

قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(و) الرَّابعُ منها : (عطفُ النَّسقِ) بفتحِ السِّينِ ، اسمُ مَصدَرٍ بمعنى : اسمِ المفعولِ ، يُقالُ : نَسَقْتُ الكلامَ أَنْسُقُهُ ؛ أي : عطفتُ بعضَهُ علىٰ بعضٍ ، والمَصدَرُ بالتَّسكينِ ، وهوَ : تابعٌ يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ في الإتباعِ أحدُ الحروفِ الآتيةِ .

---

٨٤ ـ باب عطف النسق

قال المصنف : (**والرابع منها : عطف النسق**) والنسق (**بفتح السين : اسم مصدر بمعنى : اسم المفعول ، يقال : نسقت الكلام أنسقه**) من باب نصر (**أي : عطفت بعضه علىٰ بعض ، والمصدر بالتسكين**) قال العليمي : (يجوز أن يكون هـٰذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص الآتي ، فلا حاجة إلىٰ تأويل العطف بالمعطوف ، والنسق بالمنسوق) انتهىٰ منه .

والنسق : ما كان علىٰ نظام واحد من كل شيء . انظر « المعجم الوسيط » في مادة (نسق) .

قال ابن منظور : (**النسق من كل شيء** : ما كان علىٰ طريقة نظام واحد ، وقد نسَّقته تنسيقاً ، ويخفف ، ونسق الشيء ينسقه نسقاً ؛ بالسكون ، ونسقة ؛ بالتحريك : إذا نظمه على السواء ، والاسم « النسق » بالتحريك ، والنحويون يسمون حروف العطف : حروف النسق ؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده . . جرىٰ مجرىً واحداً) انتهىٰ « لسان العرب » في مادة (نسق) ، **هـٰذا هو المعنى اللغوي للنسق** .

(و) **اصطلاحاً** : (هو) أي : عطف النسق : (**تابع**) من حيث الرتبة لا الذكر ، فهو جنس . انتهىٰ « ياسين » .

(**يتوسط بينه**) أي : بين ذٰلك التابع (**وبين متبوعه**) لفظاً أو تقديراً ؛ لأن الحرف قد يحذف (**في الإتباع أحد الحروف**) العشرة (**الآتية**) .

قوله : (**أحد الحروف**) فصل أخرج ما عدا النسق ، ونحو قولهم : (جاء زيد بنفسه) ، و(مررت بغضنفر ؛ أي : أسد) ، وقوله : (**الآتية**) فصل أخرج هـٰذين ؛ لأن

. . . .

الباء في الأول و(أي) في الثاني ليسا من الحروف الآتية ؛ إذ الباء ليست من حروف العطف مطلقاً ، و(أي) ليست منها على الصحيح .

وشمل التعريف النعوت المعطوفة بعضها علىٰ بعض ، وهو صحيح ؛ لأن إعرابها بالعطفية ، لا بالتبعية ؛ لأن المعطوف منها لا يسمىٰ نعتاً في الاصطلاح ، وقد مر ما يتعلق بذٰلك في تعدد الخبر ، وكلام ابن الحاجب يقتضي خلافه ، فانظر شراح « الكافية » انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « وهو تابع » أي : عطف النسق في الاصطلاح ، وأما العطف الآتي . . فالمراد به : العطف اللغوي ، فلا دور ، وقد ذكرت في اسم الإشارة كلاماً في ذٰلك ، فراجعه .

قوله : « يتوسط » أي : ولو تقديراً ؛ نحو : « كيف أصبحت ؟ » ، و« كيف أمسيت ؟ » .

قوله : « في الإتباع » احترز به عن توسطه في الصفات وفي التوكيدات ؛ نحو : (من المتقارب)

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

ونحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [1] ؛ لأن التبعية في ذٰلك متحققة بدون الحرف المتوسط ، فليس ذٰلك عطفاً حقيقة .

قوله : « الآتية » زادها ؛ لإخراج ما بعد « أي » التفسيرية في نحو : « مررت بغضنفر » أي : أسد ؛ فإن « أسد » تابع لـ « غضنفر » بتوسط « أي » التفسيرية ، وهي ليست من الأحرف الآتي ذكرها ، فليس هو عطف نسق ، خلافاً للكوفيين ، وإنما هو عطف بالأجلىٰ على الأخفىٰ ، قال في « التصريح » : وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هٰذا) .

(١) سورة التكاثر : (٣ ـ ٤) .

ثُـمَّ العطفُ ؛ إمَّا على اللَّـفظِ ، وهـوَ الأصـلُ ، وشرطُـهُ : إمكانُ توجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ . . . .

(**ثم**) بعدما ذكرنا . . نقول : إن (**العطف إما على اللفظ ، وهو**) أي : العطف على اللفظ هو (**الأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم .

(**وشرطه**) أي : شرط العطف على اللفظ : (**إمكان توجه العامل**) في المعطوف عليه (**إلى المعطوف**) فلا يجوز حينئذ في نحو : (ما جاءني من امرأة ولا زيد) إلا الرفع ؛ أي : إلا رفع (زيد) عطفاً ؛ أي : عطفاً لـ (زيد) علىٰ محل (من امرأة) ، وإنما لا يجوز رفع (زيد) عطفاً له علىٰ محل (من امرأة) لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف ، فلا يجوز دخولها على المعارف وجرها لفظ المعارف . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « إمكان توجه العامل إلى المعطوف » أي : إلىٰ نفسه أو إلىٰ ما هو بمعناه ؛ نحو : « قام زيد وأنا » إذ لا يمكن : « قام أنا » ، ولـٰكن يصلح : « قمت » ، والتاء هـٰذه بمعنىٰ : أنا ، فإن لم يصلح شيء منهما لتوجه العامل إليه . . فقال ابن مالك : أضمر له عامل يلائمه ، وجعل من عطف الجمل ، وذٰلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو علىٰ تاء المخاطب ، أو على الضمير المرفوع بفعل الأمر ، وكذٰلك المضارع ذو تاء التأنيث ؛ نحو : « أقوم أنا وزيد » ، و« نقوم نحن وزيد » ، و﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (١) ، و﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾ (٢) ، وتقدير ذٰلك الملائم في الأمثلة المذكورة : كأن يقال : ويقوم زيد ، ولتسكن زوجك ، ولا يضار مولود له .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه ابن مالك مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين

---

(١) سورة البقرة : (٣٥) .

(٢) سورة البقرة : (٢٣٣) .

أو على المحلِّ ، ولهُ شروطٌ ثلاثةٌ :

إمكانُ ظهورِ ذٰلكَ المحلِّ في الفصيحِ .

وكونُ الموضعِ بحقِّ الأصالةِ .

والمعربين ؛ من أن « زوجك » معطوف على الضمير المستكن المؤكد بـ « أنت » ، ورده هٰذا مبني علىٰ عدم اشتراط صحة تقدير العامل بعد العاطف ، ويؤيده جواز : « اختصم زيد وعمرو » ، وامتناع : « اختصم زيد واختصم عمرو » .

وقد علم من اشتراط إمكان توجه العامل إلى المعطوف : عدم جواز الجر في : « ما قام من امرأة ولا زيد » لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**أو على المحل**) معطوف علىٰ قوله : (ثم العطف إما على اللفظ) أي : أو على المحل ، (**وله**) أي : وللعطف على المحل (**شروط ثلاثة**) عند المحققين :

أحدها : (**إمكان ظهور ذٰلك**) الإعراب المقدر في (**المحل في**) الكلام (**الفصيح**) أي : في الكلام المتصف بالفصاحة .

ومثال ذٰلك : نحو قولك : (ليس زيد بجاهل ولا فاسقاً) ، ونحو : (ما جاء من امرأة ولا رجل) بنصب المعطوف الأول ، ورفعه في الثاني ؛ حملاً على المحل فيهما ، لأنك تسقط الجار فيهما من المعطوف عليه ، فينصب أو يرفع ، بخلاف : (مررت بزيد وعمرو) ، فلا يجوز فيه إلا الجر على اللفظ ، خلافاً لابن جني ؛ إذ لا يقال في الفصيح : (مررت زيداً) ، وأما قوله : (من الوافر)

تمرون الديار ولم تعوجوا ....

.. فنادر .

(**و**) **ثانيها** : (**كون الموضع**) له ؛ أي : لذٰلك الإعراب (**بحق**) هو (**الأصالة**) أي : بحق هو أصليته في ذٰلك الموضع ؛ كما في نحو : (ليس زيد بجاهل ولا

ووجودُ المُحْرِزِ لهُ ؛ أي : الطَّالبِ لذٰلكَ المحلِّ .

أو على التَّوهُّمِ ، وشرطُهُ : صحَّةُ دخولِ ذٰلكَ العاملِ المُتوهَّمِ ، وشرطُ حسنِهِ : . . .

فاسقاً) ، فلا يقال : (هٰذا الضارب زيداً وأخيه) لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل فيه : إعماله النصب ، لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل ، بل يجب فيه نصب الأخ ؛ حملاً على اللفظ ، أي : علىٰ لفظ (زيداً) ، لا جره للأخ ، بتقدير إضافته إليه ؛ لأن الفعل لا يضاف ، وكذا ما يعمل عمله ، وخالف في هٰذا الشرط البغداديون .

(و) **ثالثها** : (**وجود المحرز له ؛ أي : الطالب لذٰلك المحل**) ، ومثال وجود المحرز له : نحو قولهم : (ولا قوة) بالنصب بعد (لا حول) ، وطالب نصب (قوة) : (لا) النافية للجنس ؛ لأنه معطوف علىٰ (حول) ، فلا يجوز في : (إن زيداً وعمراً قائمان) رفع (عمراً) عطفاً علىٰ محل (زيداً) فإن محرز الرفع في (زيد) الذي هو الابتداء زال من (زيداً) بدخول (إن) عليه ، وخالف في هٰذا الشرط الثالث الكوفيون وبعض البصريين .

وقوله : (**أو على التوهم**) معطوف علىٰ قوله : (إما على اللفظ) ، وتقدير الكلام : ثم العطف إما على اللفظ ، وإما على المحل ، وإما على التوهم .

وهو ـ أي : العطف على التوهم ـ قسمان : **أحدهما** : ما ذكره بقوله : (وهو العطف علىٰ توهم دخول العامل على المعطوف عليه) أي : العطف على المعطوف عليه الذي توهم دخول العامل علىٰ مقتضىٰ ذٰلك العامل المتوهم .

(**وشرطه**) أي : وشرط العطف على المعطوف عليه الذي توهم فيه دخول العامل عليه : (**صحة دخول ذٰلك العامل المتوهم**) عليه ؛ أي : على المعطوف عليه لفظاً .

(**وشرط حسنه**) أي : شرط حسن العطف علىٰ ذٰلك المعطوف عليه الذي توهم

كثرةُ دخولِهِ هناكَ .

دخول العامل عليه : (**كثرة دخوله**) أي : كثرة دخول ذٰلك العامل المتوهم (**هناك**) أي : في ذٰلك المعطوف عليه .

وهٰذا القسم الأول من قسمي العطف على التوهم فيه شرطان :

١ ـ شرط لصحة العطف عليه ، ومثال وجود هٰذا الشرط : نحو : (ليس زيد قائماً ولا قاعد) ، فـ (قاعد) : معطوف علىٰ (قائماً) علىٰ توهم دخول الباء عليه ؛ لأنه يصح دخول الباء الزائدة علىٰ (قائماً) ، لأنك لو قلت : (زيد ليس بقائم ولا قاعد) . . لصح الكلام ، بخلاف نحو : (دخلت المسجد والصلاة) بجر (الصلاة) ، علىٰ توهم دخول (في) على (المسجد) إذ لا يقال : (دخلت في المسجد) لأن الدخول لا يتعدىٰ بـ (في) إلا إلىٰ غير الأمكنة ؛ نحو : (دخلت في القوم) ، وأما الأمكنة . . فيتعدىٰ إليها بنفسه ؛ كما مر في المفعول فيه ؛ نحو : (دخلت الدار) ، و(دخلت المنزل) .

٢ ـ وشرط لحسنه ؛ أي : لحسن العطف على التوهم ؛ يعني : أن ما سبق شرط لصحة العطف على التوهم ؛ كما قد علمت ، وأما شرط حسن العطف على التوهم . . فهو أن يكثر دخول العامل المتوهم على المعطوف عليه .

مثال حسن العطف على التوهم : نحو قوله : (من الطويل)

بدا لي أني لست مدرك ما مضىٰ ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

حيث عطف (سابق) علىٰ خبر (ليس) وهو (مدرك) بعد أن توهم دخول الباء عليه ؛ بأن يقال : (لست بمدرك) ، وإنما حسن ذٰلك ؛ لكثرة دخول الباء علىٰ خبر (ليس) ، وهو كثير حسن ، ولم يحسن في قول الآخر : (من المتقارب)

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

حيث عطف (منمش) علىٰ خبر (كان) وهو (ذا نيرب) بعد أن توهم دخول

الباء عليه ؛ كأن يقال : (وما كنت بذي نيرب) لأن دخول الباء علىٰ خبر (كان) صحيح ، لـٰكنه قليل .

وإنما حسن دخول الباء في خبر (ليس) لكثرته في كلامهم ، بخلاف خبر (كان) فإنه قليل فيه ؛ ولذٰلك لم يحسن فيه .

ومعنىٰ هـٰذا البيت : وما كنت ذا نيرب ، **والنيرب** : النميمة ؛ أي : لست بصاحب نميمة بين الناس ، ولا منمش ؛ أي : ولا بمكثر بالنميمة فيهم ، ولا بمنمل ؛ أي : بمفسد بذات الحال بينهم ، وهو بمعنىٰ ما قبله ، فالعطف في خبر (كان) صحيح ، لـٰكنه قليل ، وفي خبر (ليس) حسن كثير .

وثانيهما ـ أي : ثاني القسمين من قسمي العطف على التوهم ، وهو الذي تركه الشارح ـ : العطف علىٰ توهم انتفاء العامل ؛ كقول الآخر : (من الوافر)

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والشاهد فيه : (الحديدا) حيث عطفه علىٰ (بالجبال) المجرور بالباء الزائدة علىٰ توهم انتفاء الباء من (الجبال) كأنه قال : (فلسنا الجبال ولا الحديدا) ، وهو أقل من توهم الباء في خبر (كان) انتهىٰ « كردي » بتصرف وزيادة .

واعلم : أنه كما وقع التوهم في المجرور وقع في المجزوم ، ووقع أيضاً المرفوع اسماً ، وفي المنصوب اسماً وفعلاً ، وفي المركبات ، فانظر (الباب الرابع) من « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

ثم شرع المصنف في جملة حروف العطف فقال : (**وحروف العطف**) أي : والحروف التي وضعتها العرب لعطف بعض الكلام علىٰ بعض (**تسعة**) هنا ؛ أي : في « القطر » بإسقاط (إما) الثانية ، وأسقط في « الجامع » : (لـٰكن) ، ومنهم من عد (إما) الثانية في التفصيل ، ومنهم من عد (ليس) ، و(إلا) في نحو :

وهيَ قسمانِ :

ما يقتضي التَّشريكَ في اللَّفظِ والمعنىٰ ؛ وهوَ ستَّةٌ : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وحتَّىٰ ، وأو ، وأَمْ .

وما يقتضي التَّشريكَ في اللَّفظِ فقطْ ؛ وهوَ ثلاثةٌ : بل ، ولٰكنْ ، ولا .

والعطفُ يكونُ (بالواوِ ؛ لمُطلَقِ الجمعِ) بينَ المُتعاطفَيْنِ في الحكمِ ، . . . .

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ (١) ، و﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ (٢) ، و(أن) بالفتح في نحو : (كتبت إليه أن أفعل) ، و(هلا) في نحو قولك : (جاء زيد فهلا عمرو) ، و(ضربت زيداً فهلا عمراً) ، و(كيف) بعد نفي نحو : (مررت بزيد فكيف عمرو) ، و(متىٰ) نحو : (مررت بزيد فمتىٰ عمرو ؟) بالجر ، و(أين) نحو : (هٰذا زيد فأين عمرو ؟) ، و(لقيت زيداً فأين عمراً ؟) ، حكىٰ كل ذٰلك أبو حيان في « الارتشاف » انتهىٰ « كردي » .

(وهي) أي : هٰذه التسعة بالنظر إلىٰ مقتضاها (**قسمان**) **أحدهما** : (**ما يقتضي التشريك**) بين المعطوف والمعطوف عليه (**في اللفظ**) أي : في الإعراب (**والمعنىٰ** ، **وهو**) أي : هٰذا القسم (**ستة** : **الواو** ، **والفاء** ، و« **ثم** ») بضم المثلثة ، (و« **حتىٰ** » و« **أو** » و« **أم** ») .

(**و**) **ثانيهما** : (**ما يقتضي التشريك**) بينهما (**في اللفظ**) والإعراب (**فقط**) أي : دون المعنىٰ ، (**وهو**) أي : هٰذا القسم (**ثلاثة** : **بل** ، **ولٰكن** ، **ولا**) .

ثم شرع المصنف في تفصيل معانيها فقال : (**والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع**) أي : حالة كون الواو دالةً على الجمع المطلق ؛ أي : مفيدة لمطلق الجمع (**بين المتعاطفين في الحكم**) من غير تقييد بقبلية أو بعدية أو معية ، وإنما قدمها ؛

---

(١) سورة البقرة : (١٥٠) .

(٢) سور هود ﷺ : (١٠٧) .

لا بقيدِ ترتيبٍ ولا معيَّةٍ ، فتعطفُ الشَّيءَ علىٰ مصاحبِهِ في الحكمِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ ، وعلىٰ سابقِهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، وعلىٰ لاحقِهِ ؛ نحوُ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ .

فلو قيلَ : (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) . . احتملَ المعاني الثَّلاثةَ المذكورةَ ؛ وهيَ مُختلِفَةٌ في الكثرةِ والقلَّةِ ، . . . .

لأصالتها لسائر حروف العطف ، لأنها تعطف المصاحب والسابق واللاحق والمهمل عن التقييد ، (**لا بقيد ترتيب ، ولا معية**) ، بل هي أعم من أن تكون مهملة عن الترتيب أو لا ؛ كما قال المصنف ، والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع ؛ أي : لإفادة الجمع المطلق ، فهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ، فهي كلمة موضوعة للدلالة على اجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد ؛ إثباتاً كان أو نفياً ، **بمعنىٰ** : أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية ، لا علىٰ سبيل الظهور ولا علىٰ سبيل الاشتراك ، بل هي أجنبية عن ذٰلك ، وإنما يستفاد ذٰلك من الظرف ، (ف) الأكثر الأرجح : أنها (**تعطف الشيء علىٰ مصاحبه في الحكم**) .

مثال ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾[1] ، و) يكثر عطفها (**علىٰ سابقه ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾[2] ، و) يقل عطفها (**علىٰ لاحقه ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[3] ، **فلو قيل : « جاء زيد وعمرو » . . احتمل المعاني الثلاثة المذكورة**) يعني : القبلية والبعدية والمعية ، (**وهي مختلفة**) أي : ولٰكنها مختلفة (**في الكثرة والقلة**) فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية مع أرجحيته ، وللتأخير برجحان ، وللتقدم بمرجوحيته ، قاله في « التصريح » انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة العنكبوت : (١٥) .

(٢) سورة الحديد : (٢٦) .

(٣) سورة الشورىٰ : (٣) .

فمجيئُها للمعيَّةِ أكثرُ ، وللتَّرتيبِ كثيرٌ ، ولعكسِهِ قليلٌ ، فقد ظهرَ لكَ أنَّ استعمالَها في كلٍّ مِنْ هٰذهِ الثَّلاثةِ مِنْ حيثُ إنَّهُ جمعٌ . . استعمالٌ حقيقيٌّ ، وقد ذكروا لها أحداً وعشرينَ حكماً تختصُّ بها مِنْ بينِ أخواتها ، لسنا بصددِ ذكرِها ، فعليكَ بالمُطوَّلاتِ .

كما قال الشارح : (**فمجيئها للمعية أكثر**) من مجيئها للسبق والتأخر ، (و) مجيؤها (**للترتيب**) أي : للقبلية (كثير ، و) ومجيؤها (**لعكسه**) أي : لعكس الترتيب ؛ وهو البعدية (**قليل**) في كلامهم ، (**فقد ظهر لك : أن استعمالها**) أي : استعمال الواو (**في كل من هٰذه**) المعاني (**الثلاثة**) يعني : عطف سابق علىٰ لاحق ، وعطف لاحق علىٰ سابق ، وعطف مصاحب علىٰ صاحب (**من حيث إنه**) أي : من حيث إن العطف (**جمع**) بين متعاطفين . . (**استعمال حقيقي**) لا مجازي ، خبر لـ (أن) في قوله : (فقد ظهر لك أن استعمالها) ، وإنما كان استعمالاً حقيقياً ؛ لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له .

وقيد بقوله : (من حيث إنه جمع) لأنه لو اعتبر خصوص أحد هٰذه الثلاثة . . كان مجازاً مرسلاً ، وهٰذا الكلام الذي قلناه جار في كل عام استعمل في فرد من أفراده . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقد ذكروا**) أي : وقد ذكر النحاة (**لها**) أي : للواو (**أحداً وعشرين حكماً تختص بها من بين أخواتها ، لسنا**) نحن (**بصدد**) أي : بمحل (**ذكرها**) أي : بمحل ذكر تلك المعاني ، لأن كتابنا مختصر ، (**فعليك بالمطولات**) أي : فالزم بها . . تجدها فيها ؛ كـ « التصريح » و« الجامع » وغيرهما .

مبحث المواضع التي تختص بها الواو العاطفة من بين حروف العطف

وهي أحد وعشرون موضعاً ، وقد شرعنا في نقلها من « التصريح » فقلت : وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأنها تختص بأحد وعشرين حكماً :

الأول منها : أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلام به ؛ أي : بالاسم

. . . .

المعطوف عليه ؛ كـ (اختصم زيد وعمرو) ، و(تضارب زيد وعمرو) ، و(اصطف زيد وعمرو) ، و(سواء زيد وعمرو) ، و(جلست بين زيد وعمرو) ، فالمعطوف عليه في هـٰذه الأمثلة ـ وهو زيد ـ لا يكتفىٰ به ، فلا يقال : (اختصم زيد) ، و(تضارب عمرو) ، و(اصطف زيد) ، و(سواء زيد) ، و(جلست بين زيد) إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، والواو لمطلق الجمع ؛ فلذٰلك اختصت بها ، بخلاف غيرها .

والثاني مما تنفرد به الواو : عطف سببي علىٰ أجنبي في الاشتغال ونحوه ؛ نحو : (زيداً ضربت عمراً وأخاه) ، و(زيد مررت بقومك وقومه) .

والثالث منها : عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية علىٰ غيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ (١) .

والرابع : عطف الشيء علىٰ مرادفه ؛ نحو : ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (٢) .

والخامس منها : عطف عامل قد حذف وبقي معموله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ (٣) .

والسادس منها : جواز فصلها من المعطوف بها بظرف أو عديله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (٤) .

والسابع : جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة ؛ كقوله : (من الطويل)

جمعت وفحشاً غيبة ونميمة   خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

---

(١) سورة البقرة : (٢٣٨) .

(٢) سورة المائدة : (٤٨) .

(٣) سورة الحشر : (٩) .

(٤) سورة يسٓ : (٩) .

. . . .

والثامن منها : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة ؛ نحو : ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ (١) في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة .

والتاسع منها : جواز حذفها إن أمن اللبس ؛ كقولهم : (كيف أصبحت ؟) ، (كيف أمسيت ؟) .

العاشر : إيلاؤها (لا) إذا عطفت مفرداً بعد نهي ؛ نحو قوله : ﴿ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾ (٢) ، أو بعد نفي ؛ نحو قوله أيضاً : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ (٣) ، أو بعد مؤول بنفي ؛ نحو : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (٤) .

الحادي عشر منها : إيلاؤها (إما) مسبوقةً بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً ؛ نحو : ﴿ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ (٥) .

الثاني عشر : عطف العقد على النيف ؛ نحو : (أحد وعشرون) .

الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها ؛ كقوله : (من الوافر)

. . . . على ربعين مسلوب وبال

والرابع عشر منها : عطف ما حقه التثنية والجمع ؛ كقول الفرزدق : (من الكامل)

إن الرزية لا رزية بعدها فقدان مثل محمد ومحمد

والشاهد فيه : أن الواو عطفت ما حقه التثنية ، وهـٰذا النوع من العطف مختص بالواو .

الخامس عشر : عطف العام على الخاص ؛ نحو : ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ

---

(١) سورة المائدة : (٦) .

(٢) سورة المائدة : (٢) .

(٣) سورة البقرة : (١٩٧) .

(٤) سورة الفاتحة : (٧) .

(٥) سورة مريم : (٧٥) .

بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ (١) ، وأما عكسه ؛ نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ (٢) . . فتشاركها فيه (حتىٰ) نحو : (مات الناس حتى الأنبياء) ، فإنها عاطفة خاصاً علىٰ عام ، قاله في « المغني » .

والسادس عشر : اقترانها بـ (لـٰكن) نحو : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٣) .

والسابع عشر : امتناع الحكاية معها ، فلا يقال : (ومن زيداً ؟) بالنصب حكاية لمن قال : (رأيت زيداً ؟) .

والثامن عشر : العطف التلقيني ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ . . . ﴾ (٤) .

والتاسع عشر : العطف في التحذير والإغراء ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ (٥) ، ونحو : (المروءة والنجدة) .

العشرون منها : عطف السابق على اللاحق ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ﴾ (٦) .

الحادي والعشرون : عطف (أي) علىٰ مثلها ؛ نحو : (من الطويل)

. . . . أيـــي وأيـــك فـــارس الأحـــزاب

انتهىٰ من « التصريح » .

(والفاء) بالجر معطوف على الواو ؛ أي : ويكون العطف بالفاء حالة كونها

---

(١) سورة نوح ﷺ : (٢٨) .

(٢) سورة الأحزاب : (٧) .

(٣) سورة الأحزاب : (٤٠) .

(٤) سورة البقرة : (١٢٦) .

(٥) سورة الشمس : (١٣) .

(٦) سورة الشورىٰ : (٣) .

لـ) الجمعِ في الحكمِ مَعَ (التَّرتيبِ) المعنويِّ والذِّكريِّ ، وأكثرُ ما يكونُ هـٰذا في عطفِ مُفصَّلٍ علىٰ مُجْمَلٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى . . . ﴾ الآيَةَ ، . . .

موضوعة (لـ) الدلالة على (**الجمع**) بين المتعاطفين أو المتعاطفات (**في الحكم**) إثباتاً أو نفياً ؛ كما مر ، (**مع**) دلالتها على (**الترتيب المعنوي**) أ (**و الذكري**) **والترتيب المعنوي** : هو أن يكون المعطوف بها لاحقاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ ﴾[1] .

والذكري : هو أن يكون المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وخصه الرضي بعطف الجمل ؛ أي : خص هـٰذا الترتيبَ الذكري الرضيُّ بعطف الجمل .

والترتيب بمعنى : الترتب ؛ لأنه علىٰ حقيقته غير حاصل ، لا من المتكلم ، ولا من الفاعل . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : **والذكري** : هو ما كان المعطوف بها واقعاً بعد المعطوف عليه بسبب الذكر .

(**وأكثر**) أي : أغلب (**ما يكون**) ويوجد (**هـٰذا**) أي : الترتيب الذكري (**في عطف**) كلام (**مفصل علىٰ**) كلام (**مجمل**) ، ومثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى . . . ﴾ **الآية**)[2] ؛ أي : أتمها واقرأها إلىٰ آخرها .

قوله : (**وأكثر ما يكون هـٰذا . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : ولا ينحصر فيه ؛ كما هو ظاهر كلام « المغني » فراجعه ؛ لأنه قال : (وذكري ؛ وهو : **عطف** مفصل علىٰ مجمل) .

ومن غير الأكثر : ﴿ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[3] ،

---

(١) سورة الانفطار : (٧) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٤٥) .

(٣) سورة الزمر : (٧٢) .

(والتَّعقيبِ) وهوَ : وقوعُ المعطوفِ عقبَ المعطوفِ عليهِ بلا مُهلةٍ ، لٰكنَّهُ في كلِّ شيءٍ بحسبِهِ ، تقولُ : (قامَ زيدٌ فعمرٌو) إذا عقبَ قيامَ زيدٍ قيامُ عمرٍو ، و(دخلتُ البصرةَ فالكوفةَ) إذا لَمْ تُقِمْ في البصرةِ ولا بينهُما ، . . . .

وقوله تعالىٰ : ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾[1] ، فإن ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره . انتهىٰ « عليمي » .

قول الشارح : (**الآية**) إنما احتاج إلىٰ ذٰلك ؛ لأن تمام التفصيل في بقيتها . انتهىٰ منه .

قوله : (**والتعقيب**) معطوف علىٰ (الترتيب) ، وقد تأتي الفاء للجمع بين المتعاطفين مع إفادتها الترتيب بنوعيه ، ومع إفادتها التعقيب ، (وهو) أي : التعقيب : (**وقوع المعطوف**) بها (**عقب المعطوف عليه بلا مهلة**) وتأخر عنه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾[2] ، فلا يقطع التعقيب مدة التجهيز ؛ لأن تعقيب كل شيء بحسبه ؛ كما قال الشارح : (**لٰكنه**) أي : لٰكن التعقيب (**في كل شيء**) يعتبر (**بحسبه**) أي : بحسب واعتبار ذٰلك الشيء ؛ لأنك (**تقول**) في الإخبار عن تعقيب أحد القيامين لآخر : (« **قام زيد فعمرو** » **إذا عقب قيامَ زيد قيامُ عمرو**) أي : إذا وقع قيام عمرو عقب قيام زيد بلا تأخر عنه .

(و) لأنك تقول في الإخبار عن تعقيب أحد الدخولين لآخر : (**دخلت البصرة فالكوفة**) أي : دخلت الكوفة عقب دخول البصرة بلا مهلة وتأخر ، إذا وقع منك دخول الكوفة عقب دخول البصرة ؛ كما قال الشارح : (**إذا لم تقم**) ولم تجلس (**في البصرة**) عقب دخولها (**ولا**) أي : ولم تجلس في المسافة (**بينهما**) جلوساً يقطع التعقيب ، فلا يضر جلوس الاستراحة تحت شجرة علىٰ جنب الطريق للاستراحة لشدة الحر .

---

(١) سورة الزمر : (٧٤) .

(٢) سورة عبس : (٢١) .

و(تـزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له) إذا لَـمْ يكنْ بينَ التَّزوُّجِ والـولادةِ إلَّا مـدَّةَ الحملِ مَعَ لحظةِ الـوطءِ ومقـدِّمتِـهِ ، وأمَّـا قـولُـهُ تعالىٰ : ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ . . فـمعنـاهُ : أردنـا إهلاكَها فجاءَها ، . . . .

(و) لأنك تقول في الإخبار عن وقوع الولادة عقب التزوج : (**تزوج فلان فولد له**) أي : وقع له ولد عقب تزوجه (**إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل**) وإن كانت مدته متطاولة ؛ كما في « التصريح » (**مع لحظة الوطء**) وزمنه (و) مع لحظة وقوع (**مقدمته**) أي : مقدمة الوطء من المعانقة والقبلة والمفاخذة .

(**وأما قوله تعالىٰ** : ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ (١) . . **فمعناه : أردنا إهلاكها فجاءها**) بأسنا ، فالترتيب بين إرادة الإهلاك ومجيء البأس .

وعبارة « التصريح » : واعترض على المعنى الأول ـ وهو الترتيب المعنوي ـ بقوله تعالىٰ : ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ (٢) ؛ فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنىٰ ، وهو متقدم في التلاوة ، وذٰلك ينافي الترتيب الذي في الفاء ، قاله الفراء .

فأجيب عنه : بأن المعنىٰ علىٰ إضمار الإرادة ، والتقدير : أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، فمجيء البأس مترتب على الإرادة .

والحاصل : أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقاً ، والفراء يمنع ذٰلك مطلقاً . انتهىٰ من « التصريح » .

قال العليمي : (قوله : « ﴿ فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ (٣) . . . » إلىٰ آخره جواب عن إيراد يرد على الآية : بأن الفاء فيها لا تدل على الترتيب ؛ لأن مجيء البأس قبل الإهلاك .

وأجيب عنه : بأن المعنىٰ : أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا) .

---

(١) سورة الأعراف : (٤) .

(٢) سورة الأعراف : (٤) .

(٣) سورة الأعراف : (٤) .

وقولُهُ : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ . . فمعناهُ : فمضَتْ مدَّةٌ فجعلَهُ ، أوِ الفاءُ بمعنىٰ : **ثُمَّ** .

وقد تأتي للسَّببيَّةِ ، فيلزمُها التَّعقيبُ ، وهـٰذا هوَ الغالبُ على الفاءِ المتُوسِّطةِ بينَ الجملِ المتُعاطِفةِ ؛ . . . .

(**وقوله** : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾)[1] إيراد علىٰ دلالة الفاء فيه على التعقيب ؛ لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه . . (ف) أجاب عنه الشارح : بأن (**معناه : فمضت مدة**) بعد إخراجه (**فجعله**) غثاءً ، وقد يجاب عنه : بأن التعقيب في كل شيء بحسبه ، فلا حاجة إلىٰ تقدير الشارح ، فهو مثل : تزوج زيد فولد له ، (**أو**) يجاب عنه بأن (**الفاء**) هنا (**بمعنىٰ : ثم**) فهي للترتيب مع التراخي .

وعبارة « التصريح » : واعترض على المعنى الثاني ؛ وهو التعقيب بقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۞ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[2] ؛ أي : يابساً أسود .

والجواب من وجهين : **أحدهما** : أن جملة : (فجعله غثاء) معطوفة علىٰ جملة محذوفة ، وأن التقدير : فمضت مدة فجعله غثاءً .

والثاني : بأن الفاء نابت عن (ثم) ، والمعنىٰ : ثم جعله غثاءً ؛ كما جاء عكسه ، وهو نيابة الفاء عن (ثم) كقوله : (من المتقارب)

. . . . جرىٰ في الأنانيب ثم اضطرب

أي : فاضطرب . انتهىٰ منه .

(**وقد تأتي**) الفاء (**للسببية ، فيلزمها التعقيب ، وهـٰذا**) أي : كونها للسببية مع ملازمة التعقيب لها (**هو الغالب**) الكثير (**على الفاء**) أي : في معنى الفاء (**المتوسطة بين الجمل المتعاطفة**) أو الصفات المتعاطفة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾[3] . انتهىٰ « ياسين » .

---

(١) سورة الأعلىٰ : (٥) .

(٢) سورة الأعلىٰ : (٤ ـ ٥) .

(٣) سورة الواقعة : (٥٢ ـ ٥٤) .

نحوُ : ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾ ، وقولِ كعبٍ :

بَـانَـتْ سُـعَـادُ فَـقَـلْـبِـي ٱلْـيَـوْمَ مَـتْـبُـولُ ....

وقد تأتي الفاءُ لمُجرَّدِ السَّببيَّةِ والرَّبطِ لا غيرُ ؛ نحوُ : (إن جئتني . . فأنا أكرمُكَ) ،

مثال الفاء الواقعة بين الجمل المتعاطفة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾[1] ، و) كـ (**قول كعب**) بن زهير رضي الله تعالىٰ عنه في « قصيدته في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم » : (من البسيط)

(**بانت سعاد فقلبي اليوم متبول**) متيم إثرها لم يفد مكبول

(**وقد تأتي الفاء لمجرد السببية**) أي : للسببية المجردة عن التعقيب (و) لمجرد (**الربط**) بين الشرط والجواب .

وقوله : (والربط) معطوف على (السببية) ، وقوله : (**لا غير**) معطوف علىٰ (مجرد) أي : تأتي الفاء للسببية والربط المجردين عن التعقيب والترتيب ، لا لغيرهما ؛ وهو التعقيب والترتيب .

مثال كونها لمجرد السببية والربط : (**نحو**) قولهم : (**إن جئتني . . فأنا أكرمك**) .

قوله : (**لمجرد السببية والربط**) أي : فيسلب عنها معنى العطف والتعقيب ؛ كما سلب معنى العطف من واوي : الحال والمعية ، ومعنى الاستفهام والشرطية من الهمزة و(إن) في نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[2] ، و(لأضربنه إن قام أو قعد) .

قوله : (**نحو : إن جئتني . . .**) إلىٰ آخره ، فالفاء فيه إنما هي لما ذكره الشارح ؛ يعني : من السببية والربط ، لا للعطف ؛ لأن الجزاء لا يعطف على الشرط . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة القصص : (١٥) .

(٢) سورة البقرة : (٦) .

وحينئذٍ لا يلزمها التَّعقيبُ ، وعلىٰ هـٰذا يُحملُ إطلاقُ قولِ ابنِ الحاجبِ في « أماليهِ » : إنَّ الفاءَ السَّببيَّةَ لا يلزمُها التَّعقيبُ .

(وثُـمَّ ؛ لـ) الجمعِ مَعَ (التَّرتيبِ) كما تقدَّمَ ، (و) المُهلةِ ؛ أيِ : (التَّراخي) في الزَّمانِ ؛ نحوُ : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ ، . . . .

قوله : (**وحينئذ**) أي : حين إذ كانت الفاء لمجرد السببية والربط (**لا يلزمها التعقيب**) أي : دلالةً ، وأما العطف فيها . . فلا يتأتىٰ ؛ لما مر آنفاً .

ومثل فاء الجزاء في ذٰلك الفاء في نحو قولك : (**عهدت زيداً فيطير الذباب**) مما عطف فيه على الحال ما لا يصلح كونه حالاً ؛ لخلوه من ضمير ذي الحال ، اكتفاءً بالربط بالفاء . انتهىٰ منه .

(**وعلىٰ هـٰذا**) أي : وعلىٰ كون الفاء لمجرد الربط والسببية (**يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في « أماليه »**) اسم كتاب له : (**إن الفاء السببية لا يلزمها التعقيب**) .

قوله : (**و« ثم »**) بالجر معطوف على (الواو) ، والتقدير : ويكون العطف بـ (ثم) حالة كونها مفيدةً (**للجمع**) بين المتعاطفين أو المتعاطفات في الحكم ؛ إثباتاً كان أو نفياً ، (**مع**) إفادتها (**الترتيب**) بينهما أو بينها (**كما تقدم**) أي : في (مبحث الفاء) أي : مع الترتيب المعنوي أو الذكري ؛ كما سيمثل لهما الشارح .

(**والمهلة**) وهو تفسير مقدم لقول المصنف : التراخي (**أي**) : حالة كونها مفيدةً للترتيب مع (**التراخي**) أي : مع تأخر المعطوف ومهلته عن المعطوف عليه (**في الزمان**) ، ومثال دلالتها على الترتيب مع التراخي والمهلة في الزمان : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾)[1] ؛ أي : بعثه يوم النشور ، فهو معطوف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾[2] .

---

(١) سورة عبس : (٢٢) .

(٢) سورة عبس : (٢١) .

ونحوُ : ﴿ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴾ .

وقد تأتي بمعنى الواوِ ؛ نحوُ : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾ ، . . . .

وكون (ثم) للترتيب والتراخي على الأصح فيهما ، قال في « التصريح » : (وأما « ثم » للترتيب والتراخي على الأصح فيهما ، وإلىٰ ذٰلك أشار ابن مالك في « الألفية » بقوله : (من الرجز)

وثم للترتيب بانفصال . . . .

نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَقۡبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ (١) .

وزعم قوم : أنها لا تفيد الترتيب ؛ تمسكاً بنحو قوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾ (٢) .

وأجيب عن زعم هٰؤلاء القوم : بأن « ثم » فيها بمعنى : الواو ؛ بدليل قوله في آية أخرىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾ (٣) ؛ بالواو في الأعراف والقصة واحدة .

وزعم الأخفش : أن « ثم » قد تتخلف عن التراخي ؛ بدليل قولك : « أعجبني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب » لأن « ثم » في ذٰلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين) .

(ونحو) قوله تعالىٰ : (﴿ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴾) (٤) ، فهو معطوف علىٰ قوله قبله : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ (٥) .

(وقد تأتي) ثم **(بمعنى : الواو)** ، ومثال ذٰلك : **(نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾) (٦) ؛ أي : وجعل منها زوجها .

---

(١) سورة عبس : (٢١ ـ ٢٢) .
(٢) سورة الزمر : (٦) .
(٣) سورة الأعراف : (١٨٩) .
(٤) سورة طه : (١٢٢) .
(٥) سورة طه : (١٢١) .
(٦) سورة الزمر : (٦) .

وبمعنى الفاءِ ؛ كقولِهِ :

.... جَرَىٰ فِي ٱلْأَنَابِيبِ ثُمَّ ٱضْطَرَبْ

(و) تأتي (ثم) أيضاً (بمعنى : الفاء) ، ومثاله : (كقوله) : (من المتقارب)

كهز الرديني تحت العجاج (جرىٰ في الأنابيب ثم اضطرب)

البيت قائله : أبو داوود حارثة بن الحجاج الإيادي في « ديوانه » .

اللغة : (**الرديني**) : صفة للرمح ، منسوب إلى امرأة اسمها : ردينة ، كانت تقوم الرماح بصورة متقنة ، و(**الأنابيب**) : جمع أنبوبة ؛ وهي : ما بين كل عقدتين في الرمح ، والمشبه في البيت : فرس كان تحت الممدوح .

والشاهد فيه : (ثم اضطرب) حيث جاءت (ثم) بمعنى : الفاء ؛ لأن هز الرمح مع الجري يعقبه اضطراب دون تراخ . انتهىٰ من بعض التحقيق .

وفي « التصريح » : (وقناة ردينية) ، قال الجوهري : (زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمىٰ : ردينة ، كانت تقوم القناة بخط هجر .

و« العجاج » بفتح العين : الغبار ، و« الأنابيب » : جمع أنبوبة ؛ وهي : ما بين كل عقدتين من القصب) انتهىٰ منه .

وفي « شرح شواهد الأشموني » للعلامة العيني : البيت لأبي داوود جارية بن الحجاج الإيادي من قصيدة من المتقارب .

أي : كهز الطرف ، وهو المذكور فيما قبله ؛ أي : تحتي كهز الرديني ؛ أي : الرمح الرديني ؛ نسبة إلى امرأة سمهر تسمىٰ : ردينة ، وكانا يقومان القنا بخط هجر ، وأراد بالهز : الاهتزاز ، وهو كناية عن سرعة حركته ، وشدة جريه ، **والطرف** ـ بكسر الطاء وفي آخره فاء ـ : هو الفرس الكريم ، **والعجاج** : الغبار ، **والأنابيب** ـ جمع أنبوب ـ : القصب .

والشاهد فيه : أن (ثم) في موضع الفاء ؛ أي : فاضطرب ، فإن الهز إذا جرىٰ

(وحتَّىٰ ؛ لـ) الجمعِ مَعَ (الغايةِ) بأن يكونَ ما بعدَها غايةً لِمَا قبلَها في زيادةٍ أو نقصٍ ينقطعُ الحكمُ عندَهُ ، . . . .

في الأنابيب . . اضطرب الرمح بغير تراخ ، و(ثم) للتراخي . انتهىٰ منه .

والمعنىٰ : تحت ذٰلك الممدوح فرس يهتز ويتحرك ويجري ويسرع هزاً كهز الرمح الرديني في الهواء تحت الغبار ، جرىٰ ذٰلك الهز والتحرك في أنابيب ذٰلك الرمح الرديني فاضطرب ؛ أي : سكن ذٰلك الهز والتحرك وانقطع بلا تراخ ، فإن الهز إذا جرىٰ في الأنابيب . . اضطرب الرمح وسكن وانقطع تحركه بغير تراخ .

وقوله : (و« **حتىٰ** ») معطوف على (الواو) أي : والعطف يكون بالواو وبـ (حتى) الغائية حالة كونها مفيدةً (**للجمع**) بين المتعاطفين في حكم من الأحكام (**مع**) إفادتها (**الغاية**) أي : كون المعطوف بها غايةً وآخراً لما قبلها ؛ كما قال الشارح في تفسير الغاية : (**بأن يكون ما بعدها غايةً**) وآخراً (**لما قبلها**) في حكم من الأحكام ؛ نحو : (أكلت السمكة حتىٰ رأسها) ، والرأس آخر ما يؤكل منها ؛ أي : غاية لما قبلها (**في زيادة أو نقص**) حسيين كانا ؛ نحو : (فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف) ، ونحو : (المؤمن يجزىٰ بالحسنات حتىٰ مثقال ذرة) ، أو معنويين ؛ نحو : (مات الناس حتى الأنبياء) ، ونحو : (المؤمن يجزىٰ بالآلام حتى الشوكة يشاكها) ، مصدر (شاكه) ، يقال : شاكته الإبرة ـ مثلاً ـ شوكةً : إذا طعنته ، وقد اجتمعا كل منهما في قوله : (من الطويل)

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا

أي : يكون ما بعدها غايةً لما قبلها (**ينقطع الحكم**) المفهوم من الكلام (**عنده**) أي : عند ما بعدها .

قال العليمي : (قوله : « ينقطع الحكم عنده » أي : عند ما ذكر من الزيادة والنقص ، ولو قال : « عندهما » . . كان أولىٰ وأوضح ؛ لأن « أو » هنا تنويعية ، وحكمها حكم

(والتَّدريجِ) بأن ينقضيَ ما قبلَها شيئاً فشيئاً إلىٰ أن يبلغَ الغايةَ ، ولهٰذا اشتُرِطَ في المعطوفِ بها : أن يكونَ بعضاً ممَّا قبلَها ولو تقديراً ؛ كما في قولِهِ :

أَلْقَى ٱلصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَٱلزَّادَ حَتَّىٰ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

الواو في وجوب المطابقة . نص عليه الأبدي ، قال المصنف في « المغني » : وهو الحق) انتهىٰ منه .

(و) مع إفادة (التدريج) وهو معطوف على (الغاية) ، والتقدير : ويكون العطف بـ (حتىٰ) حالة كونها مفيدةً للجمع بين المتعاطفين ، كون ذٰلك الجمع مصحوباً بالغاية والتدريج ، وذٰلك التدريج مصور (بأن ينقضي ما قبلها) أي : ما قبل حتىٰ (شيئاً فشيئاً) لا دفعةً (إلىٰ أن يبلغ) ما قبلها في الانقضاء (الغاية) أي : الآخر ، (ولهٰذا) أي : ولأجل اشتراط إفادتها الغاية والتدريج (اشترط في المعطوف بها : أن يكون بعضاً مما قبلها) لأن الغاية والتدريج إنما يوجد إذا كان كذٰلك (ولو) كانت بعضيته مما قبلها (تقديراً) لا حقيقةً ؛ وذٰلك ؛ أي : كونه بعضاً مما قبلها تقديراً (كما في قوله) : (من الكامل)

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتىٰ نعله ألقاها)

البيت للمتلمس في ملحق « ديوانه » ، وقيل لابن مروان النحوي في قصة المتلمس ، وهي مشهورة ، وكان من قصة المتلمس : أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ، ثم مدحاه بعد ذٰلك ، فكتب لكل منهما صحيفةً إلىٰ عامله بالحيرة ، وأمره فيها بقتلهما وختمها ، وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة ، فلما دخلا الحيرة . . فتح المتلمس الصحيفة ، وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة ، وفر إلى الشام ، وأما طرفة . . فأبىٰ أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل . انتهىٰ من « التصريح » .

قال العليمي : (والصحيفة : الكتاب ، ألقاها في النهر ، وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ؛ ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه ، و« يخفف » : منصوب بـ « أن » مضمرة بعد « كي » ، و« الزاد » بالنصب : عطف علىٰ « رحله » .

إِذِ المُرادُ : ألقىٰ ما يثقلَهُ حتَّىٰ نعلَهُ ، أو شبيهاً بالبعضِ ؛ نحوُ : (أعجبتني الجاريةُ حتَّىٰ كلامُها) ، ويمتنعُ : (حتَّىٰ ولدُها) .

وشَرْطُ المعطوفِ بها أيضاً : أن يكونَ اسماً ظاهراً ، . . . .

والشاهد في : « حتىٰ نعله » لأن النعل ليس بعض الزاد حقيقةً ، بل بالتأويل الذي ذكره الشارح ، ومقتضىٰ كلامهم في « باب الاشتغال » : أن « حتىٰ » هنا ليست عاطفة ، وأن « نعله » : منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره : حتىٰ ألقىٰ نعله ألقاها ، وتقدم ذٰلك مع جوابه وما فيه في بابه ؛ أي : في الاشتغال) انتهىٰ منه .

وإنما قلنا : ولو تقديراً (إذ المراد) من الكلام في التقدير : (**ألقىٰ ما يثقله حتىٰ**) ألقىٰ (**نعله**) إذ النعل ليس بعضاً من الزاد ، بل كان بعضاً مما يثقله ، الشامل للنعل والزاد .

قوله : (**أو شبيهاً بالبعض**) معطوف علىٰ قوله : (وشرط المعطوف بها : أن يكون بعضاً مما قبلها) أي : أو أن يكون شبيهاً بالبعض مما قبلها ؛ أي : مما قبل (حتىٰ) ، ومثال ذٰلك : (**نحو**) قولك : (**أعجبتني الجارية حتىٰ كلامها**) لأن كلامها شبيه ببعض أجزائها في لزومها .

(**ويمتنع**) أن يقال هنا : أعجبتني الجارية (**حتىٰ ولدها**) لأن ولدها ليس شبيهاً ببعضها ؛ لأنه ذات مستقلة منفصلة عنها .

(**وشرط المعطوف بها أيضاً**) أي : كما قلنا آنفاً : (اشترط في المعطوف بها : أن يكون بعضاً) أي : يشترط فيه : (**أن يكون اسماً ظاهراً**) كما أن ذٰلك شرط في مجرورها ؛ لأن العاطفة منقولة من الجارة ، فلا يجوز أن يقال : (قام الناس حتىٰ أنا) ، خلافاً للكوفيين والمبرد . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وشرط المعطوف بها : أن يكون اسماً ظاهراً » أي : فلا تعطف « حتى » الفعل ولا الجملة ؛ لأنها منقولة من الجارة ، وهي مختصة بالأسماء

قالَ المُصنِّفُ : والضَّابطُ : أنَّ ما صحَّ استثناؤُهُ . . صحَّ دخولُها عليهِ ، وما لا . . فلا .

ولو تأويلاً ، **وبهٰذا تعلم** : أن قوله : « اسماً » أولىٰ من قول غيره : « أن يكون مفرداً » لأنه لا يخرج الفعل ؛ لأنه مفرد) انتهىٰ منه باختصار .

(**قال المصنف**) يعني : ابن هشام : (**والضابط**) أي : الأمر الجامع لما يعطف بها : (**أن ما صح استثناؤه**) مما قبلها لدخوله فيه . . (**صح دخولها**) أي : صح دخول حتىٰ (**عليه ، وما لا**) يصح استثناؤه ؛ كالفعل والحرف والجمل . . (**فلا**) يصح دخول (حتىٰ) عليه ؛ كما سيأتي بيان ما يصح الاستثناء وما لا .

وعبارة « التصريح » : وأما (حتىٰ) . . فالعطف بها قليل عند البصريين ، والكوفيون ينكرونه بالكلية ، ويحملون نحو : (جاء القوم حتىٰ أبوك) ، و(رأيت القوم حتىٰ أباك) ، و(مررت بالقوم حتىٰ أبيك) علىٰ أن (حتىٰ) فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها علىٰ إضمار عامل .

ويشترط في العطف بـ (حتىٰ) أربعة أمور :

أحدها : كون المعطوف بها اسماً لا فعلاً ؛ لأنها منقولة من (حتى) الجارة ، وهي لا تدخل على الأفعال ، فلا يجوز على العطف : (أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتىٰ أقمت نفسي خادماً له) ، و(بخل علي زيد بكل شيء حتىٰ منعني دانقاً) ، وأجازه ابن السيد ، **والدانق** : سدس الدرهم ، قاله في « القاموس » ، وإن شئت بسط الكلام فيه . . فراجع مطولات فروع الشافعية في (باب زكاة النقد) .

والشرط الثاني : كونه ظاهراً لا مضمراً ؛ كما كان شرط مجرورها ، فلا يجوز : (قام الناس حتىٰ أنا) ، ولا (ضربت القوم حتىٰ إياك) .

والثالث منها : كونه بعضاً من المعطوف عليه ؛ إما بالتحقيق ، بأن يكون جزءاً من كل ؛ نحو : (أكلت السمكة حتىٰ رأسها) ، أو تقديراً ؛ أي : بالتأويل ؛ كالبيت السابق ، لأنه تقدم أنه في تأويل : (ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله) ، أو شبيهاً بالبعض

(لا للتَّرتيبِ) فلا تفيدُهُ ، بل هيَ كالواوِ لِمُطلَقِ الجمعِ ، لا كالفاءِ ، خلافاً للزَّمخشريِّ ؛ لأنَّكَ تقولُ : (حفظتُ القرآنَ حتَّىٰ سورةَ « البقرة ») ، وإن كانَتْ أوَّلَ ما

شدة الاتصال ؛ كقولك : (أعجبتني الجارية حتىٰ كلامها) لأن كلامها لشدة اتصاله بها صار كجزئها ، ويمتنع أن يقال : (أعجبتني الجارية حتىٰ ولدها) لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شبيهاً به .

وضابط ذٰلك : أنه إن حسن الاستثناء المتصل . . حسن دخول (حتىٰ) عليه ، وإن لم يحسن الاستثناء . . امتنع ، ألا ترىٰ أنه يحسن أن تقول : أعجبتني الجارية إلا كلامها ؛ تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها ، ويمتنع أن يقال : (أعجبتني الجارية إلا ولدها) علىٰ إرادة الاتصال ؛ لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها ، لأن شرط الاستثناء المتصل : أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصاً ، وهٰذا ليس كذٰلك ، فلا يحسن استثناؤه ، فلا يصح عطفه بـ (حتىٰ) .

والشرط الرابع : كونه غايةً لما قبلها في زيادة حسية ؛ وهي : ما مرجعها إلى الحس والمشاهدة ، أو زيادة معنوية ؛ وهي : ما مرجعها إلى المعنىٰ ؛ لما مر بيان أمثلتها في كلامنا .

وقوله : (**لا للترتيب**) معطوف علىٰ قوله : (للغاية) أي : و(حتىٰ) عطف بها لإفادة الغاية والتدريج ، لا لإفادة الترتيب ، (فـ) إن حتىٰ (**لا تفيده**) أي : لا تفيد الترتيب ولا تدل عليه ، (**بل هي**) أي : حتىٰ (**كالواو لمطلق الجمع**) أي : تفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين .

وقوله : (**لا كالفاء**) معطوف علىٰ قوله : (كالواو) أي : بل هي كالواو في دلالتها على الجمع بين المتعاطفين ، وليست كالفاء في دلالتها على الترتيب (**خلافاً للزمخشري**) أي : وذٰلك يخالف خلافاً للزمخشري في قوله : إنها تدل على الترتيب (**لأنك تقول : « حفظت القرآن حتىٰ سورة البقرة » وإن كانت**) البقرة (**أول ما**

حفظتَ ، و(ماتَ كلُّ أبٍ لي حتَّىٰ آدمُ) ، ومَنِ ادَّعىٰ أنَّها دالَّةٌ على التَّرتيبِ ؛ فمرادُهُ فيما يظهرُ : التَّرتيبُ الذِّهنيُّ علىٰ سبيلِ التَّدريجِ ؛ كما أفصحَ بهِ ابنُ الحاجبِ والتَّفتازانيُّ في « المطوَّلِ » ، والكَافِيَجِيُّ في « شرحِ القواعدِ » ، . . . .

حفظت ، و« مات كل أب لي حتىٰ آدم ») وإن كان آدم أول من مات من آبائك ، فإنك أخرت (البقرة) مع أنها أول ما حفظته ، وأخرت (آدم) مع أنه أول من مات من آبائك ، فليست (حتىٰ) دالة على الترتيب ، (**ومن ادعىٰ أنها دالة على الترتيب . . فمراده فيما يظهر : الترتيب الذهني**) أي : الملحوظ في الذهن والقلب (**علىٰ سبيل التدريج**) أي : تدريج الفعل من الأضعف إلى الأقوىٰ ، أو بالعكس . انتهىٰ « كردي » .

لا الترتيب الخارجي (**كما أفصح**) وبين (**به**) أي : بأن مراده : الترتيب الذهني لا الخارجي (**ابن الحاجب** ، و) سعد الدين (**التفتازاني**) تقدمت ترجمتهما (**في « المطول »**) شرح التفتازاني علىٰ « تلخيص المفتاح » (و) أي : وكما أفصح به (**الكافيجي في « شرح القواعد »**) أي : « شرح قواعد الإعراب » .

ترجمة الكافيجي

والكافيجي ـ بكسر الفاء وفتح المثناة التحتية وجيم وياء نسبة ـ : العلامة محي الدين الحنفي ، شيخ السيوطي ، أبو عبد الله الكافيجي ، ولد سنة ثمان وثمانين وسبع مئة (٧٨٨هـ) .

اسمه : محمد بن سليمان بن سعد الرومي البرعمي ، عالم موسوعي ، وله مصنفات في اللغة والحديث والتفسير والمنطق .

توفي شهيداً بالإسهال ليلة الجمعة ، رابع جمادى الأولىٰ ، سنة تسع وسبعين وثمان مئة (٨٧٩هـ) انظر « بغية الوعاة » .

وإذا عطفتَ علىٰ مجرورٍ . . فالأحسنُ : إعادةُ الجارِّ ؛ فرقاً بينها وبينَ الجارَّةِ .

وقالَ في « التَّسهيلِ » : يجبُ ما لَمْ يتعيَّنِ العطفُ ؛ كـ (عجبتُ مِنَ القومِ حتَّىٰ بنيهِم) ، واستحسنَهُ المُصنِّفُ . . . .

ولقب بالكافيجي ؛ لكثرة تدريسه في « كافية ابن الحاجب » ، والجيم في النسبة من اختلاف الأتراك .



(**وإذا عطفت**) حتى العاطفة (**علىٰ مجرور . . فالأحسن إعادة الجار**) معها (**فرقاً بينها**) أي : بين (حتى) العاطفة (**وبين**) حتى (**الجارة**) .

قال شارح « الجامع » : (وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع « حتىٰ » أحسن ، ولم يجعله واجباً) انتهىٰ ، خلافاً لابن الخباز في وجوبها مطلقاً .

قوله : (**فرقاً بينها وبين الجارة**) أي : في حال عدم الإعادة .

(**وقال في « التسهيل » : يجب**) إعادة الجار معها (**ما لم يتعين العطف**) أي : فإن تعين العطف . . فلا وجوب في إعادة العاطف ؛ إذ لا لبس حينئذ بينها وبين الجارة .

قوله : (كـ « **عجبت من القوم حتىٰ بنيهم** ») مثال لتعين العطف ، ووجه **ذٰلك** : أن ابن مالك يرىٰ : أن (حتىٰ) إن صح حلول (إلىٰ) محلها . . فهي محتملة للجارة والعاطفة ؛ نحو : (اعتكفت في الشهر حتىٰ في آخره) ، فيجب إعادة الخافض عند قصد العطف ؛ لجواز قولك فيه . . . إلىٰ آخره ، وإن لم يصح ذٰلك . . فهي عاطفة لا غير ؛ كما في : (عجبت من القوم حتىٰ بنيهم) لعدم جواز : (عجبت من القوم إلىٰ بنيهم) لأن العجب دفعي لا تدريجي ، فلا تجب إعادة الخافض ؛ إذ لا لبس حينئذ بالجارة .

(**واستحسنه المصنف**) أي : عد المصنف في « المغني » إعادة الجار حسناً ، لا

والدَّمامينيُّ ، وجزمَ بهِ في « الجامعِ » ، وردَّهُ أبو حيَّانَ ، والعطفُ بها قليلٌ ، ولذا أنكرَهُ الكوفيُّونَ .

(وأو ؛ لأحدِ الشَّيئَينِ) نحوُ : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، ....

واجباً ، (و) كذا (الدماميني) استحسنه ، (وجزم به) أي : بإعادة الجار في العاطفة المصنف (في « الجامع ») .

(ورده) أي : رد (أبو حيان) ما قاله ابن مالك في « التسهيل » من وجوب إعادة الجار مع (حتى) العاطفة ، وقال أبو حيان في المثال المذكور : (إن « حتىٰ » فيه جارة ، لا عاطفة) .

قال أبو حيان : (لأن ما بعد « حتىٰ » فيه ليس بعضاً ، ولا كبعض مما قبلها ؛ كـ « الجارية مع ولدها ») ، ووهم في ذٰلك : بأن اسم القوم فيه شامل لبنيهم ؛ لجواز : (جاء القوم إلا بنيهم) ، بخلاف : (الجارية مع ولدها) انتهىٰ « كردي » .

(**والعطف بها**) بحتىٰ (**قليل**) في كلامهم (**ولذا**) أي : ولأجل قلته فيه (**أنكره**) أي : أنكر العطف بها (**الكوفيون**) .

قال الكردي : (قوله : « ولذا أنكره الكوفيون » فيه : أن قلته لا تصلح علةً لإنكارهم ، بل إنكارهم له دليل علىٰ قلته ؛ لأنهم أنكروه رأساً ، وهو منهم ـ مع سعة اطلاعهم ـ دليل علىٰ قلته ، وحملوا موهم الجر بها علىٰ تقدير عامل ، فقالوا في قوله : (من الطويل)

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا

أي : حتىٰ قهرنا الكماة ، وحتىٰ تهابون بنينا ، فـ « حتىٰ » فيهما ابتدائية) .

(و) العطف يكون بـ (« أو » **لأحد الشيئين**) أي : لأحد الأمرين المذكورين قريباً ، ومثال كونها لأحد الشيئين : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [1] ،

---

(١) سورة الكهف : (١٩) .

(أوِ الأشياءِ) نحوُ : ﴿ فَكَفَّرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ . . . ﴾ الآيَةَ ؛ (مفيدةً بعدَ الطَّلبِ) إمَّا (التَّخييرَ) بينَ المُتعاطفينِ ؛ نحوُ : (تزوَّجْ هنداً أو أختَها) ، (أوِ الإباحةَ) نحوُ : (تعلَّمْ فقهاً أو نحواً) ، والفرقُ بينهُما : جوازُ الجمعِ في الإباحةِ دونَهُ .

أو) لأحد (**الأشياء**) الخمسة المذكورة قريباً ، ومثال كونها لأحد الأشياء : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَكَفَّرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ . . . ﴾ **الآية**)(١) ؛ أي : أتم الآية ، وهو معطوف علىٰ قوله في أول الحروف التسعة : (والعطف يكون بالواو ـ حالة كونها مفيدةً ـ لمطلق الجمع) ، والتقدير هنا : والعطف يكون بـ (أو) لأحد الشيئين أو لأحد الأشياء حالة كونها (**مفيدةً بعد الطلب**) أي : بعد صيغة الطلب (**إما التخيير بين المتعاطفين**) ومثال كونها للتخيير : (**نحو** : **تزوج هنداً أو أختها**) .

قال العليمي : (قوله : « بعد الطلب » أي : بعد صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب نفس ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر ، بخلاف غيرها من صيغ الطلب ؛ كالاستفهام) انتهىٰ باختصار .

قال الكردي : (قوله : « تزوج هنداً أو بنتها » ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ فَكَفَّرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ . . . ﴾ الآية ؛ إذ المعنىٰ : فليكفر .

فإن قلت : لا يمتنع في الكفارة الجمع بين الخصال المذكورة في الآية ، ولا جمع في التخيير .

قلت : لا تجتمع كلهن كفارةً ، وإنما الكفارة هي واحدة منهن ، والبواقي قربة مستقلة) انتهىٰ منه .

(**أو**) مفيدة بـ (**الإباحة** ؛ **نحو** : « **تعلم فقهاً أو نحواً** » ، **والفرق بينهما**) أي : بين التخيير والإباحة : (**جواز الجمع**) بين المتعاطفين (**في الإباحة**) أي : إمكان الجمع بين المتعاطفين فيها ، فإنه يجوز الجمع بين تعلم الفقه والنحو (**دونه**)

---

(١) سورة المائدة : (٨٩) .

قالَ الشُّمُنِّيُّ : وليسَ المُرادُ بها : الإباحةُ الشَّرعيَّةُ ، لأنَّ الكلامَ في معنىً أو بحسبِ اللُّغةِ قبلَ ظهورِ الشَّرعِ ، بلِ المُرادُ : الإباحةُ بحسبِ العقلِ ، أو بحسبِ العرفِ في أيِّ وقتٍ كانَ ، وعندَ أيِّ قومٍ كانوا .

أي : دون التخيير ، فإنه يمتنع شرعاً الجمع بين هند وأختها أو بنتها .

قوله : (**والفرق بينهما : جواز الجمع في الإباحة** . . .) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (قال المصنف ـ يعني : ابن هشام في « الحواشي » ـ : يقولون : « أو » التي للتخيير تنافي الجمع ، و« أو » التي للإباحة لا تأباه ، يعنون : أنها لا تنافيه .

ويقولون : إن التخيير فيما أصله الحظر ، والإباحة فيما أصله الجواز .

ويرد على الأول : « تزوج هنداً أو أختها » ، أو « تزوج هنداً أو بنت عمها » ، فإن قالوا : الأصل : الإباحة في الأبضاع . . فسد بالمثال الأول . . وإن قالوا : المنع . . فسد بالثاني ؛ لأنها في الأول للتخيير ، وفي الثاني للإباحة .

والحق : أن « أو » مشتركة ، وإنما يتبين أحد معانيها بالقرينة ؛ كسائر المشتركات . انتهىٰ .

وفي « المطول » : **والفرق بينهما** : أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط ، بخلاف الإباحة ، فإنه يجوز فيها الجمع أيضاً ، لٰكن لا من حيث مدلول اللفظ ، بل بحسب أمر خارج) انتهىٰ منه .

(**قال الشمني**) في « حاشية المغني » رداً على الدماميني : (**وليس المراد بها**) أي : بالإباحة : (**الإباحة الشرعية**) وهي : ما يجوز فعله وتركه (**لأن الكلام**) هنا (**في معنىً**) من المعاني ؛ وهو : التوسعة برفع الحرج من الجانبين (**أو**) باعتبار معنى الإباحة (**بحسب اللغة**) العربية (**قبل ظهور الشرع**) ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم ، (**بل المراد : الإباحة بحسب**) حكم (**العقل**) من التحسين أو التقبيح ، (**أو**) الإباحة (**بحسب**) حكم (**العرف**) والعادة (**في أي وقت كان ، وعند أي قوم كانوا**) .

. . . .

قوله : (**في أي وقت كان**) ذٰلك العرف ؛ أي : سواء كان ذٰلك قبل الإسلام أو بعده .

(**وعند أي قوم كانوا**) أي : سواء كان ذٰلك عند قوم من العرب ، أو عند قوم من العجم .

قوله : (**للتخيير أو للإباحة**) قال الشمني : (أي : بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان ، وعند أي قوم كانوا ، إلا الشرعيين ؛ لأن الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع) أي : فالمراد ما يعم الشرعيين ؛ كـ (تزوج هنداً أو أختها) ، وغيرهما ؛ كـ (خذ من مالي درهماً أو ديناراً) ، ونحو : (جالس الحسن أو ابن سيرين) ، فإن امتناع الجمع وإباحته فيهما إنما يؤخذان من قرائن الحال . انتهىٰ « خضري » باختصار .

وفي « السجاعي على القطر » زيادة علىٰ كلام شارحنا ـ أعني : الفاكهي ـ : لٰكن أنت خبير بأن التخيير في نحو : (تزوج هنداً أو أختها) إنما يفهم من الشرع فقط ، **فالأولىٰ أن يقال** : المراد بالإباحة : ما هو أعم لغةً وشرعاً ، **فتدبر** . انتهىٰ « سجاعي » .

ترجمة الشمني

والشمني هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي الداري ، القسنطيني الأصل ، ويعرف بالشمني ـ بضمتين وشد النون ـ ويقال له : الأشموني أيضاً ؛ بضم فسكون ، وأشمون : قرية في مصر ، تقي الدين ، أبو العباس ، مفسر محدث ، فقيه أصولي ، متكلم نحوي ، توفي في سنة (٨٧٢هـ) .

من تصانيفه : « شرح المغني لابن هشام » ، و« منهج المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك

(و) مُفيدةً (بعدَ الخبرِ) إمَّا (الشَّكَّ) مِنَ المُتكلِّمِ ؛ كـ (جاءَ زيدٌ أو بكرٌ) ، (أوِ التَّشكيكَ) للسَّامعِ ؛ أي : إيقاعَهُ في الشَّكِّ ، ويُعبَّرُ عنهُ : بالإبهامِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ، ....

في النحو » انظر « الضوء اللامع » ، و« شذرات الذهب » ، و« معجم المؤلفين » انتهىٰ من بعض التحقيقات على الشارح .



وقوله : (ومفيدة بعد الخبر إما الشك من المتكلم) معطوف علىٰ قوله : (مفيدة بعد الطلب) .

والمعنىٰ : والعطف يكون بـ (أو) حالة كونها مفيدةً بعد الطلب إما التخيير وإما الإباحة ، وحالة كونها مفيدةً بعد الخبر إما الشك الواقع من المتكلم في حكم من الأحكام (كـ « **جاء زيد أو بكر** ») إذا شك في مجيء أيهما حصل ، ومنه : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[(1)] ، (أو) مفيدةً (**التشكيك**) أي : تشكيك المتكلم (**للسامع ؛ أي : إيقاعه**) أي : إيقاع السامع (**في الشك**) في الحكم المفهوم من الكلام ، مع كون المتكلم عالماً بالواقع من الأمرين أو الأمور ، (**ويعبر عنه**) أي : عن هٰذا التشكيك (**بالإبهام**) أي : إبهام المتكلم الحكم على السامع .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾)[(2)] .

قال العليمي : (قوله : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ . . . ﴾ إلىٰ آخره[(3)] قال في « المغني » : الشاهد في الأول ، وقال الدماميني : فيهما .

والأقرب : أن الشاهد في الثانية فقط ؛ لأن الشرط تقدم كلام خبري ، وهو إنما يتحقق بقوله : ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ؛ لأن ما قبله ليس كلاماً ، وإلىٰ هٰذا أشار في « شرح

---

(1) سورة الكهف : (١٩) .

(2) سورة سبأ : (٢٤) . (3) سورة سبأ : (٢٤) .

أو التَّقسيمِ ؛ نحوُ : الاسمُ نكرةٌ أو معرفةٌ ، ومنهُ قولُهُ :

وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

التوضيح » فقال : ف ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ كلام خبري ، و﴿ أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[1] للإبهام ، فيكون الشاهد في الثانية) انتهىٰ باختصار .

وقال الدماميني : (الشاهد في الأولىٰ والثانية) .

والمعنىٰ : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين : كونه علىٰ هدىٰ ، أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام علىٰ صورة الاحتمال ، مع العلم بأن من وحد الله تعالىٰ وعبده . . فهو علىٰ هدىً ، وأن من عبد غيره . . فهو في ضلال مبين ؛ توطيناً لنفس المخاطب ، ليكون أقبل لما يلقىٰ إليه . انتهىٰ « صبان » باختصار .

ويكون العطف بـ (أو) حالة كونها مفيدة (**التقسيم**) أي : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ؛ كقولهم : (أقسام الإعراب : رفع أو نصب . . .) إلىٰ آخره ، أو تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ كقولهم : (الكلام اسم أو فعل أو حرف) .

قال شيخنا : (وعبر عنه في « التسهيل » بالتفريق المجرد ؛ أي : من الشك والإبهام والتخيير ، وبعضهم عبر عنه بالتفصيل) انتهىٰ « صبان » .

ومن تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته : (**نحو**) قولهم : (« **الاسم نكرة أو معرفة** » ، **ومنه**) أي : ومن مثال التقسيم (**قوله**) : (من الطويل)

(وقالوا لنا : ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل)

قوله : (**أشرعت**) أي : صوبت ، تقول : أشرعت الرمح نحو العدو : إذا صوبته إلىٰ جهته وقصدت طعنه به ، أراد به : أنه لا بد لنا من القتل أو الأسر ، فأشار بإشراع صدور الرماح إلى الحالة الأولىٰ ، وبالسلاسل إلى الحالة الثانية .

---

(١) سورة سبأ : (٢٤) .

قالَ بعضُهُم : أوِ الإضرابُ ؛ نحوُ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ .

وقد تأتي بمعنى الواوِ ؛ كقولِهِ :

وإنما قال الشارح : (ومنه) لاحتمال أن يكون المعنىٰ لا بد من أحدهما ، فحذف المضاف ؛ كما قيل في : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ (١) .

قال الكردي : (فجاء « أو » فيه بمعنى : الواو ، ولذا فصله الشارح بقوله : ومنه) .

قوله : (**قال بعضهم : أو**) حالة كونها مفيدة (**الإضراب ؛ نحو** : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾)(٢) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ساقط في بعض النسخ .

قال العليمي : (قال ذٰلك سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل ؛ نحو : « لست زيداً » ، أو « لست عمراً » ، ونحو : « لا تضرب زيداً » ، أو « لا تضرب عمراً » .

وقال ذٰلك أيضاً الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقاً ، وهٰذه الآية التي مثل بها الشارح بقوله : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٣) إنما يظهر القول بالإضراب فيها علىٰ هٰذا اللفظ المذكور فيها ، وقد أولها في « المغني » بأمور ، فراجعه .

وظاهر هٰذا : أن « أو » التي للإضراب عاطفة وإن كان لا يقع بعدها إلا جملةً ؛ لأن العطف لا يختص بالمفردات ، وكلام الرضي يقتضي أنها غير عاطفة ، بل استئنافية) انتهىٰ « عليمي » .

(**وقد تأتي**) أو (**بمعنى : الواو**) وهو قول الكوفيين ، لٰكن بشرط عدم اللبس ؛ كما في البيت الذي مثل به الشارح بقوله : (**كقوله**) أي : كقول جرير : (من البسيط)

---

(١) سورة الرحمٰن : (٢٢) .

(٢) سورة الصافات : (١٤٧) .

(٣) سورة الصافات : (١٤٧) .

جَـاءَ ٱلْـخِـلَافَـةَ أَوْ كَـانَـتْ لَـهُ قَـدَراً ....

فائدتانِ

الأُولىٰ : لا يُعطَفُ بـ (أو) بعدَ همزةِ التَّسويةِ للتَّنافي بينَهُما ؛ لأنَّ (أو) تقتضي أحدَ الشَّيئَينِ أوِ الأشياءِ ، ....

(جاء الخلافة أو كانت له قدراً) كما أتىٰ ربه موسىٰ علىٰ قدر

ويوجد في « ديوان جرير » : (إذ) مكان (أو) ، فلا شاهد فيه حينئذ .

وقال العليمي : (هـٰذا البيت لجرير ، يمدح به عمر بن عبد العزيز الأموي رحمه الله تعالىٰ ، والمعنىٰ : وكانت له قدراً .

قال في « المغني » : والذي رأيته في « ديوانه » : « إذ كانت » ، قال الدماميني : هو لا يقدح في رواية الجماعة) انتهىٰ باختصار .

قال الكردي : (وكقول الآخر : (من الكامل)

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه ؛ أي : هم قوم ، و« رأيتهم » : جواب الشرط ، و« ملجم » : من ألجمت الفرس .

والشاهد في : « أو سافع » فإن « أو » فيه بمعنى : الواو ، من سفعت بناصيته : إذا أخذته ، وإنما جعلنا « أو » بمعنى : الواو ؛ لوجوب إضافة « بين » إلىٰ شيئين ، بخلاف : « رأيت زيداً أو عمراً عنده » لامتناع إرادة الواو للبس) انتهىٰ « كردي » .

(فائدتان)

(**الأولىٰ : لا يعطف بـ « أو » بعد همزة التسوية ؛ للتنافي بينهما**) أي : بين التسوية وأو (**لأن « أو » تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء**) أي : واحداً من الشيئين أو واحداً من الأشياء ، لا جميعهما .

والتَّسويةُ تقتضي الشَّيئَينِ لا أحدَهُما ، فإن لَمْ توجدِ الهمزةُ . . جازَ العطفُ بها ، نصَّ عليهِ السِّيرافيُّ في « شرحِ الكتابِ » . . . .

قوله : (**والتسوية تقتضي الشيئين لا أحدهما**) أي : تقتضي نفس الشيئين جميعاً أو نفس الأشياء جميعاً ؛ لأن المساواة من الأمور الإضافية تقتضي المساوىٰ والمساوي ، فلا يجوز أن تقول : « ساوىٰ زيد » إلا أن تقول بعده : « عمراً » مثلاً) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والتسوية تقتضي نفس أحدهما » الظاهر أن يقول : والتسوية تقتضي متعدداً .

والحاصل : أن التسوية من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، والعطف فيها مما اختصت به الواو ، ولذٰلك كانت « أو » هنا بمعنى : الواو ، ومثال اجتماع التسوية و« أو » : نحو : « سواء علي أقمت أو قعدت » .

وفي « المغني » : إن « أم » المتصلة تشاركها ـ أي : تشارك الواو ـ في ذٰلك ؛ أي : في العطف بها في مقام التسوية ؛ نحو : « سواء علي أقمت أم قعدت » مما لا يستغنىٰ عنه ، لٰكن قال المصنف في « الحواشي » : إن هٰذا الكلام منظور فيه إلىٰ حالته الأصلية ، والأصل : سواء علي قيامك لي وقعودك ، فالعاطف فيه بطريق الأصالة إنما هو الواو ؛ لكونها لمطلق الجمع ، فثبت أن الواو مختصة بهٰذا الحكم ، لا يشاركها فيه غيرها) انتهىٰ منه .

قوله : (**فإن لم توجد الهمزة**) مقابل لقوله آنفاً : (لا يعطف بـ « أو » بعد همز التسوية) أي : فإن لم توجد الهمزة بعد التسوية . . (**جاز العطف بها**) أي : بـ (أو) ، (**نص عليه**) أي : علىٰ جواز العطف بأو (**السيرافي في « شرح الكتاب »**) أي : في شرحه الذي وضعه علىٰ « كتاب سيبويه » ، والسيرافي : اسمه : الحسن بن عبد الله السيرافي ، قاضي بغداد ، تقدمت ترجمته .

نحوُ : (سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدتَ) ، ومنهُ قولُ الفقهاءِ : (سواءٌ كانَ كذا أو كذا) ، وقراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ : (أو لَمْ تنذرْهُم) ، وأمَّا تخطئةُ المُصنِّفِ لهم في ذٰلكَ . . . .

مثال ذٰلك ؛ أي : مثال فقدان الهمزة : (**نحو**) قولك : (**سواء علي قمت أو قعدت**) أي : سواء علي قيامك أو قعودك ؛ لأني لا حاجة لي إلىٰ إكرامك إياي .

(**ومنه**) أي : ومن أمثلة فقدان همزة التسوية : (**قول الفقهاء**) في (باب التيمم) مثلاً : يتيمم من خاف علىٰ نفسه لشدة البرد (**سواء كان كذا**) أي : وجد الماء البارد عنده (**أو كذا**) أو فقد الماء .

(و) منه ؛ أي : ومن المواضع التي يجوز العطف فيها بـ (أو) : (**قراءة ابن محيصن**) : سواء عليهم أنذرتهم (**أو لم تنذرهم**) بـ (أو) .

ترجمة ابن محيصن

اسمه : محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن السهمي ، مولاهم المكي ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة . انتهىٰ « غاية النهاية في طبقات القراء » ، توفي في مكة سنة (١٢٣ هـ) ثلاث وعشرين ومئة .



(**وأما تخطئة المصنف**) يعني : ابن هشام (**لهم**) أي : للفقهاء (**في ذٰلك**) أي : في قولهم : (سواء كان كذا أو كذا) في العطف في الثاني بـ (أو) أي : وأما حكم ابن هشام في « المغني » الخطأ على الفقهاء ؛ حيث قال في « المغني » : (قولهم : « سواء كان كذا أو كذا » نظير قولهم : « يجب في قتل العبد ـ مثلاً ـ أقل الأمرين من كذا من قيمته ، أو كذا) أي : من ديته لو كان حراً .

والصواب في المثال الأول ـ يعني قولهم : سواء كان كذا أو كذا ـ : العطف بـ (أم) بأن قالوا : (كان كذا أم كذا) ، **وفي الثاني** ؛ يعني قولهم : (يجب أقل من

فقد ناقشَهُ فيها الدَّمامينيُّ .

الثَّانيةُ : إذا نهىٰ عنِ المباحِ . . امتنعَ فعلُ جميعِ ما كانَ مباحاً باتِّفاقٍ مِنَ النُّحاةِ .

كذا أو كذا) أي : والصواب في المثال الثاني : العطف بالواو بدل (أو) بأن قالوا : (يجب أقل الأمرين من كذا ـ أي : قيمته ـ وكذا ؛ وأرشه) . . (**فقد ناقشه**) أي : عارض المصنف في ذٰلك ؛ أي : في تخطئته الفقهاء وابن محيصن (**الدماميني**) في « شرحه على المغني » أي : عارض الدماميني المصنف في هٰذه التخطئة في « حاشيته على المغني » أي : رده بنص السيرافي وبما في « الصحاح » من قوله : (تقول : « سواء علي قمت أو قعدت ») ، وبقول ابن محيصن وقراءته ، ووجه ذٰلك بما يطول ذكره هنا . انتهىٰ « كردي » .

وذكر العليمي ذٰلك التوجيه بما فيه ركاكة ، فراجعه إن شئت .

والفائدة (**الثانية**) من الفائدتين : ما ذكرته بقولي : (**إذا نهىٰ عن المباح**) نحو : (لا تعلم النحو أو الفقه) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (ليس المراد : المباح الشرعي ، فصح تمثيل المصنف لذٰلك في « المغني » بقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[1] ، واندفع توقف الدماميني : بأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح أصلاً ، بل تحرم ، لٰكنه قال بعد ذٰلك : ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة ، لا حرج علىٰ من ارتكبها) .

. . (**امتنع فعل جميع ما كان مباحاً باتفاق من النحاة**) نص سيبويه علىٰ ذٰلك ؛ أي : على امتناع فعل جميع المباحات ؛ حيث قال ـ ومن « كتابه » نقلت ـ : (تقول : « جالس عمراً أو خالداً أو بشراً » كأنك قلت : « جالس أحد هٰؤلاء » ولم

---

(١) سورة الإنسان : (٢٤) .

وحكمُ المُخيَّرِ فيهِ حكمُ المُباحِ عندَ السِّيرافيِّ ، ووافقَهُ في « المُغنِي » ، وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ ، وجوَّزَ ابنُ كَيْسَانَ كونَ النَّهيِ عن واحدٍ وعنِ الجميعِ ، فإذا قُلتَ : (لا تأخذْ ديناراً أو ثوباً) . . جازَ عندَهُ أن يكونَ نهاهُ عنِ الجميعِ ، وعن أحدِهِما علىٰ مقابلةِ الأمرِ ؛

ترد إنساناً بعينه ، فهٰذا دليل علىٰ أن كلهم أهل أن يجالس ؛ كأنك قلت : « جالس هٰذا الضرب » أي : النوع .

وتقول أيضاً : « كل خبزاً أو لحماً أو تمراً » كأنك قلت : « كل أحد هٰذه الأشياء » ، ونظير ذٰلك : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (١) ؛ أي : ولا تطع أحداً من هٰؤلاء) انتهىٰ بلفظه .

وذٰلك لأن (أو) في نحو ذٰلك داخلة للنهي عما كان مباحاً ، فانقلب ما كان مباحاً محظوراً . انتهىٰ « كردي » .

(**وحكم المخير فيه**) نحو : تزوج هنداً أو أختها (**حكم المباح**) نحو : (تعلم نحواً أو فقهاً) يعني : إذا نهىٰ عن المخير فيه ؛ نحو : (لا تتزوج هنداً أو أختها) . . امتنع عليه تزوج كل منهما ؛ كما في المباح (**عند السيرافي ، ووافقه**) أي : وافق السيرافي المصنف (**في « المغني »**) في أنه امتنع عليه كل منهما ، (**وصححه**) أي : صحح ما قال السيرافي (**ابن عصفور**) من أنه امتنع عليه كل منهما ، (**وجوز ابن كيسان**) في المخير (**كون النهي عن واحد**) منهما ؛ أي : عن أحد من المخير فيهما ؛ إما عن هند ، وإما عن أختها .

(**و**) جوز ابن كيسان أيضاً كون النهي (**عن الجميع**) أي : عن كل منهما ، (**فإذا قلت : « لا تأخذ ديناراً أو ثوباً » . . جاز**) أي : احتمل (**عنده**) أي : عند ابن كيسان (**أن يكون نهاه عن الجميع**) أي : عن أخذ كل من الدينار والثوب (**و**) النهي (**عن أحدهما**) دون الآخر (**علىٰ مقابلة الأمر**) بأحدهما ؛ أي : في قولك : (خذ ديناراً

---

(١) سورة الإنسان : (٢٤) .

لأنَّ الأمرَ كانَ بأخذِ أحدِهِما ، وهـٰذانِ القولانِ جاريانِ في نحوِ : (ما جاءني زيدٌ أو عمرٌو) .

(وأَمْ ؛ لطلبِ التَّعيينِ) إن وقعَتْ (بعدَ همزةٍ داخلةٍ علىٰ أحدِ المُستويينِ) في الحكمِ في ظنِّ المُتكلِّمِ ؛ . . . .

أو ثوباً) فإنه يكون أمراً بأخذ أحدهما ، لا الأمر بأخذ الجميع ؛ يعني : قياساً على الأمر الذي هو مقابل النهي ، وهو ـ أي : قوله : قياساً على الأمر ـ قيد لقوله : وعن أحدهما (**لأن الأمر**) في قولك : خذ ديناراً أو ثوباً (**كان**) صريحاً (**بأخذ أحدهما ، وهـٰذان القولان**) اللذان جوزهما ابن كيسان ؛ وهما احتمال النهي عن واحد أو عن الجميع (**جاريان في نحو**) قولك : (**ما جاءني زيد أو عمرو**) فإنه يحتمل : نفي مجيء أحدهما ، أو نفي مجيء كل منهما ؛ يعني : جواباً لمن قال لك : (هل جاءك زيد أو عمرو ؟) .

وقوله : (و« أم ») معطوف علىٰ أول الحروف العاطفة ، والتقدير : والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع ، ويكون بـ (أم) حالة كونها مفيدة (**لطلب**) المتكلم من المخاطب (**التعيين**) أي : تعيين أحد المستويين في الحكم في ظن المتكلم (**إن وقعت بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين في الحكم في ظن المتكلم**) .

قوله : (**داخلة علىٰ أحد المستويين**) أي : ولو نيةً ؛ كقوله : (من الطويل)

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

أي : (أبسبع) حذفها لدلالة (أم) عليها ، **والمعنىٰ** : والله لحياتك قسمي إني لا أعلم أرمت النسوة الجمر بسبع حصيات ، أم رمته بثمانية ؛ أي : لا أدري أيهما حصل ، والحال أني عالم بما تقدم ذكره .

والشاهد في قوله : (بسبع) حيث حذف منه همزة الاستفهام المغنية عن (أي) لأمن اللبس ، وهو قليل . انتهىٰ من « فتح الجليل على ابن عقيل » .

نحوُ : (أزيدٌ عندَكَ أَمْ عمرٌو ؟) إذا كنتَ عالماً بأحدِهِما عندَهُ لا بعينِهِ ، ولهٰذا يُجابُ بتعيينِ أحدِهِما ، لا بـ (عندي أحدُهُما) لأنَّهُ معلومٌ للسَّائلِ ، وعلامَتُها : صحَّةُ الاستغناءِ عنها بأيٍّ ، وتُسمَّىٰ حينئذٍ . . . .

مثالها : (**نحو**) قولك : (**أزيد عندك أم عمرو ؟**) يقول ذٰلك : (**إذا كنت**) أي : المتكلم (**عالماً بـ**) أن (**أحدهما عنده**) أي : عند المخاطب حالة كونه (**لا**) يعلمه (**بعينه**) أي : بذاته .

قوله : (**نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟**) يعني : أيهما عندك ؟ طلباً لتعيين الذي عند المخاطب منهما .

ومثل هٰذا المثال : قوله تعالىٰ : ﴿ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[1] ، وفي هٰذا رد علىٰ من يرىٰ وجوب فصل (أم) عما عطفت عليه ، أو ضعف وصلها . انتهىٰ « كردي » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل علمه بكون أحدهما عند المخاطب (**يجاب**) المتكلم من جهة المخاطب (**بتعيين أحدهما ، لا بـ**) قول المخاطب له : (« **عندي أحدهما** » **لأنه**) أي : لأن كون أحدهما عند المخاطب (**معلوم للسائل**) الذي هو المتكلم ، وذٰلك التعيين بأن يقول : (زيد) ، أو يقول : (عمرو) .

(**وعلامتها**) أي : وعلامة (أم) هٰذه ؛ أي : (أم) الواقعة بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين : (**صحة الاستغناء عنها**) أي : عن (أم) هٰذه ؛ أي : وعن الهمزة جميعاً (**بـ « أي »**) الاستفهامية ، فإذا قلت : (أي الرجلين عندك ؟) . . فقد استغنيت عن قولك : (أزيد عندك أم عمرو ؟) أي : فقد استغنيت عن الهمزة و(أم) بـ (أي) الاستفهامية مضافة لضمير المتعاطفين ، فتقول بدل المثال المذكور : أيهما عندك ؟ (**وتسمىٰ**) (أم) هٰذه (**حينئذ**) أي : حين إذ وقعت بعد همزة داخلة علىٰ

---

(١) سورة الأنبياء : (١٠٩) .

مُتَّصِلَةً ؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُغني أحدُهُما عنِ الآخرِ ، فتسميتُها بذٰلكَ لأمرٍ خارجٍ عنها ، ويُقالُ لها : المُعادِلَةُ ؛ لمُعادلَتِها الهمزةَ في إفادةِ الاستفهامِ ، وتُسمَّىٰ أيضاً بذٰلكَ إن وقعَتْ بعدَ همزةِ التَّسويةِ ؛ وهيَ : الدَّاخلةُ علىٰ جملةٍ في محلِّ المَصدَرِ ؛ . . . .

أحد المستويين (متصلة ؛ **لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني**) ذكر (**أحدهما عن**) ذكر (**الآخر**) ، وعبارة الخضري : سميت بذٰلك ـ أي : بلفظ : متصلة ـ لوقوعها بين شيئين لا يكتفىٰ بأحدهما عن الآخر .

(**فتسميتها بذٰلك**) أي : بمتصلة (**لأمر خارج عنها**) وهو اتصال ما قبلها وما بعدها ؛ أي : عدم استغناء أحدهما عن الآخر ، فالاتصال علىٰ هٰذا بين السابق واللاحق ، فأطلق عليها باعتبار متعاطفيها المتصلين بها ، فتسميتها حينئذ متصلةً إنما هو لأمر خارج عنها .

وقيل : سميت متصلةً ؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتىٰ صارتا ـ أي : هي والهمزة ـ في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترىٰ أنهما جميعاً بمعنىٰ : (أي) ، واعتبار هٰذا المعنىٰ في تسميتها متصلةً أولىٰ من اعتبار المعنى الأول ؛ لأنه بالنظر إلىٰ نفسها ، لٰكنه إنما يتأتىٰ هٰذا المعنىٰ في المسبوقة بهمزة الاستفهام ، فيترجح اعتبار المعنى الأول ؛ لشموله النوعين . انتهىٰ « عليمي » .

(**ويقال لها**) أي : لـ (أم) هٰذه : (**المعادلة**) أي : المقابلة (**لمعادلتها**) أي : لمقابلتها ومماثلتها (**الهمزة في إفادة الاستفهام**) .

(**وتسمىٰ أيضاً**) أي : كما تسمىٰ معادلة (**بذٰلك**) أي : بمتصلة (**إن وقعت**) (أم) هٰذه (**بعد همزة التسوية**) أي : بعد همزة واقعة بعد لفظ (سواء) ، (**وهي**) أي : (أم) هٰذه الواقعة بعد التسوية هي (**الداخلة علىٰ جملة**) واقعة (**في محل المصدر**) أي : في محل المصدر المؤول من الجملة .

وعبارة الكردي : قوله : (**وتسمىٰ أيضاً بذٰلك**) أي : تسمىٰ بذٰلك المذكور من

نحوُ : (ما أدري أقمتُ أَمْ قعدتُ ؟) ، ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ .

تسميتها : متصلةً ومعادلةً أيضاً ؛ أي : كما تسمىٰ (أم) : متصلةً ومعادلةً إذا كانت مسبوقةً بهمزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين ؛ كما مر . . تسمىٰ أيضاً : متصلةً ومعادلةً إن وقعت بعد همزة التسوية ؛ وهي : التي لا يراد بها حقيقة الاستفهام ، ولذٰلك لا جواب لها ، بخلافها فيما مر .

وسميت متصلةً ؛ لاتصال متعاطفيها كما سبق ، ومعادلةً ؛ لمعادلتها ، أي : لمساواتها الهمزة في إفادة التسوية ؛ كمعادلتها فيما سبق في إفادة الاستفهام .

فعلمنا : أن (أم) المتصلة نوعان : **أحدهما** : ما تقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين .

والثاني : ما تقدم عليها همزة التسوية ، فمتىٰ سبقت بأحدهما . . فهي متصلة ، وإلا فهي منقطعة ؛ كما ستأتي .

وعلمنا : أن المتصلة في النوعين المذكورين تسمىٰ : معادلةً أيضاً ، لٰكن بين النوعين فرق من جهة أن الثاني لا يستحق جواباً وإن كان الكلام فيه إخبار ، وأن الهمزة لا تقع فيه إلا بين جملتين ، وأن الجملتين لا تكونان معها إلا في تأويل المصدر ، بخلاف النوع الأول من النوعين في ذٰلك كله .

قوله : (**إن وقعت بعد همزة التسوية**) أي : بعد الهمزة الداخلة علىٰ أمرين مستويين ؛ سواء أسبقت بلفظ (سواء) وهو الكثير ، أم بغيره ؛ نحو : (ليت شعري) و(لا أبالي) .

قوله : (**نحو : ما أدري أقمت أم قعدت**) ، ونحو : (﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾)[1] ، هما مثالان لـ (أم) الواقعة بعد همزة التسوية ؛ أي : لا أدري قيامك ولا أدري قعودك .

---

(١) سورة الأعراف : (١٩٣) .

فإن وقعَتْ (أَمْ) بعدَ غيرِ همزةِ التَّسويةِ وهمزةٍ يُطلَبُ بها وبـ (أَمِ) التَّعيينُ . . كانَتْ مُنقطِعَةً بمعنىٰ : (بل) ، مُختصَّةً بالجملِ ؛ نحوُ : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ أي : بل هل ، وقد تتضمَّنُ مَعَ . . . .

ولفظ (سواء) مقدر فيه ؛ أي : سواء عندي قيامك وقعودك ، لا أبالي بأيهما وقع منك ؛ لاحتقارك عندي ، إذ لا تريد في ذٰلك استفهاماً ، بخلاف : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ (١) .

وأفاد الشارح بذكر المثالين ما ذكرنا من عدم اشتراط السبق بلفظ (سواء) في همزة التسوية .

قوله : (﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ . . . ﴾) الآية (٢) ؛ أي : دعاؤكم إياهم وصمتكم سواء عليكم .

(فإن وقعت « أم » **بعد غير همزة التسوية ، و**) بعد غير (**همزة يطلب بها وبـ** « أم » **التعيين . . كانت منقطعة**) عما قبلها ، وكانت (**بمعنىٰ : بل**) الإضرابية (**مختصة بالجمل**) .

قوله : (**بعد غير همزة التسوية . . .**) إلىٰ آخره يصدق بأن لا استفهام أصلاً ؛ نحو : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ (٣) .

قوله : (**مختصة بالجمل**) أي : ولا يعطف بها المفرد أصلاً ، وأجازه ابن مالك في « التسهيل » علىٰ قلة ، ورده ابن هشام ونسبه في ذٰلك إلىٰ خرق الإجماع .

مثال المنقطعة المذكورة : (**نحو** : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ (٤) ؛ **أي : بل هل**) تستوي الظلمات ؛ مثال لدخولها على الجملة الفعلية ، (**وقد تتضمن مع**

---

(١) سورة الأنبياء : (١٠٩) .

(٢) سورة الأعراف : (١٩٣) .

(٣) سورة يونس ﷺ : (٣٨) .

(٤) سورة الرعد : (١٦) .

ذٰلكَ الاستفهامَ الحقيقيَّ ؛ نحوُ : (إنَّها لَإبلٌ أَمْ شاءٌ ؟) أي : بل أهيَ شاءٌ ؟ أوِ الإنكاريَّ ؛ نحوُ : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ إذ لو جُعِلَتْ للإضرابِ المحضِ . . لزمَ المُحالُ .

وقد تردُ مُحتملَةً للاتِّصالِ والانقطاعِ ؛ نحوُ : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ،

ذٰلك) أي : مع كونها منقطعة (**الاستفهام الحقيقي**) أي : الخالص عن معنى الإنكار والنفي ، فتكون بمعنىٰ : (بل) والهمزة ، ومثال ذٰلك : (**نحو**) قولهم : (« **إنها لإبل أم شاء ؟** » **أي** : **بل أهي شاء ؟**) قدر المبتدأ بقوله : (أهي) تقريراً لدخول (أم) المنقطعة على الجملة . انتهىٰ « كردي » .

وقال في « التوضيح » : (وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ؛ لأنها لا تدخل علىٰ مفرد) .

وقال ابن مالك : (إنها قد تدخل على المفرد) ، ولم يقدر لها مبتدأ .

(أو) تتضمن معنى الاستفهام (**الإنكاري**) الذي هو بمعنى النفي .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [1] ؛ **إذ لو جعلت**) أم (**للإضراب المحض**) أي : الخالص عن معنى الاستفهام الإنكاري ، فيكون المعنىٰ : بل له تعالى البنات ولكم البنون . . (**لزم المحال**) وهو الإخبار عن ثبوت النسبية له تعالى الله علواً كبيراً عن ذٰلك ، (**وقد ترد**) أم (**محتملة للاتصال والانقطاع**) ، ومثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾) قبلها : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ . . . ﴾ الآية [2] .

قال الزمخشري : (يجوز أن تكون « أم » هنا بمعنىٰ : أي الأمرين كائن ؟ علىٰ

---

(١) سورة الطور : (٣٩) .

(٢) سورة البقرة : (٨٠) .

وسُمِّيَتْ مُنقطِعَةً ؛ لوقوعِها بينَ جملتَينِ مُستقلَّتَينِ ، فما بعدها مُنقطِعٌ عمَّا قبلَها .

(وللرَّدِ) أي : ردِّ السَّامعِ (عنِ الخطأ في الحكمِ) إلى الصَّوابِ فيهِ : (لا) فهيَ لنفيِ الحكمِ عن تاليها ، وقصرِهِ علىٰ متلوِّها ؛ إمَّا قصرَ إفرادٍ . . . .

سبيل التقدير ؛ لحصول العلم بكون أحد الأمرين ، ويجوز أن تكون منقطعة) انتهى . انتهىٰ من « عليمي » .

(**وسميت**) أم الواقعة بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين : (**منقطعة ؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، فما بعدها**) أي : فما بعد (أم) هـٰذه (**منقطع عما قبلها**) أي : لا علاقة بينهما لفظاً ولا معنىً .

ثم ذكر المصنف : (لا) العاطفة ، وفي كلامه تقديم وتأخير ، وتقدير الكلام : (و) العطف يكون بـ (لا) حالة كونها مفيدةً (**للرد ؛ أي**) لـ (**رد**) المتكلم (**السامع عن الخطأ في الحكم**) المعلوم من الكلام (**إلى الصواب فيه**) أي : في الحكم .

وقوله : (**لا**) زائدة هنا ؛ لأنها مقدرة في محلها ، وهو التقديم (**فهي**) جملة مفرعة علىٰ ما قدرناه آنفاً ؛ أي : فـ (لا) حينئذ مفيدة (**لنفي الحكم عن تاليها**) وهو المعطوف بها ، (**وقصره**) أي : قصر الحكم المفهوم من الكلام وحصره (**علىٰ متلوها**) أي : على المعطوف عليه بها .

وقوله : (**إما**) حرف تفصيل (**قصر إفراد**) منصوب على المفعولية المطلقة بقصره ؛ أي : قصره قصر إفراد علىٰ متلوها إن كان المخاطب يعتقد الشركة في الحكم بين التالي والمتلو .

قوله : (**لنفي الحكم عن تاليها**) أي : الذي يأتي بعدها ؛ كـ (شاعر) في المثال الآتي .

قوله : (**علىٰ متلوها**) وهو : (كاتب) في المثال المذكور .

أو قلبٍ ، ولهٰذا لا يُعطَفُ بها إلَّا (بعدَ إيجابٍ) أو أمرٍ . . . .

(أو) قصر (قلب) إن كان المخاطب يعتقد العكس ؛ أي : عكس ما ذكرناه ؛ أي : يعتقد نفي الحكم عن متلوها ، وقصره علىٰ تاليها .

قوله : (**إما قصر إفراد أو قلب**) ، قال الكردي : (**اعلم** : أن المخاطب بالقصر الذي هو تخصيص أمر ؛ كـ « زيد » بصفة ؛ كـ « كتابة » دون أخرىٰ ؛ كـ « شعر » كقولك : « زيد كاتب لا شاعر » .

أو تخصيص صفة ؛ كـ « الكتابة » بأمر ؛ كـ « زيد » دون آخر ؛ كـ « عمرو » ، وكقولك : « ما الكاتب إلا زيد ، لا عمرو » إن كان ذٰلك المخاطب هو من يعتقد الشركة في صفتين أو موصوفين فصاعداً . . سمي ذٰلك القصر : **قصر إفراد** ؛ كقولك : « ما زيد إلا كاتب » لمن يعتقد أنه كاتب شاعر ، و« إن الكاتب زيد » لمن يعتقد أن الكاتب زيد وعمرو ، فقد قطعت الشركة في ذٰلك ، وقصرت الحكم علىٰ فرد ، فلذا سمي : قصر إفراد .

وإن كان المخاطب بالقصر هو من يعتقد عكس ما أخبر به المتكلم ؛ كقولك : « ما زيد إلا قائم » لمن اعتقد أنه قاعد مثلاً ، « ما زيد إلا قائم » ، أو « ما قائم إلا زيد » لمن اعتقد أن القائم عمرو لا زيد . . سمي ذٰلك القصر : **قصر قلب** ؛ لأنك حكمت بقلب ما عنده من الحكم .

وإن كان المخاطب لا يعتقد شيئاً منهما ، بل هما متساويان عنده . . سمي : **قصر تعيين** ؛ لأنك عينت ما هو غير معين عنده .

وإن كان خالي الذهن عنهما . . فلا قصر أصلاً ، وإنما تقول له : « زيد كاتب » أو « قائم » مثلاً فحسب) انتهىٰ « كردي » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون (لا) لنفي الحكم عن تاليها وقصره علىٰ متلوها (**لا يعطف بها**) أي : بلا (**إلا بعد إيجاب أو أمر**) ، وفي معنى الأمر : الدعاء ؛ نحو :

أو نداءٍ ؛ كـ (زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ) ردّاً علىٰ مَنِ اعتقدَ اتِّصافَ زيدٍ بالشِّعرِ والكتابةِ ، أوِ اتِّصافَهُ بالشِّعرِ فقطْ ، وذكرَ السُّهيليُّ ....

(رحم الله زيداً ، لا عمراً) ، والتحضيض ؛ نحو : (هلا تضرب زيداً ، لا بكراً) قاله أبو حيان ، وفي « الرضي » خلافه . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**إلا بعد إيجاب أو أمر**) بالإجماع فيهما . انتهىٰ من « كردي » .

(**أو نداء**) خلافاً لبعضهم ، فقد نص سيبويه عليه ، فلا يعطف بها بعد نفي أو نهي .

مثال ذٰلك ؛ أي : مثال قصر الإفراد : (كـ) قولك : (« **زيد كاتب لا شاعر** » **رداً علىٰ** من **اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة**) أي : في قصر الإفراد .

(أو) كقولك : (زيد كاتب) رداً علىٰ من اعتقد (**اتصافه بالشعر فقط**) أي : في قصر القلب ، (**وذكر السهيلي**) .

ترجمة السهيلي

اسمه : عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، الإمام أبو زيد وأبو القاسم ، السهيلي الخثعمي ، الأندلسي المالقي الحافظ .

قال ابن الزبير : (كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، بارعاً في ذٰلك ، جامعاً بين الرواية والدراية ، نحوياً متقدماً أديباً ، عالماً في التفسير وصناعة الحديث ، حافظاً للرجال والأنساب ، عارفاً بعلم الكلام والأصول ، حافظاً للتاريخ ، واسع المعرفة ، غزير العلم ، نبيهاً ذكياً ، صاحب اختراعات واستنباطات ، تصدر للإقراء والتدريس وبعد صيته) .

وروىٰ عن : ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة .

. . . .

وعنه : الرندي وابنا حوط الله وأبو الحسن الغافقي وخلق .

كف بصره وهو ابن سبع عشرة سنة ، واستدعي إلىٰ مراكش ، وحظي بها ، ودخل غرناطة .

وصنف « الروض الأنف في شرح السيرة » ، و« شرح الجمل » لم يتم ، و« التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام » ، و« مسألة السر في عور الدجال » ، و« مسألة رؤية الله والنبي صلى الله عليه وسلم في المنام » .

توفي ليلة الخميس ، خامس عشري شوال ، سنة إحدىٰ وثمانين وخمس مئة .

ومن شعره : (من الكامل)

يا من يرىٰ ما في الضمير ويسمع ... أنت المعد لكل ما يتوقع
يا من يرجىٰ للشدائد كلها ... يا من إليه المشتكىٰ والمفزع
يا من خزائن رزقه في قول : كن ... امنن فإن الخير عندك أجمع
ما لي سوىٰ فقري إليك وسيلة ... فبالافتقار إليك ربي أضرع
ما لي سوىٰ قرعي لبابك حيلة ... فلئن رددت فأي باب أقرع ؟!
ومن الذي أدعو وأهتف باسمه ... إن كان فضلك عن فقيرك يمنع
حاشا لمجدك أن تقنط عاصياً ... الفضل أجزل والمواهب أوسع

ولقد رأيت بخط القاضي عز الدين بن جماعة : وجد بخط الشيخ محيي الدين النواوي ما نصه : (ما قرأ أحد هٰذه الأبيات ودعا الله تعالىٰ بها عقبها بشيء إلا استجيب له) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

والأُبَّديُّ : أنَّ مِنْ شرطِ العطفِ بها : ألَّا يصدقَ أحدُ متعاطفَيها على الآخرِ ، فلا يجوزُ : (جاءَني رجلٌ لا زيدٌ) ، بخلافِ : (لا امرأةٌ) ، قالَ في « الأوضحِ » : وهوَ الحقُّ ، . . . . .

(و) ذكر (**الأبدي**) هو بفتح الهمزة فموحدة مشددة مفتوحة : أبو الحسن ، شارح « الجزولية » ، من أئمة الأصول ، نسبة إلىٰ (أبدة) قرية من الأندلس . انتهىٰ « كردي » .

ترجمة الأبدي

اسمه : أحمد بن محمد بن محمد البجائي ، المغربي المالكي ، شهاب الدين الأبدي ، من أهل أبدة ؛ بقرب جيان الأندلسية ، ارتحل إلى المشرق ، وتوفي في مصر سنة (٨٦٠هـ) ، عالم في اللغة والمنطق والفقه .

من مصنفاته : كتاب « حدود النحو » ، و« شرح الجزولية » انظر « الضوء اللامع » ، و« الأعلام » ، و« معجم المؤلفين » ، و« شرح الجزولية » للأبدي ، بتحقيق سعد الغامدي بمكة ، وهو غير مطبوع ، وانظر « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » انتهىٰ من « تحقيق المجيب » .



أي : ذكرا ؛ أي : ذكر السهيلي والأبدي : (**أن من شرط العطف بها**) أي : بـ (لا) : (**ألَّا يصدق أحد متعاطفيها**) أي : التالي للمتلو (**على الآخر** ، **فلا يجوز**) أن يقال في العطف بها : (**جاءني رجل لا زيد**) لصدق (رجل) علىٰ (زيد) ، (**بخلاف**) قولك : جاءني رجل (لا امرأة) لعدم صدق (رجل) على (امرأة) .

(**قال**) المصنف (**في « الأوضح »**) أي : « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » : (**وهو**) أي : اشتراط عدم صدق أحد متعاطفيها على الآخر هو (**الحق**) أي : القول المحقق بالأدلة عندهم .

ومنعَ الزَّجَّاجيُّ العطفَ بها علىٰ معمولِ الفعلِ الماضي ، ويردُّهُ قولُهُم : (نفعَكَ جَدُّكَ لا كَدُّكَ) .

قال « الصبان » : (قوله : « وألَّا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر » قال بعضهم : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني ، لا الأول) انتهىٰ .

ولك أن تقول : جواز : (جاءني رجل لا زيد) إذا جعلت (لا) بمعنىٰ : (غير) صفة لرجل ، لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام هنا .

وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز : (جاءني زيد لا رجل) ، وعكسه : بأن الرجل يصدق بزيد ، فيلزم التناقض ، لا يقال : المراد بـ (الرجل) غير (زيد) بقرينة العطف المقتضي للمغايرة ، فلا تناقض ؛ لأنا نقول : المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية ؛ كالمغايرة التي بين العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، فالتناقض غير منتف بحسب مدخول اللفظ ، وكالمثالين المذكورين في الامتناع : (قام زيد لا الناس) ، و(قام الناس لا زيد) .

نعم ؛ قال التقي السبكي ـ كما حكاه عنه ولده في « شرح التلخيص » ـ : (يخطر لي جواز : « قام الناس لا زيد » إن أريد إخراج « زيد » من « الناس » علىٰ وجه الاستثناء ، لٰكن لم أرَ أحداً من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء ، **فاعرف ذٰلك**) انتهىٰ منه .

(**ومنع الزجاجي**) أبو القاسم عبد الرحمٰن ، تقدمت ترجمته (**العطف بها**) أي : بلا (**علىٰ معمول الفعل الماضي ، ويرده**) أي : يرد منع الزجاجي العطف بـ (لا) علىٰ معمول الفعل الماضي جواز (**قولهم**) أي : قول العرب : (**نفعك جدك لا كدك**) بعطف (كدك) علىٰ (جدك) الذي هو فاعل الفعل الماضي بـ (لا) .

وعلل الزجاجي منعه ذٰلك : بأن العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال علىٰ تقدير العامل : (جاء زيد لا جاء عمرو) إلا على الدعاء .

(و) للرَّدِ عنِ الخطأ في الحكمِ : (لٰكنْ ، وبل) واقعَينِ (بعدَ نفيٍ) أو نهيٍ ، فهما لتقريرِ حكمِ متلوِّهِما ، وإثباتِ نقيضِهِ لتاليهِما ؛ . . . .

ورد : بأنه لو توقف صحة العطف علىٰ تقدير العامل بعد العاطف . . لامتنع : (ليس زيد قائماً ولا قاعداً) ذكره البعض ، ثم رأيته في « المغني » أي : لمنع (لا) من تقدير (ليس) بعد الواو . انتهىٰ منه .

قال الكردي : قوله : (**ومنع الزجاجي العطف بها علىٰ معمول الفعل الماضي**) فلا يجوز عنده : (جاء زيد لا عمرو) ، مستدلاً : بأن العامل يقدر بعد العاطف ، فهو في حكم المذكور ، ولا يقال : (لا جاء عمرو) إلا على الدعاء ؛ أي : وإلا مع تكرارها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (١) .

قوله : (**نفعك جدك لا كدك**) ، **الجد** ـ بالفتح ـ : الحظ ؛ يعني : أن إتعاب المرء نفسه في نيل المطالب لا يجدي إذا لم يكن ذا حظ ، ولذا قيل : (من الكامل)

لا تطلبن بغير حظ منزلاً قلم البليغ بغير حظ مغزل

انتهىٰ منه .

قوله : (**وللرد**) أي : ولرد المتكلم السامع (**عن الخطأ في الحكم** : « **لٰكن ، وبل** ») وهٰذا معطوف كأمثاله السابقة علىٰ قوله : (في أول الحروف التسعة) ، والتقدير : والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع ؛ أي : ويكون العطف بـ (لٰكن ، وبل) لرد المتكلم السامع عن الخطأ في الحكم المفهوم من الكلام ، حالة كونهما ؛ أي : كون لٰكن وبل (**واقعين بعد نفي أو نهي**) كما في « التوضيح » سواء كان النفي بحرف أو اسم ؛ نحو : (زيد غير قائم بل قاعد) ، وسواء كان النهي صريحاً أو مؤولاً ؛ نحو : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (٢) ، بل تدعون ؛ أي : لا تدعوا غير الله ، (**فهما لتقرير حكم متلوهما ، وإثبات نقيضه لتاليهما**) .

---

(١) سورة القيامة : (٣١) .
(٢) سورة الأنعام : (٤٠)

نحوُ : (ما جاءَ زيدٌ لٰكنْ عمرٌو ، أو بل عمرٌو) ، و(لا تضربْ زيداً لٰكنْ عمراً ، أو بل عمراً) ردّاً علىٰ مَنِ اعتقدَ : أنَّ الجائيَ أوِ المضروبَ ، زيدٌ لا عمرٌو ، فهُما لقصرِ القلبِ لا غيرُ ، ومِنْ ثَمَّ وجبَ الرَّفعُ في نحوِ : (ما زيدٌ قائماً لٰكنْ ، أو بل قاعدٌ) .

وشرطُ العطفِ بـ (لٰكنْ) : إفرادُ معطوفها ، ....

مثالهما في النفي : (**نحو**) قولك : (« **ما جاء زيد لٰكن عمرو** » أو) ما جاء زيد (**بل عمرو**) .

(و) مثالهما في النهي : نحو قولك : (« **لا تضرب زيداً لٰكن عمراً** » ، **أو**) لا تضرب زيداً (**بل عمراً**) حالة كون هٰذا المقول من المثالين ؛ أي : من آخر المثالين ؛ يعني قوله : (لٰكن عمرو ، أو بل عمرو) في المثال الأول ، أو قوله : (لٰكن عمراً ، أو بل عمراً) في المثال الثاني (رداً) وإنكاراً (**علىٰ من اعتقد أن الجائي**) في الأول (أو) أن (**المضروب**) أي : المستحق للضرب في الثاني (**زيد**) فقط (**لا عمرو ، فهما لقصر القلب لا غير**) قصر القلب من قصر إفراد ، (**ومن ثم**) أي : ومن أجل أنهما لتقرير حكم ما قبلهما وإثبات نقيضه لتاليهما (**وجب الرفع**) أي : رفع ما بعدهما (**في نحو**) قولك : (**ما زيد قائماً لٰكن**) عمرو قاعد (**أو بل**) عمرو (**قاعد**) .

(أي : لأن متلوهما) وهو زيد (منفي) عنه القيام ، (فنقيضه مثبت) أي : إثبات القعود لعمرو ، (و« ما ») أي : ولأن (ما) في قولك : ما زيد قائماً (**لا تعمل في مثبت**) وهو قعود عمرو ؛ ولذٰلك وجب رفع التالي ، (فلا يجوز النصب) أي : نصب التالي (علىٰ إعمال « ما ») فيه ، (بل يجب الرفع) أي : رفع ما بعدهما ؛ أي : ما بعد لٰكن وبل (علىٰ أن الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، ولا تكون « لٰكن ، وبل » من حروف العطف ، لما سيأتي) قريباً (من أن شرط معطوفهما : الإفراد) انتهىٰ « عليمي » .

(**وشرط العطف بـ « لٰكن » : إفراد معطوفها**) أي : إفراد معطوف (لٰكن) لا جملةً ، سكت عن اشتراط ذٰلك في (بل) مع أنهما مشتركان في الحكم ، فأوهم أنها

ووقوعها بعدَ نفيٍ أو نهيٍ ، وعدمُ اقترانِها بالواوِ ؛ فإن تلتها جملةٌ ، أو تلتْ واواً ، أو وقعَتْ بعدَ إثباتٍ أو أمرٍ . . فهيَ حرفُ ابتداءٍ ؛ للاستدراكِ .

(ولصرفِ الحكمِ) عنِ المتلوِّ ؛ بأن يُنقلَ (إلىٰ ما بعدَها) ويصيرَ المتلوُّ كأنَّهُ مسكوتٌ عنهُ : (بل) واقعةً (بعدَ إيجابٍ) أو أمرٍ ؛ . . . .

تكون عاطفةً في الجمل ، وجرىٰ علىٰ ذٰلك ابن الناظم فقال : (فإن كان المعطوف بها جملةً . . فتكون عاطفةً) **والصحيح** : خلافه . انتهىٰ منه باختصار .

(**ووقوعها**) أي : وقوع لٰكن (**بعد نفي أو نهي**) وهٰذا لا حاجة إليه ؛ لعلمه من كلام المصنف (**وعدم اقترانها بالواو ، فإن تلتها**) أي : لٰكن (**جملة**) كقول الشاعر : (من البسيط)

إن ابن ورقاء لا تخشىٰ بوادره ... لٰكن وقائعه في الحرب تنتظر

(**أو تلت**) لٰكن (**واواً**) نحو : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[1] ؛ أي : ولٰكن كان رسول الله ، (**أو وقعت**) لٰكن (**بعد إثبات**) نحو : (قام زيد لٰكن عمرو لم يقم) ، (**أو**) بعد (**أمر**) نحو : (قم يا زيد لٰكن عمرو جالس) . . (**فهي**) أي : فلٰكن في جميع هٰذه المحترزات (**حرف ابتداء**) أي : لا حرف عطف ؛ لدخولها على الجملة الابتدائية مفيدةً (**للاستدراك ، ولصرف الحكم**) المفهوم من الكلام ونقله ؛ أي : نقل الحكم بالمجيء ؛ أي : لا لنفي المجيء . انتهىٰ « كردي » .

(**عن المتلو بأن ينقل إلىٰ ما بعدها**) أي : إلىٰ ما بعد (بل) ، (**ويصير المتلو**) حينئذ (**كأنه مسكوت عنه**) أي : عن بيان حكمه ، والجار والمجرور في قوله : (ولصرف الحكم) خبر مقدم لقوله : (**بل**) أي : و(بل) موضوعة لصرف الحكم عن متلوها إلىٰ تاليها حالة كونها (**واقعةً بعد إيجاب**) وإثبات (أو) واقعةً بعد (أمر) وطلب .

---

(١) سورة الأحزاب : (٤٠) .

كـ (جاءَ زيدٌ بل عمرٌو) ، و(اضربْ زيداً بل عمراً) ، فمفادها : نقلُ الحكمِ بالمجيءِ والأمرِ بالضَّربِ عن زيدٍ ، وإثباتُ ذٰلكَ لعمرٍو .

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّ (لٰكنْ) لا يُعطَفُ بها بعدَ الإيجابِ ، وهوَ مذهبُ البصريّينَ ؛ لأنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ ؛ وجوَّزَهُ غيرُهُم ؛ قياساً علىٰ (بل) وأنَّ (بل) في غيرِ الإيجابِ لا تفيدُ صرفَ الحكمِ إلىٰ ما بعدَها ، . . . .

مثال وقوعها بعد الإيجاب : (كـ « **جاء زيد بل عمرو** » ، و) مثال الأمر : كقولك : (« **اضرب زيداً بل عمراً** » ، **فمفادها**) أي : فمفاد (بل) ونتيجتها : (**نقل الحكم بالمجيء** ، و) نقل (**الأمر بالضرب عن زيد**) حتىٰ صار مسكوتاً عنه ، (**وإثبات ذٰلك**) أي : إثبات الحكم بالمجيء والأمر بالضرب (**لعمرو**) .

قال العليمي : (قوله : « ولصرف الحكم . . . » إلىٰ آخره ، **والحاصل** : أن « بل » تفيد مع النفي والنهي أمرين : تأكيدياً ؛ وهو : تقرير ما قبلها ، وتأسيسياً ؛ وهو : إثبات نقيضه لما بعدها ، وبعد غيرهما أمرين تأسيسيين : إزالة الحكم عما قبلها ، وجعله لما بعدها) انتهىٰ منه .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف : (**أن « لٰكن » لا يعطف بها بعد الإيجاب**) حيث اقتصر فيها علىٰ نفي أو نهي في قوله : (وشرط العطف بـ « لٰكن » : إفراد معطوفها ، ووقوعها بعد نفي أو نهي) ، ولم يذكر الإيجاب فيها ، (**وهو**) أي : عدم العطف بها بعد الإيجاب (**مذهب البصريين**) أي : كما أن العطف بـ (بل) بعد الإيجاب مذهبهم (**لأنه**) أي : لأن العطف بـ (لٰكن) بعد الإيجاب (**لم يسمع**) عندهم عن العرب ، (**وجوزه**) أي : جوز العطف بـ (لٰكن) بعد الإيجاب (**غيرهم**) أي : غير البصريين من الكوفيين (**قياساً**) بلكن (**علىٰ**) نظيرتها (**بل**) في العطف بها ؛ أي : بـ (لٰكن) بعد الإيجاب .

(**و**) أفهم كلامه أيضاً : (**أن « بل » في غير الإيجاب**) من النفي والنهي (**لا تفيد صرف الحكم إلىٰ ما بعدها**) حيث اقتصر على الإيجاب فقط في قوله :

وجوَّزَهُ المُبرِّدُ ؛ كما بعدَ الإيجابِ ، فعلىٰ قولِهِ يجوزُ : (ما زيدٌ قائماً بل قاعداً) بالنَّصب علىٰ معنىٰ : ما هوَ قاعداً ، واستعمالُ العربِ علىٰ خلافِ ذٰلكَ .

(ولصرف الحكم إلىٰ ما بعدها : « بل » في الإيجاب) ، ولم يذكر النفي والنهي .

(**وجوزه**) أي : جوز صرف الحكم إلىٰ ما بعدها في بل (**المبرد**) **في غير** الإيجاب (**كما**) تفيد (بل) صرف الحكم إلىٰ ما (**بعد**) ها في (**الإيجاب**) أي : قياساً لغيره عليه (**فعلىٰ قوله**) أي : علىٰ قول المبرد المجيز في (بل) صرف الحكم إلىٰ ما بعدها في غير الإيجاب (**يجوز**) أن يقال : (**ما زيد قائماً بل قاعداً**) حالة كون (قاعداً) مقروءاً (**بالنصب**) بـ (ما) الحجازية (**علىٰ معنىٰ : ما هو قاعداً**) .

قوله : (**وجوزه المبرد**) وعبد الوارث ، قال في « شرح التوضيح » : (ويلزمهما ألَّا تعمل « ما » في « قائماً » شيئاً ؛ لأن شرط صحة عملها عمل ليس : بقاء النفي في المعمول ، وقد انتقل النفي عنه) .

وقد يقال : انتقاله بعد مضي العمل لا يضر ؛ قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفي المنتقض بعدهما ؛ نحو قوله : (من البسيط)

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إلي هم

فيجوز في (أذكرهم) النصب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء السببية مع انتقاض النفي بعد ، وقد مرت هٰذه المسألة في (باب النواصب) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**علىٰ معنىٰ : ما هو قاعداً**) ، أو علة الجواز : أن (قاعداً) حينئذ واقع في موقع خبر النفي ، فهو خبر لـ (ما) الحجازية ؛ لعدم انتقاض النفي ، بخلافه علىٰ رأي الجمهور . انتهىٰ « كردي » .

(و) لٰكن (**استعمال العرب علىٰ خلاف ذٰلك**) أي : علىٰ خلاف ما جوزه المبرد .

تنبيهٌ

يجوزُ عطفُ الفعلِ علىٰ مثلِهِ إن اتَّحدا في الزَّمانِ ، ولا يضُرُّ اختلافُهُما في اللَّفظِ ، وعلى اسمٍ يشبهُهُ ، وبالعكسِ ، . . . .

(تنبيه)

أي : هـٰذا كلام منبه للسامع علىٰ مسائل نفيسة ، فليستمع إليها : (**يجوز عطف الفعل علىٰ مثله**) أي : علىٰ فعل مماثل له في الزمان (**إن اتحدا**) أي : إن اتحد الفعلان : المعطوف والمعطوف عليه (**في الزمان**) مضياً واستقبالاً وحالاً ، (**ولا يضر**) في جواز العطف فيهما (**اختلافهما في اللفظ**) إذا اتحد زمنهما ؛ بأن يكون أحدهما ماضي اللفظ والآخر مضارعه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (١) . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ولا يضر اختلافهما في اللفظ » ، مثال اتحادهما في نوع الفعلية : قوله تعالىٰ : ﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ (٢) ، ومثال اختلافهما فيها : قوله تعالىٰ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (٣) ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾) (٤) .

(و) يجوز عطف الفعل (**على اسم يشبهه**) أي : يشبه الفعل في الدلالة على الحدث والزمان ، كاسم الفاعل واسم المفعول ؛ نحو قوله : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ (٥) .

(و) يجوز العطف أيضاً (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكر من عطف الفعل على

---

(١) سورة هود ﷺ : (٩٨) .

(٢) سورة الفرقان : (٤٩) .

(٣) سورة هود ﷺ : (٩٨) .

(٤) سورة الفرقان : (١٠) .

(٥) سورة العاديات : (٣ ـ ٤) .

اسم يشبهه ، وذلك العكس : عطف اسم يشبه الفعل على فعل ، مثاله ـ على ما ذهب إليه ابن مالك في « شرح الكافية » ـ : قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾(١) ، وهذا على القول المرجوح ؛ لأن فيه خلافاً ، قال الزمخشري : (« مخرج » : معطوف على : « فالق الحب والنوى » ، و« يخرج الحي من الميت » : جملة مبينة لـ « فالق الحب والنوى » لأن فلقهما من جنس إخراج الحي من الميت ؛ لأن النامي كالحيوان) انتهى ، قاله العليمي .

والمثال الصحيح الذي لا خلاف فيه : قول الشاعر : (من الطويل)

فألفيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاءً يستحق المعابرا

والشاهد فيه : عطف قوله : (ومجر عطاءً) على جملة : (يبير) عطف اسم على فعل .

قوله : (**فألفيته**) أي : وجدته ، و(**يبير**) ـ بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء ـ : أي : يهلك عدوه ، و(**مجر**) اسم فاعل من الإجراء ، ففيه شاهد ؛ حيث عطفه على جملة (يبير) لأنها في تأويل اسم ؛ إذ هي مفعول ثان لـ (ألفيته) ، فـ (مجر) : نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة ، و(عطاءً) : مفعوله ، و(المعابر) : جمع معبر ؛ وهو : المركب ؛ كالسفينة والباخرة .

(**وعطف الاسمية على الفعلية**) نحو : (قام زيد وعمرو قاعد) ، (و) العطف (**بالعكس**) أي : عطف الفعلية على الاسمية ؛ نحو : (زيد قائم وقعد عمرو) .

قال العليمي : (ذكر في « المغني » ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ؛ أي : سواء كان العطف بالواو أو بغيره ، وهو المفهوم من قول النحويين في « باب الاشتغال » في مثل :

(١) سورة الأنعام : (٩٥) .

« قام زيد وعمرو أكرمته » : أن نصب « عمرو » أرجح من رفعه ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولىٰ من تخالفهما بالاسمية والفعلية .

والمنع مطلقاً ؛ أي : سواء كان العطف بالواو أم بغيره ؛ كما مر آنفاً .

والثالث لأبي علي الفارسي ؛ وهو : أنه يجوز إن كان العطف بالواو فقط .

قال : (وأضعف الأقوال : القول الثاني ، وقد لهج به الرازي في « تفسيره ») .

(**والعطف على الضمير المرفوع المتصل**) سواء كان مستتراً أم بارزاً (**من غير فاصل**) بين المعطوف والمعطوف عليه (**ضعيف**) كـ (مررت برجل سواء والعدم) أي : مستو هو والعدم ، فإن فصل . . جاز من غير ضعف .

وأحسن الفصل : الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل ؛ نحو : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ [1] ، وأقله جوازاً : الفصل بـ (لا) بين العاطف والمعطوف ؛ نحو : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [2] ، خلافاً لمكي ؛ حيث جعل الآية من العطف من غير فصل ، وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاعل علىٰ حرف العطف ، ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط ؛ كـ (قام زيد وعمرو) ، و(إياك والأسد) ، و﴿ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [3] ، وإنما اشترط في العطف على المرفوع المتصل الفاصل ؛ لأنه كالجزء مما اتصل به لفظاً ومعنىً ، فلو عطف عليه بلا فاصل . . كان كالعطف علىٰ بعض حروف الكلمة ، وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله ، وبغيره يطول الكلام ، وبطوله يستغنىٰ عما هو الواجب ؛ نحو : (حضر القاضي امرأة) .

ومنه يعلم : أن الأصل : الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة الأنبياء : (٥٤) .

(٢) سورة الأنعام : (١٤٨) .

(٣) سورة المرسلات : (٣٨) .

ولا تجبُ إعادةُ الخافضِ إذا أُرِيدَ العطفُ على الضَّميرِ المجرورِ ؛ كما قالَ ابنُ مالكٍ وجماعةٌ ، خلافاً للجمهورِ ، قالَ جدِّي رحمَهُ اللهُ : والشَّواهدُ لِمَا قالَهُ كثيرةٌ ، . . . .

(**ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور ؛ كما قال**) ه ؛ أي : كما قال بعدم وجوب إعادة الخافض (**ابن مالك وجماعة**) من النحويين ؛ كيونس والأخفش والكوفيين ، واختاره ـ أي : اختار عدم وجوب الإعادة ـ أبو حيان وفاقاً لابن مالك ، وقال : (ينبغي أن يقيد بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير ؛ احترازاً من الضمير المجرور بـ « لولا » فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر) انتهىٰ « عليمي » .

وقول ابن مالك هٰذا ـ الذي هو عدم وجوب إعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور ـ يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب (**الجمهور**) أي : لمذهب جمهور البصريين القائلين : بوجوب إعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور ، **واحتجوا علىٰ ذٰلك الوجوب** : بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجز العطف على الضمير المجرور إلا مع إعادة الخافض معه ؛ كما لا يجوز العطف على التنوين ، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه ، **وأجاب ابن مالك عن احتجاجهم هٰذا** : بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه . . لمنع من توكيده والإبدال منه كالتنوين ، ولا يمنع منهما بإجماع ، وبأن الحلول لو كان شرطاً . . لم يجز : (رب رجل وأخيه) ، و(كل شاة وسخلتها بدرهم) ، **وأجاب ابنه بدر الدين عن الأول** : بأن البدل في نية تكرار العامل ، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعاً ؛ لأن البدل في قوة المصرح معه بالعامل . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**قال جدي**) أحمد بن علي الفاكهي رحمه الله تعالىٰ : (**والشواهد لما قاله**) ابن مالك من عدم وجوب عود الخافض عند العطف على الضمير المخفوض (**كثيرة ،**

والاحتمالاتُ لا تنفي الظُّهورَ ، فلا تقدحُ ؛ إذِ المسألةُ ليسَتْ قطعيَّةً ، فينبغي المصيرُ إليهِ ، ورفضُ القياسِ ؛ إذِ المبحثُ لغويٌّ .

والاحتمالات) التي ذكرها الجمهور (**لا تنفي الظهور**) أي : ظهور الخافض ، (**فلا تقدح**) تلك الاحتمالات في عدم عوده (**إذ المسألة**) أي : مسألة عود الخافض (**ليست قطعية**) بل ظنية ، (**فينبغي المصير إليه**) أي : إلىٰ ما قاله ابن مالك ، (**ورفض القياس ؛ إذ المبحث لغوي**) .

قوله : (**ولا تجب إعادة الخافض . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : حرفاً كان ذٰلك الخافض ؛ كقراءة ابن العباس وجماعة منهم حمزة : ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[1] ، أو اسماً ؛ كحكاية قطرب : (ما فيها غيره وفرسه) بجر (الأرحام ، وفرس) ، قوله : (**كما قاله ابن مالك وجماعة**) منهم : يونس والأخفش والكوفيون ، قوله : (**والشواهد لما قاله**) أي : لما قاله ابن مالك ؛ وهو عدم وجوب إعادة الخافض (**كثيرة**) غير محصورة ، (**والاحتمالات**) التي ذكرها الجمهور في تخريج ما ورد من ذٰلك ؛ أي : من حذف الخافض ، ومن ذٰلك التخريج : قولهم : إن ذٰلك ـ أي : إن حذف الخافض ـ محمول علىٰ شذوذ إضمار الجار ؛ كما أضمر في مواضع ، كقولهم : (امرر ببني فلان إلا صالح فطالح) أي : لا تمرر بصالح منهم فامرر بطالح ، وقولهم : (بكم درهم اشتريت ؟) أي : بكم من درهم ، قوله : (**ورفض القياس**) أي : وترك قياس الخافض على التنوين ؛ لأن المانع قال : (إن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم ، فكما لا يعطف على التنوين . . لا يعطف علىٰ ما أشبهه ؛ كالضمير المخفوض) ، قوله : (**إذ المبحث**) أي : البحث عن إعادة الخافض أمر (**لغوي**) واللغة لا تثبت بالقياس ، بل إنما تثبت بالنقل عن العرب . انتهىٰ من « الكردي » .



---

(١) سورة النساء : (١) .

(و) الخامسُ منها : (البدلُ : وهوَ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ) المنسوبِ إلىٰ متبوعِهِ إثباتاً أو نفياً (بلا واسطةٍ) ، فخرجَ بـ (مقصودٍ) غيرُهُ ؛ مِنْ نعتٍ وتوكيدٍ وعطفِ بيانٍ ؛ فإنَّها مُتمِّماتٌ للمقصودِ بالحكمِ ، ومعطوفٍ بـ (لا) ، وبـ (بل) بعدَ نفيٍ وبـ (لٰكنْ) ،

---

٨٥ ـ باب البدل

قال المصنف : (**والخامس منها**) أي : من التوابع الخمس : (**البدل**) ، والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه بـ : الترجمة ، والتبيين ، والتكرير ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرير العامل .

(وهو) أي : **البدل لغةً** : العوض ؛ ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ (١) .

واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : (وهو) أي : البدل المصطلح عليه عند النحاة : (**تابع**) أي : اسم أو فعل تابع لما قبله ، فالتابع جنس شامل لجميع التوابع (**مقصود بالحكم**) أي : بالحكم (**المنسوب إلىٰ متبوعه إثباتاً**) كان ؛ نحو : (جاء زيد أخوك) ، (**أو نفياً**) نحو : (ما جاء عمرو أخوك) أي : لما قبله (**بلا واسطة**) بينه وبين متبوعه .

(**فخرج** بـ « **مقصود** » : **غيره**) أي : غير البدل (من) الـ (**نعت و**) الـ (**توكيد وعطف**) الـ (**بيان**) ما عدا المعطوف بـ (بل ، ولا ، ولٰكن) بعد النفي (**فإنها متممات للمقصود بالحكم**) أي : بالنسبة بتخصيصه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو بإيضاحه . انتهىٰ « خضري » .

فليست مقصودةً بالحكم ، (و) أما الـ (**معطوف بـ « لا » وبـ « بل »**) ولٰكن (**بعد**) الـ (**نفي ، وبـ « لٰكن »**) نحو : (ما ضربت زيداً لا عمراً) ، و(ما ضربت بكراً بل خالداً) ، و(ما ضربت زيداً لٰكن عمراً) ، فليس ذٰلك المعطوف بها مقصوداً بالحكم

---

(١) سورة القلم : (٣٢) .

وبنفيِ الواسطةِ : المقصودُ بها ، وهوَ المعطوفُ ببقيَّةِ أحرفِ العطفِ .

والغرضُ منهُ : أن يُذكَرَ الاسمُ مقصوداً بالنِّسبةِ بعدَ التَّوطئةِ لذكرِهِ بالتَّصريحِ بتلكَ النِّسبةِ إلىٰ ما قبلَهُ ؛ لإفادةِ توكيدِ الحكمِ وتقريرِهِ ، ولهٰذا يقولونَ : البدلُ في حكمِ تكرارِ العاملِ .

المذكور قبله ، بل المقصود به ـ أي : بالحكم المذكور قبله ـ إنما هو ما قبله ؛ أي : ما قبل المعطوف بها ؛ وهو المعطوف عليه ، والحكم المذكور قبله هو الحدث المنفي . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

وأما المعطوف ببقية أحرف العطف ؛ من الواو والفاء و(ثم) و(أو) وغيرها . . فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم دون متبوعه وإن صدق عليه أنه مقصود به ؛ أي : بالحكم مع متبوعه ، لا استقلالاً ؛ إذ المقصود به ـ أي : بالحكم ـ إنما هو المعطوف والمعطوف عليه جميعاً ، والمعطوف عليه مقصود به علىٰ طريق الأصالة ، والمعطوف مقصود به علىٰ طريق التبعية .

(و) خرج (**بنفي الواسطة : المقصود بها**) أي : بالواسطة (**وهو المعطوف ببقية أحرف العطف**) .

(**والغرض منه**) أي : المقصود من ذكر البدل : (**أن يذكر الاسم**) الواقع بدلاً حالة كونه (**مقصوداً بالنسبة**) والحكم المفهوم من الكلام إثباتاً أو نفياً (**بعد التوطئة**) والتمهيد (**لذكره**) أي : لذكر ذٰلك الاسم الواقع بدلاً (**بالتصريح بتلك النسبة**) المنسوبة (**إلىٰ ما قبله**) وهو المبدل منه .

وقوله : (**لإفادة توكيد**) متعلق بقوله : (أن يذكر) أي : والغرض منه : أن يذكر الاسم الواقع بدلاً مقصوداً بالنسبة لإفادة توكيد الكلام وتقريره ؛ أي : توكيد (**الحكم وتقريره**) وإثباته ، فهو عطف تفسير لما قبله ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الغرض من ذكر البدل إفادة توكيد الحكم (**يقولون**) أي : يقول النحاة : (**البدل في حكم تكرار العامل**) .

(وهوَ ستَّةُ) أقسامٍ :

أحدُها : (بدلُ كلِّ) مِنْ كلٍّ ؛ . . . .

قال الكردي : (قوله : « بالتصريح » قيد لـ « التوطئة » ، والباء فيه للاستعانة ، والباء في « بتلك » متعلقة بـ « التصريح » ، و« إلىٰ » متعلقة بـ « النسبة » ، ولام « لإفادة » متعلقة بـ « أن يذكر ») .

(**وهو**) أي : البدل المصطلح عليه عند النحاة (**ستة أقسام**) منهم من زاد سابعاً ؛ وهو : بدل الكل من البعض ، واستدلوا بنحو قوله : (من الطويل)

كأني غداة البين يوم تحملوا لدىٰ سمرات الحي ناقف حنظل

حيث أبدل (يوم) وهو من الكل ، من (غداة) وهو من البعض .

ونفاه الجمهور ، وتأولوا البيت : بأن اليوم بمعنى : الوقت ، فهو من بدل الكل من الكل .

قوله : (يوم تحملوا) أي : ارتحلوا ، من باب (تفعل) ، و(ناقف حنظل) : من يخرج حب الحنظل . انتهىٰ من « المطالب » .

واستدلوا له أيضاً بنحو قوله : (من الخفيف)

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

ونفاه الجمهور ، وخرجوا نحو ذٰلك علىٰ بدل الكل من الكل .

(**أحدها**) أي : أحد الأقسام الستة : (**بدل كل من كل**) وسماه ابن مالك : (البدل المطابق) في بعض تآليفه ؛ كـ « الألفية » لمجيئه فيما لا يطلق عليه الكل ؛ كقوله : ﴿ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة من جر الجلالة علىٰ أنه بدل من (العزيز)[١] ، وإنما يطلق الكل ويصدق علىٰ شيء ذي أجزاء ؛ أي : مركب منها ،

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (١ ـ ٢) ، (الله) بجر الهاء من لفظ الجلالة قراءة غير نافع وابن عامر من بقية السبعة . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٩٨) .

وهوَ : ما كانَ مدلولُهُ مدلولَ الأوَّلِ (نحوُ : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾) ، وجاءني زيدٌ أخوكَ ، وسمَّاهُ ابنُ مالكٍ : البدلَ المُطابِقَ ؛ لوجودِهِ فيما لا يُطلَقُ عليهِ كلٌّ ، ولا يحتاجُ إلىٰ ضميرٍ يعودُ إلى المُبدَلِ منهُ ؛ كالجملةِ الَّتي هيَ عينُ المُبتدَأ .

وهو ـ أي : التركيب ـ ممتنع هنا ؛ أي : في ذات الله تعالى الله عن ذٰلك علواً كبيراً ، ليس كمثله شيء ، لٰكن عبر في « التسهيل » بـ : بدل الكل من الكل ؛ كغيره ، ومنهم من سماه : بدل الشيء من الشيء ؛ كصاحب « المتممة » ، قال الفاكهي في « تفسيره » : (أي : بدل شيء عن شيء) وإنما فسر الشيء بذٰلك ؛ دفعاً للاعتراض على المتن ؛ بأن قوله : (بدل الشيء من الشيء) يصدق بالأنواع الأربعة ؛ فإن بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء ، وكذا بدل الاشتمال ، ففسر الشارح ذٰلك : بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي ، فالشيئان متحدان فيما صدقا عليه ، لا في المفهوم .

(**وهو**) أي : بدل الكل : (**ما كان مدلوله مدلول الأول**) أي : مدلول المبدل عنه ؛ أي : ما كان ماصدقه ماصدق الأول .

مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾[1] ، و) نحو : (**جاءني زيد أخوك**) فإن ذات زيد وذات الأخ واحد ؛ وهي الذات المسماة بزيد الموصوفة بأخوة المخاطب .

(**وسماه**) أي : سمىٰ هٰذا البدل الذي سميناه ببدل الكل من الكل (**ابن مالك**) في بعض تآليفه ؛ كـ « الألفية » : (**البدل المطابق ؛ لوجوده**) أي : لوقوعه (**فيما لا يطلق عليه كل**) كما مر بحثه آنفاً ، (**ولا يحتاج**) بدل الكل من الكل (**إلىٰ ضمير يعود إلى المبدل منه**) ليربطه به حالة كون هٰذا البدل (**كالجملة**) أي : نظير الجملة الخبرية الواقعة خبراً (**التي هي عين المبتدأ**) في المعنىٰ ؛ نحو : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا

---

(١) سورة النبأ : (٣١ ـ ٣٢) .

(و) ثانيها : بدلُ (بعضٍ) مِنْ كلٍّ ؛ وهوَ : ما كانَ مدلولُهُ بعضَ مدلولِ الأوَّلِ ، سواءٌ أكانَ ذٰلكَ البعضُ نصفاً ، أَمْ أقلَّ ، أَمْ أكثرَ على الصَّحيحِ .

ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[1] ، و﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۞ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾[2] ؛ أي : نظيرها في كونه لا يحتاج إلىٰ رابط يربطه بالمبدل منه ؛ لأنه نفس الأول .

(**وثانيها**) أي : وثاني الأقسام الستة (**بدل بعض من كل ؛ وهو : ما كان مدلوله بعض مدلول الأول ؛ سواء**) في تسميته بهٰذا الاسم (**أكان ذٰلك البعض**) الذي يسمىٰ بدل البعض (**نصفاً**) من الأول ؛ نحو : (أكلت الرغيف نصفه) ، (**أم أقل**) من النصف ؛ نحو : (أكلت الرغيف ثلثه) ، (**أم**) كان (**أكثر**) من النصف ؛ نحو : (أكلت الرغيف ثلثيه) حالة كوننا جارين في هٰذا التعميم (**على**) القول (**الصحيح**) أي : على القول الراجح من مقابله ، خلافاً للكسائي وهشام بن معاوية في النصف فصاعداً ؛ فإن النصف عندهما يسمىٰ : (بدل المساوي من المساوي) نحو : (أكلت الرغيف نصفه) ، وفي الأكثر يسمىٰ : (بدل الكل من البعض) نحو : (أكلت الرغيف ثلثيه) ، وإذا كان أقل . . يسمىٰ : بدل البعض من الكل ؛ نحو : (أكلت الرغيف ثلثه أو ربعه) ، وهٰذا لا خلاف في تسميته : بدل البعض من الكل .

وفي « العليمي » : قال المصنف في « الحواشي » : (لما لم يقع البعض في عرف الناس مطلقاً إلا على الأقل من النصف . . خصه الكسائي وهشام به ؛ أي : بالأقل من النصف) انتهىٰ منه .

وفي « الكردي » : قوله : (**على الصحيح**) خلافاً للكسائي وهشام في النصف فصاعداً ، ولا خلاف في أقل من النصف في كونه بدل بعض من كل ، ولو أسقط الشارح قوله : (أم أقل) . . كان أولىٰ وأخصر . انتهىٰ ؛ لأن الأقل لا خلاف في كونه بدل بعض من كل ، بل الخلاف إنما كان في الأكثر والمساوي .

---

(١) سورة الحاقة : (١ ـ ٢) .
(٢) سورة القارعة : (١ ـ ٢) .

ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بضميرٍ يعودُ إلى المُبدلِ منهُ ، مذكورٍ ؛ كـ (أكلتُ الرَّغيفَ نصفَهُ أو ثلثَيْهِ) ، أو مُقدَّرٍ (نحوُ) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ (مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾) أي : منهم ، فـ (مَنْ) بدلُ بعضٍ مِنَ (النَّاس) لأنَّ المُستطيعَ بعضُ النَّاسِ لا كلُّهُم ،

(**ولا بد**) أي : لا غنىً في صحته وتسميته بدل البعض (**من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه**) هٰذا ما ذهب إليه أكثر النحويين ، ومشىٰ عليه المصنف في « المغني » و« التوضيح » ، وقال ابن مالك في « الكافية » : (**الصحيح** : عدم اشتراطه ، لٰكن وجوده أكثر من عدمه) ، وظاهر كلام « التسهيل » : أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه ؛ كالألف واللام ، لٰكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال ، وسيأتي ذٰلك في كلام الشارح . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولا بد من اتصاله . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لا بد من وقوع الضمير في حيزه وإن لم يتصل به ؛ كآية الحج : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ . . . ﴾ الآية[1] ؛ أي : وإلا في المستثنىٰ في كلام تام غير موجب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ﴾ علىٰ قراءة الرفع[2] ؛ وذٰلك لشدة حاجة المستثنىٰ بالمستثنىٰ منه ، فلم يوجبوا فيه الضمير .

(**مذكور**) ذٰلك الضمير (كـ « **أكلت الرغيف نصفه** ») أي : ثلثه أو ربعه (**أو ثلثيه** ، **أو مقدر**) ذٰلك الضمير ، مثال ذٰلك المقدر : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾)[3] ، تقديره : (**أي : منهم**) أي : من الناس ، (**فـ « من » : بدل بعض من « الناس »**) أي : وضمير المبدل منه مقدر ؛ أي : من استطاع منهم (**لأن المستطيع بعض الناس ، لا كلهم**) .

---

(١) سورة آل عمران : (٩٧) .

(٢) سورة هود ﷺ : (٨١) ، (امرأتُك) برفع التاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وبنصبها قراءة الباقين . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٩٠) .

(٣) سورة آل عمران : (٩٧) .

وقالَ ابنُ الدَّهانِ : بدلُ كلٍّ ، والمُرادُ بالنَّاسِ : المُستطيعُ ، فهوَ عامٌّ أُريدَ به خاصٌّ ؛ لأنَّ اللهَ لا يكلِّفُ الحجَّ مَنْ لا يستطيعُ .

(**وقال ابن الدهان**) سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي ، من أعيان النحاة : (**بدل كل**) من كل من الناس ، (**والمراد بالناس : المستطيع ، فهو**) أي : لفظ (الناس) في أصله (**عام**) لأنه يشمل المستطيع وغيره (**أريد به**) هنا (**خاص**) وهو المستطيع ، وإنما أريد به خاص (**لأن الله**) عز وجل (**لا يكلف الحج من لا يستطيع**) .

قال العليمي : (فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله ، فعمومه ليس مراداً هنا ، لا تناولاً ولا حكماً) انتهىٰ باختصار .

وذهب الكسائي إلىٰ أن (من) شرطية ، والجزاء محذوف ، تقديره : أي : من استطاع . . فليحج ، وقيل غير ذٰلك .

ترجمة ابن الدهان

اسمه : سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، المعروف بابن الدهان النحوي ، المتوفىٰ سنة : (٥٦٩ هـ) .

إمام في اللغة والنحو والتفسير والحديث ، من مصنفاته : « شرح الإيضاح » و« الفصول » في النحو ، و« تفسير القرآن » وديوان شعر .

وقال العماد الأصفهاني : (كان ابن الدهان سيبويه عصره ، وكان يقال حينئذ : النحويون ببغداد أربعة : ابن الجواليقي ، وابن الشجري ، وابن الخشاب ، وابن الدهان) انظر « بغية الوعاة » .

ولد ليلة الجمعة ، حادي عشر رجب ، سنة أربع ـ وقيل : ثلاث ـ وتسعين وأربع مئة ، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر ، سنة تسع وستين وخمس مئة . انتهىٰ منه .



. . . .

وفي نسخة الكردي : (وقال ابن برهان) بفتح الباء الموحدة : عبد الواحد النحوي .

ترجمة ابن برهان

اسمه : عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان ـ بفتح الموحدة ـ أبو القاسم الأسدي ، العكبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب ، قرأ علىٰ عبد السلام البصري ، وأبي الحسن السمسمي .

وكان أول أمره منجماً فصار نحوياً ، وكان حنبلياً فصار حنفياً ، وكانت في أخلاقه شراسة علىٰ من يقرأ عليه ، ولم يكن يلبس سراويل ، ولا علىٰ رأسه غطاء .

وسمع من ابن بطة كثيراً ، ومن غيره ، وكان زاهداً ، عرف الناس منه ذٰلك ، وإلا كانوا رموه بالحجارة لهيئته ، وكان يتكبر علىٰ أولاد الأغنياء ، وإذا رأى الطالب غريباً . . أقبل عليه ، وكان متعصباً لأبي حنيفة ، محترماً بين أصحابه .

ولما ورد أبو الوزير عميد الدين بغداد . . استحضره ، فأعجبه كلامه ، فعرض عليه مالاً ، فلم يقبله ، فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب ، وعكازةً حملت إليه من الروم مليحةً فأخذهما ، فقال له أبو علي بن الوليد المتكلم : أنت تحفظ القرآن وبيدك عصاً تتوكأ عليها ، فلم تأخذ شيئاً فيه شبهة ؟

فنهض ابن برهان إلىٰ قاضي القضاة ابن الدامغاني وقال له : (لقد كدت أهلك حتىٰ نبهني أبو علي بن الوليد ، وهو أصغر سناً مني ، وأريد أن تعيد هٰذه العكازة والمصحف علىٰ عميد الدين ، فما يصحباني) ، فأخذهما وأعادهما إليه ، وكان مع ذٰلك يحب المليح مشاهدةً ، ويحضره أولاد الأمراء والرؤساء فيقبلهم بحضرة آبائهم ، ولا ينكرون عليه ذٰلك ، لعلمهم بدينه وورعه .

ومَنْعُ إدخالِ (أل) علىٰ كلٍّ وبعضٍ هوَ مذهبُ الجمهورِ ؛ لملازمتِهِما الإضافةَ ، وهيَ لا تجامعُ (أل) كما مرَّ ، وأجازَهُ الأخفشُ والفارسيُّ .

ومات في جمادى الآخرة ، سنة ست وخمسين وأربع مئة ، وله ذكر في « جمع الجوامع » و« شروحه » انتهىٰ من « بغية الوعاة » .



قوله : (**ومنع إدخال « أل » علىٰ كل وبعض**) كلام متعلق بقول المصنف : (بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل) من حيث اللفظ (**هو**) أي : منع إدخال (أل) عليهما (**مذهب الجمهور ؛ لملازمتهما**) أي : لملازمة لفظ : كل ، وبعض (**الإضافة**) إما لفظاً أو نيةً ، ولهٰذا حكىٰ سيبويه : (مررت بكل قائماً) ، فلولا أنه معرفة . . ما جاز نصب الحال منه ، كذا قيل .

وفيه : أن صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ ؛ نحو : (عليه مئة بيضاً) ، و(صلىٰ وراءه صلى الله عليه وسلم رجال قياماً) .

(**وهي**) أي : الإضافة (**لا تجامع « أل » كما مر**) في (باب الإضافة) ، (**وأجازه**) أي : أجاز إدخال (أل) عليهما (**الأخفش**) اسمه : سعيد بن مسعدة ، تقدمت ترجمته ، (و) أبو علي (**الفارسي**) اسمه : الحسن بن أحمد ، تقدمت ترجمته . وحكى الأخفش عن العرب : (مررت بهم كلاً) بالنصب على الحال ، وهو دليل علىٰ تنكيره . انتهىٰ « عليمي » .

قال في « القاموس » : (بعض كل شيء : طائفة منه ، ولا تدخله اللام ، خلافاً لابن درستويه) .

وقال أبو حاتم : (استعملهما سيبويه والأخفش في كتابهما ، لقلة علمهما بهٰذا النحو) انتهىٰ .

وقال في « القاموس » أيضاً في باب اللام : (الكل اسم لجميع الأجزاء . . .) إلىٰ

(و) ثالثُها : بدلُ (اشتمالٍ) وهوَ : ما كانَ بينَهُ وبينَ الأوَّلِ مُلابَسَةٌ ؛ أي : تعلُّقٌ بغيرِ الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ ، وأمرُهُ في الضَّميرِ كأمرِ بدلِ بعضٍ مِنْ كلٍّ . . . .

أن قال : (ويقال : « كل ، وبعض » معرفتان ، لم يجئ عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز) انتهىٰ .

(**وثالثها**) أي : ثالث الأقسام الستة : (**بدل اشتمال ؛ وهو : ما كان بينه**) أي : بين البدل (**وبين الأول ملابسة ؛ أي**) : بين المبدل منه (**تعلق**) أي : علقة (**بغير الكلية**) كما في بدل الكل من الكل ، (و) لا (**الجزئية**) كما في بدل البعض من الكل .

وذٰلك الغير إما باشتمال الأول على الثاني ؛ نحو : (أعجبني زيد علمه) ، أو باشتمال الثاني على الأول ؛ نحو : (سلب زيد ثوبه) ، أو باشتمال العامل على الثاني بمعنىٰ : تعلقه به وإن تعلق في اللفظ بغيره .

وخرج بقوله : (بغير الكلية) : بدل كل من كل ، وبقوله : (والجزئية) : بدل بعض من كل .

(**وأمره**) أي : أمر بدل الاشتمال وحكمه (**في الضمير**) أي : في لزومه الضمير العائد إلى المبدل منه (**كأمر بدل بعض من كل**) أي : كحكمه في اتصاله بضمير يعود على المبدل منه ؛ مذكور أو مقدر ، كما مر فيه .

قوله : (**وبدل اشتمال**) قال الكردي : (اختلف هل المشتمل المبدل منه أو البدل أو العامل ؟ والأول مذهب الرماني ، وتبعه ابن مالك في « التسهيل » ، وبالثاني قال الفارسي ، وبالثالث المبرد وابن جني ، وعليه مشىٰ في « التصريح » .

قوله : (**أي : تعلق . . .**) إلىٰ آخره ؛ يعني : تعلقاً مجملاً .

وفي « شرح الحدود » : إما بأن يدل علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كـ « أعجبني زيد علمه ، والدار حسنها » ، أو يستلزم معنىً فيه ؛ كـ « أعجبني زيد ثوبه ») .

(نحوُ) : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ (قِتَالٍ فِيهِ ﴾) فقتالٍ : بدلُ اشتمالٍ مِنَ الشَّهرِ ؛ لمُلابستِهِ له بوقوعِهِ فيهِ ، ونحوُ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ أي : فيهِ ؛ إذِ الأصلُ : نارُهُ ، ثُمَّ نابَتْ (أل) عنِ الضَّميرِ .

وشرطُ صحَّتِهِ : إمكانُ فهمِ معناهُ عندَ حذفِهِ ، وحسنُ الكلامِ بتقديرِ حذفِهِ ، . . . .

قوله : (**وأمره في الضمير كأمر بدل بعض من كل**) أي : مذكور كما في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[(١)] ، فـ « **قتال** » : **بدل اشتمال من « الشهر » لملابسته**) أي : لملابسة الشهر (**له**) أي : للقتال (**بوقوعه**) أي : بوقوع القتال (**فيه**) أي : في الشهر ، أ (و) مقدر ذٰلك الضمير ؛ كما في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾)[(٢)] ، تقديره : (**أي : فيه**) أي : أصحاب النار التي في الأخدود ؛ أي : في شق الأرض .

قال العليمي : (ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة إلىٰ أن « النار » بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار ؛ لما كان مشتملاً عليها ؛ كقولهم : « عفيف الإزار » .

وقال ابن هشام : **الأولىٰ** : أن يكون علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أخدود النار ، وقال ابن خروف : هو بدل إضراب ، قاله المرادي) .

(**إذ الأصل**) في النار : (« **ناره** » ، **ثم نابت « أل » عن الضمير**) فبحذف الضمير في الأول قال البصريون ، وبالثاني الكوفيون .

وقوله : (**ثم نابت عنه**) من تتمة قوله : (إذ الأصل : ناره) .

(**وشرط صحته**) أي : شرط جواز حذف الضمير العائد إلى المبدل منه : (**إمكان فهم معناه**) أي : إمكان فهم معنىٰ ذٰلك الضمير ومرجعه (**عند حذفه**) أي : عند حذف ذٰلك الضمير (**وحسن**) تركيب (**الكلام ؛ بتقدير حذفه**) أي : حذف ذٰلك

---

(١) سورة المائدة : (٤) .

(٢) سورة البروج : (٤ ـ ٥) .

ولهٰذا جُعِلَ نحوُ : (أعجبني زيدٌ أخوهُ) بدلَ إضرابٍ ؛ إذ لا يمكنُ فهمُ المعنىٰ عندَ حذفِهِ ، وامتنعَ نحوُ : (أسرجْتُ زيداً دابَّتَهُ) لأنَّهُ وإن فُهِمَ معناهُ عندَ الحذفِ لا يحسنُ استعمالُهُ ، بل لا يُستعملُ ، وبتقديرِ ورودِ مثلِهِ يُحملُ على الغلطِ أو نحوِهِ .

(و) رابعُها : بدلُ (إضرابٍ) وهوَ : . . . .

الضمير ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل اشتراط هٰذا الشرط الأول ؛ وهو فهم معناه عند حذفه (**جعل نحو** : « **أعجبني زيد أخوه** » **بدل إضراب**) أي : جعل لفظ (أخوه) بدل إضراب من (زيد) ، لا بدل اشتمال منه (**إذ لا يمكن فهم المعنىٰ عند حذفه**) أي : فهم معنىٰ كونه بدل اشتمال ؛ إذ يمكن كون (الأخ) بدل إضراب من (زيد) إذا قلت : (أعجبني زيد الأخ) .

قوله : (**بدل إضراب**) أي : أو غلط ، خلافاً لابن الحاجب ، تبعاً للكوفيين ؛ حيث صرح في « شرح المفصل » : بأن (ضرب زيد غلامه) بدل اشتمال .

قوله : (**وامتنع**) أي : ولأجل اشتراط الشرط الثاني ؛ وهو : حسن الكلام عند حذفه ، فهو معطوف علىٰ قوله : (ولهٰذا جعل نحو : أعجبني زيد أخوه) أي : ولأجل اشتراط الثاني ؛ وهو : حسن تركيب الكلام امتنع (**نحو** : « **أسرجت زيداً دابته** » **لأنه وإن فهم معناه عند الحذف**) أي : عند حذف الضمير ؛ وهو كونه بدل اشتمال (**لا يحسن استعماله**) بدل اشتمال ؛ بأن قلت : (أسرجت زيداً الدابة) ، (**بل لا يستعمل**) هٰكذا علىٰ أنه بدل اشتمال ؛ لأن (أسرجت زيداً الدابة) لا يحسن في الكلام ؛ لأن الإنسان لا يوضع عليه السرج للركوب عليه ، (**وبتقدير ورود مثله**) نحو : ضربت زيداً عبده (**يحمل على الغلط** ، **أو**) يحمل علىٰ (**نحوه**) كبدل إضراب وبدل نسيان ، وفي كل منهما نظر ، ولو أسقط : (أو نحوه) . . لكان أولىٰ ؛ لأن العبد في المثال المذكور لم يشتمل عليه زيد ، إلا إن قلنا : إنه اشتمل عليه اشتمال التملك ؛ لأن هٰذا غير معروف في الاشتمال ، وفي عبارة الشارح هنا ركاكة .

(**ورابعها**) أي : ورابع الأقسام الستة : (**بدل إضراب ؛ وهو**) أي : بدل الإضراب :

ما يُقصَدُ ذكرُ متبوعِهِ كما يُقصَدُ ذكرُهُ ، ولا علاقةَ بينَهُما ، ويُسمَّىٰ : بدلَ البداءِ ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يُخبِرُ بشيءٍ ، ثُمَّ يبدو له أن يخبرَ بآخرَ مِنْ غيرِ إبطالٍ للأوَّلِ ، ونفاهُ بعضُهُم مُطلَقاً ، وادَّعىٰ أنَّ ما استدلوا به علىٰ ثبوتِهِ محمولٌ علىٰ إضمارِ (بل) .

(و) خامسُها : بدلُ (غلطٍ) وهوَ : ما لا يُقصَدُ متبوعُهُ ، بل سبقَ إليهِ اللِّسانُ ، وخصَّهُ بعضُهُم بالشِّعرِ ، قالَ : . . . .

(**ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره**) أي : ذكر البدل ، (**ولا علاقة بينهما**) أي : بين البدل والمبدل منه كما في غيره من الأنواع السابقة ؛ كالكلية في بدل الكل ، والجزئية في بدل البعض ، والاشتمال في بدل الاشتمال ، مثاله : نحو : (تصدقت بدرهم دينار) ، وفي الحديث : « إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها . . . » إلىٰ « عشرها » .

(**ويسمىٰ**) هٰذا البدل أيضاً ؛ أي : كما يسمىٰ بدل الإضراب : (**بدل البداء ؛ لأن المتكلم يخبر بشيء**) أولاً ، (**ثم يبدو**) ويظهر (**له أن يخبر بـ**) شيء (**آخر من غير إبطال للأول**) أي : لما ذكره أولاً .

قال الكردي : (ويسمىٰ بدل البداء ؛ أي : بالفتح والمد ، مصدر « بدا » بمعنىٰ : ظهر) .

(**ونفاه**) أي : نفىٰ بدل البداء (**بعضهم مطلقاً**) أي : نثراً ونظماً ، (**وادعىٰ**) ذٰلك البعض (**أن ما استدلوا**) أي : استدل النحاة (**به علىٰ ثبوته محمول علىٰ إضمار « بل »**) فهو معطوف بـ (بل) المقدرة علىٰ متبوعه ، وفيه : إن المصنف صرح في « حواشي التوضيح » : أن « بل » لم يثبت حذفها في كلامهم .

(**وخامسها**) أي : خامس الأقسام الستة : (**بدل غلط**) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً (**وهو : ما لا يقصد متبوعه ، بل سبق إليه اللسان ، وخصه**) أي : خص بدل الغلط (**بعضهم**) أي : بعض النحاة (**بالشعر**) دون النثر ، (**قال**) ذٰلك

البعض : (**لوجوده فيه**) أي : في الشعر (**دون النثر**) ، وادعىٰ ذٰلك البعض ـ وهو أبو محمد بن السيد ؛ بكسر السين ـ : أنه وجده في قول ذي الرمة : (من البسيط)

لـمـيـاء فـي شـفـتـيـهـا حـوة لـعـس وفـي الـلـثـات وفـي أنـيـابـهـا شـنـب

قاله ذو الرمة غيلان ، و(لمياء) : من اللمىٰ ـ بالفتح ـ وهي : سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن ، وارتفاعه علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هي لمياء ، و(حوة) : مبتدأ ، وخبره : (في شفتيها) ، وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو : حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد .

والشاهد في : (لعس) فإنه بدل غلط من (حوة) ، فإنه : حمرة في باطن الشفة .

واحتج به على المبرد في دعواه : (أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب) ، وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة ؛ أي : حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير ؛ أي : لمياء في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهو ـ بفتح الشين المعجمة والنون ـ : برد وعذوبة في الأسنان . انتهىٰ من « شواهد العيني على الأشموني » .

فـ (لعس) : بدل غلط ؛ لأن الحوة : السواد بعينه ، واللعس : سواد مشرب بحمرة . انظر « ديوان ذي الرمة » و« همع الهوامع » .

وفي « العليمي » : وذٰلك البعض الذي وجد في قول ذي الرمة : أبو محمد بن السيد ـ بكسر السين ـ البطليوسي ؛ بموحدة ، فمهملة المفتوحتين ، فلام ساكنة بعدها مثناة تحتية مفتوحة ، فواو ساكنة ؛ أي : قال هو وغيره : إنه وجد في الشعر ، ومنه : قول ذي الرمة المذكور ؛ إذ الحوة : السواد بعينه ، واللعس : سواد مشرب بحمرة .

ورد قوله هٰذا : بأنه من باب التقديم والتأخير ؛ إذ التقدير : في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب . انتهىٰ « عليمي » .

وعكسَ بعضُهُم ؛ لأنَّ الشِّعرَ إنَّما يقعُ عن تروٍّ وفكرٍ ، ونفاهُ بعضُهُم . . . .

وكلاهما ممدوح عند العرب ، ونظر فيه الدماميني .

ترجمة أبي محمد بن السيد البطليوسي

اسمه : عبد الله بن محمد بن السيد ـ بكسر السين ـ أبو محمد البطليوسي ؛ بفتح الموحدة والطاء المهملة ، وضم التحتانية ، وسكون اللام والواو ، نزيل بلنسية ، كان عالماً باللغات والآداب ، متبحراً فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو ، واجتمع إليه الناس .

صنف « شرح أدب الكاتب » ، و« شرح الموطأ » ، و« المثلث » وغير ذلك .

ولد سنة أربع وأربعين وأربع مئة (٤٤٤ هـ) .

ومات في رجب سنة إحدىٰ وعشرين وخمس مئة ببلنسية . انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .



(**وعكس بعضهم**) أي : قال عكس ما قاله هـٰذا الأول الذي قبله ؛ أي : قال : إن بدل الغلط مخصوص بالنثر دون الشعر ، وإنما خصه بالنثر (**لأن الشعر إنما يقع**) ويقال (**عن ترو**) وتأمل ؛ كأنه من (تروىٰ من الماء) ، **والأولىٰ أن يقال** : (عن روية) من (رويت في الأمر) بالتشديد : إذا فكرت فيه .

وقوله : (**وفكر**) عطف تفسير لما قبله .

قال المبرد : (مثاله : قولك : « مررت برجل حمار » ، وأراد أولاً أن يقول : مررت بحمار ، وغلط عنه بذكر « رجل » ، وهـٰذا البدل لا يقع مثله في قرآن ولا في شعر) .

(**ونفاه**) أي : نفىٰ (**بعضهم**) أي : بعض النحاة هـٰذا البدل ؛ يعني : بدل الغلط

مُطلَقاً ، وادَّعىٰ : أنَّهُ تطلَّبَهُ فلَمْ يجدْهُ ، وأنَّهُ طالبَ به مَنْ لقيَهُ فلَمْ يعرفْهُ ، ومذهبُ سيبويهِ والأكثرينَ : جوازُهُ مُطلَقاً .

(و) سادسُها : بدلُ (نسيانٍ) وهوَ : ما يُقصَدُ متبوعُهُ ، ثُمَّ يتبيَّنُ فسادُ قصدِهِ (نحوُ : تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ) ، هٰذا يصلُحُ مثالاً للثَّلاثةِ الأخيرةِ ؛ إذ يحتملُ أن يكونَ المُتكلِّمُ قصدَ الإخبارَ بالتَّصدُّقِ بالدِّرهمِ ، ثُمَّ أضربَ عنهُ إلى الإخبارِ بالتَّصدُّقِ بالدِّينارِ ، وجعلَ الأوَّلَ في حكمِ المتروكِ ، فيكونُ بدلَ إضرابٍ ، . . . .

(**مطلقاً**) أي : شعراً ونثراً ، (**وادعىٰ**) هٰذا البعض (**أنه**) أي : أن هٰذا البعض (**تطلبه**) أي : طلب هٰذا البدل ؛ أي : طلب من يعرف شعر هٰذا البدل من كلام العرب (**فلم يجده**) أي : لم يجد من يعرف شواهده ، (**وأنه**) أي : وأن هٰذا البعض (**طالب به**) أي : بمثال هٰذا البدل (**من لقيه**) ممن يدعي معرفته ويثبته (**فلم يعرفه**) أي : فلم يعرف الذي طالبه بمثاله ؛ مثال هٰذا البدل ، أي : بدل الغلط ، (**ومذهب سيبويه والأكثرين : جوازه**) أي : جواز هٰذا البدل ووجوده في كلام العرب (**مطلقاً**) أي : نثراً ونظماً .

(**وسادسها**) أي : سادس الأقسام الستة : (**بدل نسيان ؛ وهو : ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده**) أي : فساد قصد متبوعه بنسيان .

مثال هٰذه الأقسام الثلاثة الأخيرة : (**نحو**) قولك : (**تصدقت بدرهم دينار**) ، و(**هٰذا**) المثال (**يصلح**) أن يكون (**مثالاً للثلاثة الأخيرة ؛ إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار**) عن نفسه (**بالتصدق بالدرهم ، ثم أضرب**) وأعرض (**عنه**) أي : عن ذٰلك ، يعني : عن الإخبار بالتصدق بالدرهم (**إلى الإخبار بالتصدق بالدينار ، وجعل الأول**) أي : الإخبار عن التصدق بالدرهم (**في حكم المتروك**) المسكوت عنه ، (**فيكون**) البدل حينئذ : (**بدل إضراب**) وإعراض عن الأول .

(**وهٰذا**) المثال المذكور يعني : قوله : تصدقت بدرهم دينار (**يصلح**) أن يكون (**مثالاً لـ**) الأنواع (**الثلاثة الأخيرة**) من أقسام البدل الستة ؛ هي : بدل الإضراب ،

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (**بحسبِ قصدِ الأوَّلِ والثَّاني**) .

وأن يكونَ قصدَ الإخبارَ بالتَّصدُّقِ بالدِّينارِ ، فسبقَ لسانُهُ إلى الدِّرهمِ ، **فيكونُ** بدلَ غلطٍ ؛ أي : بدلاً عنِ اللَّفظِ الَّذي ذُكِرَ غلطاً ، وهوَ المُبدَلُ منهُ ، . . . .

وبدل الغلط ، وبدل النسيان ، وإنما قلنا : يصلح لأن يكون مثالاً للثلاثة الأخيرة (**إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم**) أولاً ، (**ثم**) بعد ما قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم (**أضرب**) أي : أعرض ورجع (**عنه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار ، وجعل الأول في حكم المتروك ، ف**) بسبب ذٰلك (**يكون**) البدل (**بدل إضراب**) أي : فلقصده الإخبار عن الأول ؛ وهو : التصدق بالدرهم ، ثم إعراضه عنه إلى الإخبار عن الثاني ؛ وهو الدينار . . سمي البدل : بدل إضراب ؛ لحصول الإضراب عن الأول إلى الثاني .

(**وهٰذا**) التفسير الأول (**معنىٰ قوله**) أي : قول المصنف : (**بحسب قصد**) التصدق من (**الأول**) واعتباره ؛ وهو الدرهم ، ثم إضرابه عنه إلى الثاني ؛ وهو الدينار ، يكون البدل بدل إضراب .

قوله : (**والثاني**) وهو الدينار معطوف على الأول ، وقوله هنا : (**وأن يكون قصد الإخبار بالتصدق بالدينار**) وهو الثاني من المذكورين في التركيب معطوف علىٰ قوله أولاً : (إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم) وهو الأول من الاسمين المذكورين في المثال والتقدير ، وهٰذا المثال المذكور يصلح أن يكون مثالاً لكل من الأنواع الثلاثة الأخيرة ؛ يعني : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ، وبدل النسيان ؛ فلذٰلك كان مثالاً لبدل الإضراب في الفصل المذكور أولاً .

وذكر الفصل الثاني بقوله : (و) يحتمل (**أن يكون**) المتكلم (**قصد**) بهٰذا المثال (**الإخبار بالتصدق بالدينار**) وهو الثاني في المثال المذكور ، (**فسبق لسانه إلىٰ**) ذكر (**الدرهم**) أولاً ، (**فيكون**) هٰذا المثال حينئذ (**بدل غلط ؛ أي : بدلاً عن اللفظ الذي ذكر**) أولاً (**غلطاً ؛ وهو المبدل منه**) وهو الدرهم ، والبدل هو الدينار .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (أوِ الثَّاني وسبقَ اللِّسانُ) إلى الأوَّلِ .

وأن يكونَ قصدَ الإخبارَ بالتَّصدُّقِ بالدِّرهمِ ، ثُمَّ تبيَّنَ له أن الصَّوابَ : الإخبارُ بالتَّصدُّقِ بالدِّينارِ ؛ لظهورِ الخطأ في القصدِ الأوَّلِ ، فيكونُ بدلَ نسيانٍ ؛ أي : بدلَ شيءٍ ذُكِرَ نسياناً ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (أوِ الأوَّلِ وتبيَّنَ الخطأُ) في قصدِهِ ، والأحسنُ : أن يُعطَفَ التَّابعُ في هٰذهِ الثَّلاثةِ بـ (بل) ، فيكونُ مِنْ عطفِ النَّسقِ .

(**وهٰذا**) التفصيل الثاني (**معنىٰ قوله**) أي : قول المصنف : (**أو**) قصد المتكلم (**الثاني**) من الاسمين ؛ وهو الدينار (**وسبق اللسان**) أي : لسانه (**إلى الأول**) خطأ ؛ وهو الدرهم .

وقوله : (**وأن يكون**) المتكلم معطوف علىٰ قوله أولاً : (إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد بالإخبار بالتصدق بالدرهم) أي : ويحتمل أن يكون المتكلم (**قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ، ثم تبين**) وظهر (**له أن الصواب : الإخبار بالتصدق بالدينار ؛ لظهور الخطأ في القصد الأول**) وهو قصد التصدق بالدرهم ، (**فيكون**) البدل حينئذ (**بدل نسيان ؛ أي : بدل شيء ذكر**) أولاً (**نسياناً**) وهو الدرهم ، (**وهٰذا**) التفصيل الثالث (**معنىٰ قوله**) أي : قول المصنف : (**أو**) قصد المتكلم الإخبار بالتصدق بـ (**الأول**) وهو الدرهم ، (**وتبين**) أي : ظهر له (**الخطأ في قصده**) الأول ؛ وهو التصدق بالدرهم ، فأخبر بالتصدق بالدينار .

(**والأحسن أن يعطف التابع**) وهو البدل (**في هٰذه**) الأنواع (**الثلاثة بـ « بل »**) الإضرابية على المتبوع ، (**فيكون**) التابع فيها (**من عطف النسق**) أي : من المعطوف المنسوق على الأول ؛ أي : من المعطوف بحرف النسق على الأول .

والفرق بين الغلط والنسيان : أن الغلط في اللسان ، والنسيان في الجنان ؛ **لأن النسيان** : هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة ، **والجنان** ـ بفتح الجيم ـ : القلب ، وأما بكسرها . . فهو جمع جنة ؛ وهي الحديقة ذات الشجر والنخل . انتهىٰ شرح المصنف مع « حاشية السجاعي » .

. . . .

وعبارة المصنف في « شرح القطر » : والرابع والخامس والسادس بدل الإضراب وبدل الغلط وبدل النسيان ؛ كقولك : (تصدقت بدرهم دينار) ، فهٰذا المثال محتمل لأن تكون أيها المتكلم قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عن وظهر لك أنك تصدقت بدينار ، وهٰذا المثال يكون بدل الإضراب .

ومحتمل لأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار ، فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهٰذا بدل الغلط .

ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم ، فلما نطقت به . . تبين لك فساد ذٰلك القصد ، فهٰذا بدل النسيان .

وربما أشكل علىٰ كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان ، وقد بيناه هنا ، وهٰذه العبارة أوضح وأخصر من عبارة شارحنا .

وعبارة الشارح في « الفواكه الجنية » مع « المطالب السنية » : وقد أنكر قوم من النحاة ـ منهم المبرد ـ هٰذه الأنواع الثلاثة من البدل ، وخرجوا ما أوهم ذٰلك علىٰ حذف العاطف ؛ وهي الواو المفيدة للتقسيم .

مثال كل من هٰذه الثلاثة : نحو : (رأيت زيداً الفرس) كما قال الشارح : (هٰذا) المثال (مثال يصلح للثلاثة) أي : يصلح لكل من الثلاثة باعتبارات مختلفة بيَّنها المصنف بقوله : (لأنك . . .) إلىٰ آخره ؛ وإنما قلنا : هٰذا مثال يصلح للثلاثة (لأنك إن أردت أن تذكر المقصود بالنسبة بأن تقول ابتداءً : « رأيت الفرس » ، فغلطت بأن سبق لسانك إلىٰ غيره) أي : إلىٰ غير الفرس (فقلت : « رأيت زيداً الفرس » . . فهٰذا بدل الغلط بالإضافة ؛ أي) : بإضافة بدل إلى الغلط ؛ أي : فقولك : (الفرس) ثانياً : (بدل عما ذكر) أولاً (غلطاً ؛ وهو) لفظ (زيد) وهو ؛ أي : الذي ذكر غلطاً : (المبدل منه) الذي هو لفظ (زيد) ، (لا البدل) الذي هو لفظ (الفرس) ،

. . . .

(ولهٰذا) أي : ولأجل كون الغلط المبدل منه (قالوا : بدل الغلط) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً (ولم يقولوا : البدل الغلط) بجعل (الغلط) وصفاً لـ (البدل) ، (ولا يقع هٰذا) أي : بدل الغلط (في فصيح الكلام) أي : في الكلام الفصيح الذي خلا عن التعقد والغرابة .

(وإن قلت : « رأيت زيداً » قاصداً الإخبار عن رؤيته ، ثم لما نطقت به) أي : بزيد (تبين لك فساد ذٰلك القصد) وخطؤه (بأن تذكرت أنك إنما رأيت فرساً ، الأحسن) للمصنف أن يقول : (الفرس) لأن المعرفة إذا أعيدت نكرة . . كانت غير الأولىٰ ، وليس الأمر كذٰلك ؛ لأن المعرفة إن أعيدت معرفة . . كانت نفس الأولىٰ ، والأمر كذٰلك هنا ؛ كما قال في « عقود الجمان » : (توافقا كذا المعرفان) .

(فأبدلته ؛ أي : لفظ « الفرس ») أي : جعلت لفظ (الفرس) بدلاً (منه ؛ أي : من) لفظ (زيد) بأن قلت : رأيت زيداً الفرس . . (فهٰذا) التركيب (بدل النسيان) أي : إبدال شيء عن لفظ ذكر نسياناً ؛ كما قال الشارح (أي : بدل شيء ذكر نسياناً ، وهٰذا) أي : بدل النسيان (لا يقع أيضاً) أي : كما لا يقع بدل الغلط (في فصيح الكلام) .

(وإن أردت الإخبار أولاً بأنك رأيت زيداً ، ثم بدا) وظهر (لك أن تضرب) وتعرض (عنه) أي : عن ذكر زيد (من غير أن يتبين) ويظهر (لك فساده) أي : فساد ذكر زيد ؛ أي : بدا لك (بأن تخبر بأنك رأيت الفرس ، ويكون الأول) أي : ذكر زيد (في حكم المتروك) والمسكوت عنه . . (فهٰذا) التركيب (بدل إضراب) أي : بدل حصل بسبب الإضراب والإعراض عن المبدل منه ، (ويسمىٰ) هٰذا البدل (أيضاً) أي : كما يسمىٰ بدل الإضراب : (بدل البداء ـ بالدال المهملة والمد ـ لأن المتكلم يخبر بشيء ، ثم يبدو) ويظهر (له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول) فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصداً صحيحاً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :

تتمَّةٌ

اعلمْ : أنَّ البدلَ يوافقُ متبوعَهُ في واحدٍ مِنْ أوجهِ الإعرابِ مُطلَقاً ، وكذا في واحدٍ من التَّذكيرِ والإفرادِ وضدَّيْهِما إن كانَ بدلَ كلٍّ ، ما لَمْ يمنعْ مانعٌ مِنَ التَّثنيةِ والجمعِ ؛ لكونِ أحدِهِما مَصدَراً ، . . . .

« إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ، ثلثها ، ربعها ، خمسها ، سدسها ، سبعها ، ثمنها ، تسعها ، عشرها » ، فـ (ثلثها) وما بعده : بدل إضراب من (نصفها) ، أو كل واحد بدل مما قبله ، وهو إضراب انتقالي ، لا إضراب إبطالي .

قوله : (والأحسن في هـٰذه) الأقسام (الثلاثة) يعني : بدل الغلط ، وبدل النسيان وبدل الإضراب : (أن يعطف فيها التابع بـ « بل » ، فيكون من عطف النسق ؛ لأن « بل » تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد ، إلا أنه) أي : أن المتكلم (أضرب) وأعرض (عنه) أي : عما قبلها ، (فيخرج الكلام) بسبب وقوعه قصداً (عن كونه صدر عن غلط أو نسيان) انتهىٰ من « الفواكه » مع « المطالب السنية » ، وهـٰذا أوضح وأبسط من عبارته في « المجيب » .

(تتمة)

أي : هـٰذا الكلام الآتي متمم ما قبله بزيادة الفوائد : (**اعلم : أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب**) الثلاثة (**مطلقاً**) أي : سواء كان بدل كل من كل أو غيره ، (**وكذا**) يوافق متبوعه (**في واحد من التذكير والإفراد وضديهما**) أي : ضدي التذكير والإفراد ؛ وهما : التأنيث والتثنية والجمع (**إن كان**) ذٰلك البدل (**بدل كل**) من كل (**ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ؛ لكون أحدهما**) أي : أحد البدل والمبدل منه (**مصدراً**) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَبًا ﴾[1] ، قاله أبو حيان .

---

(١) سورة النبأ : (٣١ ـ ٣٢) .

أو قُصِدَ به التَّفصيلُ ، ويخالفُهُ في التَّعريفِ والإظهارِ وضديهِما ، فتبدلُ المعرفةُ مِنْ مثلِها ومِنَ النَّكرةِ ، والنَّكرةُ مِنْ مثلِها . . . .

قال الدماميني : (وفيه نظر ؛ لأن المراد : المطابقة في المعنىٰ ، والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة ، فلذٰلك أبدل الجمعان منه) انتهىٰ « عليمي » .

(أو) لكون أحدهما (**قصد به التفصيل**) كقوله في الحديث الشريف : « أذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف » .

قال الدماميني : (وقد يقال : المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً ، فإن البدل ليس من شقي التفصيل ، وإنما هو مجموعهما ، وهو مطابق ، ألا ترىٰ أن قوله : « نفس في الشتاء » ليس على انفراده بدلاً من « نفسين » ، وإنما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه ، وهما متطابقان من حيث هما اثنان ، والمبدل منه كذٰلك ؟!) « عليمي » .

قال الكردي : قوله : (**أو قصد به التفصيل**) بالصاد المهملة ؛ كقوله : (من الطويل)

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... وأخرىٰ رمىٰ فيها الزمان فشلت

قوله : (**ويخالفه**) معطوف علىٰ (يوافق) أي : واعلم : أن البدل يخالف متبوعه ؛ أي : جوازاً ؛ كما في « الكردي » (**في التعريف والإظهار وضديهما**) أي : ضدي التعريف والإظهار ؛ وهما التنكير والإضمار ، (**فتبدل المعرفة من مثلها**) نحو : ﴿ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة من جر الجلالة[1] ، ونحو : ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[2] ، (و) تبدل (**من النكرة**) نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[3] ، (و) تبدل (**النكرة من مثلها**) نحو :

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (١ ـ ٢) ، (الله) بجر الهاء من لفظ الجلالة قراءة غير نافع وابن عامر من بقية السبعة . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٩٨) .

(٢) سورة الفاتحة : (٦ ـ ٧) .

(٣) سورة الشورىٰ : (٥٢ ـ ٥٣) .

ومِنَ المعرفةِ ، لٰكنْ إن اتَّحدَ اللَّفظُ في إبدالِ النَّكرةِ مِنْ مثلِها اشتُرِطَ أن يكونَ مَعَ الثَّاني زيادةُ بيانٍ ؛ كما في إبدالِ الفعلِ مِنْ مثلِهِ ، . . . .

﴿ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾ [1] ، (و) تبدل النكرة (من المعرفة) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ ﴾ [2] .

(**لٰكن إن اتحد اللفظ**) أي : لفظ البدل والمبدل منه (**في إبدال النكرة من مثلها . . اشترط أن يكون مع الثاني**) وهو البدل (**زيادة بيان**) كقراءة يعقوب : ﴿ تَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾ [3] ؛ بنصب (كل) في الموضعين ، قال أبو الفتح : (أبدل الثانية من الأولىٰ ؛ لأن في الثانية ذكر سبب الجثو) .

واقتضىٰ كلامه : أنه لا يشترط في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ، ولا في إبدال النكرة من المعرفة ذٰلك واتحاد اللفظ ، وهو كذٰلك ، خلافاً للكوفيين ولمن تبعهم في إبدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها ؛ كالبغداديين والزمخشري والجرجاني ، قالوا : (لأن البدل للإيضاح ، والشيء لا يوضح بما هو أخفىٰ منه ، فلا تحصل فائدة بدون الصفة) .

(**كما**) يشترط (**في إبدال الفعل من مثله**) : أن يكون مع الثاني زيادة بيان ، وهٰذا القيد ذكره في « التسهيل » فقال : (ويبدل فعل من فعل موافق في المعنىٰ مع زيادة بيان في الثاني) انتهىٰ ، ولم يعتبره في غيره ، ولا تعرض له أبو حيان في « الارتشاف » بنفي ولا إثبات ، **والحق** : عدم اعتباره ، وأما اعتبار الموافقة في المعنىٰ . . فاعتبره غيره ؛ كابن معطي فقال : (من الرجز)

وأبدلوا الفعل من الفعل إذا كان بمعناه . . . .

قال ابن الخباز : (إنما يكون ذٰلك إذا ترادف اللفظان ؛ « كقولك : « من يأتني

---

(١) سورة النبأ : (٣١ ـ ٣٢) .

(٢) سورة العلق : (١٥ ـ ١٦) . (٣) سورة الجاثية : (٢٨) .

يمشي إلي أكلمه » لأن « يمشي » في معنىٰ : يأتيني ، فإن قلت : « من يأتني يضحك أكلمه » . . رفعت « يضحك » وجعلته حالاً ؛ لأنه ليس في معنىٰ : يأتيني) انتهىٰ .

والظاهر : أن ذٰلك مبني علىٰ أن بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط ، **والحق** ـ كما قال الشاطبي ـ : مجيء أقسام البدل كلها فيه حتىٰ بدل البعض ، ولا ينافيه اشتراط الضمير في بدل الاشتمال والبعض ؛ لظهور أن ذٰلك خاص بالأسماء ، لتعذر عود الضمير على الأفعال ؛ كما سيأتي عن « شرح التوضيح » .

قال الكردي : (قوله : « كما في إبدال الفعل من مثله . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : فيشترط فيه الزيادة ، خلافاً لظاهر إطلاق « الجامع » : نحو : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ . . . ﴾ الآية)[1] .

(**ويبدل الظاهر من مثله**) أي : من الظاهر ؛ كما مر من الأمثلة في كل الأقسام الستة ؛ نحو : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾[2] ، و(جاءني زيد أخوك) ، و(أكلت الرغيف ثلثه) ، و(أعجبني الطالب خلقه) .

(**ومن المضمر**) أي : مطلقاً ؛ أي : سواء أكان الضمير لغائب اتفاقاً ؛ نحو : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[3] ؛ حيث أبدل الظاهر ؛ وهو (الذين ظلموا) من ضمير الجماعة ؛ وهو الواو في (أسروا) ، وكقوله : (من الطويل)

علىٰ حالة لو أن في القوم حاتماً ... علىٰ جوده لضن بالماء حاتم

فـ (حاتم) في آخر البيت : بدل من الهاء في (جوده) ، وهٰذا البيت دخله الخبن . انتهىٰ « عليمي » وهو حذف ثاني السبب الساكن ؛ كحذف سين (مستفعلن) .

---

(١) سورة الفرقان : (٦٨ ـ ٦٩) .
(٢) سورة النبأ : (٣١ ـ ٣٢) .
(٣) سورة الأنبياء : (٣) .

أم حاضر لمتكلم أو مخاطب ، خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ احتجاجاً بقول حميد : (من الوافر)

أنا سيف العشيرة فاعرفوني   حميداً قد تذريت السناما

وبقوله تعالىٰ : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ ﴾[1] ؛ بإبدال (حميداً) من الياء ، و(الذين) من الكاف ، وسواء عند المذكورين أفاد إحاطةً في بدل الكل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[2] ، و(جئتم صغيركم وكبيركم) ، أم لا ؛ نحو : (رأيتك زيداً ورأيتني عمراً) .

(و) يبدل (**المضمر من مثله**) أي : من الضمير الموافق له عند البصريين ، ومنعه الكوفيون ، وحملوا نحو : (رأيتك إياك) على التوكيد ؛ كما في : (قمت أنت) ، و(مررت بك أنت) اتفاقاً ، واستدل البصريون بنقل سيبويه عن العرب : أنهم إذا أرادوا التأكيد . . أتوا بضمير الرفع المنفصل فقالوا : (جئت أنت) ، و(رأيتك أنت) ، و(مررت بك أنت) ، وإذا أرادوا البدل . . وافقوا بين التابع والمتبوع فقالوا : (جئت أنت) ، و(رأيتك إياك) ، و(مررت به به) ، فيتحد لفظ البدل والتوكيد في المرفوع ، ويختلف في غير ذٰلك ، (**وكذا**) يبدل الضمير (**من الظاهر عند الجمهور**) نحو : (رأيت زيداً إياه وصنيعه) يفهم : أن إبدال الضمير من مثله اتفاقي ، وليس كذٰلك ؛ كما عرفت ، بل أطلق في « الجامع » : أن المضمر لا يبدل مطلقاً ؛ أي : لا من ظاهر ولا من مضمر ، وقال في « المغني » : (أجاز النحويون أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر ؛ كـ « رأيته إياه » ، أو لظاهر ؛ كـ « رأيت زيداً إياه » ، وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع ، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين : إنه توكيد في نحو : قمت أنت) انتهى . انتهىٰ من « الكردي » .

---

(١) سورة الأنعام : (١٢) .
(٢) سورة المائدة : (١١٤) .

ووافقَهُم في « شرحِ الشُّذورِ » لٰكنَّهُ خالفَهُم في « الأوضحِ » تبعاً لابنِ مالكٍ ، ولا يُبدَلُ ظاهرٌ مِنْ ضميرٍ حاضرٍ بدلَ كلٍّ ، إلَّا إذا أفادَ الإحاطةَ ، . . . .

(**ووافقهم**) أي : وافق المصنف الجمهور (**في « شرح الشذور »**) و(**لٰكنه**) أي : ولٰكن المصنف (**خالفهم**) أي : خالف الجمهور (**في « الأوضح »**) أي : وفي « الجامع » كما مر . انتهىٰ « كردي » .

(**تبعاً لابن مالك**) حيث قال في « الأوضح » : (ولا يبدل مضمر من ظاهر ، ونحو : « رأيت زيداً إياه » من وضع النحويين ، وليس بمسموع) انتهىٰ .

(**ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر**) أي : متكلم أو مخاطب (**بدل كل ، إلا إذا أفاد الإحاطة**) نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[1] ، فإن لم تفدها ؛ نحو : (رأيتك زيداً) . . امتنع خلافاً للأخفش ؛ لأنه إنما يجيء للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ؛ لأنه في غاية الوضوح ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾[2] . . ف (الذين خسروا) : مستأنف ، لا بدل من ضمير المخاطب ، فخرج ببدل كل : بدل البعض والاشتمال ، فيبدل من الظاهر من غير شرط شيء ؛ نحو قوله : (من الرجز)

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

قاله العديل بن الفرج ، و(الأداهم) : جمع أدهم ؛ وهو القيد .

والشاهد في : (رجلي) فإنه بدل بعض من الياء في (أوعدني) ، **وقيل** : هو المنادىٰ علىٰ طريق الاستهزاء بالموعد ، وقوله : (فرجلي) مبتدأ ، و(شثنة المناسم) : خبره ؛ أي : غليظة المناسم ، ومادته : (شثن) ، بشين وثاء مثلثة ونون ، و(المناسم) : جمع منسم ـ بفتح الميم وكسر السين المهملة ـ وهو خف البعير ، فاستعير للإنسان . انتهىٰ « عيني » هٰذا مثال بدل البعض .

---

(١) سورة المائدة : (١١٤) .   (٢) سورة الأنعام : (١٢) .

وتُبدَلُ الجملةُ مِنْ مثلِها ، ومِنَ المُفرَدِ .

ومثال بدل الاشتمال : قوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾ (١) ، (**وتبدل الجملة من مثلها**) أي : من الجملة ؛ أي : بدل كان الإبدال الكل من الكل ؛ صرح به في « التصريح » وعلله .

مثال بدل البعض فيها ؛ نحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ (٢) ، ومثال بدل الاشتمال : كقوله : (من الطويل)

أقول له : ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

والشاهد في قوله : (لا تقيمن عندنا) فإنها جملة كانت بدل اشتمال من جملة قوله : (ارحل) ، و(إلا) أي : وإن لم ترحل ، والفاء : جواب الشرط ، و(مسلماً) : خبر (كان) ، وكونها بدل اشتمال مبني علىٰ أن الأمر بالشيء عين النهي عن ضده .

ومثال بدل الغلط فيها : نحو : (قم اقعد) .

قال في « شرح التوضيح » : (وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال وعطف الجمل ؛ لتعذر عود الضمير عليها) .

(و) تبدل الجملة (**من المفرد**) قيده في « شرح التوضيح » ببدل كل من كل ؛ كقوله : أي : كقول الفرزدق فيما زعم بعضهم : (من الطويل)

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرىٰ كيف يلتقيان ؟!

وفي « شرح الألفية » للفارضي : أنه بدل اشتمال ، و(إلىٰ) : يتعلق بـ (أشكو) ، و(بالمدينة) : صفة لـ (حاجة) ، (وأخرىٰ) أي : وأشكو حاجةً أخرىٰ بالشام ؛ كأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

قال الكردي : (جملة « كيف . . . » إلىٰ آخره : من المفرد ؛ وهو : « حاجة » و« أخرىٰ » ، وصح ذٰلك ؛ إذ الجملة في حكم المفرد ، والمعنىٰ : إلى الله أشكو

---

(١) سورة الأحزاب : (٢١) .
(٢) سورة الشعراء : (١٣٢ ـ ١٣٣) .

قالَ المُصنِّفُ في « الجامعِ » : ويجوزُ قطعُ البدلِ ، ويحسنُ مَعَ الفصلِ ؛ نحوُ : ﴿ بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ ، ويجبُ إن تبعَ مُتعدِّداً ولَمْ يفِ به ؛ نحوُ : « ٱتَّقُوا ٱلْمُوبِقَاتِ ؛ ٱلشِّرْكَ وَٱلسِّحْرَ » .

تعذر التقائهما ؛ بإضافة « تعذر » إلى « التقائهما » ، ومن إبدال الجملة من المفرد على الأصح ؛ نحو قولهم : عرفت زيداً أبو من هو) انتهىٰ « كردي » .

(**قال المصنف في « الجامع » : ويجوز قطع البدل**) نحو : (مررت بزيد أخوك) نص عليه سيبويه والأخفش ، (**ويحسن**) قطعه عن المبدل منه (**مع الفصل**) أي : مع فصله عن المبدل منه (**نحو**) : ﴿ أَفَأُنَبِّئُكُم (بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾)(١) ، وفيه إشارة إلىٰ جواز الفصل بين البدل والمبدل منه وإن كان فيما نحن فيه خارجاً عن كونه بدلاً ، وقد حصره في « الارتشاف » في الظرف والصفة ومعمول الفعل ، ومن هـٰذا الأخير : ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ نِّصْفَهُ ﴾(٢) ، وأفهم بقوله : (يحسن) : أنه بدون الفصل قبيح ، وقد صرح به بعضهم ، قوله : (**ويجب إن تبع متعدداً ولم يفِ به ؛ نحو : « اتقوا الموبقات ؛ الشرك والسحر »**) قال في « التسهيل » : (وما فصل به مذكور وكان وافياً ـ أي : بما في المذكور من العدد ـ . . ففيه البدل والقطع) انتهىٰ .

فتقول : (مررت بإخوانك زيد وبكر وعمرو) بالجر على البدل ، وبالرفع والنصب على القطع ، ثم قال : (وإن كان غير واف . . تعين قطعه إن لم ينوِ معطوف محذوف) انتهىٰ .

فتقول : (مررت برجال رجلان فاضلان) ، فالقطع متعين مع عدم نية ما ذكر ؛ أي : مع عدم نية معطوف محذوف ، وجاز القطع مع نية ما ذكر ، وجاز هو ـ أي : القطع ـ والإبدال معاً ، وعلىٰ هـٰذا يخرج الحديث : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك والسحر » برفع (الشرك ، والسحر) على القطع ، وبنصبهما على الإبدال ، ونية المحذوف ؛ أي :

---

(١) سورة الحج : (٧٢) .
(٢) سورة المزمل : (٢ ـ ٣) .

. . . .

ونية أخواتهما ، والاقتصار علىٰ ذكر الثنتين ؛ تنبيهاً علىٰ أنهما أحق بالاجتناب ، قالوا : ومن ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[1] ، وهٰذا يؤيد ما ذكرنا في جواز القطع بالرفع في نعت المرفوع في (باب النعت) .

والمراد بالوافي : ما يصلح إطلاقه على المذكور ؛ كما قال شارح « الجامع » ، ولذٰلك عدوا من ذٰلك قوله صلى الله عليه وسلم : « حبب إلي من دنياكم ثلاث : الطيب ، والنساء ، وقرة عيني في الصلاة » إذ لا تعد قرة العين في الصلاة من الدنيا ، والله أعلم . انتهىٰ « كردي » .

تنبيهان

الأول منهما : **الأحسن** : ألَّا يفصل بين البدل والمبدل منه ، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل ؛ نحو : (أكلت الرغيف اليوم ثلثه) ، و(قام زيد الظريف أخوك) ، وقال تعالىٰ : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾[2] .

والثاني : يجوز البدل من البدل ، قال شيخنا العلامة الغنيمي : (**واستشكله العلامة محمد النحريري** : بأن مقتضىٰ كونه بدلاً أن يكون هو المقصود بالحكم ، ومقتضىٰ كونه مبدلاً منه عكس ذٰلك ، وكون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود مما لا يصح .

وأجاب عن ذٰلك بعض طلبته ارتجالاً : بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصوداً غير مقصود باعتبارين ؛ فباعتبار كونه بدلاً مقصود ، وباعتبار كونه مبدلاً منه غير مقصود) انتهىٰ من « العليمي » .



---

(١) سورة آل عمران : (٩٧) .

(٢) سورة المزمل : (٢ ـ ٣) .

(بابٌ) في ذكرِ حكمِ ألفاظِ العددِ تذكيراً أو تأنيثاً

. . . .

---

٨٦ ـ (باب في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيراً أو تأنيثاً)

والعدد ـ بفتحتين ـ لغةً : هو مصدر (عد) الثلاثي ، من باب (مد) ، يقال : عد الشيء يعد عداً وعدداً : إذا حسبه ، **وقيل** : هو ما يقع جواباً لـ (كم) الاستفهامية ، ويندرج فيه الواحد والاثنان وما فوق ؛ إذ لو قيل لك : (كم عندك من المال ؟) . . لصح أن تقول في جوابه : (واحد أو اثنان) ، والواحد ليس داخلاً في العدد في اصطلاح الحساب ؛ لأنه ليس له حاشية صحيحة سفلىٰ .

وفي اصطلاح الحساب : العدد : هو ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيته السفلىٰ والعليا القريبتين أو البعيدتين على السواء ، وذٰلك كالثلاثة مثلاً ، فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة : ستة ، ونصف الستة : ثلاثة ، وهو المطلوب ، والثلاثة أيضاً لها حاشية سفلىٰ بعدىٰ ، وهو واحد ، ولها حاشية بعدىٰ عليا ، وهو خمسة ، ومجموع الخمسة والواحد : ستة ، ونصفها : ثلاثة ، وهو المراد .

إذا علمت هٰذا . . تبين لك أن القريبة عليا كانت أو سفلىٰ : هي التي ليس بينها وبين العدد المقصود مرتبة أصلاً ؛ كالاثنين والأربعة بالنسبة إلى الثلاثة فيما مر آنفاً ، والبعيدة عليا أو سفلىٰ : هي التي بينها وبين العدد المقصود مرتبة واحدة فأكثر ، لٰكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلىٰ واحدة ، **بمعنىٰ** : أنه إن كان بين العدد المقصود وبين البعيدة السفلىٰ مرتبة . . فكذٰلك يكون بين العدد وبين العليا البعيدة مرتبة ، وإن كان بينه وبين السفلىٰ مرتبتان . . فكذٰلك يكون بينه وبين العليا البعيدة مرتبتان ، وهٰذا معنىٰ قولهم : (على السواء) أي :

. . . .

علىٰ حالة كون الحاشيتين علىٰ حد واحد وطبقة واحدة . انتهىٰ « حمدون » .

ومن ثم قيل : إن الواحد ليس بعدد علىٰ ما مر من أن الواحد مبدأ عدد ؛ لأنه ليس له حاشية سفلىٰ صحيحة ، وحينئذ فإطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز مرسل ؛ من تسمية الجزء باسم الكل ، علاقته الكلية والجزئية ، ذكره الصبان « في حاشية الملوي في المنطق » .

وقيل : هو عدد ؛ لوقوعه في جواب سؤال (كم) الاستفهامية ، وإذا أريد بالحاشية : ما يعم الصحيح والكسر . . دخل الواحد ؛ لأن له حاشية سفلىٰ مكسرة ، تنتقص عنه بقدر ما زيدت العليا عليه من الكسر ، ولا تختص بالنصف ، خلافاً لمن توهمه ؛ كعشر مع واحد وتسعة أعشار ، فإن العشر ينقص عنه بقدر زيادة العليا عليه ، فهما متقابلتان ، ونصف مجموعهما واحد .

والمراد بالعدد هنا ـ أي : في فن النحو ـ : الألفاظ الدالة على المعدود . انتهىٰ « خضري » .

وقولهم : (**باب العدد**) أي : هٰذا باب معقود في بيان أحكام ألفاظ العدد من حيث الإعراب والبناء والتذكير والتأنيث ، ومن حيث ما يجري على القياس أو علىٰ خلافه ، أو له حالتان ، لا من حيث الآحاد والعشرات والمئات ، **والقياس** : أن يذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث .

أي : (**باب**) معقود (**في ذكر**) أي : في بيان (**حكم ألفاظ العدد**) أي : في أحكام الألفاظ الدالة على العدد والكمية ؛ أي : في بيان أحكامها (**تذكيراً أو تأنيثاً**) أي : من جهة تذكير ألفاظها قياساً أو علىٰ خلاف القياس ، أو من جهة تأنيث ألفاظها قياساً أو علىٰ خلاف القياس ؛ سواء كانت مركبة أو غير مركبة .

وهوَ : ما وُضِعَ لكميَّةِ آحادِ الأشياءِ ، قالَهُ ابنُ الحاجبِ ، فالواحدُ عندَهُ عددٌ وهوَ المُناسِبُ لقولِ النُّحاةِ : (إنَّ الواحدَ والاثنينِ وما وازنَ فاعلاً يجرينَ على القياسِ) .

وقال الكردي : (العدد عرض من مقولة الكم ، فلا بحث للنحاة فيه ، والكلام هنا في أسمائه من جهة التذكير والتأنيث) .

(**وهو**) أي : العدد : (**ما وضع**) أي : لفظ وضع ؛ أي : وضعته العرب (**لـ**) الدلالة على (**كمية**) وعدد (**آحاد الأشياء**) وأفرادها ، وإن لم تكن لها حاشية سفلى ، (**قاله**) أي : قال هـٰذا الضابط (**ابن الحاجب**) في « كافيته » ، فالعدد عنده : ما يقع جواباً لـ (كم) الاستفهامية ، (**فالواحد**) والاثنان (**عنده**) أي : عند ابن الحاجب (**عدد**) لصلاحيته لوقوعه في جواب سؤال (كم) الاستفهامية ؛ كما مر ، (**وهو**) أي : كون الواحد والاثنين من العدد (**المناسب**) أي : اللائق (**لقول النحاة**) في (باب العدد) : (**إن الواحد**) وإن لم تكن له حاشية قريبة ولا بعيدة (**والاثنين**) وإن لم تكن له حاشية بعيدة سفلى (**وما وازن**) أي : وافق (**فاعلاً**) أي : وافق وزن لفظ (فاعل) من ألفاظ العدد ؛ أي : جاء على وزنه من ثلاثة . . . إلى عشرة ؛ كثالث ورابع وخامس وسادس وسابع وثامن وتاسع وعاشر . . (**يجرين**) أي : يأتين (**على القياس**) ويوافقنه ، ولفظ (يجرين) : فعل مضارع متصل بنون الإناث ، مبني على السكون ، **والقياس** : أن يذكر مع المعدود المذكر ، ويؤنث مع المعدود المؤنث ، تقول في هـٰذا القسم في المعدود المذكر من ذٰلك العدد : (هـٰذا جزء واحد وثان وثالث ورابع . . . إلى عاشر) ، وفي المعدود المؤنث منه : (هـٰذه مقالة واحدة وثانية وثالثة ورابعة . . . إلى عاشرة) ، هـٰذا مذهب ابن الحاجب ، بخلاف من قال في حد العدد ؛ كالحُسَّابِ : العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا ، فإن الواحد عندهم وكذا الاثنان ليس عندهم من العدد ، بل الواحد مبدأ العدد ؛ لأنه ليس له أصلاً حاشية سفلى قريبة ولا بعيدة ، وكذا الاثنان ؛ لأنه ليس له حاشية سفلى بعيدة .

واعلم : أن لفظ (واحد) اسم فاعل من (وحد يحد وحدة) ، فهو واحد منفرد ، فالواحد بمعنى : المنفرد ؛ أي : العدد المنفرد ، و(أحد) يستعمل بعد نفي أو نهي أو استفهام للعموم في أهل العلم والعقل ، ويلزمه الإفراد والتذكير ، تقول : (ما جاءني من أحد) ، قال تعالىٰ : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (١) ، وقد يستغنىٰ بنفي ما قبله عن نفي ما بعده إن تضمن ضميره ؛ نحو : (إن أحد لا يقول كذا) ، وإذا وقعت في إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل (واحد) للعموم في غير إيجاب ويؤنث ؛ نحو : (ما لقيت واحداً منهم ولا واحدةً منهن) .

قال الرضي : (همزة « أحد » بدل من الواو مطلقاً ، فمعنىٰ « ما جاءني أحد » : ما جاءني واحد) . انتهىٰ .

فائدة

والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي ؛ لأنها أسماء أجناس غير مصادر ؛ كـ (استحجر الطين) من الحجر ، و(تربت يداك) من التراب ، ولا فعل لها بمعناها .

وأما (الثاني) . . فمشتق من (الثني) ، و(الثالث) من (الثلث) ، و(الرابع) من (الربع) ، وهٰكذا مصادر : ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة . . . إلىٰ آخره ، وكلها من باب (ضرب يضرب ضرباً) إلا (الربع والسبع والتسع) فمن باب (شفع يشفع شفعاً) انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن الرضي .

ثم شرع المصنف في بيان أحكام ألفاظ العدد عند النحاة ، وهي ثلاثة أقسام :

الأول : ما يجري علىٰ خلاف القياس دائماً ، وذٰلك أن يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر ، فذكر هٰذا القسم فقال : (**العدد من ثلاثة . . . إلىٰ تسعة جار علىٰ خلاف القياس**) أي : علىٰ خلاف قياس سائر الكلمات العربية ، وإنما قلنا : جار علىٰ خلاف

(١) سورة الأحزاب : (٣٢) .

لأنَّهُ (يُؤنَّثُ مَعَ المُذكَّرِ ، ويذكَّرُ مَعَ المُؤنَّثِ) ولو مجازيّاً ، مُفرَداً كانَ العددُ (نحوُ) : (ثلاثةُ رجالٍ ، وتسعُ نسوةٍ) ، و(﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾) ، أو مُركَّباً مَعَ العشرةِ ؛ نحوُ : (ثلاثةَ عشرَ رجلاً ، وتسعَ عَشْرَةَ امرأةً) .

(وكذا العشرةُ) تؤنَّثُ مَعَ المُذكَّرِ ، . . . .

القياس (**لأنه**) أي : لأن هٰذا القسم (**يؤنث مع**) المعدود (**المذكر ، ويذكر مع**) المعدود (**المؤنث ولو**) كان تأنيثه (**مجازياً**) أي : غير حقيقي ؛ وهو : ما ليس له فرج ؛ كـ (ليال ، وأيام) .

قوله : (**لأنه يؤنث مع المذكر** . . .) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (قال ابن مالك : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر في هٰذا القسم ؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ؛ كـ « زمرة ، وأمة ، وفرقة » فالأصل : أن تكون بالتاء ؛ لتوافق نظائرها المذكورة ، فاستصحب الأصل مع المذكر ؛ لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً ؛ لتأخر رتبته) انتهىٰ منه .

أي : فهو جار علىٰ خلاف القياس (**مفرداً كان**) ذٰلك (**العدد**) عن العشرة (**نحو : ثلاثة رجال**) وثلاث نسوة (**وتسع نسوة**) وتسعة رجال (و﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ، **أو**) كان ذٰلك العدد (**مركباً مع العشرة ؛ نحو : ثلاثة عشر رجلاً ، وتسع عشرة امرأةً**) .

قوله : (**مركباً مع العشرة**) ، قال الكردي : (لا مفهوم له ، ولـ « بضعة ، وبضع » حكم « تسعة ، وتسع » في الإفراد والتركيب ، وعطف عشرين وأخواته عليهما ؛ أي : علىٰ « بضع ، وبضعة » جرت على القياس من التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث) انتهىٰ منه .

(**وكذا**) أي : ومثل هٰذا العدد المذكور من ثلاثة . . . إلىٰ تسعة في جريانه علىٰ خلاف القياس (**العشرة**) أي : لفظ العشرة ؛ أي : (**تؤنث مع**) المعدود (**المذكر** ،

وتذكَّرُ مَعَ المُؤنَّثِ (إن لَمْ تُركَّبْ) بأن كانَتْ مُفرَدةً ؛ ك (عشرةِ رجالٍ ، وعشرِ نسوةٍ) ، فإن رُكِّبَتْ . . جَرَتْ على القياسِ ، وأمَّا نحوُ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . . فعلىٰ حذفِ مُضافٍ ؛ أي : (عشرُ حسناتٍ أمثالِها) . . . .

وتذكر مع) المعدود (**المؤنث إن لم تركب**) لفظ (العشرة) مع الآحاد ، **وذٰلك** ؛ أي : عدم تركيبها مع الآحاد (**بأن كانت**) لفظة العشرة (**مفردةً**) عن التركيب مع الآحاد ، وسيأتي حكم تركيبها مع الآحاد قريباً .

مثال عدم تركيبها : (ك) قولك : عندي (**عشرة رجال**) بالتأنيث ؛ أي : بتأنيث لفظ (عشرة) مع المعدود المذكر ، (و) رأيت (**عشر نسوة**) بتذكير لفظ (عشرة) مع المعدود المؤنث .

وذكر مقابل قوله : (إن لم تركب) بقوله هنا : (**فإن ركبت**) العشرة مع الآحاد . . (**جرت على القياس**) أي : تذكر مع المذكر ؛ نحو : (عندي خمسة عشر رجلاً) ، وتؤنث مع المؤنث ؛ نحو : (رأيت خمس عشرة امرأةً) ، (**وأما نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (١) . . **فعلىٰ حذف مضاف**) تقديره : (**أي**) : فله (**عشر حسنات أمثالها**) ، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف ، وهو مؤنث بإضافتها إلىٰ مؤنث ؛ فلذٰلك جرىٰ علىٰ خلاف القياس ، وهٰذا دفع لإيراد اعتراض علىٰ قوله : (فإن لم تركب « عشرة » . . جرت علىٰ خلاف القياس) ، فهنا مع عدم تركيبها جرت علىٰ خلاف القياس ؛ لأنه ذكرت مع المعدود المؤنث ، فالقياس أن يقال : (عشرة أمثالها) بالتأنيث ، **فالجواب عنه** : ما ذكرناه أولاً ، أو يقال : اكتسب المضاف الذي هو لفظ (أمثال) من المضاف إليه ـ الذي هو الضمير ـ التأنيث ، فكأن العشرة أضيفت إلىٰ مؤنث ، فجرت علىٰ خلاف القياس .

قال الكردي : (فالجواب الأول أولىٰ من هٰذا ؛ أي : من تخريجها علىٰ أن

---

(١) سورة الأنعام : (١٦٠) .

ولولاهُ لَقِيلَ : (عشرةٌ) لأنَّ المثلَ مُذكَّرٌ ، والمُعتبرُ مَعَ الجمعِ : حالُ مُفرَدِهِ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ ؛ . . . .

« عشراً » اكتسب التأنيث من الضمير المضاف إليه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[1] ؛ لأن ذٰلك حمل على القليل) انتهىٰ منه .

(**ولولاه**) أي : ولولا تقدير الموصوف المحذوف المضاف إلىٰ ما بعده موجود ، وذٰلك الموصوف المحذوف لفظ (حسنات) . . (**لقيل : عشرة**) أمثالها ؛ بتأنيث اسم العدد ، لأن المعدود مذكر ، وهو لفظ (أمثال) ، واسم العدد يؤنث مع المذكر ؛ لجريانه علىٰ خلاف القياس ، وإنما قلنا : (لقيل : عشرة) بتأنيث اسم العدد (**لأن المثل**) الذي هو مفرد الأمثال (**مذكر ، والمعتبر**) في تذكير اسم العدد وتأنيثه (**مع الجمع**) أي : في حال جمعية المعدود (**حال مفرده**) أي : حال مفرد ذٰلك الجمع (**في التذكير والتأنيث**) ، قال العليمي : (فإن كان مفرده مذكراً . . أنث اسم عدده ، وإن كان مفرده مؤنثاً . . ذكر اسم عدده ، فتقول : « ثلاثة اصطبلات ، وثلاثة حمامات » اعتباراً بمفردهما الذي هو « الاصطبل ، والحمام » ، فإنهما مذكران ، فيؤنث اسم عددهما ؛ اعتباراً بمفردهما المذكر ، ولا تقل : « ثلاث اصطبلات وحمامات » بتذكير اسم العدد ؛ اعتباراً بجمعهما المؤنث ، خلافاً للبغداديين في ذٰلك ، ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره الذي يعود عليه تذكيراً وتأنيثاً ، لا حال لفظه ولا حال معناه ، وبسط ذٰلك في « التوضيح ») انتهىٰ منه .

وفي « التصريح » مع « التوضيح » : وإذا كان المعدود صفةً منوياً موصوفها . . فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المحذوف المنوي ، وهو هنا لفظ (حسنات) ، لا حال صفته ؛ وهو (الأمثال) ، فإن كان الموصوف المحذوف مذكراً . . أنث العدد ، وإن كان الموصوف مؤنثاً ـ كما هنا ـ وهو لفظ (حسنات) ، ذكر اسم

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (١٠) .

كما في « الألفيَّةِ » و« التَّسهيلِ » ، ومحلُّ ما ذُكِرَ إذا لَمْ يحذفِ المعدودُ ؛ فإن حُذِفَ المعدودُ . . جازَ حذفُ التَّاءِ مَعَ المُذكَّرِ ؛ نحوُ : ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ، . . . .

العدد ؛ كما في الآية من قوله تعالىٰ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] ؛ بترك التاء في (عشر) لأن الموصوف المحذوف ـ وهو لفظ « حسنات » ـ مؤنث ، تقدير ذٰلك الموصوف المحذوف : أي : عشر حسنات أمثالها ، ولولا اعتبار ذٰلك الموصوف محذوف . . لقيل : « عشرة أمثالها » بالتاء ؛ لأن « المثل » الذي هو واحد « الأمثال » مذكر ، فيجب تأنيث اسم العدد ؛ وهو لفظ « عشرة ») انتهىٰ منه .

(كما) قال ابن مالك (في « الألفية ») : (من الرجز)

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ... في عد ما آحاده مذكرة

(و) قال ذٰلك أيضاً في (« التسهيل ») ، والآية المذكورة من سورة (الأنعام) ، وهي بتمامها : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[2] .

(**ومحل ما ذكر**) من وجوب إثبات التاء مع المعدود المذكر (**إذا لم يحذف المعدود ، فإن حذف المعدود . . جاز حذف التاء**) من اسم العدد (مع) المعدود (**المذكر**) المحذوف .

قال الكردي : (**والأفصح** : إثبات التاء في اسم العدد) وكذا في « العليمي » و« شرح التوضيح » .

مثال ذٰلك : أي : مثال حذف التاء لحذف المعدود : (**نحو**) قوله تعالىٰ في سورة (البقرة) ، وهي بتمامها : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[3] .

---

(١) سورة الأنعام : (١٦٠) .

(٢) سورة الأنعام : (١٦٠) .

(٣) سورة البقرة : (٢٣٤) .

وفي الحديثِ : « وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالَ » .

(وما دونَ الثَّلاثِة) مِنْ واحدٍ واثنينِ ، (و) ما وازنَـهُ (فاعلٌ) مِنْ ألفاظِ العددِ (كـ : ثالثٍ ورابـعٍ . . .) إلىٰ عاشرٍ يجريانِ (على القياسِ) ، فيُذكَّرانِ مَعَ المُذكَّرِ ، ويُؤنَّثانِ مَعَ المُؤنَّثِ (دائماً) . . . .

والشاهد فيها : قوله : (وعشراً) ، والأصل : وعشرة أيام ؛ حيث حذف التاء من (عشرة) مع أن المعدود مذكر محذوف ؛ وهو لفظ (أيام) .

(و) ورد أيضاً (**في الحديث**) الصحيح حذف التاء مع المعدود المذكر ، ولفظ الحديث برواية أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صام رمضان ، (**وأتبعه بست من شوال**) فكأنما صام الدهر » .

والشاهد فيه : (وأتبعه بست من شوال) ، وأصله : بستة أيام من شوال ؛ حيث حذف التاء من اسم العدد ، وحذف المعدود المذكر ؛ وهو لفظ (أيام) .

ثم ذكر المصنف **القسم الثاني** من الأقسام الثلاثة ، وهـٰذا القسم تحته نوعان ، وهما مع السابقة **يكمل ثلاثة أقسام** ؛ وهو : ما يجري على القياس دائماً فقال : (**وما دون الثلاثة**) حالة كونه (**من واحد واثنين وما وازنه : فاعل**) أي : وما جاء علىٰ وزن (فاعل) حالة كونه (**من ألفاظ العدد**) .

مثال ذٰلك : أي : مثال ما وازن فاعلاً : (**كثالث ورابع . . . إلىٰ عاشر**) أي : مع (عاشر) وما بينهما ، فهـٰذان النوعان من أسماء العدد ؛ وهما : ما دون الثلاثة ، وما وازن فاعلاً (**يجريان على القياس**) ، والمقيس عليه سائر الكلمات العربية ؛ أي : (ف) هما (**يذكران مع**) المعدود (**المذكر ، ويؤنثان مع**) المعدود (**المؤنث دائماً**) أي : في جميع أحوالهما .

وفي « الكردي » : قوله : (**وما وازنه فاعل**) هـٰذا التقدير يؤدي إلى التكرار بالنسبة إلىٰ (واحد) ، فالأولىٰ أن يقال : والمصوغ علىٰ (فاعل) من ألفاظ العدد ؛ أي : من

مُفرداً كانَ العددُ أو مُركَّباً ، تقولُ في المُذكَّرِ : واحدٌ واثنانِ ، والجزءُ الثَّالثُ ، أوِ الخامسَ عشرَ ، أوِ السَّادسَ والعشرونَ) ، وفي المُؤنَّثِ : واحدةٌ واثنتانِ ، وثالثةٌ ، والمقالةُ الرَّابعةُ أوِ الخامسةَ عشرةَ ، أوِ السَّادسةُ والعشرونَ) .

اثنتين . . . إلىٰ عشرة ؛ كما « الألفية » فإن (الواحد) ـ كما في « الشمني » ـ ليس بمصوغ ، بل هو اسم جامد وضع علىٰ ذٰلك من أول الأمر .

قوله : (**مفرداً كان**) ذٰلك (**العدد أو مركباً**) مع العشرة تفسير لـ (فاعل) ، (**تقول**) أيها النحوي (**في**) مثال المفرد (**المذكر**) : جاء رجل (**واحد** ، و) رجلان (**اثنان** ، و) تقول في مثال المركب مع العشرة : (**الجزء الثالث**) عشر (**أو**) الجزء (**الخامس عشر**) في التركيب التضمني ، بتذكير الجزأين ؛ أي : وبنائهما على الفتح ، وهٰكذا الحكم في الحادي عشر ، والسادس عشر . . . إلى التاسع عشر ، وكذا اثنا عشر ، إلا أن الجزء الأول منه معرب .

قوله : (**أو السادس والعشرون**) أي : تقول : (هٰذا الجزء السادس والعشرون) في التركيب بالعطف ؛ بتذكير الجزأين وإعرابهما .

(و) تقول (**في المؤنث**) : هٰذه (**واحدة واثنتان** ، و) تقول : هٰذه المقالة (**ثالثة**) في الإفراد ، (و) تقول : (**المقالة الرابعة**) عشرة (**أو الخامسة عشرة**) أي : إلى التاسعة عشرة ؛ بتأنيث الجزأين وبنائهما في التركيب التضمني ، وهٰكذا الحكم في الحادية عشرة ، والثانية عشرة ، وكذا اثنتا عشرة ، إلا أن الجزء الأول منه معرب علىٰ وزان التذكير ؛ أي : علىٰ قياس تذكيره .

وقال النووي في « شرح مسلم » : (في حديث أم زرع يقال فيها : الحادية عشرة ، **وقيل** : الحادي عشرة ، **وقيل** : الحادية عشر ، **والصحيح** : الأول) انتهىٰ ، وقس عليها : الثانية عشرة . . . إلى التاسعة عشرة .

قوله : (**أو السادسة والعشرون**) أي : تقول المقالة السادسة والعشرون . . . إلى

ولاسمِ الفاعلِ المصوغِ مِنِ (اثنينِ) فما فوقُ . . . إلى (العشرةِ) أربعةُ أحوالٍ ، أشارَ إليها بقولِهِ : (فيُفرَدُ فاعلٌ) عنِ الإضافةِ ، فيُفيدُ حينئذٍ الاتِّصافَ بمعناهُ مُجرَّداً ؛ . . . .

التاسعة والعشرون ؛ بتأنيث الجزء الأول ؛ أي : وبإعراب الجزأين في التركيب بالعطف ، وهٰكذا حكم الواحدة والعشرون والإحدىٰ والعشرون . . إلى السادسة والعشرون . انتهىٰ « كردي » .

وذكر المصنف **القسم الثالث** من الأقسام الثلاثة بقوله : (**ولاسم الفاعل المصوغ**) أي : المأخوذ (من « **اثنين** » **فما فوق**) ه (**إلى** « **العشرة** » **أربعة أحوال**) إلىٰ آخرها .

قوله : (**ولاسم الفاعل المصوغ** . . .) إلىٰ آخره ، أخرج به : (واحداً) لأنه ـ كما ذكرنا سابقاً ـ ليس مصوغاً ومشتقاً ، ولعدم تأتي الأحوال الآتية منه .

ثم اعلم : أن اسم الفاعل العددي المصوغ ـ أي : المشتق ـ له فعل ومصدر ، فهو مصوغ ؛ أي : مشتق من المصدر الذي هو فيه ؛ وهو : الثني والثلث والربع . . . إلى العشر ؛ بفتح أوائلها وإسكان ثوانيها ، من قولهم : (ثنيت الواحد) أي : جعلته اثنين ؛ يعني : بانضمام مثله إليه ، وثلثت الاثنين ؛ أي : جعلتهما ثلاثة . . . وهٰكذا إلىٰ : جعلت التسعة عشرة .

قال ابن مالك في « شرح التسهيل » : (في قولهم : « مصوغ من العدد » تقريب بمعناه على المتعلم) انتهى . انتهىٰ منه .

قوله : (**إلى العشرة**) أي : مع العشرة أربعة أحوال : (**أشار إليها بقوله : ف**) **الأولىٰ منها** : أنه (**يفرد** « **فاعل** ») ويجرد (**عن الإضافة ، فيفيد حينئذ**) أي : حين إذ أفرد عن الإضافة (**الاتصاف بمعناه**) أي : بمعنىٰ (فاعل) حالة كونه (**مجرداً**) عن الإضافة ؛ أي : مجرداً عما يفيده في الإضافة .

قال العليمي : (قوله : « بمعناه مجرداً » أي : عن الاتصال بالعشرة) انتهىٰ .

كـ (ثالثٍ ورابعٍ) ، ومعناهُ واحدٌ موصوفٌ بهٰذهِ الصِّفةِ ، قالَ النَّابغةُ :

تَـوَهَّـمْـتُ آيَـاتٍ لَـهَـا فَـعَـرَفْـتُـهَـا لِـسِـتَّـةِ أَعْـوَامٍ وَذَا ٱلْـعَـامُ سَـابِـعُ

(أو يُضافُ لِمَا اشتُقَّ منهُ) فيُفيدُ حينئذٍ أنَّ الموصوفَ به بعضُ تلكَ العِدَّةِ المُعيَّنةِ لا غيرُ ؛ كـ (رابعِ أربعةٍ) أي : بعضُ جماعةٍ مُنحصِرةٍ في أربعةٍ ، وهٰذهِ الإضافةُ . . . .

مثال تجرده عن الإضافة : (كـ « **ثالث** ، **ورابع** ») وخامس ، وسادس . . . إلىٰ آخره ، (**ومعناه**) أي : ومعنىٰ (فاعل) حينئذ : (**واحد موصوف بهٰذه الصفة**) يعني : كونه ثالثاً أو رابعاً مجرداً عن الاتصاف بكونه ثلاثة أو أربعة ، أو جاعل اثنين ثلاثة ، أو جاعل الثلاثة أربعة ، ثم استشهد لكون الفاعل بهٰذا المعنىٰ بقوله : (**قال**) الشاعر (**النابغة**) الذبياني ، تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب بيتاً في « ديوانه » : (من الطويل)

(تـوهـمـت آيـات لـهـا فـعـرفـتـهـا لـسـتـة أعـوام وذا الـعـام سـابـع)

والشاهد فيه : (وذا العام سابع) حيث جاء العدد (سابع) علىٰ وزن (فاعل) ولم يضف ، ومعناه : أن هٰذا العام هو العام السابع منذ هجران المحبوبة لديارها .

قال العليمي : (قوله : « توهمت » معناه : وقع في وهمي ـ أي : ذهني ـ علامات للمرأة ، فعرفت العلامات بعد ستة أعوام ، وهٰذا العام الذي أنا فيه سابع ؛ أي : سنة موصوفة بالسابعية) انتهىٰ .

ثم ذكر **الثانية** من تلك الأحوال الأربعة بقوله : (**أو يضاف**) فاعل ؛ أي : موازنه (**لما**) أي : إلىٰ مادة (**اشتق**) فاعل (**منه**) أي : من تلك المادة (**فيفيد**) فاعل (**حينئذ**) أي : حين إذ أضيف إلىٰ ما اشتق منه : (**أن الموصوف به**) أي : بفاعل (**بعض تلك العدة المعينة**) أي : بعض تلك العدة التي أضيف إليها ، المعينة تلك العدة بعدد معين (**لا غير**) بعض تلك العدة .

مثاله : (كـ « رابع أربعة » **أي** : **بعض جماعة منحصرة في أربعة** ، **وهٰذه الإضافة**

واجبةٌ عندَ الجمهورِ كإضافةِ بعضٍ إلىٰ كلِّهِ ، (أو) يضافُ (لِمَا دونَهُ) أي : تحتَهُ مِنَ العددِ ، فيُفيدُ حينئذٍ معنى التَّصييرِ والتَّحويلِ ك (هـٰذا رابعُ ثلاثةٍ) أي : جاعلٌ الثَّلاثةَ بنفسِهِ أربعةً ، قالَ تعالىٰ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ، وتتعيَّنُ إضافتُهُ إن كانَ بمعنى الماضي ، وإلَّا . . جازَ تنوينُهُ والنَّصبُ به ؛ . . . .

واجبة عند الجمهور) لا ينفك عنها (**كإضافة بعض إلىٰ كله**) في عدم انفكاكه عنه .

قال الكردي : (قوله : « وهـٰذه الإضافة واجبة عند الجمهور » فلا يجوز عندهم « ثالث ثلاثة » بتنوين الأول ونصب الثاني ، خلافاً لجماعة مطلقاً ؛ منهم : الأخفش والكسائي ، ولابن مالك قول بإجازته في « ثاني اثنين » فقط ؛ لأن العرب تقول : « تثنيت الرجلين » أي : كنت ثانيهما ؛ أي : ولا تقول : ثلثت الثلاثة مثلاً) انتهىٰ منه .

وذكر **المصنف ثالثتها** ؛ أي : ثالثة الأحوال الأربعة بقوله : (**أو يضاف**) فاعل (**لما دونه** ؛ **أي**) : لما (**تحته من العدد** ، **فيفيد**) فاعل (**حينئذ**) أي : حين إذ أضيف إلىٰ ما دونه : (**معنى التصيير والتحويل**) عطف مرادف لما قبله ؛ أي : تصيير الشيء وتحويله ونقله من حالة إلىٰ أخرىٰ .

مثال إضافته لما دونه وإفادته ما ذكر : (**ك**) قولك : (**هـٰذا**) الحاضر (« **رابع ثلاثة** » **أي** : **جاعل الثلاثة بنفسه**) ومصيرها (**أربعة**) كما (**قال تعالىٰ**) في كتابه العزيز : (﴿ مَا يَكُونُ ﴾) ويقع (﴿ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾) أي : مصيرهم أربعة (﴿ وَلَا ﴾) من نجوىٰ (﴿ خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [1] ، **وتتعين إضافته**) أي : إضافة (فاعل) إلىٰ ما تحته (**إن كان**) فاعل (**بمعنى الماضي**) كبقية أسماء الفاعلين ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن بمعنى الماضي ؛ بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال . . (**جاز تنوينه**) أي : تنوين فاعل (**والنصب**) أي : ونصب ما دونه (**به**) أي : بفاعل

---

(١) سورة المجادلة : (٧) .

كما قالَ : (أو ينصبُ ما دونَهُ) لكونِهِ اسمَ فاعلٍ حقيقةً ، لـٰكنْ بشرطِ الاعتمادِ علىٰ واحدٍ ممَّا مرَّ في اسمِ الفاعلِ ، فيقالُ : (هـٰذا رابعٌ ثلاثةً) كما يُقالُ : (هـٰذا ضاربٌ زيداً) ، ويستثنىٰ مِنْ إطلاقِهِ (ثانٍ) ، فلا تجوزُ إضافتُهُ لِمَا دونَهُ ولا إعمالُهُ ، نصَّ عليهِ سيبويهِ ، وأجازَهُ الكسائيُّ ، وحكاهُ عنِ العربِ .

(**كما قال**) المصنف : (**أو ينصب**) فاعل (**ما دونه**) مع تنوينه (**لكونه اسم فاعل حقيقةً**) أي : حكماً ولفظاً ، وهـٰذه هي **الحالة الرابعة** من الأحوال الجارية في فاعل (**لـٰكن**) إنما ينصب ما دونه (**بشرط الاعتماد علىٰ واحد مما مر**) من الأمور الخمسة المعتبرة (**في**) عمل (**اسم الفاعل**) عمل الفعل (**فيقال**) في مثاله حينئذ : (**هـٰذا رابع ثلاثة**) بتنوين (رابع) ونصب (ثلاثة) ، (**كما يقال**) في إعمال اسم الفاعل في بابه : (« **هـٰذا ضارب زيداً** » ، **ويستثنىٰ من إطلاقه**) أي : من إطلاق المصنف إضافته لما دونه لفظ (« **ثان** » ، **فلا تجوز إضافته لما دونه ولا إعماله**) فيما بعده ، (**نص عليه**) أي : علىٰ عدم جواز ذٰلك (**سيبويه** ، **وأجازه**) أي : أجاز ما ذكر (**الكسائي** ، **وحكاه عن العرب**) .

قوله : (**علىٰ واحد مما مر**) أي : من نفي ، أو استفهام ، أو ذي خبر ، أو حال ، أو موصوف . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فيقال : هـٰذا رابع ثلاثة**) أي : الآن أو غداً .

قوله : (**ويستثنىٰ من إطلاقه**) يعني : من قوله : (أو لما دونه . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**فلا تجوز إضافته لما دونه**) أي : فلا يقال : (هـٰذا ثاني واحد) ، ولا (ثاني واحداً) .

قوله : (**وأجازه الكسائي**) أي : وكذا الجوهري . انتهىٰ « كردي » .



(بابٌ) في ذكرِ موانعِ الصَّرفِ

اعلمْ : أنَّ الاسمَ إذا أشبَهَ الحرفَ . . بُنِيَ وسُمِّيَ : غيرَ مُتمكِّنٍ ، وإلا . . أُعرِبَ وسُمِّيَ : مُتمكِّناً .

---

٨٧ ـ (باب في ذكر موانع الصرف)

قوله : (**موانع**) جمع مانع ؛ تنزيلاً له منزلة الجامد ، كـ (كاهل ، وكواهل) انتهىٰ « كردي » .

واختلف في اشتقاقه : هل من (الصرف) وهو : الخالص من اللبن ، والمنصرف : خالص من شبه الفعل والحرف .

أو من (الصريف) وهو : الصوت ، قال الدنوشري : (أي : صوت الباب والبكرة والقلم ، وهو الذي يسمع لها ؛ لأن الصرف ـ وهو التنوين ـ صوت في الآخر) .

أو من (الانصراف) وهو : الرجوع ، فكان الاسم ضربان : ضرب أقبل علىٰ شبه الفعل فمنع مما يمنع منه الفعل ، وضرب انصرف عنه .

أو من الانصراف إلىٰ جهات الحركات .

أو من (الصرف) الذي هو التقلب ، فهو قريب مما قبله ؟ أقوال . انتهىٰ من « التصريح » .

(**اعلم : أن الاسم إذا أشبه الحرف**) في واحد من أنواع الشبه به ؛ يعني : في الوضع ، أو في المعنىٰ ، أو في الاستعمال ، أو في الافتقار ، من غير معارض له علىٰ ما مر في (باب المعرب والمبني) . . (بني) وحرم مما حرم منه الحرف ؛ وهو الإعراب (**وسمي : غير متمكن**) في باب الاسمية ، وهو الإعراب .

(**وإلا**) أي : وإن لم يشبه الحرف في واحد مما ذكر . . (**أعرب وسمي : متمكناً**) في باب الاسمية ؛ لعدم شبهه بالحرف في واحد مما ذكر .

ثُمَّ المُتمكِّنُ إن لَمْ يُشبهِ الفعلَ . . صُرِفَ وسُمِّيَ : أَمكنَ ، وإلَّا . . مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ وسُمِّيَ : غيرَ منصرفٍ ، وغيرَ أمكنَ .

والمُعتبرُ مِنْ شبهِ الفعلِ في منعِ الصَّرفِ : كونُ الاسمِ فيهِ علَّتانِ فرعيَّتانِ ؛ إحداهُما لفظيَّةٌ ، والأخرىٰ معنويَّةٌ ، أو فرعيَّةٌ تقومُ مقامَهُما ؛ . . . .

(**ثم المتمكن**) المذكور (**إن لم يشبه**) بـ (**الفعل**) لعدم وجود علتين فرعيتين ، أو علة واحدة تقوم مقامهما فيه . . (**صرف**) ونون تنوين الصرف ، (**وسمي**) ذٰلك الاسم الذي لم يشبه الفعل : (**أمكن**) وأشرف ؛ لبلوغه غاية الشرف ببعده عن الحرف والفعل بعدم مشابهته لهما .

قال الكردي : (و« سمي : أمكن » هو من « مكن » الثلاثي المضموم ، يقال : مكن مكانةً ؛ ككرم كرامةً : إذا بلغ الغاية في التمكن من الشرف ، لا من « تمكن » الخماسي : إذا ثبت في الشيء شرفاً كان أو خسةً) .

(**وإلا**) أي : وإن أشبه الفعل بوجود علتين أو علة واحدة فيه . . (**منع من الصرف**) والتنوين ؛ كما يمنع الفعل منه ، (**وسمي**) حينئذ : (**غير منصرف**) لمنعه من الصرف (**وغير أمكن**) لشبهه بالفعل ، (**والمعتبر من شبه الفعل**) أي : من شبهه بالفعل (**في منع الصرف : كون الاسم فيه علتان فرعيتان ؛ إحداهما لفظية**) وهي التي ترجع إلى اللفظ ، (**والأخرىٰ معنوية**) وهي التي ترجع إلى المعنىٰ ، (**أو**) كون الاسم فيه علة واحدة (**فرعية تقوم مقامهما**) أي : مقام العلتين الفرعيتين بتنزيلها مقامهما .

قال الكردي : (قوله : « إحداهما لفظية والأخرىٰ معنوية » ، لٰكن بشرط كونهما من جهتين مختلفتين ، بخلاف ما فرعية اللفظ والمعنىٰ من جهة واحدة ؛ كـ« دريهم » ، فلا اعتداد بهما ، كما لا اعتداد بهما إذا كانتا من جهة اللفظ فقط ؛ كـ« أجيمال » ، فإن فيه فرعيتي الجمع والتصغير ، لٰكنهما من جهة اللفظ ، أو كانتا من جهة المعنىٰ فقط ؛ « كـ« حائض ، وطامث » فإن فيه فرعيتي التأنيث والوصف ، لٰكنهما من جهة المعنىٰ ، فلا يصير الاسم بذٰلك كامل الشبه بالفعل) .

لأنَّ في الفعلِ فرعيَّتَينِ عنِ الاسمِ ؛ إحداهُما لفظيَّةٌ ؛ وهيَ اشتقاقُهُ مِنَ المَصدَرِ ، والأخرىٰ معنويَّةٌ ؛ وهيَ افتقارُهُ إلى الفاعلِ ، والفاعلُ لا يكونُ إلَّا اسماً ، فلا يكملُ شبهُ الاسمِ بالفعلِ ، بحيثُ يُحمَلُ عليهِ في الحكمِ ، إلَّا إذا وُجِدَتْ فيهِ الفرعيَّتانِ ، أو ما قامَ مَقامَهُما ، وحينئذٍ يثقلُ كالفعلِ ، فلا يدخلُهُ جرٌّ ولا تنوينٌ .

وعبارة العليمي هنا : قوله : (**كون الاسم فيه علتان** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : من العلل التسع الآتية ، وخرج بذٰلك : ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان إلى اللفظ ؛ كـ (أذربيجان) ، فلا يمنع من الصرف ، وأما قول بعضهم : إنه احتراز عن (أجيمال) إذ فيه التصغير ؛ وهو فرع التكبير ، والجمع ؛ وهو فرع الإفراد ، وجهتهما اللفظ ، وعن (حائض ، وطامث) لأن فيهما التأنيث ؛ وهو فرع عن التذكير ، ووصف ؛ وهو فرع عن الموصوف ، ففيه نظر ؛ لأن التصغير ليس من العلل المعتبرة ، والتأنيث راجع مطلقاً إلى اللفظ ، وليس من العلل ما يرجع إلى المعنىٰ ، إلا العلمية والوصفية . انتهىٰ منه .

قوله : (**أو فرعية تقوم مقامهما**) وهي التي في الجمع والتي في التأنيث . . . إلىٰ آخره .

وإنما قلنا : والمعتبر في شبه الاسم بالفعل : كون الاسم فيه علتان فرعيتان . . . إلىٰ آخره (**لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم** : **إحداهما لفظية** ؛ وهي : **اشتقاقه من المصدر** ، **والأخرىٰ معنوية** ؛ وهي : **افتقاره إلى الفاعل** ، **والفاعل لا يكون إلا اسماً** ، **فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه**) أي : يحمل الاسم على الفعل (**في الحكم**) وهو منع الصرف والتنوين ؛ أي : فلا يكمل بشبه الاسم بالفعل (**إلا إذا وجدت فيه**) أي : في الاسم (**الفرعيتان أو ما قام مقامهما** ، **وحينئذ**) أي : حين إذ وجدت فيه فرعيتان (**يثقل كالفعل** ، **فلا يدخله جر ولا تنوين**) .

قوله : (**وهي**) أي : العلة اللفظية التي في الفعل : (**اشتقاقه من المصدر**) هٰذا علىٰ مذهب البصريين من أن الفعل مشتق من المصدر ، وأما علىٰ قول الكوفيين : إن المصدر مشتق من الفعل . . فالفرعية اللفظية في الفعل : التركيب ؛ لأن الاسم كالفرد ،

لبساطة مدلوله ، والفعل كالمركب ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان . انتهىٰ « **عليمي** » .

(موانع صرف الاسم ـ وتسمىٰ عللاً ـ تسعة عند الجمهور) ، قال شارح « الجامع » : (**وقيل** : هي أكثر منها ، **وقيل** : هي اثنتان) انتهى . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « عند الجمهور » **وقيل** : عشرة ، والعاشر : الألف الزائدة في آخر العلم ، سواء كانت للإلحاق ؛ كـ « أرطىٰ » ، أو للتكثير ؛ كـ « قبعثرىٰ » .

وقيل : أحد عشرة ، هٰذه العاشرة ، والحادي عشر : مراعاة الأصل ؛ نحو : « أحمر » بعد التنكير .

وقيل : العلل اثنان : الحكاية ، والتركيب ؛ فالحكاية في وزن مع الوصف ؛ كـ « أحمر » ، أو مع العلمية ؛ كـ « زيد » لأنه كما لم يدخلها كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية . . لم يدخلهما بعد النقل ، وأما التركيب . . ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية وهٰكذا) انتهىٰ منه .

وقال الكردي : (وزاد بعضهم : زيادة ألف الإلحاق المقصورة في العلم ؛ كـ « علقىٰ ، وأرطىٰ » علمين ، وبعضهم زاد ألف التكثير المقصورة في العلم أيضاً ؛ كـ « قبعثرىٰ » علماً ، وبعضهم مراعاة الأصل ؛ كما في نحو : « أحمر » إذا جعل علماً ثم نكر) انتهىٰ منه .

(واعلم) أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع :

الأولىٰ منها : صيغة منتهى الجموع ؛ وهو : كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان ؛ كـ (مساجد ، ومفاتح) ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، **والثانية** : التأنيث ، وهو ثلاثة أنواع : تأنيث بالألف ؛ مقصورةً كانت أو ممدودة ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث معنوي ، **والثالثة** : العلمية ، **والرابعة** : العجمة ، **والخامسة** : وزن الفعل ، **والسادسة** : زيادة الألف والنون ، **والسابعة** : العدل ، **والثامنة** : التركيب ، **والتاسعة** : الوصف .

وهيَ :

وزنُ الفعلِ ، وهوَ فرعُ وزنِ الاسمِ ؛ إذ وزنُ كلٍّ منهُما مُخالِفٌ لوزنِ الآخرِ ، فإذا وُجِدَ في الاسمِ وزنُ الفعلِ . . كانَ فرعاً . . . .

وقد جمعها العلامة الإمام النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالىٰ في بيت واحد فقال : (من البسيط)

اجمع ، وزن ، عادلاً ، أنث ، بمعرفة ركب ، وزد ، عجمة ، فالوصف قد كملا

(قد كملا) : تكميل بيت ، وألفه للإطلاق .

ومعنى البيت بطريق الرمز ظاهر ؛ لأن قوله : (اجمع) إشارة إلى الجمع المتناهي ، وقوله : (وزن) إشارة إلىٰ وزن الفعل ، و(عادلاً) إلى العدل ، و(أنث) إلى التأنيث ، و(معرفة) إلى العلمية ، و(ركب) إلى التركيب ، و(زد) إلىٰ زيادة الألف والنون ، (فالوصف) إلى الوصفية ، (قد كملا) تكميل بيت .

وأما بطريق المعنى الإشاري . . فمعناه : اجمع أيها المؤمن جميع أعمالك في طرفي النهار ؛ حسنها وسيئها ، وزنها بميزان الشرع ، حالة كونك عادلاً مقسطاً في وزنها ؛ لتشكر ربك علىٰ حسناتها ، وتستغفر من سيئاتها ، أنث وقلل بمعرفتك ، واحسب نفسك من أجهل الناس ؛ لئلا يورثك إكثارها العجب فتهلك عند الله ، ركب عجمةً وجهلاً علىٰ نفسك ، وزد عليها عجمةً فوق عجمة ، فحينئذ قد كمل واستجمع فيك أوصاف الرجال الكملة ، وأخلاقهم الحميدة ، هٰكذا ظهر للفهم السقيم في معنىٰ هٰذا البيت . انتهىٰ من كتابنا : « لب اللباب شرح ملحة الإعراب » المطبوع مع « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

وعد هٰذه العلل التسعة الشارح بقوله : (**وهي**) أي : تلك العلل التسعة :

أولاها : (**وزن الفعل ، وهو فرع وزن الاسم ؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل . . كان**) وزن الفعل الواقع في الاسم (**فرعاً**)

بالنِّسبةِ إلىٰ وزنِهِ .

والتَّركيبُ ؛ وهوَ فرعُ الإفرادِ .

والعجمةُ ؛ وهيَ فرعُ العربيَّةِ ؛ لأصالةِ لغةِ كلِّ قومٍ عندَهُم بالنِّسبةِ إلىٰ ما يأخذونَهُ مِنْ غيرِها .

والتَّعريفُ ؛ وهوَ فرعُ التَّنكيرِ .

والعدلُ ؛ وهوَ فرعُ المعدولِ عنهُ .

والوصفُ ؛ وهوَ فرعُ الموصوفِ .

والجمعُ ؛ وهوَ فرعُ الواحدِ .

وزيادةُ الألفِ والنُّونِ ؛ وهيَ فرعُ المزيدِ عليهِ .

والتَّأنيثُ ؛ وهوَ فرعُ التَّذكيرِ .

في (مبحث الاسم) ، ومزيداً علىٰ أوزانه (**بالنسبة إلىٰ وزنه**) أي : إلىٰ وزن الاسم ؛ لخروجه عن بابه .

(و) ثانيها : (**التركيب ؛ وهو**) أي : التركيب (**فرع الإفراد**) .

(و) ثالثها : (**العجمة ؛ وهي فرع العربية ؛ لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلىٰ ما يأخذونه من غيرها**) أي : من غير لغتهم .

(و) رابعتها : (**التعريف ؛ وهو فرع التنكير**) .

(و) خامستها : (**العدل ؛ وهو فرع المعدول عنه**) .

(و) سادستها : (**الوصف ؛ وهو فرع الموصوف**) .

(و) سابعتها : (**الجمع ؛ وهو فرع الواحد**) .

(و) ثامنتها : (**زيادة الألف والنون ؛ وهي فرع المزيد عليه**) .

(و) تاسعتها : (**التأنيث ؛ وهو فرع التذكير**) .

وتسميةُ كلِّ واحدٍ منها : (مانعاً ، وعِلَّةً) مجازٌ ؛ إذ كلٌّ منها جزءُ مانعٍ ، وجزءُ عِلَّةٍ ، والمانعُ التَّامُّ والعِلَّةُ التَّامَّةُ إنَّما هوَ مجموعُ اثنينِ منها ، أو واحدةٍ تقومُ مَقامَهُما ، وهٰذهِ التِّسعُ (يجمعُها) :

جَمْعٌ ، وَوَزْنٌ ، وَعَدْلٌ ، وَصْفُ ، مَعْرِفَةٌ تَرْكِيبُ ، عُجْمَةُ ، تَأْنِيثٌ ، زِيَادَتُهَا

قوله : (**وتسمية كل واحدة منها مانعاً وعلةً مجاز**) مرسل ؛ من إطلاق ما للكل على البعض ، علاقته : الكلية والجزئية .

قال الكردي : (قوله : « وزيادة الألف والنون » وألحق بهٰذا بعضهم : « أصيلال » باللام علماً ؛ لأن أصله : « أصيلان » بالنون ، تصغير « أصيل » علىٰ غير قياس) .

قوله : (**إذ كل منها**) أي : من العلل ، علة لقوله : (مجاز) أي : وإنما قلنا : (مجاز) لأن كلاً من العلل (**جزء مانع**) من الصرف (**وجزء علة**) منع الصرف .

(و) إنما قلنا : (جزء مانع وعلة) لأن (**المانع التام ، والعلة التامة**) في منع الصرف .

قوله : (**والمانع التام**) نظر إلىٰ قول من سماها : (موانع) .

وقوله : (**والعلة التامة**) نظر فيه إلىٰ قول من سماها : (عللاً) ، ولهٰذا أفرد الضمير في قوله : (**إنما هو مجموع اثنين منها**) أي : من الموانع أو من العلل ، أو لكونه أراد المذكور ، ولأن المانع والعلة هنا في المعنىٰ واحد ، وأتىٰ بـ (هو) لا بـ (هي) تغليباً للمذكر ؛ لأنه الأصل ، ورعايةً للخبر ؛ وهو لفظ (مجموع اثنين) انتهىٰ « كردي » .

(**أو**) المانع التام أو العلة التامة علة (**واحدة تقوم مقامهما**) أي : مقام العلتين الفرعيتين ، فهو معطوف علىٰ (مجموع) .

(**وهٰذه**) العلل (**التسع يجمعها**) قول بعضهم : (من البسيط)

(جمع ، ووزن ، وعدل ، وصف ، معرفة تركيب ، عجمة ، تأنيث ، زيادتها)

قال الفاكهي في « شرح كتاب الحدود » : (البيت من البسيط بلا نسبة لقائلها) .

وهوَ أحسنُ ممَّا في « الشَّرحِ » ، ومِنْ قولِهِ :

(وَزْنُ ٱلْـمُـرَكَّـبِ عُـجْـمَـةٌ تَـعْـرِيـفُـهَـا   عَـدْلٌ وَوَصْـفُ ٱلْـجَـمْـعِ زِدْ تَـأْنِـيـثَـا)

لذكرِها كلِّها بصرائحِ أسمائِها مِنْ غيرِ اشتقاقٍ ، . . . .

وقال في الكردي : (البيت للعلامة الجوهري ، أورده المصنف في « شرح الشذور » لنفسه) .

قال الشارح : (وهو) أي : هـٰذا البيت المذكور (**أحسن مما في** « **الشرح** ») أي : في « شرح القطر » للمصنف ؛ يعني : « شرح قطر الندىٰ » ، والذي في « الشرح » هو قوله : (من البسيط)

اجمع ، وزن ، عادلاً ، أنث ، بمعرفة   ركب ، وزد ، عجمة ، فالوصف قد كملا

وهو للعلامة النحاس ؛ كما مر آنفاً .

(و) البيت المذكور أولاً أحسن أيضاً (**من قوله**) أي : من قول الشاعر : (من الكامل)

(وزن المركب عجمة تعريفها   عدل ووصف الجمع زد تأنيثا)

هـٰذا البيت ذكره ابن هشام في « قطر الندىٰ » دون نسبة ، ولعله من نظمه .

وإنما كان البيت الأول أحسن مما بعدها (**لذكرها**) أي : لذكر هـٰذا البيت الأول العلل (**كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق**) أي : بلا ذكرها بما اشتق منها من الأسماء والأفعال .

قال الكردي : قوله : (**لذكرها كلها بصرائح أسمائها . . .**) إلىٰ آخره ، **وبذٰلك علم** : أن البيت الثاني ـ لكونه ليس فيه من الاشتقاق إلا قوله : (زد تأنيثاً) ـ أحسن من بيت « شرح القطر » ، بيت النحاس ، ولم أرَ في ذٰلك ـ أي : في جمع العلل التسع ـ أخصر ولا أقل حشواً من قولي في جمع العلل التسع : (من الرمل)

اجمع انث ركب اعجم زد صف   زن بعدل ثم عرِّف تنصف

وأشارَ إلىٰ أمثلتِها على التَّرتيبِ بقولِهِ : (ك : أحمد) فيهِ : الوزنُ والعلميَّةُ ، (وأحمرَ) فيهِ : الوزنُ والوصفُ ، (وبعلبكَ) فيهِ : التَّركيبُ والعلميَّةُ ، (وإبراهيم) فيهِ : العجمةُ والعلميَّةُ ، (وعمر) فيهِ : العدلُ والعلميَّةُ ، (وأُخَرُ) بضمِّ أوَّلِهِ وفتحِ ثانيهِ ، فيهِ : العدلُ والوصفُ ،

ومن قولي أيضاً : (من المتدارك)

أنــث واجــمــع ركــب زد صــف وأعــجــم واعــدل وزنــاً واعــرف

انتهىٰ منه .

(وأشار) المصنف (إلىٰ أمثلتها) أي : إلىٰ أمثلة العلل التسع (على الترتيب) أي : علىٰ ترتيب ما ذكره أولاً في عدها (بقوله : ك « أحمد » فيه : **الوزن والعلمية** ، و« **أحمر** » فيه : **الوزن والوصف** ، و« **بعلبك** » فيه : **التركيب والعلمية** ، و) بـ (« **إبراهيم** » فيه : **العجمة والعلمية** ، و« **عمر** » فيه : **العدل والعلمية** ، و« **أخر** » **بضم أوله وفتح ثانيه فيه : العدل والوصف**) .

قال الكردي : (قوله : « وأخر . . . » إلىٰ آخره هو معدول من « الأخر » بضم ففتح ، أو « آخر » بفتح ومد) انتهىٰ .

قال الخضري : (بدليل : أنه « أفعل » تفضيل أو في حكمه ، **فحقه** : ألَّا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بـ « أل » أو مضافاً لمعرفة ، فحيث وجد بدون ذٰلك . . حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بـ « أل » ، هٰذا قول أكثر النحويين .

وفيه : أنه في نحو : « نسوة أخر ، وأيام أخر » نكرة ، فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه ؟

فالتحقيق : أن عدله عن (آخر) بالفتح والمد ، مراداً به جمع المؤنث ؛ لأن حق « أفعل » التفضيل : أن يكون في حال تجرده من « أل » والإضافة مفرداً مذكراً في جميع أحواله ؛ نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾ [1] ، ونحو : ﴿ قُلْ إِن كَانَ

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٨) .

(ومساجدَ ودنانيرَ) فيهما الجمعُ ؛ أي : صيغةُ منتهى الجموعِ ، (وسلمانَ) فيهِ : العلميَّةُ وزيادةُ الألفِ والنُّونِ ، (وسكرانَ) فيهِ : الوصفُ والزِّيادةُ ، (وفاطمةَ) فيهِ : التَّأنيثُ بالتَّاءِ والعلميَّةُ (و) مثلُهُ : (طلحةُ) ، وفائدةُ ذكرِهِ : التَّنبيهُ علىٰ أنَّ . . . .

ءَابَآؤُكُمْ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾ (١) ، ونحو : « هند أو الهندات أحب إليكم » ، فكان قياس « أخر » كذٰلك لتجرده من « أل » والإضافة ، لٰكنه ورد بغير ذٰلك ، قال تعالىٰ : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (٢) ، ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٣) ، ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ ﴾ (٤) ، ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾ (٥) .

فعلمنا : أن كلاً من هٰذه معدول عما يستحقه ؛ وهو « آخر » بالفتح والمد ، وإنما خصوا العدل بـ « آخر » لأن أثره لا يظهر في غيره ؛ إذ « الأخرىٰ » فيها ألف التأنيث ، فهو أوضح من العدل ، و« آخرون ، وآخران » لا مدخل لهما هنا ؛ لإعرابهما بالحروف ، و« آخر » المفرد لا عدل فيه ، بل في فروعه ، وإنما منع للوصف والوزن ، كذا في « التوضيح » **والأولىٰ** : حذف الآية الأولىٰ ؛ لأن « الأخرىٰ » فيها ليست معدولة ، بل إنما أنثت ؛ لقرنها بـ « أل » ، **فتدبر**) انتهىٰ « خضري » .

(**و« مساجد ، ودنانير » فيهما : الجمع ؛ أي : صيغة منتهى الجموع**) ، أشار بالتمثيل بهما إلىٰ أنه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان ؛ كـ (مساجد ، ومفاتح) ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ؛ كـ (مصابيح) .

(**« وسلمان » فيه : العلمية وزيادة الألف والنون ، و« سكران » فيه : الوصف والزيادة**) أي : زيادة الألف والنون (**و« فاطمة »** ، فيه : **التأنيث بالتاء والعلمية ، ومثله**) أي : ومثل ما ذكر من (فاطمة) : (**« طلحة »** ، وفائدة ذكره : **التنبيه علىٰ أن**

---

(١) سورة التوبة : (٢٤) .

(٢) سورة البقرة : (٢٨٢) .

(٣) سورة البقرة : (١٨٤) .

(٤) سورة التوبة : (١٠٢) .

(٥) سورة المائدة : (١٠٧) .

مُسمَّى التَّأنيثِ يكونُ مُذكَّراً أيضاً ، (وزينب) فيهِ : العلميَّةُ والتَّأنيثُ المعنويُّ ، (وسلمىٰ) فيهِ : التَّأنيثُ بالألفِ المقصورةِ ، (وصحراء) فيهِ : التَّأنيثُ بالألفِ الممدودةِ .

ثُمَّ إنَّ هٰذهِ الموانعَ قسمانِ :

ـ ما يستقلُّ بالمنعِ مِنَ الصَّرفِ مِنْ غيرِ مُجامعةِ مانعٍ آخرَ .

مسمى التأنيث يكون مذكراً أيضاً) أي : كما يكون مؤنثاً ؛ كما في (فاطمة) ، فليس قوله : (كما أن مسمىٰ . . .) إلىٰ آخره تفسيراً لـ (أيضاً) انتهىٰ « كردي » .

(و« **زينب** » **فيه** : **العلمية والتأنيث المعنوي**) والمراد بالتأنيث المعنوي : ما التاء فيه مقدرة ، سواء أكان حقيقياً ؛ كـ (زينب ، وهند) ، أم مجازياً ؛ كـ (عقرب ، وشمس) انتهىٰ « كردي » .

(و« **سلمىٰ** » فيه : **التأنيث بالألف المقصورة** ، و« **صحراء** » فيه : **التأنيث بالألف الممدودة**) وهي ؛ أي : الألف الممدودة هي الثانية عند سيبويه ، **وقيل** : الأولىٰ ، **وقيل** : هما جميعاً .

قوله : (**فيه التأنيث بالألف**) يستغنىٰ في قوله : (سلمىٰ) : (وفيه العلمية) ، لٰكن المراد منه : التمثيل به ؛ لما فيه التأنيث بالمقصورة فقط ، من غير ملاحظة العلمية ، ولذا سكت عنها الشارح ، **فالأولى** : التمثيل بنحو : (ذكرىٰ ، وبشرىٰ ، ورجعىٰ) بما ليس من الأعلام . انتهىٰ .

(**ثم إن هٰذه الموانع**) التسعة باعتبار الاستقلال في منع الصرف وعدمه (**قسمان**) :

أحدهما : (**ما يستقل**) وينفرد (**بالمنع من الصرف من غير مجامعة**) أي : من غير حاجة إلى اجتماعه مع (**مانع آخر**) وهو صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث ؛ مقصورةً كانت أو ممدودةً .

ـ وما لا بُدَّ فيهِ مِنْ مُجامعةِ مانعٍ آخرَ .

ثُمَّ ما فيهِ مانعانِ قسمانِ :

ـ قسمٌ يمتنعُ صرفُهُ معرفةً فقطْ ؛ وهوَ ما كانَتْ العلميَّةُ إحدىٰ علَّتَيهِ ، والأُخرى التَّركيبُ ، أوِ التَّأنيثُ ، أوِ العجمةُ ، أوِ الزِّيادةُ ، أو وزنُ الفعلِ ، أوِ العدلُ .

ـ وقسمٌ يمتنعُ صرفُهُ مُطلَقاً ؛ وهوَ ما وُضِعَ صفةً ، وكانَ موازناً للفعلِ ، أو معدولاً ، أو في آخرِهِ ألفٌ ونونٌ .

(و) **ثاني القسمين** : (**ما لا بد**) ولا غنىً له (**فيه**) أي : في منعه من الصرف (**من مجامعة مانع آخر**) أي : من اجتماعه مع مانع آخر .

(**ثم**) بعدما ذكرنا . . نقول : إن (**ما فيه**) أي : إن القسم الذي يعتبر فيه (**مانعان**) وهو القسم الأخير من القسمين المذكورين (**قسمان**) في نفسه :

أحدهما : (**قسم يمتنع صرفه**) حالة كونه (**معرفةً**) بالعلمية (**فقط**) ، لا في حالة كونه نكرةً ، (**وهو**) أي : هـٰذا القسم : (**ما كانت العلمية إحدىٰ علتيه**) في منع الصرف ، (و) كانت العلة (**الأخرىٰ**) في منع صرفه (**التركيب**) كـ (**بعلبك**) ، (**أو التأنيث**) معنوياً كان ؛ كـ (زينب) ، أو لفظياً ؛ كـ (فاطمة ، وعائشة) ، (**أو العجمة**) كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) ، (**أو الزيادة**) أي : زيادة الألف والنون ؛ كـ (عثمان ، وعمران) ، (**أو وزن الفعل**) كـ (أحمد ، ويزيد) ، (**أو العدل**) كـ (عمر ، وزفر) .

(و) **ثانيهما** : (**قسم يمتنع صرفه مطلقاً**) أي : معرفة كان ؛ كأن يسمىٰ به ، أو نكرةً ؛ كأن كان غير علم ، (**وهو**) أي : هـٰذا القسم الأخير : (**ما وضع صفة**) لغيره (و) الحال أنه (**كان موازناً للفعل**) كـ (أحمر ، وأخضر ، وأصفر) ، احترز به عن نحو : (أرنب) مراداً الذليل ، (**أو**) كان (**معدولاً**) عن غيره : كـ (**ثلاث** ، ورباع) ، (**أو**) كان (**في آخره ألف ونون**) كـ (سكران ، وعطشان) .

. . . .

وحاصل ما ذكره : أن تلك الموانع التسع قسمان :

القسم الأول : ما استقل بمنع الصرف ، وهو شيئان :

الأول : صيغة منتهى الجموع ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، لأن الجمع فرع المفرد ، وكونه أقصى الجموع بخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ .

والثاني : ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ؛ لأن دلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ .

والقسم الثاني : ما لا يستقل بمنع الصرف ، وهي البقية ، وبعض الثانية ؛ وهو : التأنيث بالتاء ؛ كـ (فاطمة) ، والتأنيث المعنوي ؛ كـ (زينب) .

وهٰذا القسم الثاني ينقسم إلىٰ قسمين أيضاً :

١ ـ **قسم منهما يمنع مع الوصف** ، وهو ثلاثة : العدل مع الوصف ؛ كـ ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1] ، والوزن مع الوصف ؛ كـ (أحمر ، وأفضل) ، وزيادة الألف والنون مع الوصف ؛ كـ (سكران) .

٢ ـ **وقسم منهما يمنع مع العلمية** ، وهو ستة : وزن الفعل مع العلمية ؛ كـ (أحمد) ، والعجمة مع العلمية ؛ كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) ، والتركيب مع العلمية ؛ كـ (بعلبك) ، والعدل مع العلمية ؛ كـ (عمر ، وزفر) ، والتأنيث مع العلمية ؛ كـ (فاطمة ، وزينب) ، وزيادة الألف والنون مع العلمية ؛ كـ (عثمان) انتهىٰ من « لب اللباب علىٰ ملحة الإعراب » .

والحاصل : أن المانع مع العلمية سبعة ، ومع الوصفية ثلاثة ، والمستقل بالمنع

---

(١) سورة النساء : (٣) .

وقد شرَعَ في بيانِها بعدَ ذكرِها إجمالاً فقالَ : (فألفُ التَّأنيثِ) مُطلَقاً ؛ كـ (جرحىٰ ، وأصدقاءَ) ، (والجمعُ الَّذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ) العربيَّةِ ؛ . . . .

اثنان ، وتسمية كل واحدة علةً بمعنىٰ : أن لها مدخلاً في العلية ، ففيه تجوز ، **والعلة في الحقيقة** : مجموع شيئين منها ، أو ما قام مقامهما .

فهٰذه الأمثلة المذكورة كلها تخفض بالفتحة نيابةً عن الكسرة ، ما لم **تضف أو تتل (أل)** ، فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل ؛ لدخول ما هو من خواص الاسم عليها ؛ نحو : (مررت بأفضلكم ، وبالأفضل منكم) ، ولكل من هٰذه العلل شروط ؛ كما سنشير إليها إن شاء الله تعالىٰ في مواضعها . انتهىٰ من « لب اللباب علىٰ ملحة الإعراب » .

(**وقد شرع**) المصنف (**في بيانها**) تفصيلاً (**بعد ذكرها إجمالاً**) أي : أراد الشروع فيها (**فقال : فألف التأنيث**) والفاء للإفصاح في جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت جملة العلل التسعة ، وأردت بيانها تفصيلاً . . فأقول لك : ألف التأنيث ، وهو مع ما عطف عليه مبتدأ ، خبره : قوله الآتي : كل منهما (**مطلقاً**) أي : مقصورةً كانت (**كـ « جرحىٰ »**) ، أ (و) ممدودةً ؛ كـ (**أصدقاء**) ، وسواء كان مدخولها معرفةً ؛ كـ (رضوىٰ) بفتح الراء وسكون الضاد : اسم جبل بالمدينة ، و(زكرياء) ، أو نكرةً ؛ كـ (ذكرىٰ ، وصحراء) ، مفرداً كان ؛ كهٰذين ، أم جمعاً ؛ كمثالي الشارح ، وصفاً كان ؛ كـ (حبلىٰ ، وحمراء) ، أو اسماً ؛ كما مر . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**والجمع الذي لا نظير له**) معطوف على المبتدأ ، واحترز بقوله : (لا نظير له) عن نحو : (كيالجة ، وفرازنة) ، فإن نظيره : (كراهية ، وطواعية) مصدرين (**في الآحاد العربية**) أي : في مفردات الكلمات العربية .

ومعنىٰ كونه (**لا نظير له في الآحاد**) : أن سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد والمفردات ، فنظير (رسل) مثلاً : (عنق) ، ونظير (رجال) : (كساء) ،

أي : لا مُفرَدَ علىٰ وزنِهِ ، وهوَ ما أَوَّلُهُ مفتوحٌ ، وثالثُهُ ألفٌ غيرُ عوضٍ بعدَها حرفانِ أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ ، وما يلي الألفَ مكسورٌ لا لعارضٍ ؛ كـ (مصابيحَ ، ودوابَّ) ، . . . .

ونظير (حمر) : (قفل) ، ونظير (غرف) : (صرد) اسم لطائر ، ونظير (حجج) : (عنب) ، ونظير (قتلىٰ) : (سلمىٰ) ، ونظير (صبية) : (قربة) . . . وهٰكذا .

ولا يرد : (أفعال) كـ (أجمال) ، ولا (أفعل) كـ (أكلب) ، فلم يسمع علىٰ وزنهما مفرد ؛ لأنهما جمعا قلة ، وحكم جموع القلة حكم المفرد ؛ بدليل التصغير علىٰ لفظه فتقول : (أجيمال) جمع جمل .

فمعنىٰ (لا نظير له) : (**أي : لا مفرد علىٰ وزنه**) أي : علىٰ وزن هٰذا الجمع .

(**وهو**) أي : وزن هٰذا الجمع : (**ما**) أي : لفظ (**أوله مفتوح ، وثالثه ألف غير عوض**) وخرج بقوله : (ألف غير عوض) : ما كانت ألفه عوضاً عن إحدىٰ ياءي النسب ؛ كـ (يمان ، وشآم) ، فإن الألف فيهما عوض عن إحدىٰ ياءي النسب ، أصلهما : (يمني ، وشامي) بشد الياء ، (**بعدها**) أي : بعد تلك الألف (**حرفان**) كـ (مساجد) ، (**أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور**) في الحالتين إ (**لا**) إن فتح (**لعارض**) كما في : (دواب ، وعذارىٰ) كما مر آنفاً ، ومثال ذٰلك في الحالتين : (**كـ « مصابيح ، ودواب »**) .

قوله : (**وما يلي الألف مكسور**) أي : لفظاً ؛ كـ (مساجد ، ومصابيح) ، أو تقديراً ؛ كـ (دواب ، وعذارىٰ) ، أصلهما : (دوابب ، وعذاري) ، بالكسر فيهما ؛ أي : بكسر ما يلي الألف في المثالين ، فأدغم الأول منهما ، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة ، والياء ألفاً ، فخرج بذٰلك : مضموم الأول ؛ كـ (عذافر) بمهملة فمعجمة : الجمل الشديد ، واسم للأسد ، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة ؛ كـ (صلصال) .

قال الكردي : (قوله : « ما أوله مفتوح » احتراز عن نحو : « جوالق وسرادق »

. . . .

بالضم فيهما ، جمع « جوالق وسرادق » بالفتح فيهما ، وقد يقال : لا حاجة إلىٰ ذٰلك ؛ لأن قول الشارح وهو : « ما أوله » راجع إلى الجمع ، وما ذكرنا مفرد .

قوله : « ألف غير عوض » احتراز عن نحو : « يمان ، وشآم » فإن الألف فيه عوض عن إحدىٰ ياءي النسب .

قوله : « أوسطها ساكن » بخلاف نحو : « كيالجة » مما أوسط الثلاثة فيه متحرك .

قوله : « وما يلي الألف مكسور » أي : فيما إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة ، بخلاف ما إذا كان ساكناً ؛ كـ « عبال » بتشديد اللام ؛ بمعنى : الثقل ، أو متحركاً بالفتح ؛ كـ « براكي » اسم للثبات في الحرب ، أو بالضم ملفوظاً ؛ كما في : « التدارك » مصدر « تدارك » ، أو مقدراً ؛ كما في : « التواني » مصدر « توانىٰ » كذا قالوا .

والذي يظهر : أن لا حاجة إلى الاحتراز عما ذكر بكسر ما يلي الألف ؛ لأن هٰذه الصيغة شرط في كون الجمع سبباً لمنع الصرف ، فالسبب هو الشرط والمشروط جميعاً ، وهو الجمع الموضوع على الصيغتين المذكورتين ، وما ذكر مفردات ، فهي خارجة بالجمع ، لا بكسر ما يلي الألف ، وإلا لما وقع في منع الصرف في « سراويل » خلاف ، وكذا الخلاف في نحو : « ثمان ، ورباع ، وحمار خزاب » ، و« ظفاري ، ووباري » بياء النسبة فيهما ؛ علمان لبلدتين .

قوله : « إلا لعارض » يعني : إذا كان ما يلي الألف مكسوراً في الأصل ، ثم زالت لعارض . . لم يضر في منعه من الصرف ؛ كما في « عذارىٰ » جمع عذراء ، وهي البكر ، و« دواب » بفتح ما بعد الألف في الأول وإسكانها في الثاني ؛ لأن لذٰلك علة صرفية ، والأصل فيهما : « عذاري ، ودوابب » بكسر ما بعد الألف فيهما ، فاعتلا ، فالأول بفتح الراء وقلب الياء بعدها ألفاً ، والثاني بإسكان الباء الأولىٰ وإدغامها في الثانية ؛ طلباً للتخفيف فيهما) انتهىٰ « كردي » .

(كلُّ) واحدٍ (منهُما) على انفرادِهِ (يستأثرُ) أي : يستقلُّ (بالمنعِ) مِنَ الصَّرفِ مِنْ غيرِ مُجامعةِ مانعٍ آخرَ ؛ لقيامِهِ مَقامَ علَّتَينِ ؛ أمَّا الألفُ . . فلأنَّها زيادةٌ لازمةٌ لبناءِ ما هيَ فيهِ ، دالَّةٌ علىٰ تأنيثِهِ ، بخلافِ غيرِها ، . . . .

قوله : (**أي : لا مفرد علىٰ وزنه**) بأن كان لفظه خارجاً عن وضع الآحاد العربية ، وأما نحو : (ثمان) ، و(رباع) للذي ألقىٰ رباعيته ، و(حمار خزاب) أي : غليظ قصير . . فقال الزوزني : (شاذ) انتهىٰ منه .

وإنما سمي هٰذا الجمع بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن جمع التكسير إذا لم يكن علىٰ هٰذه الصفة . . يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذٰلك مرة أخرىٰ ؛ كـ (أصل) بضمتين : جمع أصيل ، فيجمع أصل علىٰ (آصال) ، و(آصال) علىٰ (أصائل) ، فقد بلغ أقصىٰ جموع التكسير ، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذٰلك مرة أخرىٰ ، وأما جمع سلامة . . فقد يجمع نحو : (صواحب) ، فقد جمع علىٰ (صواحبات) انتهىٰ « حمدون » .

قوله : (**كل واحد منهما**) خبر المبتدأ السابق ؛ أي : أن كل واحد من ألف التأنيث والجمع المتناهي (**على انفراده**) عن مانع آخر (**يستأثر ؛ أي : يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر**) أي : من غير اجتماعه مع مانع آخر وانضمامه إليه (**لقيامه**) أي : لقيام كل منهما (**مقام علتين**) فرعيتين في منع الصرف ، (**أما الألف**) أي : أما قيام ألف التأنيث مقام علتين . . (**فلأنها**) أي : فلأن ألف التأنيث (**زيادة لازمة لبناء ما هي**) أي : الألف (**فيه**) أي : موجودة فيه لا تفارقه (**دالة علىٰ تأنيثه**) أي : علىٰ تأنيث ما هي فيه ، (**بخلاف غيرها**) أي : غير ألف التأنيث ؛ أي : لأن التاء غير لازمة لما هي فيه ، بل مقدرة الانفصال غالباً ، فلا يرد : أن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه . . لوجد له نظيراً ؛ كـ (همزة) لأن (همز) كـ (حطم) ، ومنه : ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه . . لم يوجد له نظير ؛ كـ (حذرية ، وعرقوة) إذ ليس في كلامهم (فعلىٰ) ولا (فعلو) لأن ذٰلك من غير الغالب . انتهىٰ « عليمي » .

ففي المُؤنَّثِ بها فرعيَّةٌ لفظيَّةٌ ؛ وهيَ لزومُ الزِّيادةِ حتَّىٰ كأنَّها أصليَّةٌ ، وفرعيَّةٌ معنويَّةٌ ؛ وهيَ دلالتُهُ على التَّأنيثِ ، وأمَّا الجمعُ . . فلأنَّ فيهِ فرعيَّةً لفظيَّةً مِنْ جهةِ عدمِ النَّظيرِ ، وفرعيَّةً معنويَّةً مِنْ جهةِ الجمعِ ؛ إذ لفظُهُ خارجٌ عن وضعِ الآحادِ العربيَّةِ ، وإذا سمَّىٰ به ؛ كـ (حضاجرَ) . . . .

(بخلاف غيرها) أي : غير ألف التأنيث ؛ كالتاء ، فإنها في معرض الانفصال ، (**ففي المؤنث بها**) أي : بألف التأنيث (**فرعية لفظية**) أي : فرعية ترجع إلى اللفظ (**وهي**) الفرعية التي كانت فيها (**لزوم الزيادة**) أي : لزوم زيادتها لبناء ما هي فيه (**حتىٰ كأنها أصلية**) أي : حتىٰ كأنها جزء كلمة أصلي لا يفارقها ، (**وفرعية معنوية**) أي : راجعة إلى المعنىٰ (**وهي**) أي : تلك الفرعية المعنوية التي كانت فيها (**دلالته**) أي : دلالة الألف (**على التأنيث**) أي : علىٰ تأنيث ما هي فيه ؛ أي : علىٰ كونه موضوعاً لمؤنث .

(**وأما الجمع**) ففيه نظير ما قبله في التفصيل بين العلتين ، **والأظهر أن يقال فيه** : فلأن فيه فرعية لها جهتان : جهة راجعة للفظ ؛ وهي الجمع ، وجهة راجعة للمعنىٰ ؛ وهي عدم النظير ، لأنها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأما الجمع**) المتناهي الذي كان علىٰ زنة : مفاعل أو مفاعيل . . (**ف**) ممنوع من الصرف ، (**لأن فيه فرعية لفظية**) أي : علة منسوبة إلى اللفظ (**من جهة عدم النظير**) لها من مفردات الكلمات العربية ، (**و**) فيه (**فرعية معنوية**) أي : علة منسوبة إلى المعنىٰ لرجوعها إلى المعنىٰ (**من جهة الجمع**) أي : من جهة دلالتها على الجمع في أصله (**إذ لفظه خارج عن وضع الآحاد العربية**) .

(**وإذا سمىٰ به**) أي : بهـٰذا الجمع مفرد (**ك**) تسميتهم الضبع بـ (**حضاجر**) بفتح الحاء المهملة ، علىٰ زنة (مساجد) ، جمع حضجر ؛ بكسر الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة ، فإنه في الأصل جمع (حضجر) بمعنىٰ : عظيم البطن ، سمي به

مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ ؛ نظراً إلىٰ أصلِهِ ، وكذا لو طرأَ تنكيرُهُ بعدَ التَّسميةِ كذٰلكَ ، وأمَّا منعُ (سراويلَ) . . فإمَّا لأنَّهُ أعجميٌّ حُمِلَ علىٰ موازِنِهِ في العربيَّةِ ؛ اعتداداً بشبهِ الجمعِ ، أو لأنَّهُ عربيٌّ جمعُ (سِرْوَالَةٍ) تقديراً .

الضبع ؛ مبالغة في عظم بطنها ، كأن كل واحد منها جماعة من هٰذا الجنس وإن كان في الحال ـ أي : بعد التسمية ـ ليس جمعاً ، وكذا (بخاتي) : اسم للإبل ؛ لعظم بطنها ، بخلاف ما إذا أريد بها النسبة إلىٰ نوع منها . . فمصروف .

. . (**منع من الصرف نظراً إلىٰ أصله**) من دلالته على الجمع ؛ لأنه في الأصل جمع (حضجر) وإن كان بعد التسمية علماً لمفرد ، (**وكذا**) أي : وكـ (حضاجر) عند سيبويه (**لو طرأ تنكيره**) أي : تنكير الاسم بالجمع (**بعد التسمية**) به . . منع من الصرف (**كذٰلك**) أي : نظراً إلىٰ أصله الذي هو التسمية قبل تنكيره .

قوله : (كـ « **حضاجر** ») علماً للضبع ، وكـ (هوازن) علماً لقبيلة من العرب ، والحضاجر ـ بفتح أوله ـ : في الأصل جمع (حضجر) بوزن (قمطر) بمعنىٰ : **عظيم** البطن ؛ إنساناً كان أو غيره ، فجمع علىٰ (حضاجر) انتهىٰ « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » نقلاً عن « محرم علىٰ ملا جامي » .

(**وأما منع « سراويل »**) علىٰ زنة : (مصابيح) من الصرف . . (**فإما لأنه**) اسم (**أعجمي حمل علىٰ** موازنه في) اللغة (**العربية**) كـ (مفاتيح) ، مع أنه ليس بجمع ؛ لأنه في حكمها من حيث الوزن وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقةً لٰكنه من قبيله حكماً ، فالجمعية علىٰ هٰذا التقدير أعم من أن تكون حقيقةً أو حكماً ، فبناء هٰذا الجواب علىٰ تعميم الجمعية ، لا علىٰ زيادة سبب ، وهو الحمل على الموازن له من اللغة العربية (**اعتداداً**) ونظراً (**بشبه الجمع**) أي : بشبه (سراويل) بالجمع في اللغة العربية في الوزن كـ (مصابيح) ، (**أو**) إما (**لأنه عربي جمع « سروالة » تقديراً**) أي : كأنه سمىٰ به كل قطعة من السراويل : سروالة ، ثم جمعت (سروالة)

(**والبواقي**) **مِنَ الموانعِ** (**لا**) **يستأثرُ كلٌّ منهُنَّ بالمنعِ ، بل لا** (**بُدَّ**) . . . .

علىٰ (سراويل) ، **وقيل** : **إنه جمع (سروالة) تحقيقاً** ؛ كقوله ؛ أي : كقول بعض الشعراء : (من المتقارب)

عـــلـــيـــه مـــن الـــلـــؤم ســـروالـــة . . . .

ورد هـٰذا القول : بأنه مصنوع من غير المخضرمين ، لا منهم ، فلا يستدل به . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو لأنه عربي جمع « سروالة » تقديراً**) أي : فاعتد فيه بالجمع التقديري ؛ كما اعتد في (عمر) بالعدل التقديري ، هـٰذا قول المبرد ، والأول هو قول سيبويه ، **وقيل** : إنه قول سيبويه ، **وقيل** : إنه ـ أي : سراويل ـ منصرف . انتهىٰ منه .

قال الخضري عند قول الناظم : (من الرجز)

ولـــســـراويـــل بـــهـٰـذا الـــجـــمـــع شـــبـــه اقـــتـــضـــىٰ عـــمـــوم الـــمـــنـــع

السراويل : اسم جنس مفرد أعجمي نكرة مؤنث ، جاء علىٰ وزن (مفاعيل) ، فمنع الصرف ؛ لما عرفت : أن هـٰذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه ، فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع ، وإن كان مفرداً . . فيقال فيه : غير مصروف ؛ لموازنته منتهى الجمع ، وليس جمع (سروالة) ، سمىٰ به المفرد كما زعم ؛ لأن (سروالة) لم يسمع عرباً وعجماً ، وأما قوله : (من المتقارب)

عـــلـــيـــه مـــن الـــلـــؤم ســـروالـــة فـــلـــيـــس يـــرق لـــمـــســـتـــعـــطـــف

. . فمولد ، ولو سلم . . فهي لغة في (سراويل) لأنه بمعناه ، فليس جمعاً لها ؛ كما في « شرح الكافية » انتهىٰ منه .

(**والبواقي من الموانع**) التسعة ؛ وهي ما عدا هاتين العلتين المستقلة بالمنع (**لا يستأثر**) ولا يستقل ولا ينفرد (**كل منهن بالمنع**) من الصرف ، (**بل لا بد**) ولا غنىً

في تحقُّقِهِ (مِنْ مجامعةِ كلِّ علَّةٍ) المُناسِبُ : مانعٍ (منهُنَّ) أحدَ أمرَينِ ؛ إمَّا (الصِّفةَ) وهيَ : ما وُضِعَ لذاتٍ مُبهمةٍ باعتبارِ معنىً مُعيَّنٍ مقصودٍ بالوضعِ ، . . . .

فيها (**في تحققه**) أي : في تحقق منع الصرف وثبوته بها (**من مجامعة كل علة**) أي : من اجتماع كل علة منها ، (**المناسب**) أن يقال : من مجامعة كل (**مانع منهن**) من تلك البواقي (**أحد أمرين : إما الصفة**) بالجر ؛ نظراً لتركيب الشرح ، لأنه بدل من (أمرين) بدل بعض من كل ، وبالنصب بالنظر لتركيب المتن ؛ لأنه مفعول المجامعة .

قوله : (**المناسب : مانع**) أي : المناسب لقوله أول الباب : (موانع الصرف) أن يقول هنا : (من مجامعة كل مانع منهن) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (وقد يقال : إن المصنف أشار إلىٰ ترادف « العلة » ، و« المانع ») .

(**وهي**) أي : الصفة هنا : (**ما وضع**) أي : اسم وضع ، أو الاسم الذي وضع ، فـ (ما) : نكرة موصوفة ، أو معرفة موصولة ، والجملة بعدها صفة لها أو صلة . انتهىٰ « عليمي » .

أي : ما وضع (**لذات مبهمة باعتبار معنىً معين**) فيصبح إطلاق ذٰلك الاسم علىٰ كل من اتصف بذٰلك المعنىٰ ؛ كـ (أحمر) يطلق علىٰ كل من له حمرة .

وعبارة الكردي : كـ (أحمر) فإنه موضوع لذات مبهمة فيها حمرة .

قوله : (**مقصود**) ذٰلك المعنىٰ (**بالوضع**) أي : بوضع تلك الكلمة ، وهو نعت .

قوله : (**معنىً**) احترز به عن (أرنب) إذا أريد به الذليل ؛ لأن الذل فيه غير مقصود بالوضع ، لٰكنه خرج (أرنب) بتقييد الوضع بالاعتبار المذكور ؛ كما خرج نحو : (الحسن ، ومحمد) من الأعلام .

وخرج بـ (معين) أي : بمشخص : نحو : (الرجل) الموضوع للدلالة على الرجولية ، فإنها معنىً عام في الجنس غير مشخص ، بخلاف (الضارب) الدال علىٰ معنىً خاص مشخص ؛ وهو الضرب . انتهىٰ « كردي » .

(أوِ العلميَّةَ) وهيَ المُرادُ بالمعرفةِ ، وإنَّما وجبَ ذٰلكَ ؛ لِمَا مرَّ مِنْ أنَّهُ يُعتبرُ في المنعِ : أن يكونَ إحدى العلَّتَينِ لفظيَّةً ، والأُخرىٰ معنويَّةً ، والصِّفُة والعلميَّةُ معنويَّتانِ ، والسِّتُ البواقي كلُّها لفظيَّةٌ ، . . . .

قال العليمي : (قوله : « مقصود بالوضع » فيه قصور ؛ لأنه لا يشمل « أربع » في نحو : « مررت بنسوة أربع » ، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، ولا وصفية فيه بحسب الوضع ، وإنما عرضت له في الاستعمال ، فلا بد من زيادة : « أو الاستعمال ») انتهىٰ منه .

قوله : (**أو العلمية**) معطوف على (الصفة) على الوجهين المعتبرين فيها ، (**وهي**) : أي : العلمية (**المراد بالمعرفة**) المذكورة في البيت الذي جمعت فيه العلل ، حين قال فيه : (أنث بمعرفة) وهي من إطلاق العام وإرادة الخاص .

ولما قال ابن الحاجب : (المعرفة شرطها : أن تكون علمية) . . قال الجامي : (وإنما جعلت المعرفة مشروطة بالعلمية ؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف باللام أو بالإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً ؛ كما سيأتي ، فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف ، فلم يبقَ إلا التعريف بالعلمي ، وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطها ، ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل بعضهم ؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر وأوضح من فرعية العلمية له) انتهىٰ « عليمي » .

(**وإنما وجب ذٰلك**) أي : اجتماع كل علة من البواقي مع الصفة أو العلمية (**لما مر**) آنفاً في قول المصنف : ولا بد في تحققه من مجامعة كل علة منهن الصفة أو العلمية (**من أنه**) أي : من أن الشأن والحال (**يعتبر**) ويشترط (**في المنع**) أي : في منع الاسم من الصرف (**أن يكون إحدى العلتين لفظية والأخرىٰ معنوية ، والصفة والعلمية معنويتان ، والست البواقي كلها لفظية**) .

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّ الصِّفةَ والعلميَّةَ لا يجتمعانِ ، وهوَ كذٰلكَ .

(وتتعيَّنُ العلميَّةُ مَعَ التَّركيبِ) أيِ : المزجيّ المختومِ بغيرِ (ويهِ) كـ (معدي كربَ) إذ هوَ المانعُ مِنَ الصَّرفِ ، بخلافِ ما خُتِمَ بـ (ويهِ) ، وما رُكِّبَ مِنَ الأعدادِ والظُّروفِ والأحوالِ . . فمبنيٌّ ، والإضافيُّ فمصروفٌ ، . . . .

قوله : (**لما مر من أنه**) هٰذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين ـ الصفة والعلمية ـ فيما يرجع إلى المعنىٰ ؛ إذ العلل الراجعة للمعنىٰ كثيرة ، والمفيد لذٰلك الاستقراء ؛ كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع إلى اللفظ .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف آنفاً حيث قال : (ولا بد من مجامعة كل علة منهن الصفة أو العلمية) : (**أن الصفة والعلمية لا يجتمعان**) حيث عبر بـ (أو) التي لأحد الشيئين أو الأشياء (وهو) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه ، خلافاً للرضي .

(**وتتعين العلمية مع التركيب ؛ أي : المزجي المختوم بغير « ويه » كـ « معدي كرب »**) وبعلبك (**إذ هو**) أي : المزجي المختوم بغير (ويه) هو (**المانع من الصرف ، بخلاف ما ختم بـ « ويه »**) كـ (سيبويه ، ونفطويه) ، (**وما ركب من الأعداد**) كـ (أحد عشر) ، (و) ما ركب من (**الظروف**) الزمانية ؛ كـ (فلان يأتينا صباح مساء) ، والمكانية ؛ نحو : (ما لقيتك إلا من وراء وراء) ، (و) ما ركب من (**الأحوال**) نحو قولهم : (هو جاري بيت بيت) . . (ف) هٰذا كله (**مبني**) ، والمبنيات لا تدخل في باب منع الصرف .

نعم ؛ ما ختم بـ (ويه) منهم من أعربه غير منصرف ، صرح به الجرمي .

(و) المركب (**الإضافي**) : كعبد الله . . (**فمصروف**) .

قوله : (**وتتعين العلمية مع التركيب**) **الحاصل** : أنها تتعين مع التركيب والتأنيث

. . . .

والعجمة ، وإنما تعينت مع التركيب ؛ ليؤمن من الزوال ، فتحصل له قوة ، فيؤثر بها في منع الصرف .

ومع التأنيث ؛ ليصير التأنيث لازماً ، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ، ولأن العلمية وضع ثان ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة .

ومع العجمة ؛ لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم ، فتضعف فيه العجمة ، فلا تصلح أن تكون سبباً لمنع الصرف .

وبالجملة : إنما اشترطت العلمية في هٰذه الثلاثة ؛ لتكون لازمةً ، ولا يتطرق لها التغيير .

قوله : (**إذ هو المانع**) أي : التركيب المزجي المختوم بغير (ويه) .

قوله : (**بخلاف المختوم بـ « ويه »**) كـ (سيبويه ، ونفطويه ، ودرستويه ، وحمويه) ، (و) بخلاف (**ما ركب من الأعداد**) كأحد عشر . . . إلىٰ تسعة عشر ، (و) بخلاف ما ركب من (**الظروف**) زمانية كانت ؛ كقولك : (فلان يأتينا صباح مساء) أي : كل صباح ومساء ، فحذف العاطف ، وركب الظرفان قصداً للتخفيف ، ولو أضفت فقلت : (صباح مساء) . . لجاز ؛ أي : صباحاً مقترناً بمساء ، قاله المصنف في « شرح الشذور » ، أو مكانية كقولهم : (سهلت الهمزة بين بين) ، وأصله : سهلتها بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه بين الأولىٰ وبين الثانية ، وحذف العاطف ، وركب الظرفان ؛ كقول الشاعر : (من مجزوء الكامل)

. . . . وبعض القوم سقط بين بينا

وكقول الآخر : (من الطويل)

. . . . ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء

قوله : (و) ما ركب من (**الأحوال**) كقولهم : (هو جاري بيت بيت) ، وكقولهم : (تفرقوا ثغر ثغر) ، قال المصنف في « شرح الشذور » : (وأصله : بيتاً لبيت ؛ أي : ملاصقاً ، فحذف منه الجار ؛ وهو اللام ، وركب الاسمان ، وعامل الحال ما في قوله : « جاري » من معنى الفعل ، فإنه في معنىٰ : مجاوري ، وجوزوا أن يكون الجار المقدر « إلىٰ » ، وألَّا يقدر جار أصلاً ، بل العاطف) .

قوله : (**فمبني**) أي : فكلها ؛ أي : فكل من الأربعة هو مبني ، أما المختوم بـ (ويه) . . فعلى الكسر ، أما بناؤه . . فلأنه اسم صوت شبيه بأسماء الأفعال ، وأما الكسر . . فعلىٰ أصل حركة التقاء الساكنين ، فلا يجوز فيه عند سيبويه إلا الكسر .

وأما المركب من الأعداد وما بعدها من الظروف والأحوال . . فعلى الفتح ؛ فلما مر في أول الكتاب من خفته وثقل التركيب .

قوله : (**والإضافي . . فمصروف**) لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف ، أو إلىٰ حكمه ، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يضاده ؛ وهو المنع من الصرف ؟!

(و) أما (**الإسنادي**) كـ (شاب قرناها ، وتأبط شراً) . . (**فمحكي**) أي : فمعرب بحركات مقدرة على الأخير ؛ لمانع حركات الحكاية ، ومنهم من أجاز في نحو : (قمت ، وضربت) أن يعرب إعراب المنصرف ، فتقول : (جاء قمت) ، و(رأيت قمتاً) ، و(مررت بقمت) بالتنوين في الثلاثة . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « فمحكي » لأن التسمية بها إنما هي لدلالتها علىٰ قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغيير . . يمكن أن تفوت تلك الدلالة .

لٰكن فيه : أنها مع الحكاية معربة تقديراً ، وذٰلك لا ينافي منع الصرف ، إلا علىٰ قول ابن فلاح : إن المقصور الذي فيه علتان ـ كموسىٰ ـ تقدر فيه الكسرة جراً ؛ لأن المانع منها في غيره الثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

والأفصحُ فيهِ : أن يُعرَبَ ثاني جزأيهِ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، ويُبنى الأوَّلُ على الفتحِ ما لَمْ يكنْ آخرُهُ ياءً فيُسَكَّنُ .

وكون العلم الإسنادي محكياً هو ما صرح به صاحب « اللباب » والسيد في « حواشي المتوسط » ، وذهب ابن الحاجب إلىٰ أنه مبني ، وحينئذ فخروجه ظاهر ؛ لأن منع الصرف من أحكام المعربات) .

قوله : (**والأفصح فيه**) أي : في المركب المزجي المختوم بغير (ويه) كـ (**بعلبك**) : (**أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى**) الجزء (**الأول على الفتح**) معطوف علىٰ (يعرب) ، (**ما لم يكن آخره ياءً**) كـ (معدي كرب) ، (**فيسكن**) حينئذ ؛ أي : فيبنىٰ على السكون .

قوله : (**والأفصح**) : أي : في المركب المزجي المختوم بغير (ويه) : (**أن يعرب . . .**) إلىٰ آخره .

قوله : (**ويبنى الأول**) معطوف علىٰ (يعرب) .

وغير الأفصح : هو أن يضاف أول جزأيه إلىٰ ثانيهما ، فيعرب الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة ، ثم إن كان فيه ـ أي : في الثاني ـ مانع من الصرف ؛ كعجمة ، كـ (رام هرمز) . . منع من الصرف ، وإلا ؛ كـ (بعلبك) . . صرف ، وفيه لغة ثالثة ؛ وهي بناء الجزأين ، كـ (خمسة عشر) .

قوله : (**ما لم يكن آخره ياءً**) كـ (معدي كرب) ، و(قالي قلا) ، وكذا النون ؛ كـ (باذنجان) علماً ، صرح به الشارح في « شرح الحدود » .

قوله : (**فيسكن**) آخره رفعاً ونصباً وجراً وإن كانت الفتحة خفيفة على الياء ؛ لثقل الكلمة بالتركيب ، وهو مستثنىً من قولهم : (إن نحو : « القاضي » ينصب) انتهىٰ « كردي » بالفتحة اللفظية ؛ كما أن نحو : (باذنجان) علماً مستثنىً من إطلاقهم : (إن المفرد الصحيح الآخر يعرب بالحركات الظاهرة) .

(و) معَ (التَّأنيثِ) بغيرِ الألفِ ؛ لاستقلالِها بالمنعِ ، كما مرَّ ، سواءٌ أكانَ علماً لمؤنَّثٍ أو لمُذكَّرٍ ، زائداً علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ أَمْ لا ، مُحرَّكَ الوسطِ أَمْ لا ، أعجميّاً أَمْ لا ، منقولاً مِنْ مُذكَّرٍ إلىٰ مُؤنَّثٍ . . . .

(و) تتعين العلمية (**مع التأنيث بغير الألف ؛ لاستقلالها**) أي : لاستقلال الألف وانفرادها (**بالمنع**) من الصرف (**كما مر**) استقلالها بالمنع عند ذكر الجمع المتناهي ، والمراد بالتأنيث بغير الألف : التأنيث بالتاء ؛ كـ (فاطمة) ، أو التأنيث المعنوي ؛ كـ (زينب) ، (**سواء أكان**) المؤنث بغير الألف (**علماً لمؤنث**) كـ (فاطمة) ، (**أو**) علماً (**لمذكر**) كـ (طلحة) ، وإنما لم يصرفوا المؤنث بالتاء مطلقاً . . لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، وهي ملازمة له ، ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو : (قائمة) لأنها في حكم الانفصال ، فإنها تارة تجرد منها ، وتارة تقترن بها .

وسواء أكان (**زائداً علىٰ ثلاثة أحرف**) كـ (زينب ، وسعاد) تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث ، (**أم لا**) يكون زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ بأن كان ثلاثياً .

(**محرك الوسط**) لفظاً ؛ كـ (سقر ، ولظىٰ) إقامةً لحركة الوسط مقام الحرف الرابع ، خلافاً لابن الأنباري ـ **اسمه** : عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات الأنباري ـ في جعله ذا وجهين ؛ كـ (هند) ، وأما محرك الوسط تقديراً ؛ كـ (دار ، ونار) علمي امرأتين ، فيلحق بباب (هند) ، (**أم لا**) يكون محرك الوسط ؛ كـ (دار ، ونار) علمي امرأة ؛ كما مر آنفاً .

وسواء أكان ثلاثياً (**أعجمياً**) كـ (ماه ، وجور) بضم الجيم : علمي بلدين ؛ لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية . . تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي ؛ لأنها هنا لم تؤثر في منع الصرف ، وإنما أثرت تحتمه ، **وقيل** : هو ذو وجهين ؛ كـ (هند) ، (**أم لا**) يكون أعجمياً ؛ كـ (دعد) .

وسواء أكان (**منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث**) كـ (زيد) اسم امرأة ، و(زيد) اسم قبيلة ، وأما صرف (زيد) في قول الشاعر : (من الوافر)

أَمْ لا ، لٰكنْ شرطُ تحتُّمِ التَّأنيثِ المعنويِّ في منعِ الصَّرفِ أحدُ أمورٍ أربعةٍ : إمَّا زيادةٌ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كـ (زينبَ) لتنزيلِ الزَّائدِ منزلةَ التَّاءِ ، أو تحرُّكُ الوسطِ ؛ كـ (سقر) لتنزيلِ الحركةِ منزلةَ الزَّائدِ ، أوِ العجمةُ ؛ كـ (بلخَ) اسمُ بلدٍ ؛ لتنزيلِها . . . .

أتــســألــنــي الــســويــة وســط زيــد ألا إن الـــســـويـــة أن تـــضـــامـــا

. . فإما ضرورة ، أو ذهاب إلىٰ أنه بمعنى : الحي ، و(زيد) هٰذا : اسم قبيلة من هذيل . انتهىٰ « كردي » .

(أم لا) يكون منقولاً ؛ كـ (دعد) انتهىٰ من « التصريح » بزيادة .

وعبارة « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » : (سواء) في منع التأنيث بغير الألف من الصرف (أكان علماً) موضوعاً لمؤنث حقيقي ؛ كـ (فاطمة ، وعائشة) ، أم موضوعاً لمذكر ؛ كـ (حمزة ، وطلحة) ، وسواء أكان زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ (زينب) ، أم لا يكون زائداً ؛ كـ (هند) ، وسواء أكان محرك الوسط ؛ كـ (سقر) ، أم لا يكون كذٰلك ؛ كـ (دعد) ، وسواء أكان أعجمياً ـ أي : من أوضاع العجم ـ كـ (بلخ) ، أم لا يكون أعجمياً ؛ كـ (دعد) ، وسواء أكان منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كـ (زيد) اسم امرأة ، أم لا يكون كذٰلك ؛ كـ (دعد) انتهىٰ منه .

وقوله : (لٰكن) استدراك علىٰ قوله : (سواء أكان علماً لمؤنث أم لمذكر . . .) إلىٰ آخره ، رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منع التأنيث بغير الألف الصرف ؛ أي : لٰكن (**شرط تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف**) والمراد بالتأنيث المعنوي : ما ليس له علامة لفظية ، وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ . انتهىٰ « عليمي » .

(**أحد أمور أربعة : إما زيادة علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ « زينب »**) وسعاد (**لتنزيل**) الحرف (**الزائد منزلة التاء**) أي : تاء التأنيث في الثقل ، (**أو تحرك الوسط ؛ كـ « سقر » لتنزيل الحركة**) أي : حركة الوسط (**منزلة**) الحرف (**الزائد**) في الثقل ، (**أو العجمة ؛ كـ « بلخ » اسم بلد**) في الشام (**لتنزيلها**) أي : لتنزيل

منزلةَ الحركةِ ، أوِ النَّقلُ مِنْ مُذكَّرٍ إلىٰ مُؤنَّثٍ ؛ كـ (زيدَ) اسمٌ لامرأةٍ ؛ لأنَّهُ بنقلِهِ إلى المُؤنَّثِ حصلَ ثقلٌ عادلَ خفَّةَ اللَّفظِ ، وما عدا ذٰلكَ مِنَ الثُّلاثيِّ ؛ كـ (هندٍ) يجوزُ فيهِ الوجهانِ ؛ كما سيجيءُ ، وإذا سُمِّيَ بالمُؤنَّثِ المعنويِّ مُذكَّرٌ . . . .

العجمة (**منزلة الحركة**) أي : منزلة حركة الوسط ؛ أي : في الثقل ، (**أو النقل**) أي : نقل الكلمة (**من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كـ « زيد » اسم لامرأة ؛ لأنه بنقله**) من مذكر (**إلى المؤنث حصل**) له (**ثقل عادل**) أي : دافع (**خفة اللفظ**) بسكون الوسط .

قوله : (**شرط تحتم التأنيث المعنوي**) أي : تحتم تأثيره ؛ يعني : أن شرط العلمية المطلقة فيما مر إنما هو في جواز التأثير فقط ، لا في تحتمه .

قوله : (**إما زيادة**) بالرفع بدل من (أحد أمور) بدل تفصيل من مجمل .

قوله : (**كـ « زيد » اسم امرأة**) التمثيل لذٰلك بـ (زيد) مما هو ساكن الوسط إنما يتمشىٰ علىٰ مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو ، وأما أبو زيد والمبرد وعيسى الجرمي . . فـ (زيد) اسم امرأة عندهم مثل (هند) في جواز الأمرين فيه ، بل يرجحون صرفه علىٰ صرف (هند) نظراً إلىٰ أصله ، والأولون نظروا في وجوب منع الصرف ؛ أي : التنبيه علىٰ تأنيثه ؛ خوفاً من اللبس بالمذكر ، لأن التذكير فيه هو المتبادر ، فالأولىٰ علىٰ ما ذكرنا : التمثيل بنحو : (حسن ، أو جعفر) مما هو ثلاثي محرك الوسط ، أو زائد على الثلاثة ، فإنه ممنوع باتفاق . انتهىٰ « كردي » .

(**وما عدا ذٰلك من الثلاثي**) المؤنث ، وكذا الثنائي ؛ كـ (يد) علماً (**كـ « هند » يجوز فيه الوجهان**) : الصرف ومنعه (**كما سيجيء**) في آخر الباب بقول المصنف : (ويجوز في « هند » وجهان . . .) إلىٰ آخره .

(**وإذا سمي بالمؤنث المعنوي**) أي : المجرد من هاء التأنيث وألفه (**مذكر . .**

فشرطُهُ في منعِ الصَّرفِ : الزِّيادةُ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ولو تقديراً .

فائدةٌ

أسماءُ القبائلِ والبلادِ والكلمِ وحروفِ الهجاءِ صرفُها ومنُعها مبنيَّانِ على المعنى الَّذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ ؛ فإن أرادَ أباً ، أو حيّاً ، أو مكاناً ، أو لفظاً ، أو حرفاً . . . .

فشرطه) أي : فشرط تحتمه (**في منع الصرف**) كما يظهر من كلامهم : (**الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف**) كـ (زينب) بخلاف (ريح ، وكبد) علمين ، خلافاً للفراء وثعلب في الأول ، ولهما ولابن خروف في الثاني .

قوله : (**ولو تقديراً**) أي : ولو كانت زيادته علىٰ ثلاثة أحرف تقديراً ؛ كـ (جيل) بجيم فتحتية مفتوحة ، مخفف (جيئل) بالهمز ؛ وهي : الضبع ، وكـ (جوب) مخفف (جواب) : اسم بقعة .

(فائدة)

وهي لغةً : ما استفيد من علم أو جاه أو مال .

واصطلاحاً : هو اسم لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل ، فهي من أسماء التراجم .

(**أسماء القبائل**) كـ (قريش ، وثقيف) ، (**والبلاد**) كـ (حلب ، وحمص) وكذا الأماكن ؛ كـ (بدر ، وبقيع) ، (**والكلم**) نحو : (كتبت زيداً أو جعفراً) ، و(قرأت هوداً أو نوحاً) ، (**وحروف الهجاء**) نحو : (كتبت جيماً) . . (**صرفها ومنعها**) من الصرف (**مبنيان**) أي : جاريان (**على المعنى الذي يقصده المتكلم**) به (**فإن أراد**) المتكلم في أسماء القبائل (**أباً**) أي : أبا القبيلة ؛ كـ (معد ، وتميم) ، (**أو حياً**) كـ (قريش ، وثقيف ، وهوازن) ، (أو) أراد (**مكاناً**) في أسماء الأرضين ؛ كـ (بدر ، وأحد ، وحنين) ، (أو) أراد (**لفظاً**) في أسماء الكلم ، (**أو حرفاً**) في حروف

صُرِفَ ذٰلكَ ، أو أمّاً ، أو قبيلةً ، أو بقعةً ، أو سورةً ، أو كلمةً . . مُنِعَ ذٰلكَ .

(و) مَعَ (العجمةِ) وهيَ : كونُ الكلمةِ مِنْ أوضاعِ غيرِ العربِ .

(وشرطُ العجمةِ) في المنعِ : (علميَّتُهُ في) اللُّغةِ (العجميَّةِ) ، بأن تنقلَ الكلمةُ وهيَ علمٌ في لغةِ العجمِ إلىٰ لسانِ العربِ ، . . . .

الهجاء نحو : (كتبت جيماً حسناً) . . (**صرف ذٰلك**) المذكور ؛ لكون ما أراده المتكلم مذكراً ، (أو) أراد (**أماً أو قبيلةً**) في أسماء القبائل (**أو**) أراد (**بقعة**) في أسماء البلاد والأماكن ، (**أو**) أراد (**سورة ، أو كلمة**) في الكلم . . (**منع ذٰلك**) الذي ذكره من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لكون ما قصده به مؤنثاً .



(و) تتعين العلمية أيضاً (**مع العجمة ؛ وهي**) أي : العجمة : (**كون الكلمة من أوضاع غير العرب**) أي : مما وضعه غيرهم ، ولم يقل : (من غير أوضاع العرب) إذ لا يلزم منه الوضع ، بخلاف ما قاله . انتهىٰ « كردي » .

(**وشرط العجمة في المنع**) أي : في منعها من الصرف : (**علميته في اللغة العجمية ؛ بأن تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم إلىٰ لسان العرب**) أي : بأن تستعملها العرب علماً لما هو علم له في العجمية ، وهٰذا هو ظاهر مذهب سيبويه ، وعليه ابنا الحاجب ومالك ، والأكثرون علىٰ أنه يكفىٰ في المنع كون العرب لم تستعمله أول استعماله إلا علماً ، سواء أكان ذٰلك علماً في العجمية ؛ كـ (إبراهيم) ، أم لا ؛ كـ (قالون) ، وعلىٰ هٰذا مشى الشارح في « شرح المتممة » انتهىٰ « كردي » .

قولنا : (وعليه ابن الحاجب) أي : لقوله في « الكافية » : (إن شرط العجمة : أن تكون علميتها في العجمية) ، لٰكن في « الجامي » : أن معنىٰ كون العلمية في العجمية : أن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقةً ؛ كـ (إبراهيم) ،

بخلافِ ما نُقِلَ مِنْ لسانِهِم وهوَ نكرةٌ ؛ كـ (لجامٍ) وما كانَ نكرةً في لسانِهِم ثُمَّ نُقِلَ في أوَّلِ أحوالِهِ علماً ؛ كـ (بُنْدَارٍ) فيُصرَفُ أيضاً ؛ لانتفاءِ علميَّتِهِ في لغةِ العجمِ .

أو حكماً ؛ بأن تنقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير أن تتصرف فيه قبل النقل ؛ كـ (قالون) فإنه كان في لغة العجم اسم جنس للجيد ، سمىٰ به أحد رواة القراءة ؛ لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب ، فكأنه كان علماً في العجمة . انتهى . انتهىٰ من « عليمي » .

(**بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة**) في كلامهم ، واستعملته العرب نكرة أيضاً ، فإنه يصرف (كـ « **لجام** ») وهو بكسر اللام : اسم للآلة التي تجعل في فم الفرس غالباً ، فهو مصروف ؛ لأنه غير علم عند العرب ، وكذا عند العجم ، فلو فرضنا أن العرب سمت به . . بقي علىٰ صرفه ؛ لأن علميته طارئة ، وكان من القسم الذي بعده ؛ كـ (بندار) ، **والمراد بالعجمي** : كل ما عدا العربي ، لا خصوص الفارسي . انتهىٰ « حمدون » و« خضري » .

(و) بخلاف (**ما كان نكرة في لسانهم**) أي : في لسان العجم (**ثم نقل في أول أحواله علماً** ؛ كـ « **بندار** » . . فـ) إنه (**يصرف أيضاً**) أي : كما يصرف لجام (**لانتفاء علميته في لغة العجم**) .

والبندار ـ بضم الباء في أصله ـ : هو التاجر الذي يلزم المعادن لشراء ما يخرجه أربابها من الأرض ، أو الذي يخزن السلع للغلاء ، وهو المسمىٰ عند الفقهاء بالمحتكر .

وهـٰذا الذي قالوا معنىٰ (بندار) عند العجم ، وأما عند العرب . . فهو علم علىٰ شخص هو محمد بن بشار ، محدث ثقة من رواة الكتب الستة ، ومثل (بندار) : (قالون) فإن معناه في لغة العجم : جيد ، فهو صفة ، ثم نقلوه ولقبوا به عيسىٰ راوي نافع ؛ لحفظه وإتقانه ، فـ (بندار ، وقالون) مصروفان ؛ لأنهما غير علمين عند العجم ،

(وزيادةٌ على الثَّلاثةِ) كـ (إبراهيمَ) بخلافِ الثُّلاثيِّ ، فيُصرَفُ وإن كانَ علماً في العجميَّةِ ؛ كـ (شَتْرٍ ، ونُوحٍ) .

وإن كانا علمين عند العرب . . فلا عبرة به ، هٰذا ظاهر كلام سيبويه ، وهو مذهب ابن مالك ؛ كابن الحاجب .

وقال أبو حيان : (**المشهور** : أنه يكتفىٰ في المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمي في أول أحواله إلىٰ لغة العرب علماً وإن لم تكن علميته حاصلة عند العجم) ، وينبغي على القولين : أن (بنداراً ، وقالوناً) مصروفان على القول الأول ، ممنوعان على الثاني . انتهىٰ « حمدون » .

وقوله : (**وزيادة على الثلاثة**) معطوف علىٰ قوله : (علميته) .

مثال زيادته على الثلاث : (**كـ « إبراهيم »**) وإسماعيل ، (**بخلاف الثلاثي**) المنقول عن العجم (**فيصرف وإن كان علماً في العجمة ؛ كـ « شتر » و« نوح »**) .

قوله : (**كـ « شتر »**) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق : اسم قلعة بالعجم ، وفي هٰذا المثال إشارة إلىٰ أن حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة ، بخلافها مع التأنيث وذٰلك لأنها معه تقوم مقام علامته ، والعجمة لا علامة لها ، وبمجرد كون العجمي ثلاثياً يشابه كلام العرب في الخفة ، لٰكن يبقىٰ أن (شتر) إذا كان اسم قلعة ، فهو مؤنث ، فيشكل علىٰ ما سلف ؛ أن العجمة إذا انضمت إلىٰ تأنيث الثلاثي الساكن الوسط ، تحتم المنع ، فكيف لا تؤثر مع تحركه ؟ إلا أن يقال : اعتبار التأنيث فيه غير متعين ، لجواز إرادة المكان . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « بخلاف الثلاثي » أي : مطلقاً ؛ تحرك وسطه ؛ نحو : « لمك » بفتحتين : اسم لأبي نوح عليه السلام ، أم سكن ؛ كـ « شيث ، ونوح » لأن العجمة مانع ضعيف ، فلا تؤثر في الثلاثي أصلاً) انتهىٰ منه .

وتعرفُ عجمةُ الاسمِ بأمورٍ ؛ منها : خروجُهُ عن أبنيةِ العربِ ؛ كـ (إسماعيل) ، ومنها : نقلُ الأئـمَّةِ ، ومنها : أن يجتمعَ فيهِ ما لا يجتمعُ في كلامِ العربِ ؛ كالجيمِ والصَّادِ ، كـ (صولجانَ) ، أو والقافِ ؛ كـ (منجنيقَ) ؛ أو والكافِ ؛ كـ (سُكُرُّجَةَ) .

(**وتعرف عجمة الاسم**) أي : كونه من أوضاع العجم (**بأمور**) :

١ ـ (**منها** : **خروجه عن أبنية العرب**) وأوزانهم (**كـ « إسماعيل »**) وكـ (إبريسم) لعدم (إفعاليل ، وإفعليل) في أوزان العرب .

وقال العليمي : (مثل هـٰذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي) .

٢ ـ ومنها : أن يكون في أوله نون بعدها راء ؛ نحو : (نرجس) ، أو آخره زاي قبلها دال ؛ نحو : (مهندز) فإن ذٰلك لا يكون في كلمة عربية ، وأبدلوا الزاي سيناً فقالوا : (مهندس) .

٣ ـ (**ومنها**) أي : ومن تلك الأمور : (**نقل الأئمة**) لها ـ أي : نقل أئمة اللغات العربية ؛ كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ـ أعجميته ؛ أي : كونه من أوضاع العجم من فصحاء العرب .

٤ ـ (**ومنها** : **أن يجتمع فيه**) أي : في ذٰلك الاسم (**ما لا يجتمع في كلام العرب**) أي : ما لا يجتمع في كلمات لغة العرب (**كالجيم والصاد ؛ كـ « صولجان »**) وهي عصاً معوجَّة الرأس تضرب بها الكرة ، تتلاعب بها الصبيان ، معروفة عند الناس ، (**أو**) كالجيم (**والقاف ؛ كـ « منجنيق »**) وهي آلة لرمي الحجارة ، أول من صنعها نمروذ اللعين ، علمه إبليس اللعين حين رمىٰ إبراهيم الخليل عليه السلام في النار ، (**أو**) الجيم (**والكاف ؛ كـ « سكرجة »**) اسم لوعاء السمن .

وقال الكردي : (**السكرجة** ـ بضمات مع تشديد الراء ـ : اسم لإناء يتخذ لنحو سكر وعسل) انتهىٰ باختصار .

وجميعُ أسماءِ الأنبياءِ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ أعجميَّةٌ ، إلَّا أربعةً ؛ محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وصالحاً ، وشعيباً ، وهوداً ، وأُلحِقَ بها في الصَّرفِ نوحٌ ، ولوطٌ ، وشيثٌ ، فهٰذِهِ السَّبعةُ مُنصرِفةٌ ؛ ويجمعُها :

تَـذَكَّـرْ شُـعَـيْـبـاً ثُـمَّ نُـوحـاً وَصَـالِـحـاً ... وَهُـوداً وَلُـوطـاً ثُـمَّ شِـيـثـاً مُـحَـمَّـدا

والمراد بالعجمي : ما ليس من كلام العرب ، فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم ؛ كالروم والحبشة والبربر والإفرنج وغيرهم .

(**وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية ، إلا أربعة : محمداً صلى الله عليه وسلم ، وصالحاً ، وشعيباً ، وهوداً**) فهي عربية مصروفة .

وفي « الملا جامي » : **وقيل** : (هود) كـ (نوح) يعني : عجمي صرف ؛ لكونه ثلاثياً ، **وأيد** : بأن العرب من ولد إسماعيل . انتهىٰ .

وفيه نظر ، قال ابن كثير : (**والصحيح المشهور** : أن العرب كانوا من قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العرب العاربة ؛ أي : الخُلَّص منهم ، من قبيل : « ليل أليل » ، و« ظل ظليل » ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها ، وهم قبائل ؛ منهم : عاد ، وثمود ، وقحطان ، وجرهم ، وغيرهم .

وأما العرب المستعربة . . فهم ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جرهم) انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « إلا أربعة » ، وتمثيل بعضهم لألف التأنيث الممدودة بـ « زكرياء » يفهم كونه عربياً ، فهي حينئذ : خمسة) انتهىٰ منه .

(**وألحق بها**) أي : بهٰذه الأربعة أو الخمسة (**في الصرف : نوح ، ولوط ، وشيث**) أي : مع كونها أعجمية ؛ لخفتها بسكون الوسط ، (**فهٰذه السبعة**) من أسماء الأنبياء (**منصرفة ، ويجمعها**) أي : يجمع هٰذه السبعة قول بعض النحاة : (من الطويل)

(تـذكـر شـعـيـبـاً ثـم نـوحـاً وصـالـحـاً ... وهـوداً ولـوطـاً ثـم شـيـثـاً مـحـمـداً)

وأفهمَ كلامُهُ : أنَّ هـٰذهِ الموانعَ الثَّلاثةَ لا يُؤثِّرُ شيءٌ منها في المنعِ مَعَ غيرِ العلميَّةِ ، وهوَ كذٰلكَ ، فيصرفُ (صنجةٌ وقائمةٌ) وإن وُجِدَ فيهما علَّةٌ أُخرىٰ مَعَ التَّأنيثِ ؛ وهيَ العجمةُ في (صنجةٍ) ، والصِّفةُ في (قائمةٍ) ، ويُصرَفُ (أَذْرَبِيجَانٌ) إذا نُكِّرَ وإن وُجِدَ فيهِ العجمةُ والتَّركيبُ والزِّيادةُ ، . . . .

أي : اذكر أسماء هـٰؤلاء في بيان تلك السبعة ، من (التذكر) ، من باب (تفعل) الخماسي .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال : (وتتعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة) : (**أن هـٰذه الموانع الثلاثة**) المذكورة (**لا يؤثر شيء منها في المنع**) أي : في منع الصرف (**مع غير العلمية ، وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه .

قال العليمي : (قوله : « وأفهم كلامه . . . » ، **الأولىٰ** : أن يحمل الكلام علىٰ أنه أفهم أنها لا تؤثر مع الوصفية ؛ لأنه المقصود للمصنف من هـٰذا الكلام) انتهىٰ باختصار .

(**فـ**) حينئذ (**يصرف « صنجة ، وقائمة »**) أي : وما فيه التأنيث ، **والصنجة** : هي السنجة ـ بالسين ـ **وسنجة الميزان** : ما يوزن به ؛ كالرطل والأوقية . انتهىٰ من « المعجم الوسيط » .

(**وإن وجد فيهما علة أخرىٰ مع التأنيث ؛ وهي العجمة في « صنجة »**) لأن العجمة لا تؤثر فيها ؛ لأنها ليست علماً ، بل اسم جنس (**والصفة في « قائمة »**) لأن التاء فيها غير لازمة .

(**ويصرف**) أيضاً (**« أذربيجان » إذا نكر**) لأنه ليس علماً (**وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة**) أي : زيادة الألف والنون ، وهو بفتح الهمزة وإسكان الذال المعجمة وفتح الراء المهملة : اسم جنس لكورة في العجم ، ولـٰكنه نكرة ، ولم تنقله العرب إلا وهو نكرة .

وأنَّ غيرَها مِنَ العدلِ والوزنِ والزِّيادةِ لا تتعيَّنُ العلميَّةُ معهُ ، وهوَ كذٰلكَ أيضاً ، فيُمنَعُ مَعَ العلميَّةِ تارةً ، ومَعَ الصِّفةِ أُخرىٰ .

فمثالُ العدلِ مَعَ العلميَّةِ : (عُمَرُ ، وزُفَرُ) معدولَينِ عن (عامرٍ وزافرٍ) تقديراً ، . . .

قوله : (**وأن غيرها**) معطوف علىٰ قوله : (أن هٰذه الموانع الثلاثة) أي : وأفهم كلامه : أن غير هٰذه الموانع الثلاثة (**من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه**) أي : مع غير هٰذه الموانع الثلاثة السابقة الذي هو العدل والوزن والزيادة ، (**وهو**) أي : والحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذٰلك**) أي : كما أفهمه كلامه (**أيضاً**) أي : كما قلنا في الثلاثة السابقة آنفاً .

(**فيمنع**) ذٰلك الغير الذي هو أحد الثلاثة ، التي هي العدل والوزن والزيادة (**مع العلمية تارة ، ومع الصفة**) تارة (**أخرىٰ**) .

(**فمثال**) منع (**العدل مع العلمية : عمر ، وزفر**) بضم أولهما وفتح ثانيهما ، وزفر : اسم عالم من علماء الأحناف ، حالة كون كل من المثالين (**معدولين عن « عامر ، وزافر » تقديراً**) أي : عدلاً تقديرياً ، لا تحقيقياً ، فكل من المثالين معدول عما ذكر عدلاً تقديرياً ، **والعدل التقديري** : ألَّا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذٰلك الاسم ، إلا أنه لما وجد غير مصروف ، ولم يكن فيه إلا العلمية . . قدروا فيه العدل ؛ حفظاً لقاعدتهم عن الانخرام ، كما قال الشارح في « كشف النقاب » : (وإنما قلنا : « معدولة تقديراً » لورودها ممنوعةً من الصرف ، والحال أنه ليس فيها ـ أي : في هٰذه الأسماء ـ ظاهراً ؛ أي : فيما يظهر من لفظها علة تمنعها من الصرف إلا العلمية ؛ وهي ـ أي : والحال أن العلمية ـ لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل فيها ؛ لتجتمع فيها علتان فرعيتان ، لإمكانه وتعذر غيره ؛ لأن الغالب في الأعلام : النقل من صيغة إلىٰ صيغة ، مع أن صيغة « فعل » قد كثر فيها العدل ؛ كـ « غدر » معدول عن « غادر » ، و« فسق » معدول عن « فاسق ») .

وطريقُ العلمِ بعدلِ ما جاءَ علىٰ (فُعَلَ) علماً : سماعُهُ غيرَ مصروفٍ ، عارياً مِنْ سائرِ الموانعِ ، فإن وردَ مصروفاً . . فغيرُ معدولٍ ، وكذا إن وردَ ممنوعاً .

وفيهِ مَعَ العلميَّةِ مانعٌ آخرُ ؛ كـ (طوىٰ) فإنَّ فيهِ مَعَ العلميَّةِ التَّأنيثُ باعتبارِ البقعةِ ،

وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديراً أربعة عشر :

(عمر) عن (عامر) ، و(زفر) عن (زافر) ، و(زحل) عن (زاحل) ، و(جمع) ، و(قزع) ، و(جشم) ، و(مضر) ، و(عصم) ، و(مجأ) ، و(دلف) ، و(هبل) ، و(بلع) ، و(قثم) ، و(ثعل) .

وكلها معدولة عن (فاعل) إلا الأخير ، فإنه معدول عن (أفعل) ، فهٰذه الأسماء التي سمعت ؛ أي : نطقت بها العرب غير منصرفة . انتهىٰ « رفع الحجاب » نقلاً عن « الكواكب » .

(**وطريق العلم بعدل ما جاء علىٰ** « **فعل** ») حالة كونه (**علماً**) بـ (**سماعه**) من العرب (**غير مصروف**) حالة كونه (**عارياً**) أي : خالياً (**من سائر الموانع**) أي : عن سائر الأسباب المانعة من الصرف جميعها إلا العلمية ، (**فإن ورد**) ما كان علىٰ وزن (فعل) في كلام العرب (**مصروفاً**) كـ (أدد) ، و(غرف) ، و(قرب) جمعي : غرفة وقربة ، **والأدد** : ـ بضم الهمزة وفتح الدال الأولىٰ ، علىٰ وزن (فعل) ـ : أبو قبيلة من اليمن ، والعرب تصرفه ، وجعلوه كـ (ثقب) لا كـ (عمر) انتهىٰ « مختار » .

(**فغير معدول ، وكذا**) أي : وكمثل ما ورد مصروفاً في كونه غير معدول (**إن ورد**) ما كان علىٰ وزن (فعل) في كلام العرب (**ممنوعاً**) من الصرف ، (**وفيه**) أي : والحال أن في ذٰلك الوارد ممنوعاً (**مع العلمية مانع آخر**) غير العلمية .

مثال ذٰلك : (**كـ** « **طوىٰ** ») بضم الطاء وتخفيف الواو (**فإن فيه**) أي : فإن في لفظ طوىٰ (**مع العلمية التأنيث**) المعنوي (**باعتبار**) أنه بمعنى : (**البقعة**) لا بمعنى :

فلا حاجةَ إلىٰ تكلُّفِ العدلِ معَ إمكانِ غيرِهِ .

ومثالُهُ مَعَ الصِّفةِ : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، فهٰذهِ معدولةٌ عنِ (اثنينِ اثنينِ ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ) تحقيقاً ، . . . .

المكان ، (**فلا حاجة**) ولا علة (**إلىٰ تكلف**) تقدير (**العدل مع إمكان غيره**) أي : غير العدل ، وهو التأنيث المعنوي ؛ بجعله بمعنى : البقعة .

قوله : (**فلا حاجة إلىٰ تكلف . . .**) إلىٰ آخره ، خلافاً لسيبويه ؛ حيث اعتبر العدل في نحو : (حذام) مع وجود مانع غير العلمية ؛ وهو التأنيث المعنوي . انتهىٰ « كردي » .

وطوى : اسم بئر بمكة ، قريب إلى الزاهر .

وإنما عدلوا (عمر) ونحوه كـ (زفر ، وزحل) إلىٰ (فاعل) عند إرادة التسمية به ؛ اختصاراً للفظ ، لأن (عمر) ثلاثة أحرف ، و(عامر) أربع ، ولئلا يظن السامع عند تسميته بـ (عامر) معنى الوصف المنقول عنه (عمر) ، وهو لفظ (عامر) ، لأنه في الأصل : اسم فاعل من (عمر) الثلاثي ؛ أي : اتصف بطول العمر . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

وقوله : (**ومثاله مع الصفة**) معطوف علىٰ قوله : (فمثال العدل مع العلمية) أي : ومثال منع العدل مع الصفة : قولهم : جاؤوا (﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1] ، **فهٰذه**) الألفاظ (**معدولة عن**) عدد مكرر ، فكأنهم قالوا : جاؤوا (**اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة**) أي : معدولة (**تحقيقاً**) أي : عدلاً تحقيقياً لا تقديرياً ؛ أي : معدولة عن ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقياً ؛ اختصاراً للكلام عن المكرر وتخفيفاً له .

والدليل علىٰ عدلها عدلاً تحقيقياً : كونها بمعنى المكرر ، فأصل : (جاءني القوم أحاد) : (جاؤوني واحداً واحداً) ، وكذا يقال في باقيها ؛ أي : ومعنىٰ (جاء القوم

---

(١) سورة النساء : (٣) .

. . . .

ثناء) أي : (جاؤوا اثنين اثنين) بالتكرار ، وكذا البواقي ، ولا تستعمل هـٰذه الألفاظ المعدولة عن أصلها إلا نعوتاً ؛ ليكون فيها معنى الوصفية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (١) ؛ لأنها صفات لـ (أجنحة) أي : أجنحة معدودة اثنين اثنين ، ومعدودة ثلاثاً ثلاثاً ، أو أربعاً أربعاً ، أو إلا أخباراً ؛ لأن الخبر فيه معنى الوصفية ، وذٰلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل ـ أي : سننها ـ مثنىٰ مثنىٰ » أي : اثنتان اثنتان ؛ أي : ركعتان ركعتان ؛ أي : الأفضل فيها ، وكرر لفظ (مثنىٰ) في الحديث ؛ للتوكيد اللفظي ، لا لإفادة التكرير ؛ لحصوله بمثنى الأول . انتهىٰ « رفع الحجاب » نقلاً عن « الصبان » .

أو إلا أحوالاً ؛ لأن الحال وصف لصاحبها ، وفيه معنى الوصفية ، وذٰلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾ أي : تزوجوا ما حل لكم ﴿ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ الأجانب حالة كونها ﴿ مَثْنَىٰ ﴾ أي : اثنتين اثنتين ﴿ وَثُلَٰثَ ﴾ أي : ثلاثاً ثلاثاً ﴿ وَرُبَٰعَ ﴾ (٢) ؛ أي : أربعاً أربعاً .

(والمانع لهـٰذا النوع) المعدول عدلاً تحقيقياً من الصرف (الصفة) أي : الوصفية ضد العلم (والعدل) أي : كونه معدولاً من ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقياً ، لا تقديرياً ، فالوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ .

والعدل لغةً : ضد الجور ، **واصطلاحاً** : تحويل الاسم من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ، تحقيقاً ؛ كما هنا ، أو تقديراً ؛ كما في (عمر ، وزفر) مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنىً زائد .

فخرج : المعدول لقلب ؛ نحو : (أيس) مقلوب (يئس) ، و(فخذ) بسكون الخاء

---

(١) سورة فاطر : (١) . (٢) سورة النساء : (٣) .

وجوَّزَ بعضُهُمُ العدلَ إلىٰ (عُشارَ ، ومَعْشَر) .

ومثالُ الوزنِ مَعَ العلميَّةِ : (أحمدُ) ، ومَعَ الصِّفةِ : (أحمرُ) ، ولا يكونُ مانعاً مِنَ الصَّرفِ مَعَ الصِّفةِ إلَّا في (أفعلَ) ، بخلافِ الوزنِ المانعِ مَعَ العلميَّةِ ، وشرطُ تأثيرِهِ : اختصاصُهُ بالفعلِ ؛ . . . .

مخفف (فخذ) بكسرها ، و(كوثر) بزيادة الواو في (كثر) لإلحاقه بـ (جعفر) ، و(رجيل) مصغر (رجل) لإفادة معنى التحقير ، فليست هٰذه الألفاظ معدولة عنها تحقيقاً ولا تقديراً ، أفاده الخضري . انتهىٰ من « الرفع » .

(**وجوز بعضهم العدل**) من خماس ومخمس (**إلىٰ « عشار ، ومعشر »**) يعني : علىٰ وزن (فعال) بضم الفاء ، و(مفعل) بفتح الميم والعين ؛ أي : من خمسة . . . إلىٰ عشرة ؛ نحو : (خماس ومخمس) ، و(سداس ومسدس) ، و(سباع ومسبع) ، و(ثمان ومثمن) ، و(تساع ومتسع) .

(**ومثال**) منع (**الوزن مع العلمية**) معطوف علىٰ قوله : (فمثال العدل مع العلمية) : نحو : (**أحمد**) منقول من المضارع أو الماضي المعدَّىٰ بالهمز أو اسم التفضيل . انتهىٰ « خضري » .

(**و**) منعه (**مع الصفة « أحمر » ، ولا يكون**) الوزن (**مانعاً من الصرف مع الصفة إلا في**) وزن (**أفعل**) فيه : إنهم قالوا : بمنع (أدير) تصغير (أدور) للوزن والوصفية الناشئة عن التصغير ، فكان ينبغي أن يقول : (إلا في « أفعل » مكبراً ، أو « فعيل » مصغراً) كما في « التصريح » انتهىٰ « كردي » .

(**بخلاف الوزن المانع مع العلمية**) فسيأتي فيه ؛ كـ (أحمد) ، وفي غيره ؛ كـ (يزيد ، وشمر) ، (**وشرط تأثيره**) أي : تأثير الوزن في منع الصرف : (**اختصاصه**) أي : اختصاص ذٰلك الوزن (**بالفعل**) قال العليمي : (والمراد باختصاصه به : ألَّا يوجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو ندور) انتهىٰ .

كـ (شَمَّرَ وضربَ) علمَينِ ، أو كونُهُ بالفعلِ أَولىٰ ؛ . . . .

مثاله : (**كـ « شمر »**) بالشين المعجمة وتشديد الميم : علماً لفرس (**و« ضرب »**) علىٰ وزن المجهول ، من غير اعتبار الضمير حالة كون شمر وضرب (**علمين**) .

قوله : (و« ضرب ») علىٰ وزن المجهول ، بخلاف نحو : (رد ، وبيع) علمين ، فيصرف ؛ لأن ذٰلك بالإدغام والاعتلال ، أشبها (المد) واحد (الأمداد) ، و(الفيل) واحد (الفيلة) ، وخرجا عن مشابهة الفعل . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**علمين**) أي : منقولين من (شمر زيد) ، و(ضرب عمرو) ، لا من (زيد شمر) ، و(عمرو ضرب) ، وإلا فمحكيان كسائر الجمل المجعولة أعلاماً . انتهىٰ « كردي » .

(**أو كونه**) أي : كون ذٰلك الوزن (**بالفعل أولىٰ**) وأحرىٰ وأحق ؛ إما لكونه غالباً فيه .

قوله : (**لكونه غالباً فيه**) يرد علىٰ ذٰلك : أن (فاعلاً) بفتح العين في الأسماء قليل جداً ؛ نحو : (خاتم ، وطابع ، وقالب) ، وفي الفعل باب قياسي ؛ كـ (قاتل ، وضارب) ومع ذٰلك قالوا : يصرف ؛ نحو : (خاتم) علماً . انتهىٰ منه .

أو لكونه مبدوءاً بزيادة تدل علىٰ معنىً في الفعل ، ولا تدل عليه في الاسم ، ولا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل . انتهىٰ « عليمي » .

وقولنا : (أو لكونه مبدوءاً بزيادة تدل علىٰ معنىً في الفعل دون الاسم) أي : مع كثرة فيه دون الاسم ، وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة ؛ كـ (يرمغ) بمعجمة ، بوزن : (يضرب) : اسم لحجارة بيض ، و(تنضب) كـ (تنصر) : اسم لشجر ، أو يستوي فيهما ، وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة ؛ كـ (أبيض ، وأسود) ، بوزن : (أذهب ، وأعلم ، وأوجه ، وأعين) كـ (أنصر ، وأقتل) ، فهٰذا الوزن أولىٰ بالفعل ؛ لافتتاحه بالهمزة ، وما قبله للكثرة والزيادة معاً .

كـ (إصبعَ ، وأحمرَ) علمَينِ .

ومثالُ الزِّيادةِ مَعَ العلميَّةِ : (عثمانُ ، وعمرانُ) ، ومَعَ الصِّفةِ : (عطشانُ ، وسكرانُ) ، ولا تكونُ مانعةً مَعَ الصِّفةِ إلَّا في وزنِ (فعلانَ) بخلافِ الزِّيادةِ مَعَ العلميَّةِ ، وأمَّا (حسَّان ، وشيطان) فإن جُعِلا مِنَ الحسِّ والشَّيطِ مُنِعَا ، أو مِنَ الحُسنِ والشَّطَنِ صُرِفَا .

واعلم : أن المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أو لا يكثر : اسم الجنس ، أما العلم . . فلا عبرة فيه ؛ لأنه يكون منقولاً من الفعل . انتهىٰ « خضري » .

مثال ذٰلك الوزن : (**كـ « إصبع ، وأحمر » علمين**) .

قوله : (**كـ « إصبع »**) بالصاد والعين المهملة ، بكسر الباء أو فتحها مع كسر الهمزة ، وبضم الهمزة والباء . انتهىٰ منه .

(**ومثال**) منع (**الزيادة**) بالألف والنون (**مع العلمية**) معطوف علىٰ ما مر كما سبق : (**عثمان ، وعمران**) .

(**و**) مثال منعها (**مع الصفة** : « **عطشان ، وسكران** » ، **ولا تكون**) الزيادة (**مانعة**) من الصرف (**مع الصفة إلا في وزن « فعلان »**) بفتح الفاء ، (**بخلاف الزيادة مع العلمية**) لأنها تكون مع (فعلان) المفتوح الفاء وغيره .

قال الكردي : (قوله : « بخلاف الزيادة مع العلمية » لأنها تكون مع « فعلان » المفتوح ؛ كـ « ثوبان ، وغطفان » ، ومع غيره نحو : عثمان ، وعمران) .

(**وأما « حسان ، وشيطان » فإن جعلا من « الحس والشيط » . . منعا**) من الصرف ؛ لزيادة الألف والنون ، (**أو من « الحسن والشطن » . . صرفا**) لعدم زيادة النون .

وقوله : (من الشيط) من (شاطه) : إذا أهلكه .

وقوله : (من الشطن) وهو البعد .

(و) شرطُ (الصِّفةِ) أي : تأثيرُها (الَّتي علىٰ) وزنِ (أفعلَ ، أو) علىٰ وزنِ (فعلانَ) أمرانِ : (أصالتُها) بأن تكونَ الكلمةُ في الأصلِ صفةً ، (وعدمُ قبولِ) ها (التّاءَ) إمّا لأنَّهُ لا مُؤنَّثَ لها ؛ كـ (أَكْمَرَ) لكبيرِ الكَمَرَةِ ، و(لِحيانَ) لكبيرِ اللِّحيةِ ،

قوله : (**منعا**) لزيادة الألف والنون .

قوله : (**صرفا**) لأن النون حينئذٍ أصلية ، وإذا أبدل من النون الزائدة لام . . منع من الصرف ؛ إعطاء للبدل حكم المبدل منه ، وذلك نحو : (أصيلال) مسمىً به ، أصله : (أصيلان) ، تصغير (أصيل) علىٰ غير قياس ، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف ؛ نحو : (حنان) مسمىً به ، أصله : (حناء) . . أبدلت همزته نوناً .

(**وشرط الصفة ؛ أي**) : وشرط (**تأثيرها**) في منع الصرف ؛ أي : وشرط تأثير الصفة (**التي علىٰ وزن** « **أفعل** » ، **أو علىٰ وزن** « **فعلان** ») في منع الصرف (**أمران**) :

أي : شيئان : **أحدهما** : (**أصالتها**) أي : أصالة تلك الصفة (**بأن تكون الكلمة في الأصل**) أي : في أصل وضعها (**صفة**) .

(و) **ثانيهما** : (**عدم قبولها التاء**) أي : تاء التأنيث ، وإنما اشترط عدم قبولها التاء ؛ لتحقق مشابهة زيادتي (فعلان) حينئذ بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء عليهما ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ كـ (رحمان) لاسمه تعالىٰ ، أو لأن مؤنثه (فعلىٰ) كـ (سكران) انتهىٰ من « التتمة على المتممة » .

(**إما لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لا مؤنث لها**) أي : لتلك الصفة ؛ لكون تلك الصفة خاصةً بالرجال .

مثال الصفة التي لا مؤنث لها : (كـ « **أكمر** ») وصفاً (**لكبير الكمرة**) أي : الحشفة ، هـٰذا راجع لوزن (أفعل) ، (و) كـ (**لحيان**) وصفاً (**لكبير اللحية**) وكثيفها ، راجع لـ (فعلان) .

أو لها مُؤَنَّثٌ علىٰ (فُعْلَىٰ) بالضَّم ؛ كـ (أفضل) ، أو (فَعْلَىٰ) بالفتح ؛ كـ (سكرانَ وغضبانَ) .

وجميعُ أبنيةِ (فعلانَ) مُؤنَّثاتُها علىٰ (فعلىٰ) إلَّا أربعَ عشرةَ لفظةً ، جاءَتْ مُؤنَّثاتُها علىٰ (فعلانةٍ) فتصرفُ ، ويجمعُها :

أَجِــزْ فَــعْــلَــىٰ لِــفَــعْــلَانَــا ... إِذَا ٱسْــتَــثْــنَــيْــتَ حَــبْــلَانَــا
وَدَخْــنَــانــاً وَسَــخْــنَــانَــا ... وَسَــيْــفَــانــاً وصَــحْــيَــانَــا
وَصَــوْجَــانــاً وَعَــلَّانَــا ... وَقَــشْــوَانــاً وَمَــصَّــانَــا

(**أو لها**) أي : لتلك الصفة (**مؤنث علىٰ « فعلىٰ »**) أي : علىٰ وزن فعلىٰ (**بالضم**) : أي : بضم فائه وسكون العين وبالقصر ، مثاله : (**كـ « أفضل »**) وفضلىٰ ، فإن مؤنثه علىٰ (فعلىٰ) .

(**أو**) لها مؤنث علىٰ وزن (**فعلىٰ ؛ بالفتح**) أي : بفتح الفاء وسكون العين وبالقصر ، مثاله : (**كـ « سكران »**) وسكرىٰ ؛ بفتح السين وسكون العين ، (و) كـ (**غضبان**) وغضبىٰ .

(**وجميع أبنية « فعلان »**) وأوزانها (**مؤنثاتها علىٰ**) وزن (**فعلىٰ**) بفتح الفاء وسكون العين (**إلا أربع عشرة لفظةً**) أي : كلمةً (**جاءت مؤنثاتها**) أي : مؤنثات تلك الأربع عشرة (**علىٰ**) وزن (**فعلانة**) بفتح الفاء وسكون العين آخره تاء التأنيث . . (**فتصرف ، ويجمعها**) أي : يجمع تلك الأربع عشرة قول ابن مالك ، إلا البيت الأخير فللمرادي ، والأبيات من البحر الهزج وهو مجزوء وجوباً ، والمجزوء عندهم : ما حذف عروضه وضربه :

(أجــز فــعــلــىٰ لــفــعــلانــا ... إذا اســتــثــنــيــت حــبــلانــا
ودخــنــانــاً وســخــنــانــا ... وســيــفــانــاً وصــحــيــانــا
وصــوجــانــاً وعــلانــا ... وقــشــوانــاً ومــصــانــا

وَمَــــوْتَـــانــــاً ونَــــدْمَـــانَـــا وَأَتْــــبِــــعْــــهُـــنَّ نَــــصْـــرَانَـــا
وَزِدْ فِــــيــــهِــــنَّ خَــــمْــــصَــــانَـــا عَــــلَـــىٰ لُــــغَـــةٍ وَأَلْــــيَــــانَـــا

ومــــوتـــانــــاً ونـــدمــــانـــا وأتـــبـــعـــهـــن نـــصـــرانـــا
وزد فـــيـــهـــن خـــمـــصـــانـــا عــلـــىٰ لـــغـــة وألـــيـــانـــا)

قال العليمي : (قوله : « أجز فعلىٰ . . . » هـٰذه الأبيات ما عدا الأخير لابن مالك ، والأخير للمرادي ، وتفسير هـٰذه الألفاظ : **الحبلان** : الممتلئ غيظاً ، **ويوم دخنان** : فيه كدرة ، **ويوم سخنان** : حار ، **ورجل سيفان** : طويل ممشوق ؛ أي : كامل الطول ، كثيف الشعر ضامر البطن ، **ويوم صحيان** : لا غيم فيه ، **وبعير صوجان** : ناشز الظهر ؛ أي : مرتفع الظهر واسعه ، **ورجل علان** : صغير حقير ، **ورجل قشوان** : أي : دقيق الساقين ، **ورجل مصان** : لئيم ، **وموتان الفؤاد** : أي : غير حَدِيده ـ أي : غير ذكي ـ **وندمان** : من المنادمة ، لا من الندم ، **ونصران** : واحد النصارىٰ ، لـٰكن لم يستعمل إلا بياء النسب ، **والأليان** : كبير الإلية ، **والخمصان** : الضامر البطن) .

قال الخضري : (فهـٰذه أربعة عشر لفظاً ، كلها بفتح الفاء ، ومؤنثه : « فعلانة » ، وما عداها من أوزان « فعلان » بالفتح يجب في مؤنثه « فعلانة » .

وقول الناظم : (أجز) في مقابلة الامتناع ، فيصدق بالوجوب .

وفي بعض التقارير : و(الحبل) بالتحريك : الغضب ، وهو حبلان ، وهي حبلانة .

قال الكردي : (قول المصنف : « وعدم قبولها التاء » أي : وكذا ما جهل قبوله لها ، **وقيل** : لا ؛ إذ الأصل : الصرف .

وقوله : « كأكمر لعظيم الكمرة . . . » إلىٰ آخره لا خلاف في منع « كمر » ، وفي « لحيان » خلاف ، **والصحيح فيه** : المنع أيضاً .

ولم يمثل بـ« رحمان » على القول بوصفيته ؛ لأنهم كما قالوا : لم يأتِ في كلام

. . . .

العرب إلا مبنياً ؛ كـ « يا رحمان » ، أو بـ « أل » ، أو مضافاً ، وأما قول بعض أصحاب مسيلمة الكذاب : (من البسيط)

. . . . وأنت غيث الورىٰ لا زلت رحمانا

. . فشاذ .

قوله : « وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها علىٰ فعلىٰ » لا علىٰ « فعلانة » أي : فهي ممنوعة من الصرف .

قوله : « ويجمعها قول ابن مالك : أجز فعلىٰ لفعلان . . . » إلىٰ آخره ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها : « ويجمعها قوله » أي : قول القائل لهٰذه الأبيات ، وفي أخرىٰ : « ويجمعها : أجز فعلىٰ . . . » إلىٰ آخره ، وفي أخرىٰ : « أجب فعلىٰ . . . » إلىٰ آخره من الإيجاب ؛ أي : أوجب « فعلىٰ » لمؤنث « فعلان » ، وهو أولىٰ من « أجز » بالزاي ؛ كما هو في غالب النسخ ، يعني : يجب أن يكون مؤنث « فعلان » المفتوح الفاء « فعلىٰ » إلا فيما يستثنىٰ من « حبلان » وما بعده ، فإن مؤنثاتها « فعلانة ») انتهىٰ « كردي » .

وفي بعض التحاقيق : قوله : (**الحبلان**) من الحبل ، وهو بالتحريك : الغضب ، وهو حبلان ، وهي حبلانة ، أما الحبل بمعنى : الامتلاك . . فهو حبلان ، وهي حبلىٰ ، وقد يضمان .

قوله : (**ودخناناً**) الدخنة : كدرة في سواد ، ويوم دخنان ؛ كسخنان .

(**وسخناناً**) والسخن : الحار ، ويوم سخن وسَخنان وسُخنان ، ويقال في الليل : ليلة سخنانة ؛ كما في « القاموس » .

(**وسيفاناً**) ويقال : رجل سيفان ؛ أي : شديد الطول ، ضامر البطن ، وهي سيفانة .

(**وصحياناً**) من الصحو ؛ وهو : ذهاب الغيم أو السكر ، ويقال : رجل صحيان من سكره ، وامرأة صحيانة ؛ أي : له إفاقة ما به سكر .

. . . .

(وصوجان) والصوجان : كل يابس الصلب من الدواب والناس ، يقال : رجل صوجان ، وامرأة صوجانة .

والعلان ، وكذا العلانة : من العل ؛ وهو : الصغير الجسم ، أو الرجل المسن النحيف ، أو الجاهل ، وهي علانة .

(**وقشواناً**) والقشوان : الرجل القليل اللحم ، وكذا القشوان والقشوانة .

(**ومصان**) ويقال : (يا مصان ، ويا مصانة) شتماً له ؛ أي : يا ماص بظر أمه ، أو راضع الغنم لؤماً .

(**موتاناً**) يقال : رجلاً موتان الفؤاد ؛ أي : بليد ، وهي موتانة .

(**وندمان**) يقال : نادمه منادمةً ونداماً : جالسه على الشراب ، فهو نديم وندمان ، وهي ندمانة .

(**نصراناً**) النصارىٰ جمع نصران ؛ كالندامىٰ جمع ندمان ، والنصرانية دينهم .

(**خمصاناً**) الخمصة : الجوع ، ورجل خمصان ، وخميص الحشىٰ : ضامر البطن ، وهي خمصانة وخميصة .

(**وأليانا**) والألية : العجيزة ، أو ما ركب العجز من شحم ولحم ، وكبش أليان ، ونعجة أليانة ، وكذا الرجل والمرأة . انتهىٰ .

وعبارة الأشموني : وجمع الناظم ما جاء علىٰ (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) في أربعة أبيات مذكورة ، واستدرك عليه لفظان ؛ وهما : (خمصان) لغة في خمصان ، و(أليان) في كبش أليان ؛ أي : كبير الألية ، فذيل الشارح المرادي أبياته الأربعة المذكورة أولاً بقوله : (من الهزج)

وزد فيهن خمصانا علىٰ لغة وأليانا

فالحبلان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلئ غيظاً ، **والدخنان** : اليوم المظلم ،

. . . .

والسخنان : اليوم الحار ، **والسيفان** : الرجل الطويل ، **والصحيان** : اليوم الذي لا غيم فيه ، **والصوجان** : البعير اليابس الظهر ، **والعلان** : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير ، **والقشوان** : الرقيق الساقين ، **والمصان** : اللئيم ، **والموتان** : البليد الميت القلب ، **والندمان** : المنادم على الشراب ، أما ندمان من الندم . . فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه (ندمىٰ) ، وقد مر ، **والنصران** : واحد النصارى . انتهىٰ من « الأشموني » .

وعبارة الكردي : **والحبلان** : الممتلئ غضباً ، **ويوم دخنان** ـ بخاء معجمة فنون ـ : فيه كدورة ، **وسخنان** : حار ، **ويوم ضحيان** ـ بمعجمة فمهملة ـ : لا غيم فيه ، **ورجل سفيان** ـ بمهملة ففاء ـ : طويل ضامر البطن ، **وبعير صوجان** ـ بمهملتين ـ : يابس الظهر ، **ورجل علان** ـ بمهملة ـ : صغير حقير ، **وقشوان** ـ بقاف فمعجمة ـ : رقيق الساقين ، **ومصان** ـ بمهملة ـ : لئيم ، **وموتان** : ضعيف الفؤاد ، **وندمان** : منادم علىٰ نحو شراب الخمر ، **ونصران** : واحد النصارىٰ ، ومنه قولهم : (نصرانة قد ولدت نصراناً) ، **وخمصان** : الضامر البطن ، وتضم خاؤه أيضاً ، ولهٰذا قال فيه : (علىٰ لغة) ، **والأليان** : الكبير الألية من الغنم .

فهٰذه أربع عشرة لفظةً ، جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في أربعة الأبيات الأول ، فأما قوله : (وزد فيهن خمصانا . . .) إلىٰ آخره . . فمن تذييل المرادي ، صرح به شارح « الجامع » ، فما في بعض نسخ هٰذا الشرح من نسبة الأبيات كلها إلى ابن مالك إما وهم ، أو تغليب ، وهي من بحر (الوافر) ، لا (الهزج) ، بحر الوافر أجزاؤه : (مفاعلتن) ست مرات ، وبحر الهزج أجزاؤه : (مفاعيلن) ست مرات ، إلا أنه مجزوء وجوباً . انتهىٰ من « الكافي في العروض » .

لأن قول المرادي : (علىٰ لغة) بفتح الغين يأباه ؛ إذ لا يذيلون ما هو من بحر بما هو من بحر آخر ، إلا أن يسكن الغين ضرورةً ، فيكون الجميع من الهزج ، وهو أهون .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ الصِّفةَ العارضةَ والقابلةَ للتَّاءِ لا أثرَ لها في المنعِ ، ولهٰذا قالَ : (فعريانٌ ، وأرملٌ ، وصفوانٌ ، وأرنبٌ) إذا كانَ صفوانٌ (بمعنىٰ : قاسٍ ، و) أرنبٌ بمعنىٰ : (ذليلٍ) أي : ضعيفٍ . . (منصرفةٌ) لقبولِ الأوَّلَينِ التَّاءَ ، تقولُ : (عريانةٌ وأرملةٌ) ، ولعروضِ وصفَّيةِ الأخيرَينِ ؛ إذ (صفوانٌ) في الأصلِ . . . .

وعد في « الجامع » مما ذكرنا (شبعانا) ، فهي إذاً خمسة عشرة .

وذكر بعض أهل اللغة ـ كصاحب « القاموس » ـ ألفاظاً كثيرة ؛ كـ (سكرانة ، وكسلانة ، وطمأنينة) ، وما أظنهم أتوا في ذٰلك إلا من قيل بعض بني أسد ، فإنهم يثبتون (فعلانة) لكل (فعلان) ، فيقولون : (غضبانة ، وملآنة) ، وهٰكذا يصرفون إذن (فعلان ، فعلىٰ) كـ (فعلان ، فعلانة) ، وهي لغة رديئة . انتهىٰ .

(**وفهم من كلامه**) أي : من كلام المصنف ؛ حيث قال آنفاً : (وشرط الصفة أمران : أصالتها ، وعدم قبولها التاء) : (**أن الصفة العارضة**) أي : غير الأصلية مقابل الشرط الأول ، أ (و) الصفة (**القابلة للتاء**) مقابل الشرط الثاني (**لا أثر لها**) أي : لا تأثير لها (**في المنع**) أي : في منع الصرف ، فلا تعتبر في منع الصرف ؛ لطرء الوصفية ، خلافاً للرضي فيما يظهر من كلامه ؛ كما لا أثر لطرء الاسمية في (أبطح ، وأدهم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عند الجمهور ، وبعضهم يصرف نحو ذٰلك ؛ نظراً إلى الاسمية الطارئة ، وإلغاء للوصفية الأصلية . انتهىٰ « كردي » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونها لا أثر لها (**قال**) المصنف : (**فـ « عريان ، وأرمل ، وصفوان ، وأرنب » إذا كان « صفوان » بمعنىٰ : قاس ، و« أرنب » بمعنىٰ : ذليل ؛ أي : ضعيف**) كل من الأربعة . . (**منصرفة ؛ لقبول**) مؤنث (**الأولين**) وهما : عريان وأرمل (**التاء**) لأنك (**تقول**) : هٰذه المرأة (**عريانة**) أي : عارية عن اللباس اللائق بها ، (**و**) هٰذه (**أرملة**) أي : أيم لا زوج لها ؛ أي : لفقدان الشرط الأول ؛ وهو : عدم قبولها التاء ، (**ولعروض وصفية الأخيرين**) معطوف علىٰ قوله : (لقبول الأولين) والأخيران هما : صفوان وأرنب (**إذ « صفوان » في الأصل**) أي : في أصل وضعه

وُضِعَ اسماً للحجرِ الأملسِ ، و(أرنبٌ) وُضِعَ اسماً لدابَّةٍ معروفةٍ ، فلا أثرَ لطروءِ الوصفيَّةِ ؛ كما لا أثرَ لطروءِ الاسميَّةِ ؛ كـ (أبطحٍ ، وأدهمٍ ، وأرقمٍ) .

(ويجوزُ في) نحوِ : (هندٍ) ممَّا هوَ ثلاثيٌّ ساكنُ الوسطِ (وجهانِ) : . . . .

(**وضع اسماً للحجر الأملس** ، و« **أرنب** » **وضع اسماً لدابة معروفة**) عند الناس ، (**فلا أثر**) أي : فلا تأثير في منع الصرف (**لطرء الوصفية**) أي : للوصفية الطارئة فيهما ، فيصرفان نظراً لأصلهما الذي هو اسميتهما (**كما لا أثر**) أي : كما لا تأثير في الصرف (**لطرء الاسمية**) أي : للاسمية الطارئة (كـ « **أبطح ، وأدهم ، وأرقم** ») فهٰذه الثلاثة ممنوعة من الصرف ؛ نظراً للوصفية فيها ، فلا اعتبار فيها للاسمية الطارئة ، فتصرف .

والأبطح : في أصله : مسيل متسع ، فيه دقاق الحصىٰ ، وقيل : بطحاء الوادي : فيه تراب لين مما جرته السيول ، **والأدهم** : قيد الحديد ، والأسود من كل شيء ، يجمع علىٰ (أداهم) ، **والأرقم** : اسم لحية فيها نقط ، ومثلها : الأجرع ؛ وهو : علم على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً .

وقيل : الأرقم : أخبث الحيات وأطلبها للناس ، أو ما فيه سواد وبياض ، أو ذكر الحيات ، والأنثىٰ : (رقشاء) ، وحي من تغلب .

قال العليمي : (قوله : « ولهٰذا قال : فعريان . . . » إلىٰ آخره ، وأنت خبير بأن الكلام في صفة علىٰ وزن « فعلان » المفتوح الفاء ؛ لأنها التي لها حالتان : قبول التاء وعدمه ، وأما « فعلان » المضموم الفاء . . فمؤنثه بالتاء ليس غير ، و« فعلان » المكسور الفاء . . لم يسمع في الصفات ، وحينئذ فكان المناسب للمصنف أن يأتي بدل « عريان » بلفظ من الأربعة عشر السابقة في النظم مما هو علىٰ وزن « فعلان » المفتوح الفاء ، وأما « عريان » . . فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء ، وهو « فعلان » المفتوح الفاء ؛ لأنه المقصود في قوله : « أو فعلان » ، **فليتأمل**) انتهىٰ منه .

(**ويجوز في نحو : هند**) كدعد (**مما هو ثلاثي ساكن الوسط . . وجهان**) :

الصَّرفُ ؛ لانتفاءِ شرطِ وجوبِ تأثيرِ التَّأنيثِ المعنويِّ ، وعدمُهُ ، وهوَ أَولىٰ ؛ نظراً إلىٰ وجودِ العلَّتَينِ ، فهما يؤثِّرانِ جوازَ منعِ الصَّرفِ لا تحتُّمَهُ ، وأوجبَ السِّيرافيُّ الصرفَ ؛ نظراً إلىٰ أنَّ سكونَ الوسطِ قابلٌ إحدى العلَّتَينِ ، فتساقطا فبقيَ بلا سببٍ ، وأجرى المُبرِّدُ والجَرْميُّ الوجهَينِ في نحوِ : (زيدٍ) اسمُ امرأةٍ ، . . . .

أحدهما : (**الصرف ؛ لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي**) في منع الصرف ، وهو الأربعة المذكورة في التأنيث المعنوي بقول الشارح : (لٰكن شرط تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة : إما زيادة علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ « زينب » . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**وعدمه**) بالرفع معطوف على (الصرف) علىٰ كونه بدلاً من الوجهين ، (**وهو**) أي : عدم الصرف (**أولىٰ**) من الصرف (**نظراً إلىٰ وجود العلتين**) وهما : العلمية والتأنيث ، قوله : (**أولىٰ**) أي : عند سيبويه وجماعة ، وشذ الفنري فقال : (الصرف أفصح) ، (**فهما**) أي : العلتان (**يؤثران**) أي : يفيدان (**جواز منع الصرف ، لا تحتمه**) أي : لا تحتم منع الصرف ووجوبه ، (**وأوجب السيرافي**) تقدمت ترجمته (**الصرف**) أي : صرف نحو : هند (**نظراً إلىٰ أن سكون الوسط**) في هند (**قابل إحدى العلتين**) في (هند) وهما : العلمية والتأنيث المعنوي (**فتساقطا**) أي : فتساقط سكون الوسط وإحدى العلتين ، فلم يبقَ فيه إلا علة واحدة فقط ؛ نحو : هند (**فبقي بلا سبب**) وعلة منع صرف ، وهو وجود علتين ؛ لأنه لم يبقَ فيه إلا علة واحدة ، (**وأجرى المبرد والجرمي الوجهين**) الجائزين في نحو : (هند) وهما : الصرف ومنعه (**في نحو : « زيد » اسم امرأة**) كـ (عمرو) اسم امرأة ، والفرق بين (زيد) اسم امرأة وبين (هند) : أن الأول منقول من المذكر إلى المؤنث ، فحصل له ثقل عادل خفة سكون الوسط ، مع خوف الالتباس بـ (زيد) اسم مذكر لو أبقي علىٰ صرفه ، فمنع صرفه حتماً في الأصح عند الجمهور ، بخلاف (هند) في ذٰلك ؛ فلذٰلك جاز فيه وجهان : الصرف وعدمه ، ووجب منع صرفه في (زيد) اسم امرأة .

(بخلافِ : زينبَ ، وسقرَ ، وبلخ) وزيدَ ، اسمُ امرأةٍ ، فإنَّها ممنوعةُ الصَّرفِ حتماً ؛ لوجودِ العلَّتَينِ فيها ، مَعَ وجودِ شرطِ تحتُّمِ منعِ صرفِها ؛ كما تقدَّمَ .

(وكـ : عمرَ) في منعِ الصَّرفِ للعلميَّةِ والعدلِ (عند) جمهورِ بني (تميمٍ « بابُ حذامِ ») وهوَ : ما كانَ علىٰ وزنِ (فَعَالِ) علماً لمُؤنَّثٍ ، وهوَ معدولٌ عن فاعلةٍ (إن لَمْ يختمْ براءٍ) ، . . . .

وقوله : (**بخلاف** : « **زينب** ، **وسقر** ، **وبلخ** ، **وزيد** » **اسم امرأة**) متعلق بقوله : (ويجوز في نحو : « هند » الوجهان) جوازاً مخالفاً لجوازه في هـٰذه الأربعة ، وإنما قلنا : جوازاً مخالفاً لجوازه في هـٰذه الأربعة (**فإنها**) أي : فإن هـٰذه الأربعة (**ممنوعة الصرف حتماً**) أي : منعاً موصوفاً بالتحتم والوجوب ، وإنما قلنا : منعاً متحتماً (**لوجود العلتين**) الفرعيتين (**فيها**) أي : في هـٰذه الأربعة ؛ وهما : العلمية والتأنيث المعنوي ، وقوله : (**مع وجود شرط تحتم منع صرفها**) متعلق بالوجود الأول ؛ أي : لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها ؛ أي : منع صرف هـٰذه الأربعة ، وهو ـ أي : ذٰلك الشرط ـ : الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف في (زينب) ، وتحرك الوسط في (سقر) ، والعجمة في (بلخ) ، والنقل من مذكر إلىٰ مؤنث في (زيد) ، (**كما تقدم**) بيان ذٰلك الشرط بقول الشارح : (لـٰكن شرط تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة . . .) إلىٰ آخره ، و(**سقر**) : اسم لطبقة من طباق النار السبعة ، و(**بلخ**) : اسم بلدة بالشام ، (و) قوله : (**كـ « عمر »**) جار ومجرور خبر مقدم لقوله الآتي : (باب حذام) أي : وكعمر (**في منع الصرف للعلمية والعدل عند جمهور بني تميم « باب حذام »**) أي : نظائرها ، (**وهو**) أي : باب حذام : (**ما كان علىٰ وزن « فعال »**) بفتح أوله وتخفيف العين ، حالة كونه (**علماً لمؤنث ، وهو**) أي : والحال أنه (**معدول عن « فاعلة » إن لم يختم براء**) ، وقوله : (**وهو معدول عن « فاعلة »**) حال بعد حال ؛ احترازاً مما لم يكن معدولاً ؛ كـ (جناح ، وذهاب) علمين لمذكر ؛ لأنه مصروف ، إلا ما كان مؤنثاً ؛ كـ (فساق) ، أو كمؤنث . . فممنوع ، لـٰكن للعلمية والتأنيث ، لا للعدل . انتهىٰ « كردي » .

فإن خُتِمَ بها (ك : سفارِ) بُنِيَ على الكسرِ عندَهُم كالحجازِيّينَ القائلينَ بالبناءِ مُطلَقاً ، (وأمسِ لمُعيَّنٍ) بأن يُرادَ به اليومُ الَّذي قبلَ يومِكَ ، وهوَ معدولٌ عمَّا فيه (أل) ، وهوَ الأمسُ ، (إن كانَ مرفوعاً) نحوُ : (مضىٰ أمسُ) بالرَّفعِ مِنْ غيرِ تنوينٍ ، فإن كانَ منصوباً أو مجروراً . . بُنِيَ على الكسرِ عندَهُم كالحجازِيّينَ القائلينَ بالبناءِ مُطلَقاً ، . . . .

(**فإن ختم**) ما كان علىٰ وزن فعال (**بها**) أي : براء (**ك « سفار »** . . **بني على الكسر عندهم**) أي : عند التميميين (**كالحجازيين القائلين بالبناء**) أي : ببناء ما كان علىٰ وزن فعال (**مطلقاً**) أي : سواء ختم براء أم لا ، قوله : (**ك « سفار »**) هو اسم ماء ، وكـ (حضار) اسم لكوكب ، قال شارح « الجامع » : (كأنهما للبلدة والكوكبة) ، قوله : (**بني على الكسر عندهم**) أي : عند بني تميم ، وقد ذكرنا سبب تمييزهم بين ذوات الراء وغيرها في صدر الكتاب ، فراجعها . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**و« أمس »**) معطوف علىٰ (باب حذام) أي : وكـ (عمر) في كونه معدولاً (باب حذام) ، وكـ (عمر) أيضاً في ذٰلك (أمس) حالة كونه موضوعاً (**لـ**) يوم (**معين ؛ بأن يراد به اليوم الذي قبل يومك ، وهو معدول عما فيه « أل » ، وهو « الأمس »**) الذي فيه أل (**إن كان**) أمس (**مرفوعاً**) ، مثاله : (**نحو**) قولك : (**مضىٰ أمس**) حالة كونه مقروءاً (**بالرفع من غير تنوين**) ، فتقول في إعرابه : (أمس) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان وفرعيتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما : العلمية والعدل ، والعلمية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، (**فإن كان**) أمس (**منصوباً**) كقولك : صمت أمس ، (**أو**) كان (**مجروراً**) كقولك : اعتكفت في أمس . . (**بني على الكسر**) في هاتين الحالتين (**عندهم**) أي : عند جمهور التميميين حالة كونهم (**كالحجازيين**) أي : موافقين للحجازيين في حالتي النصب والجر (**القائلين**) صفة لـ (الحجازيين) أي : موافقين للحجازيين القائلين (**بالبناء**) أي : بناء أمس (**مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً .

(وبعضُهُم) أي : تميمٌ (لَمْ يشترطْ) ما اشترطَهُ الجمهورُ منهُم (فيهِما) أي : في بابِ حذامِ وفي أمسِ ، بل ذهبَ إلىٰ إعرابِهِما إعرابَ ما لا ينصرفُ مُطلَقاً ، وقد مرَّ الكلامُ عليهِما في صدرِ المقدِّمةِ فراجعْهُ .

(و) كـ : عمرَ (سحرُ ، عندَ الجميعِ) مِنَ العربِ . . . .

قال الكردي : (قوله : « وهو معدول عما فيه أل » علله الرضي : بأن كل لفظ جنس أطلق وأريد به فرد من أفراده معين . . فلا بد فيه من لام العهد استقراءً ، سواء أصار بالغلبة علماً ؛ كالنجم والصعق ، أو لا ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [1] ، فثبت عدل « أمس » محققاً) ، قال : (وأما علميته . . فمقدرة) ، قوله : (**بالبناء مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، (**وبعضهم ؛ أي**) وبعض بني (**تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم**) أي : من بني تميم (**فيهما ؛ أي : في** « **باب حذام** » **وفي** « **أمس** ») فإن جمهورهم اشترطوا في (باب حذام) أي : في إعرابه إعراب ما لا ينصرف : ألَّا يختم براء ، واشترطوا في (أمس) أي : في إعرابه إعراب ما لا ينصرف : أن يكون مرفوعاً ، (**بل ذهب**) بعضهم ؛ أي : بعض بني تميم ، وهم من عدا الجمهور منهم (**إلىٰ إعرابهما**) أي : إعراب باب حذام وأمس (**إعراب ما لا ينصرف مطلقاً**) أي : سواء كان (باب حذام) من ذوات الراء أم لا ، وسواء كان (أمس) مرفوعاً أم لا ، (**وقد مر الكلام عليهما**) أي : علىٰ باب حذام وعلىٰ أمس (**في صدر**) وأول هـٰذه (**المقدمة**) أي : مقدمة « القطر » مبسوطاً (**فراجعه**) ا ، (**وكـ** « **عمر** ») أيضاً في كونه معدولاً (« **سحر** » **عند الجميع من العرب**) أي : عند بني تميم وغيرهم من سائر العرب ؛ يعني : لا من النحاة ؛ بقرينة السياق وإن كانوا أتباعاً للعرب .

نعم ؛ قال الرضي : (إنه غير منصرف في القول المشهور) مشيراً به إلىٰ ما نقله شارح « الجامع » ، عن صدر الأفاضل أبي الفتح المطرزي : أنه ـ أي : أن سحراً ـ

---

(١) سورة المزمل : (١٦) .

(إن كانَ ظرفاً معيَّناً) بأن يُرادَ به سحرُ يومٍ بعينِهِ ، وهوَ معدولٌ عمَّا فيهِ (أل) وهوَ السَّحرُ ؛ نحوُ : (جئتُ يومَ الجمعةِ سحرَ) فإن كانَ مُبهماً ؛ أي : نكرةً . . صُرِفَ ؛ نحوُ : ﴿ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ ، أو مُستعمَلاً غيرَ ظرفٍ . . وجبَ تعريفُهُ بـ (أل) أو بالإضافةِ ؛ نحوُ : (طابَ السَّحرُ سحرُ ليلتنا) ، وإن كانَ بـ (أل) أو مضافاً . . صُرِفَ أيضاً ؛ كـ (جئتُكَ يومَ الجمعةِ السَّحرَ أو سحرَهُ) .

مبني ؛ لتضمنه معنى اللام ، فكأنهم لم يبالوا بخلافه ، فنسبوا إعرابه إلىٰ جميع العرب **(إن كان)** سحر **(ظرفاً معيناً ؛ بأن يراد به « سحر » يوم بعينه ، وهو معدول عما فيه « أل » وهو « السحر »)** ، مثاله : **(نحو)** قولك : **(جئت يوم الجمعة سحر)** بنصبه من غير تنوين ؛ للعلمية والعدل ، كـ (عمر) ، **وقيل** : لشبه العلمية ؛ يعني : تعرفه بغير أداة ملفوظة ، بل بنية (أل) فيه ، واختاره ابن عصفور . انتهىٰ « كردي » .

ثم ذكر مقابل قوله : (إن كان ظرفاً معيناً) بقوله : **(فإن كان)** سحر ظرفاً **(مبهماً ؛ أي : نكرةً . . صرف)** لعدم العلتين المانعتين من صرفه ، مثال كونه مبهماً : **(نحو)** قوله تعالىٰ : **(﴿ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾** [1] **، أو)** كان سحر **(مستعملاً غير ظرف . . وجب تعريفه بـ « أل » ، أو)** تعريفه **(بالإضافة)** ، مثال تعريفه بأل : **(نحو : طاب السحر)** ، ومثال تعريفه بالإضافة : نحو : طاب **(سحر ليلتنا ، وإن كان)** لفظ (سحر) ظرفاً مقروناً **(بـ « أل » ، أو)** كان ظرفاً **(مضافاً . . صرف أيضاً)** كما يصرف فيما إذا كان مستعملاً نكرةً ، أو مستعملاً غير ظرف **(كـ)** قولك : **(جئتك يوم الجمعة السحر ، أو سحره)** أي : سحر يوم الجمعة .



---

(١) سورة القمر : (٣٤) .

(بابٌ) في ذكرِ صيغتَيِ التَّعجُّبِ
وما يُبنىٰ منهُ فعلا التَّعجُّبِ واسمُ التَّفضيلِ

. . . .

---

٨٨ ـ (باب في ذكر صيغتي التعجب

و) ذكر (ما يبنىٰ) ويشتق (منه فعلا التعجب واسم التفضيل)

أي : هٰذا باب معقود في بيان صيغتي التعجب المبوب لهما عند النحاة ، وباب بيان ما يبنىٰ ويشتق منه فعلا التعجب واسم التفضيل .

والتعجب لغةً : انفعال وانبعاث وتحرك يحدث في النفس عند شعورها وعلمها بأمر خفي سببه عنها ؛ بأن خرج عن نظائره ، بكونه قليل الوجود في العادة ، أو قلت نظائره ، ولهٰذا قيل : (إذا ظهر السبب . . بطل العجب) انتهىٰ من « الرفع » .

والتعجب هو سبب وضع النحو ؛ وذٰلك أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت : يا أبت ؛ ما أحسن السماء ؟! برفع (أحسن) وجر (السماء) ، فظن أنها مستفهمة ، فقال في جوابها : أي بنية ؛ نجومها ، فقالت : يا أبت ؛ إنما أردت التعجب ، وكان من حقها أن تنطق بـ (أحسن) مفتوحاً ، و(السماء) منصوباً علىٰ أنه مفعول به ، فذهب إلىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه وقال : (اختلطت ألسنة العرب بغيرها . . .) إلىٰ آخر ما في تلك القصة ؛ كما بيناها في « جواهر التعليمات » .

وحده ـ أي : حد التعجب ـ ابن عصفور بقوله : (التعجب هو : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره) أي : استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان ؛ كالكرم الذي في زيد في قولك : (ما أكرم زيداً !!) فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان .

فخرج بـ (زيادة ما يقبل الزيادة . . .) إلىٰ آخره : ما لا يقبل الزيادة والنقصان

من الأشياء الثابتة ؛ كالطول والقصر ، وشذ قولهم : (ما أطوله ، وما أقصره !!) .

وخرج بقوله : (في وصف الفاعل) : استعظام زيادة في وصف المفعول ، فلا يقال : (ما أضرب زيداً) تعجباً من الضرب الواقع عليه .

وخرج بقولنا : (خفي سببها) : الأمور الظاهرة الأسباب ، ولا يتعجب من شيء منها ؛ لقولهم : (إذا ظهر السبب . . بطل العجب) ، فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها ؛ لأن سببها ظاهر ، وهو الكاتب ، ولـٰكن تستعظم من حيث زيادة حسنها ، وهـٰذا المعنى المذكور في التعجب الواقع من المخلوق .

وأما معنى التعجب الواقع من الخالق عز وجل . . فهو صفة ثابتة له تعالىٰ نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، ولـٰكن أثرها الرضا أو الغضب ؛ كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل » أي : وهم أسارى المشركين ، يؤول أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ (١) .

واصطلاحاً : هو الصيغتان المشهورتان المصطلح عليهما عند النحاة ، المبوب لهما في النحو .

وللتعجب اللغوي صيغ كثيرة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : « سبحان الله !! إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً » ، و(لله دره فارساً !!) ، و(يا لك رجلاً !!) و(يا ويله رجلاً !!) ، و(يا قائله من شاعر !!) إلىٰ غير ذٰلك . انتهىٰ منه .

وذكره الشارح بقوله : (**التعجب**) لغةً : (**انفعال**) وانبعاث (**يحدث**) ويوجد (**في النفس**) والقلب (**عند الشعور**) أي : عند شعور النفس وعلمها (**بأمر خفي**

(١) سورة البقرة : (٢٨) .

سببُهُ ، وخرجَ عن نظائرِهِ ، ولهٰذا يُقالُ : (إذا ظَهَرَ السَّبَبُ . . بطلَ العجبُ) ، فلا يطلقُ على اللهِ تعالىٰ أنَّه مُتعجِّبٌ ؛ لأنَّهُ لا يخفىٰ عليهِ شيءٌ ، وما وردَ منهُ في كلامِهِ العزيزِ ؛

سببه ، وخرج عن نظائره ، ولهٰذا) أي : ولأجل كون التعجب عند الشعور بأمر خفي سببه (**يقال : « إذا ظهر السبب . . بطل العجب » ، فلا يطلق على الله تعالىٰ أنه متعجب ؛ لأنه لا يخفىٰ عليه شيء)** في الأرض ولا في السماء ، ولا في غيرهما .

قوله : (**انفعال يحدث في النفس . . .**) إلىٰ آخره ، **الانفعال** : عبارة عن تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثراً ؛ كالمنقطع ما دام ينقطع ، والمتسخن ما دام يتسخن ، فهو هنا : عبارة عن تأثر النفس عن الشعور بالأمر المذكور ما دامت متأثرة . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (« بأمر خفي سببه » وهو الزيادة في وصف الفاعل ؛ لأن التعجب لا يكون إلا فيما يزيد أو ينقص ، وأما الأمور الجلية الثابتة . . فلا يتعجب منه ؛ كطول وقصر ، ونحو : « ما أطوله ، وما أقصره !! » . . فشاذ .

وقولنا : « في وصف الفاعل » مخرج لوصف المفعول ، فلا يقال : « ما أضرب زيداً » تعجباً من الضرب الواقع عليه .

وقوله : « بأمر خفي سببه » بخلاف الأمور الظاهرة الأسباب .

قوله : « وخرج عن نظائره » أي : خرج بتلك الزيادة عن نظائره ، وهو من تمام الحد ، مخرج لما كثرت نظائره في الوجود ؛ إذ لا يتعجب منه .

وأفهم قوله : « عن نظائره » : أن نحو النظير والنظيرين لا يمنع التعجب منه ؛ ولهٰذا زاد ابن عصفور في حده : « أو قل نظيره » .

قوله : « ولهٰذا يقال : . . . » إلىٰ آخره راجع إلىٰ قوله : « خفي سببه ») .

وقوله : (**وما ورد منه**) أي : من التعجب (**في كلامه**) وكتابه (**العزيز**) أي :

كقولِهِ : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ . . مصروفٌ إلى المُخاطَبِ ؛ أي : يجبُ أن يتعجَّبَ العبادُ منهُ .

وله صيغٌ كثيرةٌ دالَّةٌ عليهِ ؛ منها : ما هوَ بالقرينةِ ؛ نحوُ : ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ ،

في القرآن الكريم ، سواء كان بصيغة التعجب (كقوله) تعالىٰ : (﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾)[1] ، أم لا ؛ نحو : ﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٌ قَوۡلُهُمۡ ﴾[2] . . فالتعجب منه (مصروف إلى المخاطب ؛ أي : يجب أن يتعجب العباد منه) أي : من ذٰلك الوارد ؛ لأن الله تعالىٰ لا يخفىٰ عليه شيء ، فيتعجب إذا ظهر .

قوله : (فمصروف إلى المخاطب) وهـٰذا الكلام ذكره أيضاً شارح « الجامع » والفاتح ؛ أي : البادي لهـٰذا الباب ؛ أي : لهـٰذا الكلام هو سيبويه رحمه الله قال ـ ومن كتابه نقلت ، بعدما ذكر الكلام علىٰ قوله : ﴿ وَيۡلٌ يَوۡمَئِذٍ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾[3] ، و﴿ وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾[4] ـ : (وإن العباد إنما كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن علىٰ لغتهم) قال : (ومثل ذٰلك قوله : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[5] ، فالعلم قد أتىٰ من وراء ما يكون ، ولـٰكن اذهبا أنتما علىٰ رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من هـٰذا ، ما لم يعلما) انتهىٰ بحروفه . انتهىٰ « كردي » .

(وله) أي : وللتعجب (صيغ) أي ألفاظ (كثيرة) في كلامهم (دالة عليه) أي : على التعجب (منها) أي : من تلك الألفاظ الكثيرة : (ما هو) دال عليه (بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازاً (نحو : ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ) وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتًا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[6] .

---

(١) سورة البقرة : (١٧٥) .
(٢) سورة الرعد : (٥) .
(٣) سورة المرسلات : (١٥) .
(٤) سورة المطففين : (١) .
(٥) سورة طه : (٤٤) .
(٦) سورة البقرة : (٢٨) .

و« سُبۡحَانَ ٱللَّهِ !! إِنَّ ٱلۡمُؤۡمِنَ لَا يَنۡجُسُ » ، و(للهِ درّهُ فارساً !!) .

ومنها : ما هوَ بالوضعِ ، وهوَ ثلاثُ صيغٍ ، اقتصرَ منها هنا علىٰ صيغتَينِ ؛ لاشتهارهِما

وهٰذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام ، واستعملت في التعجب مجازاً ، ولما قال في « التلخيص » : (إن كلمات الاستفهام كثيراً ما تستعمل في غيره) .

قال السعد : (وتحقيق كيفية هٰذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد) ، وقد بين ذٰلك السيد ونوقش فيه ، وتفصيل ما في المقام يطلب من « حواشي المطول » انتهىٰ « عليمي » .

(و) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : (« **سبحان الله !! إن المؤمن لا ينجس**) حياً ولا ميتاً » ، وهٰذا اللفظ موضوع لتنزيه الله تعالىٰ ، و(سبحان) : علم للتسبيح ، منصوب بعامل محذوف وجوباً ، ثم استعمل في التعجب ، وأصل ذٰلك : بأن يسبح الله تعالىٰ عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه . انتهىٰ منه .

(و) نحو قولهم : (**لله دره فارساً !!**) أصل هٰذا الإخبار : بأن لبن المحدث عنه لله ، ثم استعمل في التعجب ؛ كما مر في (التمييز) .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الصيغ الكثيرة (**ما هو بالوضع**) أي : بوضع العرب لها للتعجب (**وهو**) أي : الذي كان بالوضع (**ثلاث صيغ ، اقتصر**) المصنف (**منها**) أي : من تلك الثلاث (**هنا**) أي : في متن « القطر » (**علىٰ صيغتين ؛ لاشتهارهما**) بينهم .

قوله : (**وهو ثلاث**) ثالثها : (فعل) بضم العين ؛ نحو : ﴿ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [1] زادها بعضهم ، ومنه قول الشاعر : (من الخفيف)

حُسْنُ فعلاً لقاء ذي الثروة المم ... لَق بالبشر والعطا الجزيل

---

(١) سورة الكهف : (٥) .

فقالَ : (التَّعجبُ له صيغتانِ) وضعا لإنشائِهِ :

إحداهُما : (ما أفعلَ زيداً !!) نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) ، (و) هٰذا اللَّفظُ (إعرابُهُ : ما : مُبتَدأٌ) لأنَّها مُجرَّدةٌ عن عاملٍ لفظيٍّ للإسنادِ إليها ، . . . .

وقول الآخر : (من البسيط)

لم يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

الأصل فيهما : (حسن) كـ (كرم) ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء بعد سلب حركتها تخفيفاً وتغييراً للفظ الفعل لما أرادوا فيه تغيير المعنىٰ ؛ مراعاةً للمناسبة بين اللفظ والمعنىٰ .

وصرح الدماميني في « شرح التسهيل » : بأن الموضوع للتعجب صيغتان : (ما أفعله !!) ، و(أفعل به !!) .

قوله : (**فقال**) المصنف : معطوف على (اقتصر) : (**التعجب له صيغتان وضعتا**) بالبناء للمفعول (**لإنشائه**) أي : وضعت العرب لإنشاء التعجب .

قوله : (**اقتصر منها هنا**) أما في « الجامع » ، و« الشذور » . . فذكر الثالثة ؛ وهي : (فعل) كـ (حسن ، وكرم ، وشرف) ، وهي مذكورة في باب (نعم ، وبئس) من « التوضيح » تبعاً لـ « الألفية » .

قوله : (**وضعتا**) أي : وضعت الصيغتان لإنشائه ، وأما نحو : (عجبت من زيد وتعجبت منه) . . فللإخبار بالتعجب وضعاً لا لإنشائه . انتهىٰ « عليمي » أي : فللإخبار عن التعجب الواقع منه ، لا لإنشائه .

(**إحداهما**) وزنه : (**ما أفعل زيداً !!**) ، ومثاله : (**نحو : ما أحسن زيداً !!**) ، و(ما أكرم عمراً !!) .

(**وهٰذا اللفظ**) يعني : ما أحسن زيداً (**إعرابه : « ما » : مبتدأ ؛ لأنها مجردة عن عامل لفظي للإسناد إليها**) أي : لإسناد الخبر إليها .

وحُكِيَ عنِ الكسائيِّ : أنَّها لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ ، وهيَ عندَ سيبويهِ : نكرةٌ تامَّةٌ (بمعنىٰ : شيءٍ) ، وسوَّغَ الابتداءَ بها : تضمُّنها معنى التَّعجُّبِ .

(وأفعلَ : فعلٌ ماضٍ) غيرُ متصرِّفٍ ؛ للزومِهِ مَعَ ياءِ المُتكلِّمِ نونَ الوقايةِ ؛ نحوُ : (ما أفقرني إلىٰ عفوِ اللهِ) ، . . . .

(**وحكي عن الكسائي : أنها**) حرف تعجب (**لا موضع لها من الإعراب**) .

وفي « التصريح » : قال أبو حيان : (« ما » : مبتدأ إجماعاً ، إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي فإنه قال : لا موضع لها من الإعراب) .

(**وهي**) أي : لفظة : ما (**عند سيبويه نكرة تامة بمعنىٰ : شيء**) لا تحتاج إلىٰ صلة ولا إلىٰ صفة ؛ أي : إلى الوصل أو الوصف بالجملة التي بعدها ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه ، فناسبه التنكير ، (**وسوغ الابتداء بها**) مع كونها نكرة مستغنية : (**تضمنها معنى التعجب**) أي : والمسوغ للابتداء بالنكرة : قصد التعجب ، والعلة في بنائها : تضمنها معنى التعجب ؛ كما في قوله : (من الكامل)

عـجـب لـتـلـك قـضـيـة وإقـامـتـي فـيكـم علىٰ تلك القضية أعجب !!

(عجب) : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به : **دلالته** على التعجب ، و(لتلك) : خبره ، و(قضيةً) : تمييز أو حال ، **وقيل** : التقدير : أمري عجب لتلك ، **وقيل** : يجوز رفع (قضية) علىٰ تقدير : هي قضية .

وزعم الأعلم : أن (عجب لتلك) مرفوع على الإهمال ، كذا في « **الارتشاف** » في (باب المفعول المطلق) انتهىٰ « عليمي » .

(**و« أفعل » : فعل ماض غير متصرف ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله !!**) .

قوله : (**فعل ماض**) أي : عند البصريين والكسائي .

قوله : (**غير متصرف**) أي : لم يأتِ منه مضارع ولا غيره ، فهو كـ (عسىٰ ، وليس) .

وأمَّا قولُهُ :

يَـا مَـا أُمـيْـلَـحَ غِـزْلَانـاً شَـدَنَّ لَـنَـا ....

قوله : (**للزومه . . .**) إلىٰ آخره علة لكونه فعلاً ؛ لأن ذٰلك شأن الفعل . انتهىٰ « كردي » .

(وأما قوله) : (من البسيط)

(يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا) من هؤليائكن الضال والسمر

قوله : (الضال) بضاد معجمة فألف فلام مخففة : شجر الدر البري ، الواحدة : ضالة ، و(السمر) بفتح السين المهملة وضم الميم : شجر الطلح ؛ بحاء مهملة ، كما في كتب اللغة ، لا بالعين المهملة كما حرفه البعض ، الواحدة : سمرة ، ويجمع أيضاً علىٰ : (سمرات) انتهىٰ « أشموني » .

البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » .

والشاهد فيه : في قوله : (يا ما أميلح) حيث صغر فعل التعجب شذوذاً ، فهو مصغر (أملح) ، من ملح الشيء ملاحة .

قوله : (**شدن**) يقال : شدن الغزال ، من باب (دخل) ، فهو شادن : إذا قوي وطلع قرناه ، واستغنىٰ عن أمه . انتهىٰ « مختار » .

قوله : (من هؤليائكن) متعلق بـ (شدن) .

وأشار الشارح إلىٰ سؤال وجوابه :

تقرير السؤال : أن هٰذا البيت يدل علىٰ أن (أفعل) اسم لا فعل ؛ لأن الشاعر صغره ، وشرط المصغر : أن يكون اسماً .

وتقرير الجواب : أن هٰذا التصغير شاذ ، فلا تثبت به الاسمية . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (واختلفوا في « يا » إذا وليها إنشاء ، **فقيل** : حرف تنبيه ، ورجح ابن مالك أنها نداء ، والمنادىٰ محذوف .

.. فشاذٌّ ، (وفاعلُهُ ضميرٌ) مُستتِرٌ مُفرَدٌ مُذكَّرٌ غائبٌ ، لا يتبعُ بعطفٍ ولا توكيدٍ ولا بدلٍ ، (عائدٌ علىٰ « ما ») ، ولهٰذا أجمعوا على اسميَّتِها ، (وزيداً) : منصوبٌ بـ (أفعلَ) علىٰ أنَّهُ (مفعولٌ به) لتعدي (أفعلَ) بهمزةِ النَّقلِ ، (والجملةُ) الفعليَّةُ في محلِّ رفعِ (خبرُها) .

وعندَ الأخفشِ : ما : معرفةٌ ناقصةٌ بمعنى : الَّذي ، والجملةُ صلةٌ لها ، ....

قوله : « شدن » بنون النسوة ، من الشدن ؛ وهو الغنا ، وأراد بالغزلان : النساء الحسان) .

قوله : (**فشاذ**) أي : فلا ينهض حجةً لمن ادعى اسميته ، وهو جمهور الكوفيين .

قال في « التسهيل » : (وشذ تصغير « أفعل » مقصوراً على السماع ، خلافاً لابن كيسان في اطراده ، وقياس « أفعل » عليه) انتهىٰ .

وفي « الصحاح » : أنه لم يسمع في (أحسن ، وأملح) انتهىٰ « كردي » .

(**وفاعله**) أي : فاعل (أحسن) : (**ضمير مستتر**) فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل (**مفرد مذكر غائب ، لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل**) .

وقوله : (**عائد**) بالرفع صفة سادسة لضمير عائد (**علىٰ « ما »**) التعجبية (**ولهٰذا**) أي : ولأجل عود الضمير عليها (**أجمعوا**) أي : أجمع النحاة (**على اسميتها**) إلا من شذ ؛ لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء ، (**و« زيداً »**) : **منصوب بـ « أفعل » علىٰ أنه مفعول به**) لأفعل (**لتعدي « أفعل » بهمزة النقل**) أي : بهمزة نقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي . انتهىٰ « كردي » .

(**والجملة الفعلية في محل رفع خبرها**) أي : خبر (ما) التعجبية ، والتقدير : شيء عظيم حسن زيداً ؛ أي : جعله حسناً .

(**وعند الأخفش : « ما » : معرفة ناقصة**) أي : في أحد قوليه (**بمعنى : الذي ، والجملة صلة لها**) لأنها تحتاج إلىٰ صلة .

أو نكرةٌ ناقصةٌ بمعنىٰ : شيءٍ ، والجملةُ صفةٌ لها ، وعليهِما : فالخبرُ محذوفٌ وجوباً ؛ أي : شيءٌ عظيمٌ .

وعندَ بعضِهِم : ما : استفهاميَّةٌ ، كأنَّهُ جُهِلَ سببُ حسنِهِ ، فاستُفهِمَ عنهُ ، والفعلُ خبرُها ، والتَّقديرُ : أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً ؟! أي : جعلَهُ حسناً .

(**أو نكرة ناقصة ؛ بمعنىٰ : شيء ، والجملة**) بعدها (**صفة لها**) لأنها تحتاج إلىٰ صفة ، ونقل عنه أيضاً قول ثالث : إنها نكرة تامة ؛ كجمهور البصريين .

ومعنى النقص في الأولىٰ : أنها موصولة لا تفيد إلا بصلتها ، **وفي الثانية** : أنها ناقصة لا تفيد إلا بصفتها .

قوله : (**وعند الأخفش** : « **ما** » : **معرفة ناقصة بمعنى : الذي ، والجملة**) بعدها صلة لها (**أو نكرة ناقصة**) موصوفة (**بمعنىٰ : شيء ، والجملة**) بعدها (**صفة لها**) .

(**وعليهما**) أي : وعلىٰ هٰذين التقديرين ؛ تقدير كونها موصولةً أو موصوفةً : (**فالخبر محذوف وجوباً**) لجريانه مجرى المثل ، تقديره على الأول : الذي حسن زيداً (**أي : شيء عظيم**) ، وعلى الثاني : شيء حسن زيداً لشيء عظيم .

(**وعند بعضهم**) وهو الفراء وابن درستويه : (« **ما** » : **استفهامية ؛ كأنه جهل سبب حسنه ، فاستفهم عنه**) أي : عن سبب حسنه ، (**والفعل**) بعدها (**خبرها**) أي : خبر (ما) الاستفهامية ، (**والتقدير**) أي : تقدير الكلام علىٰ هٰذا الوجه : (**أي شيء أحسن زيداً ؟ أي : جعله حسناً**) ، ونقل هٰذا القول الذي قاله بعضهم ـ يعني : قول الفراء في « شرح التسهيل » ـ عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم باسمية (أفعل) ، فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « كأنه جهل سبب حسنه ، فاستفهم عنه » أي : فالتعجب

قالَ ابنُ الحاجبِ : وهٰذهِ التَّقديراتُ باعتبارِ الأصلِ قبلَ نقلِها إلى التَّعجبِ ، لا أنَّها الآنُ بهٰذا المعنىٰ ، وإنَّما معناها : الإنشاءُ ؛ كما تقولُ في (بعت) : بعتُ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلٌ ؛ يعني في الأصلِ : إذا كُنْتَ مُريداً به معنى الإنشاءِ ، فكذٰلكَ هٰذا .

مستفاد حينئذ من معنى الاستفهام ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴾)[1] . انتهىٰ .

(**قال ابن الحاجب : وهٰذه التقديرات**) المذكورة في معنىٰ (ما) التعجبية ، يعني : كونها موصولةً ، أو نكرةً موصوفةً ، أو نكرةً تامةً ، أو استفهاميةً . . كائنة (**باعتبار الأصل**) أي : باعتبار معناها الأصلي (**قبل نقلها إلى التعجب**) واستعمالها فيه ، (**لا أنها**) أي : لا أن (ما) التعجبية (**الآن**) أي : بعد نقلها إلى التعجب كائنة (**بهٰذا المعنى**) المختلف تقديره بكونها موصولةً أو موصوفةً أو استفهاميةً أو نكرةً تامةً ، (**وإنما معناها**) أي : معنىٰ (ما) التعجبية بعد نقلها من المعاني المختلفة إلى التعجب : (**الإنشاء**) أي : إنشاء التعجب لا غير من المعاني المختلفة المذكورة ، نظير ذٰلك في كون معناه في الأصل : الإخبار ، وبعد نقله إلى التعجب : الإنشاء (**كما تقول**) أي : كقولك (**في « بعت »** : « **بعت** » : **فعل ماض وفاعل** ، **يعني** : **في الأصل**) أي : إذا أردت به الإخبار عن البيع الماضي ، و(**إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء . . فكذٰلك**) تقول في إعرابه : فعل ماض وفاعل ، ولٰكن معناه : أنشئ البيع .

افهم (هٰذا) الذي ذكرناه لك من التفصيل بين الإخبار والإنشاء ، فلفظهما واحد ، ومعناهما مختلف ، **أو المعنىٰ** : (**فكذٰلك**) أي : فكلفظ (بعت) في اتحاد اللفظ واختلاف المعنىٰ (**هٰذا**) المذكور هنا من اختلاف التقديرات بحسب الأصل قبل نقلها إلى التعجب ، واتحاد معناها بعد نقلها إلى التعجب ؛ وهو إنشاء التعجب ، **فليتأمل** .

---

(١) سورة النمل : (٢٠) .

(و) الثَّانيةُ : (أفعلْ به) كـ (أحسنْ بزيدٍ) ، (وهوَ بمعنىٰ : ما أفعلَهُ) فمدلولُهُما مِنْ حيثُ التَّعجبُ واحدٌ ، وأفعلْ : فعلُ تعجُّبٍ لازمٌ لصيغةِ الأمرِ ، وليسَ بأمرٍ حقيقةً ؛ إذ لا معنىٰ لهُ ، (وأصلُهُ) عندَ سيبويهِ : (أفعلَ) بصيغةِ الماضي ، وهمزتُهُ للصَّيرورةِ (أي : صارَ ذا كذا ؛ كـ : أَغدَّ البعيرُ ؛ أي : صارَ ذا غُدَّةٍ) ، . . . .

(و) الصيغة (الثانية) من الصيغتين المشهورتين : (« أفعل به !! » كـ « أحسن بزيد !! » وهو) أي : لفظ : أفعل به (بمعنىٰ : ما أفعله !! فمدلولهما) أي : فمدلول الصيغتين ومفادهما (من حيث) دلالتهما على (التعجب واحد) وإن كانت صيغتهما مختلفةً .

(و) تقول في إعراب هـٰذه الصيغة : (« أفعل » : فعل تعجب لازم لصيغة الأمر) والطلب ؛ أي : فهو أيضاً غير متصرف ؛ كـ « هب ، وتعلم » في باب (ظن) ، ولعدم هـٰذا الوزن في الأسماء إلا قليلاً ؛ كـ (أيمن) في بعض لغاته لم يرَ اسميته أحد إلا ابن الأنباري . انتهىٰ « كردي » .

(وليس بأمر حقيقةً) وهـٰذه العبارة أحسن من قول « التوضيح » : (لفظه الأمر ومعناه الخبر) لأن معنىٰ هـٰذه الصيغة مع ما بعدها : التعجب ، والتعجب من قبيل الإنشاء ، فكيف يحكم عليه بأنه خبر ؟! انتهىٰ « عليمي » .

(إذ لا معنىٰ) هنا (له) أي : للأمر ، (وأصله) أي : وأصل قولهم : أفعل به (عند سيبويه : « أفعل » بصيغة الماضي ، وهمزته) أي : والحال أن همزته ؛ أي : همزة أفعل (للصيرورة) أي : للدلالة علىٰ تحوله من صفة إلىٰ صفة الحسن ، لا للنقل ؛ أي : لا لنقل الثلاثي إلى الرباعي ، ونقله من اللزوم إلى التعدي ، ولأجل كونها للصيرورة كان المعنىٰ : (أي : صار ذا كذا) أي : صار ذا حسن (كـ) ما أنها للصيرورة في نحو : (« أغد البعير » أي : صار ذا غدة) لسمنه ، والغدة ـ بضم الغين المعجمة وتشديد الدال ـ : شبه ورم يظهر في حلق البعير ، وكذا في حلق بعض الناس ، أصلها : غددة . انتهىٰ من « المختار » بتصرف .

و(أبقلتِ الأرضُ) أي : صارَتْ ذاتَ بقلٍ ، و(أثمرَتِ الشَّجرةُ) أي : صارَتْ ذاتَ ثمرةٍ ، (فغُيِّرَ اللَّفظُ) مِنْ صيغةِ الماضي إلىٰ صيغةِ الأمرِ ، (وزيدَتِ الباءُ في الفاعلِ) قصداً (لإصلاحِهِ) لأنَّ (أفعل) لمَّا غُيِّرَتْ صيغتُهُ . . قبحَ إسنادُهُ للظَّاهرِ ؛ لكونِهِ علىٰ صورةِ الأمرِ فزيدَتِ الباءُ ؛ صوناً للَّفظِ مِنَ الاستقباحِ (فمِنْ ثَمَّ) أي : مِنْ أجلِ ذٰلكَ (لزمَتِ) الباءُ (هنا) ، فلا يجوزُ حذفُها إلَّا إن كانَ الفاعلُ (أن) وصلتُها . . . .

(و« **أبقلت الأرض** » **أي : صارت ذات بقل** ، و« **أثمرت الشجرة** » **أي : صارت ذات ثمرة ، فغير اللفظ**) أي : ثم بعدما كان أصله : (أحسن زيد) . . غيرت صيغته (**من صيغة الماضي إلىٰ صيغة الأمر**) مع بقاء المعنى الخبري الذي يدل عليه لفظ الماضي ؛ ليكون بصورة الإنشاء .

والتزم ذٰلك التغيير ـ أي : تحتم تغيير صيغة الماضي إلىٰ صيغة الأمر ـ لأن في الأمر تعظيماً ، والتعظيم يناسب معنى التعجب ، فقبح في اللفظ إسنادها ؛ أي : إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر .

قوله : (**مع بقاء المعنى الخبري الذي يدل عليه لفظ الماضي**) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[1] ، وكما في قوله : « فليتبوأ مقعده من النار » ، فاللفظ أمر ، والمعنىٰ خبري . انتهىٰ « كردي » .

(**وزيدت الباء في الفاعل**) ليكون في صورة المفعول به (**قصداً لإصلاحه**) أي : لإصلاح اللفظ ؛ كما في قولك : (امرر بزيد) رفعاً للقبح ، بإصلاح اللفظ ؛ أي : (**لأن** « **أفعل** » **لما غيرت صيغته . . قبح إسناده للظاهر ؛ لكونه علىٰ صورة الأمر ، فزيدت الباء**) في الفاعل الظاهر (**صوناً للفظ من الاستقباح ، فمن ثم ؛ أي : من أجل ذٰلك**) أي : ولأجل رفع القبح بإصلاح اللفظ (**لزمت الباء هنا**) أي : في فعل التعجب ، (**فلا يجوز حذفها إلا إن كان الفاعل**) المتعجب منه (**أن**) المصدرية (**وصلتها**) .

---

(١) سورة مريم : (٧٥) .

(بخلافها في فاعلِ « كفىٰ ») فيجوزُ تركُها ؛ كقولِهِ :

.... كَفَى ٱلشَّيْبُ وَٱلْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

مثال ذٰلك : كقول الإمام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه بيتاً ، **وقيل** : قائله : عباس بن مرداس ، أحد المؤلفة قلوبهم : (من الطويل)

وقال أمير المؤمنين : تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما

والتقدير : وأحبب إلينا بأن تكون المقدما ، أو كان الفاعل (أن) المشددة ؛ كما في شعر الشريف الرضي حيث قال : (من الكامل)

أهون علي إذا امتلأت من الكرىٰ أني أبيت بليلة الملسوع

والتقدير : أهون علي بأني أبيت ، قال في « النهاية » : (لا يجوز حذفها معهما) ، (**بخلافها**) أي : بخلاف الباء (**في فاعل** « **كفىٰ** » ، **فيجوز تركها**) فيه .

مثال ذٰلك : (**كقوله**) سحيم عبد بني الحسحاس بيتاً ذكر الشارح عجزه ، تمامه مع صدره : (من الطويل)

عميرة ودع إن تجهزت غاديا (**كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا**)

والشاهد فيه : (كفى الشيب) حيث حذفت الباء الزائدة بعد (كفىٰ) ، وارتفع ما بعدها على الفاعلية .

(عميرة) مصغراً : منصوب بـ (ودع) وهو اسم محبوبته ، و(غادياً) : من الغدو ، وهو الذهاب .

وفي « الفواكه » مع « المطالب السنية » : (وضعف هٰذا القول) أي : قول : أن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب (بأن استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود) عندهم ، (وبأن استعمال « أفعل » بمعنىٰ : صار ذا كذا قليل ، وكذا : زيادة الباء في الفاعل) قليل .

قال : (قول البصريين في « أحسن بزيد !! » يلزم عليه شذوذ من أوجه كثيرة :

وذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنَّ المجرورَ بالباءِ في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّةِ ؛ إذ هوَ المُتعجَّبُ منهُ ، والباءُ للتَّعديةِ ، فعلىٰ هٰذا يكونُ (أفعلُ) أمراً حقيقةً لا خبراً ، . . . . .

أحدها : استعمال الأمر بمعنى الخبر ، وهو غير معهود ، بل المعهود : مجيء الماضي بمعنى الأمر ؛ نحو : « اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه » .

ثانيها : استعمال « أفعل » بمعنىٰ : صار ذا كذا ، وهو قليل .

وثالثها : وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام ، يعني : لام الأمر ؛ نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [١] .

رابعها : حذف الفاعل في نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [٢] .

خامسها : زيادة الباء في الفاعل) انتهىٰ منه .

ولٰكن مما يؤيد أنه خبر علىٰ صورة الأمر : إبراز الضمير في نحو : (أحسن بك !!) لأنه بمعنىٰ : أحسنت ، والضمير يبرز معه ، وأتىٰ مكان التاء بالكاف لما جاء بباء الجر ، فلو لم يكن بمعنى الماضي . . لوجب الاستتار ، ولم يجز الإظهار . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وذهب جماعة**) من النحاة ؛ منهم : الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان . انظر « شرح الكافية » و« التسهيل » و« شرح الأشموني » .

(**إلىٰ أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية ؛ إذ هو المتعجب منه ، والباء للتعدية ، فعلىٰ هٰذا**) القول (**يكون « أفعل » أمراً حقيقةً لا خبراً**) .

قوله : (**والباء للتعدية**) أي : فموضع مجرورها نصب على المفعولية .

قال ابن مالك : (ولو اضطر شاعر إلىٰ حذف الباء مع غير « أن » المصدرية ، أو « أن » المشددة بعد « أفعل » . . لزمه أن يرفع علىٰ قول البصريين ، وأن ينصب

---

(١) سورة الطلاق : (٧) .

(٢) سورة مريم : (٣٨) .

وفيهِ ضميرٌ مُستتِرٌ هوَ الفاعلُ ، لٰكنْ ذٰلكَ الضَّميرُ ضميرُ المَصدَرِ عندَ بعضِهِم ؛ كأنَّهُ قالَ : (أحسنْ يا حسنُ بزيدٍ !!) ، وعندَ بعضِهِم ضميرُ المُخاطَبِ ؛ أي : أمرٌ لكلِّ واحدٍ ؛ بأن يجعلَ زيداً حسناً بأن يصفَهُ بالحسنِ ، ثُمَّ أُجريَ مُجْرَى الأمثالِ ، فلَمْ يُغيَّرْ عن لفظِ الواحدِ ، تقولُ : . . . .

علىٰ قول ، وبهٰذا ظهرت ثمرة الخلاف) انتهىٰ « دماميني » .

هٰذا ؛ وفي « الهمع » : أن الهمزة علىٰ قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في (ما أفعل) والباء زائدة ، وكذا قال الدماميني : (الهمزة علىٰ هٰذا القول للتعدية ، والباء زائدة) ، ثم قال : (ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة ، والباء للتعدية ، لا زائدة ، وأصل « أكرم بزيد !! » : أكرم زيد ؛ أي : صار ذا كرم ، ثم غير الماضي بالأمر ، وجيء بالباء للتعدية التي تصير الفاعل مفعولاً ، وقيل : أكرم بزيد !! فصار المعنى : اجعل زيداً صائراً ذا كرم) انتهىٰ ملخصاً . انتهىٰ من « الصبان » .

(وفيه) أي : وفي أفعل (ضمير مستتر هو الفاعل ، لٰكن ذٰلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم) أي : عائد على الحسن المفهوم من (أحسن) والتقدير : (كأنه قال : أحسن يا حسن بزيد !!) أي : دم به والزمه . انتهىٰ « تصريح » .

أي : ضمير يعود إلى المصدر عند بعضهم ؛ وهو الزجاجي . انتهىٰ « كردي » .

(وعند بعضهم : ضمير المخاطب ؛ أي) فلفظ أفعل (أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً) أي : (بأن يصفه بالحسن) فمعنىٰ (أحسن بزيد) : أي : اجعل يا مخاطب زيداً حسناً ؛ أي : صفه بالحسن كيف شئت . انتهىٰ « صبان » نقلاً عن الدماميني .

(ثم) بعدما استتر في (أفعل) ضمير المخاطب . . (أجري) لفظ أفعل (مجرى الأمثال ، فلم يغير) لفظ أفعل (عن لفظ الواحد) أي : عن اللفظ المسند إلى الفاعل الواحد بإلحاق علامة تثنية وجمع وتأنيث به ، فـ (تقول) في مثاله في جميع

(يا رجلُ ، ويا هندُ ، ويا رجلان ، ويا رجالُ ؛ أحسنْ بزيدٍ) .

ولمَّا شاركَ أفعلُ التَّفضيلِ فعلي التَّعجبِ فيما يبنيانِ منهُ . . ضمَّهُ إليهِما ؛ حفظاً على الاختصارِ فقالَ : (وإنَّما يبنىٰ) قياساً (فعلا التعجب وأفعلُ التَّفضيلِ . . . .

الأحوال : (**يا رجل ، ويا هند ، ويا رجلان ، ويا رجال أحسن بزيد !!**) فلا تقول فيه : (أحسنا ، وأحسنوا ، وأحسني) .

قال العليمي : (قوله : « ثم أجري مجرى الأمثال » وهـٰذا جواب عما يقال : إذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثاً وتثنيةً وجمعاً ، والصيغة ملازمة للإفراد والتذكير ، فلم يغير عن لفظ الإفراد والتذكير ، فتقول : « يا رجل ، ويا هند ، ويا رجلان ، ويا رجال أحسن بزيد !! » أي : دم علىٰ حسنه) انتهىٰ .

(**ولما شارك « أفعل » التفضيل فعلي التعجب**) وصيغتهما (**فيما**) أي : في صيغة (**يبنيان**) ويشتقان (**منه**) أي : من تلك الصيغة (**ضمه**) أي : ضم المصنف اسم التفضيل (**إليهما**) أي : إلىٰ صيغتي التعجب (**حفظاً**) أي : تحفظاً (**على الاختصار**) أي : على اختصار الكلام بقدر الإمكان .

قوله : (**حفظاً على الاختصار**) أي : محافظةً على الاختصار فيه ، ففي هـٰذا الكلام اعتذار من الشارح للمصنف في تأخير ذكره حكم اسم التفضيل في ذٰلك ؛ أي : فيما اشتق منه عن بابه إلىٰ هنا . انتهىٰ « كردي » .

(**فقال**) معطوف علىٰ (ضمه) علىٰ كونه جواب (لما) أي : (**وإنما يبنىٰ**) ويشتق بناءً (**قياسـ**) ـ (اً) أي : بناءً موافقاً لقياس استعمالاتهم .

واحترز به عما ورد من بناء فعلي التعجب و(أفعل) التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط ؛ كقولهم : (ما أقمنه بكذا) ، و(ما أجدره) ، و(أقمن به وأجدر) ونحو ذٰلك ، مما هو مبسوط في « التوضيح » وغيره .

أي : وإنما يبنىٰ (**فعلا التعجب و« أفعل » التفضيل**) بناءً موافقاً لقياس استعمالاتهم

مِنْ فعلٍ) مُتصرِّفٍ ، فلا يُبنىٰ مِنِ اسمٍ ، ولا مِنْ فعلٍ غيرِ مُتصرِّفٍ ؛ كـ (نِعْمَ وبئسَ) ،

(من فعل متصرف ، فلا يبنىٰ) كل من الثلاثة ، إلا مما استكمل ثمانية شروط ، بل تسعة :

الأول منها : أن يكون فعلاً ، فلا يبنىٰ كل منها **(من اسم)** ، فلا يصاغ مما لا فعل له ؛ كالحمار والجلف ، فلا يقال : (ما أحمره ، وما أجلفه) ، لٰكن في « القاموس » : جلف جلفاً ؛ كفرح فرحاً ، وجلافةً : صار جافياً غليظاً ، فأثبت له الفعل ، فيجوز : (ما أجلفه !!) ، و(زيد أجلف من عمرو) انتهىٰ « خضري » .

وشذ : (ما أذرعها !!) أي : ما أخف يدها في الغزل !! بنوه من قولهم : (امرأة ذراع) .

نعم ؛ ادعى ابن القطاع أنه سمع : ذرعت المرأة : خفت يدها في الغزل ، فعلىٰ هٰذا فالشذوذ يكون من حيث البناء من فعل المفعول . انتهىٰ « أشموني » .

قال في « الكردي » : (ولا يبنىٰ من اسم فعل ، فلا يقال : « ما أنزله في الحروب » من قولهم : نزال ، ولا من اسم ، فلا يقال : « ما أحمره ، وما أجلفه » من الحمار والجلف ، وأما « ما أقمنه بكذا ، وما أجدره » . . فشاذ) انتهىٰ منه .

والثاني منها : أن يكون الفعل متصرف تصرفاً تاماً ، فلا يبنىٰ فعلا التعجب و(أفعل) التفضيل من غير المتصرف ، وذكره الشارح بقوله : **(ولا من فعل غير متصرف ؛ كـ « نعم ، وبئس »)** .

وفي « الصبان » : أن المراد بعدم تصرف الفعل : إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان ؛ كـ (نعم ، وبئس) ، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل علىٰ ما ذكر من الحدث والزمان ؛ كـ (يدع ، ويذر) فإنه استغنىٰ عن ماضيهما بماض (ترك) ، وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين . انتهىٰ منه .

فخرج نحو : (يدع ، ويذر) ، فلا يبنىٰ من غير متصرف ؛ كـ (نعم ، وبئس ،

(ثلاثيّ) مُجرَّدٍ ، فلا يُبنىٰ مِنْ رباعيّ مُطلَقاً ، ولا مِنْ ثلاثيّ مزيدٍ ؛ كـ (دحرجَ ، وتدحرجَ ، وانطلقَ ، واستخرجَ) ، (مُثبتٍ) ، فلا يُبنىٰ مِنْ منفيّ وإن لَمْ يكنْ مُلازِماً للنَّفيِ ؛ ....

وعسىٰ ، وليس) ، وشذ قولهم : (ما أعساه !!) لأن الجامد لا مصدر له ، فينصب أو يجر . انتهىٰ من « الرفع » .

وذكر الشارح محترز الشرطين الأولين بقوله : (فلا يبنىٰ من اسم ولا من فعل غير متصرف ؛ كـ « نعم ، وبئس ») .

والشرط الثالث : ذكره بقوله : (**ثلاثي مجرد**) أي : أن يكون ذٰلك الفعل ثلاثياً مجرداً ، فلا يبنىٰ من الرباعي ؛ كـ (دحرج ، وضارب) ، والخماسي ؛ كـ (انطلق) ، والسداسي ؛ كـ (استخرج) لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعي المجرد ، وحذف الزيادة الدالة علىٰ معنىً مقصود في غيره ؛ كالمشاركة والمطاوعة والطلب في : (ضارب ، وانطلق ، واستخرج) انتهىٰ « ص » .

وذكر الشارح محترز الثالث بقوله : (**فلا يبنىٰ من رباعي مطلقاً ، ولا من ثلاثي مزيد**) أي : سواء كان مجرداً ؛ كـ (دحرج) ، أو مزيداً فيه ؛ كـ (أكرم) ، قال العليمي : (قوله : « مطلقاً » سواء كان ذٰلك الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه) .

وقوله : (**كـ « دحرج »**) مثال للرباعي المجرد ، (و) قوله : (**تدحرج**) مثال للرباعي المزيد فيه ، وقوله : (و« **انطلق ، واستخرج** ») مثال للثلاثي المزيد .

والرابع : ذكره بقوله : (**مثبت**) أي : أن يكون ذٰلك الثلاثي مثبتاً ، وذكر الشارح محترزه بقوله : (**فلا يبنىٰ من منفي**) لئلا يلتبس المنفي بالمثبت ؛ لأن صيغة التعجب إثبات ، إذ ليس فيها نفي ، وليست الصيغة صالحة للنفي . انتهىٰ « ياسين » .

(**وإن لم يكن**) ذٰلك الثلاثي (**ملازماً للنفي**) أي : فالملازم للنفي من باب أولىٰ ؛ كالمثال الثاني في الشرح .

نحوُ : (ما ضربَ زيدٌ) ، و(ما عاجَ بالدَّواءِ) أي : ما انتفعَ بهِ ، (مُتفاوتٍ) في المعنىٰ ؛ أي : قابلٍ للتَّفاضلِ بالنِّسبةِ لِمَنْ يقومُ بهِ ، فلا يُبنىٰ مِنْ غيرِهِ ؛ كـ (ماتَ ، وفنيَ) لأنَّ حقيقتَهُما لا تفاوتَ فيها ، . . . .

مثال المنفي الذي لا يلازم النفي : (**نحو : ما ضرب زيد**) ، (و) مثال المنفي : الذي يلازم النفي : نحو : (« **ما عاج بالدواء** » **أي : ما انتفع به**) .

قوله : (**وإن لم يلازم النفي**) أي : سواء كان ملازماً للنفي ؛ كالمثال الثاني في الشرح ، وهو : (ما عاج زيد بالدواء) أي : ما انتفع به ، أم لا يكن ملازماً للنفي ؛ كالمثال الأول في الشرح ، وهو : (ما ضرب زيد) ، ففي تمثيله لف ونشر مشوش ؛ لأن العرب لا تستعمل العاجة إلا منفياً ، فلا يقال : (ما أعوجه) .

والشرط الخامس : أن يكون ذٰلك الثلاثي قابلاً للتفاوت والتفاضل ، وذكره المصنف بقوله : (**متفاوت**) ذٰلك الثلاثي (**في المعنىٰ ؛ أي : قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به ، فلا يبنىٰ**) كل منهما (**من غيره**) أي : من فعل غير قابل للتفاضل في المعنى القائم به (كـ « **مات ، وفني** » **لأن حقيقتهما**) أي : حقيقة الموت والفناء (**لا تفاوت فيها**) أي : في حقيقتهما بالنسبة إلى الإفراد التي يقومان بها ، وهي الخلائق .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**لأن حقيقتهما . . .**) إلىٰ آخره ، الأنسب بقوله : (بالنسبة) أن يقول : (لأن من يقومان به لا يتفاوتون فيهما) انتهىٰ .

ومثال الذي يتفاوت في المعنىٰ بالنسبة لمن يقوم به ؛ كالعلم والكرم ، فإن العلم مثلاً شيء متحد في نفسه ، إلا أنه بالنسبة إلىٰ من يقوم به من الأشخاص متفاوت قلةً وكثرةً ، بل بالنسبة إلىٰ شخص واحد أيضاً فتقول : (ما أعلم زيد أمس ، وما أجهله اليوم !!) ، وعلىٰ هٰذا فلا يقال : (ما أعلم الله ، وما أعز شأنه) ، وقد سمع كقوله : (من البسيط)

ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول

انتهىٰ منه .

(تامّ) فلا يُبنىٰ مِنْ ناقصٍ ؛ كـ (كانَ وكادَ) ، (مبنيّ للفاعلِ) ، فلا يُبنىٰ مِنْ مبنيّ للمفعولِ ؛ كـ (ضُرِبَ زيدٌ) خوفَ الالتباسِ بالفاعلِ ، فإن أُمِنَ اللَّبسُ ؛ بأن كانَ ملازماً للبناءِ للمفعولِ . . جازَ ذٰلكَ ، وقد سُمِعَ مِنْ كلامِهِم : (ما أشغلَهُ ، وما أعجبَهُ برأيِهِ ، وما أعناهُ بحاجتِكَ !!) مِنْ (شُغِلَ ، وأُعْجِبَ ، وعُنِيَ) بالبناءِ للمفعولِ ، وجرىٰ علىٰ ذٰلكَ ابنُ مالكٍ وولدُهُ ، . . . .

والشرط السادس : أن يكون ذٰلك الثلاثي من فعل (**تام** ، **فلا يبنىٰ**) كل منهما (**من**) فعل (**ناقص** ؛ **كـ**) نحو : (**كان**) وظل وبات وصار (و« **كاد** ») خلافاً لابن الأنباري في إجازته : (ما أكون زيداً جميلاً !!) ، وأما قولهم : (ما أصبح أبردها ، وما أمسىٰ أدفأها !!) فإن التعجب فيه داخل علىٰ (أبرد ، وأدفأ) ، و(أصبح ، وأمسىٰ) زائدتان .

والشرط السابع : أن يكون ذٰلك الثلاثي من فعل (**مبني للفاعل** ، **فلا يبنىٰ من**) ثلاثي (**مبني للمفعول** ؛ **كـ** « **ضرب زيد** » **خوف الالتباس**) بالمفعول ؛ أي : خوفاً من التباس المفعول (**بالفاعل** ؛ **فإن أمن اللبس**) بينهما (**بأن كان**) ذٰلك الثلاثي الذي أريد صوغ صيغة التعجب منه (**ملازماً للبناء للمفعول** . . **جاز ذٰلك**) أي : صوغ فعلي التعجب و(أفعل) التفضيل منه ، (**وقد سمع من كلامهم**) أي : من كلام فصحاء العرب : (**ما أشغله** ، **وما أعجبه برأيه** ، **وما أعناه بحاجتك !!**) حالة كون ما ذكر مصوغاً (**من** « **شغل** ، **وأعجب** ، **وعني** ») حالة كون هٰذا الأفعال الثلاثة مقروءةً (**بالبناء للمفعول** ، **وجرىٰ علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ جواز صوغ فعلي التعجب و(أفعل) التفضيل من هٰذه الأفعال الثلاثة الملازمة للبناء للمفعول (**ابن مالك وولده**) بدر الدين .

وعبارة الكردي : قوله : (**وجرىٰ علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ تعليل ذٰلك بخوف اللبس المتفرع منه الجواز عند الأمن اطراداً ، وعلله بعضهم : بأن فعل التعجب لا يبنىٰ إلا من (فعل) بضم العين أصلاً كان ذٰلك ؛ كـ (كرم) ، أو محولاً إليه ؛ كـ (رحم) ،

(ليسَ اسمُ فاعِلِهِ علىٰ) وزنِ (أفعلَ) ، ويعبَّرُ عن هـٰذا : بألَّا يدلَّ علىٰ لونٍ أو عيبٍ ، فلا يُبنىٰ ممَّا هوَ كذٰلكَ ؛ كـ (عورَ وشهلَ) لئلَّا يلتبسَ اسمُ التَّفضيلِ منهُ باسمِ الفاعلِ ، وقيسَ عليهِ فعلُ التَّعجُّبِ ؛ لتساويهِما وزناً ومعنىً ، . . . .

فإن أصله بالكسر ، فحول إلى الضم ، وفعل لا يكون فعل مفعول ؛ للزوم معناه لفاعله ، وإليه ذهب ابن عصفور ، فجعل ما ورد منه شاذاً مطلقاً وإن أمن اللبس . انتهىٰ منه .

والشرط الثامن : أن يكون ذٰلك الثلاثي (**ليس اسم فاعله علىٰ وزن** « **أفعل** ») فعلاء ، (**ويعبر عن هـٰذا**) أي : عن عدم كون اسم فاعله علىٰ وزن (أفعل ، فعلاء) ، (**بألَّا يدل**) ذٰلك الثلاثي (**علىٰ لون أو عيب**) .

(**فلا يبنىٰ**) ذٰلك الثلاثي (**مما**) أي : من فعل (**هو**) أي : ذٰلك الفعل كائن (**كذٰلك**) أي : دالاً علىٰ لون أو عيب .

مثال الدال علىٰ عيب : (كـ « **عور** ») زيد عيناً : إذا كانت عينه ناقصة الإبصار .

(و) مثال الدال علىٰ لون ؛ كـ (**شهل**) زيد عيناً ، والشهل والشهلة : أقل من الزرق في الحدقة وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدقة حمرةً وليست خطوطاً ، لـٰكنها قلة سواد الحدقة حتىٰ كأنه يضرب إلى الحمر ، ويقال : شهلت عينه ، فهو أشهل وهي شهلاء . انتهىٰ من « القاموس » .

وإنما لا يبنى اسم التفضيل من فعل يدل علىٰ لون أو عيب ؛ كسود وعور وشهل (**لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل**) منه (**وقيس عليه**) أي : علىٰ (أفعل) التفضيل (**فعل التعجب**) في عدم بنائه مما يدل علىٰ لون أو عيب (**لتساويهما**) أي : لمساواة اسم التفضيل وفعل التعجب ؛ أي : لاتحادهما (**وزناً**) ولفظاً ؛ لكون كل منهما علىٰ وزن (أفعل) ، (**ومعنىٰ**) أي : لكون كل منهما دالاً على المفاضلة .

قال الكردي : (قوله : « لتساويهما وزناً ومعنىً » أخذاً من قول سيبويه : إن « أفعل ،

وجريانِهِما مَجرىً واحداً في أمورٍ كثيرةٍ ، قالَهُ ابنُ مالكٍ .

تنبيهٌ

إذا أردتَ التَّعجُّبَ أوِ التَّفضيلَ مِنْ فعلٍ عَدِمَ بعضَ هٰذهِ الشُّروطِ . . . .

وما أفعله ، وأفعل به » في معنىً واحد ، حتىٰ عد بعضهم « أفعل » التفضيل من صيغ التعجب) انتهىٰ منه .

(و) لـ (**جريانهما**) أي : ولجريان فعلي التعجب و(أفعل) التفضيل (**مجرىٰ واحداً في أمور كثيرة**) يعني : الشروط السابقة المعتبرة فيهما ، (**قاله ابن مالك**) أي : قال هٰذا التعليل المذكور ابن مالك في بعض كتبه .

فائدة

بقي لنا شرط تاسع لم يذكره المصنف هنا مع الشروط السابقة ؛ وهو : ألا يستغنىٰ منه بالفعل المصوغ من غيره ؛ نحو : (قال) من القيلولة ، فإنهم لا يقولون : (ما أقيله) استغناءً عنه بقولهم : (ما أكثر قائلته !!) .

قال في « التسهيل » : (وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط ؛ كما يغني في غيره) ، وذٰلك نحو : (ترك) فإنه أغنىٰ عن (ودع) ، وعد في « شرحه » من ذٰلك : (سكر) ، و(قعد) ، و(جلس) ، ضدي (قام) ، و(قال) من القائلة ، فالمسموع في ذٰلك : (ما أكثر سكره !!) لا (ما أسكره) ، وكذا ما بعده .

وزاد غيره : (قام ، وغضب ، ونام) ممن ذكر السبعة ابن عصفور ، وعد (نام) فيها غير صحيح ؛ لأن سيبويه حكىٰ : (ما أنومه !!) انتهىٰ من « الأشموني » .

(تنبيه)

قد مر تفسيره مراراً ، فلا عود ولا إعادة : (**إذا أردت**) أيها المخاطب صوغ فعلي (**التعجب أو**) أفعل (**التفضيل من فعل عدم**) وفقد (**بعض هٰذه الشروط**) الثمانية

فتوصَّلْ إليهِ بـ (أشدَّ ، أو أشددْ) أو شبهِهِما ، واجعلْ مَصدَرَ العادمِ منصوباً بعدَ (أشدَّ) ونحوِهِ فيهِما ، ومجروراً بالباءِ بعدَ (أشددْ) ونحوِهِ ، تقولُ : (زيدٌ أَشَدُّ بياضاً ، وما أشدَّ بياضَهُ ، وأَشْدِدْ ببياضِهِ ، وما أكثرَ ألَّا يقومَ ، وما أعظمَ ما ضربَ !!) .

أو التسعة . . (فتوصل) أي : فاطلب الوصول (إليه) أي : إلىٰ صوغ فعلي التعجب أو (أفعل) التفضيل من ذٰلك الفعل العادم للشروط (بـ « أشد ») الذي هو موزون الصيغة الأولىٰ من صيغتي التعجب ، أو موزون (أفعل) التفضيل ، (أو) توصل إليهما بـ (أشدد) أي : الذي هو موزون الصيغة الثانية من صيغتي التعجب ، (أو) توصل إليهما بـ (شبههما) أي : بشبه (أشد) أو (أشدد) كـ (أعظم) ، أو (أقبح) ، (واجعل مصدر) الفعل (العادم) للشروط السابقة (منصوباً) على المفعولية (بعد « أشد » ونحوه) كأقبح وأعظم (فيهما) أي : في فعل التعجب أو أفعل التفضيل ، (و) اجعل ذٰلك المصدر (مجروراً بالباء بعد « أشدد » ونحوه) كـ (أعظم ، وأقبح) .

(تقول) في مثال المنصوب باسم التفضيل : (زيد أشد بياضاً) ، (و) في مثال المنصوب بفعل التعجب : (ما أشد بياضه !!) .

وتقول في مثال المنصوب بنحوه ـ أي : بنحو (أشد) في اسم التفضيل ـ : (زيد أعظم بياضاً ، وأكبر سناً) .

وفي مثال المنصوب بنحوه ـ أي : بنحو (أشد) في التعجب ـ : (ما أقبح بياضه ، وما أقل عقله ، وما أكثر جهله !!) .

(و) تقول في مثال المجرور بالباء بعد (أشدد) : (أشدد ببياضه !!) و(أشدد باستخراجه !!) ، وفي مثال المجرور بالباء بعد نحوه ـ أي : بعد نحو (أشدد) ـ : (أقبح بعوره ، وأعظم بفقره !!) .

وقوله : (وما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب !!) بالبناء للمفعول ، أشار به إلىٰ أن المصدر الواقع بعد (أشد) ونحوه إما صريح ؛ وذٰلك فيما عدا المنفي والمبني

وأمَّا الجامدُ وما لا يتفاوتُ معناهُ . . فلا يُتعجَّبُ منهُ ألبتَّةَ ، قالَهُ في « الأوضحِ » .

وإذا عُلِمَ المُتعجَّبُ منهُ . . جازَ حذفُهُ ؛ . . . .

للمفعول ، وإما مؤول ؛ وذٰلك فيهما وفي المثال الأول ، فالمصدر مؤول من الفعل المضارع و(أن) المصدرية ، تقديره : (وما أكثر عدم قيامه !!) ، وفي المثال الثاني مؤول من (ما) المصدرية والفعل المغير الصيغة ، تقديره : (وما أعظم ضربه !!) .

وعبارة الكردي : قوله : (**وما أكثر ألَّا يقوم**) أو (أكثر بألَّا يقوم) مثال لشبههما . انتهىٰ ؛ أي : لشبه (أشد) فهو المثال الأول ، أو لشبه (أشدد) به فهو المثال الثاني .

وأما علىٰ نسخة العليمي . . فالمثالان كلاهما لشبه (أشد) .

قوله : (**وأما الجامد**) فهو مقابل لقوله في أول (مبحث الشروط) : (من فعل متصرف) ، وأما قوله : (**وما لا يتفاوت معناه**) مقابل لقوله : (متفاوت في المعنىٰ) . . (**فلا يتعجب منه**) أي : من كل منهما (**ألبتة**) أي : قطعاً وجزماً بلا خلاف ، (**قاله**) أي : قال نفي التعجب منهما (**في « الأوضح »**) يعني : المصنف .

قال العليمي : (وإنما لا يتعجب منهما ؛ لأن الجامد ، كـ « نعم ، وبئس » لا مصدر له ، فينصب أو يجر ، وأما الذي لا يتفاوت معناه ؛ كـ « فني ، ومات » ، فإنه وإن كان له مصدر ليس قابلاً للتفاضل ، إلا إن أريد وصف زائد عليه ، فيقال في نحو « مات زيد » : « ما أفجع موته !! وأفجع بموته !! » كما أشار إليه البدر ابن مالك) انتهىٰ منه .

قوله : (**ألبتة**) أي : لا بنفسه ولا بنحو (أشد) ، و(ألبتة) : لم تستعمل إلا بقطع الهمزة علىٰ غير قياس ، صرح به صاحب « اللباب » انتهىٰ « كردي » .

(**وإذا علم**) الاسم (**المتعجب منه**) من السياق . . (**جاز حذفه**) لدلالة المقام عليه .

كقولِهِ تعالىٰ : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ أي : بهِم ، وقولِ عليّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ :

جَزَى ٱللهُ عَنِّي وَٱلْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي : ما أعفَّها وما أكرَمَها .

ولا يجوزُ تقدُّمُهُ على الفعلِ ، وإن قِيلَ : إنَّ المجرورَ بالباءِ مفعولٌ ؛ لعدمِ . . . .

مثال حذفه : (**كقوله تعالىٰ** : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] ؛ **أي : بهم**) فحذف لدلالة ما قبله عليه مع كونه فاعلاً ؛ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة .

والفارسي يرىٰ أنه لم يحذف ، بل هو مستتر في الفعل ، وإنما المحذوف الباء .

(و) كـ (**قول علي رضي الله تعالىٰ عنه**) بيتاً : (من الطويل)

(جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرما !!)

(أي : ما أعفها وما أكرمها !!) .

والشاهد فيه : (ما أعف وأكرما) أي : ما أعفهم وأكرمهم ؛ حيث حذف مفعول فعلي التعجب ، لدلالة السياق عليه .

قوله : (**والجزاء بفضله**) معترض بين الفاعل والمفعول .

قال العيني : (والشاهد في « ما أعف وأكرما » فإنهما صيغتان للتعجب ، أصلهما : « ما أعفهم ، وما أكرمهم !! ») لأن المتعجب منه إذا علم . . جاز حذفه ؛ سواء كان معمول « أفعَل » كما نحن فيه ، أو معمول « أفعِل ») .

(**ولا يجوز**) أيضاً (**تقدمه**) أي : تقدم المتعجب منه (**على الفعل**) أي : علىٰ فعلي التعجب ؛ لجموده ، فلا يقال : (ما زيداً أحسن) ، و(بزيد أحسن) .

قوله : (**وإن قيل**) أي : إن قال الفراء وأصحابه : (**إن المجرور بالباء مفعول**) به ، جملة غائية لا جواب لها ؛ أي : لا يجوز تقديمه علىٰ فعلي التعجب (**لعدم**

---

(١) سورة مريم : (٣٨) .

تصرُّفِ الفعلِ ، ولا الفصلُ بينَهُما بغيرِ ظرفٍ ، أو مجرورٍ متعلِّقَينِ بالفعلِ .

تصرف الفعل) أي : فعلي التعجب ؛ لجموده ولجريانه مجرى المثل .

وقوله : (**لعدم** . . .) إلىٰ آخره علة لقوله : (ولا يجوز تقديمه) متعلق به .

(**ولا**) يجوز أيضاً (**الفصل بينهما**) أي : بين فعلي التعجب والمتعجب منه (**بغير ظرف أو**) جار و(**مجرور متعلقين بالفعل**) أي : بفعلي التعجب .

قال العليمي : (خص الكلام بذٰلك ؛ لأنه محل الخلاف ، وصحح في « التوضيح » تبعاً لابن مالك جواز الفصل حينئذ ؛ نحو : « ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب !!) ، أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب . . فلا يجوز الفصل به اتفاقاً ؛ كما في « التسهيل » نحو : « ما أحسن معتكفاً في المسجد !! » ، و« أحسن بجالس عندك !! ») انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولا الفصل بينهما بغير ظرف** . . .) إلىٰ آخره ، فلا يقال : (ما أحسن يا عبد الله زيداً) ، ولا يقال : (أحسن لولا بخله بزيد) لئلا يلزم علينا الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله ، وأما الظرف والمجرور المتعلقان بالفعل . . **فالصحيح** : الجواز ؛ لقولهم : (ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأقبح به أن يكذب !!) .



(بابُ) الوقفِ وبعضِ مسائلِ الخطِّ

(الوقفُ) : قطعُ النُّطقِ عندَ إخراجِ آخرِ اللَّفظةِ ، ....

---

٨٩ ـ (باب الوقف وبعض مسائل الخط)

وهو لغةً : الحبس ؛ كحبس المال في وجوه الخير قربةً إلى الله تعالىٰ .

واصطلاحاً : (**الوقف : قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة**) ، وكان الأولىٰ أن يقول الشارح : (عند آخر اللفظ) لئلا يخرج الوقف علىٰ مثل : (اضرب) عن كونه وقفاً ؛ لأنه ليس بكلمة ، بل كلام ، كذا قال في « شرح الحدود » وفيه وقفة . انتهىٰ « كردي » .

والمراد هنا : الاختياري ؛ بالياء المثناة التحتية ، وهو : ما قصد لذاته ، **فخرج به** : الاختباري ـ بالباء الموحدة ـ وهو : ما يختبر به الشخص ، هل يحسن الوقف علىٰ نحو : (عم ، وفيم ، وبم) مثلاً .

والاضطراري ؛ وهو : الذي لم يقصد ، بل انقطع النفس عنده .

والاستثباتي ؛ وهو : الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم ؛ نحو : (منو ، ومنا ، ومني) لمن قال : (جاءني رجل ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجل) ، ونحو : (أيون ، وأيين) لمن قال : (جاءني قوم ، ورأيت قوماً ، ومررت بقوم) .

والإنكاري ؛ وهو : الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر ، أو إنكار كون الأمر علىٰ خلاف ما ذكر ، فإن كانت الكلمة منونة . . كسرت التنوين ، وتعينت الياء مدةً ؛ نحو : (أزيدنيه) بضم الدال وكسر النون لمن قال : (جاءني زيد) ، و(أزيدنيه) بفتح الدال وكسر النون لمن قال : (رأيت زيداً) ، و(أزيدنيه) بكسر الدال والنون لمن قال : (مررت بزيد) .

وفيهِ وجوهٌ مُختلِفةٌ في الحسنِ والمحلِّ ، وهيَ أحدَ عشرَ بالاستقراءِ ؛ . . . .

وإن لم تكن منونةً . . أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة ؛ نحو : (أعمروه ، وأعمراه ، وأحذاميه) لمن قال : (جاءني عمرو ، ورأيت عمراً ، ومررت بحذام) .

والتذكري ؛ وهو المقصود به : تذكر باقي اللفظ ، فيؤتىٰ في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها ؛ نحو : (قالا ، وقالوا ، وفي الداري) ، ولو قصد الوقف لا للتذكر . . لم يؤت بها ؛ أي : بمدة .

والترنمي ؛ كالوقف في قوله : (من الوافر)

أقلي اللوم عاذل والعتابن . . . .

بالتنوين المسمىٰ بالترنم .

قال الشارح : **الوقف اصطلاحاً** : قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، (وفيه) أي : في الوقف (وجوه مختلفة في **الحسن والمحل**) .

قوله : (**وفيه وجوه مختلفة في الحسن**) أراد بالوجوه : أنواع أحكام الوقف ؛ أي : التي يوجبها الوقف ، فإنه يوجب لأحد الأشياء الآتية .

وأراد باختلافها في الحسن : أن بعضها أحسن من بعض ؛ لأن قلب الألف واواً أو ياءً أو همزةً ضعيف ، وكذا نقل الحركة في التضعيف والوقف علىٰ نحو : (رحمة) بالتاء ، وعلىٰ : (مسلمات) بالهاء . . . إلىٰ غير ذٰلك مما صرحوا به ، وقد يتفق وجهان في الحسن ؛ كقلب تاء التأنيث هاءً ، (و) مختلفةً (**في المحل**) يعني : اختلاف محال الوجوه المذكورة في المتن بقوله : (يوقف علىٰ نحو : « رحمة » بالهاء ، وعلىٰ نحو : « مسلمات » بالتاء ، وعلىٰ : « قاض » بالحذف . . .) إلىٰ آخره .

(وهي) أي : وتلك الوجوه المختلفة (**أحد عشر**) وجهاً (**بالاستقراء**) والتتبع لكلامهم ، قال الكردي : (وهي ما ذكره المصنف من نحو : « رحمة ، ومسلمات ، وقاض . . . » إلىٰ آخرها) .

الإسكانُ المُجرَّدُ ، الرَّومُ ، الإشمامُ ، إبدالُ تاءِ التَّأنيثِ الاسميَّةِ هاءً ، زيادةُ الألفِ ، إلحاقُ هاءِ السَّكتِ ، إثباتُ الواوِ والياءِ . . . .

أحدها : (**الإسكان المجرد**) أي : من نحو الروم والإشمام والتضعيف ؛ كـ (أخت ، وبنت) ، وهـٰذا منه حكم بكون تائهما للتأنيث ، وفي همزة الوصل ما يخالفه ، **والمراد بالإسكان المجرد** : عدم الحركة ؛ كالوقف على (الغلام) .

وثانيها : (**الروم**) وهو : الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها ؛ أي : إخفائها ؛ **لأنك** تروم الحركة مختلساً لها ولا تتمها ، **وغرضه** : بيان الفرق بين الساكن أصلاً والمسكن في الوقف بأن له نحو صوت .

وثالثها : (**الإشمام**) وهو : خاص بالمضموم ، **وحقيقته** : هو ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم ؛ للإشارة إلى الحركة من غير صوت ، ولا يدركه إلا البصير ؛ لأنه لا صوت فيه .

ورابعها : (**إبدال تاء التأنيث الاسمية**) أي : الداخلة على الاسم (**هاء**) نحو : (فاطمة) تصبح (فاطمه) .

وخامسها : (**زيادة الألف**) وذٰلك في المنون تنوين فتح ؛ نحو : (رأيت صديقاً) .

وسادسها : (**إلحاق هاء السكت**) كأن تلحق هاء السكت الموقوف عليه وجوباً إذا كان فعلاً معتل الآخر محذوف الفاء أو العين ؛ نحو : (لا تقه) في قولك : (لا تقِ زيداً) ، و(لا تره) في قولك : (لا ترَ زيداً) ، وتلحق هاء السكت آخر الفعل المعتل جوازاً إذا سلمت فاؤه وعينه من الحذف ؛ نحو : (ارمِ ، أو ارمه) في قولك : (ارمِ متاعك البالي) كذا في « الكتاب » و« همع الهوامع » .

وسابعها : (**إثبات الواو والياء**) بإشباع الضمة والكسرة ، أو إبدال تنوين الضم والكسر واواً أو ياءً ؛ نحو : (هـٰذا زيدوه) ، و(مررت بزيدي) كقول امرئ القيس : (من الطويل)

أو حذفُهُما ، إبدالُ الهمزةِ ، التَّضعيفُ ، نقلُ الحركةِ .

إذا علمتَ ذٰلكَ . . فيُوقَفُ (في الأفصحِ) مِنَ اللُّغتَينِ (علىٰ نحوِ : رحمةٍ) . . . .

أغـرك مـنـي أن حـبـك قـاتـلـي   وأنك مهما تأمري القلب يفعلي ؟!

وتقول في (منه) : (منهو) وفي (عليه) : (عليهي) .

وثامنها : ما ذكره بقوله : (**أو حذفهما**) أي : حذف الواو والياء مع إسكان ما قبلهما ؛ نحو قولك في (أدعهو) : (ادعه) ، وفي (لم يرمهي) : (لم يرمه) بحذف حرف العلة فيهما ، وهو الواو في الأول ، والياء في الثاني ، وإسكان الهاء .

وتاسعها : (**إبدال الهمزة**) بحرف من جنس حركتها ، فيقال في نحو : (هٰذا جزء) : (هٰذا جزو) ، وفي (أخذت جزءاً) : (أخذت جزاً) ، وفي (مررت بجزء) : (مررت بجزي) .

وعاشرها : (**التضعيف**) وهو تشديد الحرف الذي يوقف عليه ، **والغرض به** : الإعلام بأن هٰذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن قبله ، وهو المدغم ؛ نحو : (جاء الرجل) .

وحادي عشرها : (**نقل الحركة**) بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله ؛ نحو : (قام بكر) ، وقد يوقف على الألف بالياء ؛ أي : بقلبها ياء ، فيقال في الوقف على المثنىٰ مثلاً : (المثني) ، وقد يوقف على الياء بإبدالها جيماً فيقال : (أبو علج) في الوقف علىٰ (أبي علي) انظر « الكتاب » و« همع الهوامع » .

وقد جمع سبعة منها بعضهم في قوله :   (من البسيط)

نـقـل وحـذف وإسـكـان ويـتـبـعـهـا الـ   ـتـضـعـيـف والـروم والإشـمـام والـبـدل

(**إذا علمت ذٰلك**) أي : الوجوه المختلفة التي هي أحد عشر وجهاً إجمالاً وأردت تفصيلها . . (فـ) أقول لك : (**يوقف في الأفصح**) أي : على اللغة الفصحىٰ (**من اللغتين**) الجاريتين في نحو : (رحمة) ، وسيأتي مقابلها (**علىٰ نحو : رحمة**) ونعمة

مِنْ كلِّ اسمٍ آخرُهُ تاءُ التَّأنيثِ ، قبلَها مُتحرِّكٌ ولو تقديراً ؛ كـ (حياةٍ وقناةٍ) ، فإنَّ أصلَ هـٰذهِ الألفِ : حرفُ علَّةٍ مُتحرِّكٌ انقلبَتْ عنهُ ، (بالهاءِ) أي : بإبدالِ التَّاءِ هاءً ؛ فرقاً بينَ التَّاءِ اللَّاحقةِ للاسمِ ، واللَّاحقةِ للفعلِ ، ولَمْ يعكسوا ؛ لأنَّهُم لو قالوا في : (ضربتُ) : (ضربه) لالتبسَ بالضَّميرِ المفعولِ ، . . . .

(**من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو**) كان تحرك ما قبلها (**تقديراً**) لا لفظاً (**كـ « حياة ، وقناة »**) أصلهما : (حيوة ، وقنوة) ، (**فإن أصل هـٰذه الألف : حرف علة**) أي : ياء في (حياة) لأنه من (حيي) ، فيقال فيه : تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار : (حياة) ، وواو في (قناة) لأنه من (قنو) فيقال : استثقلت الحركة على الواو ، ثم حذفت ، ثم قلبت الواو ألفاً ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار : (قناةً) .

وقوله : (**متحرك**) بالرفع صفة لحرف علة ، فـ (**انقلبت**) الألف (**عنه**) أي : عن حرف العلة ؛ أي : عوضت الألف عنه ؛ أي : عن حرف العلة ، فصار حرف العلة ألفاً في المثالين .

وقوله : (**بالهاء**) جار ومجرور متعلق بـ (يوقف) أي : فيوقف علىٰ نحو : (رحمة) بالهاء (**أي : بإبدال التاء هاءً**) على الأفصح من اللغتين ، وإنما وقف عليه بالهاء دون التاء (**فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم**) بالوقف عليها بالهاء ، (**و**) بين التاء (**اللاحقة للفعل**) بالوقف عليها بالتاء في نحو : (ضربت) ، (**ولم يعكسوا**) أي : لم يفعل النحاة بالعكس في الوقف عليهما بأن وقفوا في التاء اللاحقة للأسماء بالتاء ؛ بأن قالوا : (رحمت) ، ووقفوا في التاء اللاحقة بالفعل بالهاء ؛ بأن قالوا فيها : ضربه (**لأنهم**) أي : لأن النحاة (**لو قالوا في**) الوقف علىٰ تاء الفعل ؛ نحو : (ضربت : ضربه) أي : لو قالوا فيها : (ضربه) . . (**لالتبس**) الموقوف عليه في الفعل (**بالضمير المفعول**) أي : بضمير كان مفعولاً للفعل في نحو : (ضربه زيد) .

فإن كانَ ما قبلَ التَّاءِ ساكناً صحيحاً ؛ كـ (أختٍ وبنتٍ) . . وُقِفَ عليها مِنْ غيرِ إبدالٍ ؛ كاللَّاحقةِ للفعلِ والحرفِ .

(و) يوقفُ في الأفصحِ (علىٰ نحوِ : مسلماتٍ) ممَّا هوَ جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٍ وإن سُمِّيَ به (بالتَّاءِ) مِنْ غيرِ إبدالٍ ؛ لدلالتها على التَّأنيثِ والجمعيَّةِ جميعاً ، فكرهوا إبطالَ صورتِها ، بخلافِ التَّاءِ في المُفرَدِ ؛ فإنَّها تدلُّ على التَّأنيثِ المحضِ ، . . . .

وأما على اللغة غير الفصحىٰ . . فيقفون عليها بالتاء مطلقاً ، سواء كانت في الأسماء ؛ كقول بعضهم : (سورة البقرت) ، وقول الشاعر : (من الرجز)

الله أنـجـاك بـكـفـي مـسـلـمـت . . . .

أو في الأفعال ؛ كـ (ضربت ، وشربت) وعلىٰ هٰذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾[1] .

هٰذا الفرق ما إذا كان ما قبل التاء متحركاً ، (**فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كـ « أخت ، وبنت »** . . **وقف عليها**) بالتاء (**من غير إبدال**) لها بالهاء (**كاللاحقة للفعل والحرف**) كـ (ثمت ، وربت) لا فرق بين اللاحقة للأسماء واللاحقة للأفعال ، (**ويوقف في الأفصح علىٰ نحو : « مسلمات » مما هو جمع مؤنث سالم**) برفع (سالم) لأنه صفة (جمع) ، وكذا المحمول عليه ؛ كـ (بنات ، وأخوات) كما يشير إليه بقوله قريباً : (وأولات) .

قوله : (**وإن سمي به**) أي : بنحو : (مسلمات) كـ (أذرعات ، وعرفات) غاية للوقف عليه بالتاء ؛ أي : وإن جعل علماً يوقف عليه (**بالتاء من غير إبدال**) لها بالهاء (**لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعاً**) أي : كلاً من التأنيث والجمعية ، (**فكرهوا إبطال صورتها**) لدلالتها علىٰ معنيين (**بخلاف التاء في المفرد**) كفاطمة (**فإنها تدل على التأنيث المحض**) أي : الخالص من معنى الجمعية .

---

(١) سورة الدخان : (٤٣) .

وكمسلمات . . (هيهاتَ وأولاتِ) .

(وعلىٰ) نحوِ : (قاضٍ) ممَّا هوَ منقوصٌ منوَّنٌ غيرُ محذوفِ العينِ . . . .

(**وك « مسلمات »**) في الوقف عليه بالتاء من غير إبدال لها بالهاء : (**هيهات**) اسم فعل ماض بمعنىٰ : بعد ، (**و« أولات »**) بمعنىٰ : صواحبات ، اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، ملحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه ، بل له مفرد من معناه ؛ وهو : (ذات) كما تقدم في صدر الكتاب .

قوله : (**وك « مسلمات » : هيهات**) قال العليمي : (قال المصنف في « التوضيح » : إن « هيهات » مما سمي به من الجمع تقديراً ؛ لأنها في التقدير جمع « هيهية » ، والأصل : « هيهات » ، حذفت اللام وهي الياء ، وحينئذ فقول الشارح فيما سبق آنفاً : « وإن سمي به » أي : بالجمع تحقيقاً ، وإلا لم يحتج ؛ لما ذكره هنا من تشبيه « هيهات » بـ « مسلمات » ، أو يكون مشىٰ على القول : بأن « **هيهات** » مفرد ، وأصله : « هيهية » علىٰ وزن « فعللة » من المضاعف ؛ ك « القلقلة » ، قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لٰكن يرد علىٰ هٰذا القول : أن الهاء الأخيرة كان ينبغي أن تكتب هاءً لا تاءً ، **فليتأمل**) انتهىٰ منه .

(و) يوقف (**علىٰ نحو : قاض**) كداع (**مما هو**) اسم (**منقوص منون غير محذوف العين**) فإن كان محذوف العين ؛ نحو : (مر) اسم فاعل من (أرىٰ) ، أصله : (مرئي) اسم فاعل علىٰ وزن (مكرم) ، فأعل ك (قاض) بالنقل والحذف ؛ أي : فحذفت عينه ؛ وهي الهمزة بعد حذف حركتها ، فوجب رد الياء إذا وقف عليه ؛ لأنها لو حذفت . . لزم بقاء الاسم علىٰ حرف واحد ، وذٰلك إجحاف بالكلمة ، ومثل المرادي بنحو : (يف) علماً منقولاً من مضارع (وفىٰ بالعهد) ، وأصله : (يوفي) ، فحذفت فاؤه ؛ وهو الواو ، ثم لما سمي به . . أعل إعلال (قاض) .

ونظر فيه الدماميني : بأن الكلام في المنقوص المنون ، ومثل : (يف) المذكور ممنوع من الصرف ؛ لوزن الفعل والعلمية ، فلا تنوين فيه . انتهىٰ .

(رفعاً وجرّاً بالحذفِ) أي : بحذفِ الياءِ ؛ لأنَّ التَّنوينَ باقٍ تقديراً ، وهوَ الموجبُ للحذفِ ، تقولُ : (هٰذهِ قاضٍ ، ومررتُ بقاضٍ) .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّهُ إذا وُقِفَ عليهِ نصباً لا تحذفُ ياؤُهُ ؛ كما سيأتي .

ومثلُهُ في الحذفِ عندَ سيبويهِ : المنادى المقصودُ منهُ ؛ كـ (يا قاضٍ) لأنَّ النِّداءَ بابُ حذفٍ وتغييرٍ ، مَعَ عدمِ اختلالِ الكلمةِ هنا ، واختارَ الخليلُ إثباتَ الياءِ ؛ لأنَّها

وقد يجاب عنه : بأنه إذا نكر . . صرف ، فهو قابل للتنوين في الجملة ، فصح التمثيل به ، وهو الموجب للحذف ؛ أي : في الوصل . انتهىٰ « كردي » .

أي : يوقف عليه (**رفعاً وجراً بالحذف** ؛ **أي** : **بحذف الياء** ؛ **لأن التنوين باق تقديراً** ، **وهو الموجب للحذف** ، **تقول** : **هٰذه قاض** ، **ومررت بقاض**) .

(**وفهم من كلامه**) حيث قال : رفعاً وجراً : (**أنه**) أي : أن نحو : قاض (**إذا وقف عليه نصباً** . . **لا تحذف ياؤه** ؛ **كما سيأتي**) في كلامه ، حيث قال فيما سيأتي : (وليس لك في نصب نحو : « قاض » منوناً ، ونحو : « القاض » غير منون إلا إثبات الياء) .

(**ومثله**) : أي : ومثل نحو : (قاض) مما هو منقوص منون (**في الحذف**) أي : في حذف يائه (**عند سيبويه** : **المنادى المقصود منه**) أي : مما هو منقوص منون .

مثاله : (**كـ « يا قاض »**) فتحذف ياؤه عند الوقف عليه (**لأن النداء باب حذف**) أي : باب يكثر فيه الحذف ؛ كحذف حرف النداء ، (**وتغيير**) أي : وباب يكثر فيه تغيير الكلمة عن حالة وضعها ؛ كما في المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، حيث جوزوا فيه أحد عشر وجهاً من التغييرات (**مع عدم اختلال**) أصول (**الكلمة هنا**) أي : في باب الوقف .

(**واختار الخليل** : **إثبات الياء**) في المنادى المقصود منه (**لأنها**) أي : لأن الياء

إنَّما تسقطُ للتَّنوينِ ، وهوَ منتفٍ في المنادى المقصودِ .

(و) على (نحوِ : القاضي) ممَّا هوَ منقوصٌ مقرونٌ بأل (فيهما) أي : في الرَّفعِ والجرِّ (بالإثباتِ) للياءِ ؛ إذ لا موجبَ لحذفها ، فإنَّ الوقفَ يقتضي السُّكونَ ، وذلكَ حاصلٌ مَعَ إثباتها .

وأمَّا المُعرَّفُ منهُ بالإضافةِ ؛ نحوُ : (قاضي مكةَ) . . فكلامُهُم قد يُشعِرُ بأنَّ الحذفَ فيهِ . . . .

(**إنما تسقط للتنوين**) في باب الوقف على المنقوص المنون ؛ لاجتماعها مع التنوين (**وهو**) أي : التنوين (**منتف في المنادى المقصود**) لأنه مبني على الضم بلا تنوين .

وعبارة الكردي : قوله : (**وهو منتف في المنادى المقصود**) أي : لوجوب بنائه مفرداً على الضم ؛ كما مر في بابه . انتهى منه .

(**و**) يوقف (**على نحو : القاضي**) كالداعي (**مما هو منقوص مقرون بـ « أل »**) وهذا أولى مما في بعض النسخ : (معرف بـ « أل ») وإن عاضده قوله الآتي : (وأما المعرف منه) ، **ووجه الأولوية** : لأن تعريفه إنما حصل بالنداء لا بأل (**فيهما**) أي : ويوقف على نحو : (القاضي) مما هو منقوص مقرون بـ (أل) فيهما (**أي : في الرفع والجر بالإثبات للياء ؛ إذ لا موجب لحذفها**) لعدم تنوينه ؛ لامتناع اجتماع التنوين مع (أل) ، (**فإن الوقف يقتضي السكون ، وذلك**) السكون (**حاصل مع إثباتها**) أي : وإثباتها يقتضي عدم التنوين .

(**وأما المعرف منه**) أي : من المنادى (**بالإضافة**) **الأولى أن يقول** : (وأما المضاف) ليشمل ما لا تعرف فيه ، فيجوز الوجهان الجائزان في المنون (**نحو : قاضي مكة**) قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف . . عاد إليه ما ذهب بسببها ؛ وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون من إثبات الياء ـ كما في المنصوب ـ وحذفها ، (**فكلامهم قد يشعر بأن الحذف**) أي : حذف الياء (فيه) أي : في المنون عند

أرجحُ مِن الإثباتِ ، (وقد يُعكسُ) الأمرُ (فيهنَّ) فيوقفُ في غيرِ الأفصحِ علىٰ نحوِ : (رحمةٍ) بالتاءِ مِنْ غيرِ إبدالٍ فيقالُ : (رحمَتْ) ، قالَ الرَّاجزُ :

ٱللهُ أَنْـجَـاكَ بِـكَـفَّـيْ مُـسْـلَـمَـتْ ... مِـنْ بَـعْـدِمَـا وَبَـعْـدِمَـا وَبَـعْـدَمَـتْ

كَادَتْ نُفُوسُ ٱلْقَوْمِ عِنْدَ ٱلْغَلْصَمَتْ ... وَكَـادَتِ ٱلْـحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـىٰ أَمَـتْ

الوقف عليه (**أرجح من الإثبات**) أي : من إثبات الياء ، فتقول في قولك : (يا قاضي مكة) : (يا قاض) بحذف الياء مع حذف المضاف إليه على الراجح المنون ؛ لما مر آنفا . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وقد يعكس الأمر**) أي : أمر الوقف (**فيهن**) أي : في المسائل السابقة ؛ أي : وقد يفعل عكس ما ذكر من الأفصح في الأمور السابقة من قوله : (فيوقف في الأفصح علىٰ نحو : « رحمة » . . .) إلىٰ هنا ، وذٰلك العكس هو غير الأفصح ، (**فيوقف في غير الأفصح علىٰ نحو** : « رحمة » **بالتاء من غير إبدال**) ها هاءً ، (**فيقال**) في الوقف فيها : (**رحمت**) بالتاء المجرورة ، وقد سبق لك في أول الباب : الأفصح فيها : الوقف عليها بالهاء ، وشاهد ذٰلك : ما (**قال الراجز**) أي : الذي نظم علىٰ وزن بحر الرجز البيتين المذكورين هنا ، وذٰلك الراجز هو أبو النجم العجلي المشهور ، وقال :

(الله أنـجـاك بـكـفـي مـسـلـمـت ... مـن بـعـدمـا وبـعـدمـا وبـعـدمـت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكـادت الـحـرة أن تـدعـىٰ أمـت)

والشاهد فيهما : قوله : (الغلصمت ، ومسلمت ، وأمت) ، حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاءً ، بل أبقاها علىٰ حالها ، والبيتان هما من مشطور الرجز ، فتعد أربعة أبيات ، فلم تبدل التاء فيهن هاءً .

والمراد بقوله : (بعدمت) أي : بعدما كادت نفوس القوم ، فأبدل في التقدير من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ؛ لتوافق بقية القوافي ، هٰذا تعليل الجاربردي .

وذكر ابن جني في « الخاطريات » : أنه أبدل الألف هاءً ، ثم الهاء تاءً ؛ تشبيهاً لها

....

بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذٰلك علىٰ شيخه أبي علي فقبله .

و(**الغلصمت**) : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلقوم ، و(**مسلمت**) : علم لرجل .

وفي بعض التعاليق : والشاهد فيهما : (مسلمت ، الغلصمت ، أمت) وأصلها : (مسلمة ، والغلصمة ، وأمة) حيث أبدل تاء التأنيث المربوطة بتاء مجرورة ، وهٰذه لغة قليلة ، **والأفصح** : إبدالها هاءً .

وأبو النجم شاعر مشهور ، وستأتي ترجمته في الصفحة التالية إن شاء الله تعالىٰ .

وقال العيني في « شواهد الأشموني » : (هٰذا رجز لم يدرَ راجزه) ، وإن أردت إعراب البيتين مبسوطاً . . فراجع « المطالب السنية على الفواكه الجنية » .

والمعنىٰ : والله خلصك من الشدائد والموت بسبب يدي الرجل الشجاع المسمىٰ بمسلمة من بعد صيرورة أرواح القوم عند رأس الحلقوم وقاربت الخروج ، ومن بعدما كادت الحرة أن تدعىٰ وتسمىٰ أمةً ؛ بسبب سبيها وإرقاقها ، وتنادىٰ بـ : (يا أمة) يصف شدة ذٰلك اليوم . انتهىٰ « شرح القطر » .

ترجمة أبي النجم العجلي

اسمه : الفضل بن قدامة بن ربيع بن عبيد بن عبيد الله بن عبدة بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيع بن مالك بن ربيعة بن عجل ، وهو مقدم عند جماعة من أهل العلم على العجاج ، وكان يقصد فيجيد ، وبقي أبو النجم إلىٰ أيام هشام بن عبد الملك ، وله معه أخبار .

ولد الفضل سنة ثمان وثلاثين ومئة (١٣٨ هـ) ، ومات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) ، وله سبعون سنة . انتهىٰ من « معجم الشعراء » للمرزباني .



قالَ أبو حيَّانَ : وعلىٰ هـٰذهِ اللُّغةِ كُتِبَتْ في المصحف ألفاظٌ بالتَّاءِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ ، ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ ، وعلىٰ نحوِ : (مسلماتٍ) بالهاء سُمِعَ : (دفنُ البناةْ مِنَ المكرماةْ) ، وحُكِيَ عن طيِّئٍ : (كيفَ البنونَ والبناةْ ، وكيفَ الإخوةُ ، والأخواةْ) ، وعلىٰ نحوِ : (قاضي) رفعاً وجرّاً بإثباتِ الياءِ ؛ نظراً إلىٰ زوالِ موجبِ حذفِها في الوقفِ ، وقد رُوِيَ عنِ ابنِ كثيرٍ وورشٍ . . . .

(**قال أبو حيان** : **وعلىٰ هـٰذه اللغة**) الغير الفصيحة (**كتبت في المصحف ألفاظ**) قليلة (**بالتاء ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾[1] ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾)[2] .

قوله (**وعلىٰ نحو** : **مسلمات**) معطوف علىٰ قوله آنفاً : (فيوقف في غير الأفصح علىٰ نحو : « رحمة » بالتاء) .

أي : ويوقف أيضاً علىٰ نحو : مسلمات (**بالهاء** ، **سمع**) في الحديث : (« **دفن البناة من المكرماة** » **وحكي عن طيئ**) بوزن (سيد) : اسم قبيلة باليمن قولهم في كلامهم : (**كيف البنون والبناة** ، **وكيف الإخوة والأخواة ؟**) .

قوله : (**وعلىٰ نحو** : **قاضي**) معطوف أيضاً علىٰ : (نحو : رحمة) أي : ويوقف علىٰ غير الأفصح علىٰ نحو : (رحمة) نحو : قاض (**رفعاً وجراً بإثبات الياء**) فيقال : جاء قاضي ، ومررت بقاضي (**نظراً إلىٰ زوال موجب حذفها**) وهو التنوين (**في الوقف**) ، **وأجيب عنه** : بأن ذٰلك عارض ، فلا يعتد به .

واختار بعضهم : أن الوقف علىٰ نحو : (يفي) بالياء أحسن ؛ لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول ، وعلىٰ نحو : (قاض) بالوجهين من غير ترجيح ، وعلىٰ نحو : (مستقص) بالحذف على الأحسن لطوله . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقد روي**) إثبات الياء في الوقف (**عن ابن كثير وورش**) بسبب زوال التنوين

---

(١) سورة الدخان : (٤٣ ـ ٤٤) .

(٢) سورة الزخرف : (٣٢) .

في أحرفٍ مِنَ القرآنِ .

وعلىٰ نحوِ : (القاضي) فيهما بالحذفِ ؛ فرقاً بينَ الوصلِ والوقفِ ، وعليهِ قراءةُ غيرِ ابنِ كثيرٍ ، وهوَ : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ .

(وليسَ لكَ في نصبٍ) نحوِ : (قاضٍ) منوَّناً ، (و) نحوِ : (القاضي) غيرَ منوَّنٍ ، (إلَّا) إثباتُ (الياءِ) ، لٰكنِ المنوَّنُ يبدلُ تنوينُهُ ألفاً فيقالُ : رأيتُ قاضياً ، وغيرُهُ . . .

بالوقف ، وعندئذ تعود الياء ؛ لأنه لا ساكن بعدها ، أي : التنوين (**في أحرف من القرآن**) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[1] في (الرعد) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾[2] ؛ حيث قرأهما ابن كثير : (هادي) في الموضعين ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾[3] في سورة (الرعد) حيث قرأ ابن كثير : (واقي) بإثبات الياء ، وكذا قرأ ورش .

وقوله : (**وعلىٰ نحو : القاضي**) معطوف أيضاً علىٰ ما تقدم ؛ أي : ويوقف علىٰ نحو : (القاضي) علىٰ غير الأفصح (**فيهما**) أي : في الرفع والجر (**بالحذف**) أي : بحذف الياء (**فرقاً بين الوصل والوقف**) لأنه في اللغة الفصحىٰ يوقف عليه بالإثبات ؛ كما مر ، وعلى اللغة غير الفصحىٰ يوقف بالحذف ، (**وعليه**) أي : وعلى الوقف عليه بالحذف (**قراءة غير ابن كثير ؛ وهو** ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾)[4] في حالة الرفع ؛ بحذف الياء من (المتعال) ، وفي حالة الجر : (﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾)[5] ؛ بحذف الياء من (التلاق) علىٰ هٰذه اللغة الغير الفصحىٰ ، (**وليس لك**) أيها النحوي (**في نصب نحو** : « **قاض** » منوناً ، و) في نصب (**نحو** : « **القاضي** » **غير منون إلا إثبات الياء ، لٰكن المنون يبدل تنوينه ألفاً فيقال** : « **رأيت قاضياً** » ، **وغيره**) أي : غير

---

(١) سورة الرعد : (٧) .

(٢) سورة الرعد : (٣٣) .

(٣) سورة الرعد : (٣٤) .

(٤) سورة الرعد : (٩) .

(٥) سورة غافر : (١٥) .

تُسكَّنُ ياؤُهُ ، فيقالُ : (رأيتُ القاضي) .

وأمَّا ما سقطَ تنوينُهُ لمنعِ الصَّرفِ ؛ كـ (رأيتُ جواري) . . فكالمنصوبِ المنوَّنِ ، ومقتضىٰ عبارةِ « التَّسهيلِ » جوازُ الوجهَينِ ، وأنَّ إثباتَ الياءِ أجودُ .

المنون (**تسكن ياؤه فيقال : « رأيت القاضي »** ، **وأما ما سقط تنوينه لمنع الصرف ؛ كـ « رأيت جواري »** . . **فكالمنصوب المنون**) فيوقف عليه بإثبات الياء ؛ كما تقول في المنصوب المنون ، وفي بعض النسخ هنا : (ونص أبو حيان علىٰ وجوب الوقف فيه بالياء) .

(**ومقتضىٰ عبارة « التسهيل » جواز الوجهين**) فيما سقط تنوينه لمنع الصرف : إثبات الياء وحذفها ، (**وأن إثبات الياء أجود**) .

قوله : (**فكالمنصوب المنون**) أي : فليس فيه إلا إثبات الياء ، ونص أبو حيان ـ كما قال الدماميني في « شرح التسهيل » ـ علىٰ وجوب الوقف بالياء فيه ، وتعقب بذٰلك ما اقتضته عبارة « التسهيل » من جواز الوجهين فيه : الإثبات والحذف ، وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف إذا لم يكن منصوباً ؛ لأنه إنما فرض الكلام في المنصوب ، كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

فائدة

واعلم : أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع : **أحدها** : ما سقط تنوينه بدخول (أل) عليه ، وقد تقدم آنفاً .

والثاني : ما سقط تنوينه بالنداء ؛ نحو : (يا قاضي) ، فالخليل يختار فيه **الإثبات** ؛ لأن الحذف مجاز ، أي : جائز لا واجب ، ولم يكثر في كلامهم ، ويونس يختار **الحذف** ؛ لأن النداء محل حذف .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف ؛ نحو : (رأيت جواري) نصباً ، فيوقف عليه **بإثبات** الياء ؛ كما تقول في المنصوب المنون .

(ويُوقفُ علىٰ « إذنِ ») الجوابيَّةِ بالألفِ ؛ أي : بإبدالِ نونها ألفاً ؛ تشبيهاً لنونها بتنوينِ المنصوبِ ؛ لأنَّ صورتها صورتُهُ لفظاً ، . . . .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة ؛ نحو : (قاضي مكة) ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه . . عاد إليه ما ذهب بسببها ؛ وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون . انتهىٰ « تصريح » .

(**ويوقف علىٰ « إذن » الجوابية**) الناصبة للمضارع (**بالألف ؛ أي : بإبدال نونها ألفاً ؛ تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب ، لأن صورتها**) أي : لأن صورة إذن (**صورته**) أي : صورة المنصوب المنون (**لفظاً**) أي : لأن صورة (إذن) في اللفظ صورة المنصوب المنون ؛ كما هو ظاهر قول « الألفية » : (من الرجز)

وأشـبـهـت إذن مـنـونـاً نـصـب . . . .

لأنها ثلاثية تشبه الأسماء المنونة ، بخلاف (لن) الناصبة ؛ إذ ليس في الأسماء ثنائي وضعاً منون ، وظاهر كلامه الآتي في تعليل : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[1] : **أن مراده** : أن صورة نون (إذن) صورة التنوين في اللفظ ، **ويرد عليه** : أن هـٰذا مطرد في (لن) ونحوها . انتهىٰ « عليمي » .

واحترز بقيد (الجوابية) عن (إذا) الظرفية ، فإن الوقف عليها بالألف اتفاقاً . انتهىٰ من « المطالب » .

وذهب بعضهم : أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور في « شرح الجمل » ، وبنىٰ علىٰ ذٰلك : أنها تكتب بالنون ، قال في « الموضح » : (وليس كما ذكر ، وإجماع القراء علىٰ خلافه ؛ فإنهم أجمعوا على الوقف علىٰ نحو : ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾[2] بالألف) ، لـٰكن في « حواشي مبرمان على الكتاب » أي : علىٰ « كتاب

---

(١) سورة العلق : (١٥) .

(٢) سورة الكهف : (٢٠) .

(و) علىٰ (نحوِ : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾) ممَّا آخرُهُ نونُ توكيدٍ خفيفةٌ بالألفِ أيضاً لذٰلكَ ، ولئلَّا يكونَ للفعلِ على الاسمِ مزيَّةٌ ، . . . .

سيبويه » قال : (جل الناس يقفون علىٰ « إذن » بالألف ، والمازني خالفهم ، ويقول : هي حرف بمنزلة « لن » ، وهي بـ « لن » أشبه منها بالأسماء) ، قال : (وهٰذا قول حسن) .

وذهب علي بن مسعود في « المستوفىٰ » إلىٰ أن أصل (إذن) : (إذا) لما يستقبل من الزمان ، ثم ألحق النون بها عوضاً عن المضاف إليه ؛ كما في (يومئذ) ، وعلىٰ هٰذا يصح وجه الوقف عليها بالألف . انتهىٰ « تصريح » .

ترجمة مبرمان

هو محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر العسكري ، المعروف بمبرمان ، ولد بطريق رامهرمز .

وأخذ عن المبرد ، وأكثر بعده عن الزجاج ، وكان قيماً بالنحو .

أخذ عنه الفارسي والسيرافي ، وكان مبرمان مع علمه ساقط المروءة سخيفاً .

وله من التصانيف : « شرح كتاب سيبويه » لم يتم ، و« النحو المجموع على العلل » .

توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مئة (٣٤٥هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .

(و) وقف (**علىٰ نحو** : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [١] **مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضاً**) أي : كما يوقف علىٰ (إذن) بالألف (**لذٰلك**) أي : للعلة المذكورة هناك ؛ أي : لأن نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين ، (**ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية**)

---

(١) سورة العلق : (١٥) .

(و) علىٰ (نحوِ : رأيتُ زيداً) ممَّا هوَ منصوبٌ بالفتحةِ ، منوَّنٌ مُجرَّدٌ مِنَ التَّاءِ (بالألفِ) أي : بإبدالِ تنوينِهِ ألفاً ؛ لأنَّ التَّنوينَ حرفٌ جيءَ به للدِّلالةِ على الأمكنيَّةِ ، وليسَ في إبدالِهِ ألفاً ثقلٌ ، بخلافِ المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنَينِ ، فلا يبدلُ التَّنوينُ في الأوَّلِ واواً ، ولا في الثَّاني ياءً ، بل يحذفُ لثقلِ الواوِ والتباسِ الياءِ بياءِ المُتكلِّمِ ، وقيلَ : يُبدلُ حرفَ مدٍّ في الأحوالِ الثَّلاثةِ ، فيُقالُ : (جاءَ زيدُو ، ورأيتُ زيدَا ، ومررتُ بزيدِي) لأنَّهُ يجري مَجرىٰ حركةِ الإعرابِ ؛ لأنَّهُ تابعٌ لها ، فكما لا يوقفُ عليها لا يوقفُ عليهِ . وقيلَ : يحذفُ مِنْ غيرِ إبدالٍ في الأحوال الثَّلاثةِ فيقال فيها : (زيدْ) . . . .

لأنهم لا يثبتون التنوين في (زيد) وهو اسم ، فلو أنهم يثبتون (النون) في الفعل . . للزم مزية الفعل الذي هو الفرع على الاسم الذي هو الأصل . انتهىٰ « كردي » .

(و) يوقف (**علىٰ نحو** : « **رأيت زيداً** » **مما هو منصوب بالفتحة ، منون مجرد من التاء بالألف** ؛ **أي** : **بإبدال تنوينه ألفاً** ؛ **لأن التنوين حرف جيء به للدلالة على الأمكنية**) أي : أمكنية الاسم في بابه ؛ وهو الإعراب ، (**وليس في إبداله ألفاً**) في الوقف (**ثقل ، بخلاف المرفوع**) نحو : ما جاء زيد (**والمجرور**) نحو : مررت بزيد (**المنونين ، فلا يبدل التنوين في الأول**) وهو : جاء زيد (**واواً ، ولا في الثاني**) وهو : مررت بزيد (**ياءً ، بل يحذف**) التنوين فيهما (**لثقل الواو**) في الأول ؛ وهو : جاء زيد ، (و) لـ (**التباس الياء**) في الثاني ؛ وهو : مررت بزيد (**بياء المتكلم ، وقيل : يبدل**) التنوين أ (**حرف مد في الأحوال الثلاثة**) أي : رفعاً ونصباً وجراً بحرف مجانس لحركة ما قبلها (**فيقال : جاء زيدو ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي**) وهي : لغة الأزد (**لأنه**) أي : لأن التنوين (**يجري مجرىٰ حركة الإعراب ؛ لأنه**) أي : لأن التنوين (**تابع لها**) أي : لحركة الإعراب ، (**فكما لا يوقف عليها**) أي : علىٰ حركة الإعراب (**لا يوقف عليه**) أي : على التنوين ، وهي لغة ربيعة ، (**وقيل : يحذف**) التنوين (**من غير إبدال في الأحوال الثلاثة**) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، (**فيقال فيها**) أي : في الأحوال الثلاثة : (**زيد**) كأن تقول : جاء زيد ، رأيت زيد ،

تبعاً لحذفِ حركةِ الإعرابِ ، وكما في غيرِ المنوَّنِ .

وقولُهُ : (بالألفِ) ، مُتعلِّقٌ بالمسائلِ الثَّلاثِة ، . . . .

مررت بزيد (**تبعاً**) لحذفه ؛ أي : لحذف التنوين (**لحذف حركة الإعراب**) .

قوله : (**وكما**) يقال (**في غير المنون**) بلا تنوين في الأحوال الثلاثة ، معطوف علىٰ قوله : (فيقال فيها : زيد) أي : يحذف التنوين في الأحوال الثلاثة فيقال : (زيد) من غير تنوين ، وكما يقال في غير المنون بلا تنوين في الأحوال الثلاثة ؛ كقولك : (جاء أحمد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد) بإسكان آخره في حالة الوقف عليه .

(**وقوله**) أي : وقول المصنف : (« **بالألف** » **متعلق بالمسائل الثلاثة**) المذكورة قبله ؛ وهي قوله : (ويوقف علىٰ : « إذن » ، ويوقف علىٰ نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ (١) ، ويوقف علىٰ نحو : رأيت زيداً) .

وعبارة الكردي هنا : **وقد علمت مما مر** : أن المصنف لم يذكر هنا ـ أي : في متن « القطر » ـ من الوجوه الأحد عشر المذكورة في أول الباب إلا الإسكان المجرد ، وإبدال تاء التأنيث هاءً ، وحذف الياء وإثباتها في المنقوص الاسمي .

وأما الروم . . فهو أن تأتي بالحركة خفيفةً غير تامة ، لٰكنه في المفتوح قليل لخفته .

وأما الإشمام . . فهو خاص بالمضموم ، وهو ضم الشفتين ضماً قليلاً بعيد الإسكان .

وأما الألف . . فهو في (أنا) ضمير المتكلم إن قلنا : إنه ثنائي الوضع ، فيوقف عليه بالألف أيضاً .

وأما إلحاق هاء السكتة . . فهو في نحو : ﴿ مَالِيَهْ ﴾ (٢) ، و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ (٣) ، و(قه) ، و(له) ، و(لم يعه) .

---

(١) سورة العلق : (١٥) .

(٢) سورة الحاقة : (٢٨) .
(٣) سورة الحاقة : (٢٩) .

ويوقفُ عليهنَّ بالألفِ (كما يكتبنَ) بها ، والأصلُ في كتابةِ كلِّ كلمةٍ : أن تكتبَ ـ كما قالَ ابنُ الحاجبِ ـ بصورةِ لفظها ، بتقديرِ الابتداءِ بها ، والوقفِ عليها ، ولذٰلكَ كُتِبَ : (مَنِ ابنكَ) بهمزةِ وصلٍ ؛ لأنَّكَ لو ابتدأتَ بـ (ابنك) . . لَمْ يكنْ بدٌّ منها ، . . . .

وأما إثبات الواو والياء أو حذفهما في الفعل . . ففي نحو : (يغزو) ، و(يرمي) ، وفي نحو : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ (١) .

وأما إبدال الهمزة ـ أي : إبدالها حرفاً من جنس حركتها ـ . . فهو في مثل : (هٰذا الكلؤ والخبؤ) ، و(رأيت الكلأ والخبأ) ، و(مررت بالكلئ والخبئ) في (الكلأ) و(الخبء) .

وأما التضعيف . . ففي نحو : (هٰذا جعفر) ، و(مررت بجعفر) ، و(زيد يشرب) بتضعيف الراء والباء .

وأما نقل الحركة ـ أي : الضمة والكسرة ـ . . فهو نقلها إلىٰ ساكن صحيح غير الهمزة ؛ كقولك : (هٰذا بكر) بضم الكاف ، و(مررت ببكر) .

وتفصيل ذٰلك كلها موكول إلى المطولات من كتب الصرف . انتهىٰ « كردي » .

(**ويوقف عليهن**) أي : علىٰ هٰذه الثلاثة من : (إذن) ، و﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾ (٢) ، ورأيت زيدا (**بالألف ؛ كما يكتبن**) هٰذه الثلاثة (**بها**) أي : بالألف (**والأصل في كتابة كل كلمة : أن تكتب ـ كما قال ابن الحاجب ـ بصورة لفظها ، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولذٰلك**) أي : ولأجل كون الأصل في كتابة كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها (كتب) لفظ : (« من **ابنك** » **بهمزة وصل ؛ لأنك لو ابتدأت بـ**) كتابة لفظ : (« **ابنك** » . . **لم يكن بد**) ولا غنىً (من) كتابة (**ها**) أي : من كتابة همزتها .

---

(١) سورة الفجر : (٤) .

(٢) سورة العلق : (١٥) .

وكُتِبَ (أنا زيدٌ) بالألفِ ؛ لأنَّ الوقفَ عليهِ كذٰلكَ ، ونحوُ : (رحمةٍ) بالهاءِ ؛ لأنَّ الوقفَ عليها كذٰلكَ ، ونحوُ : (أختٍ ، ومسلماتٍ ، وقامَتْ) بالتَّاءِ ؛ لأنَّ الوقفَ عليها كذٰلكَ ، ونحوُ : (قاضٍ) رفعاً وجرّاً بغيرِ ياءٍ ، ونحوُ : (القاضي) فيهِما بالياءِ ؛ لأنَّ الوقفَ عليهِما كذٰلكَ ، . . . .

(و) لو (**كتب**) أي : ولو أريد كتابة : (**أنا زيد**) لا بد ولا غنىً من كتابة : أنا (**بالألف ؛ لأن الوقف عليه**) أي : علىٰ (أنا) يكون (**كذٰلك**) أي : يكون بالألف .

(و) لو كتب (**نحو : رحمة**) أي : لو أريد كتابته نحو : (رحمة) . . لا بد ولا غنىً من كتابته (**بالهاء ؛ لأن الوقف عليها**) أي : علىٰ نحو : (رحمة) يكون (**كذٰلك**) أي : بالهاء المربوطة .

(و) لو أريد كتابة (**نحو : أخت ، ومسلمات ، وقامت**) . . لا بد ولا غنىً من كتابتها ؛ أي : من كتابة هٰذه المذكورات (**بالتاء ؛ لأن الوقف عليها**) أي : علىٰ هٰذه المذكورات يكون (**كذٰلك**) أي : على التاء المجرورة .

(و) لو أريد كتابة (**نحو : قاض**) حالة كونه (**رفعاً وجراً**) أي : مرفوعاً ومجروراً . . لا بد ولا غنىً من كتابته (**بغير ياء**) .

(و) لو أريد كتابة (**نحو : « القاضي » فيهما**) أي : حالة كونه في حالتي الرفع والجر . . لا بد ولا غنىً من كتابته (**بالياء ؛ لأن الوقف عليهما**) أي : علىٰ (قاض) في الأول ، وعلى (القاضي) في الثاني يكون (**كذٰلك**) أي : يكون بغير ياء في الأول ؛ أي : في (قاض) ، وبالياء في الثاني ؛ أي : في (القاضي) .



ومِنَ النُّحاةِ مَنْ يكتبُ (إذن) بالنُّونِ ؛ لأنَّها مِنْ نفسِ الكلمةِ ؛ كنونِ (مِنْ ، وعن) وهوَ الأَولىٰ ؛ للفرقِ بينها وبينَ (إذا) الَّتي هيَ ظرفٌ .

ومحلُّ كتابةِ النُّونِ الخفيفةِ بالألفِ عندَ عدمِ اللَّبسِ ، أمَّا إن حصلَ لَبسٌ ؛ نحوُ : (لا تضربنْ زيداً ، واضربنْ عمراً) . . فتكتبُ بالنُّونِ على الأصحِّ ؛ لئلَّا يلتبسَ أمرُ الواحدِ أو نهيهُ بأمرِ الاثنينِ أو نهيِهِما في الخطِّ .

وفي نسخ الكردي هنا ترجمة ؛ وهي :

٩٠ ـ فصل في بعض مسائل الخط

(**ومن النحاة**) كالمبرد والفراء (**من يكتب « إذن »**) الجوابية (**بالنون ؛ لأنها**) أي : لأن نونها (**من نفس الكلمة**) وجزئها حالة كون نون إذن (**كنون « من ، وعن »**) الجارتين في كونها من نفس الكلمة وجزئها ، (**وهو**) أي : كتابة نون (إذن) هو (**الأولىٰ**) والأحق من كتابتها بالألف (**للفرق**) أي : ليحصل الفرق في الكتابة (**بينها**) أي : بين (إذن) الجوابية (**وبين « إذا » التي هي ظرف**) زمان .

قال أبو العباس محمد بن يزيد : (أشتهي أن أكوي يد من يكتب « إذن » بالألف ؛ لأنها مثل : « أن ، ولن » ، ولا يدخل التنوين في الحرف) .

وكان الفراء يكتبها بالنون إن أهملت ؛ لئلا تلتبس بالشرطية ، وبالألف إن أعملت ؛ إذ لا لبس حينئذ .

(**ومحل كتابة النون**) أي : نون التوكيد (**الخفيفة بالألف عند عدم اللبس**) أي : لبس ألفها بألف الاثنين ، (**أما إن حصل لبس**) أي : لبسها بألف الاثنين (**نحو : « لا تضربن زيداً ، واضربن عمراً »** . . **فتكتب بالنون على الأصح ؛ لئلا يلتبس أمر الواحد**) كـ (اضربن عمراً) ، (**أو نهيه**) أي : نهي الواحد ؛ كـ (لا تضربن زيداً) ، (**بأمر الاثنين**) كـ (اضربا عمراً يا زيدان) ، (**أو نهيهما**) كـ (لا تضربا زيداً يا عمران) .

وقوله : (**في الخط**) متعلق بقوله : (لئلا يلتبس . . .) إلىٰ آخره .

(وتكتبُ ألفٌ) زائدةٌ في الخطِّ (بعدَ واوِ الجماعةِ) المُتطرِّفةِ المُتَّصلةِ بفعلٍ ماضٍ (كـ : قالوا) أو أمرٍ ؛ كـ (قولوا) أو مُضارِعٍ ؛ كـ (لن يقولوا) فرقاً بينها وبينَ واوِ العطفِ .

قالَ الجاربرديُّ : فإنَّهُ وإن لَمْ يحصلِ التباسٌ في نحوِ : ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾ لأنَّ واوَهُ تكتبُ مُتَّصلَةً بِالْفِعْلِ ، بخلافِ واوِ العطفِ ، . . . .

(**وتكتب ألف زائدة في الخط**) وكذا في اللفظ ، وقوله : (في الخط) لا مفهوم له (**بعد واو الجماعة المتطرفة**) أي : الواقعة في طرف الكلمة (**المتصلة بفعل ماض** ؛ كـ « **قالوا** » ، **أو أمر** ؛ كـ « **قولوا** » ، **أو مضارع** ؛ كـ « **لن يقولوا** » **فرقاً بينها**) أي : بين واو الجماعة (**وبين واو العطف**) .

قوله : (**أو مضارع**) علىٰ ما اختاره الكسائي من أن الألف تكتب بعد الواو المتصلة به ؛ أي : بالمضارع ، رفعاً ؛ نحو : (يغزو ، ويدعو) ، ونصباً ؛ نحو : (لن يغزو) ، ووافقه الفراء في حالة الرفع .

والخلاف في ذٰلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها ، والعلة التي ذكرها الشارح نسبها في « الهمع » للأخفش وابن دقيق العيد .

ونقل عن الخليل أنه علل ذٰلك : بأنه لما كان وضع الواو على المد ، وعلىٰ ألَّا تتحرك أصلاً . . زادوا بعدها الألف ؛ لأن صوت المد بها ينتهي إلىٰ مخرج الألف ، وأنه علل مذهب الكسائي : بأنها زيدت ؛ فرقاً بين الاسم والفعل .

ومذهب الفراء : بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة ، وبذٰلك يعرف ما في كلام الشارح . انتهىٰ « عليمي » .

(**قال الجاربردي : فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**وإن لم يحصل التباس**) بين واو الجمع وواو العطف (**في نحو** : ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾ [1] ؛ **لأن واوه**) أي : واو نحو : ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾ (**تكتب متصلة بالفعل ، بخلاف واو العطف**) فإنها تكتب منفصلة

---

(١) سورة البقرة : (٦٠) .

لـٰكنْ قد يجيءُ مِنَ الأفعالِ ما لا تتَّصلُ به الواوُ صورةً ؛ نحوُ : (جادوا وسادوا) فيحصلُ الالتباسُ ، فجعلوا البابَ كلَّهُ واحداً ؛ طرداً لهُ ، (دونَ) الواوِ (الأصليَّةِ) في أبنيةِ الكلمةِ ، فلا يكتبُ بعدها ألفٌ . . . .

عن الفعل ؛ لكونها كلمةً مستقلةً ، (**لـٰكن قد يجيء**) في كلامهم (**من الأفعال ما لا تتصل به الواو صورةً** ؛ **نحو** : « **جادوا** ، **وسادوا** » ، **ف**) حينئذ (**يحصل الالتباس**) بين واو الجمع وواو العطف ، (**فجعلوا**) أي : فجعل النحاة أو العرب (**الباب**) أي : باب كتابة الألف الزائدة (**كله**) أي : كل هـٰذا الباب ؛ سواء حصل التباس بين الواوين ، أم لا (**واحداً**) أي : متحداً في كتابة الألف فيه (**طرداً**) أي : إجراءً (**له**) أي : للباب أي : (باب كتابة الألف) علىٰ طريقة واحدة ، والجار والمجرور في قوله : (له) متعلق بـ (طرداً) ، والضمير يعود إلى (الباب) ، وفي بعض النسخ : إسقاط لفظ (له) .

ترجمة الجاربردي

اسمه : أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ، فخر الدين ، أبو المكارم ، عالم فقيه ، توفي في تبريز سنة (٧٤٦هـ) ، من تصانيفه : « شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه » ، و« شرح الشافية » لابن الحاجب في التصريف ، وغيرهما . انتهىٰ من بعض الهوامش ، وفي « بغية الوعاة » .



قوله : (**لـٰكن قد يجيء من الأفعال** . . .) إلىٰ آخره ، قد مر الكلام علىٰ (لـٰكن) في مثل هـٰذا التركيب غير مرة ، وذكرنا فيما مر أن الصواب : إسقاطها . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**دون الواو الأصلية**) وهي التي (**في أبنية الكلمة**) أي : من أصولها ، (**فلا يكتب بعدها**) أي : بعد الواو الأصلية (**ألف**) زائدة ، وهو محترز قوله : (بعد واو الجماعة) .

(ك : زيد يدعو) ويغزو ؛ لعدمِ الالتباسِ وإن قُدِّرَ الانفصالُ ؛ لأنَّ المُفرَدَ ليسَ : يدعُ ويغزُ .

ودونَ واوِ الجماعةِ غيرِ المتطرفةِ ؛ ك (ضربوكَ ، وضربوهُم) لأنَّها لا تلتبسُ بواوِ العطفِ الَّتي تجيءُ بعدَ تمامِ الكلمةِ ، وإن أُعرِبَتْ (هم) توكيداً لواوِ الجمعِ . . زدتَ ألفاً ؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ مُتطرِّفةٌ ، لأنَّ التَّوكيدَ ليسَ كالجزءِ ممَّا قبلَهُ ، مَعَ أنَّهُ ضميرٌ منفصِلٌ .

مثال الواو الأصلية : (ك) قولك : (**زيد يدعو**) الله عز وجل (**ويغزو**) الكفار ؛ لأن الواو في : (يدعو ، ويغزو) أصلية ؛ لأنها لام الكلمة ، فلا تكتب بعدها هٰذه الألف الزائدة (**لعدم الالتباس**) أي : لعدم التباس هٰذه الواو بالواو العاطفة (**وإن قدر الانفصال**) أي : انفصال هٰذه الواو التي هي في (يدعو ، ويغزو) عن سائر أصول الكلمة في الكتابة ؛ كواو : (سادوا ، وجادوا) ، فلا تكتب بعدها ألف زائدة (**لأن المفرد**) الذي تدل الواو علىٰ جمعيته (**ليس**) لفظ : (**يدع ، ويغز**) بل لفظهما بعض أصول الكلمة ؛ أي : فاء الكلمة وعينها والواو لامها .

وقوله : (**ودون واو الجماعة غير المتطرفة**) معطوف علىٰ قوله : (دون الواو الأصلية) ، وهو محترز قوله : (المتطرفة) أي : ودون واو الجماعة الغير المتطرفة ؛ بأن وقعت بين شيئين بينهما علقة من جهة الإسناد .

مثال ذٰلك : (ك) واو (« **ضربوك ، وضربوهم** » **لأنها**) وقعت بين العامل ومعموله ، فـ (**لا تلتبس بواو العطف التي تجيء بعد تمام الكلمة**) فلا تكتب بعدها ألف هٰذا إن أعربت (هم) الذي في (ضربوهم) مفعولاً لـ (ضربوا) . . (**وإن أعربت « هم »**) في ضربوهم (**توكيداً لواو الجمع**) في (ضربوا) . . (**زدت ألفاً**) أي : تكتب ألفاً زائدة بعد الواو (**لأن الواو حينئذ**) أي : حين إذ أعربت (هم) توكيداً للواو (**متطرفة ؛ لأن التوكيد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل**) ، والضمير ليس جزءاً مما

وأمَّا الواوُ المُتَّصلةُ بالاسمِ ؛ كـ (ضاربو زيدٍ) فمنهُم مَنْ يكتبُ بعدها ألفاً ؛ كما في الفعلِ ، والأكثرُ يحذفونها ؛ لقلَّةِ اتِّصالِ واوِ الجمعِ بالاسمِ ، فلَمْ يبالَ فيهِ بالالتباسِ إن وقعَ ، ومنهُم مَنْ يحذفُ الألفَ في الفعلِ والاسمِ وإن لزمَ التباسٌ ؛ لندورهِ وزوالِهِ بالقرائنِ .

(وترسمُ الألفُ) المُتطرِّفةُ في الخطِّ (ياءً) عندَ الجمهورِ . . . .

قبله ؛ كما أن التوكيد فيه ليس جزءاً من المؤكد ، (**وأما الواو المتصلة بالاسم**) هٰذا مقابل لقوله أولاً : المتصلة بفعل (**كـ** « **ضاربو زيد** » . . **فمنهم من يكتب بعدها ألفاً ؛ كما**) كتبوا (**في الفعل**) وهم الكوفيون ، قاله « الكردي » .

(**والأكثر**) من النحاة (**يحذفونها**) أي : يحذفون تلك الألف بعد الاسم (**لقلة اتصال واو الجمع بالاسم ، فلم يبالَ**) ولم يكترث أولئك الأكثر (**فيه**) أي : في الاسم (**بالالتباس**) أي : بالتباس الواو الواقعة في الاسم بواو العطف لندوره ؛ أي : الالتباس . انتهىٰ « كردي » .

(**إن وقع**) ذٰلك الالتباس في كلامهم ، قال في « التسهيل » : (وربما زيدت في نحو : يدعو ، وهم ضاربوا زيد) انتهىٰ « كردي » .

(**ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم**) كليهما (**وإن لزم التباس**) واو الجمع بواو العطف (**لندوره**) أي : لندور التباس الواوين فيهما ، (**وزواله**) أي : ولزوال ذٰلك الالتباس إن وقع (**بالقرائن**) الدالة علىٰ أن تلك الواو للجمع أو للعطف .

(**وترسم الألف المتطرفة**) احترز به عن نحو : (رماه ، واستدعاه) كما سيأتي . انتهىٰ « كردي » ، وجوباً عند بعض ، وجوازاً عند بعض آخر ؛ كما في « التسهيل » .

وقوله : (**في الخط**) متعلق بـ (المتطرفة) ، (**ياءً**) أي : علىٰ صورتها (**عند الجمهور**) قال العليمي : (مقابله : ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي : أنه زعم أن

(إن تجاوزَتِ) الألفُ (الثَّلاثَةَ) أحرفٍ ؛ بأن كانَتْ رابعةً فصاعداً ، ولَمْ يكنْ ما قبلَها ياءً ، سواءٌ أكانَتْ زائدةً لإلحاقٍ ، أَمْ لتأنيثٍ ، أَمْ لغيرِ ذٰلكَ ، وسواءٌ كانَ ما هيَ . . . . .

جميع ما يأتي يكتب بالألف ؛ كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : « رداء ، وكساء » تكتب علىٰ صورتها ، لا علىٰ أصلها .

ورده : بأن الألف المنقلبة ترجع إلىٰ أصلها في بعض الأحوال ؛ كـ « رحيان ، ورميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع علىٰ ذٰلك ، والهمزة لا تعود إلىٰ أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الصائغ : هٰذه الحكاية بعيدة عن الفارسي ، **وإنما مراده** : أنه القياس ، وله أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء . . فلنكتب المنقلبة عن الواو واواً ، وإن كانت العلة التفريق . . لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولىٰ أن يقال للفارسي : فرقت العرب بين الألفين بالإمالة ، فحمل الخط فيهما علىٰ ذٰلك ، ولم يفرق بين الهمزتين) انتهىٰ منه .

(**إن تجاوزت الألف**) وزادت على (**الثلاثة أحرف** ؛ **بأن كانت**) الألف (**رابعة**) لما قبلها من أصول الكلمة (**فصاعداً**) أي : أو كانت صاعداً ؛ أي : ما فوق رابعة ؛ بأن كان خامسة أو سادسة ، (و) الحال أنه (**لم يكن ما قبلها**) أي : ما كان قبل تلك الألف (**ياءً** ؛ **سواء**) في كتابتها علىٰ صورة ياء (**أكانت**) تلك الألف (**زائدة**) علىٰ أصول الكلمة (**لـ**) غرض (**إلحاق**) كلمة بكلمة أخرىٰ في عدد الحروف ؛ نحو : (أرطى) اسم نبت ؛ إذ ألفه للإلحاق بنحو : (جعفر) من الرباعي ، (**أم**) كانت تلك الألف (**لـ**) غرض (**تأنيث**) الاسم ؛ كـ (حبلىٰ) ، (**أم**) كانت زائدةً (**لغير ذٰلك**) أي : لغير غرض الإلحاق أو التأنيث ؛ كتكثير البنية ، كما في نحو : (قبعثرىٰ) .

(**وسواء**) في كتابتها بصورة الياء (**كان ما**) أي : كلمة (**هي**) أي : تلك الألف

فيهِ فعلاً (كـ : استدعىٰ) واستقصىٰ ، أوِ اسماً ؛ كـ : المستقصىٰ (والمصطفىٰ) فإن كانَ ما قبلها ياءً . . رُسِمَتْ ألفاً ؛ كـ (دنيا ، ومحيا ، وأحيا) كراهةَ اجتماعِ ياءَينِ في الخطِّ ، إلَّا (يحيىٰ ، وريَّىٰ) علمَينِ ، فيرسمانِ ياءً ؛ فرقاً بينَهُما علمَينِ وبينَهُما فعلاً وصفةً ، ولَمْ يعكسوا ؛ لثقلِ الفعلِ والصِّفةِ ، وكونِ الألفِ أخفُّ مِنَ الياءِ ، . . . .

(**فيه فعلاً** ؛ كـ « **استدعىٰ ، واستقصىٰ** » ، **أو اسماً** ؛ كـ « **المستقصىٰ ، والمصطفىٰ** ») .

ثم ذكر محترز قوله آنفاً : (**ولم يكن ما قبلها ياءً**) بقوله : (**فإن كان ما قبلها**) أي : كان قبل تلك الألف (**ياء . . رسمت**) أي : كتبت تلك الألف المتطرفة (**ألفاً**) أي : علىٰ صورة ألف .

مثال ذٰلك : (**كـ « دنيا ، ومحيا ، وأحيا »**) ، وإنما كتبت حينئذ ألفاً (**كراهة اجتماع ياءين**) وتواليهما (**في الخط ، إلا « يحيىٰ ، وريىٰ » علمين**) ، و(ريىٰ) بمهملة مفتوحة فتحتية مشددة فألف ، ولا يقاس عليهما بنحوهما ؛ كـ (غىٰ ، وحىٰ) من (الغي ، والتحية) علمين ، فلا يكتب بالألف ، خلافاً للمبرد ، (**فيرسمان ياءً ؛ فرقاً بينهما علمين ، وبينهما فعلاً**) في (يحيىٰ) ، (**وصفةً**) في (ريىٰ) مؤنث (ريان) .

قوله : (**إلا « يحيىٰ ، وريىٰ »**) ألحق المبرد بـ (يحيىٰ) كل علم منقول من الفعل ، وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم ؛ كـ (روابي) علماً ، فيكتبه بالياء ؛ فرقاً بينه وبين (روايا) الجمع . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولم يعكسوا**) أي : ولم يفعلوا عكس ما ذكر ؛ بأن كتبوهما ياءً علمين ، وكتبوهما ألفاً فعلاً وصفةً (**لثقل الفعل والصفة ، وكون الألف أخف من الياء**) فاختاروا الألف مع الفعل والصفة ، والياء مع العلم .

قوله : (**لثقل الفعل والصفة**) بزيادة مدلوليهما علىٰ مدلول الاسم ، فالثقل فيهما راجع إلى المعنى . انتهىٰ « كردي » .

(أو) لَمْ تجاوزِ الثَّلاثةَ ، ولٰكنْ (كانَ أصلُها الياءُ) بأن كانَتْ مُنقلِبةً عنها ، سواءٌ أكانَ ذٰلكَ في فعلٍ (ك : رمىٰ) وهدىٰ ، أَمِ اسمٍ ؛ ك : الرَّحىٰ (والفتىٰ) ، فإن اتَّصلَ بالألفِ ضميرٌ مُتَّصلٌ . . فالمختارُ : رسمُها ألفاً ؛ ك (رماهُ ، واستدعاهُ ، ومصطفاهُ) .

(و) ترسمُ الألفُ (ألفاً) علىٰ حالها (في غيرِهِ) أي : غيرِ ما مرَّ ؛ بأن كانَتْ ثالثةً ، مُنقلبةً عن واوٍ ، سواءٌ اتَّصلَ بها ضميرٌ مُتَّصلٌ أَمْ لا ، وسواءٌ كانَ ما هيَ فيهِ فعلاً (ك : عفا) ودعا ، أَمِ اسماً ؛ ك : القفا (والعصا) .

(**أو لم تجاوز**) الألف (**الثلاثة**) أحرف ، (**ولٰكن كان أصلها الياء ؛ بأن كانت منقلبة عنها**) أي : عن الياء (**سواء**) في كتابتها ألفاً (**أكان ذٰلك**) أي : انقلابها ياءً (**في فعل ؛ ك « رمىٰ ، وهدىٰ »** ، **أم**) كان في (**اسم ؛ ك « الرحىٰ ، والفتىٰ »** ، **فإن اتصل**) في جميع ذٰلك (**بالألف ضمير متصل . . فالمختار : رسمها**) أي : كتابة تلك الألف (**ألفاً**) ، مثال اتصال الضمير بها : (**ك « رماه ، واستدعاه ، ومصطفاه »**) .

قوله : (**فإن اتصل بالألف ضمير متصل**) راجع إلىٰ قوله سابقاً : (المتطرفة في الخط) .

(**وترسم الألف ألفاً**) أي : ترسم الألف في اللفظ ألفاً في الخط . انتهىٰ « كردي » .

(**علىٰ حالها**) أي : تبقىٰ علىٰ حالها من الألفية (**في غيره ؛ أي : في غير ما مر**) من المواضع السابقة ، وذٰلك الغير (**بأن كانت ثالثةً منقلبةً عن واو ؛ سواء اتصل بها ضمير متصل ، أم لا**) يتصل بها ضمير ، (**وسواء كان ما هي فيه فعلاً ؛ ك « عفا ، ودعا » ، أم**) كان (**اسماً ؛ ك « القفا ، والعصا »**) ، **والقفا** : وراء العنق ؛ كالقافية ، ويذكر وقد يمد ، وجمعها : (أقف ، وأقفية ، وأقفاء) .

وقال السجاعي في « حاشية القطر » : (**واعلم : أن القول الجامع في هٰذه المسألة ـ أي : في كتابة الألف ـ أن يقال : كل ألف ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كان**

. . . .

ثالثه ألفاً مبدلةً من ياء ، أو رابعة فصاعداً مطلقاً ؛ أي : سواء كانت في فعل أو اسم . . فإنها تكتب بالياء .

أما التقييد بالفعل أو بالاسم المتمكن . . فللاحتراز عن الحروف ؛ نحو : « ما ، ولا » ، وعن المبنيات ؛ نحو : « هـٰذا ، وذا ، وهـٰؤلاء » فإنهما يكتبان بالألف ، وشذ نحو : « بلىٰ ، وإلىٰ ، وعلىٰ ، وحتىٰ » ، ونحو : « متىٰ ، ولدىٰ » .

وأما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء . . فلإخراج المنقلبة عن الواو ؛ نحو : « عصا ، وقفا » والمجهولة ؛ فإنهما يكتبان أيضاً بالألف على الأصل ، وشذ : « زكىٰ » من الواو ، وهـٰذه التفرقة للفرق ، ولم يعكس ؛ لأنه لا أصل للمجهولة ، ولأنهم كرهوا أن يكون في آخر الاسم واو قبلها فتحة .

وقولنا : « مطلقاً » يشمل الألف اليائية ؛ كـ « أوحىٰ ، ومرمىٰ » ، والواوية ؛ كـ « أعطىٰ ، وملهىٰ » ، وسواء كانت للإلحاق ؛ كـ « علقىٰ » ، أو للتأنيث ؛ كـ « سلمىٰ » ، أو للتكثير ؛ كـ « قبعثرىٰ » ، وإنما كتب جميعها بالياء ؛ لأنها ترد إليها عند التثنية وما أشبهها .

نعم ؛ تستثنى المسبوقة بياء ؛ كـ « أحيا ، والدنيا ، واستحيا ، وخطايا » فإنها تكتب بالألف ؛ لكراهة اجتماع الياءين إلا في نحو : « يحيىٰ » علماً ؛ كما في « التسهيل » وغيره ، وإلا في « ريىٰ » كذٰلك ؛ كما في « الشافية » للفرق بينهما علمين ، وبينهما فعلاً وصفةً ، وإنما لم يعكسوه ؛ لأن الاسم أخف من الفعل ، فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار .

هـٰذا ؛ ومقتضى التقييد بالعلمية : أنهما يكتبان بالألف عند التنكير ، **والأوجه** : كتابتهما أيضاً بالياء ؛ كما يقتضيه كلام بعضهم ، **فليفهم** ، ذكره العلامة ابن القاسم الغزي) انتهىٰ « سجاعي » .

ثُـمَّ أشـارَ إلىٰ ما يتعرَّفُ به الـواويُّ مِنَ اليائيِّ بقولِهِ : (وينكشفُ أمرُ ألفِ الفعلِ بالتَّاءِ) أي : باتِّصالِ تاءِ الفاعلِ به ، فمهما ظهرَ فهوَ أصلُهُ (كـ : رميتُ وعفوتُ) ، فعُلِمَ بـالأوَّلِ أنَّ ألفَ (رمىٰ) مُنقلِبةٌ عن ياءٍ ، وبالثَّاني أنَّ ألفَ (عفا) عن واوٍ ، ولـو قـالَ : (بالضَّميرِ المرفوعِ الـمُتحرِّكِ) . . لكانَ أعـمَّ ؛ لشمولِهِ نحوُ : (رمينَ وعفونَ) .

وينكشفُ أيضاً بالمضارعِ ؛ كـ (يرمي ويعفو) لأنَّ النَّاقصَ اليائيَّ مكسورُ . . . .

(**ثم أشار**) المصنف (**إلىٰ ما يتعرف**) ويتميز (**به الواوي من اليائي بقوله**) : (**وينكشف**) أي : يتضح (**أمر ألف الفعل بالتاء ؛ أي : باتصال تاء الفاعل به ، فمهما ظهر**) أي : فأي شيء ظهر باتصال تاء الفاعل به ؛ أي : بذٰلك الفعل . . (**فهو**) أي : فذٰلك الظاهر ياءً كان أو واواً (**أصله**) أي : أصل ذٰلك الألف .

قوله : (**باتصال تاء الفاعل**) أي : لا نائب الفاعل ؛ للزوم الياء معها مطلقاً ، فهي أصله ، وهو راجع إلىٰ (مهما) لأنه اسم بمعنىٰ : أي شيء .

مثال ذٰلك : (**كـ « رميت ، وعفوت » ، فعلم بالأول**) وهو : رميت : (**أن ألف « رمىٰ » منقلبة عن ياء ، وبالثاني**) وهو : عفوت : (**أن ألف « عفا »**) منقلبة (**عن واو ، ولو قال**) المصنف بدل ما قال : (وينكشف ألف الفعل) : (**بالضمير المرفوع المتحرك . . لكان**) كلامه (**أعم**) أي : أكثر شمولاً للأفراد (**لشموله**) أي : لشمول قوله : (بالضمير المرفوع) أي : على الفاعلية المتحرك (**نحو : رمين ، وعفون**) مما اتصل به ضمير النسوة .

(**وينكشف**) أي : يتضح أمر ألف الأفعال (**أيضاً**) أي : كما اتضح باتصال الضمير المرفوع المتحرك (**بالمضارع ؛ كـ « يرمي ، ويعفو »**) فاتضح بالأول ـ وهو (يرمي) ـ أن ألف (رمىٰ) ياء ، وبالثاني ـ وهو (يعفو) ـ أن ألف (عفا) واو .

وإنما قلنا : يتضح بالمضارع (**لأن**) المضارع (**الناقص اليائي**) كيرمي (**مكسور**

العينِ ، والواويَّ مضمومُها ، وبكونِ الفاءِ واواً ؛ كـ (وعىٰ) لأنَّ اللَّامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما فاؤُهُ ولامُهُ واوٌ ، وبكونِ العينِ واواً ؛ كـ (شوىٰ) لأنَّ اللَّامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما عينُهُ ولامُهُ واوٌ .

(و) أمرُ ألفِ (الاسمِ بالتَّثنيةِ) فمهما ظهرَ ....

العين) كميم (يرمي) ، فيكون لامه ياءً ، (و) لأن المضارع الناقص (**الواوي**) يكون (**مضمومها**) أي : مضموم العين ؛ كـ (يعفو) ، فيكون لامه واواً .

وقوله : (**وبكون الفاء واواً**) معطوف علىٰ قوله : (بالمضارع) .

أي : (و) ينكشف أمر ألف الأفعال (**بكون الفاء**) أي : بكون فاء الأفعال (**واواً**) .

مثال ذٰلك : (كـ « **وعىٰ** ») يعي ، وإنما قلنا ذٰلك (**لأن اللام**) أي : لام الفعل (**حينئذ**) أي : حين إذ كان فاؤه واواً يكون (**ياءً ، لا**) يكون (**واواً**) وإنما قلنا : لا واواً (**إذ ليس**) لنا (**في كلامهم ما فاؤه ولامه واو**) .

قال السعد : (إلا لفظ : « واو ») ، ولا حاجة لذٰلك ؛ لأن النفي بالنسبة للأفعال ، وكأنه قصد بيان أن الحكم عام لم يستثنَ منه إلا هـٰذا اللفظ ، ولو خصص بحسب المقام . . لم يعلم حكم غير الأفعال . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « العليمي » : وينكشف أيضاً حكم ألف الأفعال أيضاً بكون الفاء ياءً ؛ لأن اللام حينئذ يكون واواً لا ياءً ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء ، إلا (يديت) بمعنىٰ : أنعمت ، يقال : (يدىٰ ، ييدي) علىٰ زنة : (رمىٰ ، يرمي) .

(و) ينكشف ألف الأفعال أيضاً (**بكون العين واواً** ؛ كـ « **شوىٰ** » **لأن اللام حينئذ**) أي : حين إذ كان عينه واواً (**ياءٌ لا واو ؛ إذ ليس**) لنا (**في كلامهم ما عينه ولامه واو**) .

(و) ينكشف (**أمر ألف الاسم بالتثنية**) أي : بتثنيته ، (**فمهما ظهر**) أي : فأي

فيها فهوَ أصلُهُ (كـ : عصوَينِ ، وفتيَينِ) ، فعُلِمَ أنَّ ألفَ (عصا) عن واوٍ ، وألفَ (فتىً) عن ياءٍ .

وينكشفُ أيضاً بالجمعِ بالألفِ والتَّاءِ ؛ كـ (الفتياتِ والقنواتِ) ، وبكونِ الفاءِ أوِ العينِ واواً ؛ لِمَا مرَّ ، ....

شيء وحرف ظهر (**فيها**) أي : في تثنيته . . (**فهو**) أي : فذٰلك الحرف الذي ظهر في تثنيته (**أصله**) أي : أصل ذٰلك الألف .

مثال ذٰلك : (كـ « **عصوين** ») تثنية عصا (و« **فتيين** ») تثنية فتىً .

(**فعلم**) من هٰذين المثالين : (**أن ألف** « **عصا** ») منقلبة (**عن واو** ، **وألف** « **فتىٰ** ») منقلبة (**عن ياء**) .

(**وينكشف**) أي : يتضح (**أيضاً**) أي : كما انكشف بما ذكر ألف الاسم (**بالجمع بالألف والتاء**) يعني : جمع المؤنث السالم (كـ « **الفتيات** ») جمع فتاة ، فإنه يعلم منه : أن ألف (فتاة) منقلبة عن ياء ؛ لأن أصله : (فتية) تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، وقلبت ألفاً ، فصار : (فتاة) .

(و) كـ (**القنوات**) جمع قناة ، فإنه يعلم منه : أن ألف (قناة) منقلبة عن واو ؛ لأن أصله : (قنوة) ، فيقال فيه : تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، وقلبت ألفاً ، فصار : (قناة) .

(و) ينكشف ألف الاسم أيضاً : (**بكون الفاء**) واواً ؛ كـ (وعىٰ) ، (**أو**) بكون (**العين واواً**) كـ (شوىٰ) ، (**لما مر**) آنفاً في : (وعىٰ ، وشوىٰ) أي : للتعليل الذي مر في (وعىٰ) بقوله : (إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو) .

والـذي مر في (شـوىٰ) يعني بقوله : (إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو) .

وقال العليمي : (لعل في عبارة الشارح هنا تحريفاً ؛ لأن ما مر في ألف الفعل وهنا

وشذَّ نحوُ : (القوىٰ ، والصُّوىٰ) ، فإن جُهِلَ حالُ الألفِ أمنقلبةٌ عن واوٍ أو ياءٍ ؟ بأن لَمْ يكنْ معها شيءٌ مِنَ العلاماتِ المذكورةِ ؛ فإن أُميلَتْ . . كُتِبَتْ بالياءِ ؛ كـ (متىٰ) ، وإلَّا . . بالألفِ ، وإنَّما كتبوا (لدىٰ) بالياءِ ؛ لانقلابِ ألفِهِ ياءً مَعَ الضَّميرِ في : . . . . .

الكلام في ألف الاسم ، إلا أن يقال : مراده بما قال هنا : قياس ألف الاسم علىٰ ألف الفعل ، وليس الأمر كذٰلك) انتهىٰ منه بتصرف .

قوله : (**لما مر**) أي : في الفعل من قوله : (لأنه لا يوجد في كلامهم ما فاؤه ولامه واو ، ولا ما عينه ولامه واو أيضاً) فإذا ما جاءت الفاء أو العين واواً . . حكم بيائية الألف المتطرفة ؛ نحو : (الومىٰ ، والهوىٰ) .

وزاد ابن الحاجب طريقتين في الاسم ؛ وهما : باسم المرة ؛ نحو : (رمية ، وغزوة) ، وباسم الهيئة ؛ نحو : (رمية ، وغزوة) انظر « شرح الشافية » .

(**وشذ نحو : القوىٰ ، والصوىٰ**) ، و(القوىٰ) : جمع قوة ، وهي في الأصل : اسم لطاقة من طاقات الحبل ؛ بفتح المهملة وسكون الموحدة ، و(الصوىٰ) ـ بالضم أيضاً ـ : جمع صوة ، كذٰلك اسم لجماعات من السباع ، واسم لحجارة تجمع علامةً للطريق . انتهىٰ « كردي » .

وإنما شذ (قوىٰ) لأن (القوىٰ) أصل ألفها من (قوو) ، وهي جمع قوة .

و(**الصوىٰ**) : جمع صوة ؛ وهي : صوت الصدىٰ ، أو ما غلظ وارتفع من الأرض ، واسم للحجر يكون علامةً للطريق . انظر « القاموس » ، مادة (صوو ، وقوو) .

(**فإن جهل حال الألف أ**) هي (**منقلبة عن واو أو ياء ؛ بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة**) سابقاً . . ففيها تفصيل ذكره بقوله : (**فإن أميلت**) تلك الألف . . (**كتبت بالياء ؛ كـ « متىٰ »** ، **وإلا**) أي : وإن لم تمل ؛ نحو : (المنا) بفتح فنون ؛ وهو : الموت والقدر . . فتكتب (**بالألف ، وإنما كتبوا**) أي : أهل الرسم (« **لدىٰ** » **بالياء**) أي : مع أن ألفه مجهولة الحال (**لانقلاب ألفه ياءً مع الضمير في**)

(لديك) ، و(كلا) يكتبُ بالألفِ ؛ إذا لَمْ يضفْ إلىٰ مُضمرٍ ؛ لأنَّ ألفَهُ مُنقلبةٌ عن واوٍ عندَ البصريِّينَ .

أمَّا الحروفُ . . فلَمْ تكتبْ منها بالياءِ غيرُ (بلىٰ) لإمالةِ ألفهِ ، و(إلىٰ ، وعلىٰ) لانقلابِ ألفهِما ياءً مَعَ الضَّميرِ في : (إليكَ وعليكَ) ، و(حتَّىٰ) حملاً علىٰ (إلىٰ) لأنَّها بمعناها .

قولهم : (« **لديك** » ، و) لفظ : (« **كلا** » **يكتب بالألف إذا لم يضف إلىٰ مضمر**) نحو : كلاهما (**لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين**) وكذا : (كلتا) حملاً عليها ، **وكان القياس** : أن يكتب بالياء ، لأن ألفها رابعة ، أما من زعم أن ألف (كلا) منقلبة عن ياء ؛ كما ذهب إليه العبدي . . فإنه يكتبها بالياء . انتهىٰ « عليمي » .

(**أما الحروف . . فلم تكتب منها بالياء غير** « **بلىٰ** » **لإمالة ألفه** ، و) غير (« **إلىٰ** ، **وعلىٰ** » **لانقلاب ألفهما ياءً مع الضمير في**) قولهم : (« **إليك** ، **وعليك** » و) غير (« **حتىٰ** » **حملاً**) لها (**علىٰ** « **إلىٰ** » **لأنها**) أي : لأن حتىٰ (**بمعناها**) أي : بمعنىٰ (إلىٰ) في إفادة الغاية .

قال الكردي : (قوله : « وحتىٰ حملاً علىٰ إلىٰ » مع أن بعضهم أمالها) انتهىٰ . وقال العليمي : (قال ابن الأنباري : وإنما كتب « حتىٰ » بالياء وإن كانت لا تمال ؛ فرقاً بين دخولها على الظاهر ودخولها على الضمير ، فلزمت الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي ، وحتاك ، وحتاه » ، وانصرفت إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : « حتىٰ زيداً . . . » ، ومحل كتابة « إلىٰ ، وعلىٰ ، وحتىٰ » بالياء ما لم تتصل بـ « ما » الاستفهامية ، وإلا كتبن بالألف ؛ لوقوعها وسطاً ، نحو : إلام ، وعلام ، وحتام) انتهىٰ منه .

وقال أيضاً : (**واعلم** : أن رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضي الله تعالىٰ عنهم ، وقد وقع فيه أشياء علىٰ خلاف ما تقرر عند أهل الرسم ، وكذا رسم

. . . .

العروض مخالف لما تقرر عندهم ؛ لأن أهله يكتبون ما سمع خاصةً ، لأن المعتد به في صنعتهم : أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن ، فيكتبون التنوين ، ولا يراعون حذفه في الوقف ، ويكتبون المدغم حرفين .

واعلم أيضاً : أن النقط إنما وضع لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلاً ، لا فصلاً .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ؛ لأن المقصود ـ وهو الفرق بينها وبين السين ـ حاصل بها ، والأكثر علىٰ نقطها بثلاث .

واختار الريحاني وجماعة نقط هاء التأنيث في نحو : « رحمة » فرقاً بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت .

والأدباء ـ ومنهم : الحريري القاسم بن علي ، صاحب « المقامات » المشهورة ـ يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموها عروها عن حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل ؛ مبالغةً في الإيضاح ، إلا الحاء ؛ إذ لو نقطت من أسفل . . لالتبست بالجيم ، والله أعلم) انتهىٰ منه .



(فصلٌ) في الكلامِ علىٰ مواضعِ همزةِ الوصلِ مِنَ الكلمِ

وبتمامِهِ تتمُّ المُقدِّمةُ ، فنسألُ اللهَ تعالىٰ حسنَ الخاتمةِ .

وهيَ : همزةٌ سابقةٌ موجودةٌ في الابتداءِ ، مفقودةٌ في الدَّرَجِ ، وسُمِّيَتْ بذٰلكَ ؛ لأنَّ

---

٩١ ـ (فصل في الكلام علىٰ مواضع همزة الوصل من الكلم)

(**وبتمامه**) أي : بتمام هٰذا الفصل (**تتم المقدمة**) المقصودة له ، (**فنسأل الله** سبحانه و(**تعالىٰ حسن الخاتمة**) فيها وفي جميع أمورنا كلها .

(**وهي**) أي : همزة الوصل (**همزة سابقة**) في أول الكلمة (**موجودة في الابتداء**) أي : في ابتداء التكلم بها ؛ كقولك : (ابن عباس قال كذا) ، (**مفقودة في الدرج**) والوصل ؛ أي : وصل ما قبلها بما بعدها ؛ كقولك : (قال ابن عمر كذا وكذا) أي : ساقطة في حشو الكلام إلا في الضرورة .

قال الزمخشري : (وإثبات شيء من همزات الوصل في الدرج خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش) ، ووجهه ابن الحاجب .

واستثنوا من ذٰلك : (يا ألله) فأجازوا فيه الإثبات ؛ توقيراً لاسمه ، والدرج ، وهو أقل .

واستثنىٰ صاحب « اللباب » : همزة : (ألبتة) ، قال : (ولم تسمع إلا بالإثبات) انتهىٰ ، ولعل ذٰلك جبراً لعامله الملتزم حذفه ؛ إذ أصله : (بت الأمر ألبتة) أي : قطع وحتم .

وكذا استثنوا نحو : (آلحسن عندك ؟) بإبدالها ألفاً محضةً في الاستفهام في السعة ؛ لئلا يلتبس بالإخبار . انتهىٰ « كردي » .

(**وسميت بذٰلك**) أي : بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل (**لأن**

الـمُتكلِّمَ يتوصَّلُ بها إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ ، ويُسمِّيها الخليلُ : سلَّمَ اللِّسانِ ؛ لذٰلكَ ، وقيلَ : لسقوطِها عندَ وصلِ الكلمةِ بما قبلَها ، ومذهبُ الجمهورِ : أنَّها زيدَتْ ساكنةً لِمَا فيهِ مِنْ تقليلِ الزِّيادةِ ، ثُمَّ لمَّا احتيجَ إلىٰ تحريكها . . حُرِّكَتْ بالكسرِ كما هوَ الأصلُ .

وظاهُر مذهبِ سيبويهِ : أنَّها زيدَتْ مُتحرِّكةً بالكسرةِ الَّتي هيَ أعدلُ ؛ لأنَّا نحتاجُ إلىٰ مُتحرِّكٍ لسكونِ أوَّلِ الكلمةِ ، فزيادتُها ساكنةً ليسَ بوجهٍ ، قالَهُ التَّفتازانيُّ ، . . . .

المتكلم يتوصل بها) أي : بهمزة الوصل (**إلى النطق بالساكن)** بعدها ، قاله الشلوبين . انتهىٰ « كردي » .

(**ويسميها الخليل : سلم اللسان ؛ لذٰلك)** أي : لتوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن بعدها ، (**وقيل)** سميت بذٰلك (**لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها)** ، قال ابن الضائع ـ تلميذ الشلوبين ـ : (فالإضافة فيه لأدنىٰ ملابسة) انتهىٰ « كردي » ، فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهٰذا قول الكوفيين ، **وقيل** : إن تسميتها بذٰلك اتباع .

(**ومذهب الجمهور : أنها زيدت ساكنةً ؛ لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلىٰ تحريكها . . حركت بالكسر ؛ كما هو)** أي : الكسر (**الأصل)** في حركة التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ضد السكون .

(**وظاهر مذهب سيبويه : أنها)** أي : أن همزة الوصل (**زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل)** وأوسط الحركات ؛ لتوسطها بين خفة الفتحة وثقل الضمة ، وهٰذا المذهب صححه في « التسهيل » .

وإنما قلنا : إنها زيدت متحركة (**لأنا نحتاج إلىٰ متحرك لسكون)** أي : إلىٰ تحرك السكون الواقع في (**أول الكلمة ، فزيادتها ساكنةً ليس بوجه)** أي : بصحيح ، (**قاله)** أي : قال هٰذا التعليل سعد الدين (**التفتازاني)** .

وقد تفتحُ تخفيفاً ، وتضمُّ إتباعاً ، ولا تكونُ في مُضارِعٍ مُطلَقاً ، ولا ماضٍ ثلاثيّ ولا رباعيّ ، ولا حرفٍ غيرِ لامِ التَّعريفِ ، ولا اسمٍ غيرِ ما سيجيءُ ، بل تكونُ في مواضعَ أشارَ إليها وإلىٰ بيانِ حركةِ الهمزةِ بقولِهِ : (همزةُ اسمٍ) مبتدأٌ ، خبرُه سيأتي ، وأصلُهُ عندَ البصريّينَ : (سَمَوٌ) كـ (قَنَوٌ) لتكسيرِهِ علىٰ (أسماءٍ) ، وتصغيرُهُ علىٰ (سُمَّيٍ) ، حُذِفَتْ لامُهُ ؛ للثِّقلِ بتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيَّةِ عليها ، ونُقِلَ سكونُ الميمِ إلى السِّينِ ؛

(**وقد تفتح**) همزة الوصل (**تخفيفاً**) أي : تحصيلاً ؛ لخفة الكلام ، كما في : (أل ، وأيمن) .

(و) قد (**تضم**) همزة الوصل (**إتباعاً**) لما بعدها ؛ كما في قولهم : (استخرج المال) أي : الركاز ، الذي هو ماض مبني للمجهول .

(**ولا تكون**) أي : لا تقع همزة الوصل (**في مضارع مطلقاً**) أي : ثلاثياً كان أم لا ، مزيداً فيه أم لا .

(**ولا**) تكون همزة الوصل في (**ماض ثلاثي ولا رباعي**) مجرد كـ (دحرج) ، أو مزيد فيه ؛ كـ (أكرم ، وقاتل) .

(**ولا**) في (**حرف غير لام التعريف ، ولا**) في كل (**اسم ، غير ما سيجيء ، بل تكون في مواضع أشار**) المصنف (**إليها**) أي : إلىٰ تلك المواضع (**وإلىٰ بيان حركة الهمزة بقوله : همزة اسم**) هو (مبتدأ ، **خبره سيأتي ، وأصله عند البصريين : « سمو » كـ « قنو »**) يثنىٰ ويجمع علىٰ (قنوان) وهو : غصن الشجر .

وإنما قلنا ذٰلك : (**لتكسيره**) أي : لجمعه جمع تكسير (**علىٰ « أسماء » وتصغيره علىٰ « سمي » ، حذفت لامه**) أي : لام (سمو) وهو الواو (**للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية**) وتداولها (**عليها**) أي : علىٰ لامه ، (**ونقل سكون الميم إلى السين**) **الصواب أن يقال** : سكنت سينه ؛ لأنه بمجرد حذف لامه انتقل الإعراب إلىٰ ما قبلها ؛ وهو الميم ، كدال (يد) وميم (دم) ولأن نقل السكون غير

لتعاقبِ تلكَ الحركاتِ عليها ، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزةِ في أوَّلِهِ (بكسرٍ) لها (وضمٍّ) ، وهوَ قليلٌ ، والمجرورُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ .

(و) همزةُ (استٍ) وهوَ : الدُّبُرُ ، أصلُهُ : سَتَهٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ ـ لتكسيرِهِ علىٰ : (أستاهٍ) ، وتصغيرِهِ علىٰ : (سُتَيْهٍ) .

(وابنٍ) أصله : بَنَوٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ أيضاً ـ لتكسيرِهِ علىٰ : (أبناءٍ) بوزنِ (أفعالٍ) ، حُذِفَتْ لامُهُ ؛ تخفيفاً ، . . . .

معهود ، علىٰ أن السكون عدم الحركة ، ونقل العدم غير معقول ؛ أي : ونقل سكون الميم إلى السين (**لتعاقب تلك الحركات**) الإعرابية (**عليها**) أي : على الميم ، (**ثم أتي بالهمزة**) أي : بهمزة الوصل (**في أوله**) أي : في أول اسم ، حالة كون الهمزة ملتبسةً (**بكسر لها وضم**) لها ، (**وهو**) أي : ضمها (**قليل**) أي : قليل في كلامهم ، (**والمجرور**) في قوله : بكسر وضم (**في محل نصب على الحال**) من الهمزة ؛ كما قررناه آنفاً .

قال الكردي : (« في محل نصب على الحال » أي : من المبتدأ ؛ وهو همزة « اسم » ، وأما عند الكوفيين . . فأصله : « وسم » أي : علامة علىٰ صاحبه) .

قوله : (**وهمزة « است »**) معطوف علىٰ همزة (اسم) ، وكذا ما بعده من المعطوفات (**وهو الدبر**) الذي (**أصله : « سته » بفتح أوله وثانيه**) حذفت لامه ؛ وهي الهاء ، تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله وجيء بالهمزة ، وفيه لغتان أخريان : (سه) بحذف العين ، فوزنه : (فل) ، و(ست) بحذف اللام ؛ وهي الهاء ، فوزنه : (فع) .

وإنما قلنا أصله : سته (**لتكسيره علىٰ : « أستاه » ، وتصغيره علىٰ : « ستيه »** ، و« **ابن** » **أصله : « بنو » بفتح أوله وثانيه أيضاً**) كما قلنا ذٰلك في : سته (**لتكسيره علىٰ : « أبناء » بوزن « أفعال » ، حذفت لامه**) وهو الواو (**تخفيفاً**) للحروف ،

وسُكِّنَتْ فاؤُهُ ؛ لتكونَ الهمزةُ عوضاً عنِ المحذوفِ ، ثُمَّ أُتِيَ بها للتَّوصُّلِ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ .

(وابنمٍ) هوَ : ابنٌ ، زيدَتْ فيهِ ميمٌ للمبالغةِ ، سُمِعَ ....

(**وسكنت فاؤه**) وهو الباء (**لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف ، ثم أتي بها**) أي : بالهمزة (**للتوصل**) بها (**إلى النطق بالساكن**) .

قوله : (**لتكسيره علىٰ** « **أبناء** ») هٰذا دليل علىٰ تحريك عينه ، وأما دليل كون الحركة فتحة . . فالخفة ، ودليل حركة فائه وأنها فتحة . . قولهم : (بنون) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**أصله : بنو**) أو (بني) بفتحتين فيهما ، والأول أصح .

قوله : (**لتكسيره علىٰ** « **أبناء** ») أي : و(أفعال) قياس في (فعل) مفتوح العين ؛ كـ (جبل ، وأجبال) ، وساكن العين من الأجوف ؛ كـ (ثوب ، وأثواب) ، وكذا في نحو : (قفل ، وجذع) ، لٰكن فتح فاء (بنون) دليل علىٰ فتح فاء مفرده أيضاً . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**و« ابنم »**) معطوف أيضاً علىٰ (همزة « اسم ») ، (**هو**) أي : (ابنم) نفس (« ابن » **زيدت فيه ميم للمبالغة**) لأن تكثير الحروف تدل علىٰ زيادة المعنى . انتهىٰ « صبان » .

كما زيدت الميم في : (زرقم ، وشجعم) في : (أزرق ، وأشجع) ، (**سمع**) زرقم في قول المتلمس من قصيدة : (من الطويل)

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

(وهل لي أم) : مبتدأ وخبر ، والاستفهام للإنكار ، و(غيرها) بالرفع : صفة لـ (أم) ، وجواب (إن) محذوف دل عليه الكلام السابق ، و(أن) مصدرية ، والتقدير : إلا كوني ابناً لها ؛ أي : لأمي ، و(ابنما) : منصوب ؛ لأنه خبر (أكون) ،

فحُفِظَ ، ولَمْ يقسْ عليهِ ، ونونُهُ تابعةٌ لميمِهِ في الإعرابِ ؛ كما في : (امرئٍ) ، وليسَتِ الميمُ بدلاً مِنَ اللَّامِ ؛ كما هيَ بدلٌ مِنَ العينِ في (فم) لأنَّ ذٰلكَ يقتضي سقوطَ الهمزةِ ؛ لأنَّها عوضٌ .

(وابنةٌ) أصلُها : (بنوة) كـ (شجرة) لأنَّها مؤنَّثةُ (ابنٍ) فالتَّاءُ للتَّأنيثِ ، . . . . . .

وفيه الشاهد ، فإن أصله : (ابن) زيدت فيه الميم للمبالغة ؛ كما زيدت في : (زرقم) انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

وليست الميم عوضاً عن المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت للتعويض عنه ، ولم يحتج لهمزة الوصل . انتهىٰ « أشموني » .

(**فحفظ**) المسموع من : (استم) في محله (**ولم يقس عليه**) أي : على المسموع من غيره ، (**ونونه**) أي : نون ابنم (**تابعة لميمه في**) حركة (**الإعراب ؛ كما في : امرئ**) يتبع عينه ـ وهو الراء ـ للامه ؛ وهو الهمزة في حركة إعرابه ، (**وليست الميم**) في : ابنم (**بدلاً من اللام**) وهو النون (**كما هي**) أي : كما أن الميم (**بدل من العين**) المحذوفة (**في** « **فم** ») وهو الواو (**لأن ذٰلك**) أي : كون الميم بدلاً من اللام (**يقتضي سقوط الهمزة**) أي : همزة الوصل (**لأنها**) أي : لأن الميم (**عوض**) عن اللام .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأنها عوض**) أي : لأن الميم حينئذ عوض عن اللام ، وما عوض عنه فهو في حكم الثبوت ، فلا وجه لزيادة الهمزة عوضاً عن المحذوف ؛ لوجود المعوض عنه ، وندور الجمع بين العوض والمعوض . انتهىٰ منه .

(**و** « **ابنة** » **أصله** : « **بنوة** » **كـ** « **شجرة** » **لأنها مؤنثة** « **ابن** » ، **فالتاء**) فيه (**للتأنيث**) وقدموا : أن أصل (ابن) : (بنو) ، فمؤنثه : (بنوة) ، وعلىٰ ذٰلك فلا حاجة إلىٰ عدها استقلالاً ، ومثله يقال في : (ابنم ، وامرأة ، واثنتان ، ومثنىً) ، وكذا ما جاء من هٰذا الباب كله . انتهىٰ « كردي » .

بخلافِ تاءِ بنتٍ وأختٍ ؛ فإنَّها بدلٌ مِنَ اللَّامِ لا للتَّأنيثِ ؛ لسكونِ ما قبلها ، ولأنَّه لو سُمِّيَ بهما رجلٌ . . لصُرِفَ ، وإنَّما استُفِيدَ التَّأنيثُ مِنْ صيغتِهِما .

(وامرئ وامرأةٍ) أصلُهُما : (مرءٌ ، ومرأةٌ) وهما لغةٌ أُخرىٰ ، سُكِّنَ أوَّلُهُما ، ثُمَّ زيدَتْ فيهِ همزةُ الوصلِ وإن كانَ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ لأنَّ لامَهُما همزةٌ ، ويلحقُهما التَّخفيفُ فيُقالُ : (مرٌ ومرةٌ) فجريا مَجرى (ابنٍ وابنةٍ) .

(**بخلاف تاء** « **بنت وأخت** » **فإنها بدل من اللام لا للتأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، ولأنه لو سمي بهما**) أي : بأخت وبنت (**رجل ، لصرف**) لعدم نقلهما من مؤنث إلىٰ مذكر ؛ كما في نقل (زيد) إلىٰ مؤنث ، (**وإنما استفيد التأنيث من صيغتهما**) وكلمتهما ؛ كـ (زينب ، وهند) لأنهما موضوعتان للمؤنث .

قوله : (**لا للتأنيث**) خلافاً لما ذكره في الوقف ، وقضيته : أن التاء فيهما للتأنيث ، وهو ما ذكره في « الأوضح » في هـٰذا الباب ، لـٰكنه في (باب النسب) سلم قول يونس : (إن التاء فيهما ليست للتأنيث) لأن ما قبلها ساكن صحيح ، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها ساكناً صحيحاً . . يجب فتحه ، وسيأتي في كلام الشارح في (بحث الخط) : الجزم بأن تاءهما للتأنيث . انتهىٰ « عليمي » في (باب الوقف) .

وقوله : (و« امرئ ، وامرأة ») معطوفان علىٰ (همزة « اسم ») كما مر هناك (**أصلهما** : « **مرء ، ومرأة** » **وهما لغة أخرىٰ ، سكن أولهما ، ثم زيدت فيه همزة الوصل وإن كان علىٰ ثلاثة أحرف ؛ لأن لامهما همزة ، ويلحقهما التخفيف ، فيقال**) فيهما : (« مر ، ومرة » ، **فجريا مجرى** « **ابن ، وابنة** ») .

قال بعض الأفاضل من مشايخنا : (إن لفظ « المرء » بالألف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلىٰ ما قبلها ؛ وهو الراء ، فيقال : « المرو ، والمرة ، والمرئ » بإبدال الهمزة الساكنة من جنس ما قبلها ، فجاز إعلال لفظ « امرئ » بإسكان ميمه ، واجتلاب همزة الوصل ؛ توصلاً إلى النطق بالساكن ، لأن الإعلال يأنس بالإعلال) انتهىٰ باختصار من « التصريح » .

(وتثنيتِهِنَّ) أي : السَّبعةِ المذكورةِ ، بخلافِ جمعِهِنَّ ؛ فإنَّ همزاتَهُ همزاتُ قطعٍ .

قوله : (**وهما لغة أخرىٰ**) يعني : (مرءاً ، ومرءةً) لغة غير لغة (امرئ ، وامرئة) وسابقة عليها ، وإنما عمد إليهما قوم من العرب ؛ فسكنوا أولهما ، فزادوا فيه همزة وصل ؛ كما ذكره الشارح . انتهىٰ « كردي » .

قوله (**وإن كانا علىٰ ثلاثة أحرف**) يعني : وإن كانا تامين غير محذوف منهما شيء ، وهو إشارة إلىٰ دفع سؤال ؛ وهو : أن همزة الوصل في الأسماء إنما هي عوض عن لامها المحذوفة ، ولا حذف في (امرئ) ؟

فأجاب بأن لامها في معرض الحذف ، ونظير ذٰلك يقال في : (ايمن الله) لأن نونه كثيراً ما تحذف ؛ كما سيجيء . انتهىٰ منه .

قوله : (**فيقال** : **مر** ، **ومرة**) كـ (دم ، وسنة) ، ومنه قول الشاعر :

تقول عرسي وهي لي في عومرة بئس امرأً وإنني بئس المرة !!

وهو موافق للدماميني في « شرح التسهيل » ، وقيده في « التصريح » بكونه مع الألف واللام ؛ كما في هٰذا البيت .

قوله : (**فجريا مجرى** « **ابن** ، **وابنة** ») أي : مما حذف لامه . انتهىٰ منه .

قوله : (**وتثنيتهن**) معطوف علىٰ ما سبق علىٰ كونه مبتدأ (**أي**) : وتثنية هٰؤلاء (**السبعة المذكورة**) من قوله : (وهمزة « اسم » . . .) إلىٰ هنا (**بخلاف جمعهن** ، **فإن همزاته همزات قطع**) ظاهره : أن السبعة تجمع .

وفي « الصحاح » : **المرء** : الرجل ، يقال : (هٰذا مرء ، وهما مرآن) ، ولا يجمع علىٰ لفظه .

وفي « فصيح ثعلب » : يقال : (امرؤ ، وامرآن) ، و(امرأة ، وامرأتان) ، ولا يجمع (امرؤ) ولا (امرأة) انتهىٰ « عليمي » .

(واثنَينِ واثنَتينِ) أصلُهُما : ثنيانِ ، وثنتيانِ ؛ ك (جملانِ ، وشجرتانِ) لأنَّهما مِنْ ثنيتُ ، فحُذِفَتِ اللَّامُ ، وأُسكِنَتِ الفاءُ ، وجيءَ بهمزةِ الوصلِ .

(والغلامِ) ونحوِهِ ممَّا بُدِئَ بلامِ التَّعريفِ ، وكلامِ التَّعريفِ ميمُهُ في لغةِ طيِّئٍ وحميرَ ، واللَّامُ الموصولةُ . . . .

(و) همزة (**اثنين واثنتين**) و(**أصلهما : ثنيان ، وثنتيان**) أي : بفتحتين فيهما ؛ بدليل قولهم : (شنوي) كذٰلك ، إلا أنه قلبت الياء فيه واواً ؛ كراهية توالي الياءات ، تبع الشارح في قوله : (أصلهما . . .) إلىٰ آخره « التصريح » .

والأولىٰ أن يقال : (أصل « اثنان » : ثنيان) قلبت ياؤه ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وخصت الألف بالحذف ؛ لأن الثانية كألف التثنية ، ثم أسكنت الفاء ، فجيء بهمزة الوصل .

وأصل (اثنتان) : (اثنان) زيدت فيه تاء التأنيث فصار : (اثنتان) ، وإلا فلا داعي إلىٰ حذف اللام من (اثنتان) إذا كان أصله : (ثنتيان) لعدم التقاء الساكنين فيه بعد أن تقلب ياؤها ألفاً ، بخلاف (اثنان) انتهىٰ « كردي » .

أي : أصلهما : ثنيان (**كـ « جملان » و**) ثنتيان كـ (« **شجرتان** » **لأنهما من « ثنيت » فحذفت اللام**) وهي الياء ، (**وأسكنت الفاء**) وهي الثاء المثلثة ، (**وجيء بهمز الوصل**) فصارا : اثنان واثنتان ، (**و« الغلام » ونحوه**) كالغراب (**مما بدئ بلام التعريف**) وأما قطع همزة (ألبتة) . . فسماعي ؛ كما مر . انتهىٰ « كردي » .

(**وكلام التعريف ميمه**) أي : ميم التعريف (**في لغة طيئ وحمير**) وهي : (أم) الحميرية ، نسبت إليهم ؛ لأنهم ينطقون بها ، و(**طيئ**) بوزن سيد : قوم نازلون قرب اليمامة من بلاد نجد ، و(**حمير**) : قوم من اليمن ، وهي اللغة المعروفة باسم : (طمطمانية) ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر امصيام في امسفر » .

(و) كلام التعريف أيضاً (**اللام الموصولة**) في نحو : (الضارب ، والمضروب) .

والزَّائدةُ ، وقد مرَّ أنَّ الخليلَ يقولُ : إنَّ الهمزةَ أصليَّةٌ ، وُصِلَتْ لكثرةِ الاستعمالِ .

(وايمنِ اللهِ) بناءً علىٰ أنَّهُ مُفرَدٌ لا جمعُ يمينٍ ؛ إذ لو كانَ جمعاً . . لَمْ يصحَّ كسرُ همزتِهِ ، ولَمْ يُتصرَّفْ فيهِ بحذفِ بعضِهِ ؛ كما سيأتي ، وهوَ مُشتقٌّ مِنَ اليُمْنِ بمعنى : البركةِ ، ولا يستعملُ إلَّا (في القسمِ) ، فإذا قالَ المُقسِمُ : (ايمنُ اللهِ لأفعلَنَّ) ، فكأنَّهُ قالَ : بركةُ اللهِ قسمي لأفعلَنَّ ، والضَّميرُ في قولِهِ : (بفتحِهِما) عائدٌ . . . .

(و) اللام (**الزائدة**) في نحو : (واللات ، واللواتي) ، (**وقد مر**) في (باب المعارف) : (**أن الخليل يقول : إن الهمزة أصلية ، وصلت**) باللام (**لكثرة الاستعمال**) فيها .

(**وايمن الله**) معطوف علىٰ ما مر مراراً (**بناءً علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن (ايمن) اسم (**مفرد ، لا جمع** « **يمين** ») بمعنىٰ : حلف ، وإن كانت نظائره قليلةً في كلامهم ؛ كالآنك للأسرب ، **والأسرب** : هو الرصاص . انتهىٰ « مختار » .

و(أخر) بتخفيف الراء لغة في المشددة ، و(الآرز) بالمد وتخفيف الزاي : لغة في الأرز ، حب مقتات ، وهٰذا رأي البصريين . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لا جمع يمين**) كما قال الكوفيون ؛ وقالوا : حذفت همزته ؛ لكثرة الاستعمال . انتهىٰ منه .

وعبارة العليمي : قوله : (**لا جمع يمين**) كما ذهب إليه الكوفيون ، وقالوا : (إن همزته همزة قطع ، لا همزة وصل) انتهىٰ منه .

وقال البصريون : إنه مفرد ، لا جمع يمين (**إذ لو كان جمعاً . . لم يصح كسر همزته ، ولم يتصرف فيه بحذف بعضه ، كما سيأتي**) قريباً .

(**وهو**) أي : الأيمن (**مشتق من** « **اليمن** » **بمعنى : البركة ، ولا يستعمل إلا في القسم ، فإذا قال المقسم : ايمن الله لأفعلن**) كذا . . (**فكأنه قال : بركة الله قسمي لأفعلن ، والضمير في قوله**) أي : في قول المصنف : (« **بفتحهما** » **عائد**

على (الغلامِ ، وايمنٍ) ، وهوَ واجبٌ في نحوِ : (الغلامِ) لكثرةِ الاستعمالِ ، جائزٌ في : (ايمنِ اللهِ) برجحانٍ ؛ كما أفهمَهُ قولُهُ : (أو بكسرٍ في « ايمنٍ ») ، وفيهِ اثنتا عشرةَ لغةً ، جمعَها ابنُ مالكٍ في قولِهِ :

هَمْزَ ٱيْمِ وَٱيْمُنٍ فَٱفْتَحْ وَٱكْسِرَ ٱوْ إِمُ قُلْ ... أَوْ قُلْ مِ أو مُِنُ بِٱلتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِلَا
وَٱيـمُـنَ ٱخْـتُـمْ بِـهِ وَٱللهَ كُـلّاً أَضِـفْ ... إِلَـيْـهِ فِـي قَـسَـمٍ تَـسْـتَـوْفِ مَـا نُـقِـلَا

على « الغلام ، وايمن » ، وهو) فتح الهمزة (واجب في نحو : « الغلام » لكثرة الاستعمال) أي : لكثرة استعماله يفتح الهمزة ، وفتح الهمزة (جائز في : « ايمن الله » برجحان) أي : مع رجحان الفتح على الكسر (كما أفهمه) أي : كما أفهم رجحان الفتح (قوله) أي : قول المصنف : (أو) ملتبساً (بكسر في « ايمن ») وجهه : تقديمه على الكسر ، (وفيه) أي : في لفظ أيمن (اثنتا عشرة لغة) ذكر في « فتح الباري » : أنها اثنان وعشرون ، ذكر ذٰلك في (باب التيمم) وفي (باب الأيمان) .

وعبارة « القاموس » تفيد ذٰلك ، ونصها : و(ايمن الله ، وايم الله) بكسر أولهما ، و(ايمن الله) بفتح الميم والهمزة وتكسر ، و(ايم الله) بكسر الهمزة والميم ، و(هيم الله) بفتح الهاء وضم الميم ، و(ام الله) مثلثة الميم ، و(ام الله) بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ، و(من الله) بضم الميم وكسر النون ، و(من الله) مثلثة الميم والنون ، و(م الله) ، و(ليم الله) ، و(ليمن الله) : اسم وضع للقسم ، والتقدير : أيمن الله قسمي . انتهىٰ « عليمي » .

وقد (جمعها ابن مالك في قوله) : (من الرجز)

(همز ايم وايمن فافتح واكسر او إم قل ... أو قل مِ أو من بالتثليث قد شكلا
وأيمن اختم به والله كلاً أضف ... إليه في قسم تستوفِ ما نقلا)

قوله : (فافتح واكسر) أي : وميم (ايمن) على الوجهين مضمومة .

قوله : (**بالتثليث**) راجع لـ (مِ) و(من) ، فتقول فيهما : (مِ مُ مَ) ، (مِن ، مُن ، مَن) .

قوله : (**وايمن اختم به**) أي : بكسر الهمزة وفتح الميم .

والحاصل : أن همزة (ايمن) إن فتحت . . تعين في الميم الضم ، وإن كسرت . . جاز ضم الميم وفتحها ، وما شرحنا به هٰذين البيتين هو ما دل عليه كلام ولد ناظمها في « شرح الخلاصة » انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وفيه اثنا عشر لغة**) هٰكذا في النسخ ، والأولىٰ بل الصواب : (اثنتا عشرة) ، وقال أيضاً : (والبيتان من البسيط) .

وقوله : (**همز « ايم ، وايمن »**) بدرج الهمزة فيهما ؛ لأنها للوصل .

وقوله : (**واكسر او**) بدرج الهمزتين ، ولٰكن في الثانية منهما للوزن ؛ كدرج همزة (اضف) .

ويوجد في بعض النسخ بعد البيتين زيادة ؛ وهي : (وتفصيلها : « ايمن وايم » بالفتح والكسر ؛ أي : للهمزة ، فهٰذه أربع ، و« م ، وام ، ومن » بتثليث أولها ، فهٰذه إحدىٰ عشرة ، والثانية عشرة : ايمن) انتهت .

قوله : (**وتفصيلها : ايمن وايم**) أي : بضم الميم من (ايمن) كـ (ايم) .

قوله : (**والثانية عشرة : ايمن**) أي : بفتح الميم ، وقوله : (وم) أي : بالضمة فقط ، وبعض ذٰلك غير مستفاد من ظاهر النظم ، وقد أنهى المرادي في « الجنى الداني » لغة (ايمن) إلىٰ عشرين ، ذكرتها في « شرح منظومتي في الحروف » . انتهىٰ منه .

قوله : (« **همزة وصل** » : **خبر المبتدأ**) في قوله : (وهمزة اسم) أي : وهمزة اسم وهمزة ما بعده من الأسماء السابقة كلها همزة وصل ، (**ودخولها**) أي : ودخول همزة

في هـٰذهِ الأسماءِ سماعيٌّ ، ويطَّرِدُ قياساً في لامِ التَّعريفِ وميمِهِ ، وفيما ذكَرَهُ بقولِهِ : (وكذا همزةُ) الفعلِ (الماضي المُتجاوِزِ أربعةَ أحرفٍ) مِنَ الخماسيِّ والسُّداسيِّ همزةُ وصلٍ (كـ : استخرجَ) وانطلقَ ، (و) كذا همزةُ (أمرِهِ) : كـ (استخرجْ وانطلقْ) ، (و) همزةُ (مصدرِهِ) تبعاً لفعلِهِ ، وهوَ مُنحصِرٌ في أحدَ عشرَ بناءً : . . . .

الوصل (**في هـٰذه الأسماء**) المذكورة كلها (**سماعي**) أي : مسموع من فصحاء العرب ، (**ويطرد**) أي : ويكثر دخولها (**قياساً في لام التعريف وميمه**) أي : ميم التعريف ؛ وهي (أم) الحميرية ، قياساً علىٰ هـٰذه الأسماء السابقة ، (و) يطرد دخولها (**فيما ذكره**) المصنف من الأفعال والمصادر (**بقوله : وكذا**) أي : ومثل الهمزة الداخلة على الأسماء المذكورة (**همزة الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف من الخماسي والسداسي همزة وصل**) ، مثاله : (كـ « **استخرج ، وانطلق** ») .

قوله : (**همزة وصل**) الأولىٰ أن يقول : (أي : همزة وصل) تفسيراً لـ (كذا) التي هي خبر همزة الماضي . انتهىٰ « كردي » .

(**وكذا**) أي : وكهمزة الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف (**همزة أمره**) أي : همزة أمر الماضي المتجاوز أربعة أحرف في كون همزته همزة وصل ، مثاله : (كـ « **استخرج ، وانطلق** » ، و) كذا (**همزة مصدره**) أي : همزة مصدر الماضي المتجاوز أربعة أحرف ، فهو همزة وصل (**تبعاً**) لذٰلك المصدر (**لفعله**) الماضي في كون همزته همزة وصل .

(**وهو**) أي : ذٰلك المصدر (**منحصر في أحد عشر بناءً**) أي : وزناً .

قوله : (**وكذا همزة أمره ؛ كـ « استخرج »**) لم يقيده بأن يكون ثاني مضارعه ساكناً لفظاً كما قيد بذٰلك أمر الثلاثي فيما سيأتي ؛ لأنه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركاً فيه ، بل هو أبداً ساكن ، فاحتيج إلىٰ همزة وصل أبداً . انتهىٰ « عليمي » .

الافْـتِـعـالُ ؛ كـ (الاكْـتِـسـابِ) ، والانْـفِـعـالُ ؛ كـ (الانْـطِـلاقِ) ، والاسْـتِـفْـعـالُ ؛ كـ (الاسْتِخْـراجِ) ، والافْـعِـلالُ ؛ كـ (الاحْـمِـرارِ) ، والافْـعِـيلالُ ؛ كـ (الاحْـمِـيرارِ) ، والافْـعِـيـعـالُ : كـ (الاعْـشِـيشـابِ) ، والافْـعِـوالُ ؛ كـ (الاجْـلِـواذِ) ، والافْـعِـنـلالُ ؛ كـ (الاقْعِنساسِ) ، والافْعِنلاءُ ؛ كـ (الاسْلِنقاءِ) ....

الأول من تلك المصادر الأحد عشر : (الافتعال ؛ كـ « الاكتساب ») من (اكتسب) .

(و) **الثاني** : (**الانفعال ؛ كـ « الانطلاق »**) من (انطلق) ، وفي بعض النسخ زيادة : (والانقطاع) من (انقطع) ، وعلىٰ هـٰذه النسخة : إنما مثل بمثالين دون غيره ؛ تنبيهاً علىٰ أن باب (الانفعال) كما يأتي مطاوعاً لفعل المضعف ، وهو الأغلب فيه ؛ كما في : (قطعته فانقطع) قد يأتي غير مطاوع ؛ كـ (انطلق) انتهىٰ « كردي » .

والمطاوعة : هي حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله .

(و) **الثالث** : (**الاستفعال ؛ كـ « الاستخراج »**) .

(و) **الرابع** : (**الافعلال ؛ كـ « الاحمرار »**) .

(و) **الخامس** : (**الافعيلال ؛ كـ « الاحميرار »**) .

(و) **السادس** : (**الافعيعال ؛ كـ « الاعشيشاب »**) يقال : (اعشوشب النبات) : إذا كثر نباته .

(و) **السابع** : (**الافعوال ؛ كـ « الاجلواذ »**) يقال : (اجلولذ البعير) : إذا أسرع في السير .

(و) **الثامن** : (**الافعنلال ؛ كـ « الاقعنساس »**) من اقعنسس الفرس : إذا تأخر ورجع إلى الخلف . انظر « القاموس » في مادة (قعس) .

(و) **التاسع** : (**الافعنلاء ؛ كـ « الاسلنقاء »**) يقال : (اسلنقى الرجل) : إذا نام

مِنْ مزيدِ الثُّلاثيِّ ، والافْعِنلالُ ؛ كـ (الاحْرِنجامِ) ، والافْعِلالُ ؛ كـ (الاقْشِعرارِ) مِنْ مزيدِ الرُّباعيِّ .

(و) همزةُ (أمرِ) الفعلِ (الثُّلاثيِّ) إذا كانَ ثاني مُضارِعِهِ ساكناً لفظاً عندَ حذفِ أوَّلِهِ ،

علىٰ ظهره . انظر فيه مادة (سلق) ، حالة كون الاسلنقاء (**من مزيد الثلاثي**) لأن ثلاثيه (سلق) .

(و) **العاشر** : (**الافعنلال ؛ كـ « الاحرنجام »**) من احرنجم الإبل ، رد بعضها علىٰ بعض ، واحرنجم الإبل : إذا اجتمع بعضها علىٰ بعض وازدحموا . انظر « القاموس » في مادة (حرجم) ، وهو من مزيد الرباعي .

(و) **الحادي عشر** : (**الافعلَّال ؛ كـ « الاقشعرار »**) وهو أيضاً (**من مزيد الرباعي**) يقال : اقشعر جلده : إذا انقبض وتغير .

(و) كذا (**همزة أمر الفعل الثلاثي**) همزة وصل (**إذا كان ثاني مضارعه ساكناً لفظاً عند حذف أوله**) كـ (يضرب ، وينصر ، ويخرج ، ويدخل) .

قال الكردي : (قوله : « إذا كان ثاني مضارعه ساكناً . . . » إلىٰ آخره هو مأخوذ من عبارة « التسهيل » ونصها : ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله . انتهىٰ .

فقوله : « لفظاً » أخرج نحو : « قم » من « تقوم » .

وقوله : « عند حذف أوله » قال الدماميني : احتراز من نحو : « يأكل ، ويأمر » فإنهما إنما سكن ثاني حرف المضارعة منهما عند ذكر الحرف ، وأما بعد حذف حرف المضارعة . . فإنهم حذفوا فاء الكلمة ، فلم يسكن ثاني حرف المضارع .

فإن قلت : إن الحرف المبدوء به من : « مر ، وكل » ليس ثاني المضارع .

قلت : بعد حذف الفاء صارت العين ثانية حرف المضارعة ، وليست ثانيته ، **فتأمل** . انتهىٰ كلام الدماميني) انتهىٰ منه .

وإلَّا . . فلا يحتاجُ إلى الهمزةِ ؛ كما في (هبْ ، وعدْ ، وقلْ) ، ويُستثنىٰ مِنْ ذٰلكَ : (خذْ ، وكلْ ، ومرْ) إذ يصدقُ عليها أنَّ ثانيَ مُضارِعِها ساكنٌ لفظاً ، مَعَ أَنَّهُ لا يحتاجُ فيها عندَ الأكثرِ إلى الهمزةِ . . . .

(**وإلا**) أي : وإن لم يكن ثانيه ساكناً . . (**فلا يحتاج إلى الهمزة**) أي : إلىٰ همزة الوصل ؛ لعدم سكون المبدأ ، وذٰلك ـ أي : عدم الاحتياج إلى الهمزة ـ كائن (**كما في** « **هب** ») أي : كائن كعدم الاحتياج إليها في (هب) أمر من (وهب ، يهب) ، (و« **عد** ») أمر من (وعد ، يعد) ، (و« **قل** ») أمر من (قال ، يقول) .

(**ويستثنىٰ من ذٰلك**) أي : مما ثاني مضارعه ساكن : (**خذ**) أمر من (أخذ ، يأخذ) (و« **كل** ») أمر من (أكل ، يأكل) ، (و« **مر** ») أمر من (أمر ، يأمر) ، (**إذ يصدق عليها**) أي : علىٰ هٰذه الثلاثة (**أن ثاني مضارعها ساكن لفظاً مع أنه**) أي : مع أن الشأن والحال (**لا يحتاج فيها**) أي : في صوغ الأمر من هٰذه الثلاثة (**عند الأكثر**) أي : عند أكثر النحاة والصرفيين (**إلى الهمزة**) أي : إلىٰ همزة الوصل ؛ لعدم سكون المبدأ في الثلاثة .

قوله : (**عند الأكثرين**) وحكىٰ سيبويه : (أوكل) ، والفارسي وأبو الفتح : (أوخذ) ، قال ـ أي : أبو الفتح ـ : (إن ذٰلك ـ أي : إن إثبات همزة الوصل فيهما ـ في غاية الشذوذ) .

نعم ؛ أنت في (مر) في حالة الوصل بالخيار في إثباتها وحذفها ، ولٰكن إثباتها في الوصل أفصح ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (١) ؛ بإثبات الهمزة ، بخلاف إثباتها في : (خذ ، وكل) ، فالحذف فيهما واجب وصلاً وابتداءً ، لا شذوذاً ؛ كما مر .

قوله (**ويستثنىٰ من ذٰلك : خذ . . .**) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (هٰذه الأفعال الثلاثة كان القياس أن يكون الأمر منها : « أوخذ ، وأوكل ، وأومر » كـ « أومل » من

---

(١) سورة طه : (١٣٢) .

(ك « اقتلْ ، واغزُ ، واغزِي » بضمِّهِنَّ) أي : بضمِّ همزاتِهِنَّ مراعاةً لعينِ الفعلِ ؛ إذ هيَ مضمومةٌ وإن كانَتِ الضَّمَّةُ في الثَّالثِ مقدَّرةً ، ولا اعتدادَ بعروضِ الكسرةِ فيهِ ، مَعَ أنَّ بعضَهُم جوَّزَ فيهِ كسرَ الهمزةِ ، وأصلُهُ : اغزُوِي ، فاستُثقِلَتِ الكسرةُ على الواوِ ، فنُقِلَتْ إلىٰ ما قبلَها ، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ .

« تأمل » ، لٰكنهم لما اشتقوا الأمر . . حذفوا الهمزة الأصلية ؛ لكثرة الاستعمال ، ثم همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ؛ لزوال الابتداء بالساكن ، وهو حذف غير قياسي ، واجب في « خذ ، وكل » ، بخلاف « مر » ، فإنه أكثر استعمالاً ؛ كما قاله السعد) انتهىٰ منه .

مثال أمر الثلاثي الذي كانت همزته همزة وصل : (**ك « اقتل ، واغز ، واغزي »**) حالة كون هٰذه الأفعال الثلاثة مقروءةً (**بضمهن ؛ أي : بضم همزاتهن ، مراعاةً**) أي : اعتباراً (**لـ**) حق ضم (**عين الفعل**) المضارع منهن وموافقةً لها (**إذ هي**) أي : عين الفعل المضارع منهن (**مضمومة**) .

قول الشارح : (**أي : بضم همزاتهن**) يعني : أن الضمير في قوله : (**بضمهن**) راجع إلى الهمزات ، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ؛ كما في « التسهيل » فيقال : (اقتلي) بكسر الهمزة . انتهىٰ « كردي » .

(**وإن كانت الضمة في الثالث**) منها ؛ وهو : اغزي (**مقدرةً ، ولا اعتداد**) أي : ولا اعتبار (**بعروض الكسرة فيه**) أي : في الثالث ؛ وهو (اغزي) أي : في عين الثالث (**مع أن بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كابن مالك ، وابنه بدر الدين (**جوز فيه كسر الهمزة ، وأصله : « اغزوي » ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت**) الكسرة (**إلىٰ ما قبلها**) أي : إلىٰ ما قبل الواو ؛ وهو الزاي ؛ أي : بعد سلب حركته ، وكذا فيما يأتي ؛ إذ لا يقبل حرف حركتين في آن واحد . انتهىٰ « كردي » .

(**ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين**) مع ضمير المؤنثة المخاطبة ، فالضم ـ أي :

(« واضربْ ، وامشوا ، واذهبْ » بكسرٍ) أي : بكسرِ همزاتِهِنَّ وجوباً ؛ مراعاةً لعينِ الفعلِ في الأوَّلِ ، وكذا في الثَّاني ؛ إذ ضمَّةُ شينِهِ عارضةٌ ، وأصلُهُ : امشيُوا ، فاستُثقِلَتِ الضَّمَّةُ على الياءِ ، فنُقِلَتْ إلى الشِّينِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، وأمَّا الثَّالثُ . . فإنَّما تركوا فيهِ المراعاةَ ، وأوجبوا فيهِ الكسرَ ؛ لئلَّا يلتبسَ بالمُضارِعِ المبدوءِ بالهمزةِ حالةَ الوقفِ .

وفُهِمَ مِنَ المُثُلِ : أنَّ الهمزةَ في الأمرِ مِنَ . . . .

فضم العين في الثالث ـ نظراً إلى الضمة الأصلية مقدرة ؛ لأن المقدر كالموجود ، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة ، ويرجع الوجهان إلى الاعتداد بالعارض وعدمه .

قال في « التصريح » : (ولم يجز هٰذان الوجهان في « امشوا » لأن الأصل فيه : كسر الهمزة ، وقد عضد بأصل الكسر ، فألغي العارض ؛ لمعارضة أصلين ، ولا كذٰلك « اغزي » لأن هٰذا العارض داع لأصل هو الكسر ، فجاز الاعتداد به دون الضم في « امشوا ») انتهىٰ « عليمي » .

(و) كذا همزة (**اضرب** ، **وامشوا** ، **واذهب**) همزة وصل ، حالة كون هٰذه الأفعال الثلاثة مقروءةً (**بكسر** ؛ **أي** : **بكسر همزاتهن وجوباً** ؛ **مراعاةً لعين الفعل**) أي : لكسر عين الفعل المضارع (**في الأول**) وهو : اضرب ، (**وكذا في الثاني** ؛ **إذ ضمة شينه عارضة**) لا أصلية (**وأصله** : امشيوا ، **فاستثقلت الضمة على الياء** ، **فنقلت إلى الشين** ، **ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين**) مع الواو ، (**وأما الثالث**) وهو : اذهب . . (**فإنما تركوا فيه**) أي : في الثالث (**المراعاة**) أي : مراعاة حركة عين المضارع ؛ وهو الفتح ، أي : مراعاة حركة عين مضارع في همزة أمره ، فيفتحون الهمزة في الأمر تبعاً لعين مضارعه ، (**وأوجبوا فيه الكسر**) في همزة الأمر (**لئلا يلتبس**) الأمر (**بالمضارع المبدوء بالهمزة**) في (**حالة الوقف**) لو فتحوا الهمزة في الأمر .

(**وفهم من المثل**) السابقة : (**أن الهمزة في الأمر**) المصوغ (**من**) مصدر

الثُّلاثيّ للوصلِ ، سواءٌ أكانَ عينُ مُضارِعِهِ مفتوحةً ، أَمْ مضمومةً ، أَمْ مكسورةً ، وأنَّهُ لا اعتدادَ بعروضِ الكسرِ أوِ الضَّمِّ ، (كالباقي) أي : كما يجبُ الكسرُ في الباقي مِنَ الفعلِ الماضي المُتجاوِزِ أربعةَ أحرفٍ ، ومَصدرِهِ ، واستٍ واثنينِ ، وما بينهُما مِنَ الأسماءِ المُتقدِّمَةِ .

وإذا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ علىٰ همزةِ الوصلِ . . حُذِفَتْ همزةُ الوصلِ ؛ للاستغناءِ عنها ، . . . .

(**الثلاثي للوصل ؛ سواء أكان عين مضارعه مفتوحة**) كـ (اذهب) ، (**أم مضمومة**) كـ (اقتل) ، (**أم مكسورة**) كـ (اضربن) .

(و) **فهم أيضاً من المثل** : (**أنه لا اعتداد**) ولا اعتبار (**بعروض الكسر**) كـ (اغزي) ، (**أو**) بعروض (**الضم**) كـ (امشوا) ، (**كالباقي ؛ أي : كما يجب الكسر**) أي : كسر همزة الوصل (**في الباقي**) أي : في باقي المثل السابقة .

وقوله : (**من الفعل الماضي**) بيان لذٰلك الباقي ؛ أي : وذٰلك الباقي من المثل ؛ كالفعل الماضي (**المتجاوز أربعة أحرف**) كـ (انطلق ، واستخرج) ، (و) من (**مصدره**) أي : من مصدر الماضي المتجاوز أربعة أحرف ؛ كـ (الانطلاق ، والاستخراج) ، وباقي مصادر الأحد عشر المارة قريباً .

(و) ذٰلك الباقي ؛ كـ (« **است ، واثنين** » **وما بينهما**) أي : وما بين است واثنين (**من الأسماء المتقدمة**) من (ابن ، وابنم ، وابنة ، وامرئ ، وامرأة) وتثنيتهن ، (**وإذا دخلت همزة الاستفهام علىٰ همزة الوصل . . حذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها**) أي : عن همزة الوصل بهمزة الاستفهام ؛ أي : سواء كانت همزة الوصل مكسورة ؛ كما في قراءة غير أبي عمرو والأخوين : ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ [1] ، وكقراءة الجميع : ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [2] ، الأصل : (أاتخذناهم) بهمزة مفتوحة للاستفهام ، فمكسورة

---

(١) سورة صٓ : (٦٣) . (٢) سورة المنافقون : (٦) .

ما لَمْ تكنْ مفتوحةً ، فتُبْدَلُ ألفاً على الأفصحِ ؛ نحو : (آلحسنُ عندَكَ ؟) ، و(آيمنُ اللهِ يمينُك ؟) لئلَّا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ ؛ لاتحادِ حركتها وحركةِ همزةِ الاستفهامِ .

للوصل ، فحذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، أو كانت مضمومة ؛ نحو : (اضطر الرجل) ، والأصل : (أضطر) بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام . . حذفت . انتهىٰ « عليمي » .

(**ما لم تكن**) همزة الوصل (**مفتوحة** ، **فتبدل**) همزة الوصل حينئذ (**ألفاً على الأفصح**) ، مثال ذٰلك : (**نحو** : « **آلحسن عندك ؟** » ، و« **آيمن الله يمينك ؟** ») .

قوله : (**فتبدل ألفاً**) أي : على الأوجه .

قال الخضراوي : لم يذكر أبو علي وجماعة غير الإبدال ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، ولا يجوز أن تحقق ؛ لأن همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا لضرورة ؛ كقوله : (من الطويل)

ألا لا أرىٰ إثنين أحسن شيمة ... علىٰ حدثان الدهر مني ومن جمل

و(ألا) : للتنبيه ، **والشاهد في** : (**اثنين**) حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة .

و(شيمة) : نصب على التمييز ؛ وهي : الخلق والطبيعة .

وحدثان الدهر : الأمر الذي يحدث فيه من النوائب والنوازل .

وقوله : (مني) صلة لـ (أحسن) لأنه (أفعل) التفضيل ، فلا بد له من أحد الأمور الثلاثة ، (وجمل) بضم الجيم وسكون الميم : اسم امرأة . انتهىٰ من « العيني على الأشموني » .

وقوله : (**لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر**) علة لترك مقتضى القياس مع المفتوحة .

وقوله : (**لاتحاد حركتها**) أي : حركة همزة الوصل حينئذ (**وحركة همزة الاستفهام**) علة للعلة المذكورة قبل هٰذه العلة .

قال الكردي : (قوله : « ما لم تكن مفتوحة » بأن كانت مكسورة ؛ نحو : ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ ﴾[1] ، و﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ ﴾[2] ، أصله : « أاستغفرته ، أاطلع الغيب » ، أو مضمومةً ؛ نحو : « آسمك زيد ؟ » بفتح الهمزة علىٰ لغة ضم همزة « اسم » : أاسمك زيد ، قوله : « فتبدل ألفاً » أي : الهمزة إذا كانت مفتوحة « على الأصح » أي : على الأفصح ؛ كما في بعض النسخ ، قوله : « لاتحاد حركتها . . . » إلىٰ آ خره ، بخلاف ما إذا كانت غير مفتوحة) انتهىٰ منه .

قوله : (**وإذا دخلت همزة الاستفهام علىٰ همزة الوصل . . حذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها**) مثال ذٰلك : كقوله تعالىٰ في سورة (الصافات) : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[3] ، وأصلها : أاصطفى البنات ، فلما اختلفت حركة همزة الاستفهام وحركة همزة الوصل . . ارتفع اللبس ، وحذفت همزة الوصل ، قوله : (**أبدلت ألفاً على الأفصح**) ومن غير الأفصح : جعل همزة الوصل بين بين ؛ أي : بين إثباتها خطاً ، وحذفها لفظاً ؛ كقوله : (من الوافر)

أألخير الذي أنا أبتغيه ... أم الشر الذي هو يبتغيني ؟

فلا يجوز فيه الإبدال المحض ؛ لامتناع اجتماع ساكنين في حشو البيت ؛ لأن قبل هٰذا البيت بيت آخر ، فتكون الهمزة حشواً بين بيتين .

نعم ؛ جوزوه ـ أي : جوزوا اجتماع ساكنين ـ في عروض المتقارب فقط .



قال شارحنا عبد الله الفاكهي رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**وليكن هٰذا**) الكلام الأخير من شرحنا ؛ يعني : قوله : (لئلا يلتبس الاستفهام بالخير . . .)

(١) سورة المنافقون : (٦) .
(٢) سورة مريم : (٧٨) .
(٣) سورة الصافات : (١٥٣) .

آخرَ ما أردنا إيرادَهُ علىٰ هـٰذهِ المُقدِّمةِ ، والمسؤولُ مِنْ فضلِ مَنِ اطَّلعَ فيهِ علىٰ خللٍ : أن يبادرَ إلىٰ إصلاحِهِ إن لَمْ يمكنِ الجوابُ عنهُ علىٰ وجهٍ حسنٍ ؛ ليكونَ ممَّنْ يدفعُ بالَّتي هيَ أحسنُ ، لـٰكنْ بعدَ مطالعتِهِ في ذٰلكَ ما يتحقَّقُ بهِ الخللَ ، وبعدَ مشاورتِهِ في ذٰلكَ أهلَ فنِّهِ ؛ فإنَّ واضعَهُ . . . .

إلىٰ آخره (**آخر ما أردنا**) أي : ختام ما قصدنا (**إيراده**) أي : وضعه (**علىٰ هـٰذه المقدمة**) البليغة البديعة المسماة بـ : « قطر الندىٰ وبل الصدى » المنسوبة لسيبويه زمانه : أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين ، (**والمسؤول**) أي : والمطلوب لنا (**من فضل**) وكرم وإحسان (**من اطلع فيه**) أي : في كتابنا هـٰذا الذي أردنا إيراده ووضعه في علم اللغة العربية (**علىٰ خلل**) ونقص وتناقض في المعنىٰ ، وعلىٰ زلل وخطأ في اللفظ : (**أن يبادر**) ويسارع (**إلىٰ إصلاحه**) أي : إلىٰ إصلاح ذٰلك الخلل والزلل ، ورده إلى الصواب بقلم الإنصاف ، وبلسان الجواب (**إن لم يمكن الجواب عنه**) أي : عن ذٰلك الخلل والزلل بجواب الإحسان وسنان الكلام (**علىٰ وجه حسن**) وطريق إنصاف ، لا علىٰ وجه تعييب وتنقيص (**ليكون**) ذٰلك المطلع علىٰ خلله (**ممن يدفع**) الخصلة السيئة ، وستر سوءة العورة (**بـ**) الخصلة (**التي هي أحسن**) أي : أشمل على الإحسان ، وأستر لها بأجمل اللباس من الحرير والكتان ، (**لـٰكن**) لا في بادرة الاطلاع ومفاجأته ، بل إنما يصلحه (**بعد مطالعته**) أي : بعد مطالعة ذٰلك المطلع (**في ذٰلك**) الخلل ، وتفكره فيه قدر (**ما يتحقق**) ويتيقن (**به**) أي : بذٰلك القدر (**الخلل**) أي : وجود الخلل فيه ؛ أي : في مؤلفنا ذٰلك ، (**و**) لـٰكن لا يبادر أيضاً إلىٰ إصلاحه بمجرد تحققه وتيقنه الخلل فيه بنفسه ، بل إنما يصلحه (**بعد مشاورته**) أي : بعد مشاورة ذا المطلع (**في ذٰلك**) أي : في إصلاح ذٰلك الخلل (**أهل فنه**) أي : أهل معرفة فن ذٰلك الخلل ، وإنما قلت لك ذٰلك الكلام المذكور (**فإن واضعه**) أي : واضع هـٰذا الشرح الموضوع علىٰ هـٰذه المقدمة المذكورة ، يريد الشارح بذٰلك

مُعترِفٌ بقِصَرِ الباعِ وكثرةِ الزَّلَلِ ، ولولا طمعُهُ في أن يكونَ مِنَ الثَّلاثةِ الَّتي إذا ماتَ ابنُ آدمَ انقطعَ عملُهُ إلَّا منها . . ما كشفَ فضائِحَهُ ، ولا عرَّضَ نفسَهُ لتكليمِ الألسنةِ الجارحةِ .

والحمدُ للهِ الَّذي هدانا لهٰذا وما كنَّا لنهتديَ إليهِ لولا أن هدانا اللهُ ، ربِّ أوزعني أن أشكرَ نعمتَكَ الَّتي أنعمْتَ عليَّ وعلىٰ والديَّ . . . .

الواضع نفسه علىٰ سبيل التجريد البياني (**معترف**) أي : مقر علىٰ نفسه (**بقصر الباع**) أي : بقصر باعه في العلم ، **والباع في عرفهم** : ما بين أطراف أصابع اليدين مع العضدين والصدر ، وهو قدر أربعة أذرع بذراع اليد ، **ومراده بقصر باعه** : قلة علمه ، قاله وما بعده تواضعاً .

(و) معترف أيضاً بـ (**كثرة الزلل**) أي : بكثرة زلله في تأليفه ، قاله تواضعاً ؛ كما مر آنفاً ، (**ولولا طمعه**) ورجاؤه (**في أن يكون من**) أحد (**الثلاثة التي إذا مات ابن آدم . . انقطع عمله إلا منها**) أي : إلا من تلك الثلاثة .

وذكر جواب لولا بقوله : (**ما كشف**) أسباب (**فضائحه**) أي : لولا رجاؤه في إحدىٰ تلك الثلاثة موجود ما كشف وأظهر أسباب فضائحه ؛ وهي : قصر باعه في العلم ، وكثرة زلله في التأليف ، (**ولا عرض**) وأظهر (**نفسه لتكليم الألسنة الجارحة**) في أعراض الناس بتأليفه هٰذا الشرح ، وتلك الثلاثة التي لا ينقطع أجرها بموت صاحبها : « علم ينتفع به ، وصدقة جارية ، ودعوة الولد الصالح » كما وردت في الأحاديث الصحيحة .

ثم قال المؤلف في ختم ختامه : (**والحمد لله الذي هدانا**) ووفقنا (**لهٰذا**) التأليف ، (**وما كنا لنهتدي إليه**) أي : إلىٰ هٰذا التأليف بحولنا وقوتنا (**لولا أن هدانا الله**) ووفقنا إياه بمنه وكرمه وإحسانه ، (**رب أوزعني**) وألهمني (**أن أشكر نعمتك التي أنعمت**) بها وأحسنتها (**علي وعلىٰ والدي**) التي هي : نعمة الإيمان ، والفقه في الدين ؛ كما في الحديث الشريف : « من يرد الله به خيراً . . يفقهه في

وأن أعملَ صالحاً ترضاهُ ، وأدخلني برحمتِكَ في عبادِكَ الصَّالحينَ .

الدين » ، (و) وفقني (**أن أعمل**) عملاً (**صالحاً**) مدخراً لي عندك (**ترضاه**) وتقبله مني بمحض فضلك ، (**وأدخلني بـ**) سبب (**رحمتك**) وإحسانك إلي (**في**) زمرة (**عبادك الصالحين**) أي : المراعين لحقوق الله تعالىٰ ، وحقوق عباده ، (**وصلى الله**) أي : أوقع الله تعالى الرحمة المقرونة بالتعظيم ، (**وسلم**) أي : وأوقع التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ؛ وهي : تأمينه علىٰ أمته مما يخافه عليهم ، لا تأمينه علىٰ نفسه ؛ لأنه مأمون بعصمة الله تعالىٰ (**علىٰ أشرف المرسلين**) وأفضلهم خلقاً وخلقاً وجاهاً ومنزلةً ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين وتابعيهم وأتباع تابعيهم إلىٰ يوم الدين ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

هـٰذا آخر ما حشىٰ عليه العليمي والكردي من « شرح المجيب علىٰ قطر الندىٰ » ، وهـٰذه النسخة هي التي انتشرت في بلادنا ، وقد وجد بعدما ذكرناه في نسخة من العليمي :

تم الكتاب بعون الملك الوهاب سنة (٩٩٩هـ) ، وهـٰذا خاتمة نسخة العليمي .

وفي نسخة : قال مؤلفه رحمه الله تعالىٰ : (كان الفراغ : يوم الاثنين ، ثالث عشر رجب الفرد ، سنة أربع وعشرين وتسع مئة « ٩٢٤هـ ») .

والحمد لله وحده ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وكان الفراغ من تعليق هـٰذه النسخة المباركة : نهار الخميس ، من العشر الأواخر من شهر رجب الفرد ، من عام (١٠٥٨هـ) ، أحسن الله ختامها ، وغفر لكاتبها ومستكتبها ولوالديهما ، آمين .



٩٢ ـ كلمة الختام من صاحب هٰذه التعليقات

وهٰذا آخر ما أكرمني الله بانتهائه ، بعدما وفقني بابتدائه ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده ، بفضله وكرمه وجوده .

اللهم ربنا يا ربنا ؛ تقبل منا أعمالنا ، خصوصاً هٰذه التعليقة ؛ إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا يا مولانا ؛ إنك أنت التواب الرحيم ، وجد علينا بحار فيضك ، واغمسنا بحر رضاك ، وافتح لنا باب وصالك ، يا جواد يا كريم ، وارزقنا الإخلاص في جميع أعمالنا ، ولا تفضحنا عليها علىٰ رؤوس الأشهاد يوم القيامة ؛ إنك أنت الجواد الكريم ، والبر التواب الرحيم .

اللهم يا حي قيوم ، يا ذا الجلال والإكرام ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام علىٰ سيدنا ومولانا محمد من أرسلته رحمةً للأنام ، وعلىٰ آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته السادات الكرام ، صلاةً تحل بها العقد ، وتفك بها الكرب ، وترغم بها العدو والحسد ، صلاةً أرقىٰ بها مراقي الإخلاص ، وأنال بها غاية الاختصاص ، صلاتك التي صليت عليه ، صلاةً دائمةً بدوامك ، باقيةً ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمك ، صلاةً وسلاماً دائمين إلىٰ يوم الدين ، آمين آمين يا رب العالمين .



والوسيلة إلىٰ كل الفنون : صحة الجسم ، وكمال الفهم .



وما أحسن قول أبي الأزهر الألوسي النحوي : (من السريع)

مـا أنـعـم الله عـلـىٰ عـبـده نـعـمـة أوفـىٰ مـن الـعـافـيـة
وكـل مـن عـوفـي فـي جـسـمـه فـإنـه فـي عـيـشـة راضـيـة

والـمـال حـلـو حـسـن جـيـد   عـلى الـفـتىٰ لٰـكـنـه عـاريـة
وأسـعـد الـعـالـم بـالـمـال مـن   أداه لـلآخـرة الـبـاقـيـة
مـا أحـسـن الـدنـيـا ولٰـكـنـهـا   مـع حـسـنـهـا غـدارة فـانـيـة



وكان فراغي من هـٰذه التعليقة : قبيل الفجر ، وقت السحر ، من ليلة الجمعة الخامسة والعشرين ، من الجمادى الأخير ، من تاريخ : (١٤٣٨/٦/٢٥ هـ) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم إلىٰ يوم الدين ، آمين آمين ، ألف ألف آمين يا رب العالمين



واعلم : أن النحو جمال الألسنة ، وكمال العلماء الأجلة ، وبه تعرف معاني الكتاب والسنة ، وبه يخاطب الله عباده في الجنة ، ولهـٰذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحب العرب لثلاث ؛ لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا العربية وعلموها الناس ؛ فإنها كلام الله الذي يخاطب به عباده يوم القيامة » .

ولله در القائل : (من البسيط)

الـنـحـو قـنـطـرة الآداب هـل أحـد   يـجـاوز الـبـحـر إلا بـالـقـنـاطـيـر
لو تعلم الطير ما في النحو من أدب   حـنـت وأنـت إلـيـه بـالـمـنـاقـيـر
إن الـكـلام بـلا نـحـو يـمـاثـلـه   نـبـح الـكـلاب وأصـوات الـسـنـانـيـر

وقال بعضهم : (من الرمل)

قـدم الـنـحـو عـلى الـفـقـه فـقـد   يـبـلـغ الـنـحـوي بـالـنـحـو الـشـرف

أما ترى النحوي في مجلسه ... كهلال بان من تحت الشغف
يخرج الألفاظ من فيه كما ... يخرج الجوهر من بطن الصدف

وقال الآخر : (من البسيط)

ازرع جميلاً ولو في غير موضعه ... فلا يضيع جميل أينما وضعا
إن الجميل ولو طال الزمان به ... فليس يحصده إلا الذي زرعا

وصية للطالب بقول الآخر : (من البسيط)

إذا أفادك إنسان بفائدة ... من العلوم فأكثر شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله مكرمة ... أفادنيها وخل الكبر والحسدا

وقال الآخر : (من الطويل)

تصبر على مر الجفا من معلم ... فإن رسوب العلم في نفراته
ومن لم يذق مر التعلم ساعة ... تجرع ذل الجهل طول حياته
ومن فاته التعليم وقت شبابه ... فكبر عليه أربعاً لوفاته
وذات الفتى والله بالعلم والتقى ... إذا لم يكونا لا اعتبار لذاته



والله سبحانه وتعالىٰ أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمتاب ، من كل ما وقع في السطور والكتاب ، ومنه نرتجي حسن المآب ، وهٰذا آخر ما بشرني الله بإتمامه واختتامه ، بعدما وفقني بابتدائه وانتظامه ، فالحمد لله علىٰ ما حبانا ، والشكر لله علىٰ ما أولانا ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده ، ويرد عنه جدل منكره وجاحده ، ويطمس عنه عين كائده وحاسده .



والمرجو ممن اطلع عليه بعين الرضا والقبول : أن يصلح خطأه وسقطته ، ويزيل

زلله وهفوته ، بعد التأمل والإمعان ، لا بمجرد النظر والعيان ؛ لأن الإنسان مركز الجهل والنسيان ، لا سيما حليف البلاهة والتوان ؛ ليكون ممن يدفع السيئة بالحسنة ، لا ممن يجازي الحسنة بالسيئة ، وقد قيل : (من الرجز)

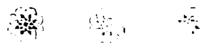
ولبني تسعين سنة معذرة مقبولة مستحسنة

علمنا الله وإياكم علوم السالفين ، وجنبنا وإياكم زيوف الخالفين ، وأدبنا وإياكم بآداب الأخيار ، وأذاقنا وإياكم كؤوس المعارف والأسرار ، ورزقنا وإياكم منه صلى الله عليه وسلم شفاعة يوم الحسرة ؛ جبراً لما فاتنا وإياكم من بيعة الشجرة ، مع مغرف العارفين ، ومنسك العابدين ، ولذيذ الواصفين ، ومعشوق الجاذبين ، سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم سيد الأولين والآخرين ، عليه صلوات الله وسلامه وعلىٰ سائر الأنبياء والمرسلين ، وآل كل وجميع الأولياء والمقربين ، وعلينا وعلىٰ سائر عباد الله الصالحين ، والحمد لله رب العالمين .



وكان ابتداء تأليف هـٰذه التعليقات من الجزء الأول في سنة : (١٤٣٧/١٠/١٨ هـ) .

وتاريخ الانتهاء منه : إلىٰ تمام الجزء الأخير سنة : (١٤٣٨/٦/٢٥ هـ) ، وكانت مدة اشتغاله بها من مبدئها إلىٰ نهايتها : واحد سنة ، وسبعة أشهر ، واثنين وعشرين يوماً : (١٤٣٨/٧/٢٢ هـ) .



والله أرجو المن بالإخلاص لكي يكون موجب الخلاص



محتوى الكتاب



وقد تم **تصحيح هـٰذا المجلد الخامس** بيد مؤلفه من هـٰذه التعليقات في تاريخ : الليلة الأحد من شهر شعبان من الشهر الثامن (١٤٣٨/٨/٤هـ) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات ، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

